المركز القومى للترجمة

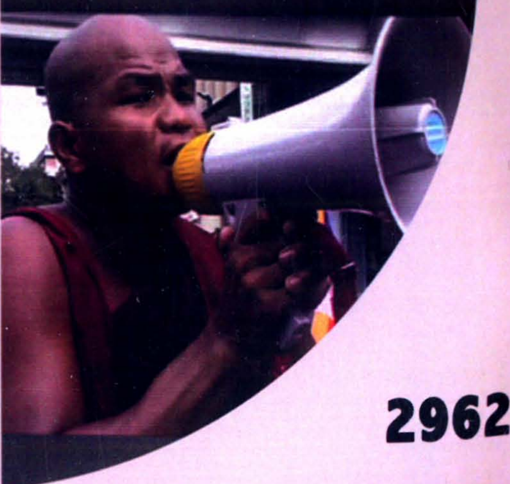
كريس براون   كريستين إنلى

فهم العلاقات الدولية

ترجمة: محمد محمود العشماوى







2962



فهم العلاقات الدولية

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2962
- فهم العلاقات الدولية
- كريس براون، وكريستين إنلى
- محمد محمود العشماوى
- الطبعة الأولى 2021

هذه ترجمة كتاب:

Understanding International Relations – 4th Edition

By: Chris Brown & Kirsten Ainley

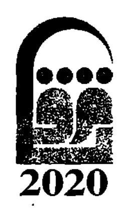
شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

فهم العلاقات الدولية

تـأليـف: كـريـس بـراون
كـريسـتين إنلـى
ترجمـة: محمد محمود العشماوى



2020

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

براون، كريس،
فهم العلاقات الدولية، تأليف/ كريس براون، وكريستين إنلى؛
ترجمة: محمد محمود العشماوى.
القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٢٠
٤٥٢ ص؛ ٢٤ سم
١ - العلاقات الخارجية.
(أ) إنلى، كريستين (مؤلف مشارك).
(ب) العشماوى، محمد محمود (مترجم)
(جـ) العنوان ٣٢٧

رقم الإيداع ٢٠١٦/١٠٦٠٧
الترقيم الدولى 978-977-92-0675-2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتـــويات



كلمة المترجم

موعد مع القدر

إن موضوع العلاقات الدولية يعد من أكثر الموضوعات أهمية فى مجال العلوم السياسية. ورغم أن كثيراً من الباحثين، وضمنهم أستاذنا العلم المرحوم الدكتور حامد عبد الله ربيع، أستاذ النظرية السياسية، يرون أن العلاقات الدولية هى بمثابة الفرع المتخلف فى العلوم السياسية (محاضرات الدكتور ربيع فى سبعينيات القرن العشرين) فإننى أرى أن تطورات العالم وما يخوضه حاليًا مما يطلق عليه "العولمة" وكذلك ما حدث فى مصر والمنطقة العربية مؤخراً مما يطلق عليه "الربيع العربى" قد جاء كل ذلك ليؤكد وليضفى مزيداً من الأهمية والخطورة بالنسبة لعلم العلاقات الدولية لكل المهتمين بمستقبل العالمين العربى والإسلامى.

والواقع أن علم العلاقات الدولية هو ذو صلة وثيقة بنظم أخرى للعلوم والمعلومات وخاصةً فى مجال القانون الدولى والمنظمات الدولية حكومية كانت أو غير حكومية، وهنا نخص بالذكر المجتمع المدنى العالمى. كما تتصل العلاقات الدولية أيضًا بعلوم الفلسفة سواء فى فترة اعتبارها أم العلوم أو بعد أن تجزأت إلى علوم المعرفة والاجتماع.

وأشعر شعوراً قويّاً بأننى كنت على موعد مع القدر بالنسبة لما عانيته ومررت به من تطور فكرى فى مجالات عديدة من العلوم كالفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والتصوف الإسلامى، بجانب تطورى المهنى دبلوماسيا مصريا فى الفترة من ١٩٧٣-٢٠٠٩.

وقد بدأ اهتمامى وتلمسى لهذا الموضوع منذ نعومة الأظفار، حيث قرأت ودرست عن مشروع السلام الدائم للفيلسوف الألمانى كانط، وأعقب ذلك دراسات وبحوث عبد الرحمن الكواكبى حول الجامعة الإسلامية، ودراسات أستاذنا الدكتور بطرس بطرس غالى حول التنظيم الدولى الإقليمى وموضوعات الأمن الجماعى والأمن الإقليمى وتسوية المنازعات، وذلك على صفحات المجلة المصرية للقانون الدولى.

ونأتى لمحاضرات أستاذ النظرية السياسية الأشهر المرحوم الدكتور حامد عبد الله ربيع خلال حقبة السبعينيات وفى مرحلة الدراسة الجامعية ثم الإعداد للدراسات العليا والتى كانت تتناول موضوع نظرية القيم السياسية، وحيث كانت إشارات الدكتور ربيع واضحة بأن العالم سيشهد قرب بداية الألفية الثالثة صراعًا بين خمس قوى حضارية وهى: الحضارة الإسلامية، والحضارة الكاثوليكية المسيحية اليهودية، والحضارة الصينية، والحضارة الهندية، والحضارات الأخرى التابعة، سواء كانت فى أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وأن الصراع الأخطر والأكثر احتمالاً هو بين الحضارة الإسلامية وتلك الكاثوليكية المسيحية اليهودية. كما أوضح ذلك الدكتور ربيع مرة ثانية فى كتابه عن الإسلام والقوى الدولية وعرّج عليه كثيرًا فى مؤلفه عن الأمن القومى العربى عام ١٩٨٤.

وفى أول قراءة لى عام ١٩٩٣ للمقالة الشهيرة للأستاذ الأمريكى صامويل هنتنجتون فى مجلة فورين أفيرز الأمريكية، والتى كانت أساسًا لكتابه اللاحق حول صدام الحضارات (والذى نقله إلى العربية المترجم المصرى الأستاذ طلعت الشايب)، أقول أحسست عند قراءة المقالة بأن أفكارها ومحاورها الأساسية قد درستها والتفاصيل نفسها، سواء عن صراع الحضارات أو عن ظاهرة البعث الإسلامى على يد الأستاذ الدكتور ربيع فى السبعينيات.

وكم كانت دهشتى عندما علمت من بعض الباحثين عام ٢٠٠٦ بأنه كان للدكتور صامويل هنتنجتون مساعد باحث شاب من المغرب كان يعرف الكثير عن أفكار الدكتور حامد ربيع وقام بنقلها إلى هنتنجتون والتى من الواضح أنها ساهمت بشكل كبير فى

بلورة أفكاره عن صراع الحضارات. وإن كان يؤسفنى أشد الأسف أن الدكتور هنتنجتون لم يذكر مراجعه أو على الأقل لم يذكر الدكتور ربيع ضمن مراجعه، سواء كان ذلك يعود للاستخفاف التقليدى من جانب الباحثين الغربيين للآثار الفكرية لمناظريهم فى مناطق العالم الثالث أو ربما للتحيزات المعروفة تجاه الأفكار والثقافة غير الأوروبية. وإن كان من الممكن أن نتوقع عند مناقشة مثل هذه الأمور أن يقال بأنها "توارد أفكار" على الباحثين، وأنه لا يوجد هناك نقل دونما إشارة لأصحاب الأفكار الأصيلة. وقد علمت أخيراً أن الباحث المغربى (الراحل المهدى المنجرة) كان هو الذى نقل فكر (ربيع) إلى (هنتنجتون).

وفى فترة من حياتى غلب علىّ فيها الاهتمام بموضوعات التصوف الإسلامى، فقد قرأت الكثير عن إنتاج الصوفى المسلم الأشهر محيى الدين بن عربى وآثاره الفكرية التى تعدت المائتى بحث وكتاب، وبصفة خاصة كتابه الأشهر المسمى بـ"الفتوحات المكية" والذى يقع فى أربعة مجلدات تربو عن الثلاثة آلاف صفحة وتحدث فيها فى المجلد الأخير عن حوادث وفتن آخر الزمان وظهور المهدى المنتظر والتى تعتبر بمثابة النظير الإسلامى لما ورد فى سفر الرؤيا التوراتى الشهير والتى كانت بمثابة الأساس الفكرى والقاعدى لأفكار وأطروحات المحافظين الجدد والمسيحيين الصهاينة فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى قامت بدور كبير فى دفع مستشارى الرئاسة الأمريكية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور برنارد لويس على المستوى الفكرى وبول وولفويتز وزملاؤه فى وزارة الدفاع الأمريكية للحرب على العراق عام ٢٠٠٣.

وأنتقل إلى طور عملى فى حياتى عندما كنت مستشاراً دبلوماسياً للسفارة المصرية فى طوكيو فى أوائل تسعينيات القرن العشرين وعندما جرى تنظيم مؤتمر لثقافة الـ"كانجى" (وهى الأرومة اللغوية لسكان كل من اليابان والصين والكوريتين وفيتنام) عام ١٩٩٢ من خلال جامعة الأمم المتحدة وقد حضرها جمع غفير من أساتذة وباحثى العلوم السياسية الأمريكان وكان جُلهم من المحافظين الجدد الذين تزايد تأثيرهم فيما بعد على السياسة الأمريكية وكما علمته من المشارك المصرى الأستاذ الدكتور أنور عبد الملك، والذى كان أيامها أستاذاً فى جامعة الأمم المتحدة – طوكيو.

وسبب إثارتى لهذا الموضوع أن مؤلف هذا الكتاب قد تساءل ضمن ثنايا كتابه عن فترة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار القطبية الثنائية حيث طرح تساؤله عن لماذا أن ألمانيا واليابان لم تقوما إثر انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطبية الثنائية بالوقوف فى وجه الولايات المتحدة باعتبارها القوة الوحيدة الأعظم؛ فى محاولة لإبراز توازن دولى جديد متعدد الأقطاب.

وأقول ردا عن هذا التساؤل المشروع من جانب مؤلفى الكتاب بأن اليابان، وكما لست وخبرت بنفسى، قد حاولت القيام بذلك ولكننا نحن بتفكيرنا المتخلف ونظمنا وسياساتنا الخارجية الضعيفة لم نساعد اليابان على ذلك. ويكمن تفصيل ما أجملت فيما علمته من خبير سياسى وإستراتيجى يابانى اسمه "أكيرا كوماجاى" أن بلاده (اليابان) تقوم بنقاش إستراتيجى كبير على مستوى القصر الإمبراطورى اليابانى ووزارة الخارجية والأجهزة الأمنية المختصة لبحث أحد الخيارين المتاحين أمام سياسة اليابان الخارجية: هل تستمر اليابان فى علاقات تحالفها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أم تتوجه لبناء علاقات تحالف وتوافق استراتيجى مع الصين والمنطقة العربية. وبهذه المناسبة فإن هذا الموضوع قد تحدثت عنه فيما بعد الصحافة اليابانية وأخص بالذكر صحيفة "الديلى يوميورى". وعندما جرى ووقع الاختيار للأسف على استمرار التحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل ورفض التغيير نحو الحلف مع الصين والعرب فقد نشرت الصحيفة نفسها فيما بعد ذلك الخبر، وفيما أذكر فى الأشهر الأولى لعام ١٩٩٣.

ولقد كان من المفترض أن يزور الخبير الإستراتيجى اليابانى الذى نوهت عنه مصر للقاء نظرائه والأجهزة المختصة حول الموضوع وجرت الكتابة للقاهرة، إلا أنه أمكن لذوى الأغراض وضيّقى الأفق أن يتغلبوا ويرفضوا زيارة الخبير الإستراتيجى اليابانى وأنه ليس ثمة داعٍ لها باعتبار أنه على وشك أن ينهى حياته الوظيفية ويحال إلى الاستيداع، فقد كان يقارب السبعين من عمره. وبذلك وأد الأمر فى مهده ولم يجر عرضه على كبار أولى الأمر فى مصر.

وتم إسدال ستار الظلام والنسيان على موضوع كبير وخطير كان يمكن أن يحدث فتحًا كبيرًا فى مجال العلاقات الدولية على المستوى العالمى من جهة، وعلى مستوى قضية الصراع العربى الإسرائيلى وشئون وقضايا الأمن القومى العربى والإسلامى من جهة أخرى.

لقد عشت فترة أحسست فيها أننا كنا على أعتاب ثورة كبرى فى مجال العلاقات الدولية استطاعت فيها اليابان أن تحدد معضلات سياستها الخارجية، وأنها فى حاجة إلى فكر جديد لتتبوأ مكانة كبرى تستحقها بكل تأكيد بحكم عناصر قوتها الشاملة وما اعترى نظام العلاقات الدولية من تطورات درامية وحاسمة أسقطت نظام القطبية الثنائية وأعطت الفرصة لدول كبرى مثل اليابان وألمانيا بعد إعادة توحيدها صوب الانطلاق إلى نظام دولى مفتوح ومتعدد الأقطاب، سواء كان الأمر على المستوى العسكرى أو الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى أو الاجتماعى.

ونعود إلى مشاكل سياستنا الخارجية فى هذه الفترة وأثر مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وما تمخض عنه من طريقين أو مسارين لعملية السلام: الأول مسار ثنائى بهدف عقد اتفاقيات سلام بين إسرائيل وكل من الدول المجاورة حولها كل على حدة، وقد راهنت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على بث الأمل الكاذب لدى القابعين على سدة الحكم فى الدول العربية وخاصة منها تلك القوى الإقليمية الكبرى مثل مصر حيث كانت الآمال عراضًا فى أن السلام قادم لامحالة ومعه الاستقرار والرخاء. وقد كان هناك المسار الثانى لعملية السلام الذى تمثل فى المسار متعدد الأطراف والذى يشمل قضايا البيئة واللاجئين وغيرها من القضايا. وإزاء هذه الآمال التى ثبت كذبها من أول يوم فقد كانت محاولة الإقناع بتوجه يابانى نحو خيار جديد يتمثل فى استبدال بالتحالف الأمريكى اليابانى المؤيد لإسرائيل تحالف آخر يابانى صينى مؤيد أو مناصر بشكل ما للحقوق العربية فى قضايا وشئون الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى، بدت هذه المحاولة الجادة وكأنها تثير الضحك والاستغراب من جانب أولئك المخدوعين بسراب عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط.

ونعود إلى موضوعات وقضايا العلاقات الدولية والنظام الدولى لنقول بأن محاولات التنظير الفلسفى للعلاقات الدولية هى فى أى وقت تكون تابعًا دائمًا للتطورات على المستوى الدولى بأبعادها المختلفة سياسية كانت أم اقتصادية أم عسكرية أم كذلك ثقافية، حيث إن هذه الظروف تجد فيها الدول الكبرى القابضة على زمام التوازن الدولى وتلك الأخرى الصاعدة فرصًا وخيارات جديدة تزيد من قدراتها الشاملة وفى محاولة لتلمس دور جديد لها فى ظل هذه الظروف، سواء جاء ذلك من خلال محاولات وجهود إعادة التأسيس للمنظمات الدولية والإقليمية أو تطوير تلك القائمة منها وأحيانًا قد لا يكون هناك مناص من اللجوء إلى الحرب، وهو استخدام جديد للسياسة بوسائل أخرى كما يقول أهل الاختصاص والحكمة.

ولعل هذا يعود بنا إلى قضايا وشئون فلسفة التاريخ وهل تسيره الدول والقوى الدولية أم أن الفرد أو ما يسمى فى الفكر السياسى والاجتماعى فكرة "البطل" يكون له دور فى مجال تسيير التاريخ؟ أم أن التاريخ تسيره قدرة كونية أو إلهية قادرة وقاهرة ولحسابات تتعلق بمشيئة قدرة خالق الكون ويقوم كل فرد أو دولة بدوره يتهيأ أنه حر فى اختياره فى حين أن الظروف تقوم بدورها فى تسيير شئونه بشكل باطنى؟

وكتب العلاقات الدولية الدراسية والتى تعد من أجل طلبة العلوم السياسية عادة ما تتحكم فى تنظيراتها للعلاقات الدولية الظروف السائدة والمعاصرة فى المجتمع الدولى. فعلى سبيل المثال نجد أن مؤلَّف بالمر وبيركينز عن العلاقات الدولية خلال حقبة ستينيات القرن العشرين كان تركيزه الأساسى على نظام القطبية الثنائية والتى كانت تتحكم فى العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز قوة كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا غلبة الاهتمام بنظريات وفلسفات الدفاع من جانب القوتين العظميين مثل مبادئ حافة الهاوية وسياسات الرد المرن وأساليب الضربة الأولى والمواجهة بالضربة الثانية (النووية). وإذا انتقلنا إلى حقبة السبعينيات، وما تلاها من أوائل الثمانينيات وحيث اتجهت الولايات المتحدة فى عهد

الرئيس ريجان ومن قبله فى عهد الرئيس نيكسون إلى سياسة الوفاق الدولى كغلاف لمحاولات الولايات المتحدة إسقاط خصمها السوفيتى من خلال دراسات الطابع القومى للشخصية والتركيز على نشر القيم الاستهلاكية فى المجتمعات الاشتراكية المركزية بجانب حرب النجوم والتى ساهمت كلها فى تركيع الاتحاد السوفيتى على ركبتيه وإسقاط النظم الشيوعية أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

وقد عكست كتب العلاقات الدولية الدراسية هذه التطورات ولدينا النموذج والبرهان على ذلك فى كتابات ودراسات الباحث الأمريكى الشهير جيمس روزينو، والذى ركز على نظرية الدعاية الخارجية واستخدام دراسات الطابع القومى للشخصية، والتى استقاها من دراسات علم النفس الاجتماعى.

ويتناول كتابنا الحالى المترجم موضوع الفاعلين فى العلاقات الدولية ابتداءً من الدولة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى والدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات وانتهاءً بالفرد وقضايا حقوق الإنسان والتدخل الإنسانى وأخيراً المحكمة الجنائية الدولية.

كما يهتم الكتاب كذلك بتأثير الفلسفات الاجتماعية وانعكاسها على العلاقات الدولية مثل المؤسسية والبنيوية والليبرالية والليبرالية الجديدة وقبل ذلك بطبيعة الحال الواقعية والواقعية الجديدة.

وفى النهاية، يعرّج المؤلفان على التطورات المتوقعة فى العلاقات الدولية فى الفترة القادمة والتى تتأثر حتمًا لا محالة بقضايا وشئون وظروف وتطورات موضوع البيئة الدولية وتدهورها والتنوع البيولوجي، وما يعتور الاقتصاد العالمى من اتجاه قوى نحو الركود منذ فترة ليست بالقصيرة وما يراه الآخرون من أنه قد دخل بالفعل مرحلة الكساد والانكماش. كما يتناول الآثار المترتبة على كل ذلك وانعكاساتها على الازدهار الذى غشى الاقتصاد الروسى بسبب موارد الطاقة من البترول والغاز الطبيعى، والصينى بسبب التركيز على الإنتاج من أجل التصدير وأن هناك احتمالاً بأنه عندما

يسود الكساد والانكماش فإن فورة الازدهار فى الصين وروسيا ستكون إلى نهاية متوقعة بما لذلك من آثار عراقيل على وضعهما الدولى.

إلا أن المؤلفين يؤكدان أن العالم بشكل ما متجه فى الأمد القصير، وربما على الأمد الطويل إلى نوع من توازن القوى متعدد الأطراف يكاد يماثل ذلك التوازن الذى ساد العالم منذ حروب نابليون وحتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وإن ظل تأكيد المؤلفين قائمًا على أن عمر القوة الأمريكية سيكون أطول من عمر نظيرتها البريطانية خلال فترة التوازن المتعدد الأقطاب قبل الحرب العالمية الثانية.

وفى ضوء ثورات الربيع العربى أتوقع أن الطبعة القادمة من هذا الكتاب ستعطى لثورات الربيع العربى وآثارها العالمية قدرًا كبيرًا من الاهتمام. والواقع أننا فى العالم العربى والإسلامى فى أشد الحاجة فى ظروف تطورنا الراهنة حيث نعيش منعطفًا تاريخيًا خطيرًا، وبالتالى نحتاج إلى مزيد ومزيد من الفهم العميق لتطورات العلاقات الدولية والأنساق الفكرية والتنظيرية التى يقدمها كل يوم علماء الغرب ومفكروه، والحاجة ماسة كذلك للمزيد من الحوار والتبادل الثقافى وعصف الفكر للوصول إلى أفضل فهم لتطورات العالم من حولنا ولتصورنا لدورنا وحدود قوتنا بما يحقق مصالحنا وأهدافنا على الدوام.

وأترك القارئ الكريم لصفحات ذلك الكتاب لينهل منها رحيق العلم والمعرفة.

وعلى الله قصد السبيل،

السفير/ محمد العشماوى

مقدمة المؤلف للطبعة الرابعة

هيكل وبناء الطبعة الرابعة من كتاب "فهم العلاقات الدولية" تم على أساس نظيره فى الطبعة الثالثة. والفصل الثانى عشر والأخير من الكتاب جديد تمامًا، ويعكس التغيرات التى حدثت خلال السنوات الأربع المنصرمة، وخاصة تلك التى يُتوقع أن تحدث فى المستقبل، وبصفة أخص إعادة بروز عالم متعدد الأقطاب أو ما يشابه ذلك. وإن الآثار المحتملة والخطيرة للتغييرات الاقتصادية غير المحمودة عالميًا قد جرى كذلك دراستها. والفصل الرابع قد تمت إعادة توجيهه حول النقاش المتعلق بالعلاقة بين المؤسسة والبناء، والفصل الحادى عشر قد جرى تنقيحه بشكل مكثف ليأخذ بعين الاعتبار قصة المحكمة الجنائية الدولية والتى تتحرك بشكل سريع. وأما بالنسبة لبقية الفصول الأخرى فقد جرى تنقيحها وتحديثها، وكذلك الأمر بالنسبة للمقترحات المتعلقة بالمزيد من القراءات، والتى تتركز وتتوجه حاليًا بشكل كبير نحو استخدام المجلات والدوريات، وحيث إن الأدبيات الخاصة بشئون الدوريات قد صارت متاحة بشكل واسع على الإنترنت.

ولقد كانت الطبعة السابقة من "فهم العلاقات الدولية" مشغولة بشكل أساسى بأحداث الحادى عشر من سبتمبر وموضوع القوة الأمريكية، ولكن هذا التوجه السابق فى تنظيم الكتاب لا يوجد ثمة داعٍ لتكراره فى هذه الطبعة. والنتيجة غير المرضية لحرب العراق عام ٢٠٠٣ والشعور العام داخل الولايات المتحدة بأنها كانت على الطريق الخطأ قد وضعت النقاشات حول الإمبراطورية الأمريكية على النار الهادئة، فيما أن الاتجاه قد صار الآن للتقليل من قدر القوة الأمريكية. وإن إعادة اليقظة للقومية الروسية على ظهر ما جنته من البترول والغاز الطبيعى، والنمو الكبير والواضح للاقتصاد الصينى قد دفع البعض للحديث عن بروز توازن جديد للقوى فى العالم، وإن

كان ذلك هو بشكل واضح ما زال لم يدخل بعد إلى مرحلة النضوج، وعلى أية حال فإن الانحدار الجارى فى الاقتصاد العالمى من المتوقع أن يؤثر على كلتا القوتين بشكل قاسٍ وعلى نسق ما يحدث من أثر غير محمود كذلك على منافسيهم الأكثر رسوخًا. وخلال كل ذلك فإن النمو فى ما كان يطلق عليه عادةً "الجنوب" كان بصفة عامة أمرًا واضحًا وجليًا، وإن كان البليون الذين هم فى القاع ما زالوا متروكين بأقل قدر من الخيارات من أجل اللحاق بركب التقدم. وأملنا أنه مع تطور الأحداث أن يجد قراء هذا الكتاب أن النظريات التى وصفت من أجلهم هنا قد ساعدتهم على شىء من فهم ذلك اللغز.

إننا (المؤلفان) نتقدم بالشكر والتقدير لجو هوفر **Joe Hoover** وماريو كوفستو **Marjo Koivisto** لجهودهما كباحثين مساعدين فيما يتعلق بأمور البيليوجرافيا، ولتعليقاتهما على النص، ولجو **Joe** لتحديث مقترحات المزيد من القراءات فى كل فصل بشكل دقيق. وبفضل أمنون أران **Amnon Aran** وجورج لاوسون **George Lawson** وبريان مابى **Brian Mabee** لتعليقاتهم ومقترحاتهم بالنسبة لفصول محددة، ولستيفين كينيدى **Steven Kennedy** وستيفين وينهام **Stephen Wenham** عند الناشر بالجريف ماكميلان **Palgrave Macmillan** حيث كان ستيفين **Steven** كعادته فى غاية الجدية والإيجابية، كما ساعدنا ستيفين **Steven** فيما نراه أنه أفضل غلاف للكتاب.

ومن أجل الحفاظ على المساحة، فإن مقدمات الطبعات السابقة لم نضمنها فى هذه الطبعة، ولهذا فإننا نريد أن نختم بشكر كل الأشخاص الذين قاموا بقراءة المخطوطة أو ساهموا فى الطبعات السابقة، وكذلك الطلبة الذين حضروا المحاضرات فى كينت وساوث هامبتون ومدرسة لندن للاقتصاد، والذين قاموا بدور من أجريت عليهم الاختبارات.

كريس براون

كريستين إنلى

مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

الفصل الأول

مقدمة تعريف العلاقات الدولية

هذا الكتاب هو مقدمة فى علم العلاقات الدولية، ولكن ما العلاقات الدولية؟ بالبحث والتقصى نجد لذلك تعريفات مختلفة: فهى بالنسبة للبعض تعنى العلاقات الدبلوماسية-إستراتيجيات الدول والتركيز على موضوعات الحرب والسلام والصراع والتعاون.

وهناك آخرون يرون العلاقات الدولية أنها تعنى كل ما يتم من تفاعلات عبر الحدود سياسية واقتصادية واجتماعية، ولذلك فهى تعنى بدراسة المفاوضات التجارية أو عمل الهيئات الأخرى من غير الدولة مثل منظمة العفو الدولية، كذلك باعتبارها مفاوضات تقليدية من أجل السلام وكذلك أعمال الأمم المتحدة.

وهنالك طرف ثالث متعدد فى القرن الحادى والعشرين يركز على العولمة، فالاتصالات الدولية والنقل والنظم المالية والشركات الكبرى العالمية متعددة الجنسيات وكذلك البروز المزعوم أو المفترض للمجتمع العالمى أو ما يطلق عليه العولمة.

وكل هذه المفاهيم تحمل كما هو واضح بعضا من أوجه الشبه بما يجعلها تشبه العائلة ولكن بالرغم من هذا فإن لكل منها أبعادا محددة ومميزة وكل منها ستكون له آثاره وانعكاساته على بقية الدراسة.

وعلى ذلك فإن التعريف يعنى شيئًا فالعلاقات الدولية ليس لها أى نوع من الوجود الأساسى فى العالم الواقعى أو العقلى بشكل يحدد لها نظامًا أكاديميًا وبدلاً من ذلك فيوجد ثمة تفاعل مستمر بين العالم الفعلى وعالم المعرفة، والأخير بالطبع يحدد

شكل الأول ولكن هذه ليست ببساطة علاقة من طريق واحد، فكيف يمكننا أن نفهم ونفسر العالم، والذى هو يعتمد جزئيًا على كيفية تحديد العالم الذى نحاول فهمه وتفسيره.

وما دام أنه عادة فإن أى تعريف يؤخذ به سيكون موضعًا للخلاف والجدل بما يشكل مشكلة، وبعض المشاكل التى نواجهها هنا تشاركنا فيها العلوم الاجتماعية ككل فيما أن بعضها يخص بالتحديد العلاقات الدولية، والحجج والقضايا غالبًا ليس من السهل الإمساك بها، ولكن التلميذ الذى يفهم المشكلة هنا سيقطع طريقًا طويلا نحو فهم وفقه كيف تعمل العلوم الاجتماعية وتوظف، وأنه لماذا نظرية العلاقات الدولية معقدة وصعبة ولكنها بالرغم من هذا فإنها كموضوع تقدم مكسبًا وجائزة بحكم كونها موضوعًا للدراسة.

ومن الصحيح أن موضوع العلوم الاجتماعية لا يحدد نفسه مثلما هو الحال فى العلوم الطبيعية، وهناك مثل يساعد على توضيح ذلك، فلو افترضنا كتابا دراسيا باسم "مدخل إلى علم النمل" فإنه فى الصفحة الأولى سيحدد موضوع دراسته عن النمل، وهو لا يمثل مشكلة لأننا نعلم ما هى النملة، ونظام التصنيف الذى يدخل فيه النمل مفهوم ومقبول بشكل ما فى المجتمع العلمى المتصل به، وأى شخص يحاول توسيع هذا النمط الدراسى لن يؤخذ على محمل الجد. ويوجد توافق علمى على الأمر، والنمل لا يضع علامة محددة مثل وصف النملة الذى أعطاه لها العلماء، وهم على نسق عقلى واحد فى هذا الأمر. وعلى العكس فلا يوجد أى نطاق للعلوم الاجتماعية يمكن الاعتماد عليه لتحديد حقل الدراسة، ومن الصحيح أنه فى علم الاقتصاد هناك غالبية بين الاقتصاديين للتوافق على أسس الاقتصاد إلا أنه من الجدير بالملاحظة أنه حتى هنا فى العلوم الاجتماعية نؤكد بقوة على أنها علوم حقيقية، لكن هناك عددا من المنشقين الذين يريدون تحديد موضوعهم بطريقة مختلفة بعيدا عما تتفق عليه الأغلبية، وهؤلاء المنشقون (الاقتصاديون السياسيون) مثلا أو الاقتصاديون الماركسيون قد تم بنجاح تهميشهم من جانب الأغلبية ولكنهم يعيشون ومستمرون فى الضغط من أجل قضيتهم بطريقة لا يمكن لمن يحاولون دحض تعريف النملة أن يفعلوها.

وفى حالة معظم العلوم الاجتماعية الأخرى حتى المستوى غير المكتمل للتوافق الذى حققه الاقتصاديون، فعلى سبيل المثال فى العلوم السياسية فإن مجرد طبيعة السياسى يوجد ثمة خلاف كبير حولها، هل هى تلك المتصلة فقط بالحكومة والدولة؟ فنحن غالبا نتحدث عن سياسة الجامعة أو سياسة الطالب فهل هذا توسيع وامتداد شرعى لفكرة السياسة؟ وماذا عن سياسة العائلة؟ فكثير من التفكير السياسى الغربى يركز على التمييز بين المجال العام والحياة الخاصة، ولكن المعنيين بشؤون المرأة يردون بأن (الشخصي هو السياسى) وهذه النقطة الأخيرة توضح البعد العام أو المظهر العام للمشاكل التعريفية فى العلوم الاجتماعية إنها ليست بريئة سياسيا، والناقدون من المهتمين بالمرأة للتعريفات التقليدية للسياسة؛ حيث يؤكدون على أن الحياة العامة تغطى عن العين والنظر المظالم والقمع الذى حدث ويحدث وراء الأبواب المغلقة مثل الأسر التقليدية حيث يوجد عدم المساواة فى القوة وتوزيع العمل الذى يميز ضد المرأة مما يجعل التعريفات التقليدية تميل فى معظم العلوم الاجتماعية إلى محاباة العالم الذى يعكس مصالح الجانب المسيطر، ولا توجد ثمة طرق محايدة سياسيًا تصف السياسة أو الاقتصاد رغم أن ذلك لا يعنى أننا لا نستطيع الاتفاق فيما بيننا على استخدام تعريف معين لمجرد المواءمة. ولكن ماذا يعنى هذا بالنسبة لتحديد معنى العلاقات الدولية؟ إنه يعنى شيئين:

أولاً – أن علينا أن نقبل أنه إذا استطعنا إيجاد تعريف فسيكون أمرًا عرفيًا متفقًا عليه، ولا يوجد ثمة شىء يساوى نملة واقعية، وهنا فالعلاقات الدولية لا تحدد الحقل الدراسى ولكنها أكثر من ذلك تحدد الأساتذة المتخصصين والممارسين للموضوع الذين يقدمون التعريف. ويجب أن نلاحظ هنا أن هذا لا يعنى تضمين الوضع ما بعد أو ما فوق البنيوية بأنه لا يوجد ثمة شىء وراء النص. ولا توجد ثمة حاجة للقول بأنه لا يوجد فى الحقيقة عالم الواقع مع أناس حقيقيين يتصرفون ويعملون فيه، والقضية هنا أن التصرفات التى نأخذها باعتبارها موضوعًا للعلاقات الدولية هى ليست شيئا يبرهن عن نفسه ويبررها لذاتها لكنها تتطلب إسهاما من جانب المحلل.

وثانيا فبينما هى تعطى شيئا لنا إذا بدأنا بالمتعارف عليه أن نبدأ بالتعريف التقليدى للموضوع، فيجب أن نكون واعين بأن هذا التعريف يجسد ويضم حسابا خاصا بالحقل الدراسى، وأنه بالطريقة التى يفعلها هكذا لن يكون محايداً سياسيًا، وما يمكن توقعه بدلا من ذلك نحو الموضوعية بما يعكس الأشياء كما هى فإنه فى الحقيقة والواقع يذهب ربما وبلا وعى ومثيرا للنزاع والمشاكسة، ويتبع ذلك أنه إذ بدأنا بالحساب التقليدى العرفى فيجب علينا أن نفحص الأجندة الحقيقية قبل التحرك نحو التعريفات البديلة والتى هى بالطبع سيكون لها بدورها أجنداتها الخفية.

ويمكن أن يكون هناك شك بسيط لأن التعريف التقليدى للحقل الدراسى هو الذى تم إعطاؤه فى الفقرة الأولى الافتتاحية لهذا الفصل وهو أن العلاقات الدولية هى دراسة علاقات الدول وأنها بهذا المفهوم والمعنى الدبلوماسى والعسكرى والإستراتيجى. وهذه بالتأكيد هى الطريقة التى عرف بها الدبلوماسيون والمؤرخون ومعظم دارسى العلاقات الدولية للموضوع.

والوحدة ذات الصلة هنا هى الدولة وليست الأمة، فمعظم الدول فى أيامنا هذه تهدف وتتجه لأن تكون دولة/أمة ولكنها هى ملكية الدولة أكثر منها حالة الأمة فى المركز. وفى الحقيقة فإن مصطلح (ما بين الدول) هو أكثر دقة من القول بأنه دولى مادام أو بسبب حقيقة أن نصف العلاقات مثلا بين كاليفورنيا وأريزونا، ولهذا فإن المملكة المتحدة تدخل بسهولة لتكون داخل الحساب التقليدى للعلاقات الدولية أكثر من إسكتلندا أو كندا رغم أن إسكتلندا أو كيبيك هى أمم. والصفة المميزة للدولة هى السيادة، وهذا مصطلح صعب ولكن ما دام أن أصله هو فكرة الحكم الذاتى القانونى فالدولة ذات السيادة هى كذلك لأنه لا توجد سلطة عليا لها الحق فى إصدار الأوامر لها، وفى الممارسة العملية فبعض الدول ربما لها القدرة على التأثير على سلوك دول أخرى لكن هذا النفوذ يخص القدرة وليس السلطة (انظر الفصل الخامس).

وإذا وضعنا الأمر بطريقة مختلفة فإن الحساب التقليدى للعلاقات الدولية يركز على حقيقة أنها العلاقات بين الدول بما هى علاقات فوضى فى مجتمع مثالى، أفراده

يتمتعون بحرية كاملة. والفوضى هنا لا تعنى بالضرورة عدم وجود قانون ولكنها تعنى غياب النظام الرسمى للحكومة الذى يصنع القرار السلطوى كما هو موجود على الأقل من حيث المبدأ داخل الدولة، ولهذا فإن التركيز تقليدياً يكون على الدبلوماسية والإستراتيجية، فيما أن مصطلح السياسة الدولية يستخدم غالبًا بشكل واسع فضفاض، فالعلاقات الدولية هى ليست فى الحقيقة سياسية لأن السلطة السياسية هى تقليدياً تتصل بالسلطة والحكومة ولا توجد سلطة دولية بالمعنى التقليدى للمصطلح، وبدلا من النظر في ممارسة النفوذ على الحكومة فإن المشاركين فى العلاقات الدولية من المفروض عليهم العمل على رعاية مصالحهم وممارستها وتحقيقها باستخدام مواردهم الذاتية، حيث إننا نعيش فى عالم هو كما يقول القول الشائع (نظام ساعد نفسك بنفسك) ولذلك فإن الأمن هو الهدف الذى يسير الدول والدبلوماسية هى ممارسة النفوذ، وحيث إن القوة وإمكانية استخدامها هو ما يجعل الدولة التى هى بالفعل تملك وتستخدم القوة المسلحة وبالتالى تصير الدولة هى الفاعل الدولى الأساسى فى العلاقات الدولية.

أما غير الدولة فإنها ثانوية بالنسبة للدول وكذلك العدد الضخم من الأنشطة الأخرى التى تحدث عبر الحدود اقتصادية كانت أم ثقافية أم اجتماعية أم غيرها، هى كذلك أيضا ثانوية بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية للدول، ولكن ما الخطأ فى تعريف الموضوع هذا القائم على مركزية الدولة؟ صحيح أننا فى عالم يعمل هكذا حيث الدبلوماسيون والجنود هم الفاعلون الأساسيون وهناك أجزاء فى العالم حيث إن الاهتمام بالمسائل الأمنية هو فيها صاحب القدح المُعلّى، كما فى "قوس الصراع" الشرق أوسطى، وأكثر من ذلك فإنه مما يثير الدهشة أنه حتى بالنسبة للدول التى تشعر بالأمن الكامل نسبيا فإنها قد تجد نفسها فجأة منخرطة فى صراع عسكرى لأسباب ما كان بالإمكان توقعها مسبقا، فقليلون توقعوا فى يناير ١٩٨٢ أن بريطانيا والأرجنتين ستذهبان للحرب على جزء من جزر الفوكلاند أواخر هذا العام على سبيل المثال، وكذلك فى يناير ١٩٩٠ توقع أن غزو العراق للكويت سيقود إلى حرب كبرى فى الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١ ولكن طابع النظام الدولى أنه يخلق هذا النوع من الدهشة،

ولهذا كله فإن العنف المادى والصراع السافر هو الأقرب إلى التركيز فى العلاقات الدولية. والوصف التقليدى للموضوع يقترح ويقول بأن معظم الدول فى معظم الأوقات تعيش فى سلام مع جيرانها والعالم ككل والتصرفات والصفقات تتم عبر الحدود وكذلك حركات الشعوب والسلع والنفوذ والعلامات والأفكار بشكل سلمى روتينى ونأخذها كمسلمة وكذلك إرسال خطاب بالبريد من بريطانيا إلى أستراليا إلى البرازيل إلى الولايات المتحدة أو جنوب أفريقيا سيتم تسليمه إلى جهته، كما أنه يمكن طلب كتاب أو أسطوانة مدمجة من دولة أخرى باستخدام البطاقة الائتمانية المعترف بها وكذلك شراء السلع والتحف والأجهزة، كما أننا نخطط لإجازاتنا فى الخارج بمجرد المرور على الشكليات عبر الحدود وكل ذلك يتم بدون أدنى ملاحظة، وكل ذلك يبدو إيجابيا على الأقل على السطح.

ولكن توجد أشياء أخرى تحدث عبر الحدود وهى غير مرحب بها بدرجة ما مثل مشاكل التلوث وتدهور البيئة والمخدرات وتجارة السلاح والإرهاب الدولى وغيرها من الجرائم الدولية، وكلها تشكل تهديدات للأمن رغم أن ذلك ليس بالطريقة التى تحدث بها الحرب والصراع العنيف.

فما مضمون ذلك، وماذا يعنيه بالنسبة لوصف ودراسة علم العلاقات الدولية؟ وهنا توجد عدة احتمالات فلربما نقرر الاستمرار فى الالتزام بوجهة النظر التى مفادها أن الدولة هى مركز هذه الدراسة ولكن الافتراض يضعف بأن سياسة الدول الخارجية يغلب عليها وتركز على الأمن المادى، وأن الدول هى اللاعب المركزى فى العلاقات الدولية، والدول تحاول السيطرة على الحدود والتى عبرها تتم الصفقات، وينظمون النشاطات الدولية لمواطنيهم ويصدرون جوازات السفر والتأشيرات ويعقدون الاتفاقات بعضهم مع البعض بهدف إدارة تيارات التجارة وشمول حق الملكية الفكرية كما ينشئون الهيئات الدولية من أجل السيطرة على التمويل الدولى ومنع وتوقع الكوارث البيئية. وبالمختصر فإن الدبلوماسية القومية تجرى على النمط التقليدى ولكن بدون افتراض

أن القوة والعنف هى مجال اهتماماتها المركزية، وفى معظم الوقت فإن إدارة الدولة هى أيضا تتم بكفاءة سواء من جانب هيئتها الدبلوماسية التقليدية أو من خلال إداراتها فى الوزارات المختصة بالتجارة والتمويل أكثر منها بالشئون الخارجية التقليدية.

وهناك مشكلة مع هذا المنحى فى العلاقات الدولية فالدولة فى الحقيقة تحاول أن تفعل كل هذه الأشياء ولكنها فى الغالب لا تنجح فيها لأن الكثير جدا من هذه النشاطات عبر الحدود هى فى يد أطراف أخرى غير الدولة ومنظمات خاصة مثل المشروعات الدولية أو تأخذ مكان الدولة، حيث إنه من الصعب فعلا على الدول التصرف بفاعلية فى موضوعات مثل أسواق رأس المال الدولى. وغالبا فإن الموارد التى تملكها أطراف غير الدول مثل المنظمات الدولية غير الحكومية هى أعظم وأضخم على الأقل من بعض الدول التى تحاول تنظيمها وإدارتها. والأكثر من هذا أن الهيئات الدولية التى تنشئها الدول لمساندة وإدارة هذا العالم المعقد فى عملية الاعتماد المتبادل تتجه هذه المنظمات والهيئات لتنمية وتطوير حياة خاصة بها، ولهذا فهذه الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولى أو منظمة التجارة العالمية تئول فى النهاية إلى أنها خارج سيطرة حتى الدول الكبرى وأقوى الدول التى ساهمت فى نشأتها. ويحدث باستمرار أن تجد الدول نفسها منخرطة فى شكل من الدبلوماسية مع هذه الأطراف من غير الدول معترفة بهم كلاعبين حقيقيين فى اللعبة أكثر منها مجرد أدوات أو أطراف وأعضاء فى إطار الأهداف والمخاطر التى يتم اللعب من أجلها، ولهذا السبب يعتقد البعض أن التركيز فى الدراسة يجب أن يكون على الصفقات عبر الحدود فى عموميتها والطرق التى تتصل بها الدول وغيرها من الأطراف بعضها مع البعض وإن كانت الدول ستظل لمدة أطول هى اللاعب الأكبر ولكن ذلك قضية براجماتية أكثر منها مسألة مبدأ، وعلى أية حال فيجب على الدولة دائما الاعتراف بأنه فى كثير من الموضوعات والأحوال يكون هناك لاعبون آخرون فى اللعبة على المسرح. فالعلاقات الدولية هى موضوع معقد ومركب وحساس، حيث إن الاعتماد المتبادل للدول والمجتمعات هو أمر مثير للدهشة ويبدو أمام الدبلوماسى فى القرن التاسع عشر بأنه شىء يحمل تغييرا راديكاليا للعالم، والقضية الأساسية هى أن المجتمعات القومية تتصل ببعضها ولكن فى مسائل وموضوعات أكثر

اتساعاً، ومنظرو العولمة وإن كانوا ما زالوا فى معظم الأحوال واعين بالأهمية المستمرة للدولة فإنهم يرفضون وضع الدولة فى مركز الأشياء والأمور وبدلا من ذلك فإنهم يركزون على الصفقات العالمية وخاصة تلك الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى التكنولوجيا الجديدة التى خلقت وأتاحت الإنترنت وسوق المال والبورصة على مدار الأربع والعشرين ساعة وعلى النظام العولمى الذى تتزايد يوم بعد يوم درجة اندماجه، وأخذوا الدولة فى اللعبة فقط عندما يكون ذلك مناسباً.

والمنادون المتطرفون بالعولمة يرون أننا نعيش فى عالم بلا حدود، لكن الأكثر دقة أنه لا يمكن تجاهلهم من جانب الدارسين التقليديين للعلاقات الدولية رغم أن أفكار العولمة المتطرفة تثير الضحك. والموضوعات الأكثر أهمية فى أيامنا تتمحور حول سياسة العولمة وهل الاتجاهات الجديدة العالمية تقوّى أو تضعف التقسيم العالمى بين الغنى والفقير؟ وهل العولمة هى اسم آخر للرأسمالية العالمية؟ أو هل هى تعنى فى المجال الثقافى الأمركة؟

والمقترب الراديكالى للعلاقات الدولية -أحيانا يسمى البنيوية أو تحليل المركز والمحيط- وهو عادة يركز على وجود قوى عالمية وبناء دولى أو هيكل حيث يتم تغليب مصلحة طبقة مسيطرة وظاهرة تسيطر وتستغل بقية العالم باستخدام وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية لتحقيق هذا الهدف، ومن وجهة النظر هذه الماركسية الجديدة وليس عالمًا للدول والمجتمعات القومية، حيث الطبقة تسيطر وتبرز على المستوى الدولى، والتقسيم التقليدى للعالم لمجتمعات قومية هو نتاج وعى زائف؛ حيث تجعل الأفراد الذين يكونون هذه المجتمعات يفكرون فى أنفسهم وأن لهم مصالح عامة، ومن هنا فهى ضد مصالحهم الحقيقية التى تعكس مواقعهم الطبقية، وواضح أن هذه الرؤية للعالم تشترك عموماً مع ظاهرة العولمة رغم أن كثيرا من المؤيدين والمدافعين عن هذا الأمر لديهم وجهة نظر أكثر إيجابية ولكن الأفكار البنيوية تتغذى على الأيديولوجية الفوضوية مما يمثل اضطراباً لكثيرين من معارضى العولمة الجدد الذين جعلوا وجودهم وحضورهم ملموساً فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية الأخيرة. وهناك اعتبار آخر متقدم للأمام يشار أحياناً إليه باعتباره أول عولمة أخذت مكانها فى نهاية

القرن التاسع عشر ولكنها سقطت مع اندلاع الحرب عام ١٩١٤، فهل ستنتهى العولمة الثانية بنفس الطريقة؟ ربما كضحية لأحداث ٩/١١ والحرب بعدها على الإرهاب.

وسنعود لهذه الموضوعات فيما بعد فى هذا الكتاب، ولكن الآن يجب أن يكون واضحًا لماذا يعتبر تحديد العلاقات الدولية عملا يتميز بالخداع؟ ولماذا لا يوجد تحديد وتعريف بسيط يمكن تقديمه.

وكل الموضوعات والمواقف التى ناقشناها تعكس فهمًا جريئا للعالم ولو أن أيا منها سمح له بتوليد تعريف للحقل الدراسى فإنها ستضعه فى مكان متميز، ولو افترضنا كمثل أن التعريف التقليدى للعلاقات الدولية كدراسة للدول (أمن وحرب) ودافعنا عنها وتبنيناها فإن موضوعات الاعتماد المتبادل المعقدة والعولمة سيجرى تهميشها جميعا. ومن يريدون التركيز على هذه الموضوعات سيبدو أنهم لا يريدون دراسة الأجندة الفعلية، ولو أردنا دراسة أى شىء فربما نوافق على أن العلاقات الدولية هى دراسة الصفقات عبر الحدود ولكن هذا لن يتم فى الحقيقة مادام أنه يفترض أهمية الحدود السياسية والتى ينكرها بعض مدعى تنظير العولمة، والتعريف ببساطة ليس ممكنا رغم هذا بمعنى أن كل بقية الكتاب هو تعريف ممتد للعلاقات الدولية. ورغم هذا وعلى كل حال قبل أن نحاول الاقتراب من هذه الأمور ونقوم ببلورتها فيحسن أن نتجه أولاً وندرس موضوعا خلافيا هو طبيعة نظرية العلاقات الدولية.

النظريات والرؤى المستقبلية

هذه مقدمة نظرية للعلاقات الدولية وقد رأينا توا الصعوبة الكامنة فى تعريف المصطلح الأخير، فهل يمكن تقديم ما هو أحسن عن النظرية؟ وكالعادة فإنه توجد التعريفات المبسطة وكذلك المعقدة للنظرية ولكن فى هذه المناسبة فإن البسيط هو الأفضل، والنظرية فى أبسط معانيها هى الفكر المولع بالتأمل، إننا ننخرط فى التنظير عندما نفكر بعمق وبطريقة مجردة، فلماذا يجب أن نفعل هذا؟ ببساطة لأننا أحيانا نجد أنفسنا نسأل أسئلة نحن غير قادرين على الإجابة عنها دونما رؤية أو تفكير مجرد،

وأحيانا السؤال الذى نضعه هو حول كيفية عمل الأشياء ولماذا تحدث، وأحيانا السؤال يكون حول ماذا يجب علينا عمله أو السلوك الذى يجب اتباعه؟ أو بمعنى: أى سلوك يكون صحيحًا أو أخلاقيًا؟ وأحيانًا يكون ماذا يعنى شىء آخر وكيف يمكن وقفه؟ أنواع مختلفة من النظرية كامنة هنا ولكن الفكرة الأساسية الجذرية هى نفسها تتجه للنظرية عندما تكون الإجابة عن سؤال يكون لسبب أو آخر مهمًا لنا غير واضحة وربما تكون الإجابة خاطئة ولكننا نكون واعين لهذا حتى يحدث شىء يجذب انتباهنا لاحتمال أن خطأ قد وقع بالفعل. وفى معظم الأوقات فإن الأشياء تكون واضحة أو على الأقل من المناسب لنا العيش وكأنها هى كذلك. وتوجد أسئلة كثيرة لا نحاول الإجابة عنها نظريا -رغم إمكان ذلك نظريا- لأننا نعتبر الإجابة واضحة والحياة قصيرة وأقصر من أن نستغلها فى التعامل مع الوقت مفكرين بعمق وتجرد حول أشياء واضحة. وبدلا من ذلك نركز على الأسئلة التى تكون إجاباتها غير واضحة أو على الأحسن تبدو فى الواقع أنها ضد البديهة والحدس. ولتقديم مثل جرى استخدامه فى مناقشة حول دور النظرية قامت به (سوزان إسترينج) أننا نتجه لعدم إضاعة وقت طويل نسأل أنفسنا لماذا يخرج الناس بسرعة من مبنى يحترق، ولو أردنا تنظير ذلك فالتفسير النظرى يشير لظاهرة مثل أثر النيران على خلايا الإنسان والدخان على الرئتين، ورغبة الإنسان فى تجنب الألم والموت وهكذا. والقضية أن هذا كله واضح تماما و يجب ألا يصير موضوعا. وإذا أردنا تفسير وشرح ما يجب على الناس عمله فى مبنى يحترق فإن بعض أنواع التنظير ربما هى مهمة وربما تكون الإجابة جاهزة وربما هى قضية، كمثال الشخص الذى يجرى نحو المبنى محاولا الإنقاذ، وفى مثل هذه الظروف ربما تظهر الرغبة فى التفكير بعمق فى ظروف شخص يخاطر بحياته من أجل آخر، وهنا نسأل أنفسنا هل هذا الإيثار أمر شائع؟ هل هو متصل بالقرابة والذات؟ ومن المثير أنه حتى المثل البسيط يمكن أن يولد عدة أنواع من النظرية التفسيرية أو القيمية، وعلى أية حال من الأفضل التحرك إلى مثل أساسى أو مركزى لهذه الدراسة مثل الذى افترضته إسترينج لتدعم عرضها وهو لماذا تذهب الدول للحرب بعضها مع البعض؟

فى القرن التاسع عشر لم يكن هناك كثير من التنظير عن أسباب الحرب عمومًا لأن معظم الناس اعتقدت أن أسباب الحرب على الأقل فى النظام الدولى لهذه الفترة، وأن أسباب الحرب كانت واضحة والدراسات التاريخية لحروب معينة تناقش أسباب الحرب موضع السؤال ولكن فقط كمقدمة لدراسة عملية الحرب وليس مجرد التركيز على الأسباب، وهكذا فإن الدول تذهب إلى الحرب لتحقيق ما ستحصل عليه أو للدفاع عن الذات من الاعتداء عليها ودول أخرى تعمل للحصول على شىء وافتراض النظام أن الحرب تشنها دول على أمل النصر وجنى أقصى المنافع مقابل الخسائر المتوقعة. والحرب أحيانا اختيار عقلانى للدول، واختيار شرعى أيضًا لأن غالبية المحامين الدوليين يعتقدون أن الحرب دونما أى موافقة خارجية هى متضمنة فى طبيعة السيادة، فالحرب هى ما تفعله الدول أحيانا بنجاح وأحيانا أخرى دونما نجاح. ومجرد وضوح وشرعية هذا التفسير يبدو أنه يدعم سجل الحروب فى القرن التاسع عشر - والدبلوماسيون الناجحون مثل بيسمارك والإمبرياليين حاربوا للغزو والتى حققت بالفعل أو يبدو أنها حققت ثمة نتائج.

والآن لو أن الحرب قد جرى عملها على أساس تحليل بسيط للتكلفة والفائدة فيتبع ذلك أن التكاليف المتوقعة ارتفعت بما لا يتناسب مع الفوائد المتوقعة فإنه حينئذ يجب أن تكون هناك حروب أقل (أقل عددا) وفى الحقيقة يجب ألا تكون هناك أبدا حروب لو أن التكاليف ارتفعت بشدة بينما الفوائد بقيت ثابتة، وفى الأعوام المبكرة من القرن العشرين فإن هذا التحول قد أخذ طريقه وبالنسبة للمجتمعات الصناعية الحديثة فإن الفوائد الناجمة عن الغزو تبدو تافهة مقارنة بتكاليف الحرب التى ستحدث من موت على نطاق واسع وتدمير صار ممكنًا مع الأسلحة الجديدة وسقوط وانهيار الاقتصاد الدولى القائم على الاعتماد المتبادل وعدم الاستقرار السياسى والاضطراب. وكان ذلك هو الوضع العام للسنوات الأولى من القرن وتم الإمساك بها فى كتاب يعد من أفضل الكتب مبيعًا اسمه (الوهم العظيم) عام ١٩٠٩ بقلم (نورمان أنجيل) وكان يبدو واضحًا أن الحرب لم تعد بعد مشروعا مربحا. وأكثر من هذا فإن هذه الحقائق الاقتصادية قد

دعم منها عدم الارتياح الأخلاقى لفكرة أن الدول لها الحق فى الذهاب للحرب فى أى وقت تريد.

ثم جاءت حرب ١٩١٤ وهى أعظم حرب شهدها النظام الأوروبى منذ ٣٠٠ سنة، وبالطبع كان (أنجيل) محقًا تمامًا فالحرب كانت حقيقة كارثية لمن بدأوها ولكثيرين غيرهم كذلك، فقد مات الملايين بغير سبب وسقطت نظم وحدثت الفوضى وصارت غالبة وزرعت بذور حرب جديدة، فكيف يمكن لشىء بهذا الوضوح وهو أمر غير منتج كيف تم تركه ليحدث؟

هنا بدأت عملية تنظير القرن العشرين عن العلاقات الدولية فهناك شىء بدا خطأ مع الإجابة الواضحة وشعر تلاميذ العلاقات الدولية بالحاجة للتفكير بعمق أكثر حول أسباب الحرب إجابة عن سؤال لم يتم التفكير فيه من قبل مما أنتج أدبيات واسعة حول أسباب الحرب العالمية الأولى أثارتها اتفاقية فرساى، والتى أنحت باللائمة فقط على ألمانيا. وبصفة أكثر عمومية فخلال القرن العشرين وما بعده فإن عدداً من النظريات حول أسباب الحروب بدأت تتبلور بداية من دور المصالح الخاصة إلى الناحية النفسية لدول معينة أو قادة هذه الدول، وفى النهاية فإن القضية أن هذا العمل فى الحقيقة يبرر ويؤكد الشعور العام خلال العقد الأول من القرن العشرين على سبيل المثال أن كلا الطرفين يعتقد أنه تصرف دفاعياً ولم يكن متعمداً الحرب، وفى الحقيقة أن غلبة الخيار العقلانى كنظرية فى علم السياسة الأمريكى اليوم تعنى أن حسابات المكسب والتكلفة هى أمر متميز اليوم كما كان فى القرن العشرين، ولكن القضية اليوم ترتكز على نظرية صناعة المأزق/الأمن أكثر منها شعوراً عاماً.

ولو بقينا مع هذا المثال يمكن أن نرى أنه توجد أنواع متعددة من التنظير فى ظل ظروف مختلفة والتى يصير التفكير المجرد فيها مطلوباً. وتوجد نظريات مفسرة تحاول أن تشرح لماذا وتحت أية ظروف تحدث الحروب، كما أن هناك نظريات قيمية أو توصيفية تحاول أن تقول لنا ما هى وماذا يجب أن تكون اتجاهاتنا نحو الحرب، على سبيل المثال هل يجب علينا المناورة والمغامرة بالاشتراك فى صراع، أو الاعتراض عليه

ورفضه أخلاقيا على أساس الضمير الحى؟ كما يضاف إلى ذلك نظريات تفسر وتشرح الحوادث فى محاولة لإعطائها معنى، وكل ذلك يتصل بعضه ببعض مما يحدد توجهاتنا نحوها.

وبجانب الأنواع المختلفة للتنظير فإن كل نوع من النظرية يأتى فى صيغ متعددة وتوجد عدة قضايا متنافسة حول تفسير لماذا حدث شىء ما؟ وماذا يجب علينا عمله وماذا يعنى؟ ونادرا ما توجد إجابة واحدة، وكل سلطة تعطى أسبابا حتمية وموجبة حول تفسير لماذا تكون إجاباتهم صحيحة، ولكن كل واحد يعطى مجموعة أو نسقا مختلفا من الأسباب الحتمية التى فرضت عليه، وبعض تلاميذ العلاقات الدولية يجدون ذلك أمرا مشينا وفاضحا؛ حيث إنه فى الغالب يناقض ما تعتبره مجتمعاتنا أنه أكثر النظريات أهمية كمثال نماذج العلوم الطبيعية؛ حيث إنه فى موضوعاتها الخاصة بالطبيعة والبيولوجيا لديهم؛ كتب دراسية جيدة تقول لهم ما الصحيح وما الخطأ فى صياغات وعبارات مؤكدة ولا خلاف عليها، أما الخلافات المثيرة للجدل فهى متروكة فقط للأساتذة المتخصصين. وكما رأينا فى موضوع التعريف فإن هذا ليس بصحيح فى العلاقات الدولية؛ فالأسماء الكبيرة التى تعتبر مراجع نجدها تختلف بعضها مع البعض حول ما يبدو أنه طريقة غير محترمة ولا توجد ثمة فكرة ماتت.

هل هذا أمر مهم ومقلق؟ وهذا يعتمد على لماذا توجد نظريات كثيرة هكذا؟ وربما القضية أنه توجد نظريات كثيرة متصارعة حول أسباب الحروب من نحو تلك التى تركز على الطبائع الشخصية للقادة وعلى صناع السياسات المميزة للنظم السياسية وكذلك الطابع الفوضوى للنظام الدولى، وكل منها يبدو أنها تشرح بعض أوجه الحرب ولا يمكننا أن نتحمل تجاهل أى منها لعدم التأكد أيها هو الصحيح مادامت أى محاولة لخفض عدد النظريات ربما يؤدى إلى محو الإجابة الصحيحة إذا افترضنا أنه توجد إجابة صحيحة، ومن هنا يجب تركها كلها حرة فى الساحة، كما لا يمكن ببساطة الإجابة الخطأ لأننا لا نعرف أى منها هى الإجابة الخطأ؟

ولو كانت هذه هى فقط طريقة النظر إلى النظريات المتعددة والمتضاعفة والنظرة المستقبلية للعلاقات الدولية فإن مجال الدراسة سيكون فى شكل فقير بائس، وعلى أية حال فيجب أن نلاحظ أنه حتى من وجهة نظر متشائمة فإن ذلك لا يتبع أنه لا توجد قواعد للمعالجة، ورغم كثرة النظريات وتضاعفها وتكاثرها فهى ليست مطلقة وتوجد ثمة قضايا سيئة وتعدد وكثرة النظريات لا تغطى كل الاحتمالات.

وعلى أية حال، فيمكن أن نضع نظريات كثيرة أقل إحباطًا ومن المحتمل أن بساطة القضية تتمثل فى أن العلاقات الدولية ليست ذلك الفرع من الحقل الأكاديمى حيث يجب أن نتوقع ونرحب بالتوافق وغياب الحسابات المتصارعة عن العالم. وفى المقام الأول فالعلاقات الدولية مثل بقية فروع السياسة تتعامل مع أفكار ومفاهيم قابلة للصراع والنزاع حولها؛ حيث إنها ذات مضامين سياسية وكما رأينا فى العلوم الطبيعية فمن الغالب اشتراط تعريف لمفهوم يمكن قبوله لأنه واضح وتم تحديده بداية، وفى السياسة فإن ذلك يعد أكثر صعوبة ويقول البعض بأنه غير ممكن، وكما رأينا فإن محاولة اشتراط تعريف للموضوع وحقل الدراسة فالعلاقات الدولية نفسها تعيش فى مشاكل، ولو حاولنا اشتراط تعريف لمفهوم أساسى مثل القوة فإننا سندخل فى مشاكل أكبر وأعظم؛ فيمكن وصف القوة حسب الصياغة الشعبية أن (أ) لديه قوة أو سلطة على (ب) إلى حد أن (أ) يمكنه أن يجعل (ب) يفعل ما يريده (أ) ويمكن لهذا أن يعمل، لكننا نكون معرضين للاعتراض لأن هذا لا يغطى مثلا القوة البنائية أو قوة الهيكل والقدرة على تشكيل الموضوعات بطريقة تجعل النتائج محددة مسبقا قبل الوصول للقرار الحاسم، وهذا ليس ببساطة اعتراضا فكريا لهذا التعريف المشروط، إنه اعتراض سياسى، فالناس كمجموعات أو طبقات يملكون القوة البنيوية فى مجتمع ربما هم مختلفون عن المجموعات والطبقات التى تمسك بنوع من علاقات القوة المتضمنة داخل تعريفنا، وبتعريف القوة حسب هذه الطريقة فإن قوة المجموعة الأولى سيتم تجاهلها.

وهذه حالة تأتى فى صالح تعدد النظريات التى تطبق فى علم السياسية عمومًا ولكن هناك نقطة متقدمة لأبعد تطبق فى دراسة العلاقات الدولية فهى حقل مثير للدراسة، حيث تحاول إنتاج نظرية حول المدى أو المجالات الأوسع فهى ليست فقط

نظرية سياسية فى دولة أو قارة ولكنها نظرية فى العلاقات الكونية (العولمة) وهذا يعنى أن أية نظرية مؤثرة وفاعلة للعلاقات الدولية يجب أن تكون قادرة على العمل فى ظل ثقافات متعددة تستهدف تقديم نظرية للعالم غير مرتكزة على أساس عرقى، وهذا يعنى ويتضمن عمليا القدرة على الحفاظ فى المجال على عدد من المفاهيم المتصارعة لكيف أن الأمور هى كذلك، ويجب أن نفهم أن السياسة غالبًا تبدو مختلفة تماماً فى الشرق الأوسط عما تبدو عليه فى غرب أوروبا أو أمريكا اللاتينية، وحتى داخل هذه الثقافات الواسعة توجد كذلك اختلافات مهمة تكاد تغلق الطريق أمام الفهم.

ومما يساعد على تأكيد هذه النقطة مثلان، الأول كما سنرى فى الفصل الثانى حيث الخبرات والتجارب الدبلوماسية وتتابع مجموعة من الكوارث التى وقعت فى النظام الدولى قبل الحرب العالمية الثانية حيث استخدم مصطلح APPEASEMENT وهو يعنى استرضاء القوى الغربية للنظام النازى والفاشية مع تجاهل القيم الأخلاقية، والدكتاتوريون الجدد يجرى روتينيا تشبيههم بهتلر وموسولينى فكيف نحسب هذه الكوارث؟ وهنا فإن عدم الكفاءة وقلة الخبرة تلعب دورها وواضح أن عاملاً أساسيًا هو أن قادة بريطانيا وفرنسا اعتقدوا أن نظرتهم ورأيهم فى العالم يشاركهم فيها كل القادة بمن فيهم هتلر، فيما أن الحقيقة ليست كذلك. ويقدم الاتحاد السوفييتى خلال فترة ستالين مثلاً صارخًا لهذه الظاهرة وقد استمر أسلوب الاسترضاء لهتلر ممتداً بعد انفجار الحرب، ورغم فشل هذه الإستراتيجية فلماذا اعتقد ستالين أن هذا الخضوع لهتلر سينجح معه بينما فشل مع تشمبرلن؟ والإجابة أنه فيما يبدو أن ستالين اعتقد أن ألمانيا اشتراكية قومية فيما أنها دولة رأسمالية وباعتباره لينينيًا اعتقد أن سلوك الدول الرأسمالية توجهه الحاجات المادية وخاصة فى ذلك الوقت الحاجة للمواد الأولية لاستمرار الحرب. ومنذ منتصف ١٩٣٩ حتى منتصف ١٩٤١ تعامل ستالين تحت هذا الاعتقاد معتقداً أن هذا سيمنع هتلر من مهاجمة الاتحاد السوفييتى، ولما كان هتلر قد أخذ ما أراده من الاتحاد السوفييتى دون حرب والانخراط فى الحرب كان غير عقلانى فى إطار حرب غير مكتملة مع الغرب، ثم اكتشف ستالين أن هذا الإدراك كان خاطئًا ونظرة هتلر كانت لمستقبل البرارى المتسعة التى يسكنها الآريون، والتى

تعنى أن السلاف واليهود وغيرهم من الذين يعيشون هناك يجب إحراقهم وقتلهم أو سوقهم لآسيا. وأكثر من ذلك فإن هتلر رغب فى تحقيق ذلك بنفسه، وكان يعتقد أنه مقدر عليه أن يموت صغيرا نسبيا ومن هنا لم يكن مستعدا للانتظار حتى نهاية الحرب مع بريطانيا قبل غزو روسيا، ولم يكن ستالين قادرا على إدراك ذلك الكم المختلف من الأفكار الشريرة والملفقة والتى أمسكت بعقل هتلر وحتى بعد بداية عملية بارباروسا وغزو ألمانيا للاتحاد السوفييتى فإن ستالين أعلم قواته بأن لا تقاوم، على أساس مبدأ أن هذا ربما ليس غزواً حقيقيًا ولكنه استفزاز، وأن نكون حذرين حتى نخلص لاستخلاصات من هذه الأمثلة الصارخة لسوء التقدير والحساب، ولكن النقطة الأساسية هى أن حسابات ستالين النظرية للعالم قادته بالسوء بعيداً عن الحقيقة فقد كان متجهًا ومنساقًا لفكرة أنه دائمًا توجد إجابة صحيحة وإستراتيجية واحدة صحيحة وأنه لا توجد مفاهيم بديلة للعالم ربما هى بالفعل قوية بالتساوى فى عقول صانعى قرار آخرين.

وهناك مثال أقرب كثيراً فى القراءات المتعددة والمختلفة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ففيما هناك اختلافات كثيرة فى وجهات النظر حول موضوعات وقضايا السياسة الخارجية، فمعظم الأمريكان وخصوصا المهتمين من السياسيين الديمقراطيين والجمهوريين يتفقون على أن سياسة أمريكا تجاه بقية العالم هى بالأساس معتدلة ولطيفة فى نواياها، فأمريكا تحمى مصالحها فى العالم لكنها أيضا ترى نفسها تدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتى ينظر إليها عالميا كشىء مرغوب فيه؛ وفى سبيل دعم هذه الأهداف فإن الولايات المتحدة ببساطة تتصرف لمصلحة الكوكب وربما كثيراً تتكرر الأخطاء، فالولايات المتحدة بالتأكيد ليست دائما متسقة مع قيمها الذاتية وهنا تأتى الانتهاكات لحقوق الإنسان فى أبو غريب بالعراق كبرهان على ذلك -لكن الولايات المتحدة أساسا هى حسنة النية حتى وهى تفعل الأخطاء، وفى إطار هذا التصور فإن صياغة ما يسمى بالاستثنائية الأمريكية والأمريكان يجدونه صعبًا لماذا محاولاتهم لمساعدة العالم يساء فهمها؟ ولماذا سياساتهم يتم إساءة ترجمته باعتبارها تخدم نفسها وذات توجه إمبريالى؟ والإجابة الواضحة أن هذه الدول

المعارضة للسياسة الأمريكية هى إما أنها تتعامل وتتصرف بلا مسئولية أو أنها على الأسوأ نظم شريرة.

وفى الحقيقة فبالطبع لا يوجد ثمة شيء مثير للدهشة حول حقيقة أن الشعوب والحكومات تريد تحديد مقترباتها للشؤون العالمية وتحمى مصالحها ولا توجد ضمانة لأن هذا التحديد والتعريف للمصالح سيتماشى مع تلك التى للولايات المتحدة والاختلاف حول هذه الأمور هو جزء من الأخذ والعطاء للسياسة الدولية، ولكن يوجد كثير من الأمريكان اليوم يفسرون العالم من خلال هذا الإطار التصورى الضيق وأن أية معارضة تأتى يقال عنها وتفسر بأنها من التفكير الخاطئ والعقول السيئة، ولسوء الحظ فإن هذه الاتجاهات تدعم العداء للأمريكان وهى غالبًا تبدأ ليس من السعى الصريح ودعم المصالح من جانب الحكومات الأمريكية ولكن بالامتناع والقبول بأن هذا ما يحدث وأن تغطيته وتلبيسه للمصالح يمثل لغة إيثارية.

وفى الحقيقة ففيما أن الاتجاه التحتى يبقى والأحداث منذ ٢٠٠١ دخلت فيها درجة معينة مفهومة من الشك فى كثير من الأمريكيين ودرجة من الاستعداد والرغبة فى قبول أن الولايات المتحدة يمكن أحيانًا أن تفعل أشياء خاطئة وفى بعض الأحيان وحسب الظروف فإن هذا ينقلب إلى نوع من نقيض الاستثنائية الأمريكية التى تلوم الحكومة الأمريكية وأحيانا الشعب الأمريكى على كل ما يحدث خطأ فى العالم.

وهذا الاتجاه يمثله الراديكاليون الأمريكيون مثل (ناعوم تشومسكى **Noam Chomsky**) أو (مايكل مور **Micheal Moore**) ولكن كذلك لشخصيات من حجم (جون بيلجر **John Pilger**) و(هارولد بنتر **Harold Pinter**) والذين صاروا مقتنعين بالشيطان الكامل أو الشر الكامل الذى تمثله الولايات المتحدة بحيث إنه أينما وقع شيء سيئ فيجب أن يفسر باللوم على أمريكا، وعلى العكس عندما يحدث شيء فى ظاهره حسن فإن هذا ليس فى الحقيقة هو القضية. وفضلا عن أن ذلك يقود إلى حجج سخيفة فإن الولايات المتحدة أيدت التدخل الأسترالى فى تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ باعتباره مبنيا على الحفاظ على إندونيسيا من جانب الرأسمالية العالمية وهذا موقف أيضا متحيز

يفترض أن القادة فى العالم سيكونون غير قادرين على فعل الخطأ ما لم يشد أسيادهم الأمريكان الحبال، وعلى العكس فإنه يؤدى لإطار عقلى يعتذر عن الأشياء الفظيعة عندما يفعلها قادة ضد أمريكا وهنا يأتى إلى الذهن الرفض من جانب بعض اليساريين للتدخل لمنع الإبادة الجماعية فى دارفور على أساس أن ذلك عمل إمبريالى أو موقف مايكل مور ومشهده لأطفال يلعبون سعداء فى عراق صدام حسين حتى وصول الأمريكان.

والنقطة الأساسية حول الاستثنائية الأمريكية فى كل من صيغتيها الإيجابية والسلبية ليس أنها لا يمكن أن تقود إلى مواقف ذميمة أو بلهاء أخلاقيًا ورغم صحة هذا فإنها تقدم وجهة نظر مشوهة عن العالم، والنظريات التى تغلق الحوار وتحاول فرض وجهة نظر واحدة على العالم عادة ستؤدى إلى التضليل. وفى الفيلم الأخير الوثائقى (سحاب الحرب) فإن روبرت ماكنمارا **Robert Mcnamara** حدد أول قاعدة للحرب (تعاطف مع عدوك) فالفرد ربما يأخذ هذه القاعدة كذلك للسلام. وفى عجالة إذا أردنا أن نكون منظرين ناجحين للعلاقات الدولية فيجب أن نقاوم الاتجاه نحو تعريف النجاح فى شكل نماذج مبسطة وعلى العكس فبدلا من ذلك يجب أن نكون مستعدين للعيش مع مستويات أكثر رفعة وعلوا عن الغموض، وإذا أردت الأبيض والأسود فاشترِ تليفزيونًا قديمًا. وفى مواجهة ذلك ربما نقترح أن دراسة العلاقات الدولية تكاد تكون عملا محبطا، وعلى العكس من ذلك فالحاجة لمثل هذا الفرع من الانفتاح على الغموض تعكس كلا من الأهمية والمصلحة الذاتية المتضمنة فى الموضوع.

وكتلاميذ للعلاقات الدولية فإن لدينا مكانا كبيرا لكل التطورات المثيرة لعصرنا سواء فى العالم الواقعى أو فى العلوم الاجتماعية، إنما فى موقف جيد لملاحظة وفهم ما هو بالتأكيد واحد من الموضوعات الأساسية فى القرن الحادى والعشرين، وإعمال النزاع والصراع بين القوى الاجتماعية والاقتصادية من جانب والثقافات المحلية والمشروعات السياسية من جانب آخر فالعلاقات الدولية يمكن أن تكون أكثر من مجرد موضوع أكاديمى يمكن أن تردد بواحدة من اللغات الأكثر أهمية لشعوب العالم نستخدمها لنصل لنوع من الفهم لما يحدث، والخطر هو أن هذه اللغة ستفتقر ويفقرها

الاستعداد الكثير لغلق الحوارات والوصول لخلاصات غير ناضجة بالالتزام الشديد بطريقة واحدة فى النظر للعالم وهذه الطريقة هى تلك الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة أو الغرب القوى والغنى.

الخلاصة

هدف هذا الفصل أن يخفض ولا يشجع ما يتردد بأن نظرية العلاقات الدولية يمكن دراستها من خلال تعريف معين متضمناً دراسة بالعمق وتم تمشيطها، وبدلا من ذلك فالعملية يجب أن تكون بالتحديد وبدقة كاملة فى الاتجاه الآخر، فما نحتاجه ونطلبه هو استكشاف عالم العلاقات الدولية من خلال عدد من التصورات المختلفة ونأخذ كل واحد منها بجدية حينما ندرسها ونتفحصها ولكن مع رفض السماح لأى واحد منها أن يشكل الكل وإنكار أى موقف متميز لأى نظرية أو مجموعة نظريات، وإذا كنا فى النهاية مهتمين بالتعريفات فإننا حينئذ سنكون فى موقف لبناء واحد وبهذا العمل نحدد أنفسنا ونعرفها بنظرية معينة خاصة أو بنموذج وربما بدلا من ذلك سنجد أن هذا النوع من التحديد لا يقدم مساعدة ونقاوم هذا الاتجاه فى الانخراط فى أى جيش نظرى خاص، وهذا قرار يجب أن يأتى فى النهاية وليس فى البداية خلال الدراسة الفكرية.

ورغم هذا يبقى من الضرورى البدء فى مكان ما وبالضبط وحيث لا توجد تعريفات بريئة فلا توجد أيضاً نقاط بداية بريئة، والمقترب الذى نتبناه هنا هو أننا سنبدأ من التاريخ الأخير للقرن العشرين لتنظير العلاقات الدولية وبالنظريات التى كانت تتحرك وراء هذا التاريخ وهذه النقطة فى البداية تعطى ميزة ومفهوماً اصطلاحياً متفقاً عليه للحقل الدراسى، ولكن من أجل تقديم أفكار جديدة فمن الضرورى أن نملك بعضاً من التقليد وعلى أية حال فالمقترب هنا فى الفصول الخمسة الأولى سيكون حول التصورات التقليدية للشعور العام كتصورات للعلاقات الدولية قبل أن نفتح الحقل فى النصف الثانى من الكتاب.

مزيد من القراءات

Full bibliographical details of works cited are contained in the main Bibliography after Chapter 12.

Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth Simmons (eds), *Handbook of International Relations* (2004), is a very useful collection of original essays that help to define the field. Ira Katznelson and Helen Milner (eds), *Political Science: The State of the Discipline* (2002), does the same for political science as a whole, with good essays on our sub-field. The special issue of *International Organization* (1998) on the state of the discipline, edited by Peter Katzenstein, Robert Keohane and Stephen Krasner and published *as Exploration and Contestation in the Study of World* Politics (1999), is a good mainstream collection on different theoretical perspectives. The *Millennium* special issue on 'The Theory of the International Today' (2007b) is an excellent and diverse collection probing at the limits of IR as a discipline.

Readings for the different conceptions of international relations described above will be provided in detail in the individual chapters devoted to them in the rest of this book. For the moment, it may be helpful to identify a small number of texts that set out the relevant differences quite clearly. Tim Dunne *et al.* (eds), (2007) *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, is a good, up-to-date collection that uses case studies to illustrate varied IR theories. Jennifer Sterling-Folker's *Making Sense of International Relations Theory* (2006) applies various theories to Kosovo, as a common case study. Robert Jackson and Georg Sorensen's *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*, 3rd edn (2006) is excellent. Richard Little and Michael Smith (eds), *Perspectives on World Politics: A Reader*, 3rd edn (2006), is still a good collection of essays organized around state-centric, transnationalist and structuralist approaches. Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory* (1999), is organized on similar lines, providing brief extracts from important authors as well as a very extensive commentary. Scott Burchill *et al., Theories of International Relations*, 4thd edn (2009), is a collection of original essays on each of the major theories. Michael Doyle, *Ways of War and Peace* (1997) is an outstanding general study. Of the big US textbooks, Charles Kegley and Eugene Wittkopf, *World Politics: Trend and Transformation* (2004) is the most sensitive to theoretical pluralism. Each of these books is listed above in its most recent incarnation: second-hand copies of earlier editions are still valuable.

William C. Olson and A. J. R. Groom, *International Relations Then and Now* (1992), gives an overview of the history of the discipline that is more conventional than Brian Schmidt's *The Political Discourse of Anarchy* (1998). In contrast, Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds) *International Theory: Positivism and Beyond* (1996) is a very rewarding but more difficult collection of essays celebrating the range of approaches current in the field, and particularly interesting on methodological and epistemological issues, as is Booth and Smith, *International Relations Theory Today* (1995). John MacMillan and Andrew Linklater (eds) *Boundaries in Question* (1995) is an accessible collection on similar lines. A. J. R. Groom and Margot Light (eds) *Contemporary International Relations: A Guide*

to Theory (1994) is a collection of bibliographical essays on different approaches and sub-fields, wider in scope than Katzenstein *et al.*, but rather dated. A recent *Millennium* exchange between Schmidt and Smith on theoretical pluralism in IR (2008) is a useful introduction to the issue.

A basic introduction to the philosophy of the natural sciences is A. F. Chalmers, *What Is This Thing Called Science?*, 3rd edn (1999). More advanced debates over 'paradigms' and 'research programmes' – of considerable relevance to the social sciences – can be followed in the essays collected in Imre Lakatos and Alan Musgrave (eds), *Criticism and the Growth of Knowledge* (1965/2008). Martin Hollis, *The Philosophy of the Social Sciences* (1995), is a good introduction to its subject, but students of International Relations have the benefit of his *Explaining and Understanding International Relations* (1991), co-authored with Steve Smith, which is the best survey of methodological and philosophical issues in the field, though not without its critics – see, for example, Hidemi Suganami, 'Agents, Structures, Narratives' (1999). Kathryn Dean *et al.* (eds), *Realism, Philosophy and Social Science* (2006), is a useful introduction to 'scientific realism' and 'critical realism' as emerging perspectives in IR and the social sciences.

The view that the social sciences can be studied in the same way as the natural sciences is often termed 'positivism', and positivists draw a sharp distinction between 'positive' and 'normative' theory – a classic statement of this position is by the economist Milton Friedman in his book *Essays in Positive Economics* (1966). A firm rebuttal of this distinction is offered by Mervyn Frost, *Ethics in International Relations* (1996), especially ch. 2, while the more general position that most key concepts in politics are 'essentially contested' is put by William Connolly in *The Terms of Political Discourse*, 3rd edn (1993). The essays in Smith, Booth and Zalewski (1996) and Booth and Smith (1994) (see above) are largely anti-positivist in orientation, in stark contrast to the current, rational choice-orientated orthodoxy examined in Chapter 3 below; the latter is probably best described as neo-positivist – Gary King, Robert Keohane and Sidney Verba (KKV), *Designing Social Enquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (1994) is the bible for this kind of research.

Michael Nicholson, *Causes and Consequences in International Relations: A Conceptual Survey* (1996), demonstrates that not all sophisticated positivists are realists. Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (1992a), is a survey of normative theories of international relations; more up to date are Brown's *Sovereignty, Rights and Justice* (2002) and Molly Cochran's *Normative Theory in International Relations* (2000); Mark Neufeld, *The Restructuring of International Relations Theory* (1995) is a good brief introduction to 'critical' international theory, and Richard Wyn Jones's excellent *Security, Strategy and Critical Theory* (1999) has a wider range than its title would suggest. The latter's collection *Critical Theory and World Politics* (2001) is equally good. Jim George, *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations* (1994), covers so-called 'postmodern' approaches to the field: Jenny Edkins, *Poststructuralism and International Relations* (1999), is equally good, and more recent. A relatively accessible, albeit controversial, introduction to constructivism is Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (1999).



الفصل الثانى

تطور نظرية العلاقات الدولية فى القرن العشرين

مقدمة :

حيثما تتعايش نظم سياسية مختلفة على أساس إقليمى فى عالم اجتماعى واحد فإنه ينشأ شكل ما من العلاقات الدولية رغم أن المصطلح نفسه لم يكن قد جرى صكه حتى نهاية القرن الثامن عشر، والدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية من ناحية أخرى بدأت بشكل جنينى قبل الحرب العالمية الأولى، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حينما بدأت العلوم الاجتماعية تتبلور كما نعرفها اليوم وحينما برز الاقتصاد من رحم الاقتصاد السياسى باعتباره كما يقولون مجالاً علمياً للدراسة. وعندما بدأ النظر إلى الاجتماع والسياسة والنظرية الاجتماعية باعتبارها تدرس أجندات مختلفة وهو الوضع الذى أدهش جان جاك روسو وآدم سميث وإيمانويل كانت فقد بقيت العلاقات الدولية ولم يتم التعرف عليها كمجال منفصل ومتميز للدراسة، وبدلا من ذلك فإن ما نعتقده اليوم ونطلق عليه العلاقات الدولية كان ينظر إليه فى معظم الحالات كوجه واحد لعدد من المجالات والحقول الدراسية المختلفة (كالقانون الدولى والتاريخ والاقتصاد والنظرية السياسية) ورغم أنه وكما دلل بريان شميدت **Brian Schmidt** عام ١٩٩٨ فإن علماء السياسة تناولوا هذا الحقل الدراسى بشكل منظم رغم ما سبق النظر إليه وكان لا بد من الانتظار حتى مذبحة عام ١٩١٤-١٩١٨ والتى أقنعت عدداً من المفكرين البارزين وأهل الخير بأن الأمر يقتضى طرقًا جديدة للتفكير حول العلاقات الدولية، وليعقب ذلك بروز مجالها وحقلها الدراسى العلمى. لقد رأى أولئك الخيرون أنه من المهم

والأساسى القيام بتنظير العلاقات الدولية ليتحرك مستوى فهم الموضوع فوق ذلك المجال التعليمى الذى يسمى "الشؤون الجارية" وبتحديد هذا الهدف فقد أسسوا للاهتمام والبحث عن النظرية والتى غلبت على ذلك الحقل الجديد للدراسة ولربما لسوء الحظ منذ ذلك الوقت. وبالتأكيد فالعلاقات الدولية كانت فى العادة علمًا اجتماعيًا ذا وعى نظرى ورغم هذا فقد كان ينكره المتعهدون بالتعليم الجديد والذين كانوا بحق مهتمين قليلا بتاريخه ومرجعيته، فقد كان من المعتاد عرفيًا الكتابة عن تاريخ نظرية العلاقات الدولية بمعنى النقاشات الكبرى بين المواقف النظرية مثل الواقعية والمثالية أو الوضعية والبنيوية ولكنها لم تكن على أية حال تعنى أن هذه طريقة تساعد فى تحديد ماضى الحقل الدراسى، ولكنها كانت لربما تشجع على الاتجاه نحو التفكير والتحديق فى النقطة الوسطى.

وهنا يوجد موضوع أوسع يتصل بأصول نظرية العلاقات الدولية ولتسهيل الأمور فهل تطورت النظرية استجابة للأحداث والتغييرات فى العالم الواقعى (كالتفكير التقليدى) أم أن تطور النظرية هو أمر داخلى ناتج عن ديناميكيات داخل مجتمع معين كما يرى التصحيحيون من المؤرخين من نحو شميديت، التطور العام يفترض أن كلا الجانبين موجودان وبالتأكيد فإن النظريات لا تترك حتى تكون البدائل جاهزة ومتاحة، ولكن كذلك فإن التاريخ الدولى للقرن العشرين لم يكن موجوداً ومتضمنًا فى تطور العملية – و لربما فإنه مما يدعم هذه النقطة فإن الفصل بين العالم الواقعى وعالم النظرية هو أمر اصطناعى كما شرحنا فى الفصل الأول، وعلى أية حال فإن قصة محاولات فهم العلاقات الدولية سيتم عرضها مع أقل عدد من المراجع حول الحوارات الكبرى ومسألة أصل النظرية ستترك مفتوحة مع الإشارة إلى كل من المواقف السابقة كلما كان مناسبًا، وبدلا من ذلك فإن رسم تاريخ تطور المفهوم حول الموضوع سيجرى عرضه فيما أنه فى الفصل القادم فإن المقترب السائد والبارز والانتقادات الأساسية ستتم دراستها.

الدولية الليبرالية وأصول الحقل الدراسى

لقد أدى التدمير والخراب فى ميادين المعارك ١٩١٤-١٩١٨ إلى توالى عدد من ردود الفعل وكانت الاستجابة الأولى للكثيرين هى تحديد وتعيين المسؤولية الشخصية عن المذبحة، وفى بريطانيا وفرنسا فإن قيصر ألمانيا جرى لومه بشكل واسع وكانت الصرخة الشعبية هى "اقتلوا القيصر" رغم أنه عقب الحرب لم تجر أى محاولة جادة لاستدعائه من منفاه فى بولندا وحتى خلال الصراع فإن الكثير من المفكرين استخلص أن ذلك كان استجابة غير كافية لأسباب الحرب. وفيما أن ألمانيا تتحمل المسؤولية العظمى أكثر من غيرها من الدول فإن شيئًا ما فى النظام الدولى يستحق اللوم وعديد من مختلف المفكرين والسياسيين والخيرين قد أعطى أفكارًا لطرق تغيير النظام لتفادى حدوث ما حدث ومعظم هؤلاء الأفراد كانوا من الأمريكان أو البريطانيين (و فى الحقيقة فإن حقل العلاقات الدولية بقى حتى اليوم أساسًا وفى معظمه نتاجًا للعالم المتحدث بالإنجليزية رغم أنه ولحسن الحظ فإن ذلك لم يكن هو الحال نفسه لوقت أطول.

والمزاج السائد فى فرنسا كان هو الانتقام من ألمانيا فيما أن الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ قدمت تحديًا لمجرد فكرة العلاقات الدولية، وفى ألمانيا فإن أفكار المثقفين الأمريكان والبريطانيين جرى تبنيها بقوة وأمل فى ظل هزيمة دولتهم والتى أدت إلى الإحساس بالخيبة والأهم أن هذه الأفكار تحققت بشكل ناقص فى مؤتمر فرساى للسلام عام ١٩١٩، بريطانيا وأمريكا كانتا المخاض للفكر الجديد جزئيا لأنهما كانتا الأقل تعرضًا لتدمير الحرب عن غيرهما وكانتا أكثر اهتمامًا بالنظر وراء الموضوعات اليومية وأيضًا لأن الطبيعة الفوضوية بدت بصفة خاصة شيئًا سيئًا لأولئك الذين درجوا على التقاليد الليبرالية للقوتين المتحدثتين بالإنجليزية. وفى هذه النقطة الأخيرة فالإنتاج الفكرى الجديد فى بريطانيا وأمريكا اختصر بحق وصدق فى "الدولية الليبرالية" وجعل المبادئ الليبرالية السياسية صالحة وجرى أقلمتها لإدارة النظام الدولى. ففى بريطانيا فإن الأفكار الليبرالية الدولية تطورت من خلال الفابيين والراديكاليين الليبراليين ومن خلال هيئات ومنظمات مثل الاتحاد من أجل الضبط

الديموقراطى، ولكن فيما كان هناك بعض التعاطف مع هذه الأفكار من جانب حكومات هذا العهد فإن الخط العام للخارجية البريطانية كان ينحو أكثر للوجهة التقليدية، وكان تقديرهم لما حدث من خطأ عام ١٩١٤ يؤكد على فشل الدبلوماسية وبصفة خاصة بطء القوى الكبرى فى الحشد لعقد مؤتمر دولى حول مشاكل البلقان أكثر من أى فشل للجهاز، وعلى أية حال إذا كانت الدولية الليبرالية البريطانية فى الأغلب الأعم غير رسمية ففى الولايات المتحدة تبنى هذه الأفكار الرئيس ودرو ويلسون وضمنها فى مبادئه الأربعة عشر فى خطابه فى يناير ١٩١٨ والتى كانت فيها أهداف من الحرب الأمريكية قد جرى تحديدها وقدمت الليبرالية الدولية تشخيصًا لما حدث من خطأ عام ١٩١٤ وتوصيفًا مصاحبًا لتفادى أى كوارث مصاحبة فى المستقبل.

والعنصر الأول لهذا التوصيف يتعلق بالسياسة الداخلية، وكان هناك اعتقاد ليبرالى راسخ بأن الشعب لا يريد الحرب وأنها تحدث لأن العسكريين أو الأوتوقراطيين يقودونه إليها أو بسبب الأهداف المشروعة من أجل القومية التى ترفضها النظم غير الديموقراطية والنظم متعددة القومية أو الإمبريالية، والإجابة الواضحة هنا هى تشجيع النظم السياسية الديموقراطية، وهى الديموقراطية الليبرالية والنظم الدستورية ومبدأ تقرير المصير القومى. والعقلانية أو الرشد هنا أنه لو أن كل النظم كانت قومية وليبرالية ديموقراطية فلن تكون هناك حروب.

وهذا الاعتقاد يتصل بالمكون الثانى للدولية الليبرالية ونقدها لما قبل ١٩١٤ من أبنية مؤسسية دولية، والموضوع الأساسى هنا هو أن الفوضى فى نظام ما قبل ١٩١٤ قد أضعفت وقوضت احتمالات وتصورات السلام، كما أن الدبلوماسية السرية قد أدت لنظام تحالف ألزم الدول بمسارات معينة من السلوك لا تقرها البرلمانات أو المجالس (ومن هنا العنوان المسمى بالاتحاد من أجل الضبط الديموقراطى) ولم توجد آلية عام ١٩١٤ لمنع وتجنب الحرب فضلا عن توازن القوى وهو المفهوم الذى ارتبط بسياسة القوة غير القائمة على المبادئ. وما كان ضروريا وتحتاجه الأمور هو وضع مبادئ

جديدة للعلاقات الدولية مثل المعاهدات المفتوحة والتى يجب التوصل إليها، ولكن الأهم من كل ذلك كان وجود هيكل بنائى مؤسسى للعلاقات الدولية وهو الذى تمثل فى نظام عصبة الأمم.

هدف عصبة الأمم هو تحقيق وجلب الأمن والذى حاولته الدول وفشلت تحت نظام توازن القوى القديم والذى كان قائما على التزامات خاصة للمساعدة تقوم به أطراف محددة، فالعصبة تقدم تأكيدات عامة للأمن تدعمها إرادة جماعية من كل الدول ومن هنا مصطلح ومفهوم الأمن الجماعى والمبدأ الأساسى فيه (الواحد للكل والكل للواحد) فكل دولة تضمن أمن كل دولة أخرى ومن هنا لا توجد ثمة حاجة للجوء الدول لذريعة نفعية مثل التحالفات العسكرية أو توازن القوى، حيث إن القانون سيحل محل الحرب باعتباره المبدأ الأساسى الذى يسير عليه النظام.

هاتان الصفتان للإصلاح - للبناء الداخلى والدولى - كانتا ليبراليتين بمعنى الكلمة، بالمعنى السياسى كانتا ليبراليتين، حيث تبلوران الاعتقاد بأن الحكومة الديموقراطية وحكم القانون هما مبدآن يمكن أن يطبقا عالميًا لكل من النظم الداخلية والنظام الدولى، ولكنهما كانا كذلك ليبراليين بالمعنى الفلسفى ما داما يعتمدان بصفة أساسية وقوية على افتراض أساسى للتنسيق التحتى للمصالح الحقيقية. والفرضية الأساسية لهذا الفكر كانت أنه فيما يبدو أحيانًا توجد ظروف حيث تتعارض المصالح وتتصارع فإن المصالح الحقيقية للشعب يتم الإفصاح عنها وسيكون واضحًا أن هذه الظروف هى من نتاج التشوهات التى يتم إدخالها إما بالحقد والمكر فى المصالح الخاصة أو بسبب الجهل، ومن هنا فيما أن الدوليين الليبراليين لا يمكنهم إنكار أن حرب ١٩١٤ كانت لها شعبية فإنهم ينكرون أن هذه الشعبية كانت على أساس تقدير عقلانى ورشيد للموقف، ومن نظر الليبرالية كانت السياسة الدولية ليست بعد مؤسسة على مباراة صفرية أكثر من الاقتصاديات الدولية، والمصالح القومية هى دائمًا يمكن التوفيق بينها وتسويتها.

والاعتقاد الليبرالى عن التنسيق الطبيعى بين المصالح أدى باعتباره طبيعيا إلى افتقاد فى قيمة العلم والنظر إليه كأداة ووسيلة لمحاربة الجهل باعتباره السبب الأساسى للفشل فى النظر إلى المصالح المتناسقة، ومن هنا يمكن أن نجد واحداً من أصول العلاقات الدولية كميدان وحقل أكاديمى. كما أنه من هنا أيضًا نجد الخيرين من أمثال (ديفيد ديفيز David Davies).مؤسس كرسى (ودرو ويلسون Woodrow Wilson) للسياسة الدولية فى كلية ويلز الجامعية وهو أول كرسى يتم إنشاؤه فى العالم و(مونتاجو برتون Montague Burton) والذى سميت باسمه كراسى العلاقات الدولية فى جامعة أوكسفورد ومدرسة لندن للاقتصاد السياسى واعتقدوا أنه بتشجيع دراسة العلاقات الدولية فإنهم بذلك يدعمون قضية السلام. والدراسة المنظمة للعلاقات الدولية ستؤدى لتزايد التأييد ودعم القانون الدولى وعصبة الأمم، ولهذا فإن الدولية الليبرالية صارت المعتقد الأول أو النص الأول لهذا الحقل الدراسى ولكن حتى حينئذ فإنه ليس كل أساتذة العلاقات الدولية شاركوا فيها كما أن المؤرخين الدوليين مثلاً كان يغلب عليهم دواعى الشك.

وجاءت تسوية ١٩١٩ لتقدم بلورة ومثلاً عمليًا جريئًا للفكر الليبرالى الدولى، فمبدأ تقرير المصير جرى تشجيعه ولكن فقط فى أوروبا وحتى هنالك فقد أسىء استخدامه حينما كانت حقوق الألمان والمجريين هى القضية المثارة. فمعاهدة فرساى Versailles جرى فرضها على الألمان ولم يتم التفاوض معهم بشأنها رغم أن القيصر قد جرى خلعه فى نهاية الحرب وتأسست جمهورية ليبرالية ديموقراطية فى ألمانيا وجرى دمغ ألمانيا بالمسؤولية عن الحرب وأن عليها تحمل تكلفتها، والحلفاء لم يحددوا مبلغا معينا أملا فى تسوية الأمر فى مناخ أكثر هدوءاً فيما بعد، ولكن موضوع التعويضات الألمانية كان مصدراً للألم والإزعاج فى فترة ما بين الحربين.

وقد أنشئت عصبة الأمم وتبنت مبدأ الأمن الجماعى ولكنها كانت مربوطة بمعاهدة فرساى وعليه مرتبطة بما اعتبره الألمان وضعًا راهنًا غير عادل، وهو الأمر أو الحكم الذى اقتنع به كذلك الرأى العام الليبرالى بعد نشر كينز John Maynard Keynes "المترتبات الاقتصادية والآثار على السلام" والذى هاجم دوافع الحلفاء وقدم ألمانيا

الجديدة ضحية للفكر العتيق المهجور (كينز Keynes ١٩١٩)، وقد رفض مجلس الشيوخ الأمريكى المشاركة فى عصبة الأمم باعتبارها مؤسسة بالمعاهدة، وبداية فإن ألمانيا وروسيا لم يسمح لهما بالمشاركة فيها والحقيقة المؤسفة هى أن الأفكار الليبرالية الدولية لم تكن غالبة على عقول سياسيين غير ويلسون الذى كان مريضاً ولم يكن قادرا على الترويج لأفكاره بين أبناء بلده وزملائه لأنه لم يسمح لزملاء المعارضة فى مجلس الشيوخ بأى مشاركة فى السلام، وكان هذا خطأ تعلم منه روزفلت ولم يكرره فى الجيل التالى.

لكل هذا فإن تسوية ١٩١٩ لم تكن بأى شكل قاسية كما جرى توقعه، وفى العشرينات بدا أنه من المعقول أن خطايا ومثالب فرساى Versailles التى لا شك فيها سيتم تصحيحها من خلال السلوكيات والأعمال المنسقة للقوى الكبرى وأكدت اتفاقيات لوكارنو Locarno عام ١٩٢٦ كنموذج ورمز الحدود الغربية لألمانيا والأكثر أهمية من ذلك أنها أنشأت علاقات صداقة بين القوى السائدة المسيطرة، وهى عملية ساعد عليها تغيير الأشخاص فى قمة السلطة (جوستاف ستريسمان فى ألمانيا، أريستيد بريان فى فرنسا، وأوستن شامبرلين وخلفه آرثر هندرسون فى بريطانيا) والذين بدوا ملزمين بالحلول السلمية لمشاكل أوروبا. وهناك نقطة رمزية كبرى جرى التوصل إليها فى اتفاقية باريس عام ١٩٢٨ وهى اتفاق أو ميثاق (بريان كيلوج Kellogg-Briand) والذى تم فيه اقتراح للاحتفال بمرور ١٥٠ عاما على الصداقة الفرنسية الأمريكية بتوقيع اتفاق عدم اعتداء وجرى تحويلها إلى اتفاقية أو معاهدة عامة لمنع الحرب، ومن هنا فبموجبها جرى إغلاق أو تغطية الثغرات التى وجدتها العيون الفاحصة فى عهد عصبة الأمم، وكل الدول تقريبا وقعت على المعاهدة بالطبع مع التحفظات التى وجد فيها المنتقدون أحد الأسباب لماذا كل الحروب التى بدأت منذ ١٩٢٨ كانت حروبا للدفاع عن النفس.

وفى خلاصة ومع فجر الثلاثينيات بدا من الممكن أن نظاما جديدا أفضل للعلاقات الدولية قد بدأ فى التشكل والبروز، ولأنه لا يوجد ثمة من يحتاج لنقول له هذه الإمكانية لم تتحقق وتتبلور. لقد شهدت الثلاثينيات الانهيار الاقتصادى، وصعود الدكتاتوريات

ومسلسلات من الاعتداء والعدوان فى آسيا وأفريقيا وأوروبا وعدم قدرة عصبة الأمم بقيادة فرنسا وبريطانيا على تطوير سياسة متماسكة فى مواجهة هذه الأحداث، وأخيرا الحرب العالمية والتى صُممت تسوية ١٩١٩ لتفاديها. وواضح أن هذه الأحداث كانت كارثية فى العالم الواقعى، وفى الحقيقة فإن العاملين اللذين جرى دمجهما فى نسيج واحد ـ وهما عدم قدرة صانعى القرارات والمفكرين على التفكير بعقلانية حول هذه الأحداث، وعلى الأقل فإن هذا يفسر جزئيًا عدم القدرة على إنتاج سياسة ذات فاعلية، وعدم القدرة البادية للدوليين الليبراليين للتعامل والتعايش والمسايرة والتكيف مع هذه الأحداث مما أبرز الحاجة لجهاز وآلية جديدة أو ربما لإعادة اكتشاف بعض الأفكار الأقدم تاريخيا.

الانتقاد الواقعى للدولية الليبرالية

وبالعودة لأصول أفكار الليبرالية فمن السهل تحديد المشاكل التى واجهها ذلك النهج فى الثلاثينيات. فى عام ١٩١٩، حيث اعتقد الليبراليون الدوليون أن الشعب لديه مصلحة حقيقية ورغبة فى السلام وأن النظم الديموقراطية يمكنها إذا سنحت الفرصة أن تسمح لهذه الرغبات والمصالح أن تتصدر الموقف، فعدو السلام فى هذا الإطار هو نوعية النظم العسكرية السلطوية الأوتوقراطية وضد الديموقراطية والذين فيما ادعوا برز فى ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا عام ١٩١٤. والآن بعض الأزمات فى الثلاثينيات ظهرت وكان السبب فيها هذه النظم – والعسكرية اليابانية فى منشوريا والفرنكوية فى حرب إسبانيا الأهلية تدخل فى هذه الفاتورة تماما– لكن معظمها لم تكن كذلك فألمانيا الليبرالية وإيطاليا الموسولونية لم تكن أوتوقراطيات عسكرية تقليدية وكانت نظما أقرب للمجىء للسلطة بوسائل شبه ديموقراطية، وبقيت فى السلطة من خلال حشد الدعم والمساندة الشعبية. ولم تكن هناك انتخابات فى ألمانيا بعد ١٩٣٣ ولكن هناك دليلا بأن الاشتراكيين والقوميين كانت لديهم أغلبية داعمة حتى دخول الحرب وربما حتى نهايتها، وأكثر من ذلك فإن هذه النظم رغم أنها مدعومة شعبيا بالفعل حيث عظمت من

الحرب الحديثة، وخطاب الفاشية والاشتراكية القومية ركز على فضائل الكفاح المسلح وأهميته فى بناء الأمة؛ وبالطبع فإن أهداف هذه النظم التى أعلنتها - تحويل البحر المتوسط لبحيرة إيطالية أو إجلاء شرق أوروبا من السلاف واليهود وغيرهم من الأوغاد وإعادة إسكانها بالآريين وكان لا يمكن تحقيق ذلك سوى بالحرب. ورغم أن هتلر استمر فى القول فى خطبه الرسمية بأنه كان مرغما على اللجوء للقوة بسبب السلوك العنيد والخبيث من جانب أعداء الشعب، وقد كان واضحا تماما أن هذا كلام هراء ما لم يكن الاقتناع والانتحار يعتبر علامة على العناد، وحقيقة أن النازية بقيت قوة شعبية رغم هذا الظهور وربما فى بعض الحالات بسببها فقد سددت ضربة مزعجة وقوية للتفكير الليبرالى. آثار هذه الضربة كانت واضحة ومحسوسة فيما يتعلق بتأييد عصبة الأمم وحكم القانون. والقضية الأساسية للدولية الليبرالية أن قوة الرأى العام العالمى ستدعم وتقوى عصبة الأمم، وأنه لا توجد دولة يمكنها أن تعمل ضد هذه القوة.

وقضية الأمن الجماعى فى ظل عصبة الأمم كانت تستهدف منع الحروب وليس شنها، وإجراءات عصبة الأمم البطيئة والمزعجة ستقوم بدور الكوابح فى حالة خروج دولة عن شعورها من حيث التصرف بحمق، وأن النزاعات الدولية ستحل سلمياً لأن ما يريده الشعب فعلا، وسلوك هتلر وموسولينى جعل من الواضح على الأقل فى هذا الإطار أن هذه الأفكار هى ببساطة خاطئة وشعار الدولية الليبرالية كان هو القانون وليس الحرب ولكن صار من الواضح كما شهد تطور الأمور فى الثلاثينيات أن الطريقة الوحيدة للمحافظة على القانون هى من خلال الحرب.

وعدم القدرة على فهم هذه النقطة الأساسية أفسد الفكر الليبرالى فى الثلاثينيات والناس حسنو النية قدموا وناشدوا من أجل الدعم الكامل للعصبة وألا يقوموا بالحرب دونما أى وعى واضح بأن المناشدة تدمر الأمر وتضعفه، ولما حاولت حكومات بريطانيا وفرنسا تسوية الأزمة التى سببها غزو إيطاليا للحبشة بدعم وميثاق **HOARE-LAVAL PACT** والذى يرى فيه مكافأة للمعتدى، فإن الرأى العام جرى استفزازه و**HOARE** أرغم على الاستقالة. والفرصة الحقيقية الأخيرة لمنع موسولينى **Mussolini** من الوقوع تحت تأثير هتلر **Hitler's** فقدت وضاعت، والرأى العام أراد تحريك العصبة لكن

الحكومة البريطانية اعتقدت وتمسكت بأن الرأى العام لن يدعم الحرب وكان ذلك صحيحا تماما ولهذا اعتقدت وتمسكت بأن العقوبات التى أدخلت لن تجعل إيطاليا تركع على ركبتيها، وسياسة الاسترضاء لبريطانيا وفرنسا وكما ينسى دائما الأمريكيون والاتحاد السوفييتى سببت مأزقا وأزمة للدوليين الليبراليين؛ فهم لم يعرفوا هل يشكرون ويقدرون شخصيات مثل تشمبرلين Chamberlain لتفاديه الحرب أم يدينونه للتغاضى عن الاعتداءات على الشرعية الدولية وخيانة الضعيف. وهم عادة قد حلوا هذا المأزق بإتيان الفعلين معًا.

ما يعنيه هذا للكثيرين كان أن هناك شقوقا وصدوعا فى بذور أفكار الدولية الليبرالية وفكرها وحسابها لكيفية عمل العالم وبخاصة حساباتها لمحركات ودوافع السلوك والتصرف الإنسانى.

وبالتدريج بدأت أفكار جديدة فى البروز والظهور أو بشكل أدق عادت للبروز ثانية لأن كثيرا منها كان معتادا أو شائعا بين المفكرين قبل ١٩١٤.

وربما كان أكثر المفكرين عمقًا حول هذه الأمور فى الثلاثينيات هو اللاهوتى الراديكالى الأمريكى الناقد (Reinhold Niebuhr)، وقد أرسل إسهامه فى شكل ملخص تحت عنوان كتابه عام ١٩٣٢ (الرجل الأخلاقى والمجتمع اللاأخلاقى) ووجهة نظره أن الليبراليين بالغوا وأفرطوا وضخموا من قدرة وطاقة التجمعات البشرية فى التصرف بشكل أخلاقى (نيبهور ١٩٣٢) وقد تمسك نيبهور بأن الرجال لديهم القدرة والطاقة ليكونوا خيرين وجيدين ولكن هذه القدرة والطاقة هى عادة فى صراع مع الواقع الآثم والمولع بالاكتساب والتعدى والتى هى أيضًا موجودة فى الطبيعة البشرية. وهذه الدوافع تعطى الفرصة أيضًا فى المجتمع ومن غير الواقعى الاعتقاد بأنه يمكن أن تسخر وتستخدم لهدف السلام الدولى والتفاهم فى هيئات مثل عصبة الأمم.

وهذه أفكار قوية ترددت وذاعت فيما بعد، ولكن الروح المسيحية القوية والحادة والتى رفضت بها والاتجاه للسلام الذى أدى لظهور نيبور قد قلل من نفوذها فى الثلاثينيات. وإن النقد الأكثر تأثيراً للدولية الليبرالية قد جاء من مصدر مختلف تماماً

وهو **E.H.Carr** وهو مؤرخ شبه ماركسى وصحفى، وكان فى نهاية الثلاثينيات أستاذاً للسياسة الدولية فى كلية ويدرو ويلسون وقد أصدر عدداً من الدراسات فى الثلاثينيات ونشر أكثرها شهرة عام ١٩٣٩ "عشرون سنة من الأزمة" (كار ١٩٣٩/٢٠٠١) وكتابه عن أزمة العسكريين يعد عملاً حاسماً من حيث التزويد بالمصطلحات والكلمات الجديدة لنظرية العلاقات الدولية.

وقد أعيد تسمية الدولية الليبرالية بالـ(طوباوية) وسميت فيما بعد بالمثالية، وقد نقدوا مقترب **Carr** والذى سمى بالمقترب الواقعى، وموضوع **Carr** المركزى هو أن المبدأ الليبرالى بالتنسيق بين المصالح يطفو على الصراع الفعلى الموجود فى العلاقات الدولية والذى هو بين من يملكون وبين من لا يملكون. والمظهر الرئيسى للعالم يتركز فى القدرة وأنه ليس هناك ما يكفى من الأشياء الخيرة والجيدة فى الحياة لنجرى وراءها، وهؤلاء الذين لديهم يريدون الاحتفاظ بما معهم ولهذا فإنهم يدعمون سياسات القانون والنظام ويحاولون جعل استخدام العنف غير قانونى، أما الذين لا يملكون على الجانب الآخر فليس لديهم الاحترام للقانون لأن هذا القانون يتركهم كما هم تحت ضغط من يملكون، والسياسة يجب أن تكون على أساس فهم هذا الوضع. ومن المثالى افتراض أن من لا يملكون يجب أن نجعلهم يدركون أن عليهم التصرف طبقًا للقانون والأخلاق. ومن الواقعى الاعتراف بأن الصراع الأساسى بين من يملكون ومن لا يملكون يجب إدارته وليس تجاهله، وإنه من اليوتوبى (الطوباوى) أو المثالى تصور الهيئات الدولية مثل عصبة الأمم أنه يمكن أن تكون لها قوة فعلية. والواقعيون يتعاملون مع العالم كما هو فى الواقع فيما المثاليون يتعاملون معه كما يجب أن يكون. وفى الحقيقة كما أثبت (كين بوث) فإن **Carr** أراد الحفاظ على عنصر من الفكر المثالى، وبالرغم من ذلك فقد كانت الواقعية هى حالته ومزاجه البارز. وهنا فإن قوة الكلمات كانت عظيمة جداً كمبدأ سياسى والتى هى إما صحيحة أو خاطئة وقد صارت مرتبطة مع الواقعى، والذى هو صفة للحكمة التى يريد معظم الناس امتلاكها.

وموقف **Carr** يكشف أصوله شبه الماركسية، والتى يدين فيها لكارل منهايم واجتماعية المعرفة فى تركيزه على الندرة المادية وإصراره على أن القانون والأخلاق

إنما تخدم مصالح الجماعات المسيطرة. ومن ناحية أخرى فحقيقة أن من ليس لديهم في الثلاثينيات كانوا في حساباته ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الموسولينية فإن ماركسيته كانت مرتبطة مع درجة عبادة السلطة، وهو انطباع أرسله كذلك في كتابه عن تاريخ روسيا السوفيتية، والذي ينظر إليه باعتبار أنه كان كريماً جداً في حكمه على ستالين. والطبعة الأولى من كتابه عن (أزمة العشرين سنة) تضمن أحكاماً تميل إلى الترضية وكان Carr من الذكاء بما يكفي ليقلل منها بالطبعة الثانية (فوكس ١٩٨٥)، ورغم هذا فقد قدم Carr عدداً من النقاط الفعالة وكانت الحقيقة أن عصبة الأمم وفكرة الأمن الجماعي مرتبطتان بالتسوية السلمية عام ١٩١٩ ولهذا فينظر لها باعتبارها دفاعاً عن الوضع الراهن، وبالمساواة فقادة الدول في الوضع الراهن وهما بريطانيا وفرنسا لم يبنوا موقفهم في العالم على التمسك الدقيق بحكم القانون ورغم أن الإنجليز يقولون إنهم حققوا إمبراطوريتهم في غفلة، ولكن فوق ذلك كان فشل الدولية الليبرالية كما جرى رسمها والتي أعطت لأشكال Carr ذلك البروز والمصداقية، وكما هو الحال غالباً فإن نظرية جديدة قد جرى استدعاؤها بعد فشل تلك القديمة.

وعلى أية حال فإن الواقعية بدت وكأنها تعطي وتقدم حساباً متماسكاً ودقيقاً للعالم من أفكار الليبرالية التي انتقدتها، وأن الخلاصة التي جمعت الاثنين ما بعد الحرب والذي هو موضوع الجزء الأخير من هذا الفصل، وعلى كل وقبل ترك الصيغة الأصلية للدولية الليبرالية وراءنا فتوجد عدة نقاط يمكن النظر إليها:

الأولى: لقد صار واضحاً أن الحساب الليبرالي لأسباب الحرب العالمية الأولى كان خاطئاً في عدة نقاط، اثنتان منها مازال لهما مغزى كبيراً يعتبر أن الجغرافيا التاريخية الحديثة لأسباب الحرب تقود إلى أن الإحساس بالشجاعة من جانب سياسة الحلفاء في هذا الوقت الذي كانت فيه ألمانيا قد بدأت الحرب كسياسة متعمدة، وكان ذلك أكثر قرباً من وجهة نظر المفكرين الليبراليين بما يصل بنا إلى القول إنه ليس هناك واحد يستحق اللوم. ومما له مغزى في النقطة الثانية فإن ألمانيا عام ١٩١٤ لم تكن

أوتوقراطية عسكرية كما ظن أولئك البعض من الليبراليين فقد كانت دولة دستورية تحكم بالقانون وحكومتها مسؤولة أمام البرلمان كما هو الأمر كذلك أمام الإمبراطور، وبالتأكيد هي لم تكن ديموقراطية، ولكن هكذا عام ١٩١٤ لم تكن ثمة دولة ديمقراطية، فأوسع الديموقراطيات في الولايات المتحدة وفرنسا استثنت النساء من التصويت وهذا يعني أن وجهة النظر الليبرالية بأن النظم الدستورية الليبرالية الديموقراطية هي أقل استعداداً للانخراط في الحرب من النماذج الأخرى التي تحتاج لعملية تحرير وتخليص وتنقية، وهو الذي حدث في نهاية القرن العشرين في شكل موضوع السلام الديموقراطي الذي نناقشه في الفصلين الرابع والعاشر.

الثانية: هي أن بعض الانتقادات للدولية الليبرالية بما فيها تلك التي أشرنا إليها من قبل قد أخذت اهتماماً أقل كثيراً من حيث الصفة الفريدة التي هددت النظام الدولي في الثلاثينيات، ولوضع الأمر بشكل صريح يجب علينا عدم توقع أنه كان من غير العادي لقادة أقوى دولتين وهما ألمانيا والاتحاد السوفييتي أنهم رجال مجانين، فالطبيعة الجنونية لخطط هتلر لإعادة زراعة العالم بالآريين الحقيقيين جعلت منه شخصية استثنائية كقائد للدولة فضلاً عن أن يكون لدولة عظمى وهذه النقطة الأخيرة والتي أدت للمقارنة بينه وبين شخصيات مثل صدام حسين أو سلوبودان ميلوسوفيتش تُعد أمراً أو شيئاً مضللاً، فتشبيه ميونخ في التطبيق وسياسة الترضية هي واحدة من أسوأ اللطمات التي ترمي على ديبلوماسي ولكن كل الدكتاتوريين الذين ظهروا للعالم منذ ذلك الوقت مثل جمال عبد الناصر وكاسترو وصدام حسين كانوا مجرد ظلال لذلك الشيء الواقعي ليس بسبب شخصياتهم ولكن بسبب نقص اتصالهم بعصب القوة في العالم، وباستخدام مجموعة من الأفكار من حيث قدرتهم على التعاطي مع هتلر وستالين فإنها تحدد مستوى عالياً جداً من النظر.

وفي نفس الوقت فمن المدهش أن الدولية الليبرالية قد تغلبت على هزيمتها على يد الواقعية، فالقيم المستقرة للنظام الدولي الحالي ما زالت هي نفسها منذ ١٩١٩ – حق

تقرير المصير القومى وعدم الاعتداء واحترام القانون الدولى كلها مجتمعة بالمساعدة والدعم لمبادئ السيادة. والأمم المتحدة هى بالفعل إعادة لنفس عصبة الأمم بعد عام ١٩٤٥، فالدولية الليبرالية هى بلا شك مبدأ غير متماسك وتكتنفه صدوع وما زلنا نحاول التواؤم مع تناقضاته وخاصة الاعتقاد بأن القومية والديموقراطية هما أشياء متوازية أو أفكار متناسقة رغم أنها والنظام الذى تمثله تبدو أنها يشارك فيها شعوب العالم على اتساعه.

خلاصة: ما بعد الحرب

بعد ١٩٤٥ صارت الواقعية هى النظرية السائدة للعلاقات الدولية، حيث قدمت مفهومًا للعالم بدا محددًا، فمعظم الدبلوماسيين الممارسين كانت لهم آراء فى العلاقات الدولية وكانت بشكل ما أقل واقعية هم الآن ومنهم الأكاديميون، حيث توسع حقل العلاقات الدولية على خطوط واقعية واسعة وكذلك مع صانعى الرأى العام عمومًا. وكبار الكتاب والمعلقين فى الصحف ذات النفوذ والدوريات يتكاثرون ويعملون من داخل هذا التوجه العام نفسه، ولدرجة مدهشة فقد بقيت الواقعية حتى اليوم هى النظرية السائدة فى العلاقات الدولية، ومعظم بقية هذا الكتاب ستقدم حسابًا ومحصلة لنتيجة الصراع بين الواقعية من جهة ومنتقديها من جهة أخرى، وقد كان الأخيرون (الناقدون) يبدون أكثر فاعلية بمرور الوقت ولكن من الصعب إنكار حقيقة أن الواقعية مازالت بشكل أو آخر هى الصيحة السائدة فى هذا الحقل، والتناقض أن هذا البروز يفسر لماذا أن هذا القسم الواقعى فيما بعد الحرب يمكن تلخيصه فى أنه بينما توجد أشياء مثيرة تقال حول هذه الفترة فإن معظم النظريات الواقعية التى تطورت خلالها ما زالت مستمرة وستجرى مناقشتها فى الأجزاء الأخيرة لهذا الكتاب.

ورغم أن **Carr** استمر واقعيا وصاحب نفوذ فإن بروز وسيادة الواقعية بعد الحرب ترجع بشكل أكبر لجهود وأعمال كتاب آخرين، و**Carr** نفسه حول انتباهه فى هذا الوقت من العلاقات الدولية إلى التاريخ السوفييتى. ففى بريطانيا فإن (مارتن وايت **Martin**

Wight) كان علماً بارزاً رغم أن كتيبه عن سياسة القوة (١٩٤٦-١٩٧٨)، ورغم أن عنوانه مشكوك فى توجهاته الواقعية، وفى الولايات المتحدة فإن (نيبهور) استمر واقعياً كما فعل الجيوبوليتيكي نيكولاى سبيكمان Nicholas Spykman (١٩٤٢) والدبلوماسى جورج كينان George Kennan (١٩٥٢) وعلى أية حال فإن الواقعى الأبرز فى هذه الفترة هو (هانز مورجان تو Hans J. Morgen than) اليهودى الألمانى المهاجر للولايات المتحدة فى الثلاثينيات، والذى نشر سلسلة كتب فى الأربعينيات والخمسينيات وهى الأكثر شهرة (السياسة بين الأمم-الصراع من أجل القوة والسلام) والتى صارت الكتب المدرسية الأشهر فى العلاقات الدولية لجيل أو أكثر (مورجان تو ١٩٤٨).

وقد كان هناك اختلاف كبير بين مورجان تو وكار، فإن مورجان تو تأثر جزئيًا بعظماء من نحو نيبهور وجزئيا بخبراته هو فى الثلاثينيات حيث رأى الأساس يقع ليس فى القدرة وما هو متاح للظروف الإنسانية ولكن الأساس هو فى الشر وهو ناتج من الطبيعة البشرية العدوانية المتعطشة للقوة من جانب الدول والنابعة من نقص الموارد البشرية، وإن النظر إلى ذلك على أسس لاهوتية مشكوك فيها من كثير من المنظرين فإنه يقود ويؤدى إلى تفسيرات نفسية واجتماعية للسلوك الإنسانى والتى هى نادراً ما تكون مرضية رغم أن المصلحة هى فى الاهتمام المتجدد فى علم البيولوجيا الاجتماعية والتى تقدم بعض التأييد لمورجان تو. وحتى بين اللاهوتيين وقد يوجد اقتناع للدفاع عن فكرة وصيغة الشر الأصلى، والتى يبدو أنها تشكل الكثير من أعمال مورجان تو وهو أساس غريب منذ ميراث مورجان تو اليهودى. والخلاف الثانى لمورجان تو عن كار كان مساوياً للشك على أساس فكرى ورغم هذا كان المفتاح لنجاح (السياسة بين الأمم) لكتاب حول المبادئ الستة للواقعية، والاستراتيجيات الثلاث للسياسة الخارجية المفتوحة أمام الدول، وهذا ما جعله أنجح كتاب دراسى للموقف الواقعى، وعلى العكس من ذلك فإن كتاب كار (أزمة العشرين سنة) هو موقف واقعى وهو كتاب معقد ومفتوح لقراءات مختلفة. والشيء نفسه صحيح عن بعض أعمال مورجان تو الأخرى، لكن معظم التعقيد فى كتاب السياسة بين الأمم هو بسبب الصياغات العائمة. وعلى أية حال فإن هايدلى بيل قد علق بعد عشرين سنة بأن الولايات المتحدة قد صارت القوة الأبرز فى العالم

دون الحاجة لتطوير معلومات أو معرفة عميقة عن ذلك النوع من فن الدولة الذى مارسته أوروبا، والآن هم يحتاجون إلى حد ما للتقليد الدبلوماسى الأوروبى والذى هو صحيح فى عمومياته، وحساب مورجان تو للواقعية يمكن اختصاره فى أن العلاقات الدولية هى حول الدول ومصالحها بمعنى القوة وهذه الصيغة البسيطة تنفتح على أشكال وأنواع من الطرق والمكونات المختلفة للمعنى نناقشها فيما بعد، وبعض التعليقات هنا مفيدة:

أولاً: حسب مورجان تو فإن الدولة هى اللاعب الأساسى فى العلاقات الدولية، والأشكال الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمشروعات الاقتصادية، وجماعات الضغط وحتى الأفراد ربما فى ظروف معينة يمارسون جميعًا النفوذ ويتصرفون باستقلال عن الدول، لكن الدولة هى اللاعب الأساسى لأنها هى الهيئة التى من خلالها يعمل هؤلاء الآخرون كلهم من خلالها، وهى الهيئة التى تنظم هذه الهيئات الأخرى وتحدد الشروط التى يتصرفون بها كما سنرى فى الأجزاء الأخيرة من الكتاب.

لكنها نقطة تظل موضع نقاش وننظر هل نتمسك بهذا الموقف فى القرن الحادى والعشرين وفى هذه اللحظة التى يجب ملاحظة أن الادعاء ليس أن الدولة هى اللاعب الوحيد ولكنها اللاعب الأكثر أهمية ومغزى، ومن المهم عدم نجاح الحجج ضد الواقعية من خلال حرق من ليس له أهمية. والتركيز على المصالح يقدم ادعاءين، الأول أن الدول لها مصالح والثانى أن مصالح الدولة هى مؤثرة على سلوك الدول، وفكرة أن الدولة لها مصالح يمكن أن تطرح مشكلة هل يمكن لهيئة غير الدول أن يكون لها مصلحة بالمعنى الحقيقى والموقف الواقعى أن الدولة مثل الفرد يمكنها امتلاك المصالح ولهذا فإن المصلحة القومية ليست اختصاراً للمصالح ولذلك فإن المجموعة المسيطرة على الهيكل الإدارى للدولة تتصرف حسب هذه المصالح وليس استجابة للمبادئ المجردة مثل الأمن الجماعى أو الرغبة فى العمل بطريقة تؤثر الغير. والدول لا تضحى بنفسها لأنها أساسًا أنانية، وهذا يبدو صريحًا لكنه فى الواقع يمكن أن يصبح تكرارا بلا معنى. وافتراض أن الدول حددت نظامًا للأمن الجماعى باعتباره فى صالحها وتقدمت لدعم

هذا النظام وحتى حينما تكون مصالحها المادية مهددة بشكل مباشر من جانب الأعداء فهل هذا عمل أو سلوك أنانى؟ وواضح أن فكرة المصلحة القومية واستخدامها فى تحليل السياسة الخارجية يطرح مشاكل كما سنرى فى الفصل الرابع فيما بعد.

والمصالح القومية معقدة وصعبة التعريف ووضعها فى صياغات محددة ومتبلورة ولكن الافتراض الواقعى هو أنه يشكل درجة من البساطة يمكن إدخالها بافتراض أن الدول تريد القوة لتحقيق أهداف أخرى، والحاجة للقوة تنبع من الطابع الفوضوى للنظام الدولى وحيث لا يوجد نظام سلطوى مؤهل ومفوض لصنع القرار فى العلاقات الدولية، والدول مضطرة للعناية بنفسها فيما صار يعرف بنظام ساعد نفسك. والقوة مفهوم معقد فيمكن التفكير فيها باعتبارها القدرة والقوة المادية الضرورية لتحقيق هدف معين، ولكن القدرة تظهر فى علاقات سلوكية عادة، حيث إن امتلاك الأرصدة له معنى سياسى من حيث علاقتها بأرصدة أخرى وإحدى المشاكل هنا هى أنه بينما قياس الأرصدة ليس صعبا كثيرا فإن قياس القوة وعلاقاتها يمكن أن يكون خادعًا ويحتاج إلى الحذر. وسنعود لكل واحدة من هذه النقاط والآن فإن نقطة مهمة تستحق المناقشة وهى أنه ليس واضحا فى العادة أى نوع من النظرية هى تلك الواقعية، فيعتقد مورجان تو كما هو واضح أنها وصفية وتفسيرية تصف وتشرح العالم وكيف نعمل، ولكن هنا توجد أيضا عناصر مثل: هل يقول للسياسيين كيف يمكنهم ويجب عليهم التصرف وماذا يجب عليهم فعله، وأكثر من هذا توجد ميزة نقدية لهذه المبادئ حول مفهوم المصلحة القومية وهل يمكن توظيفها لنقد السلوك الخاص لحكومة معينة. وعندما حضر مورجان تو وقام بالتدريس فى الجامعات الأمريكية فى بداية الستينيات واحتج بأن حرب فيتنام كانت ضد المصالح القومية الأمريكية وكان منزعجًا وضائقًا من تكتيكات المتحدثين الرسميين باسم الخارجية والذين اقتبسوا من كتاباته فى الأربعينيات. وقد كان بالطبع محقا فى الاعتقاد أنهم أخطأوا القضية لماذا كان الصالح القومى يدعو للانخراط فى الأمن الأوروبى فى الأربعينيات، وأسباب لماذا أن الصالح القومى يقتضى عدم الانخراط فى فيتنام فى الستينيات، وعلى أية حال فإن رجال الخارجية الصغار لديهم نقطتهم فى أن نص كتاب السياسة بين الأمم يثير الانزعاج، حيث إنه

يقدم حسابًا لكيف تسير الأشياء ولكنه فى نفس الوقت يتضمن الحفز على تصور الجانب المثالى لما يجب أن يكون.

وقبل أن نترك مورجان تو يجب أن نذكر هنا أنه هو والمفكرون الآخرون فى معسكره نفسه مثل (جون هيرز John Herz) أنتجوا الكثير من القضايا التى لا نعتبرها واقعية. ففى الخمسينيات حينما ظهرت القوة النووية الحرارية وصل مورجان تو وهيرز كل على حدة لنتيجة مفادها أن الدولة القومية بهذه التكنولوجيا الجديدة قد جرى إضعافها وتهميشها وورقة هيرز الكلاسيكية حول (ارتفاع وخفوت الدولة الإقليمية) قد شكلت هذه الحجة وأوضحتها تمامًا، كما أن (كامبيل كريج Canpbell Cvaig) أوضح أنه بالنسبة لمورجان تو فإن الحاجة للحكومة العالمية ليست فكرًا شاذًا أو غريبًا ولكنها أثر منطقى ونتيجة طبيعية لما يسمى الآن بأسلحة الدمار الشامل (هيرز ١٩٥٦ وكريج ٢٠٠٣). وبمرور مائة سنة على ميلاد مورجان تو عام ٢٠٠٤ ، فإنها كانت فرصة لإعادة التفكير الجاد فى أهمية هذا المفكر المعقد، وإنه لخسارة عظيمة، وبالنسبة لتلميذ العلاقات الدولية العام فإنه ما زال الأشهر فيمن عرفوا وسبب شهرته هو ذلك الكتاب الذى يعد فى رأى البعض أسوأ ما كتبه.

العلاقات الدولية والعلوم السلوكية

نص مورجان تو تضمن الكثير من (قوانين السياسة) بمعنى عموميات يتم التمسك بها للتطبيق باتساع كبير وربما عالمى، وهذا يبدو أنه يقدم نموذجًا للتفسير حيث إنه بناء على (القانون) يمكن تقديم ذلك التفسير. وهذا التنظير هو مع الاحتفاظ بهدف الواقعية الذى تتم على أساسه الدراسة العلمية للعلاقات الدولية. إلا أنه على أية حال فإنه توجد بعض الأوجه لحساب وتقدير مورجان تو تبدو وكأنها تضعف من هذا الهدف فواضح فى المقام الأول أن الدول ورجالها ليس عليهم طاعة القوانين السياسية بمعنى أنهم غير مكرهين، وإلا ماذا تكون عليه القضية عند محاولة إقناعهم بأنهم يجب عليهم شىء ما؟ والثانى والذى ربما هو الأكثر أهمية أن الطرق التى قام مورجان

تو بتوليد أسس قوانينه عليها تبدو غير علمية تمامًا. والنص الأساسى فى مقدمة الطبعة الثانية من كتابه السياسة بين الأمم؛ حيث اقتبس تعليق مونتسكيو بأن القارئ ليس عليه الحكم على نتاج خبرة حياة كاملة من منطلق عدة ساعات للقراءة، وهذا فيما يبدو أنه يعمل فى غير صالح الأخلاقيات العلمية وروح العلم والتى تتمسك بأن الأستاذية العالية والرياسة العلمية والخبرة العريضة يجب أن تحظى بمكانتها بالنسبة لمنطق ونوعية الحجة، ولو أن طالبًا ذكيًا من خريجى المرحلة الجامعية الأولى اكتشف صدعًا رئيسيًا فى عمل علمى أخذ خبرة حياة أستاذ مشهور (أو على الأقل مفترض أنه كذلك) فإن ذلك أمر يستحق التهنئة والشكر وليس التقريع.

وفى الخلاصة أن الادعاءات العلمية بالواقعية يبدو أنه تكذبها الوسائل والمنهاجيات غير العلمية الواضحة - و هى الأمور التى جرى الإمساك بها فى الخمسينيات والستينيات من جانب عدد كبير نسبيًا بالمقارنة بأساتذة وعلماء الطبيعة السابقين الذين اجتذبهم هذا الميدان وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، هؤلاء كانوا إما علماء طبيعة ضميرهم أحس بالذنب عن الأسلحة النووية أو أنهم من محللى النظم ووظفتهم أجهزة معينة مثل مؤسسة راند من أجل تحسين نوعية صناعة السياسة الأمريكية وخاصة فى مجال الدفاع، هذه الأسماء الكبيرة جرى جذبهم من العلوم السلوكية، حيث كانوا متناغمين مع طبيعة العلوم الاجتماعية التى تضمنت وارتبطت بمحاولة دراسة السلوك الفعلى للاعبين أكثر منها لدراسة المعانى التى يضفونها ويخصصونها لهذا السلوك.

هدف السلوكيين كان يستبدل (أدب الحكمة) والاستخدام القصصى للتاريخ والذين يمثلهم مورجان تو والواقعيين التقليديين بمفاهيم علمية منظمة وصارمة وتقدم التسبيب وتعقلن الموضوعات، وكانت هذه الأبعاد المختلفة لذلك والتى ربما تشمل النظر إلى النظريات القديمة بشكل صارم مثلما حدث مع (مورتون كابلان **Morton Kaplan**) فى كتابه (توازن القوى) نماذج فى النظام وعملية العلاقات الدولية (كابلان ١٩٥٧). وربما تشمل توليد قواعد معلومات تاريخية جديدة وعمل مسلسل للوقت ليستبدل بها التاريخ الدبلوماسى التقليدى -مثلما هو الحال مع (ج.د.سينجر **J. D Singer**)

وأصحابه (تلازم الحرب) مشروع آن أربور، ميتشيجان (سينجر ١٩٧٩) وربما كذلك تتضمن استخدام النماذج الرياضية فى دراسة القرارات، كما هو الحال فى نظريات الألعاب ونظرية الاختيار العقلانى المبكر كما فى حالة (توماس شيلينج Thomass Chlling) فى جامعة هارفرد (شيلينج ١٩٦٠). وربما تتضمن كذلك وإن كان بشكل أقل تقليدية خلق وتقديم مفاهيم جديدة تضعف من الدور المركزى للدولة فى العلاقات الدولية كلية (كما هو الحال فى عمل المنظرين الاجتماعيين مثل (جون بيرتون) ١٩٧٢ و(كينيث بولدينج Kenneth Boulding) ١٩٦٢ و(يوهان جالتونج Johan Galtung) ١٩٧١.

وفى منتصف الستينيات ولّد هذا العمل هجومًا مضادًا وقاسيًا من جانب التقليديين أو ما سموها بالعلاقات الدولية الكلاسيكية، وكان على قيادة هذه المجموعة الأساتذة البريطانيون وبصفة خاصة (هيدلى بول) (بول، فى كنور وروزينو عام ١٩٦٩) وعلى أية حال وعلى عكس الصراع بين الطوباوية والواقعية فهذا النقاش قد تضمن اهتمامًا من جانب أقلية من الأساتذة فيما عدا المملكة المتحدة حيث إن النظام التعليمى ما زال يميز ويفرق بين ثقافتين بمعنى أغلبية لأساتذة العلاقات الدولية كانوا أكثر اهتمامًا بالهجوم على (العلمية) أكثر من أولاد عمومتهم فى أمريكا الشمالية. وعمليًا فإنه فى الستينيات فإن أغلب خريجى العلاقات الدولية الأمريكان (و بالتالى الذى يعنى أغلبية أعضاء مهنة الأساتذة) كانوا يتلقون تدريبًا حول مناهج وأساليب العلوم السلوكية والمنهجيات التى تعكس ذلك التدريب قد أحكمت قبضتها. وأكثر من ذلك فالتقليديون الكلاسيكيون لم يكن لديهم إلا القليل ليقدموه بديلا عن الثورة السلوكية أساسًا لأن أفكارهم عن العلوم والمعرفة التى يعتمد عليها هى عمليًا قريبة جدًا من هؤلاء العلماء. وآمال مورجان تو وتطلعاته هو وكار إلى العلم كانت ملاحظة ويجرى متابعتها وكذلك أى نظام أو مبدأ يدعى أنه قائم على كيف هى الأمور فعليًا وكان ذلك مفتوحًا لأولئك الذين يدعون أن لديهم قدرة على الإمساك بالحقيقة والواقع. والوضعية والتى هى فى هذا الإطار تعنى الاعتقاد بأن الحقائق هى هناك ليتم اكتشافها، وأن هناك طريقة وحيدة لذلك أو شكلاً من المعرفة التى يمكن الاعتماد عليها – و هى التى يتم توليدها على أساس العلوم الطبيعية– كانت هى الحاكمة على كلا المعسكرين،

والاختلافات كانت فى مجرد الأسلوب أكثر مما هى فى المادة والموضوع. وفى الحقيقة فإن أكثر الناقدين للسلوكية - حتى تلك الثورة ما بعد الوضعية فى نهاية الثمانينيات - قد جاءت مما يسمى ما بعد السلوكيين وهم أولئك الأساتذة الذين وافقوا على هدف العلم ولكنهم انتقدوا السلوكيين بسبب عدم رغبتهم فى الانخراط مع الموضوعات السياسية العاجلة والضاغطة اليومية.

وما يسمى بالثورة السلوكية هى بالفعل رغم ذلك قد ولدت وأنتجت عدداً من الأفكار الجديدة صاحبت التغييرات فى العالم الواقعى وأدت إلى تغييرات كبيرة وضخمة فى نظرية العلاقات الدولية فى السبعينيات.

التحديات أمام الخلاصات الواقعية

فى أغلب الأحوال كان السلوكيون واقعيين وهدفهم تحقيق ادعاء الواقعيين للوضعية العلمية أكثر من إضعافها وتهميشها، وعلى أية حال فإنه فى الستينيات وأوائل السبعينيات بدأت التحديات الرئيسية للواقعية فى البروز ودفعت بها ليس التطورات الأكاديمية ولكن الأحداث التالية فى العالم. وهناك نوعان من الأحداث كان لهما نفوذ ومغزى خاصان: مجموعة تركز على التغييرات فى عالم دبلوماسية القوى الكبرى (السياسة العليا) والأخرى تشير إلى مغزى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الأقل درامية (السياسة السفلى). والاثنان معًا أنتجا النظريات البارزة التى سادت فى الثمانينايات والتسعينيات (الواقعية الجديدة) و(الدولية الليبرالية الجديدة) والمسماة اختصاراً بالليبرالية الجديدة أو الهيئاتية المنظماتية (المؤسساتية). وغذت التحديات لهذه الأرثوذوكسية الجديدة مثل نظريات البنيوية والتركيبية والعولمة. وساعدت فى إعادة إحياء نظرية المدرسة الإنجليزية فى المجتمع الدولى، والجزء الأخير من هذا الفصل سيمهد المسرح لهذه المفاهيم المعاصرة.

وأول مجموعة من التغييرات تعكس التغيير فى السياسة العليا فى هذه الفترة - الواقعية كمبدأ ترجع إلى سنوات الثلاثينيات وتم تأسيسها كأورثوذوكسية (عقيدة

قديمة) فى قمة الحرب الباردة وهى بمعنى أنه فى وقت حيث لا يمكن إنكار تنافس القوى العظمى وكذلك لا يمكن التقليل من قدر المخاطر. وفى بداية الستينيات وبخاصة ما بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ أخذت الحرب الباردة منحى جديداً وصارت العلاقات بين القوى الأعظم أقل حدة بعد المرور على الحافة عام ١٩٦٢ ؛ حيث قرر الطرفان أنه لا شيء يستحق المخاطرة بحرب نووية. هذا المزاج الجديد والذى قاد فيما بعد إلى سياسة الوفاق صاحبه تركيز جديد للانتباه على الولايات المتحدة وخاصة بمعنى التطور بعد كارثة الحرب فى فيتنام، وأهم مظهر مدهش ومثير لهذا من وجهة النظر الواقعية، هو عدم قدرة الولايات المتحدة على تحويل ما تتمتع به من ميزات واضحة بمعنى القوة إلى نتائج على الأرض أو على طاولة المفاوضات. والإدراكات والنواحى النفسية هنا مهمة من حيث الحقيقة فليس صعبًا جداً أن نشرح سواء خفض حدة التوتر فى علاقات القوى العظمى أو فشل السياسة الأمريكية فى فيتنام باستخدام مقاييس واقعية ولكن فى تعبيرات اصطناعية بدا كأن سياسة القوة قد صارت أقل أهمية فى هذه الفترة. وهذا مجتمع مع الثانى وهى المجموعة الأكثر مغزى من التغييرات والتى أدت إلى إعادة تقويم خلاصة ما بعد الحرب هى التغييرات على صعيد ومناطق السياسة السفلى. وخلاصة واقعية ما بعد الحرب تأسست على فرضية أن الدولة هى اللاعب الأكبر فى العلاقات الدولية (وهى اللاعب الوحيد فى ذلك) وأن العلاقات الدبلوماسية الإستراتيجية للدول هى جوهر العلاقات الدولية الفعلية.

وبالتدريج وخلال الستينيات والسبعينيات فقد بدت الفرضيتان أقل قبولا ومصداقية، فدراسات صنع قرار السياسة الخارجية أظهر أن الطبيعة الواحدة للدولة هى وهم وبينما أجهزة كالأمم المتحدة يمكنها النظر بمصداقية وقبول بأنها ليست أكثر من ميدان ومسرح تتصرف عليه الدول وتتفاعل والمنظمات الدولية الجديدة مثل السوق الأوروبية المشتركة (سمى فيما بعد الاتحاد الأوروبى) أو المنظمات الوظيفية المتخصصة للأمم المتحدة تبدو أقل وضوحًا كأدوات للدول التى أنتجتها وأنشأتها، كما أن مشروعات الأعمال التى طالما تاجرت عبر حدود الدول لكن نوعًا جديداً من المشروعات ظهر باسم محير (الشركات متعددة الجنسية) **MNC** قد برزت وتتعاطى الإنتاج على نطاق عالمى

وهى مختلفة فى نوعياتها وسلوكها عن المشروعات القديمة. والعلاقات الدبلوماسية الإستراتيجية كانت ذات أهمية مركزية عندما كانت المصائر والمخاطر وأمور الحياة والموت هى موضع الاهتمام، ولكن عندما تحولت احتمالات الحرب الباردة إلى حرب ساخنة تتناقص فمن هنا كان مغزى العلاقات الاجتماعية وخاصة الاقتصادية تتزايد وبدأ شعور العلاقات الدولية يتغير بوتيرة سريعة والتغييرات أمكن تقبلها ببساطة وهدوء- تلخيصها فى كتاب العلاقات عبر القومية والسياسة العالمية عام ١٩٧١ ونشرته مجموعة من كبار الأساتذة كان لهم نفوذ فى الجيل الثانى للعلاقات الدولية مثلما كان لمورجان تو فى الجيل السابق ونقصد هنا (روبرت كيوهين **Robert Keohane**) و(جوزيف ناى **Joseph Nye**)، وهذه المجموعة لم تطور نظرية بالمعنى الحرفى لكن توصيفها للعالم قدم تحدياً تنظيرياً مثيراً.

والعلاقات الدولية التقليدية الواقعية والتى تركز على الدولة تفترض أن العلاقات ذات المغزى والأهمية بين مختلف المجتمعات هى تلك التى تحدث وتتم عبر مؤسسات الدولة المتفق عليها عالميًا. والمسلم به أنه توجد طرق لا تحصى ولا تعد حيث يمكن لشعب بلد واحد الاتصال وإنشاء علاقات مع شعوب بلد آخر من خلال عدد عظيم من الصفقات تتم عبْر الحدود وتحركات للأموال والأفراد والسلع والمعلومات، ولكن الافتراض التقليدى المتفق عليه هو **أولاً** أن العلاقات التى تهم وذات القيمة هى تلك التى بين الدول **وثانيًا** أن الدولة تنظم أو يمكنها تنظيم هذه العلاقات إذا أرادت. والنموذج الذى قدمه كل من كيوهين وناى يقلل من جزأى الافتراض **فأولاً** لم يعد يفترض أن العلاقات بين الدول هى عادة الأكثر أهمية فى العالم الحديث، والقرارات والتصرفات للاعبين من غير الدولة يمكنها أن تؤثر على حياتنا مثلها إن لم يكن أكثر (فقرار القاعدة فى ٢٠٠١ لمهاجمة أمريكا فى ١١ سبتمبر هو أكبر مثال أمامنا). **وثانيًا** لم يعد يفترض أن الدول لها من القوة لتنظيم هؤلاء اللاعبين بفاعلية بشكل مبدئى. فبعض الدول ربما لديها هذه القدرة ولكن من الناحية العملية فإنها تجفل عن استخدامها وممارستها فى ضوء التكاليف المحتملة إذا فعلت ذلك اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً.

فالدول مضطرة فى معظم الوقت للتفاوض مع لاعبين من غير الدول - الفصل التاسع سيفحص الأثر على نظام الدولة إثر بروز المجتمع المدنى العالمى (العولمى) فالدولة التقليدية موجودة ومستمرة ولكن الآن تصاحبها علاقات عبر القومية تتضمن صفقات عبر حدود الدول وحيث على الأقل طرف واحد منها ليس هو الدولة. ولإعادة تأكيد نقطة مهمة، فالواقعيون لم ينكروا قط هذه العلاقات وإن كانوا تلاعبوا بها وقللوا من مغزاها، ونموذج العلاقات عبر القومية يطرح هذا الحكم.

التعددية وتعقد الاعتماد المتبادل

مجموعة العلاقات عبر القومية لكيوهين وناى لم تعتنق أى نظرية للعلاقات الدولية الجديدة، وكتابهما حول القوة والاعتماد المتبادل (١٩٧٧-٢٠٠٠) اتجه بعض الشىء نحو مواجهة هذه الحاجة ولكن هذا العمل الكلاسيكى الذى اقترح الاعتماد المتبادل المعقد كحساب وتقدير جديد للعلاقات الدولية ليجرى بجانب الواقعية وليقدم ويصنع ثلاثة اختلافات أساسية بين المقتربين، الأول الاعتماد المعقد يفترض أن الثلاثة هى قنوات متعددة للدخول والولوج بين المجتمعات بما فيها الفروع المختلفة لجهاز الدولة بالإضافة للأطراف واللاعبين من غير الدولة فى مواجهة أو ضد افتراض أن الدولة هى اللاعب الوحيد. والقوة سيكون لها بروز أقل فى مواجهة الدور المركزى الذى تقوم به فى الحساب الواقعى للعالم. وأخيراً فتحت الاعتماد المتبادل المعقد لا يوجد ثمة سلم تصاعدى للموضوعات فأى ناحية للموضوع ربما تكون فى القمة على الأجندة الدولية فى أى وقت فيما أن الواقعية تفترض أن الأمن فى كل مكان هو عادة أهم الموضوعات (وكما هو بين الدول كيوهين وناى ١٩٧٧-٢٠٠٠).

والنقطتان الأخيرتان هما بطبيعة الحال مرتبطتان، فالبروز الأقل للقوة فى هذه العلاقات لا يوجد تصاعداً وسلماً للأولويات، ونموذج الاعتماد المتبادل المعقد لا يفترض أن هذه المظاهر الثلاثة توجد فى كل مكان ولربما هناك علاقات حيث الواقعية موجودة

وما زالت القضية هى تحدى ادعاء الواقعية بأنها هى النظرية الوحيدة للعلاقات الدولية التى تمسك بكل العلاقات، فالدول كانت عادة فى اعتماد متبادل: والجديد هو أن التعددية لا ترى العلاقات ككل وأنها ليست مجتمعة لكل الموضوعات كمجال مثل الأمن والتجارة والتمويل والتى تقدم أشكالاً ونماذج مختلفة من الاعتماد المتبادل وسياسة الاعتماد المتبادل المعقد تنبع من هذه الاختلافات.

وحساسية اللاعبين تختلف حسب الظروف كما تفعل عملية التعرض Vulnerability ؛ والحساسية تعنى درجة حساسية اللاعبين للتغييرات فى موضوع معين، والتعرض يعنى الدرجة التى يقدر بها على السيطرة والتحكم فى ردود فعله على هذه الحساسية. ولهذا فمثلاً كل الدول الصناعية فى بداية السبعينيات كانت حساسة جداً لسعر البترول لكنها تختلف كثيراً فى تعرضها بالنسبة لتغييرات السعر فبعضها لديه الخيارات للتعامل مع الموقف (مثل تنمية وتطوير مواردها الذاتية أو زيادة صادراتها الصناعية) فيما أن آخرين غيرها ليسوا كذلك. وهذا يفتح الباب لإمكانية اللاعبين توظيف قواهم للتعويض عن ضعفهم فى مجال آخر. وهناك حالة مثالية لذلك فى أزمة سميثونيان Smithsonian عام ١٩٧١ والتى دارت وتمحورت حول قرار الولايات المتحدة فى محاولة فرض تغيير على المعدل الذى يحول به الدولار إلى الذهب، فحسب نظام بريتون وودز Bretton Woods يفترض أن يبقى منفصلاً عن التجارة وكلاهما منفصل عن مشاكل الأمن ولكن فى عام ١٩٧١ فإن الولايات المتحدة الأمريكية طبقت عقوبات التجارة لفرض تغييرات بنسبة ثابتة وبقوة وثقل الدبلوماسية الأمريكية (هنرى كيسنجر Henry Kissinger) جرى استخدامها لدعم الموقف الأمريكى باستخدام التهديدات المستترة حول إعادة النظر فى ضمانات الأمن الأمريكية لليابان وألمانيا إذا فشلت هذه الدول فى التصرف إيجابياً. وحيث إن أمريكا لم تكن تعتمد على التجارة الخارجية فهى التى تقوم بالتزويد الواضح للأمن وقد كانت قادرة على استخدام قوة عدم تعرضها لمخاطر وهو بالمقارنة وعدم حساسيتها فى هذين الموضوعين بهدف التعويض عن أساسياتها العظمى وتعرضها فى مجال التمويل الدولى (Gowa 1983).

وجه آخر للعالم كما يراه التعدديون أن عمل ووضع الأجندة يمثل أمراً له بعض المغزى والأهمية؛ ففى العالم الواقعى للسياسة فإن الأجندة تحدد نفسها: فمما هو له مغزى أو ليس له ذلك المغزى من السهل تحديده مقدمًا لأنه مبدئيًا فإن أى موضوع يمكن أن يكون على قمة الأجندة الدولية - وهنا فإن الطرق التى تتبعها الأطراف لدعم موضوعات معينة فى المنظمات الدولية وغيرها يصبح موضوعاً له مغزى فى الدراسة، ففى بعض القضايا التى تخص مناطق معينة يمكن أن يكون هناك طريق محدد لدعم موضوعاته على قمة الأجندة وهذه الموضوعات يمكن أن تتميز بدرجة عالية فى النظام الدولى، وربما تشكل نظمًا، والنظام يكون موجوداً حيث توجد مبادئ مفهومة بوضوح أو واضحة الفهم ويتم من خلال القواعد وإجراءات صنع القرار والتى يتم حولها توقعات والالتقاء لهذا الشأن فى منطقة معينة للعلاقات الدولية (كراسنر ١٩٨٣:٢) وسياسة النظم فى موضوع مهم للتحليل التعددى سيتم دراسته بتفصيل أكثر فى الفصل السابع.

وفى منتصف السبعينيات بدا التعدديون وكأنهم فى خضم تقديم أنفسهم كمقاربة بارزة فى نظرية العلاقات الدولية، والواقعية التقليدية بدا أنها جزء من الماضى، واحتفظت التعددية ببعض من النظرات المقنعة مثلا عن أهمية القوة - عندما تقدم وتعطى وتمنح حساباً وتقديراً معقداً (فى منطقة الظل لا أبيض ولا أسود) لكيف يمكن لهذه التجليات أن تكون وتحدث عملاً ويجرى توظيفها وممارستها تطبيقياً فى التحليل السياسى الدولى.

وفى الحقيقة فإن بعض الانتقادات الأكثر إقناعاً للتعددية قد جاءت مما يطلق عليه البنيويون والذين ركزوا على المدى والدرجة الذى ينمذج به التعدديون عالم الرجل الغنى وتقديرهم وحسابهم ستجرى دراسته بالتفصيل فى الفصل الثامن؛ حيث التركيز على اعتماد مجموعة من الدول على مجموعة أخرى أكثر منه الاعتماد المتبادل، ويقدمون الحجج بأن فقر الفقير يرتبط مباشرة ويسببه غنى وثروة الغنى. والسلسلة المدعاة

للاستغلال التى تربط الغنى بالفقير وتنمية التخلف والذى خلال قرون قام بخلق حالة عدم المساواة الموجودة الآن، وذلك هو التركيز من جانب هؤلاء الكتاب. وعلى أية حال فالتعدديون كانوا قادرين على الاستجابة لذلك حسب تقديرهم وحسابهم للعالم، فالاعتماد المتبادل لا يؤدى إلى الاعتماد المتساوى، والبنيويون كانوا ببساطة يصفون حالة خاصة يمكن أن تصنف تحت نموذج الاعتماد المتبادل المعقد. وكله قيل فى منتصف وحتى نهاية السبعينيات، وبدت التعددية وكأنها برنامج بحث فى صورة جيدة.

مزيد من القراءات

The history of theories of international relations from the Greeks to the present day is well surveyed in David Boucher, *Political Theories of International Relations* (1998); Brian Schmidt's *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations* (1998) is a pioneering work of disciplinary historiography. Hidemi Suganami, *The Domestic Analogy and World Order Proposals* (1989), offers a useful history of how the 'domestic analogy' (seeing relations between states as being directly comparable to relations within states) has been used to conceptualize international relations since 1814.

To understand fully the evolution of theory in the first half of the twentieth century it is necessary to form a view about the causes of the two world wars and the crises of the 1930s. William Keylor, *The Twentieth Century World and Beyond: An International History Since 1900*, 5th edn (2005), is the best available overview. James Joll and Gordon Martel, *The Origins of the First World War* (2007), synthesizes the debate on the origin of the war. and H. Koch (ed.) The *Origins of the First World War* (1972) provides extracts from the key controversialists. A. J. P. Taylor's famous work, *The Origins of the Second World War* (1961), the thesis of which is that Hitler's diplomacy was not significantly different from that of previous German leaders, is now widely regarded as unsatisfactory; current thinking is summarized in E. M. Robertson (ed.), *The Origins of the Second World War: Historical Interpretations* (1971); and G. Martel (ed.), *The Origins of the Second World War Reconsidered: The A. J. P. Taylor Debate after Twenty-Five Years*, 2nd edn (1999). D. C. Watt's *How War Came* (1989) offers a measured account of the diplomacy of the last year of peace and is equally valuable on appeasement, as is Paul Kennedy, *The Realities Behind Diplomacy* (1981). Christopher Hill, '1939: The Origins of Liberal Realism' (1989), is a fine combination of history and theory. Gerhard L. Weinberg, *A World at Arms: A Global History of World War II* (1994), is the best single-volume account of the history and diplomacy of the Second World War.

A collection of essays on the liberal internationalists of the inter-war period, David Long and Peter Wilson (eds), *Thinkers of the Twenty Years' Crisis: Interwar Idealism Reassessed* (1995), provides for the first time a convenient, sympathetic and scholarly account of these writers. Wilson's *The International Theory of Leonard Woolf* (2003) is a valuable re-examination of the work of one of the most prolific yet overlooked liberal thinkers of the early twentieth century. Additional critiques of the framing of the 'First Debate' and the interwar period in IR can be found in Joel Quirk and Vigneswaran Darshan, 'The Construction of an Edifice: The Story of a First Great Debate' (2005), and Lucian Ashworth's 'Where are the Idealists in Interwar International Relations?' (2006). David Long and Brian Schmidt (eds), *Imperialism and Internationalism in the Discipline of IR* (2005), rewrites the first debate in terms of imperialism versus internationalism. Apart from the works of classical realism by Niebuhr, Spykman, Kennan and Carr cited in the text, attention should be drawn to Herbert Butterfield, *Christianity, Diplomacy and War* (1953), and Martin Wight, *Power Politics*

(1946/1978). Morgenthau's *Politics Among Nations* (2006) has been through a number of editions; it is still worth reading, but the heavily-cut 1988 version is to be avoided. Of recent works by classical realists, by far the most distinguished is Henry Kissinger's monumental *Diplomacy* (1994).

These works are discussed in a number of valuable studies: book-length works include Michael J. Smith, *Realist Thought from Weber to Kissinger* (1986); Joel Rosenthal, *Righteous Realists* (1991); A. J. Murray, *Reconstructing Realism* (1996b); and Jonathan Haslam, *No Virtue like Necessity: Realist Thought in International Relations since Machiavelli* (2002). Less sympathetic but equally valuable is Justin Rosenberg, *The Empire of Civil Society* (1994). Martin Griffiths, *Realism, Idealism and International Politics: A Reinterpretation* (1992), argues that the so-called 'realists' are in fact, in a philosophical sense, idealists. Chapters by Steven Forde and Jack Donnelly on classical and twentieth-century realism, respectively, are to be found in Terry Nardin and David Mapel (eds), *Traditions of International Ethics* (1992); Donnelly has followed this up with *Realism and International Relations* (2000). Campbell Craig's *Glimmer of a New Leviathan: Total War in the Realism of Niebuhr, Morgenthau, and Waltz* (2003) examines the import of realism to the US academy and subsequent evolution. Michael Williams' *The Realist Tradition and the Limits of International Relations* (2005) is a recent reappraisal of the key figures of classical realism.

On Morgenthau, Peter Gellman, 'Hans Morgenthau and the Legacy of Political Realism' (1988), and A. J. Murray, 'The Moral Politics of Hans Morgenthau' (1996a), are very valuable. More recently, Michael Williams (ed.), *Realism Reconsidered: The Legacy of Hans Morgenthau in International Relations* (2007) is key reference in the growing literature re-examining Morgenthau. Other recent references not found in the Williams collection include: William Scheuerman, 'Realism and the Left: The Case of Hans J. Morgenthau' (2008); Robbie Shilliam, 'Morgenthau in Context: German Backwardness, German Intellectuals and the Rise and Fall of a Liberal Project' (2007); and Veronique Pin-Fat, 'The Metaphysics of the National Interest and the Mysticism of the Nation-State: Reading Hans J. Morgenthau' (2005).

On Carr, the new edition of *Twenty Years Crisis* (2001) edited with an extended introduction by Michael Cox makes this core text much more accessible; essays by Booth and Fox cited in the text are crucial; see also Graham Evans, 'E. H. Carr and International Relations' (1975); and Peter Wilson, 'Radicalism for a Conservative Purpose: The Peculiar Realism of E. H. Carr' (2001). John Mearsheimer returns to Carr's realism in 'E. H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On' (2005). For the response of British IR scholars to Mearsheimer's charge that British IR has abandoned Carr's insights, see International Relations, 'Roundtable: The Battle Rages On' (2005).

On the debate over methods, Klaus Knorr and James Rosenau (eds), *Contending Approaches to International Politics* (1969), collects the major papers, including Hedley Bull's 'International Theory: The Case for a Classical Approach'; and Morton Kaplan's equally intemperate reply 'The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations'. The best account

of what was at stake in this debate is to be found in Martin Hollis and Steve Smith, *Explaining and Understanding International Relations* (1991). Bull's critique is probably best seen as part of a wider British reaction to American dominance of the social sciences in the 1950s and 1960s, but it has some affinities with more sophisticated critiques of positivism, such as Charles Taylor, 'Interpretation and the Sciences of Man' (1971), or William E. Connolly, The Terms of Political Discourse (1983).

Many of the leading 'pluralist' writers of the 1970s became the 'neoliberal institutionalists' of the 1980s, and their work is discussed in the next chapter; the third edition of Keohane and Nye's Power and Interdependence (2000) clarifies their relationship with realism.

At something of a tangent to the preceding readings, but very much worth looking into because of their significance for future IR theorizing, are contemporary works on human nature. Richard Dawkins' The Selfish Gene (1989) is the classic here, but *The Blank Slate: The Modern Denial of Human Nature* (2003) by Steven Pinker is more clearly relevant to our subject – see especially ch.16 on Politics, and ch. 17 on War. Bradley Thayer has made one of the first attempts to apply post-Dawkins evolutionary theory to realism – see 'Bringing in Darwin: Evolutionary Theory, Realism and International Politics' (2000) and *Darwin and International Relations* (2004). Also valuable are Stephen Peter Rosen, *War and Human Nature* (2005), and Raphael D. Sagarin and Terence Taylor (eds), *Natural Security: A Darwinian Approach to a Dangerous World* (2008). Ken Binmore's *Natural Justice* (2005) and Jason Alexander's *The Structural Evolution of Morality* (2007) are philosophical studies purporting to trace scientifically the development of morality as a social institution through evolutionary and game theory.

الفصل الثالث

نظرية العلاقات الدولية اليوم

تقديم: نظرية الخيار الرشيد ومنتقدوها

وفيما كانت خلاصة ما بعد الحرب يسودها نص مورجان تو ١٩٤٨، فإن العلاقات الدولية المعاصرة كانت مثبتة على مجلد كينيث والتز (نظرية السياسة الدولية ١٩٧٩).

والواقعية لم يجر إحياؤها فقط من خلال هذا الكتاب ولكن المعادين للواقعية قد شعروا بأنه لا بد لهم من الاستجابة إلى حججه، وفى الستينيات كما قيل (كينيت طومسون **Kenneth Thompson**) إن نظرية العلاقات الدولية تشكل حوارا بين مورجان تو ومنتقديه، وفى الثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية الثالثة فإن اسم والتز **Waltz** يجب أن يحل محل مورجان تو (رغم أنه فى الحالتين فإن ما يعتقد أن الكاتب قاله أكثر منه ماذا كان بالفعل على الورق هو الأمر الحاسم).

وفى مزايا نظرية السياسة الدولية والتى ستناقش فيما بعد فإن نجاح الكتاب لا يرتكز على صفاته التى تثير الإعجاب رغم أنها هناك، وهذا الإطار الأوسع يجرى تزويدنا به من خلال بروز نظرية الخيار الرشيد داخل مجتمع علم السياسة فى الولايات المتحدة والافتراض المسبق لفكر الاختيار الرشيد وأن السياسة يمكن فهمها بسلوك الأفراد الموجه نحو الهدف وهم أولئك الذين يتصرفون برشد بالمعنى الأقل؛ أى إنهم يجعلون حسابات الأهداف والوسائل مصممة ومبنية على تعظيم الفوائد التى يتوقعون جنيها من مواقف محددة (أو بالطبع تقليل الخسائر لأقل حد) هذا التصور الكلى العام

يسمى أحيانًا (بالنفعية الجديدة) وهو يستمد كثيراً من قوته من حقل علم الاقتصاد وحيث افتراض الخيار الرشيد يعد أمراً أساسياً وجرى تطبيقه بشكل واسع فى دراسة السياسة الداخلية الأمريكية ابتداء من الستينيات فى مجال الانتخابات وجماعات المصالح وسياسات الكونجرس كما فى صدارة هذا الموضوع، إنها تشجع على تطبيق الأدوات من نحو نظرية الألعاب على دراسة السياسة وفتح المجال للدراسات الكمية التى تطبق وتوظف التحليل التنازلى وغيره من الأساليب الفنية الإحصائية والتى تنتمى بقوة إلى مجال الاقتصاد القياسى. وعلى صعيد المناقشة فإن كلاً من النظرية الفردية للاختيار الرشيد وأهدافها العلمية تمثل نظرية للنفسية الأمريكية والتى تقدم حساباً لبروز تلك المقاربة فى الولايات المتحدة فى مواجهة عدم أهميتها النسبية فى بريطانيا وحتى مؤخراً فى كثير من بقاع القارة الأوروبية.

وفيما أن واقعية (والتز) أحيانًا توصف بالواقعية البنيوية؛ فالبنيويون ينظرون إليها باعتبارها القطب المضاد لنظرية الاختيار الرشيد والإمكانيات والفرص متاحة لدمج هذه المقاربة مع نظرية الاختيار الرشيد التى أدت إلى الأهمية طويلة المدى لهَذا العمل، وعلى العكس فإن النقد المرير والمستمر كثيراً لوالتز جاء من نظرية الاختيار الرشيد، وفى الحقيقة عمليًا فإن والتز قد جعل من الممكن دمج نظرية العلاقات الدولية فى الصيحة البارزة لتنظير السياسة فى الولايات المتحدة - ويبقى أن نرى هل ذلك يشكل قفزة وانعطافة ووثبة كبرى فى مجال قدراتنا على فهم العلاقات الدولية أم أنها عودة إلى طريق مسدود، وبقية هذا الفصل تقدم هذه البدائل.

من الواقعية إلى الواقعية الجديدة

إن مجرد مصطلح الواقعية الجديدة هو أمر يثير الخلاف لأن كثيراً من الواقعيين يعتبرون أن الأفكار التى يحملها ويدعو إليها لا تتضمن شيئًا يستحق إضافة الجديد إلى الواقعية، ورغم ذلك فإن معظم المراقبين لا يوافقون على ذلك ويشعرون أنه يوجد شىء قد تغير مع الواقعية استجابة لتحدى التعدديين، والواقعية الجديدة هى أحسن

الطرق لملاحظة هذا التغيير. وفى أى حدث يوجد اتفاق عام أن أهم عمل واقعى – وواقعى جديد هو لكينيث والتز (نظرية العلاقات الدولية عام ١٩٧٩) ووالتز هو أستاذ مع خلفية واقعية كلاسيكية. فإسهامه العلمى الأول هو (الرجل والدولة والحرب ١٩٥٩) وهو ما زال نقطة البداية للتفكير الحديث حول أسباب الحرب، وفى معظم أجزائه يقدم عملاً فى مجال النظرية السياسية الدولية بالشكل التقليدى فى قالبه. وفى الخمسينيات كان والتز سكرتير لجنة روكفلر الأمريكية لدراسة نظرية العلاقات الدولية التى تأسست عام ١٩٥٤ وكان واقعيًا فى توجهاته وتقليديًا فى منهجيته. أما نظرية السياسة الدولية فهو من ناحية أخرى ليس تقليديًا فى أسلوب عرضه ولا هو تقليدى فى حججه.

وإستراتيجية (والتز) الأساسية للحفاظ على الواقعية فى مواجهة تحدى التعددية كان هو التحديد أو الإقلال قدر الإمكان من نطاقها، **فأولاً**: فيما أن نظرية (مورجان تو) هى مصطلح ومعنى واسع بالرغم من إشاراته الكثيرة لقوانين السياسة وغيرها فإن نظرية (والتز) هى محددة بشكل دقيق فى الفصل الأول وفى مصطلحات ولغة مستمدة من التفكير بمنهج علمى يعود إلى (كارل بوبر **karl popper**) كما انعكست على عدسة النظرية الاقتصادية الحديثة، وكان (والتز) مهتمًا بإنتاج مقترحات مندمجة ومتصلة وتشبه القوانين والتى يمكن من خلالها رسم افتراضات يمكن اختبارها. ورغم اعترافه وتسليمه بأن الاختبار يمثل عملية تميل إلى الانطباعية فى العلاقات الدولية أكثر مما هى فى العلوم الطبيعية، و(والتز) ينكر بقوة أنه وضعى بأى معنى واسع للمصطلح ولكن اعتقاده الواضح أنه يوجد فى العالم الواقعى اطراد وتنظيم، وأن دور النظرية هو الشرح والتوضيح وأن ذلك هو ما وضعه فى ذلك الفريق على الأقل فى ضوء ومعطى المضامين العادية لمعنى الوضعية داخل نظرية العلاقات الدولية (والتز ١٩٩٧–١٩٩٨).

وعلى أية حال فإن (والتز) لم يقصر نوعية نظريته بشكل حاسم ولكنه فقط حد من نطاقها وهدفه هو إنتاج نظرية للنظام الدولى وليس تقديم نظرية شاملة لكل أوجه العلاقات الدولية، وهذا مكّنه من النظر بعمق وأسلوب عذب رقيق للكثير من التغيرات التى وصفها التعدديون لأنهم لم يتناولوا طبيعة النظام الدولى كهدف فى حد ذاته ولكن فقط أوجهًا من وحداته المكونة له. وواحدة من المواقف التى يتبناها بقوة أنه فقط من

الممكن فهم النظام الدولى من خلال نظريات تركز على صفات وخاصيات الوحدات التى تكون النظام بما يعنى ارتكاب الجرم النهائى بمعنى التصغير والتحقير؛ وإننا نعرف أن التصغير خطأ لأننا نعلم أنه توجد نماذج للنظم الدولية تتكرر وتترى على مدى الوقت حتى عندما تتغير الوحدات المكونة للنظام وهذه النماذج والأنماط يجب أن تكون نتاجًا للنظام نفسه ولا يمكن أن تكون نتاجًا لا للمظاهر غير المستقرة للنظم الفرعية ولا للأشياء الإنسانية العالمية المشتركة مثل الادعاء بوجود اتجاه عدوانى والتى هى بالتعريف تظهر خلال التاريخ وليس ببساطة فى النظم الدولية.

ولهذا من أجل عمل وتقديم واحد من أمثلته فإن (لينين Lenin) يجب أن يكون خاطئًا فى تفسير الإمبريالية فى ظل ديناميكيات الرأسمالية الاحتكارية؛ لأن الإمبريالية كانت هناك دائمًا من البداية فيما أن الرأسمالية الاحتكارية هى ذات أصل قريب (والتز ١٩٧٩) وفى الحقيقة ليس ذلك نقدًا مفروضًا لـ(لينين) لأن الأخير يعرف هذه النقطة ويؤكد أن الإمبريالية الحديثة تختلف عن سابقاتها ورغم ذلك فإن النقطة العامة لـ(والتز) واضحة.

وما دمنا نركز على النظام فإننا كما يرى (والتز) يمكن أن نرى أنه يوجد فقط نوعان ممكنان من النظم، نوع تصاعدى هيراركى وآخر فوضوى، وفى النظام التصاعدى فإن مختلف أنواع الوحدات تنتظم خلف خط واضح للسلطة، وفى نظام الفوضى فإن الوحدات المتشابهة فى طبيعتها رغم اختلافها الدرامى فى القدرات تمارس علاقاتها بعضها مع البعض. والتفرقة بين التصاعدية والفوضى هى أمر حاسم بالنسبة لـ(والتز) والنظام الحالى كما يدفع والتز هو فوضوى بوضوح وكان كذلك منذ أواخر أصوله فى العصور الوسطى، وكل التغييرات التى حددها التعدديون لم تؤد إلى تغيير النظام وهذا لن يحدث إلا إذا تم إنشاء المؤسسات التصاعدية، والتى هى نوع ما من حكومة العالم، وكثير من نظرية العلاقات الدولية مكرس لتقديم البرهنة وإثبات أن هذا لا يحدث وأن نوعيات التطور والنمو التى يحددها التعدديون هى مجرد خدوش على سطح الأشياء، وأن الحقيقة الكامنة للنظام بقيت كما هى.

والنظام الدولى هو نظام (ساعد نفسك) والدول التى لأغراض تنظيرية مفترض أنهم لاعبون وحدانيون تجد نفسها مضطرة للعناية بنفسها؛ لأنه لا يوجد من يقوم بالعناية بها، و(والتز) لا يفترض أن الدول تعظم من نفسها وهى بالضرورة أجساد عدوانية ولكن يفترض أنها ترغب فى المحافظة على ذاتها، وهذا يعنى أنها مضطرة للاهتمام بأمنها الذاتى وفى نفس الوقت فإنها مضطرة إلى اعتبار الدول الأخرى تهديدات محتملة لها، وعليها باستمرار أن تؤقلم وضعها وموقفها فى العالم بما يتفق مع قراءتها لقوة الآخرين ولقوتها هى الذاتية. والنتيجة التى تعقب كل هذه التحركات هى بروز توازن القوى، وتوازن القوى وهو نظرية النظام الدولى يمكن تعريفها بمعنى أو فى إطار عدد من المراكز أو الأقطاب أو الأعمدة فى التوازن -والاستعارة هنا تبدو مضطربة- وعدد الأعمدة أو الأقطاب هو بمعنى عدد الدول التى تعتبر تهديداً خطراً لحياة الآخرين ووجودهم، ويدفع (والتز) بأن هذا يعنى أن النظام (١٩٧٩) هو ثنائى القطبية، فقط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لدى كل منهما القدرة على تهديد حياة الآخرين ووجودهم. وكما سنرى فإن معظم الكتّاب حول توازن القوى يرون القطبية الثنائية فى ذاتها وداخلها غير مستقرة - لأن التغييرات فى طاقة وقدرة لاعب يمكن فقط مواجهتها بتغييرات مشابهة لدى الآخر- وهذه العملية هى معرضة دائمًا للخروج عن النظام. و(والتز) لا يوافق على أن النظم سهلة الإدارة لأنه يوجد عدد ضئيل فى المجموعة ذات المصالح.

هذه نظرية فى بنية النظام الدولى وهناك سؤال جيد يُطرح حول كيف يرتبط البناء بالمؤسسة - وماذا يعنى أن نقول إن الدول عليها التصرف بطرق محددة؟ وسندرس المؤسسة/البناء فى الفصل القادم فى إطار السياسة الخارجية، ومن الواضح أن هذا الموضوع يتصل بالسياسة الخارجية وهو أيضًا يتعلق بالنظريات البنيوية. ومرة ثانية كيف يمكن الافتراض أن توازن القوى سيبرز عادة وأن الدول ستكون قادرة على إدارة نظام ثنائى القطبية فى ضوء أنهم لا يرغبون فى خلق التوازنات - وفى الحقيقة فإن معظم الدول ستفضل أن تلغى من الوجود الدول التى يحتمل أن تهددها (أى كل الدول

فيما عداها هى!) و(والتز) يجيب عن هذه الأسئلة بأنه لا يوجد ضمان بأن التوازن سيبرز أو أن إدارة القوة ستكون ناجحة. وعلى أية حال فالدول التى لا تستجيب للإشارات المرسلة إليها من النظام الدولى بمعنى أن الدول التى تتجاهل توزيع القوة فى العالم ستجد معاناة للضرر نتيجة لذلك تحت ظروف يمكن أن تفقدها استقلالها وما دامت هذه الدول لا تريد لذلك أن يحدث فالمحتمل أنها ستتخذ الخطوات الضرورية (والتز ١٩٧٩:١١٨). ولكن ربما ليس بعض الدول ولكن ليس كثيراً منها خلال القرن الماضى قد فقدت استقلالها بالفعل فيما آخرون بسبب الموضع أو الموقع الجغرافى المناسب والمميز أو بعض التغييرات الطبيعية الأخرى أمكنها أن تكون قادرة على القراءة السيئة لمطالب المجتمع الدولى دونما معاناة ضرر خطير. رغم هذا فإن الاتجاه من جانب الدول هو الاستجابة لهذه التلميحات.

وهنا وفى نقاط أخرى خلال عمل (والتز) فإنه طبق ووظف التناظر والتشابه الذى أخذه من الاقتصاد الكلاسيكى الجديد وبخاصة نظرية الأسواق ونظرية المشروع، فالسوق التنافسية يعد حقا مثلا كلاسيكيًا للبناء الذى برز للوجود مستقلاً عن رغبات المشترين والبائعين والذين رغم ذلك هم من خلقوه من خلال تصرفاتهم، فكل لاعب فرد عليه الاستجابة للإشارات التى يرسلها السوق وبهذا المعنى فإن الفلاحين مثلاً الذين يحاولون البيع بسعر أعلى مما يحتمل السوق سيكونون غير قادرين على تصريف محاصيلهم فيما أن الفلاحين الذين يبيعون بسعر أقل مما يمكنهم الحصول عليه ستفوتهم بعض فرص الربح والذى يحققه الآخرون الذين يخرجونهم من نطاق الأعمال، وبالتشابه فإن المشترين لن يدفعوا أكثر مما هو ضرورى ولن يكونوا قادرين على دفع ما هو أقل من المعدل الجارى. بنية النظام تبرز من خلال هذه القرارات ورغم هذا فإن القرارات تشكلها بنية السوق. ويمكن أن نأخذ المشابهة للأمام فى سوق غير تنافسية فاحتكار القلة، حيث عدد من المشروعات قادر على إدارة الأسعار والمخرجات المنتجة بطريقة تتفادى المنافسة المباشرة وكل واحد يكون أفضل حالاً مما لو كانوا غير ذلك. هذه المشروعات ليس لها مصلحة فى استمرار وجود الآخرين -فورد يريد اختفاء

جنرال موتورز والعكس بالعكس- ولكن ما دموا هم يريدون تنظيم الربح فهم يدركون أن المحاولات الإيجابية للتخلص من المنافسة ستكون خطيرة جداً على تصورها وحرب الأسعار قد تسبب الفشل لكلا المشروعين وبنفس الطريقة فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لديهما مصلحة مشتركة فى تنظيم وإدارة منافستهما رغم أن كلا منهما كانت تفضل اختفاء الأخرى إذا أمكن ذلك بدون مخاطر أو تكاليف. إنه هذا التشابه الاقتصادى يمكن أن يبرر الجديد فيما يسمى بالواقعية الجديدة. وفى الحقيقة وبالقطع فإنه فى ضوء نفوذ وأهمية هذا العمل فإن والتز يقدم (الاختيار الرشيد كصيغة لتوازن القوى) وحيث إن الدول من المفترض أنها أنانية الطبع وذات مصالح ذاتية والتى تحدد إستراتجياتها بالشكل الذى يعظّم رفاهيتها، وهذا طريق طويل من الاعتماد بالمعاناة من الآثام فى الإنسان أو طبيعته الشريرة كما يقول (مورجان تو) واليمينيون الواقعيون (روزنتال ١٩٩١). وفى هذا المضمار فهو أقرب من (كار) والذى كان يؤكد بشكل شبه ماركسى على الندرة وعلى الظروف الإنسانية ويبدو أنه يوازى تقدير وحساب (والتز) عن الفوضى والرغبة فى الحفاظ على الذات. و(كار) لم يتبن الاختيار الرشيد كصيحة للتنظير ولكن حتى ذلك الأسلوب للعقلنة والتسبيب ليس غير معروف فى التقليد الكلاسيكى، وخرافة الغزال والأرنب الوحشى لـ(روزينو) تشبه استيراد حساب والتز عن أنانية الدول كمجموعة من الصيادين يمكنهم معًا مواجهة احتياجاتهم بأن يأتوا بغزال ولكن لو فى اللحظة الحاسمة ترك واحد الصيد من أجل الإمساك بأرنب بما يرضى ويشبع رغباته الفردية فإن هذا يسبب خسارة الآيل - و هذا برهان ممتاز ودليل على المشاكل الموجودة فى العمل الجماعى. رغم هذه السوابق فإنه يوجد شىء جديد هنا فى الطريقة التى وضع بها والتز دفاعه والحجة التى قدمها.

والأثر غير العادى لعمل (والتز) يمكن رؤيته فى القوة الدافعة والمثيرة والزخم الذى أعطاه لغيره من الأساتذة لتنمية وتطوير الفكر البنيوى الواقعى والذى تمخض عن الانقسام الفكرى والمفاهيمى بين الدفاعى الواقعى والهجومى الواقعى. وكلا التيارين الفكريين يوافقان على الافتراض الأساسى أن الدول ترغب فى الأمن وهو أمر حتمى ومضطرة إليه بسبب البناء الفوضوى للنظام الدولى. وعلى أية حال فإن الواقعيين

المدافعين والذين من ضمنهم (ستيفن فان إيفيرا ١٩٩٩) و(ستيفن والت ١٩٨٧-٢٠٠٢) و(جاك شنايدر ١٩٩١) بجانب (والتز) نفسه يتمسكون بأن الدول تحقق الأمن بالاحتفاظ بمواقعها فى النظام ولهذا فإنهم يتجهون لتحقيق وإنجاز القدر المناسب من القوة والتوازن مع الدول الأخرى. أما الواقعيون الهجوميون وأكثرهم شهرة (جون مرتشايمر ١٩٩٠-١٩٩٤ ، ٥ - ٢٠٠١) يركزون بدلا من ذلك على القول بأن الأمن هو شيء وهمى فى ظل نظام ساعد نفسك الذى تجد الدول نفسها مرغمة على تحقيق أقصى قدر من القوة (معرّفة ماديًا وخاصة من الناحية العسكرية) لتكون هى المهيمنة عالميًا أو على الأقل إقليميًا. وقد أدى ذلك لإيجاد سياسات عدوانية وتوسعية والتى يدفع من أجلها الواقعيون بأنها أقل كلفة كثيرًا وأكثر تحقيقًا للمنافع مما يعتبره ويراه الواقعيون الدفاعيون والذين يرون أن هذه السياسات غير رشيدة. والواقعيون الدفاعيون يحاجّون بأن زيادة القوة يمكن أن تؤدى إلى أمن أقل؛ ولهذا فإن الدول الرشيدة لديها دافع أقل لطلب المزيد من القوة عندما تشعر بأنها آمنة نسبيًا تجاه الآخرين داخل النظام. وعلى عكس الدفاعيين وافتراضاتهم فإن النظام الدولى لا يكافئ الدول التى تسعى للهيمنة والبروز ولكن على العكس من ذلك أولئك الذين يسعون للحفاظ على الوضع الراهن، ولهذا ربما أن الإسهام الأساسى للدفاعية الواقعية هو شرح سلوك الدول التى تتجه للتصحيح، وهى مجموع حساب للتصرفات غائب عن الواقعية الجديدة لوالتز.

وهناك انشقاق آخر عن فكر (والتز) يمكن أن نراه فى تدافع موجة من عمل الأساتذة مثل (ولفورث ١٩٩٣) و(شويلر ١٩٩٨) و(زكريا ١٩٩٨) ليضيفوا للواقعية الجديدة البنيوية بتحليل على مستوى الوحدة. هذا العمل الذى يطلق عليه الكلاسيكية الجديدة أو ما بعد الكلاسيكية ويدفع بأن سلوك الدول لا يمكن تفسيره باستخدام المستوى البنيوى فقط ويستخدم أفكار وتجليات الواقعيين الكلاسيكيين مثل (مكيافللى) و(مورجان تو) و(كيسينجر) من أجل إعادة إدخال متغيرات المستوى الفردى والحكومى والمحلى (والتى رفضها والتز فى كتابه عن الرجل والدولة والحرب ١٩٥٩) إلى تفسيرات سلوك الدولة فى النظام الدولى.

وفى عجالة فإن الواقعية الجديدة لوالتز هى بوضوح موضع للنزاع ولكنها تبقى ليس فقط أعظم إعادة لتقديم موقف الواقعى فى العصر المتأخر، ولكنها أيضًا إعادة التقديم الذى يربط نظرية العلاقات الدولية مع المجرى العام لعِلم السياسة (الأمريكى). كتاب نظرية السياسة الدولية يستحق وضعه باعتباره أشهر كتاب فى نظرية العلاقات الدولية داخل جيله.

من الواقعية الجديدة إلى التأسيسية الليبرالية

من واقع تصورات وتجليات أواخر السبعينيات جرى توقع واستشراف أن النظرية الدولية تطورت فى العقود الأخيرة ضمن أو على خطوط متناقضة بين الواقعية الجديدة والتعددية مع كونها تحوم فى كلتا النظريتين حول خلفية نقدية يسارية، وإلى حد ما فقد حدث ذلك حيث تم تقديم النظرية الدولية المعاصرة فى إطار ثلاثة تجليات (ليتل وسميث ١٩٩١، فيوتى وكاوبى ١٩٩٩) وعلى أية حال ففى الولايات المتحدة وحيث هى المكان الفعال فى هذا الحقل فقد تطورت النظرية بطريقة مختلفة؛ فالتعدديون فى السبعينيات صاروا هم فى معظمهم المؤسسيين الليبراليين الجدد فى الثمانينيات والتسعينيات وصاروا أكثر اقترابًا من الواقعية الجديدة أكثر مما كان متوقعا. وهناك أساتذة مثل (روبرت أكسيلرود) و(روبرت كيوهين) طوروا نماذج تتشارك كثيرًا مع الواقعية الجديدة (أكسيلرود ١٩٨٤، كيوهين ١٩٨٤-١٩٨٩ وأكسيلرود وكيوهين ١٩٨٥) لقد قبلوا الافتراضين الأساسيين للفوضى الدولية والأنانية الرشيدة للدول واستهدف تحليلهم إيضاح أنه من الممكن للأنانيين الرشيديين التعاون حتى ولو فى إطار نظام فوضوى. وحيث إنهم استمدوا مادتهم الأولية من الأنواع نفسها من المصادر مثل الواقعيين الجدد -وخاصة نظرية الألعاب، الخيار العام، ونظرية الاختيار الرشيد- فإنهم اعترفوا بأن التعاون فى ظل الفوضى كان عادة فى حالة ضعف ومعرّضًا، والدول الحرة التى تحقق منافع من التعاون دونما تقديم تكاليف هى عادة تسبب مشكلة. ولعبة دراما السجين تصور بوضوح صعوبة الاعتماد على وعود التعاون التى يتم تقديمها فى

ظروف لا يمكن فيها فرضها. وعلى أية حال فإن النظم الدولية إذا كان ممكنًا إنشاؤها وحيث يمكن داخلها تبادل المعلومات وتشكيل الالتزامات فإن إمكانيات التعاون يمكن أن تنهض. وعملية إنشاء النظم هى عملية صعبة ومعظم النظم الحالية وخاصة فى مجال الاقتصاد السياسى الدولى قد جرى إنشاؤها من جانب قوة مهيمنة، فالولايات المتحدة وعقب الحرب مباشرة كانت هى القوة المهيمنة فى هذا المضمار وجرى تعريفها بأن لديها القدرة على إنشاء قواعد السلوك والفعل وفرضها والرغبة فى التصرف على أساس هذه القدرة، وأحد الافتراضات الأساسية لمعظم هؤلاء الكتاب هو أن الهيمنة الأمريكية قد تناقصت فى الأعوام الأخيرة مما أوجد مشكلة، فهل من الممكن استمرار التعاون بعد الهيمنة؟ والإجابة التى تُعطى هى عادة نعم –و لكن على مستويات أقل من المستوى الأمثل لأن ما يحدث هو أن النظام يعيش على رأس المال والرصيد الذى جرى بناؤه فى ظل الهيمنة، وتفاصيل هذه الحجة تجرى مناقشتها فى الفصل السابع.

والليبراليون الجدد المؤسسيون يقولون بوضوح شيئًا ما أكثر اختلافًا حول التعاون الدولى من الواقعيين الجدد، ولكن الالتزام العام بنظرية الخيار الرشيد تجعل منهم جزءًا من الحركة الأوسع نفسها، فالواقعى الجديد (جوزيف جريكو) استطاع المساعدة فى تحديد نقاط الخلاف بين كلا المعسكرين (جريكو ١٩٨٨).

يفترض جريكو أن هناك موضوعًا أساسيًا كليًا يتشكل فى مواجهة ما يتم الحصول عليه نسبيًا من التعاون. والليبراليون الجدد يفترضون أن الدول مهتمة بالأساس بما تحصل عليه من فوائد كلية تجنيها من التعاون ما دامت هى سعيدة بموقفها، ولن يكونوا قلقين كثيرًا حول ما تفعله الدول الأخرى، ويوجد هنا تواز واضح مع نظرية التجارة الليبرالية حيث حقيقة أن الأطراف سيحصلون على منافع غير متساوية، وهى التى تعكس الميزات النسبية وهو تعبير أقل أهمية من حقيقة أن الكل مهتمون بما يحصلون عليه نسبيا من التعاون. وهذا فيما الآخرون يفعلون الشيء الجيد وكذلك كيف هى بالفعل وهو ما يعنى أن الواقعيين الجدد يركزون على توازن القوى، والذى يرتكز بدقة على افتراض أن كل الدول تراقب الآخرى باستمرار من أجل تلقى الإشارات حول

أية بوادر فى تغيير قوتها النسبية، هذا الاختلاف فى ألتوجه كما يفترض جريكو يعنى أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يركزون على مشاكل مختلفة عن الباقين عندما يأتى الأمر لحدود التعاون. فبالنسبة لليبراليين الجدد ليس من الصعب تمامًا أن نرى لماذا الدول تتعاون -إنه فى مصلحتها الكلية أن تفعل ذلك، والمشكلة كما رأينا هى أن لدى الدول اتجاهًا للتضليل والغش حتى تكون حرة وما يحتاج الأمر إليه هو كيف نمنعها من هذا الغش والتضليل، وهذا سيسمح للدول بأن تحقق مصلحتها الحقيقية طويلة المدى من خلال هذا التعاون فى مواجهة أن تقع فريسة لإغراء الوقوع فى شرك المنافع العاجلة. ومن السهل أن نرى كيف أن هذا الفرع من النظرية يطلق عليه اصطلاح الليبراليين الجدد. فبالنسبة للواقعيين الجدد من الناحية الأخرى فإن الغش هو شيء لا يسبب مشكلة فمن وجهة نظرهم الصعوبة هى جعل التعاون يسير بداية لأن الدول ستتعاون فقط عندما تتوقع المنافع التى ستجنيها، وأن ذلك سيكون أعظم أو على الأقل مساويًا لمنافع الأطراف الأخرى وهو مقياس صعب تحقيقه.

جريكو يدفع من ناحيته بأن افتراض الواقعيين الجدد حول أن الدول تركز على المنافع النسبية يدعم منه الملاحظات لكيف أن الدول تتصرف بالفعل فى النظام الدولى وكذلك المعلومات عن الرأى العام والتى يوضح افتراضه بأن الرأى العام الأمريكى على الأقل هو مهتم بالمنافع النسبية أكثر منه بالمنافع الكلية. وعلى الجانب الآخر يشير الليبراليون الجدد إلى الشبكة المكثفة للمؤسسات الدولية الموجودة والتى يضاف إليها باستمرار المزيد والتى تضعف وتشكك فى افتراض أن الدول هى باستمرار غير راغبة فى التعاون، ومن تصورات وتوقعات الواقعيين الجدد فإن الليبراليين الجدد منخرطون فى مشروع محكوم عليه سلفا، ففيما يقبلون تعريفًا هوبزويا حول هذا الموقف - مقياس الفوضى والأنانية الرشيدة- فإن الليبراليين الجدد يدفعون بأن التعاون يمكن أن يتحقق دون وجود السيادة الهوبزوية وهذا لا يمكن أن يكون كذلك فيما أن الليبراليين الجدد يدفعون بأن التعاون سيكون أقل أو تحت المثالى ولكنه يبقى ممكنًا.

وعلى أية حال فإن هذا الحوار والنقاش قد تمت تسويته والواضح أن الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد قريبان من بعضهما أكثر من غير الجدد منهم. وفيما إن الأخيرين يفهمون العالم فى صيغ ومفاهيم غير متناسقة حيث يركزون إما على المصالح

المتناسقة أو غير المتناسقة وأهمية أو عدم أهمية الهياكل الداخلية، فإن الجدد فى الاتجاهين يبنون موقفهم على ما يؤخذ على أنه حقائق الفوضى والأنانية الرشيدة للدول. وربما يكون الذهاب بعيدا من أجل موقف موحد لموقف الجدد فى الاتجاهين (ويفر ١٩٩٦). ولكن بالتأكيد فإن كلا الموقفين هما قريبان بما يكفى لتقديم فهم مختلف لنفس الاختيار الرشيد كبرنامج للبحث. وأكثر من هذا فإن هذا البرنامج للبحث الذى تقع داخله أعمال معظم أساتذة العلاقات الدولية يمكن أن نجده، وكما سيبدو واضحاً فى الفصول القادمة داخل برنامج البحث فإن هناك مجالاً للتنوع وللمفاهيم الأساسية مثل توازن القوى يمكن كذلك تحديها – و هل تنخرط الدول فى توازن لين أو توازن قاس؟ ورغم ذلك فإنه صراحة أو ضمنًا فإن مشاكل الفوضى التى أسس لها (والتز) تحدد الأجندة لمعظم بحوث العلاقات الدولية المعاصرة. ولكن وخاصة فى السنوات الأخيرة فإن الحركات المعارضة بدأت فى النمو. وبقية هذا الفصل سيقدم عرضًا لهذه الحركات رغم أنه ربما كان التحدى الأساسى حول موضوعات المادة هى تلك الخاصة بمنظرى العولمة والتى سيتم تغطيتها فى الفصل التاسع.

البنيوية والمدرسة الإنجليزية

وكما سنرى فإن منظرى العولمة يرفضون نظرية مركزية الدولة الكامنة فى نظرية الاختيار الرشيد للواقعيين الجدد والليبراليين الجدد لصالح المقاربة التى تركز على قوى العولمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والناقدون الآخرون للاختيار الرشيد هم أقل اهتماماً بتركيزها على الدولة وأكثر انتقاداً للافتراضات المتضمنة التى تؤكد هذا التركيز خاصة افتراض أن طبيعة الدولة هى فى بعض معناها معطاة، وأن القواعد التى تحكم سلوك الدولة هى ببساطة جزء من الطريقة التى للأشياء كما هى، أكثر مما هى نتاج اختراع إنسانى. وبالتعريف فإن نظريات الاختيار الرشيد تفترض أن الدولة تنخرط فى سلوك موجه نحو الهدف ولكن فى إطار ومعنى محدد ومعلن عنه مسبقًا فهم يدرسون كيف تنتصر الدول وتحقق الغلبة فى إطار لعبة. وباعتبار أن الدول

أنانية رشيدة وأن تعريف العالم وتكييفه باعتباره فوضوياً هو أمر ليس بمشكلة وبعبارة أخرى أن اللعبة هى أمر مقدر (قضاء وقدر) والناقدون يتحدون هذه المجموعة أو الكتلة من الافتراضات.

وهؤلاء الناقدون يشتركون فى العداء لمقاربات الاختيار الرشيد ولكنهم نسبيًا لا يشتركون إلا فى القليل غير هذا ووجود خطة بدائية للتصنيف هنا هو أمر صعب. وهم يختلفون إلى مجموعتين: الأولى، وهى من عمل البنيويين وأبناء عمومتهم من المدرسة الإنجليزية وستتم دراستهم ثم نتوجه متقدمين للأمام بعيداً عن التيار الأساسى لنظرية العلاقات الدولية، فالمنظرون المنتقدون وما بعد البنيويين وغيرهم يطلق عليهم اسم مضلل وهو كتاب ما بعد الحداثة وسيتم وضعهم أيضًا قيد الاختبار.

والبنيوية هى أكثر الحركات المعارضة سرعة فى نموها داخل نظرية العلاقات الدولية ولكن جزءًا كبيراً من هذا النمو والتطور هو نتاج للنقص وعدم وجود تعريف واضح لما يتضمنه هذا المقترب. ولسوء الحظ فإن البنيوية قد صارت مصطلحًا موصوماً وعلامة مكرسة من جانب أولئك الذين يريدون ويرغبون فى الاحتفاظ بمستوى معين من الاستقلالية عن التيار العام للنظرية الأمريكية للعلاقات الدولية، مع الاحتفاظ بدرجة عالية من الاحترام - وقد وصل إلى حد النظر إليه كنوع من الطريق الوسط المقبول (آدلر ١٩٩٧)، وفى نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات لم تكن الأمور هكذا وخلال هذا الوقت فإن كتابات ألكسندر وينديت (١٩٨٧-١٩٩٢)، وفريدريش كراتشويل (١٩٨٩)، ونيكولاس أونوف (١٩٨٩) أسست كلها الأفكار البنيوية باعتبارها بديلاً راديكاليًا أصيلاً للعلاقات الدولية التقليدية.

والتجلى المركزى للبنيوية يمكن نقله من خلال مفهوم أن هناك تمييزاً أساسياً بين الحقائق الجلية عن العالم والتى تبقى مستقلة عن السلوك الإنسانى وبين الحقائق الاجتماعية والتى تعتمد فى وجودها على الاتفاقات المؤسسة (سيرل ١٩٩٥). فقد يوجد جليد على قمة جبل إيفرست سواء كان هناك شخص ما يلاحظها أم لا ولكن الورقة البيضاء أو الأورجوانية فى جيب سترتى وعليها صورة آدم سميث هى ورقة بنكنوت

بعشرين جنيهًا إسترلينيًا لأن الناس فى بريطانيا يعرفونها كذلك. والخطأ فى الاعتقاد بأن الحقيقة الاجتماعية هى حقيقة عمياء هو خطأ أساسى - وهناك من البنيويين من يعتقد أن ذلك فيه شيء من التكرار- لأنه يؤدى إلى أن يعزوه إلى وضع طبيعى وربما هو مبدأيًا قابل للتغيير. ولهذا فلو تعاملنا مع الفوضى على أنها معطى وأنها تشكل تصرف الدولة وليس أنها هى ذاتها تشكلها الدولة فإننا بذلك سنفتقد نقطة أن الفوضى هى ماذا تفعل منها الدولة وليست فى ذاتها تفرض أى طريق محدد للتصرف (ويندت ١٩٩٢). إننا نعيش فى عالم صنعناه وليس عالم جرى تحديد خطوطه مسبقًا من جانب قوى غير بشرية (أونوف ١٩٨٩).

والأمر حسن حتى الآن ولكن كيف يمكن تطوير هذه المقاربات؟ وهنا تبرز احتمالات مختلفة أولاً ولسوء الحظ ربما لا يكون هناك ثمة تطور على الإطلاق، وفى التسعينيات فإن عدداً من أساتذة العلاقات الدولية التجريبيين ادعوا أنهم ماداموا يقبلون النقاط السابقة فإنهم بنيويون ولكنهم لم يغيروا من مناهج عملهم بأى شكل له مغزى، وعلى الأقل ليس لأى طريقة يمكن للآخرين أن يميزوها. وهذه هى البنيوية كعلامة، كما أنه يلاحظ بسبب أن البناء هو نتاج المؤسسة الإنسانية فإن ذلك لا يعنى بأى حال أنه من السهل على المؤسسات الإنسانية أن تغير من طبيعتها مادام جرى إنشاؤها - و موضوع المؤسسة والبناء يستبعد قدراً كبيراً من المعلومات بين هذين المفهومين (ويندت ١٩٨٧)- وهذه الموضوعات هى ذات أهمية خاصة فى مجال دراسة العلاقات الدولية وسنناقشها فى الفصل الرابع. والثالث هو أنه ما دمنا سلمنا بأن لعبة السياسة الدولية ليست ببساطة مما يؤخذ على عواهنه فإن الطريق مفتوح للتحليل الـWittgensteinian لقواعد اللعبة التى على أساسها جرت لعبة السياسة الدولية، و(كراتشويل) و(أونوف) كانا مهمين فى مجال تطوير هذا الجانب من المشروع البنيوى من أجل نموذج من هذا النوع من التحليل فإن القارئ يشار إليه بكراتشويل على أساس مبدأ قاعدة عدم التدخل فى إطار لعبة وستفاليا ومبدأ السيادة (كراتشويل ١٩٩٥) وكبديل فإن بعض البنيويين الألمان قد تبنوا مقترباً (هابرماسيًا) يركز على العمل الاتصالى فى السياسة العالمية (Riise 2000).

وعلى أية حال فلربما كان أكثر الخطوط التطويرية شعبية قد جاءت فى اتجاه آخر نحو استخدام أفكار البنيوية لإلقاء الضوء على الموضوعات والقضايا المتعلقة بالقيم وخصوصًا تلك التى تتمحور حول موضوعات الهوية، وبالاتساع على الموضوعات الخاصة بالتعاون بين الدول (روجى ١٩٩٨؛ ويندت ١٩٩٩) وكما لاحظنا سابقًا فإن نظرية العلاقات الدولية الجديدة -الجديدة- تفترض أن التعاون بين الدول يتم بين أنانيين تحت ظروف من الفوضى إذا حدثت بالفعل أصلاً. وهوية اللاعبين فى هذا السؤال ليست ذات مغزى، والقيم التى تشجع على التعاون ليست مما يُشترى. فالعملية أساسًا هى حساب للأهداف والوسائل ليس إلا، وحيث إن الهدف والغاية (الأمن) هى معطاة مسبقًا وهى هى فى ذاتها لكل اللاعبين. والإطار المقدم هو بمفهوم الفوضى والتى هى بلا شك غير قابلة للجدل ولا تتغير. وبالطبع فإن لاعبين معينين سيتجهون نحو أهداف معينة لتحقيق الأمن ولكن هذه الأهداف هى معطاة فعلية مسبقًا -مصالح الدولة يتم إدراكها وتحديد مفهومها بعيداً عن الشيء الذى يجب عمله فى ظروف معينة. والبنيويون يتحدّون كل عامل فى صياغة هذه الأفكار. فالهوية لها أهميتها فالعلاقات الأمريكية مثلاً مع كندا وفرنسا تختلف عن علاقتها مع مصر وجمهورية الصين الشعبية، ليس ببساطة لأسباب الأمن بل لأن الدولتين الأوليين تشتركان مع الولايات المتحدة فى هوية عامة متسعة فيما الأخيرة ليست كذلك، وكما أشار (روجى) فإنه من المهم أن الولايات المتحدة صارت لمدة قصيرة هى الدولة المهيمنة فيما بعد ١٩٤٥ أكثر من الاتحاد السوفييتى بطرق وبشكل لا يمكن تصوره من جانب أولئك الذين يصورون الهيمنة باعتبارها مطلبًا مجرداً لنظام معين من التعاون. فالمصالح ليست ببساطة متغيرات مستقلة ولكنها تخضع للتغيير المستمر نتيجة التفاعلات مع الآخرين. ويساوى ذلك فكرة أنه توجد فوضى ومشاكل ولكن الفوضى ليست فى معنى أنه لا توجد قواعد، والاحتمال موجود بأنه داخل إطار الفوضى فإن القواعد يمكن لها أن تنمو وتبرز كذلك.

هذا الفكر الأخير تطور بشكل كثيف فى النصف الثانى من كتاب (ألكسندر ويندت) نظرية السياسة الدولية عام ١٩٩٩ وكما يقول العنوان فالكتاب محاولة متعمدة لإنشاء نظرية معارضة لنظرية والتز (نظرية السياسة الدولية ١٩٧٩) ورغم أنه وكما يقول العنوان فإنه يقدم ويعلن عن ثنائه وتقديره للمجلد المبكر من النظرية الاجتماعية بما يعنى أنه يقدم صيغة بنيوية لنظرية المعرفة، فيما أن القسم الثانى يطور مفاهيم حول أهمية الهوية والقيم وسياسة الأنواع المختلفة من الفوضى بما فى ذلك إمكانية بروز وبزوغ مجتمع فوضوى، وهذا الاحتمال الأخير يؤكد العلاقة بين هذه الصيغة أو النوعية من البنيوية وعمل مجموعة من المنظرين المعروفين عمومًا باعتبارهم (المدرسة الإنجليزية).

والمدرسة الإنجليزية سُميت كذلك لأن الكبار فيها ورغم أنهم ليسوا بريطانيين فإنهم قد عملوا فى بريطانيا ومدرسة لندن للاقتصاد السياسى وفى جامعتى أوكسفورد وكمبريدج وذلك فى مراحلها التكوينية، وإنه فى أحسن تسمية لها تعرف بأنها مجموعة الأساتذة وخاصة (مارتن وايت، وهيدلى بول، وآدم واطسون، ور.ج. فينسنت، وجيمس مايال، وروبرت جاكسون ومؤخرًا تيم دان، ون.ج.ويلر) والذين ركزوا فى أعمالهم على مفهوم مجتمع الدول (أو المجتمع الدولى): وتاريخ المدرسة الإنجليزية سجله دان (١٩٩٨). ومصطلح المجتمع الدولى يقدم نقطتين جرى بحثهما بعمق فى الكتاب الأساسى للمدرسة لهيدلى بول (المجتمع الفوضوى ١٩٧٧/١٩٩٥/٢٠٠٢) وتركز النقطة الأولى على دول العالم وليس الكيانات ما تحت الدولة أو المقاييس العالمية مثل الإنسانية. وعلى أية حال فالثانى يتناول الدول عندما تتفاعل حيث إنها ببساطة لا تشكل نظامًا دوليًا ولا نمطًا غير قيمى أو منتظم، وإنما يكونون مجتمعًا وعلاقة تحكمها قيم وأعضاؤه يقبلون أن لديهم مسؤوليات محدودة تجاه كل منهم للآخر وتجاه المجتمع ككل، وهذه المسؤوليات تتلخص فى الممارسات التقليدية للقانون الدولى والدبلوماسية، فالدول مفترض فيها أنها تسعى من أجل مصالحها فى المجتمع الدولى ولكن ليس بتكاليف تؤدى إلى أن تكون فى خطر. والعلاقة بين هذا النوع من التفكير وأفكار ويندت البنيوية واضح، فالعلاقات الدولية تحدث تحت ظل شروط وأحوال من الفوضى.

ولكن فى مجتمع فوضوى فإن الدول تعمل داخل نظام من القيم والتى فى معظم الوقت ينظرون إليها باعتبارها مقيدة لهم. وأكثر من ذلك فإن هذه القيم خلقتها الدول نفسها، و(دان) جعل هذه الصلة الصريحة فى مقالة سماها (البناء الاجتماعى للمجتمع الدولى ١٩٩٥). وهذا ليس هو الاتجاه الوحيد الذى نأخذه من المدرسة الإنجليزية، فهناك (بارى بوزان) فى محاولته لإعادة إحياء المدرسة كبرنامج بحثى وقد توصل إلى وجود صلات مع المؤسسيين الليبراليين الجدد وفكرهم عن النظم (بوزان ١٩٩٣-١٩٩٩-٢٠٠٤). ولربما هناك المزيد فى هذه النقطة فإن مفهوم المجتمع الدولى قد تم وصفه كأقرب ما يكون مع الخيار ما قبل الرشيد للواقعية وهناك واحدة من طرق النظر إلى المفهوم وذلك من خلال رؤيته باعتباره أحيانًا مفهومًا مثاليًا لقيم الماضى ونظام الدول الأوروبية ما قبل ١٩١٤، وهذه هى الصيغة الأوروبية لفكر الدولة كنقيض لأفكار مورجان تو وغيره عن النخبة السياسية المحلية الأمريكية فى الأربعينيات، ولو صح هذا فإن السؤال الطبيعى والجيد هو هل المجتمع الدولى يقدم ويزودنا بنقطة بداية مرضية لفهم النظام العالمى المعاصر؟ وحيث إن أغلبية الدول الأعضاء فى هذا المجتمع هى دول غير أوروبية، وإنه على الأقل موضع مناقشة: هل النظام الدولى يعمل حيث يوجد مستوى عال من الهيمنة الثقافية فى النظام؟ فالأوروبيون يشتركون فى تاريخ عام بما فيه ضمنًا علاقات قد تكون أحيانًا عنيفة إلا أن أصولها ثقافية مشتركة إغريقية رومانية وحتى فى هذا الإطار يوجد انقسام بين أوروبا (الإغريق) الأورثوذوكس والرومان الكاثوليك والذى كان مصدرًا لبعض التوتر فى القرنين ١٦ و١٧ وكذلك الانقسام فى الغرب بين أوروبا البروتستنتية وأوروبا الكاثوليكية، وإلى أى حد سيشكل الأساس القيمى للمجتمع الدولى ثمة مشكلة؟ حيث توجد دول قائمة على ثقافات عديدة: إسلامية، هندوسية، كونفوشيوسية ، أفريقية بجانب تلك الغربية.

وهناك إجاباتان ممكنتان هنا، الأولى أنه بينما العالم الحديث هو بما لا يقبل الجدل متعدد الثقافات بالمعنى الاجتماعى فإن الاختراع الغربى لفكرة الدولة القومية قد أثبت أنه ذو جاذبية كبيرة بالنسبة إلى العديد والكثير من الثقافات المختلفة، وسواء

بسبب أنهم يحققون أصلاً حاجة أصيلة أو أنه فى ضوء النظام المعطى الحالى فإن الوحدات السياسية الإقليمية هى مما لا يمكن تجنبه فالدولة القومية يبدو أنها مرغوب فيها فى كل مكان، والجزء الوحيد من العالم حيث إن هذه المؤسسة يبدو أنها تحت تهديد شديد من أجل شكل بديل للتنظيم السياسى هى فى نفس مكان ميلادها فى غرب أوروبا فى شكل الاتحاد الأوروبى.

والإجابة الثانية وهى الأقل احتمالاً والأكثر تعقيداً والأكثر رشادة حول المجتمع الدولى وهى قدرته على المواءمة بين التعددية الثقافية وممارسات تساعد وتشجع حرية أعضائه على ممارسة وانتهاج مفاهيمهم الذاتية وممارسة مفاهيمهم حول الخير (ناردين ١٩٨٣). ووجهة النظر هذه سيتم فحصها أكثر فى الفصل العاشر.

وفى الخلاصة فإن بعض صيغ البنيوية وخاصة تلك المرتبطة مع كتابات ويندت الأخيرة فى المدرسة الإنجليزية والتى تقدم انتقادات غير متشابهة لنظرية الاختيار الرشيد السائدة حاليًا والحسابات والقيم الغربية لكيفية دراسة العالم دونما افتراض بأن الأنانيين الرشيدين يستهدفون أنهم فى ظل نظام من الفوضى. وفى معارضة وتناقض مع الوضعية فإنهم يشاركون فى وجهة النظر تلك، لأن النظرية هى جزئيا تشكل العالم، وعلى أية حال وعلى أساس حسابى فإن الدافع النقدى للكتابات الأولى البنيوية قد جرى افتقاده من جانب ويندت؛ فمن الملاحظ أنه فى دورية منتدى الدراسات الدولية حول النظرية الاجتماعية للعلاقات الدولية فإن التيار الأساسى السائد لمنظرى العلاقات الدولية أنهم كانوا مغالين وأكثر تصالحًا مع حججه أكثر من النقاد الأكثر راديكالية، وقد دفع فريدريك كراتشويل بأن ويندت يقوم بعملية إنشاء أرثوذكسية جديدة (مجلة الدراسات الدولية ٢٠٠٠؛ كراتشويل ٢٠٠٠). وبالتأكيد فإن ويندت قد قدم نفسه باعتباره التحدى المخلص للاتجاه السائد ولكنه يتوق إلى الحوار معه؛ وعنوان كتاب ويندت عام ١٩٩٣ يؤكد ذلك وأنه فى ذات الوقت الذى يتحدى فيه والتز فإنه يقدم تقديراً له، وعلى أية حال فإنه فى القسم الأخير من هذا الفصل فإن أعمال المعارضين والذين لا يمكن فى أى خيال التفكير فيهم كمخلصين سيتم بحثها بعمق.

بشكل ما فإن كل البنيوى هم ما بعد الوضعيين فى الحقيقة ضد الوضعيين ما داموا أنهم يرفضون الاختيار الرشيد والتسبيب النفعى الجديد فى المجرى العام للعلاقات الدولية، ولكن الاتجاه السائد حاليًا والغالب للفكر البنيوى كما يمثله (ويندت) و(روجى) يظل على صلة قريبة مع أجندة البحث للتيار السائد بمعنى العلاقات بين الدول وبخاصة مشاكل التعاون والصراع، والكتّاب الذين يعتبرون فى هذا القسم الأخير من النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية هم أقل ارتباطًا بهذه الأجندة التقليدية، لقد التقطوا إلهاماتهم من مكان آخر أو فى الحقيقة من أماكن أخرى مختلفة ما دام لا يوجد ثمة مصدر وحيد من الإلهام لهذا التعليم الجديد، وهنا نجد المنظّرين التقليديين لمدرسة فرانكفورت، والكتاب المتخصصين فى شؤون المرأة وكذلك الكتاب المتأثرين بأساتذة الفكر الفرنسى فى نصف القرن الأخير - فوكو ودريدا بصفة خاصة - ورغم أن الكلمة يساء استخدامها فإنهم يمثلون ما بعد الحداثيين الأصلاء والذين ليس بينهم الكثير المشترك ما عدا التزامين فكريين مهمين؛ فالكل يبغى فهم العلاقات الدولية كبرهان ودليل لحركة متسعة فى الفكر الاجتماعى، كما أن الكل يتمسك بأن النظرية يجب أن تزعزع المقاييس والتقسيمات الراسخة وفى الحالتين فإن العلاقات الدولية يجب أن تتم رؤيتها فى إطار التنوير وفكر ما بعد التنوير وفى هذا الإطار المثير للجدل والخلاف يجب أن نأخذ خطوة للوراء تجاه التنوير ذاته.

وللإجابة عن هذا السؤال ما الحداثة؟ والدراسة بهذا المعنى والإطار غير ممكنة ولكنها حساب وتجلٍّ أولى بدائى وجاهز لما صار يطلق عليه (مشروع التنوير) وهناك إجابة شهيرة عن هذا السؤال عن الحداثة بأنها بروز الإنسانية من الفجاجة وعدم النضج المفروض ذاتيًا على النفس (Reiss 1970) بعبارة أخرى التنوير يفرض ويكرس تطبيق العقل البشرى على مشروع تحرير الإنسان أو البشر، والبشر كانوا خاضعين للتحدى بالمفكرين الكبار للحداثة ليعرفوا أنفسهم وعالمهم. ولتطبيق هذه المعرفة لتحرير

أنفسهم من كل من الخرافة وقوى الجهل، وبشكل مباشر من الطغيان السياسى وربما طغيان الضرورة المادية. وأصلاً فإن الحامل الأساسى لمشروع التحرير كان هو الليبرالية بشكل أو آخر ولكن لأحد الاعتبارات التى تمسك بها كل الكتاب الذين ندرسهم وأيضاً معظم البنيويين فإن الأشكال المعاصرة لليبرالية مثل النفعية الجديدة ممثلة فى نظرية الاختيار الرشيد وهى التيار السائد فى نظرية العلاقات الدولية صار لا يقوم بهذه الوظيفة، وإذا استخدمنا صيغة (روبرت كوكس) فإن النظرية الليبرالية المعاصرة هى نظرية حل المشكلة، إنها تقبل التعريف الغالب والسائد للموقف المعين والخاص وتحاول أن تحل المشاكل التى يولدها هذا التعريف، فيما إن النظرية التحريرية يجب أن تكون نقدية تتحدى التفكير التقليدى العرفى (كوكس ١٩٨١). ولهذا فإن فكر الواقعيين الجدد/الليبراليين الجدد يقبل (مشاكل الفوضى) كمعطاة ويستهدف الأدوات من أجل التقليل من أسوأ الآثار الجانبية للفوضى و المقتربات الجديدة تستهدف البحث وتشرح الطرق لحل هذه الخلافات وبما يخدم مصالح معينة (وتغلق أنواعا معينة من الحجج) وتنقل الحجج إلي موضوع آخر مختلف تماماً.

ورغم أنه متفق عليه من جانب هؤلاء الكتاب أن الليبرالية المعاصرة لا يمكن النظر إليها بعد كمجال تحريرى فلا يوجد ثمة اتفاق حول ما إذا كان مشروع التحرير نفسه هو أمر يمكن استعادته، ومن هنا فإنه يوجد انقسام شديد جداً برز بين هؤلاء المعتقدين أنه كذلك رغم أنه ليس على خطوط ليبرالية حديثة، وأولئك الذين يعتقدون أن فشل الليبرالية فى هذا المضمار هو عرض ودليل على مشكلة مع هدف التحرير ذاته. فالأولون ينظرون للوراء إلى (كانط، وهيجل، وماركس) لإعادة مشروع التنوير فيما يرجع الأخيرون إلى (نيتشه، وهيدجر، وفوكو) لنقد الافتراضات الأساسية للنظرية التحريرية. فالمجموعة الأولى يسمون (التنظيريون النقديون) بهدف المواءمة والمناسبة وهم يرتبطون بوضوح مع الفكر الدولى المتجه لليسار التقدمى منذ الثورة الفرنسية بما فيها الليبرالية الراديكالية قبل أن تصبح جزءا من وجهة النظر الرسمية للقوى الدولية السائدة، والتنظيرى الناقد ذو الشهرة يظل هو (كارل ماركس) والذى أعلن بكل وضوح

أن التحرير لا يمكن ببساطة أن يكون عملية سياسية ويترك دون مساس عدم المساواة الاقتصادية (و الذى كان هو فشل الليبرالية)، إن الرأسمالية فيما أن تدميرها للأشكال التقليدية من السيطرة هو أمر يجب الترحيب به، فهى نفسها تخلق الظلم. والأكثر أهمية فى هذا الإطار أن الرأسمالية هى على الأقل فى وقته نظام عالمى وقوة يجب فهمها على أساس عالمى وليس محلياً، والذى يعنى أن التحرير يجب أن يكون مشروعاً عالميًا. ولسوء حظ هذه التجليات الجوهرية التى يقبلها معظم التنظيريين النقديين وكانت مضمرة وجزءًا لا يتجزأ داخل الإطار الذى يحتوى على الكثير، على أن التاريخ يظهر أنه من المقرر أن يكون غير تحريرى (مراد ومقدر أن يكون كذلك).

والذين خلفوا ماركس مباشرة -البلاشفة فى الاتحاد السوفييتى و(ماو) والحزب الشيوعى الصينى ومختلف النظم القومية الشيوعية فى كمبوديا وكوريا الشمالية وكوبا وفيتنام- كانوا فيما بينهم مسئولين عن مأساة إنسانية أكثر فى القرن العشرين أكثر من المتمسكين بأى وجهة نظر عالمية بما فى ذلك النازية. وأكثر من هذا فإن مختلف الذين أوحت إليهم وألهمتهم الماركسية مباشرة ونظريات الماركسية للعلاقات الدولية- نظرية لينين عن الإمبريالية- وكذلك العديد من التحليلات للنظام العالمى على أساس المركز والمحيط قد أثبتت كذلك أنها غير مرضية بالرغم من أنها قد حازت شهرة كبيرة ونفوذًا فى العالم غير الغربى (كما سنرى فى الفصل الثامن). ونتيجة لهذا السجل فإن المنظرين النقديين المعاصرين يتجهون للعمل من خلال الوسطاء والذين كان من أهمهم بالنسبة للاقتصاديين السياسيين الدوليين الماركسى الإيطالى الساردينى وضحية الفاشية (أنطونيو جرامشى)، وبالنسبة للمنظرين السياسيين الدوليين مدرسة فرانكفورت وعلى الأخص زعيمها المنظّر الحداثى (جورجين هابرماس).

ولو وضعنا جانبًا ميراث جرامشى لتقديمه فيما بعد فإن إسهام هابرماس فى النظرية النقدية كان تحريك الفكر المتأثر بماركس بعيدًا عن الحتمية الاقتصادية وصراع الطبقات، والاتجاه للانخراط مع أخلاقيات (كانط) والمفاهيم الهيجيلية للمجتمع

السياسى. هابرماس شارك تجليات وتقدير كانط العالمى عن الالتزام الخلقى الذى أعاده لعصرنا ونظر إليه بمعنى مجال الأخلاقيات. فالموضوعات الأخلاقية المعنوية يجب أن تفهم وأن يمكن تسويتها وحلها من خلال الحوار فى ظل ظروف مثالية (تأثير هذا المفهوم على البنيويين الألمان لاحظناه فيما سبق) وهو بدون منع وتجنيب أو ترك أى صوت وبدون تمييز أية وجهة نظر معينة أو أخذها كمسلمة، وأن عدم المساواة فى الثروة والقوة هو أمر مشروع وشرعى (كمسلّمة). فالسياسة نشاط أخلاقى يحدث داخل المجتمعات ولكن المجتمعات يجب فهمها باعتبار أنها متضمنة (ليست طاردة) لمستوى ما من الترك والتجنيب ربما لا مناص منه، أو هو حتمى ما دام أن المواطنة لها معنى، لكن أساس الضم والترك يرجع ويتحدد من خلال الفحص والضبط الأخلاقى.

كتب هابرماس عن نظرية وممارسة العلاقات الدولية، كما كتب مقالات وكتبًا عن موضوعات شتى مثل نظرية كانط الدولية، وحرب الخليج الأولى ١٩٩٩ وحملة كوسوفو ١٩٩٩ ولكن من حملوا ثمار فكره من كتاب العلاقات الدولية.باللغة الإنجليزية كانوا أساتذة مثل (ديفيد هيلد وأندرو لنكلاتر) مع أصحاب التوجه الماركسى وتوجهات مدرسة فرانكفورت والتى يمثلها (مارك نيوفيلد وريتشارد وين جونز) (هابرماس ١٩٩٤/١٩٩٧/١٩٩٩/٢٠٠٢ وهيلد ١٩٩٥، ونيوفيلد ١٩٩٥، ولنكلاتر ١٩٩٨، وجونز ١٩٩٩/٢٠٠١). لنكلاتر وفيلد قاما بتطوير الأوجه المختلفة لمفهوم الديموقراطية العالمية الكوزموبوليتانية، وأعمال هيلد وكتاباته اتجهت نحو التقدير القيمى الصريح إلى مقرطة العلاقات الدولية المعاصرة (بمعنى جعلها ديموقراطية) والموضوع الأساسى هنا أنه فى عصر العولمة (والتى يمثل هيلد أبرز منظريها) فإن الرغبة فى الديموقراطية أو الحكومة الذاتية الديموقراطية لم يعد ممكنًا عملها على المستوى القومى، ولهذا فإن مشروع مقرطة النظام الدولى يجب أن يحظى بالأولوية مهما كان صعبًا عمل ذلك. ولنكلاتر هو أقل اهتمامًا بالتغيير المؤسسى ولكنه مهتم أكثر بتحويل مفهوم المجتمع الدولى وتطوير الحوار ليكون أكثر شمولاً وكلية. هذه هى الموضوعات التى تتصل بوضوح بفكر هابرماس، ولكن كثيرًا من الكتاب فى الدراسات الدولية النقدية وخاصة فى الحقول

التابعة مثل دراسات الأمن النقدية فإنها تأخذ بوجهة نظر أكثر تشعبًا واتساعًا من مشروع النظرية النقدية، وكل من (نيوفيلد وجونز) بقيا قريبين من الأصول الماركسية للنظرية النقدية من لنكلاتر وهيلد وكانا أكثر انتقاداً عمومًا للقوى الدولية والتى هى موجودة فى السياسة العالمية المعاصرة.

وهذه التعليقات القليلة يمكن أن تعطى نكهة لعمل المنظرين النقديين - و على القارئ أن يتابع القوائم المقترحة لمزيد من القراءات فى نهاية هذا الفصل - ولكن ما تم ذكره يكفي ليجعل من الواضح أن حسابهم وتقديرهم الذى يقدمونه للعلاقات الدولية هو أمر مختلف جذريًا عن الاتجاه السائد فى ذلك النطاق من البحث، وهناك برهان ودليل ذو قيمة عن مدى الصدع وشقة الخلاف والذى يتم التساؤل عنه بحدة فى مجلة الدراسات الدولية عام ١٩٩٩ - ندوة عن كتاب لنكلاتر حول تحول المجتمع السياسى عام ١٩٩٨، وعدم فهم التاريخ من جانب (راندال شويلر) والذى يمثل الاتجاه السائد وتمخض عن رد فعل عدائى ومضحك فى أغلبه، وعلى أية حال ففى ذات الندوة كانت هناك تعليقات نقدية مساوية من جانب (ر.ب. ووكر) فى اتجاه آخر فإن وصمة وعلاقة لنكلاتر بالنظرية النقدية كانت فى النهاية مكرسة لإنقاذ المشروع التحريرى للتنويرية. ولكن هل يمكن إنقاذ هذا المشروع؟ وهل يتوجب ذلك؟ ولربما هى ليست كثيراً هكذا، فحالة العمل الفكرى مثل الاختيار الرشيد للعلاقات الدولية لا يخون ويخذل المشروع التنويرى ولكنه بالأحرى يمثله بكل إخلاص.

هذا هو المقترب الذى أخذه كتّاب يشار إليهم بأنهم ما بعد البنيوية وأحيانًا ودون دقة كافية ما بعد الحداثة. وإذا كان العرض السابق لهابرماس للنظرية النقدية أمراً رقيقًا بشكل خطير فإن أية محاولة لتقديم الخلفية المساوية لهؤلاء الأساتذة داخل دراسة بهذا الأفق هى أمر يشكل صعوبات كثيرة. ومرة ثانية على القارئ متابعة المراجع المعطاة فى آخر الفصل (و قليل من الموضوعات فقط يمكن تحديدها **أولاً** متابعة الإشارة لووكر السابقة وهى متصلة بمقترب جديد للأخلاق وللتعددية، **وثانيًا** عملية النمذجة بمعنى تمثيل الحقيقة المتصورة، **وثالثًا** وأخيراً إسهام الكتابات عن المرأة).

وبالنسبة للمنظّر النقدى لنكلاتر فالمجتمع هو بالضرورة وبدرجة ما إقصائى ولكن الهدف هو أن يكون ضامّا أكثر كلما أمكن وأن يجعل تكلفة الإقصاء أقل ما تكون-وهذا بالطبع مشروع قيمى صريح رغم إصرار لنكلاتر على أن الاتجاهات المساعدة والمؤيدة لهذا الهدف هى أمر جوهرى متضمن وباطنى لنظام عالمنا الجارى، ويشترك ووكر فى بعض هذه الأهداف القيمية ولكنه أكثر اهتماماً بشكل مباشر بنظام سيادة الدول وكيف يتكون ويرتكز على التمييز ما بين الداخل والخارج (ووكر ١٩٩٣) - إنه البروز لهذا التمييز الحاد فى العصر الحديث الذى خلقه نظام وستفاليا، وحقل ومجال العلاقات الدولية ذاته. وأكثر من ذلك فالحقول التحريرية للتنوير ترتكز على تمييز بنيوى مشابه، تمييز صوت معين بالتنوير - الرجل الأوروبى الرشيد - وهو ليس شيئًا ما جانبيًا يمكن نزعه بحوار أفضل ويتجه نحو إعادة تصميمه لتجنب تمييز مصالح سكانه.

إنه عادة ليس واضحًا إلى أين يريد ووكر أخذ هذه النقاط ولكن كتابات (وليام كونولى وديفيد كامبيل) تقدم بعض المقترحات، فكلاهما يركز على الاختلافات الفارقة، كما يقترحان إستراتيجيات للتعامل مع الآخر الذى يرفض عالمية سياسة التحرير العرفية المعتادة أو التقليدية. وقد حاول كامبيل فى دراسته عن حرب الخليج وصراع البوسنة أن يوضح خواء المقتربات والتى تتجه نحو الأخلاق والتى ترمز إليها بعض البنيويات كنظرية الحرب العادلة والتى يتم فيها النظر إلى تصرفات وعمل أطراف الصراع على أساس مقياس ومسطرة يجرى الادعاء بأنها أخلاقية وغير متحيزة وموضوعية (كامبيل ١٩٩٣/١٩٩٨). وبدلاً من ذلك اقترح أخلاق المواجهة وهو مقترب أكثر شخصية وأقل عمومية للهويات وجماعات المصالح والأفراد وفيه أن هذه الهويات والمصالح لا تؤخذ باعتبارها معطاة ولكن يتم النظر إليها باعتبارها بنيوية ومنشأة خلال تطور الصراعات وكبرهان ودليل على ذلك فإن مختلف أطراف صراع البوسنة جرى خلقهم فى هذا الصراع، أكثر منه أنهم يمثلون هويات موجودة من قبل وأحادية مثل المسلمين والصرب. اهتمامات كونولى هى كما هو واضح أقل دولية وإسهامه متصل أكثر بقوة وأقرب للحروب الثقافية للولايات المتحدة الأمريكية ولكن نقده للتعددية

الأمريكية باعتبارها قوة موحدة ضد التعددية التى يرغب فيها كونولى والتى لا توجد أية محاولة لتمييز نوعيات معينة من المصالح وحيث يتم احترام التعريف الذاتى للاعبين (كونولى ١٩٩٥/٢٠٠٢).

كامبل وكونولى يصفون أنفسهم بالحداثيين المتأخرين والذين لم يفقدوا قط الصلة مع مفهوم التحرير - وحيث إن خوفهم ووجلهم وهو الواضح تماماً مع كونولى أن المفاهيم التقليدية للتحرر تتجه وتشبه تلك المصاحبة للتكنولوجيا المعاصرة من أجل خلق عالم تنمحى فيه الاختلافات، وحيث التنوع البشرى يتم تقويمه وجعله أمراً ذا قيمة، وكما وصفها نيتشه منذ ما يزيد عن القرن بأن كل واحد يفكر كالآخر وأولئك الذين لا يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم يلجأون للجنون (كونولى ١٩٩١). وموضوع سرعة الحياة الحديثة وطاقة التمثيل والنمذجة وخلق الواقع المتصور كل ذلك سيغير من الطرق التى نحن بها قادرون على التفكير فى أنفسنا كأحرار ومتحررين وأخذ كل ذلك للأمام فى حقول وميادين العلاقات الدولية والتى حددها بدقة (جيمس دير ديريان) فى عمله المبكر والرائد عن أصل الدبلوماسية والتى تابع فيها موضوعات (فوكاليديان)، ولكن عمله الأخير حول الجواسيس والسرعة والعمل المضاد ضد الدبلوماسية قد ارتكز بصفة خاصة على عمل وفكر (بول فيريليو) وهو واحد من الكتاب الذين أشير إليهم فى هذا الجزء ويوصفون بما بعد الحداثيين ما دام أن عمله يقترح بأن معدل ومدى الوجود المعاصر بكل معنى المصطلح هو بالفعل يأخذنا من العصر الحديث إلى عصر جديد (دير ديريان ١٩٨٧/١٩٩٢/١٩٩٨/٢٠٠١). وعمل دير ديريان عن الحرب الافتراضية له صلة وثيقة بالمحاولات الأخرى لمتابعة الطبيعة المتغيرة للحرب والتى سيتم مناقشتها فيما بعد فى الفصل السادس.

ولا يوجد ثمة سبب خاص لأن الكتابات النسائية يجب أن تكون مرتبطة بما بعد البنيوية فى مواجهة ومقابلة المواقف الأخرى المنوه بها فى هذا الفصل - وفى الحقيقة فإن واحداً من أهم المشاهير من كتاب المرأة عن العلاقات الدولية (جين بثك إلشتين) هى بالتأكيد لا يمكن وصفها بهذا المعنى (إلشتين ١٩٨٧/١٩٩٨) ورغم هذا فإن أغلب كتابات المرأة فى هذا المجال تقع فى هذا القسم أكثر من البنيوى أو قسم النظرية

النقدية، والنقطة الأساسية هنا هى أن صوت التنوير الأوروبى يرى كمذكر والكتاب النسائيين مثل (ج.آن تيكنر ١٩٩٢/٢٠٠١، سنثيا إنيلوى١٩٩٣/٢٠٠٠/٢٠٠٤، وكريستين سيلفستر ١٩٩٤/٢٠٠١ وسنثيا فيبر ١٩٩٩) كلهم ليسوا مستعدين أن يروا جمعية (الأوروبى الرشيد والرجل) باعتبارها شيئًا طارئًا (بطريقة وكمثال ليبرالى سائد يهتم بمساواة المرأة) هؤلاء الكتاب يشاركون من ناقشناهم من الكتاب السابقين حول أن مشروع التحرير والتنوير لا يمكن إحياؤه واستعادته فى هذه الحالة بمجرد إضافة المرأة إلى المعادلة، وبدلاً من ذلك فهم يحاولون بطرق مختلفة تنمية حسابات وتقديرات العالم الاجتماعى الذى يتابع تأثير النوع فى كل مقاييسنا ومفاهيمنا وخاصة وبالطبع فى هذا المضمار فى مفاهيمنا عن (الدولى). وكما هو الأمر مع الكتاب الآخرين فى هذا الجزء فالهدف هو التشويش وجعلنا نعيد التفكير فى الافتراضات والتى حتى لا نعرف أنها افتراضات، وتكنر وإنلوى منخرطتان فى هذا المشروع بطريقة تتصل بالأهداف الأوسع للنظرية النقدية والمفهوم المتسع لتحرير الإنسانية. وهناك كتاب آخرون ليس لديهم مثل هذه الطموحات فحسابات (فيبر) للسياسة الأمريكية تجاه الكاريبى خلال وعبر الجيل الأخير بمعنى عرض وتصور المخاوف التى خلقها استمرار نظام كاسترو فى كوبا (١٩٩٩) وهذا المثل لكاتبة نسائية فى العلاقات الدولية ليس بأى شكل هو النموذج، ولكن تزييف الصلات مع جسد مادى معاصر للنظرية الاجتماعية –فى هذه الحالة دراسات النوع وما يسمى النظرية الغربية– هو بالتأكيد يبرهن ويوضح الهدف العام لما بعد الموضوعية فى العلاقات الدولية والذى يهدف إلى قطع الصلة مع النظرية التى تمثل المجرى العام والقائلة بالافتراضات المميزة حول الدولة.

ومجموعة الكتابات التى تقع فى التصنيف الأخير والتى تثير الانتباه يمكن الإشارة إليها بأنهم راديكاليون وضد الوضعية كما نراها هنا بمعنى الاعتقاد بأن الحقيقة توجد حيث يمكن تبينها وإدراكها بالوسائل المتعلقة بالعلوم الطبيعية والتى جرت أقلمتها لتوافق الظروف الخاصة بالعلوم الاجتماعية –الاعتقاد بأن الحقيقة مبنية اجتماعياً وأنها عامة وشائعة تقريباً لدى هؤلاء الكتاب فى السنوات الأخيرة.

وهناك مقترب آخر لموضوع العلم برز أو هو بالأحرى عاود البروز، إنه الحقيقة العلمية أو الواقعية العلمية حيث الاعتقاد بأن هدف العلم وأن موضوعه يوجد فى العالم الواقعى، وأن الظواهر التى لا تلاحظ يمكن وصفها من خلال آثارها. وأن المفاهيم مثل السببية هى حقيقية وليست ببساطة ناتجة عن الفكر البشرى، وقد ظهر الأثر المهم فى العلاقات الدولية لهذا الحقل من خلال عمل (روى باهاسكار) ومفهومه عن الواقعية النقدية، وهنا نجد كتاباً هم بلا نزاع من الراديكاليين وغالبًا ماركسيون يساريون ولكنهم يرفضون لا علمية ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة وهذا تطور مهم، ولكن الزمن سيوضح هل هؤلاء الكتاب القليلون الذين يعملون فى هذا الحقل سيكون لهم أثر على هذا المجال الدراسى. وحتى يحدث ذلك فإن أعمال أساتذة مثل (كولن وايت وجوناثان جوزيف وميليجا كوركى) هى بالتأكيد تستحق الانتباه.

الخلاصة

كان هدف هذا الفصل تقديماً وعرضاً لنظرية العلاقات الدولية المعاصرة أو رسماً كروكيًا لها وحيث إن أى رسم آخر لا يمكن إيجاد موضع يمكن استخدامه فإن ما تقوله القراءات القادمة فى هذا الفصل يقدم المعلومات الضرورية لذلك، ولكن على القارئ أن يكون لديه إحساس لكيف أن معظم أو أغلب نظريات العلاقات الدولية متصل بعضها ببعض، وكما أظهرت المناقشة السابقة فإن إجابة واحدة ليست بالأمر القريب وكما بينا فى المقدمة لهذا الفصل منذ عام ١٩٨٠ وكيف أنها أظهرت وحتمت حواراً مع كتابات (كينيث والتز) وأحياناً معارك جارية ومازالت تجرى، والكتاب الذين ناقشناهم فى الجزء الثانى من الفصل يوافقون فى خلافهم ورفضهم للواقعية الجديدة رغم الاتفاق مع قليل غيرها. وربما أن هذا فقط هو مظاهر الكتاب ما بعد الوضعية وهم فى عموميتهم يشتركون فيما بعد وضعيتهم بمعنى رفضهم للموقف المعرفى لنظرية الاختيار الرشيد بجانب رفضهم للحساب التقديرى المؤسسى للعالم، حيث المعرفة يمكن تأسيسها من خلال ربط النظرية مع الواقع المعرفى -الواقعيون العلميون الذين

وصفناهم فيما سبق يمثلون استثناء من هذه النقطة- وعلى عكس الإهانة وفضح وشتم المعارضين فإن ما بعد الوضعيين لا ينكرون وجود العالم الواقعى ولكنهم ينكرون قدرتنا على فهم وإدراك أن العالم لا يمكن فهمه دون مساعدة المفاهيم النظرية والتى لا يمكن بذاتها إثباتها وتأييدها بالواقع غير النظرى. ومن الصعب وصف وتمييز معارضى التوافق الجديد، وعلى أية حال فالأمل فى العرض فى الفصول القادمة. إن موقفًا نظريًا خاصًا يمكن للقارئ أن يكون لديه شعور بالحمولة المفاهيمية المتصلة بهذا الوضع، وأين يحتاج إلى الذهاب من أجل حساب وتقدير أكثر تكاملاً، ولذلك فمن الممكن أن يتم التحول فى الوقت الحالى من التركيز فى النظرية إلى النظر إلى الصورة الفعلية فى العالم، والتى قد خلقتها هذه النظريات وصنعتها وذلك فى الأجزاء الثلاثة من الموضوعات والتى تهتم بالواقع أو الواقعية ودراساتها، والثلاثة التالية لها ستفتح باب النقاش والحوار لتتضمن أجندات النظريات التى تتحدى الأرثوذكسية الواقعية، حيث يتم النظر للقوى العولمية وعلى الموضوعات النظرية المتجهة نحو العولمة.

مزيد من القراءات

While the books referred to in the main body of this chapter have obviously been significant for the debate between pluralists, neorealists and neoliberals, the most interesting contributions to this debate have been in the form of journal articles, generally in *International Organization, World Politics* and *International Security*. These articles are also available in a number of convenient collections, with some overlap in terms of contents.

Robert O. Keohane (ed.), *Neorealism and its Critics* (1986), contains extensive extracts from Waltz, *Theory of International Politics* (1979), in addition to critiques by J. G. Ruggie, 'Continuity and Transformation in the World Polity: Towards a NeoRealist Synthesis' (1983); Robert Cox, 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory' (1981); and an edited version of Richard K. Ashley, 'The Poverty of Neorealism' (1984). It also contains papers by Keohane himself; Robert Gilpin's response to Ashley, 'The Richness of the Tradition of Political Realism' (1984); and a response to his critics by Kenneth Waltz. This is certainly the best collection on the early stages of the debate.

David A. Baldwin (ed.) *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (1993) is the best collection; it is largely shaped around Joseph M. Grieco, 'Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism' (1988). It also contains, among other important papers, Robert Axelrod and Robert O. Keohane, 'Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions' (1985); Robert Powell, 'Absolute and Relative Gains in International Relations Theory' (1991); and Arthur Stein, 'Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World' (1982); as well as a valuable summary of the debate by Baldwin, and reflections on the reaction to his original article by Grieco.

Friedrich Kratochwil and Edward D. Mansfield (eds), *International Organization and Global Governance: A Reader* (2005), has a wider remit and contains a number of articles that are very valuable for the study of regimes (see Chapter 7 below). The general theory sections contain a number of classic articles that are critical of the neoliberal–neorealist way of setting things up. Cox (1981) is again reprinted, along with edited versions of Kratochwil and J. G. Ruggie, 'International Organization: The State of the Art or the Art of the State' (1986), and, especially important, Alexander Wendt, 'Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics' (1992). Also reprinted is Robert O. Keohane's classic, 'International Institutions: Two Approaches' (1988).

Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* (1995), is somewhat less focused on the immediate debates than its competitors, and contains a number of original pieces: it reprints Grieco (1988) and Kenneth Waltz, 'Realist Thought and Neorealist Theory' (1990), as well as valuable, state-of-the-art summaries by Kegley and James Lee Ray.

Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones and Steven Miller (eds), *The Perils of*

Anarchy: Contemporary Realism and International Security (1995), is an *International Security* Reader, especially valuable on realist thought on the end of the Cold War. Of general theoretical interest are Kenneth Waltz, 'The Emerging Structure of International Politics' (1993), and Paul Schroeder's critique of neorealist accounts of the development of the international system, 'Historical Reality vs. Neo-Realist Theory' (1994). On offensive, defensive and neoclassical realism, the following are useful review pieces that capture the main issues: *Review of International Studies* 29 Forum on American Realism (2003); Stephen G. Brooks, 'Duelling Realisms' (1997); Colin Elman, 'Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy?' (1997); Gideon Rose, 'Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy' (1998); and Jeffrey Taliaferro, 'Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited' (2000/01).

Important articles and essays not collected above include Robert Powell, 'Anarchy in International Relations: The Neoliberal–Neorealist Debate' (1994); Joseph Nye, 'Neorealism and Neoliberalism' (1988); Ole Waever, 'The Rise and Fall of the Inter-paradigm Debate' (1996); and, particularly important, Robert Jervis, 'Realism, Neoliberalism and Co-operation: Understanding the Debate' (1999). Book-length studies in addition to those referred to in the text include Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (1981), and Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (1993).

A Special Issue of *International Organization, 'International Organization at Fifty'* (1998), edited by Peter Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen Krasner provides an overview of current mainstream theory, including constructivist voices such as that of J. G. Ruggie. New looks at both liberalism and realism, but still within a rational choice framework, can be found in Andrew Moravcsik, 'Taking Preferences Seriously: The Liberal Theory of International Politics' (1997), and Jeffrey W. Legro and Andrew Moravcsik, 'Is Anybody Still a Realist?' (1999). A forum in *American Political Science Review,* December 1997, on Waltzian neorealism contains a number of valuable contributions, including a reply to his critics from Kenneth Waltz himself.

More recently, the focus of both neoliberalism and neorealism has been on making sense of the war on terror and US power. Particular attention has been paid to issue of hegemony, hierarchy and unipolarity. The *World Politics* special issue 'International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity' (2009) features articles by important scholars. Stephan Waltz addresses the issue in *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy* (2005). Other useful articles include Jack Donnelly, 'Sovereign Inequalities and Hierarchy in Anarchy: American Power and International Society' (2006), and David Lake 'Escape from the State of Nature: Authority and Hierarchy in World Politics' (2007).

The main constructivist writings by Kratochwil, Onuf, Ruggie and Wendt are referenced in the text. The *European Journal of International Relations* is a major source for the journal literature in this area – see, for example, Emmanuel Adler, 'Seizing the Middle Ground' (1997); Richard Price and Christian Reus-Smit, 'Dangerous Liaisons: Critical International Theory and Constructivism' (1998);

and Stefano Guzzini, 'A Reconstruction of Constructivism in International Relations' (2000). Vendulka Kubalkova *et al.*, *International Relations in a Constructed World* (1998), is a useful overview. Rodney Bruce Hall's *National Collective Identity: Social Constructs and International System* (1999) is a model of serious constructivist scholarship, as is the collection by Yosef Lapid and Friedrich Kratochwil (eds) *The Return of Culture and Identity in International Relations Theory* (1996). Kratochwil's critique of Wendt's *Social Theory of International Politics*, 'Constructing a New Orthodoxy? Wendt's *Social Theory of International Politics* and the Constructivist Challenge' (2000), is itself a major statement and now collected in Stefano Guzzini and Anna Leander *Constructivism and International Relations: Alexander Wendt and his Critics* (2006) along with a number of important essays. Wendt remains a central figure for constructivists, as evidenced in exchanges with Vaughn Shannon, 'Wendt's Violation of the Constructivist Project: Agency and Why a World State Is Not Inevitable' (2005), in *European Journal of International Relations*.

For the 'English School', Hedley Bull, *The Anarchical Society* (1977/1995/2002), remains crucial, and an earlier collection, Herbert Butterfield and Martin Wight (eds), *Diplomatic Investigations* (1966), is still the best general introduction to the approach. Tim Dunne, *Inventing International Society* (1998), is establishing itself rapidly as the standard history of the School. The most interesting development in this mode is the attempt of two younger scholars to develop a 'critical' international society theory: N. J. Wheeler, 'Pluralist and Solidarist Conceptions of International Society: Bull and Vincent on Humanitarian Intervention' (1992); Tim Dunne, 'The Social Construction of International Society' (1995); and Dunne and Wheeler, 'Hedley Bull's Pluralism of the Intellect and Solidarism of the Will' (1996). A useful general collection of articles can be found in the Forum on the English School in the *Review of International Studies* (2001). Barry Buzan's *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalization* (2004) is a major statement, as are the recent works on legitimacy by Ian Clark, *Legitimacy in International Society* (2005) and *Legitimacy in World Society* (2007). Recent reflection on the English School includes Alex Bellamy (ed.), *International Society and its Critics* (2004); Andrew Linklater and Hidemi Suganami, *The English School of International Relations: A Contemporary Reassessment* (2006); and Andrew Hurrell, *On Global Order* (2007). The exchange between Tim Dunne (2005) and Barry Buzan (2005) in *Millennium* highlights the diversity in the work of those carrying on the English School tradition. Following an initiative by Barry Buzan, with Richard Little and Ole Waever, there is now a very useful website promoting the English School as a research programme: http://www.leeds.ac.uk/polis/englishschool/.

Hazel Smith, 'Marxism and International Relations' (1994) is a valuable bibliographical survey. Anthony Brewer, *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey* (1990), is the best survey of both older and newer theories of imperialism. Fred Halliday, *Rethinking International Relations* (1994), offers the most accessible and best overview of the field from a (somewhat) Marxist perspective. Works on dependency theory and centre–periphery analysis will be discussed in

Chapter 8 below. Gramscian international political economy is also discussed in Chapter 8; Stephen Gill (ed.), *Gramsci, Historical Materialism and International Relations* (1993) is a useful collection, and a good survey is Randall D. Germain and Michael Kenny, 'Engaging Gramsci: International Relations Theory and the New Gramscians' (1998).

Habermasian critical theory is well represented by Linklater's *The Transformation of Political Community* (1998); see also his *Beyond Realism and Marxism* (1990) and the programmatic 'The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical-Theoretic Approach' (1992). The collection by James Bohman and Matthias Lutz-Bachmann (eds), *Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitan Ideal* (1997), contains essays by a number of important critical theorists, including Jürgen Habermas himself. The latter's *The Past as Future* (1994) contains some of his explicitly 'international' writings on the Gulf War and German politics, and in *The Inclusion of the Other* (2002), he reflects on the future of the nation-state and the prospects of a global politics of human rights. Habermas's *Die Zeit* essay (1999) on the Kosovo Campaign of that year (translated in the journal *Constellations)*, is a very fine example of critical thinking in practice. *Review of International Studies* has a recent Forum and a Special Issue that provide a quick and accessible entry to the state of critical theory in IR; see Forum: 'Useful Dialogue? Habermas and International Relations' (2005a) and Special Issue: 'Critical International Relations Theory after 25 Years' (2007).

Major poststructuralist collections include James Der Derian and Michael Shapiro (eds), *International/Intertextual: Postmodern Readings in World Politics* (1989); Richard Ashley and R. B. J. Walker (eds), 'Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies', Special Issue, *International Studies Quarterly* (1990); Michael Shapiro and Hayward R. Alker (eds), *Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities* (1996); and Jenny Edkins, Nalini Persram and Veronique Pin-Fat (eds), *Sovereignty and Subjectivity* (1999). Jenny Edkins, *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In* (1999) is an excellent, albeit quite difficult guide to this literature; easier-going guides include Richard Devetak, 'Critical Theory' and 'Postmodernism'. in Burchill et al., *Theories of International Relations* (2009); and Chris Brown, 'Critical Theory and Postmodernism in International Relations' (1994a) and '"Turtles All the Way Down": Antifoundationalism, Critical Theory, and International Relations' (1994c). Also very valuable are Yosef Lapid, 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era' (1989), and Emmanuel Navon, 'The "Third Debate" Revisited' (2001). On the issue of memory and trauma in war, Jenny Edkins, *Trauma and the Memory of Politics* (2003) and Maja Zehfuss, *Wounds of Memory: The Politics of War in Germany* (2007) provide intriguing case studies. Recent focus has been on the application of Foucault's notions of Governmentality and Biopolitics to IR; Michael Dillon and Luis Lobo-Guerrero 'Biopolitics of Security in the 21st Century: An Introduction' (2008); and Iver Neumann and Ole Jacob Sending, '"The

International" as Governmentality' (2007) are recent developments of these ideas. Kimberly Hutchings' *Time and World Politics: Thinking the Present* (2008) is a comprehensive statement on the current world politics from a postmodern and feminist perspective.

Apart from the feminist writers mentioned in the text, readers are referred to V. Spike Peterson (ed.), *Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory* (1992); Marysia Zalewski and Jane Papart (eds), *The 'Man' Question in International Relations* (1997); and, best of recent textbooks on the area, Jill Steans, *Gender and International Relations: An Introduction* (1998). The debate between Adam Jones and his critics in the *Review of International Studies* provides an interesting insight into the issue of feminism and emancipation: see Jones, 'Gendering International Relations' (1996); Jones, 'Engendering Debate' (1998); and Terrell Carver, Molly Cochran and Judith Squires 'Gendering Jones' (1998). Key collections on feminism and gender in IR are Rebecca Grant and Kathleen Newland (eds.), *Gender and International Relations* (1991), drawn from the *Millennium* special issue, 'Women and International Relations' (1988); and Louiza Odysseos and Hakan Seckinelgin *Gendering the International* (2002); from the *Millenium* special issue 'Gender and International Relations' (1998). A twentieth-anniversary forum, 'Reflections on the Past, Prospects for the Future in Gender and International Relations' (2008) is featured in Millennium. The recent British Journal of Politics and International Relations' special issue, 'Beyond Being Marginal: Gender and International Relations in Britain' (2007) is also good.Brooke Ackerly et al. (eds.), Feminist Methodologies for International Relations (2006) an important contribution to the field. contemporary issues are covered form a feminist perspective in Shirin Rai and Georgina Waylen (eds), Global Governance: Feminist Perspectives (2008), and in Krista Hunt and Kim Rygiel (eds), (En)Gendering the War on Terror: War Stories *and Camouflaged Politics* (2006). Finally, important journals for feminist work include *International Feminist Journal of Politics, Hypatia* and *Women's Philosophy Review.*

For critical and scientific realism, the best introduction is probably the *Millennium* forum 'Scientific and Critical Realism in International Relations' (2007), which features contributions from Colin Wight, Miljia Kurki and Jonathan Joseph. See also Chapter 4 for further references on scientific and critical realism in relation to the agent–structure problem in IR.



الفصل الرابع

المؤسسة، البناء، الدولة

تقديم

فى الفصل السابق لاحظنا الانتقال والتغيير فى التركيز على الاتجاه السائد لنظرية العلاقات الدولية من دراسة الدول كأطراف فاعلة إلى دراسة البيئة والبنية التى تعمل فيها الدول -نظام دولى أو ربما مجتمع دولى - وفى هذا الفصل نتناول العلاقة بين اللاعبين وبيئتهم وطبيعة اللاعبين الرئيسيين فى العلاقات الدولية. ومن أجل هذا فلا بد لنا من إيجاز لواحد من أقدم الحوارات والنقاشات العتيدة فى العلوم الاجتماعية وهى مشكلة المؤسسة أو الوكالة والهيكل، والحوار يتركز ليس حول التفاصيل أو ما هى تلك التى تتصرف فى العلاقات الدولية، الدول، الأفراد، المشروعات، المؤسسات الدولية وغيرها وهكذا، ولكن حول هل المؤسسة (عمل اللاعبين أو قدرتهم وطاقتهم على التصرف) أو الهيكل (البناء) والمحددات الواسعة التى يتصرف داخلها اللاعبون كالفوضى الدولية أو المجتمع الدولى أو الرأسمالية العالمية أو القانون الدولى باعتباره العامل الأساسى المحدد لعالمنا الاجتماعى. والقضية هنا قد تبدو أحيانًا أكثر تجريداً، ولكن قضايا مهمة فى عالم الواقع تكون هى موضع الاهتمام وتستحق المحافظة عليها فى كل الظروف، وفى هذا المجال يتم التركيز على حالات معينة أكثر من مجرد إعادة إفراغ المحاورات والخلافات المعرفية القديمة فى قالب جديد. وبعد إطلاق وتحديد مشكلة المؤسسة والبناء أو الهيكل بشكل أكثر تفصيلاً سنركز فى هذا الفصل على المؤسسة وأهم المؤسسات فى العلاقات الدولية -الدولة- لنستكشف عملية صنع

السياسة الخارجية والعلاقة بين هذه المؤسسة المعينة والنظام الدولى، وكذلك مناقشة متقدمة حول هيكل النظام الدولى سيتم تناولها فى الفصل الخامس والسادس.

مشكلة المؤسسة والهيكل ومستويات التحليل

مشكلة المؤسسة/البناء هى نقاش نقدى ١٠٧.لم يتم حله فى العلوم الاجتماعية، وقد حدد (ألكسندر ويندت) بديهيتان حول الحياة الاجتماعية يوجد بينهما ما هو موضع الاهتمام:

١) البشر ومنظماتهم، وهم لاعبون لهم أهداف، وتصرفاتهم تساعد على إعادة إنتاج أو تحويل المجتمع الذى يعيشون فيه.

٢) المجتمع، وهو مكون من علاقات اجتماعية والتى تقوم بهيكلة وبناء تفاعلات هؤلاء اللاعبين ذوى الأهداف (ويندت ١٩٨٧) وقد قام بتناول هذه النقطة كارل ماركس وإن فى لغة مختلفة قليلاً فى القرن التاسع عشر "الرجال يصنعون تاريخهم ولكنهم لا يصنعونه كما يحبون، فهم لا يعملون تحت ظروف اختاروها بأنفسهم، لكنهم تحت ظروف يواجهونها مباشرة وهى معطاة ومنقولة عن الماضى" والمؤسسات تتصرف لكنهم يفعلون ذلك داخل حدود الإطار والبناء والهيكل. ولكن كيف تخلق المؤسسة والبناء والهيكل معًا -أو منفصلين- المظاهر الأساسية للعلاقات الدولية؟ هذه هى مشكلة المؤسسة/الهيكل.

وبعد كارل ماركس كان أهم المنظرين الكلاسيكيين فى تناول هذه المشكلة هو (إيميل دوركهايم) والذى فى باكورة القرن العشرين دفع بأن العوامل البنيوية طويلة المدى أو الحقائق الاجتماعية مثل القانون والعقائد الدينية أو القيم المرتبطة بالأدوار الاجتماعية هى أهم المحددات للسلوك الفردى، وكان ذلك فى مواجهة النظرة السائدة فى الفكر الأنجلو أمريكى ومفادها أن الظاهرة الاجتماعية يمكن تفسيرها بالكامل

بالإحالة للتصرفات والأفعال والدوافع الفردية وهو الموقف الذى سُمى وأطلق عليه الفردية المنهجية –وهذا النزاع كان مما يمثل مضمونًا خاصًا لكل العلوم الاجتماعية بما فيها العلاقات الدولية، فالواقعيون الكلاسيكيون فى نظرية العلاقات الدولية كانوا متجهين للتركيز على المؤسسة الفاعلة واعتبار الدولة على أنها هى الفاعلة هنا، ولكن (كينيت والتز) فى كتابه (الرجل والدولة والحرب) عام ١٩٥٩ جاء بنوع من الثورة فى هذا الحقل الدراسى بالقول إن طبيعة النظام الدولى (كعامل أو متغير بنيوى) هو الأفضل على الرغم من أنه ليس هو الوحيّد كتفسير للحرب، وكما سبق ولاحظنا فقد عمم مركّزًا على الحتميات التى تفرضها الفوضى الدولية فى كتابه الأخير (نظرية العلاقات الدولية) ١٩٧٩. وعمل والتز هذا هو فى الحقيقة بشكل ما غامض ويمكن تفسيره باعتباره يساعد ويشجع العمل الذى يميل إلى المؤسسة الفاعلة الأنانية الرشيدة والذى سيطر وساد العلاقات الدولية الأمريكية فى الثمانينيات والتسعينيات. ولكن المنظرين الأخيرين كانوا أكثر منه بنيوية دونما أى غموض، فنظرية الاعتماد وتحليل العلاقة بين المركز والمحيط ونظرية النظم العالمية (وحولها جميعًا انظر الفصل ٨) وحدد J.David Singer عام ١٩٦١ المشكلة فى العلاقات الدولية باعتبارها مشكلة مستويات التحليل، ودفع بأن منظرى العلاقات الدولية يعتمدون على مصدرين متميزين للتفسير فى السياسة الدولية وهما الدولة والنظام الدولى الفاعل (المؤسسة/الهيكل) مقترحًا أن هذين المصدرين للتفسير لا يمكن التوفيق بينهما. ومنذ ذلك الوقت فإن عدد المستويات قد توسع، (بوزان ويفر وديويلد ١٩٩٧) حددا خمسة مستويات يمكن على أساسها تفسير السياسة الدولية: النظم الدولية، النظم الدولية الفرعية، المجموعات داخل النظم الدولية مثل منظمة الآسيان والـ OECD، الوحدات مثل الدولة أو المشروعات عبر الدولية، والوحدات الفرعية مثل البيروقراطيات أو جماعات اللوبى، والأفراد، وهم مثل آخرين كثيرين يدفعون بأن مستويات التحليل تعد طريقة مفيدة للاقتراب من العلاقات الدولية ولربما تعتبر هى أنفع مفهوم أسهم به منظرو العلاقات الدولية فى العلوم الاجتماعية. ولكنهم لاحظوا وجود خطرين لهذا المقترب: الأول أن النقاش حول المستويات يتجه نحو

إرباك الموضوعات الوجودية حول ماذا يوجد، ولهذا فإن ما يجب أن يكون موضوعات الدراسة فى العلاقات الدولية (الدولة وسلوك الفرد والنظام ككل) مع موضوعات معرفية حول كيف يجب دراسة ما ندرسه والمصادر المناسبة لتفسير خصائص وطبائع سلوك الدول والأفراد والنظم. والخطر الثانى هو أنه كما أن نظرية العلاقات الدولية قد سادتها الواقعية الجديدة وسيطرت عليها فإننا نكون متجهين لتعريف المستويات فقط بمعنى الدول (الدول كوحدات أو وحدات فرعية وأفراد ببساطة كمكونات للدول، والنظم الدولية باعتباره أن الدول هى التى تكونها) وإذا فعلنا هذا فإننا بذلك نفتقد النظر والاعتبار بفاعلين كثيرين آخرين يؤثرون على العلاقات الدولية. ورغم هذا فإن فكرة تفسير العلاقات الدولية بعدة مستويات وتوليد نظريات مختلفة فى الوصول إلى النتائج يتوقف على من أى مستوى نقرر الاقتراب منه لموضوع الدراسة، وهو الأمر الذى يساعد فى تفسير لماذا أن نظريات كثيرة جداً فى العلاقات الدولية كما ناقشنا فى الفصول السابقة يبدو أنها تتحدث عن الماضى أكثر منه من بعضها إلى البعض.

ونظرية والتز للسياسة الدولية تمثل إسهامًا رئيسيًا للحوار والمناقشة حول هذا الموضوع وكما وصفنا فى الفصل الثالث فإن والتز ضيق من أفق نظرية العلاقات الدولية ليركز على مستوى النظام الدولى (النظام الدولى-التغيير البنيوى هو موضوع التحليل الأساسى) وقد دفع بأن خصائص وطبائع النظام الدولى -كفوضى حيث إن فيه الدول ذات السيادة تختلف فقط فى ضوء قدراتها النسبية ويجب أن تفعل وتتفاعل- هى أفضل التفسيرات للسياسة الدولية (هذه هى العوامل البنيوية وهى مصدر التفسير). ورغم هذا فإن أهم الأسئلة المثيرة التى نواجهها فى العلاقات الدولية تظهر وتنبع عندما تبدو الدول تتصرف فى مواجهة أو عكس حتميات وضرورات والتز البنيوية، فلماذا تخلى الاتحاد السوفييتى عن الإمبراطورية دونما حرب عام ١٩٨٩؟ ولماذا لم تتجه ألمانيا واليابان وتعملان على موازنة قوة الولايات المتحدة عام ١٩٩١؟ أو تسلحا نفسيهما بالأسلحة النووية؟ إجابة والتز عن هذه الأسئلة أن الفاعل والمؤسسة فى النظام الدولى وهى الدول ليست مكرهة على الالتزام بالضرورات البنيوية، ولكن على

المدى الطويل وبمرور الوقت فإن النظام يبدو متجهاً نحو وضع الدول على مسار معين ولفعل معين، ولهذا فرغم أن دولاً تكون كبيرة وقوية تستمر فى الخطأ لوقت طويل. وفى عجالة فإن الفاعلين لديهم بعض الحرية تجاه النظام أو البناء ولكنها تكون وافقت بكلفة عالية ذات مغزى على أمنهم الحالى (ongoing security).

وهذا العرض عن العلاقات بين المؤسسات الفاعلة والهياكل هو أمر غير مرض لعدة أسباب، فمن الصعب أن نرى ألمانيا واليابان تعانيان فعليًا بسبب تجاهل الضرورات النظامية المدعاة، وعلى المستوى الفلسفى فإن والتز يمكن مهاجمته لادعائه الوجودى بأن النظام يجب أن يكون موضوعًا للتحليل والذى يبدو أنه يتضمن أن الهيكل هو وجوديًا له أسبقية على المؤسسة على المستوى الدولى، وأنه لهذا فإن الدول هى بشكل ما أحيانًا يخلقها النظام الدولى أو هى صناعته، وهو مضمون قد ينازع فيه والتز ولكن فيما يبدو فإنه يتبعه. وكثير من المنظرين وخاصة ذوى القناعة البنيوية (انظر الفصل ٣) قد فقدوا مقترب والتز واتجهوا للبحث نحو بناء نماذج أكثر حنكة وذكاء، وكيف أن الهياكل والفاعلين يتفاعلان معًا فى العلاقات الدولية. وقد بدأوا بطرح أسئلة حول افتراضات والتز أن الفاعلين (الدول) هى دول رشيدة مستقلة معتمدة على نفسها ولها مصالحها الذاتية وأن النظام الدولى هو فى معظم أجزائه هيكل مادى مكون من موارد عسكرية واقتصادية وليس أفكارًا أو قيمًا. فويندت ١٩٩٢–١٩٩٩–٢٠٠٤ كان بارزًا ومؤثرًا فى التحرك بالنقاش إلى الأمام، ودفع بأننا لا يمكن أن نحدد لا الفاعلين أو الهيكل باعتبارها الأسباب الأساسية للحوادث فى العلاقات الدولية، ولكننا نحتاج لفهم كيف أن الاثنين يتفاعلان ويكونان بعضهما بعضا، وحسب ويندت فالتفسير السببى بمعنى هؤلاء الذين يستعملون قواعد السبب والنتيجة لتفسير الظاهرة يمكن أن يشرح مظاهر النظام الدولى مثل قواعد أو تغيير المؤسسات أو أنهم يعاد إنتاجهم بسلوك الفاعلين. والتفسيرات التكوينية تستخدم لتفسير وفهم تصورات مستقبل الأطراف ذوى الصلة، والإطارات التى يعتقدون أنهم فيها، وكلا النمطين للتفسير ضروريان من أجل فهم تصرفات الفاعلين فى العلاقات الدولية وكيف أن الأبنية والهياكل التى يتعاملون فيها قد أتت للوجود وتغيرت مع الوقت.

وقد استعار ويندت من علم الاجتماع مفهوم الأبنية والهياكل الاجتماعية، أو أنه قام بتنميط العلاقات بين عناصر المجتمع والتى تتكرر عبر الزمن والمساحة (انظر جدنيز ١٩٨٦) وهذه الهياكل لا يمكن ملاحظتها ككيانات ولكنها صيغ مجردة، ويمكن فهم تأثيراتها أو تفهمها (ويندت مع غيره من البنيوين مثل ديسلر ١٩٨٩) وهم يدفعون بأن نظم القيم والعقائد والأفكار هى هياكل اجتماعية يتم توظيفها للمساعدة والتحديد بشكل كبير وبنفس الطريقة التى تفعلها وتقوم بها الهياكل المادية فى العلاقات الدولية ويجب أخذها بعين الاعتبار عند محاولة تفسير الأحداث. والهياكل القيمية مثل القانون الدولى ونظام حقوق الإنسان تؤثر فى السلوك والعمل لتشكيل مصالح وهويات الفاعلين والتى بدورها تحدد سياق التصرفات خلال عملها والتى يعتبرها الفاعلون شرعية، وعلى أية حال فإن البنيوية تعترف أيضًا وتقر بأن هذه الهياكل هى نتيجة (رغم أنه ليس بالضرورة دوليًا) نتيجة سلوك الفاعلين وبناء عليه فإن الفاعلين والهياكل هما بالتبادل سببان.

والبنيويون لا يقصرون تحليلهم على التفسير السببى فإنهم يدفعون بأن العلاقات بين الفاعلين والهياكل لا يمكن فهمها فهمًا حقيقيًا وسليمًا دونما كذلك استخدام النظرية التأسيسية والتى أتت بمفهوم الدور الاجتماعى إلى الواجهة والصدارة، وحسب ويندت (١٩٩١) فإن النظرية المؤسسية تشرح القواعد التى تحكم المواقف الاجتماعية وتوضح وتفصح كيف أن اللاعبين يمكن أن ينخرطوا فى ممارسات معينة فى إطارات معينة وكيف أن هذه الممارسات يمكن أن تسرع بالقواعد أو تفشل فى ذلك وباستخدام لغة Wittgensteinian للقواعد المؤسسية وهى قواعد اللعبة - وهى لا تنظم ببساطة كيف تتم اللعبة وباستخدام مثل معروف مأخوذ من لعبة الشطرنج قاعدة مثل (إذا لمست قطعة يمكنك تحريكها) - إنها قاعدة منظمة ويمكن أن يتم تهدئتها أثناء اللعب مع المبتدئ ولكن قاعدة أن الفيل يتحرك بشكل مائل منحرف والتى تؤسس للعبة، وإذا هدّأت من هذه القاعدة فأنت لا تلعب الشطرنج بعد. والنظرية التأسيسية تدعونا لمحاولة فهم مستقبل وتصورات اللاعبين فى المواقف الاجتماعية والإطارات التى يعتقدون أنهم يقومون بتفعيلها، وتظهر أن الفاعلين والهياكل (بمعنى قواعد اللعبة) هما مؤسستان

ومكونتان للتعاون فى تناقض وتضاد مع النظرية السببية، والتى توضح أنهما مقررتان بالتعاون أو مسببان لبعضهما بالتبادل.

ولكن كيف بالضبط أن الفاعلين والهياكل تقرران التعاون كمؤسسات؟ (ديسلر) يقدم هيكل المفهوم كوسيلة للتصرف متبعًا الحجة أو فكرة أرسطو بأن الهيكل هو مادة أكثر منه سببًا مؤثرًا فى السلوك، ومفهوم وفكرة أرسطو للسبب معقدان جدًا ولا يمكن تناولهما هنا بالتفصيل وإن كان القراء المهتمون عليهم البدء مع (ميليجا كوركى) وكتابها الأخير عن السببية (٢٠٠٦ و٢٠٠٨). وبالتلخيص فالهيكل يخلق احتمال وإمكانية الفاعل ولكنه لا يمليها أو يفرضها بنفس الطريقة التى تقول إن اللغة تصنع إمكانية الحديث والكلام ولكنها لا تتسبب فى أية محادثة معينة. وبالنسبة لـ(روى بهاسكار) كمصدر رئيسى لموقف ووضع ديسلر فإن الفاعلين والهياكل متميزون وجوديًا ويتم التفرقة بينهم مع الفاعلين الاجتماعيين مثل النحات الذى يقدم موديلاً أو نموذجًا منتجًا من المادة ومع المواد والأدوات المتاحة له (بهاسكار ١٩٧٩-٢٠٠٨) وقد استخدمت أعماله فى بعض الأفكار الأخيرة فى مجال مشكلة الفاعل/الهيكل وهو عمل أساتذة الفكر الواقعى النقدى والذين يمثلهم كولين وايت (والواقعية فى هذا الإطار مختلفة تمامًا عن استخدام العلاقات الدولية للمصطلح) والواقعية النقدية هى نقد لكل من الوضعية وما بعد الوضعية كمقتربات لدراسة العلاقات الدولية وتضع للأمام بدلاً من ذلك منهجًا تحليليًا هو الوجودية الواقعية، ويدفع بأنه توجد واقعية واحدة دون هذه الحقيقة والواقعية توجد مستقلة رغم ما نفكر حوله (و نسبية معرفية تدفع بأن كل العقائد مخلوقة ومصنوعة اجتماعيًا)، ومن هنا فإنها غير معصومة وقابلة لاحتمال الخطأ وتتمسك بأنه رغم النسبية المعرفية، فمن الممكن مبدئيًا أن تزود بأرضية مبرزة لتفضيل نظرية أو تفسير اجتماعى/أو شرح معين على آخر (باتوماكى ووايت ٢٠٠٠).

وقد دفع وايت ١٩٩٩/٢٠٠٤/٢٠٠٦ بأنه فيما أن الفاعل هو مزروع من الداخل ويتضمن ويعتمد على الإطارات البنيوية، فالفاعل ليس مصغرًا أو متضائلاً أمام البناء والهيكل، ويتحرك وايت للأمام ليدفع بأن السؤال الحقيقى الذى يجب طرحه ليس هل السياسة الدولية هى أساسًا تشكلها أو تسببها القوى الهيكلية أو بالمؤسسة (الفاعل)

ولكنها أكثر وهو ماذا نعنى بمصطلح الهيكل والفاعل؟ وهو سؤال وجودى حول ما هو بالفعل الذى يوجد بالمجتمع أو العالم الدولى. وبالنسبة لوايت هذا السؤال حول ما هى أو هو بالفعل الهياكل يجب الإجابة عنه قبل أن نبحث عن أثرها على الأخرى أو أثر كل منهما على الأخرى، ويعتقد بحق أن أساتذة العلاقات الدولية قد فشلوا فى عمل ذلك. فالفاعل والهيكل كمشكلة لا يمكن حلها نهائيًا حسب وايت باعتبار أن الفاعلين والهياكل ليسا تمامًا مستقلين عن بعضهما ولهذا لا يمكننا معرفة أى من المستويات الأربع للتحليل التى يعرفها وايت –المادى/الوهمى ما بين الفاعلين، الدور الاجتماعى، والجانب الشخصى– هو الأكثر مناسبة لدراسة العلاقات الدولية عمومًا. والمستوى الأكثر مناسبة سيعتمد على الأسئلة التى نريد الإجابة عنها، ولكن ما يمكن فعله هو استخدام التحليل التجريبى لتأسيس المغزى السببى أو الأهمية السببية لبعض الفاعلين أو لهياكل معينة فى مواقف محددة. وهذا هو الشىء المحرم الملعون عند المنظرين من أمثال والتز والذين يريدون تبسيط دراسة العلاقات الدولية، ولكن يبدو بالفعل أنها هى الطريقة الأكثر معقولية للتفكير حول الفاعلين والهياكل. ومن المهم جداً أنها تدفع بنا للوراء للمشاكل الحقيقية الواقعية وبعيداً عن تلك الموضوعات الأكثر تجريدية، والتى هى من الأفضل أن يتناولها فلاسفة العلم أكثر من أساتذة العلاقات الدولية.

ونتوجه الآن ونعود للمسائل الموضوعية ففى باقى هذا الفصل سندرس الفاعل أو اللاعب الذى بقى مسيطراً وفاعلاً فى العلاقات الدولية ألا وهو الدولة، وبه فنحن نبقى فى وقتنا هنا مع الأجندة التى هى واقعية أو على الأقل التى تركز على الدولة، ومما لا شك فيه فإن اللاعبين الآخرين غير الدولة تتزايد أهميتهم باستمرار فـ(كيوهين وناى) حددا منذ ١٩٧١ الدور الخطير الذى تلعبه الأطراف غير الدولة من اللاعبين فى العلاقات الدولية، وقد أكد التطور منذ ذلك التاريخ وجهة نظرهم فالأربعة والخمسون ألف منظمة غير حكومية والستون ألف شركة متعددة الجنسية والسبعة الآلاف والخمسمائة منظمة ما بين الحكومات الموجودة الآن كلها قد عمقت من أثارها على السياسة العالمية ولكن هذه الآثار سيتم بحثها بالتفصيل فى الفصل الثامن عند النظر

إلى الاقتصاد الدولى (العولى)، وعلى الصلات المتزايدة بين الدول من خلال التجارة. وفى الفصل التاسع عند دراسة النمو المفترض للمجتمع المدنى العالمى وخلال هذا الكتاب لأن الإشارة إلى أعمال المنظمات الحكومية وغير الحكومية يمكن أن نجدها فى أى مكان، وعلى أية حال لا يمكن النظر إلى العلاقات الدولية دونما الإشارة للدول، ورغم الخسارة المفهومة لقوة الدولة منذ العصر الذهبى لأيام السيادة بعد سلام وستفاليا (الكثير فيما بعد) فالدولة ما زالت هى الفاعل البارز فى السياسة الدولية ولهذا سيكون التركيز هنا عليها.

الدولة والعلاقات الدولية:

وفى الملخص فإن الواقعية أعطت تقويمًا مركزيًا للدولة فى العالم ولأن الواقعية تأخذ الدولة لتكون هى المركز فى العلاقات الدولية فإن موضوعات من نحو دراسة صناعة القرار فى السياسة الخارجية أو تحليل مكونات القوة القومية تبدو فى الأفق كبيرة ومحومة وللسبب نفسه فإن الحروب بين الدول تؤخذ باعتبارها شيئًا فريدًا وليس مثل أى شىء آخر فى الصراع الاجتماعى. هذه المركزية للدولة تقول إن الواقعية يجب أن تكون لها نظرية واضحة وأن يكون ذلك هو نقطة الوثوب إلى باقى فكرها، وعدم وجود هذه النظرية يشكل مشكلة مهمة فى قلب الواقعية وفى الحقيقة للعلاقات الدولية باعتبارها حقلاً أكاديميًا للدراسة. ومن المدهش والغريب أنه يوجد عدد قليل من الدراسات الجيدة عن الدولة فى العلاقات الدولية ومن ذلك كتاب جون ن. هوبسون وهو أول مقدمة للموضوع (هوبسون ٢٠٠٠) وعلى أية حال فيما نفتقد النظرية فالواقعية تمنح وصفًا مفصلاً للدولة وبروز دورها، فالدولة هى وحدة سياسية على أساس إقليمى تتميز بجهاز مركزى لصناعة القرار وللردع (حكومة وإدارة) والدولة قانونيًا هى ذات سيادة بمعنى أنها لا تعرف قوى علية خارجية ولا يوجد ما يساويها داخليًا، والدولة توجد فى عالم مكون من آخرين من الوحدات السياسية ذات السيادة المعروفة والمميزة

ولها أقاليمها. وهذه المقاييس يمكن لكل واحدة تأسيسها بالإشارة والإحالة كموديل من المنظمات السياسية وبعض منها هى نقاط لأصول الدولة الحديثة، ولهذا فإننا يمكن أن نرى ما هى الدولة بمقارنتها بالتضاد مع ما ليس هو الدولة.

الدولة هى وحدة سياسية إقليمية ولا توجد بوضوح ثمة ضرورة لأن السياسة يجب أن ترتب على أساس إقليمى، ففى اليونان الكلاسيكية كانت الإحالة السياسية إلى مواطنين فى مكان أكثر مما هو المكان ذاته، ومن هنا ففى كتابات هذه الأيام لا يشار إلى أثينا ولكن يشار عادة إلى الأثينيين، وكما هو واضح فالأثينيون يعيشون فى إقليم معين ولكنهم هم النقطة الأساسية وليس الإقليم فى حد ذاته، وفيما أن جدران المدينة كانت محددة بدقة فإن حدود الإقليم الأوسع الذى يحتله الأثينيون لم تكن كذلك. وفى عالم العصور الوسطى الأوروبى الذى منه بزغت الدولة الحديثة فإن السلطة السياسية كانت شخصية أو على أساس مجموعة أو جماعة أكثر مما كانت على أساس إقليمى، وفيما الحاكم مبدئيًا يدعى نوعًا من السلطة على إقليم فقد كانت هنالك عادة مصادر أخرى للسلطة (فى الحقيقة للقوة) تجابه وتعارض هذا الادعاء.

والكنيسة العالمية تحت سلطة البابا عملت فى كل مكان وأعضاؤها سواء العاديون أو رجال الدين كانوا مدفوعين لإنكار الحاكم العلمانى فى مناطق حساسة للسياسة، والنقابات الزراعية والصناعية والشركات طالبت بالحريات ضد الملوك والأمراء ونجحوا فى أغلب الأحوال، وكثير من الأفراد قدموا الولاء للأقطاب والشخصيات المحلية القوية والذين بدورهم قدموا الولاء للحكام الأجانب أكثر منه للملك الاسمى لإقليم معين، وكل هذه العوامل تغذى موضوعات مثل الهوية السياسية فإن أى شخص كان مهيئًا وطبيعيًا أن تكون لديه أعداد من الهويات المختلفة والتى منها الهوية الإقليمية والتى هى ربما الأقل مغزى وأهمية سياسية (انظر الفصل ١٠ الذى يناقش إعادة بروز وظهور الهويات غير الإقليمية فى القرن الحادى والعشرين) وبالنسبة للريفى المتوسط باعتباره عبدًا أو أمة للورد معين سيكون له مغزى وأهمية أعظم من أنه إنجليزى أو فرنسى أو كهوية الشخص المسيحى وأكثر من هذا الأخير الهوية الواسعة التى تذكرنا بالنظام

السياسى فى أوروبا والنظام الدينى فى الإمبراطورية الرومانية والتى ألقت ظلاً طويلاً وأعطت حكمًا فعالاً فى العصور الوسطى أكثر من أى خلف لها. وبروز نظام للدولة كان هو نتاجًا لسقوط هذا العالم والذى يرجع للقرن الخامس عشر والسادس عشر وسلام وستفاليا الذى أنهى حروب الثلاثين عامًا سنة ١٦٤٨ والذى ينظر إليه غالبًا كنقطة بداية مناسبة للنظام الجديد، ورغم أن هذا فى الحقيقة لا يجب أن يؤخذ بشكل حرفى فوستفاليا غيرت قليلاً جداً والنظام الجديد برز لعدد من الأسباب فالفنون العسكرية الجديدة والتكنولوجيات وخاصة فى مجال المشاة والتحسينات فى نطاق الحصار وفنونه قوت الحاجة لوحدات سياسية أكبر وقوضت إمكانية الدفاع عن المدن والقلاع، كما أن النمو الاقتصادى ارتبط بهذا الاتجاه كما شجع عليه غزو الأمريكتين ورحلات الاستكشاف الجغرافى إلى الشرق، كل ذلك سمح بتنمية وحدات سياسية أكبر. ومن ناحية أخرى فإن التقنيات الإدارية وتكنولوجيا الاتصالات دفعت وشجعت على إيجاد منظمات سياسية باتساع قارى وانهيار وانكسار الكنيسة العالمية الذى دمر الإحساس الأيديولوجى بالوحدة الأوروبية، وكانت النتيجة بزوغ وحدات سياسية على أساس إقليمى قوى نسبيًا وقادر على ممارسة السيطرة داخليًا ولكنه فى الوقت ذاته مضطر لقبول وجود وحدات سياسية مشابهة فى الخارج وهذا هو نظام وستفاليا وخلال وعبر القرون أعاد النظام إنتاج نفسه بنجاح عبر العالم ليخلق النظام العالمى الحديث.

هذه قصة وصول النظام حيث الدولة هى المركز فى العلاقات الدولية، وهى قصة جيدة مع الكثير من العرض والاختلاف عند إعادة حكايتها. ولهذا فالماركسيون والاقتصاديون السياسيون عمومًا يمكنهم رواية القصة من وجهة نظر مادية مؤكدين على التغييرات فى الاقتصاد العالمى وعمليات الإنتاج. كما أن الحتميين التكنولوجيين والمؤرخين العسكريين يمكنهم كذلك الإشارة إلى أثر تكنولوجيا الأسلحة الحديثة والتقدم فى مجال تصميم السفن، كما ينظر آخرون لأهمية الأفكار وخاصة لإعادة إحياء التعليم الكلاسيكى (النهضة) بما فيها الأفكار الكلاسيكية عن السياسة، وبزوغ

الدين البروتستانتى وما ترتب عليه من انكسار نظام الكنيسة العالمية. والغالب تجميع كل من هذه العوامل أدى وقاد إلى بروز نظام وستفاليا.

وعلى أية حال وأياً كانت الصيغة المقبولة وحتى لو أمكننا القول من أين جاءت الدولة؛ فما زال يبقى لنا القول ماذا نفعل من أجل إعطاء نظرية عن الدولة؟ فإذا رغبنا فى فهم السياسة الخارجية وفن الدولة حيث سنشعر بالإعاقة وأن يدنا مغلولة حيث لم يكن لدينا إحساس واضح لما هو محرك وباعث الدولة الذى يستحثها، وما وظيفته وكيف يعمل؟ فعملياً وفى الممارسة فإن العلاقات الدولية التى تركز على الدولة لديها شىء ما يقترب من النظرية عن الدولة والمشكلة هى أنه بسبب أن هذه النظرية هى عموماً وفى الغالب ضمنية وليست محددة بصراحة ووضوح فإنها تحدث وتسبب عدداً من العناصر المتناقضة التى تحتاج للفهم والتمحيص والدراسة فما هى إذن الدولة؟

إحدى الإجابات عن هذا السؤال أن الدولة هى ببساطة شديدة تركيز للقوة، القوة العمياء الوحشية، القوة الأساسية (العسكرية) وهذا هو مفهوم **Matchtpolitik** للمفكر الألمانى تريتشكه فى القرن التاسع عشر وهى بالفعل والحقيقة تتفق تماماً مع تكوين وواقع الدولة فى القرن السادس عشر الأوروبى وفى أجزاء من العالم الثالث هذه الأيام (تريتشكه ١٩١٦/١٩٦٣). وكما وصف (تشارلز تيلى) على سبيل المثال، ما فعلته الدول فى القرن السادس عشر كان هو فرض الضرائب وشن الحروب وهى أعمال ونشاطات تكمل بعضها بعضاً (تيلى ١٩٧٥/١٩٩٠) فالدولة هى التى تعمل وتشن الحروب بنجاح وتوسع إقليمها ومن هنا توسع قاعدتها الضريبية؛ ومع اتساع قاعدة الضرائب يمكنها جباية المزيد من المال مما يؤدى إلى تكبير جيوشها وبالتالى غزو أقاليم أخرى وهكذا. وفكرة أن الدولة هى أساساً كيان عسكرى فيها قدر من المصداقية الظاهرية وقد دعمها مؤخراً بعض علماء الاجتماع التاريخى مثل (مايكل مان) والنظريين الاجتماعيين مثل (أنتونى جيدنز)، فـ(مان) يرى أن المجتمعات هى بنيات صناعية جرى تماسكها معاً بالقوة وقصة نظام وستفاليا هى قصة العسكرية والعسكرة والغزو الناجح. وأما لدى (جيدينز) فإن دور الدولة القومية والعنف هو موضوع أقل تنظيراً (جيدنز ١٩٨٦ ومان ١٩٩٣).

وبعض الكتاب الواقعيين أكدوا واهتموا بهذا التقويم العسكرى للدولة بالموافقة بشكل أو بآخر مع حالة تريتشكه ولكن بالإشارة فى حالات أخرى. والسلام الذى مارسه بعض الواقعيين المسيحيين مثل (رينهولد نيبهور ومارلين رايت) بزغت وبدأت جزئيًا من إحساسهم بأنه حين يفهم الفرد عمل الدولة ونظام الدول فإن الاتجاه الأخلاقى الوحيد الذى يمكن تبنيه تجاه العلاقات الدولية هو التراجع والانعزال عن الصراع. وعلى أية حال ففى كلا الحالتين فإن الأمور ليست محددة تمام التحديد فنيبهور يعتقد فى إمكانية أن الدولة يمكن أن تكون مؤسسة على شىء ما غير القوة فيما أن (وايت) يسمح غموضه حول الموضوع بالنظر إليه كقائد فكرى ورائد للمدرسة الإنجليزية بجانب اعتباره الرائد الواقعى البريطانى لما بعد الحرب (بول ١٩٧٦). وهناك صفات إضافية أخرى للواقعية أكثر من مجرد كونها ببساطة تقويم عسكرى للدولة باعتباره مفهومًا وفكرة فيبرية (نسبة إلى ماكس فيبر) للقوة متزاوجًا مع المسؤولية فقد ركز (فيبر) على أنه من الناحية المثالية يجب على الدولة أن تمتلك احتكار العنف، ولكن ما تملكه بالفعل هو احتكار العنف المشروع وهذا يفتح جبهة ثانية حول فكرة الدولة كمؤسسة شرعية من جانب شعبها لأنها تمثلهم وتتصرف نيابة عنهم فى الداخل والخارج.

وفيما أن فكرة أن الدولة تعبير نقى عن القوة تأتلف وتلتبس مع الطغيان والاستبداد والمظهريات المتعلقة بالأمراء والملوك فى أوروبا الحديثة، فإنها كذلك لديها وظيفة تمثيلية وهى صدى لنظرية العقد الاجتماعى وأفكار التنوير. ولربما التأكيد بخاصة على ما بعد التنوير وفكرة المجتمع والأمة، والفكر الألمانى فى هذا المجال حاسم وهام وتعود إلى الفيلسوف (هيردر) وهى أننا ندين بفكرة أن الأساس الصحيح للسلطة السياسية هو الأمة أو الهوية المعطاة مسبقًا أو قبلاً لشعب يعبر بطرقه الشعبية وبخاصة بلغته (بارنارد). ولدى هيجل نجد فكرة أن الدستور هو الشكل أو الهيئة الذى يتم بداخله تسوية التوترات والتناقضات فى الحياة الاجتماعية (هيجل ١٩٩١) مصاحبًا لذلك مع إحياء الوطنية الجمهورية بالأسلوب الرومانى والتى شجعتها الثورات الفرنسية

بعد ١٧٨٩، وهذه الأفكار الألمانية غذت الحركات القومية فى القرن التاسع عشر، ومن كل هذا الخليط المتراكم بزغت الدولة القومية بمعنى الشكل الشرعى (المشروع الوحيد للدولة وهو الدولة التى تمثل وتعبر عن الأمة).

وواضح أن هذا التقويم للدولة يمكن أن يملأ الفراغ فى اتجاهين: من ناحية الدولة القومية كجمع وتوظيف للقوة تمارس نيابة عن الأمة. وهنا فالعظمة القومية والفخر والشرف القومى يحل محل الفخر والمجد الشخصى للحاكم أو الأمير، وسياسة القوة يحل محلها المصلحة القومية باعتبارها الدافع الذى يدفع إلى سلوك الدولة وهنا فإن (كارل شميدت) قد أتى بفكرة التفرقة بين الأصدقاء والأعداء وأن الدولة الحديثة هى كيان يقوم على جعل الخلاف والتفرقة خارجية (شميدت ١٩٣٢/١٩٩٦).

وعلى الجانب الآخر فمجرد أن الدولة ترى رفاهية شعبها أكثر من مجرد قوتها فقد جاءت دولة الرفاهية لتحل محل دولة الحرب، لتتجه إلى تحسين مستوى الحياة والتقدم أكثر من الشرف القومى كمحدد للمصلحة القومية. وهذا ليس ببساطة احتمالاً نظرياً، فمن المدهش والمثير أن بعض الدول الأوروبية المعاصرة والتى لديها سمعة بأنها مسالمة ولا تهدد غيرها وتعاونية وحسنة الجوار هى أيضاً الدول ذاتها التى لديها أقوى إحساس بالهوية كدول قومية والدول الإسكندنافية أمثلة واضحة على ذلك، والتى تبدو قادرة على دعم وتشجيع المشاعر القومية بعيداً عن الاتجاه للقوة، وصوب الاهتمام برفاهية الشعوب.

وعلى أية حال، فإن مغزى الأمة/المجتمع يختلف عن فكرة تركيز القوة، إلا أنه يوجد تصور ثالث عن الدولة يقف فى مكان ما بين الفكرتين وهو أن الدولة هى ببساطة تراكم للقوة وأن لها دوراً إيجابياً فى دعم وتشجيع مصالح الشعب، وهذا يعنى أن الدولة تلعب دوراً إيجابياً فى الحياة الاجتماعية ولكنه دور يقوم على التسهيل أكثر منه البناء، فهو يساعد ويقوم بالتمكين أكثر مما يخلق. وهذا هو المفهوم الذى يمكن أن يسمى ليبرالياً ما دام أن الفرد كان مستعداً لقبول (توماس هوبز) باعتباره ليبرالياً لما قبل الليبرالية والذى هو بالتأكيد طابع النظرية العقدية الاشتراكية وفكر الأسكتلنديين

فى مواجهة الفرنسيين والألمان التنويريين، والفكرة هنا أن الأفراد لديهم مصالح ورغبات تدفعهم للتعاون مع الآخرين ولكن هذا التعاون غير الممكن (مع هوبز) يبدو ممكنًا فقط على مستوى أقل من المثالى (عند جون لوك) فى ظل غياب بعض الآليات لضمان التمسك بالاتفاقات بدون القوة القسرية للدولة.

هذه نظرية للدولة تجعلها غاية فى الأهمية فى الحياة الاجتماعية ولكنها تنكر عليها الدور الخلاق فى تشكيل الصالح القومى وبدلاً من ذلك فإنها تعبر عن مجموع المصالح الفردية للمواطنين. لقد كانت هى الخط البارز السائد فى الفكر لعدة قرون فى الدول الناطقة بالإنجليزية. وهى حقيقة لها بعض المغزى فى ضوء أن العلاقات الدولية كانت حقلاً وميدانًا أكاديميًا بريطانيًا/أمريكيًا فى إلهاماته ومواصفاته.

وكان أوضح التأثير نظرية الدولة الليبرالية، وفى الحقيقة فإنه يمكن الدفع أن واحداً من نقاط ضعف هذه النظرية هو عدم قدرتها على الإمساك والفهم فى إطار بعض التقاليد السياسية أن الدولة تعطى دورًا أكثر إثارة للخيال. فيما هى فى الليبرالية من وجهة نظر أخرى أن الدولة هى مجرد تركيز للقوة. والتقويم الأنجلو أمريكى للدولية الليبرالية هو فى الحقيقة أكثر قربًا من نظرية الإدارة مما هو لنظرية الدولة بالمعنى الأوروبى القارى وبعض من الواقعيين الأنجلو/أمريكان وخاصة المدربين قاريًا من الإنجليز/الأمريكان مثل (مورجان تو) كانوا واعين بهذا الخلاف لكن من الملاحظ أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، وربما بسبب الذين ينتمون لحرفة الاقتصاد يعملون عمومًا فى إطار النظرية الليبرالية للدولة. ملاحظة روبرت جلبن أن دور الدولة هو حل مشكلة الركاب الأحرار (جلبن ١٩٨١).

وفى النهاية فإن واحداً من أهم البدائل الحتمية لهذه النظرية الليبرالية للدولة هو المفهوم الماركسى للدولة باعتبارها الذراع التنفيذى للطبقة السائدة المسيطرة تحت ظل الرأسمالية أو هى اللجنة الحاكمة للبرجوازية، والماركسية تشارك الليبرالية مفهوم أن الدولة هى تكوين ثانوى ولكن دون جعلها تمارس وظيفة ذات قيمة للمجتمع ككل والماركسيون يدفعون بأن الدولة لا يمكن أن تكون حلالاً للمشاكل محايداً -لكنها

كالعادة تمثل بعض المصالح الخاصة- فالراديكاليون الليبراليون مثل جون هوبسون يوافقون كما هو الحال مع الفوضويين الحداثيين شديدى التأثير مثل (ناعوم تشومسكى) والذين يركزون على مفهوم وفكرة أن قوة الدولة تمارس نيابة عن نخبة غير ممثلة (هوبسون ١٩٠٢-١٩٣٨ وتشومسكى ١٩٩٤) فيما الماركسية ليست هى بعد الأيديولوجية الرسمية لواحدة من القوتين الأعظم، فالأفكار الماركسية يبقى لها نفوذها وخاصة عندما يتم فلترتها عبر أسماء كبرى مثل ناعوم تشومسكى. وفى الحقيقة فإن منظرين ماركسيين الآن يؤكدون (الاستقلال النسبى) للدولة وتشومسكى وتابعوه هم المجموعة المعاصرة الأساسية للمنظرين الذين يتمسكون بالتقويم والتقدير الماركسى الخام عن دور الدولة. وفى النهاية ومتصلاً بهذا الموضوع فيجب ملاحظة أن النتيجة العملية لهذا الموقف الخام هو عادة انحياز الماركسى تشومسكى وأفكاره مع الفكرة أو المفهوم الواقعى الصعب عن الدولة باعتبارها تركيزًا للقوة، وتشومسكى يتشارك مع الواقعية فى الرفض الكامل لفكرة أن الدولة يمكن أن تمثل الشعب أو المجتمع وأقل كثيراً من ذلك نوعًا ما من اللاعب الأخلاقى، والتشومسكيون والماركسيون والواقعيون يتفقون جميعًا على أن هذا الكلام يمثل تشويهًا ليبراليًا أكثر من أى شىء آخر وهى ربما الفرصة التى يعطيها ويمنحها ليكون يساريًا واقعيًا فى الجناح اليسارى والذى يقيم تقديراً للشعبية غير العادية لنظريات تشومسكى التآمرية. ويتحدث تشومسكى فى أحد كتبه عن الواقعى الساخر المتشائم الذى يمكن أن يجد التبرير دون الاضطرار لترك تعاطفه القومى.

هل الدولة توصف بحق كلاعب فى العلاقات الدولية؟ الدولة القومية تبدو لاعبًا حسب النظريات التى ناقشناها سابقًا كما هى دولة الحرب. ولكن إذا تصورنا الدولة ببساطة كمسهل للحياة الاجتماعية أو هى النقطة التى تتراكم حولها القوة فى المجتمع فهل نحن مخطئون إذا رأينا الدولة كمؤسسة أو كلاعب؟ ألكسندر ويندت ١٩٩٩-٢٠٠٤ يرى أنه لا يجب النظر للدولة كلاعب ولكن كشخص وبالنسبة لويندت (فإن الدولة هى شعب أيضًا) بمعنى أن الدول لاعبون فرديون قادرون على ممارسة وتجربة الرّغبات والنوايا والعقائد من خلال الملكات الفعلية البازغة بما فى ذلك الدولية

الجماعية والهوية التجميعية (الجماعية) (ويندت ١٩٩٩-٢٠٠٤) إنه من خلال عملية وتكوين الهوية الجماعية فإن ويندت يرى أن تنمية وتطور دولة العالم باعتبارها أمرًا حتميًا (ويندت ٢٠٠٣). وكولين وايت يأخذ الموضوع مع مفهوم ويندت للدولة كشخص ويدفع بأنه يمثل بديلاً عن الدولة (بالتحديد وبالأخص القدرة على عمل قوة الدولة) وهو عمل جماعى مؤسسى للبنيات والهياكل أكثر منها كلاعب أو فاعل، إنه يؤكد أن الطريقة التى يتم بها تفعيل قوة الدولة يعتمد على عمل اللاعبين الفاعلين أفرادًا وجماعات وأنهم موجودون داخل كل تجمع أو كل دولة (وايت ٢٠٠٤) وعليه فبالنسبة لوايت الدولة ليست فاعلاً ولاعبًا فى ذاتها وبالتأكيد هى ليست شخصًا لكنها أكثر من ذلك كله هى جسم أو جهاز يسهل ممارسة القوة من جانب اللاعبين داخلها. وهو موقف يصير معه تحليل السياسة الخارجية الذى نتناوله فيما بعد، ويجب أن يكون له أهمية ويلقى التعاطف اللازم معه.

السياسة الخارجية والداخلية - مؤسسة داخل الدولة

هذه النظريات عن الدولة هى بوضوح مختلفة تمامًا ويجب أن نتوقع أنه ستولد نظريات مختلفة للسياسة الخارجية ولفن إدارة الدولة، وعلى كل حال فعلى العموم وبالكل هذا لم يحدث. وكما سنرى فإن معظم التقويمات عن السياسة الخارجية لا ترجع إلى نظرية صريحة للدولة وأحيانًا غير ما يرغبون (ضد تحيزهم) وإن تقويمًا ليبراليًا غامضًا للدولة باعتبارها حلالاً للمشاكل يوجد فى خلفية الكثير جدًا من تحليل السياسة الخارجية لكنها نادرًا ما يتم تحليلها بدقة.

والافتراض العملى أو الإجرائى لأغلب تحليلات السياسة الخارجية هو أن الدولة كمؤسسة اجتماعية توجد فى بيئتين: من ناحية توجد البيئة الداخلية والتى تتكون من كل المؤسسات الموجودة والمتوطنة فى الإقليم المحدد وهناك من جانب الدولة وتفاعلاتها معها ومع غيرها من المؤسسات وعلى الناحية الأخرى توجد البيئة الخارجية والتى تتكون من كل الدول الأخرى وتفاعلاتها معها ومع كل واحدة منها. ونظرية العلاقات

الدولية التقليدية تفترض أن الدولة داخلة باستمرار فى محاولات للتدخل فى كلا البيئتين بمعنى أنها تنخرط فى كلا السياستين الداخلية والخارجية. والنظرية الواقعية باعتبارها مميزة مثلاً عن التعددية تفترض أن هذين الشكلين من السياسة مختلفان: ففى حالة السياسة الداخلية فالدولة مبدئيًا قادرة على أخذ طريقها عندما تقرر فى خضم العمل، بمعنى أنها تملك كلاً من السلطة للتصرف والوسائل لتفعيل هذا التصرف. فيما أنه فى السياسة الخارجية فإن الناتج أو المخرجات هى نتاج للاعتماد المتبادل فى صنع القرار، والدولة لا يمكنها أن تتوقع أن الدول الأخرى ستستخدم سلطاتها حيث إنه فى ظل نظام فوضوى لا توجد دولة تملك السلطة وما إذا كانت الدول تملك الوسائل لتجد طريقها أم لا فهو أمر محتمل، فيما أنه داخليًا فإن الدولة مبدئيًا تملك احتكار وسائل القسر ودوليًا لا توجد ثمة دولة فى هذا الموقف. وهذا يعنى أننا نفرق بين مظهرين لدراسة السياسة الخارجية، الطريقة التى يتم بها تشكيل السياسة الخارجية أو صياغتها والتى ربما تكون أكثر تشابهًا مع الطريقة التى تشكل بها السياسة أو تصاغ بها تلك السياسة الداخلية، وهناك الطريقة التى يتم بها تنفيذ السياسة الخارجية، والتى هى دائمًا مختلفة تمامًا، والأخيرة سيتم التعامل معها فى الفصل القادم.

وعن التقويم التقليدى والحساب لصياغة السياسة الخارجية ورسمها فيتضمن معرفة وتحديد المصلحة القومية فيما يتصل أو طالما هى تؤثر فى موضوع معين، لهذا فمثلاً فى الأعوام السابقة على ١٩١٤ فإن مؤسسة السياسة البريطانية كان عليها رسم وصياغة سياسة فيما يخص الأنماط المتغايرة للقوى فى أوروبا وبصفة خاصة النمو المفهوم للقوة الألمانية، ومحاولة ألمانيا استعراض هذه القوة فى المسرح العالمى. والدبلوماسية البريطانية لديها وجهة نظر طويلة المدى بالفعل فيما يخص نمط القوات فى أوروبا القارية بمعنى أنها ضد أى تركيز يعنى السيطرة على موانئ القنال وبحر الشمال والذى هو هنا يؤدى إلى ضعف البحرية الملكية ويدفع بريطانيا ويضطرها لتطوير وتنمية جيش كاف وكبير لحماية نفسها من الغزو. فعملية صنع السياسة فى العقد السابق على ١٩١٤ يمكن النظر إليه باعتباره عملية أقلمة لوجهة النظر هذه أو

لوجهة النظر تلك للظروف الجديدة لتغيير التركيز فى الأهمية بعيداً عن العدو التقليدى وهو فرنسا، ونحو المتحدى الجديد وهو ألمانيا، فكيف ولماذا جاءت هذه الأقلمة؟ وأكثر دراماتيكية من هذا فى سنوات قليلة فى الأربعينيات فإن الولايات المتحدة تركت سياستها طويلة الأمد المعروفة باسم (العزلة) ولأول مرة صارت ملتزمة ولمدى مكثف من التحالفات من أجل السلام فلماذا وكيف حدث هذا التغيير الذى عكس الأمور؟

إحدى طرق الإجابة عن هذه الأسئلة وما يشابهها هو من خلال تفعيل واستخدام مناهج وطرق التأريخ الديبلوماسى، بافتراض أن الوثائق المتصلة والمتعلقة بالموضوع جاهزة وموجودة. وهذا يعطينا إجابة أو حساباً مرضياً لتغيرات معينة ولكن هذا ليس هو ما نريده فباعتبارنا طلبة علاقات دولية فإننا نرغب فى الامتلاك والحصول على حساب وتقويم عام يتبعه صنع السياسة الخارجية والمصلحة القومية التى تم تحديدها، كما أننا نبحث عن تحديد أنماط السلوك أكثر منه تحليل أمثلة فردية. فقد نفعل ونستخدم مناهج المؤرخين هنا فى دراسة الحالة ولكن وجهتنا هنا هى التعميم بينما المؤرخون يتجهون إلى التخصيص، فكيف إذن يمكن إنجاز التعميم حول صنع السياسة الخارجية وصياغتها؟ تحليل السياسة الخارجية لمعظم الفترة من الخمسينيات تقول لنا إن أفضل طريقة لعمل هذا هو تفتيت عملية صنع السياسة الخارجية وتفكيكها لمسلسلات من القرارات كل منها بدوره يمكن تحليله من أجل تحديد وفحص واختبار أى من العوامل كان مؤثراً وذا مغزى وفى أية ظروف. ومن هنا فإن النظرية العامة لصنع السياسة الخارجية قد تبرز ببطء أو على مهل والذين قاموا بتأصيل مقتربات ومناهج صنع واتخاذ القرار فى السياسة الخارجية كانوا من الأساتذة السلوكيين الأمريكان فى الخمسينيات، والذين رأو أنفسهم باعتبارهم بالفعل وبكفاءة يقومون بعملية إعداد وتجهيز فكرة المصلحة القومية وتنمية وتطوير خطط ورسوم بيانية مصنفة على وزن كبير حيث هناك مكان لكل العوامل والتى قد تكون دخلت فى عملية صنع أى قرار خاص ومعين وأثر الإعلام الجماهيرى ونفوذه وكذلك شخصية صانع القرار والمظاهر المؤسسية لجهاز صنع السياسة الخارجية، والعوامل الاجتماعية والنفسية

حول إدراك التهديدات. وهذه الخطط قد تكون انطباعية ولكن التصنيف ليس هو نفسه كتفسير قائمة بكل العوامل التى لها صلة وهى أقل فائدة كثيراً من النظرية التى تتنبأ بأى العوامل ستكون حاسمة ولها صلة. وأكثر من هذا وضع الخطط فى المجال العملى وملء كل الصناديق وهو عمل معقد ورهيب، وما كان محتاجًا إليه ليس أكثر من خطة تصنيفات كنموذج يبسط العدد الضخم من العوامل ذات الصلة، وهذا جرى التزود به وقام بتقديمه عام ١٩٧١ (جوهر القرار) بحالة (جراهام أليسون) ودراسته العظيمة لحالة أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وهى واحدة من دراسات قليلة أصيلة وذات طابع كلاسيكى فى العلاقات الدولية الحديثة (أليسون ١٩٧١ وكذلك الطبعة الثانية المحدثة لأليسون وفيليب زيلكو عام ١٩٩٩).

وفى الحقيقة فقد قدم أليسون ثلاثة نماذج لصنع القرار يقدم كل واحد منها حسابًا وتقريرًا مختلفًا لتشخيص الأزمة والتى يمكن تبسيطها كما يلى:

أولاً: القرار السوفيتى بنشر صواريخ باليستية متوسطة المدى فى كوبا (IRBM).

والثانى: القرار الأمريكى بالاستجابة لذلك النشر.

والثالث: القرار السوفيتى بسحب الصواريخ الباليستية (IRBM).

ووجهة نظره فإنه لا يوجد على عكس عنوانه جوهر للقرار ولكنها فقط مجرد رؤية مختلفة أو طرق مختلفة لرؤية الحوادث ذاتها.

نموذجه الأول هو اللاعب الرشيد (RAM) وهذا يتماشى مع نوعية التحليل الذى ترحب به التقويمات التقليدية للصالح القومى وهؤلاء الذين يرون الدولة فاعلاً فى حد ذاتها. فقرارات السياسة الخارجية من المفترض أنها استجابات رشيدة لمواقف معينة مصاغة ومصنوعة من جانب وحدة أو دولة والتى هى لاعب، والإشارة هنا نراها بمعنى الأهداف والوسائل، أى إنه من المفترض أن الدول تختار طريق تصرفها والتى من شأنها أن تزيد وتعظم ما تحصل عليه وتقلل لأقل حد ممكن الخسائر فى إطار منظومة

من القيم. والقرارات يمكن دراستها بعملية إعادة البناء الرشيد وتحليل الكرسى؛ حيث يضع المحلل نفسه أو نفسها فى مكان صانع القرار ويحاول القيام بعملية محاكاة (Simulation) للعملية العقلية التى أدت بصانع القرار للتصرف كما حدث له أو لها، ولهذا إذا أردنا شرح وتفسير لماذا نشر الاتحاد السوفيتى الصواريخ ومتى وأين تم ذلك؟ فيجب أن نحدد الأهداف التى أراد السوفيت تحقيقها والعمليات العقلية للتسبيب والتى حدت بهم للتفكير بأن هذا النشر سيحقق هذه الأهداف، وعادة مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الأهداف قد لا تكون هى التى تحددت صراحةً. وفى الحقيقة فإن أفضل طريقة للاقتراب من الأهداف الحقيقية ربما هى العمل للخلف من السلوك المتخذ، أى إعادة البناء الرشيد وهى عملية صعبة وقد تحتاج من المحلل أن تكون لديه كل المعلومات المتاحة لصانع القرار، وفقط هذه المعلومات التى هى طلب طويل ومهمة عسيرة. ورغم هذا، فإننا ننخرط فى مثل هذا النوع من التفكير وإعادة البناء الفكرى كل الوقت، ويمكننا أن نصل إلى حساب معقول ومقبول لكيف تم اتخاذ القرار.

ويرى أليسون أنه يوجد ثمة نوعان من المشاكل مع هذا النموذج. الأولى أن افتراض أن التصرف هو بالكامل رشيد يضع مشكلات، فالمعطيات لجعل القرار رشيداً غير تامة حيث يتضمن منظومة كاملة ومحددة من القيم يتم دعمها وتعظيمها، وحساباً لكل الطرق المتاحة والممكنة للتصرف لصانع القرار ومنظومة من العمليات التى تتيح وتسمح لنا بتوقع النتائج لكل عمل أو تصرف، فالمعلومات الصحيحة لكل هذا ببساطة ليست متاحة، ليس فقط لصانع القرار الأصلى ولا بعد ذلك للمحلل. هذه المعرفة تشبه اتخاذ قرار فى لعبة الشطرنج لاختيار أفضل السبل فى كل الظروف وهى عملية لا يمكن لأسرع كمبيوتر القيام بها، وفى الحقيقة فنحن نصنع القرارات بنفس الطريقة كما نلعب الشطرنج فلدينا بعض القواعد للسلوك التى تساعدنا وخاصة فى المراحل المبكرة للعبة عندما نواجه مواقف معروفة. وفى النهاية عندما نواجه مواقف غير معروفة فنحن نستكشف من خلال ما أخذناه واعتبرناه أفضل تحركات متفائلة، ونتصرف عندما نكون راضين أننا وجدنا أفضل تحرك ممكن فى ضوء الوقت المتاح وحدوده.

وهذه طريقة رشيدة للعب أو صنع القرارات رغم أن الإمكانية توجد بأن الخيار القادم والذى ربما درسناه سيكون أفضل من اختيارنا الفعلى. ولكن إعادة تركيب اللعبة التى تمت هكذا هو أمر صعب للغاية. والتخمين أو الحدس سيكون مستخدمًا بشكل أكثر من العمليات المتكررة الرشيدة النقية للفكر وأحد الأشياء التى نحتاج أن نحاكيها هو ضغط الوقت فلا يمكننا أن نفترض أن تحركًا هو الأفضل حتى لو تم من جانب أستاذ كبير فحتى هؤلاء معروف أنهم يفعلون أحيانًا أخطاء خطيرة عندما تدق الساعة. نظرية اللاعب الرشيد تفترض أن الدول تريد عادة نتائج وآثار تحركاتها ولكن الظروف الحقيقية والتى على أساسها تمت القرارات وصنعت ربما تثبت كذب أو زيف هذا الافتراض.

والمشكلة الثانية مع اللاعب الرشيد (RAM) هى أكثر عملية وحتى عندما نصل لنتيجة أو خلاصة باستخدام إعادة البناء الرشيد توجد عادة أشياء شاذة غير عادية ويتم تركها دونما تفسير، ولذا فإن أليسون رأى أن أفضل خيار مقبول وظاهرى لنشر الروس صواريخ متوسطة المدى هو أنها كانت مصارعة وتريد منها إعلان وملء ما هو معروف ومدرك عن هوة متسعة فى القدرات بينهم وبين الولايات المتحدة ترك بدون تفسير بعض مظاهر النشر الفعلى للصواريخ، ولكن هذا الذى يبدو أنه محسوب بالكامل لتشجيع الكشف السريع عنه من جانب الولايات المتحدة. فوجهة النظر البديلة إذن أنها صيغت ليتم اكتشافها مما يغطى على أشياء، ولكنه يقدم تفسيرًا أقل لكل شىء، والافتراض هو أن النشر كان مصاغًا ومصنوعًا لإغلاق فجوة القدرات.

ولكن أليسون يقترح بدلاً من ذلك نموذجًا آخر للقرار وهو نموذج اللعب الرشيد الذى يفترض أن القرارات هى نتاج للحساب من جانب لاعب واحد وهو نموذج العملية المنظمة (والذى سمى فى الطبعة الثانية المنقحة لهذا الكتاب باسم نموذج السلوك التنظيمى) الذى يفترض أن القرارات يتم صنعها من جانب عديد من المنظمات داخل الدولة كل واحدة منها لها طابعها وطرقها المتميزة لفعل الأشياء أو هو الروتين التنظيمى وإجراء العمليات العادية والتى تقاوم أن تكون منظمة بأى نوع من المعلومات

أو المخابرات المركزية، وليس صدفةً أن هذا يتلائم مع التعليقات المبكرة فى ضوء نقص المعلومات الصحيحة والتامة. ومنظمات مثل المخابرات السوفيتية KGB عندما تواجه مشكلة بشأن الصواريخ أو البحرية الأمريكية والقوات الجوية فإنها لا تحاول حلها بالبدء من الصفر: فإنهم يرجعون لذاكرتهم المؤسسية ويحاولون تذكّر كيفية تصرفهم مع مشاكل مشابهة من قبل، وهكذا عندما يواجهون إنشاء قاعدة صواريخ فى كوبا فإن قوات الصواريخ السوفيتية تستخدم الخطة المفضلة التى استخدموها فى الاتحاد السوفيتى لأن التجربة والخبرة تؤكد القول بأن هذه هى أفضل طريقة لبناء قاعدة صواريخ، ومن الصحيح أن هذه يمكن لقوات المراقبة الأمريكية التعرف عليها إلا أنه فيما يبدو على العكس أن المخابرات السوفيتية نقلت الصواريخ سراً فى الليلة الظلماء وهو ما يبدو أمراً شاذاً فى ضوء الوسائل والطرق التى تتجه نحو الإعلان.

ويمكن التفكير بأن هذا فيه نوع من المبالغة حول استقلالية المنظمات ولكن هناك مثلاً أمريكيًا يؤكد الفكرة؛ فالقوات الجوية الأمريكية تحت قيادة الجنرال (كيرتس لى ماى) أرادت قصف قاعدة الصواريخ ولكن تقريراً عن الخسائر البشرية المحتملة كان شنيعًا ولا يضمنون النجاح مائة فى المائة، ولهذا جرى إيقاف الهجوم الجوى من جانب الرئيس كينيدى. وهناك بحث جرى فيما بعد كشف أن القوات الجوية قد اتخذت خطة موجودة للهجوم على منشآت كوبية وأضافت أماكن الصواريخ، ومن هنا أتت الخسائر العالية المتوقعة، وأكثر من هذا افترضوا أن الصواريخ متحركة وأن بعضها سيفقد ولن تطوله الضربات، وفى الحقيقة أن الصواريخ كانت فقط متحركة فى سياق زمنى يجرى لأسابيع. والهجوم كان يحقق مائة فى المائة كمعدل للنجاح، وهذا نموذج مثير بدقة لمجرد أن القوات الجوية الأمريكية كانت بالفعل تحبذ إجراء عمليًا. وعادة عندما تحقق العسكرية خسائر بشرية عالية فهذا بسبب أنه لسبب أو لآخر فإنهم يبغون إبعاد السياسيين عن استخدام القوة وهى نقطة تقود لنماذج أليسون التالية.

فنموذج العملية التنظيمية كان يلعب ضد فكرة التحكم المركزى الرشيد فى القرارات. وفى نموذجه الأخير للبيروقراطية السياسية فإن (أليسون) قام بتفكيك عملية صنع القرار الرشيد من اتجاه آخر، حيث ركز على مدى تأثير العوامل السياسية

الخارجية والوضع الدولى على صنع القرار وأحد مظاهر ذلك هو الطريقة التى ترى بها البيروقراطية العالم من وجهة نظر منظمتها وكما أن الشعار يقول "أين تقعد يحدد أين تقف" فقد أعيد تصويره فى الطبعة الثانية عام ١٩٩٩ إلى شىء أكثر دقة وصحة "أين يقف الشخص متأثر جداً وبقوة بأين يقعد" ففى الولايات المتحدة فإن وزارة الخارجية عادةً تحبذ المفاوضات والمندوب الدائم فى الأمم المتحدة يحبذ العمل والفعل من جانب الأمم المتحدة، والبحرية الأمريكية تحبذ العمل والفعل البحرى، وهكذا، وليس لنا أن نتوقع أن المنظمات ستشجع طرقًا وأساليب للعمل والفعل لا تتضمن دعمًا لميزانيتهم، والأكثر أهمية من هذا حقيقة أن القادة لديهم مواقفهم السياسية ليحموها وليدافعوا عنها.

وخلال أزمة الصواريخ الكوبية فإن الرئيس كينيدى يعرف أن تصرفه قد يسبب مشاكل سياسية أمام فرصته لإعادة الانتخاب، وأكثر من ذلك قربًا وسرعة توقعات واحتمالات وضع الحزب الديمقراطى فى الانتخابات النصفية للكونجرس فى نوفمبر ١٩٦٢ رغم أنه من المهم حاليًا من جانب الناحية البحثية أن هذا كله لم يكن عاملاً فاصلاً فى تصرفات الرئيس.

وافتراض نموذج اللاعب الرشيد (والواقعية على وجه العموم) هو أن قرارات السياسة الخارجية تُتخذ على أسس السياسة الخارجية، ونموذج السياسة البيروقراطية يقول إن هذا فى الغالب لن يكون هو الحال.

والنماذج المفاهيمية الفكرية التى أسسها أليسون فى كتاب (جوهر القرار) قد استمرت بقوة رغم النقد لما يتضمنه عمله من الناحية السياسية - و قد جرى اتهامه بالانتقاص من أدوار الرئيس ودور الرأى العام فى صنع قرارات السياسة الخارجية- ورأى أن صناعة السياسة فى الديمقراطيات هو غير ديمقراطى بسبب القوة التى تمسك بها البيروقراطية (انظر القطعة التى ذكرها ستيفن كراسنر عام ١٩٧٢ بعنوان "هل البيروقراطية مهمة؟") وقد ظل عمل (أليسون) مؤثرًا رغم أن حالته الدراسية قد جرى استباقها بعمل يعتمد على المصادر الأمريكية السوفيتية المتاحة منذ نهاية الحرب

الباردة إلا أنه على أية حال، فإنه من الواضح أن النماذج تحتاج إلى الاستكمال، والنقص الأكبر عند أليسون هو الحساب الكافى للبعد النفسى الاجتماعى المعرفى لعملية صنع القرار، فصناع القرار يتفاعلون مع بيئتهم التى يدركونها، وقد تكون إدراكاتهم غير صحيحة (جير بيز ١٩٧٦، كوتام ١٩٨٦) ولربما أعتقد أن أحد طرق تصحيح سوء الإدراك هو الاستماع لأكبر عدد ممكن من الأصوات عند صناعة القرار، ولكن (إير بنج جانين) فى (ضحايا الفكر الجمعى) يؤكد ويثبت أن الأجهزة الجماعية لصنع القرار معرضة لأن تكون إدراكاتها سيئة مثل الأفراد (جانيز، ١٩٧٢). إنه نقص الحساب الجيد لهذه الموضوعات التى تسببت فى تجاوز دراسات الحالة لأليسون. والبحوث الأخيرة تؤكد الدرجة التى تصرف فيها الاتحاد السوفيتى بناء على الخوف أو المخاوف التى خلقتها السياسة الأمريكية التى رسمت لردع السوفيت، خاصة التحذيرات الأمريكية لآثار وعواقب نشر الصواريخ فى كوبا والتى جرى تفسيرها على أنها تهديدات وإشارات على وجود نية لتدمير المواقع الروسية (ليبود ستين، ١٩٩٤). والتأكيد على العمليات المعرفية حاضرة أيضًا فى الأعمال الأخيرة حول دور الأفكار والأيديولوجيات فى عملية صنع السياسة الخارجية (جولدشتاين وكيوهين، ١٩٩٣). وللمرة الثانية فإن نهاية الحرب الباردة قد وفرت الدوافع والحوافز الكثيرة لهذا العمل (ليبو وريس كابين، ١٩٩٥).

وتوجد مشاكل عامة أخرى مع نماذج أليسون ونموذج العمل التنظيمى ونموذج سياسة البيروقراطية كانت فى أوقات كثيرة غير واضحة والأخيرة تسلم بأنه وضع تأكيداً واهتمامًا كثيرًا على الدور الذى تلعبه المنظمات والبيروقراطية فى مواجهة القادة السياسيين وكذلك الإعلام فى الدول الديمقراطية، ونماذج أليسون المفصلة ربما تعمل فقط فى الدول التى لديها أبنية مؤسسية مختلفة، وبالتأكيد فمن الصعب تطبيق نموذج العملية التنظيمية فى الدول التى ليس لديها بيروقراطيات مكثفة، وهذا هو أيضًا درس عملية صنع القرار فى وقت أزمة أو أزمات حيث يتم التلاعب بمخاطر القيم العليا تحت ضغط الوقت مما قد ينتج عنه أنماط للسلوك مختلفة جداً عن تلك التى تجرى خلال صنع القرار العادى. وعلى أية حال فمن المدهش أن دراسة عمرها ٤٠ سنة (دراسة

حالة) لم يتم تجاوزها فى بعض النواحى، كما أن نماذج أليسون نفسها ما زالت تستعمل حتى اليوم.

وهناك طريقان لكيفية قراءة ذلك، فربما يثبت هذا ويبرهن على كيف أن هذه النماذج مصممة ومرسومة بعناية على هذا الحساب فإن عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية هى واحدة من أفضل المناطق المؤسسة فى العلاقات الدولية، ونقص التجديد الأخير فى هذا الحقل هو نقطة فى صالحها.

ومن ناحية أخرى فإن هذا العمر الطويل يمكن النظر إليه كعلامة ضعف ومؤشر أن هذه المنطقة فى نظرية العلاقات الدولية لم يحدث فيها تطور كبير، وحيث إن نقاطًا أساسية طويلة جرى عملها وهناك قليل آخر يجب قوله. وهناك نقاط مشابهة يمكن عملها بالنسبة لعدد من النواحى الأخرى فى تحليل السياسة الخارجية، فمثلاً دراسة الرأى العام والسياسة الخارجية أو جماعات الضغط والسياسة الخارجية تبدو أنها موضوعات للدراسة حيث توجد تجديدات قليلة أخيرة نسبيًا فمعظم العمل الذى يجرى يأخذ شكل دراسة الحال الإمبريقية (التجريبية) والتى تغير وتخلط وتعيد الخلط والتغيير فى عدد قليل من الأفكار أكثر منها خلق نظريات جديدة إبداعية رغم أن (بريان وايت) يقدم عددًا من الأسباب حول لماذا أن هذا الحكم يمكن المنازعة فيه (وايت، ١٩٩٩). فلماذا إذًا الأمر كذلك؟

وهنا تأتى مشكلة أو قضية المؤسسة والبناء (الهيكل) وتأتى البنية مرة ثانية لتلعب دورها فكل من الواقعيين الجدد والمؤسسين الليبرالين كمقترب تحليلى هى التى تسود وتهيمن فى نظرية العلاقات الدولية المعاصرة تؤكد على تحليل نظام العلاقات الدولية على حساب تحليل السياسة الخارجية. ورغم أن الواقعية الجديدة لوالتز قدمت خدمة كلامية لسانية لأهمية دراسة السياسة الخارجية كما رأينا فإنها أساسًا قدمت استعراضًا للعلاقات الدولية من القمة للقاعدة والبنية وما تتضمنه من أن الكفاءة أو المهارة العالية لصانع قرار السياسة الخارجية (الحذق الأعلى) يقع عند التعرف على

الإشارات التى يرسلها النظام أكثر مما هو ممارسة دور المؤسسة الفاعلة المسئولة، فصانع القرار هو حرفى ماهر أكثر منه فنان مبدع. وكما رأينا فإن الليبرالية الجديدة تقدم استعراضًا للعلاقات الدولية يعمل من القمة وحتى القاعدة بمعنى أنه يؤكد احتمالات التعاون، وفى ظل افتراض حالة أن الدول هى وحدات أنانية رشيدة تعمل فى ظل أو سياق فوضى مما يحد ويقلل المجال المتاح للسياسة الخارجية باعتبارها منطقة مستقلة من البحث. وفعليًا فإن نموذج اللعب الرشيد يعاد ترسيمه بما يعنى طبعًا تحت ظروف جديدة واحدا من الأعاجيب حول سيادة الاختيار الرشيد فى عملية تنظير العلاقات الدولية السائد فى عصرنا فإنه يبدو أنه مضاد لتحليل السياسة الخارجية. ولربما يعتقد الإنسان أن الاختيار والسياسة سيذهبان معًا لكنه من الناحية العملية فإن الطريقة التى يتم التعبير بها عن فكر الخيار الرشيد تقوض وتضعف هذه الشراكة المحتملة، فالنظام هو المركز أو البؤرة وسلوك الوحدات التى تكون النظام من المفترض أن النظام هو الذى يحددها أكثر منه تعبيرًا عن المؤسسة أو الفاعل كما وضعها والتز، أى إنها على العكس تنقيصية ومخفضة أو هى زائفة لأنه بمرور الوقت فإن استمرار الأنماط والإصرار عليها فى النظام هو غير متصل أو ليس على صلة مع التغييرات فى الوحدات (والتز ١٩٧٩).

وعلى هذا الحساب فإن المكونات التقليدية لتحليل السياسة الخارجية مثل الرأى العام، وتأثير الإعلام وجماعات الضغط والبيئة التنظيمية وغيرها يمكن أن تقدم القليل فضلاً عن الاضطراب لدى صانع القرار وتشتيت انتباهه وتحويله عن الموضوع الأساسى وهو العلاقة بين الدولة والنظام.

وعدد قليل من محللى السياسة الخارجية قد أخذوا هذا الاختلاف والتباين إلى الواقعيين الجدد - وهناك استثناء له مغزاه وهو والتر كارليسنايس (١٩٩٢) والذى عمل من خلال مشكلة الفاعلين/البناء فى تحليل السياسة الخارجية، ودفع بأن بنيوية (ويندت) بجانب المقتربات التقليدية للمشكلة ربما تكون قادرة على توثيق آثار الهيكل والبناء على الفاعلين ولكنهم فشلوا فى أن يأخذوا فى اعتبارهم آثار الفاعلين على

الأبنية لأنهم لم ينظروا إلى صنع السياسة الخارجية خلال إطار زمنى طويل بشكل كافٍ - إنه يفرق بين ثلاثة مستويات من التفسير والشرح فى تحليل السياسة الخارجية:

١ - نوايا لاعبى السياسة الخارجية وماذا تريد هذه السياسة المرسومة أن تنجزه وتحققه.

٢ - تفسير أسباب وجود هذه الرغبات أو الأهداف لدى اللاعبين والتى تتضمن وتعنى بفحص ترتيب الأولويات والحسم لدى اللاعبين.

٣ - البيئة الداخلية والدولية البنيوية للاعبين وكيف تؤثر على المستويين الأول والثانى فى حالات خاصة، فكارلس نايس دعم وشجع المقترب المؤسسى أو البنيوى لتحليل السياسة الخارجية ولكنه أصر على أنه يجب علينا داخل هذا المقترب ويمكننا محاولة فهم القيم والمدركات لما هو دون مستوى الدولة باعتبار أن نوايا اللاعبين وأولوياتهم وسلطتهم تغذى مستوى المؤسسات المحلية والدولية التى تحدد وتحد وتمكن من تصرفات معينة ويمكن أن تغير البيئة البنيوية بمرور الوقت..

وهناك معركة أساسية وحاسمة فى الجدال حول تحليل السياسة الخارجية كما تفهم عرفًا وتقليداً، ومفاهيم وفهم الواقعيين الجدد للهيكل والبناء الدولى وأهمية هذا الحوار والنقاش له مغزاه فى العلاقات الدولية ويتصل بدور أو عدم دور نمط النظام وسلوك السياسة الخارجية. فمن وجهة نظر الواقعيين الجدد فطبيعة النظام الداخلى هل هو ليبرالى ديمقراطى أو هو سلطوى شمولى له تأثير قليل نسبيًا فالدولة هى ببساطة لاعب أنانى يحاول العيش خلال الفوضى ومشاكلها وخذ مثلاً على ذلك مؤثر لواقعى جديد هو (جون ميرشايمر) فى "عودة للمستقبل": عدم الاستقرار فى أوروبا عام ١٩٩٠" فميرشايمر تصور إعادة ظهور النظام القديم ونمط ما قبل ١٩١٩ فى أوروبا ورأى أن هذه طريقة للتحكم وجعل العملية مستقرة وستساعد ألمانيا حتى أن تصبح دولة نووية، وهذا اقتراح مثير ضد البديهة والحدس. ولكن ما هو مثير ومدهش

فى السياق الحالى أن كل قطاعات الرأى العام الألمانى تقريباً فيما خلا النازيون الجدد المتطرفون هم ومن قلوبهم جميعاً يعارضون متاعب هذه السياسة. ولو أن هذه السياسة صحيحة فالافتراض أنه سيتم تبنيها - والصحيح هنا تعنى المناسب للظروف الدولية (هذه هى مطالب توازن القوى) وليس الضغوط الداخلية. وهذه حجة بنيوية، وتوجد هنا مشكلة الفاعلين: مشكلة وجود حكومة ألمانية يمكنها تقديم هذه السياسة دونما مطاردتها من الحكم، ولكن هذا بالنسبة لميرشايمر هو شىء ثانوى، فالسياسة الخارجية فى هذا الحساب والتقدير تصير مشابهة لاستكمال أحجية (الكلمات المتقاطعة) فعندنا الطب والمفاتيح والعمل والهدف هو إيجاد الإجابة الصحيحة! وصانع السياسة الذى يقوم بالحل لا يمكنه التأثير أو التقرير وتحديد هذه الإجابة، فهو فقط يكتشفها وينفذها بأكثر كفاءة وفعالية ممكنة.

ومن وجهة كل الأفكار الأخرى (مع استثناء ممكن من تشومسكى) فإن فكرة أن نمط النظام ليس له ثمة تأثير ونفوذ ينظر إليه على أنه سخف واضح، ويبدو بديهيًا غير مصدق أن القادة الذين دفعوا للسلطة بنظم سياسية ليبرالية ديمقراطية سيردون على محركات وبواعث بنفس الطريقة التى يفعل بها صانعو الانقلابات أو قادة الأحزاب الجماهيرية الشموليون. ولربما توجد ضغوط تشير إليهم فى ذات الاتجاه ولكن المؤكد أن قيمهم الذاتية سيكون لها أثرها على القرارات التى يتخذونها فى النهاية مثلما ثبت فى مثال ألمانيا الحديثة والأسلحة النووية. وأكثر من هذا يبدو (من الداخل) ومما لا يصدق أن البناء الداخلى الاجتماعى والاقتصادى لا صلة له بالسياسة الخارجية وأن شكل مجتمع الدولة ليس له تأثير على سلوكها الدولى. وواحد من البحوث والكشوفات والفحص يشير لهذه البديهيات الحدسية يأتى مما يسمى افتراض السلام الديمقراطى وهو افتراض أن الدول الليبرالية الديمقراطية المستقرة دستورياً لا تذهب للحرب مع بعضها بعضا (رغم أنها عموماً معرضة للحرب مثل غيرها عندما تأتى للعلاقات مع تلك الدول غير الديمقراطية)، وهناك سبب خاص لإثارة هذا لأنه على عكس بعض تحديات أخرى بالنسبة لأسلوب تفكير الواقعيين الجدد فإنها الحجة التى تستخدم نفس

المنهاجية الوضعية التى يوظفها ويستخدمها الواقعيون الجدد للاختيار الرشيد، وفيما أن الفكرة صارت شعبية أولاً باعتبارها بشكل ما استقراء لملاحظات (غير تقليدى أو معتاد) من جانب (مايكل دويل) لعمل الفيلسوف كانت للظروف المعاصرة والتى قام بتطويرها فى التسعينيات الباحثون التجريبيون باستخدام آخر الوسائل الفنية الإحصائية لتنقية الافتراض الأولى وإيجاد صيغة قوية وصلبة لها (دويل، ١٩٨٣، روسيت، ١٩٩٣، جليدتش وريس كاين ١٩٩٥، براون، ١٩٩١)، وسيتم تناول التفسيرات الممكنة للسلام الديمقراطى فى الفصل العاشر.

ولو صار فكر السلام الديمقراطى مشيداً ومؤسساً وهو إلى حد ما صار مستعداً لطرح برنامج للبحث أكثر تقليدية فيما يخص تحليل السياسة الخارجية، فالمؤسسات والرأى العام والقيم وصنع القرار صارت هى المادة الغذائية لدراسات السياسة الخارجية قبل سيطرة وسيادة الحساب البنيوى للعلاقات الدولية، والتى نقلتهم عن مركز الاهتمام. السلام الديمقراطى أتى بهذه الأجندة القديمة مرة ثانية باعتبارها البؤرة والمركز المحتمل للعلاقات الدولية المعاصرة. ومن المثير أن مناهضى هذه المدرسة الأساسيين كانوا هم الواقعيون الجدد التشومسكيون وكلاهما يعترف بأهمية رفض هذا الافتراض بالنسبة لموقفهم (لاين، ١٩٩٤، بركاوى ولامى ١٩٩٩) وأكثر من هذا يجب ملاحظة أنه يوجد هنا أكثر من موضوع آخر فى السياسة الخارجية فلدينا نظرية للسياسة الخارجية تنمو من داخل نظرية صريحة للدولة.

وفيما أن المحاولات لتوسيع نطاق وأفق فكر السلام الديمقراطى كانت عموماً غير ناجحة فإن المقترح والافتراض الجوهرى أن الديمقراطيات الليبرالية المستقرة لا تذهب للحرب مع بعضها بقى دونما تفنيد – أسوأ ما يمكن أن يقال حول هذا المقترح هو أنه ربما أن مثل هذا النوع من السلام هو نتاج بعض العوامل غير نمط النظام أو هو حقيقة فنية وإحصائية من خلال التعميم من حالات قليلة جداً– ولو أن هذا المقترح الجوهرى بقى دونما تفنيد فإننا بهذا نترك شذوذاً كبيراً فى نظرية العلاقات الدولية

المعاصرة، لأنه بينما أن فكر الواقعيين الجدد يجرى تحديه من جانب حجة ناجحة تركز على الفاعلين فإن المنطق البنيوى للواقعية الجديدة يبقى كما هو ولم يتم المساس به. وكلا جسدى الفكر يبدو أنه يشير إلى الاتجاهات المضادة. وهنا فى الحقيقة يوجد شئ مشابه لعدم الاستمرارية الموجودة فى الاقتصاد بين الاقتصاديات الجزئية والتى النظرية الغالبة فيها للمشروع لا يبدو أنها لا تتماشى مع النظريات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاقتصاد الكلى، فهل يجب أن نعتبر هذه مشكلة أم لا؟ فهو شئ فيه نظر، فالاقتصاديون يبدو أنهم قلقون جداً من هذه المشكلة على وجه الخصوص، ولربما أن استراتيجيتهم بالتقدم على كل الجبهات والأمل فى أنه فى النهاية فإن بعض المفاهيم الموحدة ستظهر وتبرز وأن ذلك هو الشىء المعقول الذى يجرى تبنيه.

الخلاصة: من السياسة الخارجية إلى القوة

المرحلة الثانية من هذا البحث هو التحرك من صنع السياسة الخارجية إلى تنفيذها. وهذا هو مجال الدبلوماسية أو باستخدام المصطلح القديم الذى جعل من شىء ما يعود مؤخراً (فن الدولة Statecraft) و فى دراسة على نطاق أوسع فإن هذا الفحص سيتضمن عملية استكشاف وبحث عميق جداً لفنون ومهارات الدبلوماسية، كفن المفاوضات وغيرها. وفى الفصول الأخيرة على سبيل المثال فإن إنشاء نظم اقتصادية دولية سيتم تناولها، ولكن فى هذا الجزء من الكتاب والذى هو صراحة مهتم بالعلاقات الدولية مع تركيز على الدولة والتى شكلت التقليد الواقعى فإنها تعطى اهتماماً للطرق التى يتم بها استخدام القوة من جانب الدولة لتجد طريقها فى العالم، فالتركيز هنا على القوة وعلى أية حال تحتم اعتبارات تذهب وراء السياسة الخارجية كما هى. ومن هنا فالفصل القادم سيبحث القوة ككل، القوة الشاملة والمشاكل التى تتولد عنها.

مزيد من القراءات

On the agent–structure problem, Alexander Wendt, 'The Agent/Structure Problem in International Relations Theory' (1987) and Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations* (2006) are the key texts. See also Martin Hollis and Steve Smith, *Explaining and Understanding International Relations* (1991) – a debate between Wendt, and Hollis and Smith has been under way in the *Review of International Studies* since 1992. Beyond the works cited in the text, Hidemi Suganami, 'Agents, Structures, Narratives' (1999) and Roxanne Lynn Doty, 'Aporia: A Critical Exploration of the Agent–Structure Problematique in IR Theory' (1997) are important contributions to the debate. On the older issue of the 'levels-of-analysis' problem, see Nicholas Onuf, 'Levels' (1995), and H. Patomäki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)Construction of World Politics* (2002). Milja Kurki, *Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis* (2008), is an outstanding primer on critical realism and controversy over the nature of causation in social science. For article-length work by critical realists, see M. Kurki, 'Causes of a Divided Discipline: Rethinking the Concept of Cause in International Relations Theory' (2006), and Jonathan Joseph, 'Hegemony and the Structure–Agency Problem in International Relations: A Scientific Realist Contribution' (2008), both in *Review of International Studies*. James Rosenau, in *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (1992) and *Along the Domestic–Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (1997) argues that the relationship between agents and structures in international politics is currently undergoing a radical shift, with turbulence at the intermediate and systemic levels creating more room for agents to bring about significant change. A recent forum in *International Studies Review*, 'Moving Beyond the Agent–Structure Debate' (2006b), is constructivist discussion of the epistemological and methodological problems that plague the debate.

On pre-Westphalian 'international' systems, A. B. Bozeman, *Politics and Culture in International History* (1960) and Martin Wight, *Systems of States* (1977) offer contrasting views; close to Wight but more in the nature of a textbook is Adam Watson, *The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis* (1992), which is the best short guide to the origins of the Westphalia System.

The work of historical sociologists on the origins of the system and the nature of the state has become important in recent years: for overviews, see Richard Little, 'International Relations and Large Scale Historical Change' (1994); and Anthony Jarvis, 'Societies, States and Geopolitics' (1989); apart from books by Giddens, Mann and Tilly cited in the main text above, important substantive works include Ernest Gellner, *Plough, Sword and Book: The Structure of Human History* (1988); George Modelski, *Long Cycles in World Politics* (1987); Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (1988); Charles Tilly (ed.), *The Formation of National States in Western Europe* (1975); and Michael Mann, *States, War and Capitalism* (1988). *Empires, Systems and States: Great Transformations in International Politics* (2002), edited by Michael Cox, Tim Dunne and Ken Booth, is a collection of essays that cover not just the history of

the state system, but also the experiences of non-European cultures and communities, and theories of why the state triumphed over other forms of political organization. Adam Morton, in 'Waiting for Gramsci: State Formation, Passive Revolution and the International' (2007), looks at state formation from a critical perspective.

On the state, P. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds), *Bringing the State Back In* (1985), is, as the title suggests, a reaction to the absence of theorizing about the state. Friedrich Meinecke, *Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and its Place in Modern History* (1957) is a monumental, irreplaceable study. John M. Hobson, *The State and International Relations* (2000) is an excellent text on the subject. 'The "Second State Debate" in International Relations: Theory Turned Upside-down' (2001) by John M. Hobson examines conceptualizations of the state within a range of theoretical positions. Colin Hay *et al.* (eds), *The State: Theories and Issues* (2006) is a survey of contemporary theorizing on the state; Bob Jessop's *The Future of the Capitalist State* (2002) documents the crisis of the state under advanced capitalism and examines state forms in a globalized world, and Jessop, *State Power* (2007) sets out his strategic-relational state theory. Essays in the *Review of International Studies*' 'Forum on the State as a Person' (2004) consider the implications of Wendt's theory of the state, and are continued in the exchange between Peter Lomas, 'Anthropomorphism, Personification and Ethics: A Reply to Alexander Wendt' (2005), and Wendt 'How Not to Aruge against State Personhood: A Reply to Lomas' (2005b) in *Review of International Studies*. Cornelia Navari, 'States and State Systems: Democractic, Westphalian or Both?' (2007) examines rival accounts of the state and its formation.

From a broadly Marxist perspective, Ralph Miliband, *The State and Capitalist Society* (1973), and Nicos Poulantzas, *State, Power, Socialism* (1978/2001), are influential works. More recent writing on the relationship between international relations and capitalism can be found in Alex Callinicos, 'Does Capitalism Need the State System?' (2007) and Ray Kiely 'US Hegemony and Globalization: What Role for Theories of Imperialism?' (2006).

Deborah J. Gerner, 'Foreign Policy Analysis: Exhilarating Eclecticism, Intriguing Enigmas' (1991) and Steve Smith, 'Theories of Foreign Policy: An Historical Overview' (1986) are good surveys of the field, though somewhat dated. Important general collections include Richard C. Snyder, H. W. Bruck, Burton Sapin and Valerie Hudson, Derek Chollet and James Goldgeier (eds), *Foreign Policy Decision Making Revisited* (2003), an update on Snyder, Bruck and Sapin's classic 1962 text; Charles F. Hermann, Charles W. Kegley and James N. Rosenau (eds), *New Directions in the Study of Foreign Policy* (1987); Michael Clarke and Brian White (eds), *Understanding Foreign Policy: The Foreign Policy Systems Approach* (1989); and, on actual foreign policies, the classic Roy C. Macridis (ed.), *Foreign Policy in World Politics* (1992). Brian White, 'The European Challenge to Foreign Policy Analysis' (1999) is an interesting riposte to some disparaging remarks on FPA in the first edition of this volume. Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy* (2002) is now the standard work in this area. See also his article 'What Is to Be Done? Foreign Policy as a Site for

Political Action' (2003) for a powerful argument in favour of looking beyond the systemic answers offered by neorealists and globalization theorists in order to understand politics in the modern world. Recent critical works on Allison's classic study include Jonathan Bender and Thomas H. Hammond, 'Rethinking Allison's Models' (1992), and David A. Welch, 'The Organizational Process and Bureaucratic Politics Paradigm' (1992). The second, revised, edition of Allison's classic (with Philip Zelikow, 1999) is reviewed at length in Barton J. Bernstein, 'Understanding Decisionmaking, US Foreign Policy and the Cuban Missile Crisis' (2000). On the features of crisis diplomacy, see Michael Brecher, *Crises in World Politics: Theory and Reality* (1993); James L. Richardson, *Crisis Diplomacy* (1994); and Richard Ned Lebow, *Between Peace and War: The Nature of International Crisis* (1981). On cognitive processes and foreign policy, see works by Jervis, Janis and Cottam cited in the main text. For a positivist reply to post-positivist work in foreign policy, see Fred Chernoff, *The Power of International Theory: Reforging the Link to Foreign Policy-Making through Scientific Inquiry* (2005), which also touches on broader theoretical issues. An *International Studies Perspectives* symposium 'Policy and the Poliheuristic Theory of Foreign Policy Decision Making' (2005) looks at advances in decision theory. David Houghton's 'Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach' (2007) appraises the state of the field and suggests that Constructivism has an important contribution to make.

Micro–macro problems in International Relations theory are discussed in Fareed Zakaria, 'Realism and Domestic Politics: A Review Essay' (1992), and the domestic–international interface in Peter B. Evans, Harold K. Jacobson and Robert D. Putnam (eds), *Double-Edged Diplomacy: International Diplomacy and Domestic Politics* (1993). Much older but still valuable is James N. Rosenau (ed.), *Domestic Sources of Foreign Policy* (1967). Daniel Byman and Kenneth Pollack, in 'Let Us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back In' (2001), use case studies to demonstrate the role individual agents can play in international affairs.

On the 'Democratic Peace' thesis, Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (1993), is crucial. For a Kantian perspective, see Michael Doyle, 'Liberalism and World Politics' (1986) and the articles cited in the text. Tarak Barkawi and Mark Laffey, 'The Imperial Peace: Democracy, Force and Globalization' (1999) challenge the thesis from a 'left' position, while realist opponents are well represented in the *International Security Reader, Debating the Democratic Peace*: Brown *et al.* (1996). Joanne Gowa, *Ballots and Bullets: The Elusive Democratic Peace* (1999) is an important study. A selection of additional articles might include: Chris Brown, '"Really-Existing Liberalism" and International Order' (1992b); Raymond Cohen, 'Pacific Unions: A Reappraisal of the Theory that "Democracies Do Not Go To War with Each Other"' (1994); Bruce Russett, J. L. Ray and Raymond Cohen, 'Raymond Cohen on Pacific Unions: A Response and a Reply' (1995); and John MacMillan, 'Democracies Don't Fight: A Case of the Wrong Research Agenda' (1996). Edward Mansfield and Jack Snyder, *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War* (2005) reconsiders aspects of the democratic peace

thesis, as does Karen Rasler and William Thompson (eds) in *Puzzles of the Democratic Peace* (2005). Recent work is summarized in an *American Political Science Review forum* (2005). Azar Gat critiques the democratic peace by emphasizing the impact of technological change in 'The Democratic Peace Theory Reframed: The Impact of Modernity' (2005).



الفصل الخامس

القوة والأمن

مقدمة: فن الدولة، القوة، النفوذ

من وجهة نظر ومنظور السياسة الخارجية فإن الدول تحاول تغيير بيئتها بما يتواءم وأهدافها التى ترسمها لنفسها، ومن وجهة نظر بنيوية، فإن الدول تحاول التواؤم والتوافق مع البيئة المحيطة، مستخدمةً أفضل الأوراق التى يقدمها النظام. وفى كلتا الحالتين، فإن الدول هى الفاعلة ولكن كيف تتصرف؟ وما طبيعة الدبلوماسية؟ أو فن الدولة؟ وهو مصطلح قديم فى العالم وجرى مؤخراً إعطاؤه حياة جديدة. وأفضل نقاش لهذا الموضوع هو ما قدمه (ديفيد بالدوين) الذى قدم أربع طرق لتصنيف فنون الدولة والذى يعطى بداية مفيدة لهذه المناقشة، فهو يحدد ويعرف الدعاية باعتبارها النفوذ والأثر الذى يتم محاولة تحقيقه بالاعتماد أساساً على التلاعب المتعمد بالرموز اللغوية، والدبلوماسية تشير لمحاولات التأثير المعتمدة أساساً على المفاوضات، وفن الدولة الاقتصادى يغطى المحاولات المعتمدة على الموارد التى لها أشباه بسعر السوق بمعنى النقود، وفن الدولة العسكرى يشير لمحاولة التأثير بالاعتماد على العنف أساساً أو القوة (بالدوين، ١٩٨٥) وبقية هذا الفصل تبحث الأسئلة المثارة (و فى بعض الحالات يتجنبها) والتى تثيرها هذه التصنيفات.

والمظهر العام والمعتاد لهذه الفنون والتكتيكات أنها فنون التأثير أو طرق التفكير فى التأثير بمعنى المقابل المضاد - السلطة والتحكم - ثم تم التساؤل هل التأثير يرادف القوة؟ فالدول تحاول ممارسة التأثير أكثر من السلطة لأن السلطة هى الشىء

الذى يمكن أن يبرز فى العلاقات الشرعية وهو الأمر غير المفترض وجوده بين الدول، بمعنى أن المظهر العام الأساسى للسلطة، ومن طبيعتها أن هؤلاء الذين تمارس عليهم يعرفون أن الذين يمارسونها لهم الحق فى ذلك بمعنى أنهم مفوضون للفعل. وفى العلاقات الدولية لا توجد سلطة بهذا المعنى للكلمة أو على الأقل ليس بالنسبة للموضوعات التى لها أهمية أو مغزى سياسى حقيقى. والتعارض بين التأثير والسيطرة يعمل بشكل مختلف وعندما تمارس السيطرة فإن الذين تمت السيطرة عليهم قد فقدوا كل استقلالهم، وليس لديهم القدرة على صنع القرار فهم ليسوا فاعلين، ومن وجهة نظر واقعية فإن الدول تحب ممارسة السيطرة على بيئتها، ولكن لو أن دولة واحدة كانت فى وضع السيطرة على آخرين فإن هؤلاء الآخرين يتم التوقف عن اعتبارهم دولة بأى معنى للكلمة، ولو أن أية دولة كانت قادرة على التحكم فى كل الدول الأخرى، فإن النظام الدولى الجارى حينئذ سيتم إحلاله بشىء آخر اسمه الإمبراطورية، والبعض يدفع بأن هذه العملية هى التى تجرى بالفعل مع إنشاء الإمبراطورية الأمريكية على الرغم من أن هذا الحكم صار موضع تساؤل فى السنوات الأخيرة بسبب فشل السياسة الأمريكية فى العراق وغيرها.

ولو أعدنا صياغة هذه النقاط فإن ممارسة التأثير هو الطريقة المميزة التى تكوّن علاقة بين دولة وأخرى؛ لأنه لا يوجد لدينا حكومة عالمية (أو سلطة شرعية على مستوى العالم لها مصدر شرعى أو مصدر عالمى لسلطة شرعية). والإمبراطورية العالمية (وهى على مستوى العالم مصدر للتحكم الفعلى) وفى ظل غياب هذين الموقفين القطبين فإن علاقات التأثير هى الباقية. وبالطبع فإنه عملياً قد توجد بعض العلاقات التى تقترب من أى من القطبين ففى تحالف عسكرى مفصل مثل الناتو فإن القائد الأعلى للتحالف فى أوروبا وفى بعض الظروف رئيس الولايات المتحدة يمكن القول بأنه يمارس درجة من السلطة الشرعية باعتباره مفوضاً من جانب أعضاء الناتو فى التصرف نيابة عنهم، وعلى أية حال فإن هذه السلطة هى طفيفة وضعيفة ويمكن سحبها فى أى وقت، وعلى العكس فدرجة التأثير من جانب الاتحاد السوفيتى السابق على بعض المتحالفين معه فى أوروبا الشرقية جاءت فى أوقات وهى تقترب من التحكم الفعلى رغم أنه حتى فى

قمة الستالينية فإن حرية العمل والتصرف لأضعف الحكومات كانت أعظم من تلك التى لدول البلطيق التى جرى إدماجها فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٠.

وأحيانًا فإن حرية التصرف قد تعنى فقط الحرية فى الخضوع للأمر الحتمى الذى لابد منه، ولكن حتى هذا يمكن أن يكون له معنى، وفى فترة ما قبل أزمات ١٩٣٨ و١٩٣٩ فلا تشيكوسلوفاكيا ولا بولندا كانتا لديهما أية حرية حقيقية فيما عدا تحديد وتقرير الظروف التى تسقط تحتها للسيطرة النازية ولكن الظروف التى تمارسان بها هذه الحرية النهائية لها تأثيرها الحقيقى على حياة سكانهما.

فالعلاقة بين التأثير والقوة هى أكثر تعقيداً فالقوة هى مصطلح من تلك التى فى الممارسة السياسية تستخدم باتساع بشكل يجعلها خاوية من المعنى، وافتراض أو اقتراح استخدامها هو أمر غير عملى ولكن يمكن تفهمه إذا استخدمت بالمفهوم العام Common sense ويفترض أنها قريبة جداً من التأثير ومتصلة به، فالشخص القوى هو شخص مؤثر وله نفوذ ولكن هناك أشكالاً للتأثير لا تبدو معتمدة على القوة كما نفهم من الكلمة، كما أنه توجد أشكال للقوة تتصل فقط بطريقة غير مباشرة بالتأثير، وهذه بخاصة علاقة مهمة بالنسبة للدولة المركزية الذى يركز على الدولة (واقعيًا) بوجهة نظر مركزية الدولة بالعالم. وعلى عكس التمييز بين التأثير والسلطة أو التحكم، فهذا الأمر حساس جداً بحيث لا يمكن تحديده أو تقريره بالتعريف، إنه فقط يتم من توليد فهم متقدم جداً للقوة، وأن وجهة النظر الواقعية للعالم يمكن فهمها ولكى يكون مساويًا لهذا الفهم فمطلوب لو أن الواقعية هى مما يمكن تجاوزه.

أبعاد القوة

القوة مفهوم متعدد الأوجه ومعقد ومما له مغزى التفكير فى هذا المصطلح تحت ثلاثة عناوين وعادة ما نضع فى الذهن أن هذه الثلاثة التى يولدها مرتبطة بشدة ببعضها بعضًا، فالقوة شيء تملكه الشعوب والجماعات أو الدول أو لديها إمكانية الدخول عليه access فى يدها ويمكنها نشرها فى العالم. فالقوة هى علاقة إنها القدرة

والإمكانية والتى تستعملها الجماعة أو الدولة لمارسة النفوذ على الآخرين لأخذ طريقها فى العالم، وهذان البعدان للقوة كما هو واضح لا يمكن فصلهما، ومعظم الحسابات الواقعية فى العلاقات الدولية لديها قصة تقولها عنهما. والبعد الثالث للقوة والذى ينظر إليها فيه كملكية لبناء وهيكل هى أقل سهولة من حيث اندماجها فى الحسابات الواقعية للعالم على الأقل فيما يتعلق بأن هذه الحسابات تعتمد على مفهوم أن القوة يمكن فقط استخدامها وممارستها من جانب لاعب أو فاعل. وفكرة أن القوة هى صفة للدولة، تمثل مفهومًا وفكرة شائعة فى الحسابات التقليدية للعلاقات الدولية ومعظم الكتب الدراسية القديمة وكثيرة من تلك الجديدة منها تعطى قائمة للمكونات التى هى للقوة القومية – بمعنى ملامح الدولة التى تجعلها مؤهلة للادعاء بأنه يجب النظر إليها كقوة كبرى أو قوة متوسطة أو مؤخرًا كقوة عظمى – وهذه القوائم عمومًا تحدد عددًا من الأنواع المختلفة من الصفات التى تملكها الدولة وتؤهلها للدعوى بموقفها على سلم القوى العالمية، وهذه تضم حجم الدولة ونوعية قواتها المسلحة وقاعدة الموارد والتى يتم قياسها بمعنى المواد الأولية، وموقعها الجغرافى وحجمها ونطاقها وقاعدتها الإنتاجية وبنيتها الأساسية وحجم ومهارات سكانها وكفاءة مؤسساتها الحكومية ونوعية قيادتها.

وبعض هذه العوامل مستمرة ودائمة ولا تفنى مثل الموقع الجغرافى والمدى والنطاق والحجم والتى تبدو باعتبارها أمثلة واضحة (رغم أن تأثير ومغزى المعالم الجغرافية يمكن أن يلحقها التغيير وبشكل حاد مع مرور الوقت) وغيرها تتغير فقط ببطء (مثل حجم السكان، ومعدل النمو الاقتصادى) فيما بعضها الآخر يمكن أن يلحقها تغيير سريع (مثل حجم القوات المسلحة). وهذه النقاط تسمح لنا بالتمييز بين القوة الفعلية والقوة المحتملة أو الباطنة – القوة التى تمتلكها الدولة بالفعل فى مواجهة القوة التى يمكن أن تولدها فى مدة زمنية معينة – ومغزى وأثر أى واحد من هذه العوامل ضد الأخرى سيتغير عبر الوقت مثل حجم السكان والمدى الجغرافى والتى يمكنها فقط أن تضيف لقوة الدولة إلى حد أو مدى أن البناء التحتى الإدارى والاتصالاتى والنقل يسمح لها بفعله، فعلى سبيل المثال، عند إنشاء خط السكة الحديد عبر سيبيريا فى تسعينيات القرن التاسع عشر كان أسرع طريق للذهاب من سان

بطرسبرج أو موسكو إلى فلاديفوستوك بالبحر عبر البلطيق وبحور الشمال والأطلنطى والمحيطين الهندى والهادى مما يعنى أن قوة روسيا الأرضية فى الشرق هى تحت رحمة قوة البحر البريطانية، وفى هذه الظروف فإن الحجم الضخم لروسيا نادراً ما تتم ترجمته إلى رصيد سياسى. إن دولة صغيرة نسبياً مع اقتصاد إنتاجى قوى هى أكثر قوة من دولة أكبر مع اقتصاد أقل إنتاجية ولكن هناك حدود، فمثلاً إذا تغاضينا عن نجاح سنغافورة اقتصادياً أو مهارة جيشها فإنها لن تكون قوة كبرى عسكرياً أو لديها القدرة على استعراض قوتها العسكرية على البعد فى ظل غياب قاعدة كبرى وكافية للسكان. والثقافة التى تعطى احتراماً أكبر للذين يحملون السلاح قد تكون عاملاً مهماً فى تطوير قوة مسلحة ذات فاعلية ولكن طبيعة الحرب الميكانيكية الحديثة ربما تعنى أن المدنيين ذوى المهارة التكنولوجية يمكن أن يكونوا أكثر فاعلية من نمط المحاربين القديم. وعادة بافتراض أن هؤلاء المدنيين مستعدون للمخاطرة بحياتهم لقتل الآخرين، والأسلحة النووية قد تلعب باعتبارها المعادل العظيم للقوة العسكرية، ولكن ربما لهؤلاء فقط من الدول التى تمتلك أرضاً متسعة جداً وسكاناً متناثرين تكون بالفعل قادرة على التهديد باستخدام تلك الأسلحة.

وهذه الأنواع المختلفة من المقترحات تؤول فى النهاية إلى الحكمة الشعبية المأثورة عن سياسة القوة، وكالعادة مع معظم الأمثلة الشعبية فتوجد ثمة بدائل وصيغ متناقضة لكل مقترح، ومن الصعب جداً التفكير فى طرق إثباتها والبرهنة عليها فيما عدا ما يتم من تبادل الحكايات والنوادر. وفى أية حادثة وفى معظم الوقت فى العلاقات الدولية، فإننا لسنا مجرد مهتمين بالقوة كصفة للدولة ولكن فقط مهتمين بها كمفهوم علاقاتى، وفى الحقيقة فإن كل الصفات القائمة يكون لها معنى فقط عندما توضع فى ذلك السياق العلاقاتى، لهذا فبالنسبة لمثل واضح عندما يكون للدولة سكان كثيرون أو قليلون فإن ذلك الحكم يكون له معنى فى علاقته بدولة أخرى مما يأخذنا للوراء، وبالطبع مرة أخرى لمفهوم النفوذ أو التأثير.

عالم السياسة الأمريكى (روبرت داهل) يقدم صيغة كلاسيكية لعلاقة القوى، فقد اقترح ورأى أن السياسة أو القوة هى القدرة على جعل لاعب آخر يفعل ما كان عليه ألا

يفعله أو لا يفعل ما كان عليه فعله (داهل، ١٩٧٠) والأول فى هذه العلاقة يمكن تسميته بالقسر أو الإجبار والثانى يسمى الردع، وكلاهما فى هذا الحساب للقوة ليس شيئًا مما يمكن قياسه بمعنى صفة للدولة، ولكنه فقط فى العمل أو فى التصرف وفى التأثير الذى لدولة على الأخرى. ويوجد تمييز فعلى هنا حتى إذا كان التناقض بين القوة كصفة والقوة كتأثير فى العلاقات وهو بشكل ما مبهم ومحجوب وغامض فى اللغة العادية – على الأقل اللغة الإنجليزية – حيث القوة يمكن أن تكون معادلاً ومماثلاً لكل من القوة بمعنى Strengh والتأثر والنفوذ Influence وعلى عكس اللغة الفرنسية حيث القوة Puissance (Power - might) وPouvoir بمعنى القدرة وهما أكثر وضوحًا وتحديدًا).

وبالطبع قد تكون القضية أن لدينا طريقين مختلفين إلى الظاهرة نفسها، وهذه الفكرة تقع وراء نموذج القوة الأساسية كنموذج للقوة والذى يفترض ويقترح أنه افتراض عقلانى ومعقول أن القوة التى يمارسها لاعب أو يقدر على ممارستها فى علاقة ما هى انعكاس مباشر لمقدار القوة بمعنى الصفة التى يملكها هذا اللاعب، وبعبارة أخرى يمكننا بالفعل أن نمر فوق المظهر العلاقاتى للقوة بسرعة لأنها هى الموارد التى جىء بها للعلاقات وهى التى يحسب حسابها. والاقتراح هنا أنه إذا أردنا معرفة هل أن طرفًا ما سيكون قادرًا على ممارسة القوة على الآخر، فإن الطريق أو المنهج الواضح للإجابة عن السؤال هو المقارنة بين موارد اللاعبين التى يقومان بإحضارها إلى العلاقة وكما يقول المثل أو الحكمة الشعبية فإن الله فى جانب الكتائب الكبيرة.

والمشكلة مع هذا التقدير وحساب القوة، أنه يثبت زيفه أو يكون حقيقيًا لإضافة الكثير جدًا من المؤهلات حتى إن وضوح الفكرة الأصلية يجرى افتقاده والاقتراح ببساطة يصير حشوًا وتكرارًا للمعنى وأن الدولة الأكثر قوة هى تلك التى تجد طريقها فى أية علاقة، ولعل المثل الذى يضرب عادة من الواضح أنه كصفة للدولة تقاس بها القوة، فالولايات المتحدة كانت أقوى من فيتنام الشمالية وأنه حتى بمعنى الموارد المكرسة لحرب فيتنام فإن لدى الولايات المتحدة رجالاً أكثر ودبابات وطائرات وسفنًا مكرسة أكثر مما لدى الفيتناميين الشماليين فلماذا هُزمت الولايات المتحدة رغم هذا

من جانب فيتنام الشمالية؟ وهنا فعلينا أن نطور تحليلاً بطرق مختلفة، وفى المقام الأول علينا أن ندخل فى حساباتنا عوامل مثل نوعية القيادة فى البلدين، وآثار البنى الاجتماعية والسياسية الداخلية على إدارة الحرب فمثلاً دور الصحافة والإعلام الاجتماعى فى تدمير وخفض المساعدة على الحرب فى الولايات المتحدة، وكذلك مهارة جيش فيتنام الشمالية فى حرب غير معتادة فى الغابات، وكذلك عدم قدرة الولايات المتحدة على إيجاد حلفاء محليين بمساعدات كافية فى ريف فيتنام وكل هذه العوامل يمكن استيعابها فى نموذج القوة **Basic Force Model** والذى يعنى بعد كل شىء مهارة الجيش والنخبة السياسية والتى عادة يتم تحديدها كعنصر فى قوة الدولة. ولكن فقط علة حساب إدخال عناصر ذاتية جداً فى الحسابات. ومزايا نموذج القوة الأساسية هو أنه يسمح لنا بعمل حسابات دقيقة تقريباً، وعلى أية حال فيوجد اعتراضان أساسيان على نموذج القوة الأساسية: الأول هو السياق الذى يتم داخله ممارسة القوة هو أمر مهم وكذلك هو أيضاً نتاج لطبيعة علاقات القوى الكثيرة. وفيما يخص السياق فإن علاقات ضئيلة العدد جداً هى فى الحقيقة تتضمن فقط لاعبين، وعموماً يوجد شركاء آخرون كثيرون متضامنون بشكل غير مباشر وفى حالة فيتنام فإن الشريك الثالث أثّر فى الناتج النهائى، ولا يمكننا ببساطة القول ماذا كان سيحدث لو تصرفت الولايات المتحدة دونما أن تأخذ فى اعتبارها ردود الفعل من جانب حلفاء فيتنام الشمالية المحتملين كالصين والاتحاد السوفيتى، أو من ناحية أخرى حلفاء أمريكا ذاتها فى الباسيفيك، أو ربما علاقة طرفين أو لاعبين فقط، وهى أمور غير معتادة جداً وبالتأكيد لم تكن هذه هى الحالة هنا.

والأكثر أهمية من السياق والفرق بين القسر والقهر وبين الردع المشار إليها أعلاه، وقد كان أن الولايات المتحدة أرادت من فيتنام شيئاً غير واضح (كان ذلك واحداً من مشاكلهم) ولكنه تضمن بالتأكيد عددا من التغييرات الإيجابية فى الهيكل والبناء السياسى لفيتنام، مثل بروز حكومة فى الجنوب قادرة على الحصول على ولاء الشعب.

والفيتناميون الشماليون من ناحية أخرى أرادوا ببساطة خروج الأمريكان وكانوا على ثقة أنه عند خروجهم فسيمكنهم التعامل مع أية معارضة محلية (وهو ما حدث

وثبتت صحته) والفيتناميون الشماليون كان بإمكانهم الانتظار وهدفهم كان النجاح والفوز باستمرار الوجود أكثر مما هو إحداث تغيير إيجابى فى علاقتهم مع الولايات المتحدة.

وهذا يعد فتحًا فى القوة العلاقية والتى تذهب بها جيداً وراء نموذج القوة الأساسية، فأحد تعريفات القوة هو أنها القدرة على مقاومة التغيير وهو ما يلقى بتكاليف التوائم والتأقلم مع الآخرين وهو ما يعطيها طابعها المميز وهو القدرة على مقاومة التغيير بما يتطلب موارد أقل بوضعها فى الخط من القدرة على إيجاد التغيير، وفى السياسة الدولية كما هو الأمر فى الحرب فالافتراض أنه يجب أن تكون هناك مزايا تكتيكية للموقف الدفاعى كمضاد للموقف الهجومى.

وكل هذا يفترض أنه من غير الممكن إدماج صفة القوة وقوة العلاقة فى حساب واحد، أو على الأقل أن هذا الحساب سيكون معقداً جداً ويفترض تحقق الكثير جداً من الشروط حتى تكون الدولة قادرة على ممارسة دورها، وهذا لسوء الحظ لأنه يوجد بالفعل عدد من الظروف عندما نريد قياس القوة وقياس أثر ونفوذ الدولة يكون أكثر صعوبة من قياس صفات القوة، وعلى سبيل المثال فعند تقدير مفهوم توازن القوى فإننا سنرغب فى سؤال أنفسنا عن المدى وما الذى يتم توازنه؟ وكيف يمكن أن نقول هل التوازن يوجد فى كل حالة؟ فإنه مما يساعدنا أن نكون قادرين ببساطة على افتراض أن القوة يمكن قياسها فيما يخص الصفات.

وإذا كنا مضطرين لقبول أن القوة مثل التأثير وذات علاقة مباشرة بالقوة كصفة فإننا بذلك نكون متجهين لمواجهة المشاكل.

وقياس التأثير مؤهل لأن يكون صعبًا لأن ما نبحث عنه هو التغيير فى سلوك اللاعب بسبب محاولات الطرف الآخر ممارسة القوة، وبطبيعة الحال فإنه عمليًا يوجد دائمًا خط أو مدى من الأسباب الأخرى وراء تغيير سلوك أى طرف من الأطراف، والذى جرى تحديده فى ظل غياب تصرف الآخر أو على أقل تقدير ذلك الذى سبب قوة آثار الأخير، وقد توجد بعض الحالات حيث من الممكن تحديد لحظة معينة خلال عملية

مفاوضات مثلاً أو فى عملية صنع قرار معين أن هناك كذا وكذا من الاعتبارات كانت ذات أثر حاسم، ولكن الأدبيات المعتادة فى صنع القرار تقول إن هذا النوع من (جوهر القرار) يعد شيئًا نادرًا.

وأكثر من هذا حتى فى حالة قرار معين فالظروف التى قادت وأدت للحظة الحاسمة عادة ستكون معقدة وتتضمن عددًا من العوامل المختلفة، وفى الحقيقة فإن محاولة عزل عامل واحد لقياس تأثيره يتضمن بناء وتشييد تاريخ فعلى مضاد، فماذا سيكون العالم لو أن شخصًا ما تصرف بشكل مختلف؟ ورغم هذه المصاعب فلا يجب التهوين منها أو المبالغة فيها، والمؤرخون يتعاملون ويتواءمون ويتأقلمون مع هذا، والمأزق طوال الوقت لمواجهة أى مشكلة هو تحديد وتخصيص أثر عامل معين وهذا يبدو ممكنا تنفيذه دونما صعوبات كثيرة فى أية حادثة إذا كانت القوة كنفوذ وتأثير ليست قائمة بشكل مباشر على الموارد التى تملكها الدولة، فهذه الموارد بشكل غير مباشر تبقى حاسمة.

والتأثير يرتكز على القدرة على ممارسة التهديد فى حالة عدم الالتزام، وكذلك تقديم مكافآت فى حالة الالتزام، وهذا فى إطار العقوبات الإيجابية والسلبية أو كما يقول المثل الشعبى العصا والجزرة، وهذه القدرة هى بوضوح متصلة بصفات وخواص القوة التى تملكها الدولة، فالدول التى تحاول ممارسة التأثير فى العالم لتغيير البيئة الدولية لصالحهم ببطء وعلى أساس أفكار وحجج عقلانية أو بالاعتماد على مهارة ممثليها ستكون متجهة إلى شكل من خيبة الآمال، وهذا لا يعنى أن كل محاولات التأثير قائمة على التهديدات الصريحة أو على الوعود، فقدرة الدولة على صناعة التهديدات/الوعود الفعالة ستكون أمرًا معروفًا وتأخذه فى الحسبان الأطراف المهتمة دونما الحاجة للشكل الصريح، وفى الحقيقة فالتهديدات الصريحة وحتى أكثر من هذا الفعل الداعم للتهديدات تتجه لأن تكون غير واضحة، والمهم فيها أن الرسالة قد تمت ووصلت، أو عندما تكون المصداقية على المحك، وهنا يجب ملاحظة أن التهديدات

والمكافآت لا تحتاج لأن تكون متصلة بشكل مباشر بعوامل ملموسة فبعض الدول قد يكون لديها من الهيبة والنفوذ بشكل يجعل الدول الأخرى ترغب فى الاتصال والتعامل معها.

وهذه الأشياء يمكن البرهنة عليها بالإحالة إلى عدد من الحقب فى العلاقات الدولية، فالمفاوضات عام ١٩٩٣ و١٩٩٤ والتى حققت تقدما حقيقياً فى العلاقات بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء الحكم الذاتى المحدود فى بعض المناطق فى غزة والضفة الغربية، قامت بالمساعى الحميدة لتحقيقها عدة أطراف، بدءًا من حكومة مصر إلى أفراد وشخصيات من النرويج، وعلى أية حال فعندما وصلت الأمور إلى التوقيع فقد جرى ذلك فى البيت الأبيض الأمريكى، حيث رؤى أنه من الضرورى لكل المشاركين أن قوة الولايات المتحدة مرتبطة بهذا الأمر فى المحصلة والنتيجة النهائية، فقط الولايات المتحدة تملك القوة لتكافئ على التقدم أو تعاقب على النقص فيه وهنا فإن الضمان من جانب النرويج ومصر لا يكون كافيا، وكما تكشف عملية السلام هذه الحقيقة فإن الشىء الأكثر بروزًا هو أن ممارسة هذا التأثير مرتبط بشكل حاسم بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة؛ حيث إنه توجد حدود لما يمكن أن يطالب به أى سياسى أمريكى لديه انتخاب أو إعادة انتخاب وما يمكن أن يطلبه من تنازلات من إسرائيل.

وقد صار ذلك موضوعًا حيًا فى الأكاديمية الأمريكية عندما نشر العمل الأكاديمى الذى قام به كل من (جون مير شهايمر واستيفن والت) عن اللوبى الإسرائيلى ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فلمجرد المحاجّة فقد ضعّفوا من دور وتأثير اللوبى الإسرائيلى لاستخدامهم تعريفًا مرنًا جدًا حول أهداف وموقف اللوبى ولكن لا أحد يشك أنه توجد محددات وضوابط أساسية لسياسة الولايات المتحدة فى المنطقة.

وعلى أية حال، فإن فعالية التهديدات والمكافآت التى تقدمها الولايات المتحدة أو غيرها ستختلف حسب الموضوعات التى تكون على المحك وبمرور الوقت وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية فإن القيم الجوهرية قد صارت أكثر قربًا من السطح لكلا الطرفين،

وتكون القدرة من الخارج على إقناعهم من أجل التوافق قد تناقصت، وفشل مفاوضات كامب ديفيد وعدم رغبة كلا الطرفين فى التمسك بمختلف خرائط الطريق التى قدمتها أطراف ثالثة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبى لما يؤكد هذه النقطة، ونجاح حماس فى انتخابات ٢٠٠٥ فى الأقاليم الفلسطينية قد أخذ هذه الرسالة إلى الداخل، وغزة والضفة الغربية إلى الآن يتم حكمها من جانب فصائل فلسطينية مضادة لبعضها بعضًا وصارت قدرة أى طرف أو لاعب خارجي للتأثير على الأحداث تتجه للهبوط بشكل عمودى.

وفى عملية سلام البوسنة التى انتهت إلى اتفاقات دايتون عام ١٩٩٥ فإن الحركة يمكن ملاحظتها من التهديدات الضمنية مروراً بتلك الصريحة وانتهاء بالعمل والفعل المفتوح، وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة مكثت فى خلفية العملية خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ ولكن مع التهديد الضمنى بأنها ستنخرط إذا ما رفض صرب البوسنة عملية التوافق والحل الوسط وهذا لم يكن له ثمة أثر، وفى النهاية انخرطت الولايات المتحدة، وأخذ التهديد شكلاً صريحًا وهذا أيضا لم يكن له ثمة أثر، وقد تمت حملة قصيرة من جانب الولايات المتحدة وقوات الناتو استجابة لسقوط مدينة سريبيرنيتسا والعمليات الشنيعة والفظائع التى ارتبطت بها وحتى فى هذه النهاية فإن قيادة صرب البوسنة قد تحركوا مذعنين ومقهورين، ولقد كان هذا العمل ضرورياً هنا حيث إن النوايا قد جرى قراءتها بشكل خاطئ، ورغم أنه كذلك فإن قيادة صرب البوسنة قد وجدوا من السهل تبرير التنازل والتسليم للعمل القهرى القسرى أكثر من التسليم للتهديد الصريح، وهذا هو ما يعتقده بعض محللى الناتو ١٩٩٩ عندما بدأت حملة إنهاء ظلم الصرب للعرق الألبانى فى كوسوفو، رغم أنه قد جرى فى هذا الحادث اقتراح أن العمل العسكرى مطلوب قبل تغيير الصرب لسياساتهم، وفى كلتا الحالتين فإن الوجود الأمريكى المستمر مطلوب - وبدونما قوة الولايات المتحدة - فمن البادى أن القوة الدولية فى البوسنة كان لا يمكنها ممارسة مهامها رغم وجود وانخراط القوى الأوروبية أعضاء الناتو، ورغم أنه قد صار معروفا فى النهاية أن القوة الأمريكية دعمت القيادة العسكرية

المحلية (الفصل الحادى عشر ينظر إلى هذه التدخلات فى ضوء أهدافها ونتائجها الإنسانية).

وفى النهاية فمن الجدير بالتنويه أن هناك أثرا لقوة من نوع مختلف تماما عن تلك المرتبطة بهيبة ونفوذ الأطراف اللاعبة مثل نيلسون مانديلا فى جنوب أفريقيا، ولهذا فإن الوفد الجنوب أفريقى قد لعب دورا مهمًا فى التوصل إلى نتيجة ناجحة نسبيا فى مؤتمر إعادة النظر فى منع انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٩٥ بشكل جزئى من خلال الدبلوماسية الذكية والماهرة ولكن كان هناك سبب آخر؛ حيث كانوا قادرين على استغلال مناخ عدم رغبة الأطراف الأخرى فى أن يجدوا أنفسهم فى معارضة جنوب أفريقيا.

وهناك مثل آخر وهو رغبة الحكومة الليبية فى تسليم مواطنيها المشكوك فيهم فى قضية لوكيربى حيث كان لذلك نصيب بعض الشيء فى المساعى الحميدة من جانب رئيس جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا آنئذ، وفى كلتا الحادثتين فإن الضغط التقليدى من جانب الولايات المتحدة كان أقل نجاحا جزئيا بلا شك لأنه ليس لديها الكثير مما يمكنها أن تمنحه أو تعطيه فى هذه الموضوعات.

ومن ناحية أخرى فإن حدود هذه النوعية من القوة تظهر أيضا فى رغبة هؤلاء الحكام العسكريين آنئذ فى نيجيريا من حيث الاستجابة والرد المواتى على ضغوط جنوب أفريقيا فى منح العفو للمنشقين الذين تمت إدانتهم، وإعدام (كين سارو ويوا) خلال اجتماع مؤتمر الكومنولث يؤكد أن عدم موافقة نيلسون مانديلا تبوأ المكان الثانى فى عقول هؤلاء الحكام العسكريين من أجل حاجتهم للحفاظ على قوتهم فى الداخل.

وإذا بقينا فى القارة الأفريقية وأخذنا مثالا أقل درامية فمن الواضح أن الفعالية النسبية للدول الأفريقية فى الدورة الجارية حاليا والمسماة بدورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية تدين فى جزء كبير منها لجهود وفاعلية الرئيس (بول كاجامى) رئيس رواندا فالقوة هنا ليست لرواندا ولا لتاريخ كاجامى الذى أنهى وقضى على جريمة إبادة الجنس فى رواندا وله مغزاه، بل إن قوته نبعت وارتكزت على الكفاءة المطلقة لحكومته

وعلى قيادته ذات الفاعلية فى الموضوعات ذات الصلة، وأحيانا فإن معرفة ماذا نفعل وكيف نفعل يمكن أن تشكل مصدرا لنوع ما من القوة، وبالطبع فإن هذا النوع من التأثير يمكن توجيهه نحو أهداف فردية فاسدة قد تترتب عليها آثار مؤذية وانظر مثلا إلى قوة أسامة بن لادن فى كسب الذين يتحولون لتأييد قضيته التى يمكن مقارنتها بقوة مانديلا أو أعظم منها من حيث التأثير ولكنها تستخدم بالكامل لإلحاق الضرر.

وقبل الانتقال إلى موضوع القوة البنيوية فإنه يوجد مظهر أكثر تقدما لعلاقة القوة يستحق منا أن نتناوله، فتعريف (داهل) للقوة والذى جرى اقتباسه من قبل جاءت صيغته فى سياق الحوارات الأمريكية عن قوة المجتمع، وإذا أخذنا بأقوى الانتقادات على أسلوبه فى التعريف فإنه هو من يسمح لنا أن نرى القوة وهى تعمل وحيث تجرى صناعة القرار السياسى وربما كما يدفع البعض لحالات عدم صناعة القرار حيث تتم ممارسة القوة بشكل أكثر فعالية مما هو فى حالة صنع القرار (باشراش وباراتز١٩٧٠) فالقدرة على التحكم فيما هو مطروح هى أكثر أهمية من القدرة على تحديد وتقرير ماذا يحدث عندما تثار المسائل فعلياً وتكون موضعاً للمناقشة، وهذا يعتبر بشكل واسع بمثابة نقد واجب وصحيح لتعريف داهل للقوة فى سياق النظام الحكومى. ولكن هل ذلك ينطبق على العلاقات الدولية؟ وفيما أن الكثير من المناقشات المبكرة عن القوة يمكن أن تطبق على صيغ كثيرة للتعددية بجانب القضايا والمفاهيم والأفكار الواقعية، فإننا هنا نصل لنقطة حيث تتشعب الطرق فمن الواضح أن قوة عدم صنع القرار تكون حاسمة فى تحديد وتحليل شكل وهيكل ما هو مطروح للبحث داخل النظم، وهذا مهم جدا لكل صيغ وأنواع التعددية بما فيها المؤسسية الليبرالية الجديدة. وعلى أى حال فبالنسبة للواقعيين الجدد وغيرهم فإن عدم القرار يكون بمثابة عدم وجود الإطار (non concept) وهذا يرجع إلى أنه من وجهة نظر الواقعية فمن غير الممكن لدولة أن يجرى منعها من وضع موضوع أو بند معين على المائدة إذا كانت لا توجد هناك ثمة مائدة للبحث بأى معنى رسمى للكلمة.

والموضوعات الأساسية والتى تعد المفاتيح فى العلاقات الدولية، فى وقت معين هى تلك الموضوعات التى تستطيع الدول ذات القوة الكافية اجتذاب اهتمام الدول الأخرى

لاعتبارها ذات أهمية، ولا يمكن منع دولة قوية من وضع أو إثارة أى موضوع؛ فإنه بالتعريف لو أن موضوعا لم تتم إثارته فإن معنى ذلك أنه لم توجد دولة لديها القوة الكافية لطرحه، ومن وجهة نظر واقعية فلا يوجد ثمة معنى آخر.

وهناك نقطة أخرى مشابهة تبرز فيما يخص القوة البنيوية - وإن كان ذلك يتطلب بحثا أكثر كثافة. وحتى الآن وفى هذا الفصل فقد جرى التعامل مع القوة وكأنها شيء تمارسه الأطراف اللاعبة- ويفترض الواقعيون أنهم دول، ولكن أولئك الذين يكونون فى بعض الظروف كيانات أخرى مثل الأفراد أو الجماعات. وهذا المقترب المتجه نحو الفاعل/اللاعب هو مظهر ضرورى للطريقة التى يتم النظر فيها للقوة نابعًا من أخذ السياسة الخارجية بعين الاعتبار. لقد بدأنا مع مشاكل الفاعل/البنية وغيبنا الانتباه وجرى التركيز على الدولة، ثم تحركنا لتقدير كيف تصيغ الدول سياساتها ثم أخذنا دورة قصيرة فى البحث حول أن تصرف الدولة هو أمر مقرر من جانب النظام الدولى لنخلص لأن لدينا سببا للشك فى أن هذا يحدث بالكامل، ثم تحركنا لموضوع تنفيذ السياسة الخارجية والذى يشار إليه باعتباره تكتيك أو فن إدارة الحكم، وهذا قد دفع بنا إلى مناقشة القوة كشيء تملكه الدولة سواء كصفة لها أو كممارسة للعلاقات، وهذه طريقة كافية للتفكير فى القوة لو كانت نقطة البداية هى الدولة، ولكن هناك طريقة أخرى للتفكير فى القوة وأنها بذاتها ليست موجهة للاعب، وهو ما يعود بنا إلى مشكلة الفاعل/البنية والتى ناقشناها فى الفصل السابق.

ولو نظرنا للقوة كشيء فى الحياة الاجتماعية والتى تتصل بشئون الدول، والتى تمنع من التغيير أو بعبارة أخرى إذا أخذنا كنقطة بداية النتائج والمحصلات النهائية فإنه يصير واضحا وبسرعة أنه ليس كل ما يتصل بشئون الدول والأفراد وجماعات الدول (بما فى ذلك فى هذه الحالة الممارسة الشرعية للسلطة بجانب ممارسة النفوذ) فبعض الأشياء تحدث دونما فاعل بشرى واضح، فالمجتمع أو النظام قد يكون قد تمت هيكلته بطريقة معينة لإحداث بعض أنواع المخرجات مستقلا عن إرادة أى من أجزاء مكوناته، وقد يكون صحيحا الحديث عن أى قوة موجودة بالفعل فى العمل، كما يجب أن تكون ولكن فى النهاية فإن القوة التى نعنيها هنا هى القوة الهيكلية أو البنيوية.

وتوجد طريقة طيبة تجعل من هذه الفكرة واضحة وذات محتوى لفكرة القوة البنيوية والتى نجدها فى عمل المفكر الثورى الماركسى (أنطونيو جرامشى) فاهتمامه هو بدء الثورة وتقويض الرأسمالية ولكنه أدرك فى العشرينيات أن تقويض الرأسمالية فى إيطاليا وهى دولة برجوازية ومتقدمة نسبيا هو أمر مختلف وأكثر صعوبة من ذلك الذى واجه لينين فى روسيا، والتى كانت دولة رأسمالية متخلفة جداً وقوة رأس المال فيها كانت مركزة ومشخصة فى مؤسسات خاصة أو معينة يمكن تحديدها والانخراط فى صراع معها. أما فى إيطاليا على الجانب الآخر فإن الرأسمالية متجذرة فى كل أوجه المجتمع ونافذة ومخترقة لكل أوجه المجتمع ومظاهره وتتحكم فى الشعور العام للمجتمع والطريقة التى يفكر بها الشخص العادى فيما يتصل بالسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية على وجه العموم، وهذا الأثر المهيمن للرأسمالية يجعل من إحداث التغيير أمرا فى غاية الصعوبة، وهزيمة وإسقاط المؤسسات الرأسمالية/البرجوازية مثل دولة المشروع الليبرالى الديمقراطى هو فقط الخطوة الأولى؛ لأن القوة البنيوية للرأسمالية ستبقى عقبة كأداء أمام الثورة أكثر من المؤسسات الرأسمالية الصريحة.

كيف إذن تعمل فكرة أو مفهوم الفكرة البنيوية فى العلاقات الدولية؟ التطبيق المباشر لمفاهيم الهيمنة فى الاقتصاد السياسى الدولى سنناقشها فى الفصل التاسع. وفى هذا الفصل سيظل التركيز على القوة المفهومة عموما وسنلاحظ أن الأفكار المشابهة قد واجهناها فيما سبق فى الحساب الواقعى الجديد للنظام الدولى، والآن نحتاج لإعادة فحص هذا الحساب فى ضوء التركيز الجديد. وإذا لخصنا بطريقة مختلفة قليلا النقاط التى جاءت فى الفصل السابق فسنجد أنه بشكل ما يناقض الانطباع الأولى لصيغة (والتز) عن أن قوة النظام هى فقط وجزئيا بنيوية أو بالمعنى المحدد سابقا: وكما رأينا فإن النظام الدولى يدعى أنه يرسل رسائل إلى أعضائه، والتى حين تتم ترجمتها بدقة وبشكل صحيح ستقول لهم ما هى طرق التصرف التى يجب عليهم الانخراط فيها، ووالتز يفترض أنه ما دامت الدول تريد العيش والحياة فإنها ستصبح ترجمانا ماهرا عن حالة النظام.

ويوجد هنا بوضوح عنصر بنيوى للقوة فقواعد اللعبة، وفهم الشعور عن كيفية التصرف وما يجب فعله والممارسة العملية للسلوك فى العلاقات الدولية كلها أمور تنبع من حتميات النظام، وواضح أن هذه القواعد لا تعكس قوة أية دولة معينة، ولا تفهم باعتبارها ناتجة عن إرادة دولة أو مجموعة دول على الرغم من أنها بوضوح تعمل من أجل فائدة بعض الدول، ومضادة لآخرين، فمثلا هى تعطى البعض خيارات أكثر مما لدى الآخرين.

وعلى أى حال فإن مفهوم (والتز) لا يمسك بالفكرة الكاملة لمفهوم القوة البنيوية لأن الدول التى تصنع النظام وتشكله، لها وجودها الذى يبدو مستقلا عنه، كما أنها تملك القدرة ليس فقط على استغلال القوة البنيوية بالطريقة التى تستغل بها مثلا المشروعات الرأسمالية للمنطق البنيوى للرأسمالية، ولكن أيضا فإنها تتفاعل مع قواعد اللعبة وتصل إلى حد طبيعة تغيير تلك القواعد، ولذلك فإنه فى النظام ثنائى القطبية فى العلاقات الدولية فإن الدولتين المعنيتين لديهما القدرة على تنظيم المنافسة بينهما، كما أنهما تتخطيان القواعد الأساسية للنظام التى إن لم يجد تنظيمها قد تؤدى بهما إلى صراع مدمر على التسلح.

وحتى فى ظل النظام متعدد الأقطاب، وحيث إن هذه القواعد تكون أكثر صعوبة، فإن لدى الدول القدرة على إساءة القراءة للرسائل التى يبعثها النظام فيما أن القوة البنيوية والتى هى جزء بالفعل من الشعور العام للمجتمع لا تحتاج لقراءتها على الإطلاق، إنها هكذا هى كذلك.

فنظام (والتز) هو هجين غريب حيث إن الدول هى أحيانا فاعلة وأحيانا مستقلة وكثير جدا من الأخيرة ينظر للاستقلال الأكثر، وبالنسبة للأولى ينظرون إلى الحساب الحقيقى للنظام، وهنا نحن نرى ثانية رغم ذلك أثر التفكير بالاختيار الرشيد فى العلاقات الدولية: فالدول أنانية ورشيدة وتعمل فى ظروف فوضى وعلى أى الأحوال فمهما كان ما أراده والتز ورغب فى إنكار ذلك فنموذجه لا يستطيع أن يتجنب أنه متوجه نحو الطرف أو اللاعب.

والصيغ الأفضل والأحسن للقوة البنيوية يمكن أن نجدها فى طرف آخر فى أدبيات العلاقات الدولية، فمن مجال الاقتصاد السياسى الدولى فإن (سوزان استرينج) قامت بعمل حالة على أساس جهود أربعة هياكل أو بنيات أولية فى السياسة العالمية: بنية المعرفة، البنية المالية، البنية الإنتاجية وأخيرا البنية السياسية (استرينج ١٩٨٨) وكل واحدة من تلك البنى لها منطقها الذاتى مستقلة عن أعضائها، والقوة البنيوية يمكنها أن تعمل ونجدها فى عمل كل واحدة منها. والمؤرخ الاجتماعى مايكل مان حدد هو الآخر أربع بنيات أساسية وهى عنده: أيديولوجية، اقتصادية، عسكرية وأخيرا سياسية (مان ١٩٨٦-١٩٩٣) إنه عمل واسع النطاق اجتماعى تاريخى وهو مهتم ليس بطرق تحديد النتائج وتقرير مخرجات كل واحدة من هذه البنيات ولكن كذلك بالتغيير فى الأهمية النسبية لكل بنية منها بمرور الوقت. وما هو مثير بالنسبة لهؤلاء الكتاب هو أنه رغم أن كليهما هو بمعنى ما يقدم حسابات واقعية لعمل وسير العلاقات الدولية فهو أيضا يقبل وجهة النظر القائلة بمركزية الدولة فى العالم أو التمييز الواضح بين الداخلى والدولى، وكلاهما عموما ينظر إليهما كمقاييس أساسية لتحديد ومعرفة الواقعيين، وكلا المقياسين متناسبان ويوافقان على الحساب البنيوى الحقيقى لعمل وسير القوة، وتحديدهما واهتمامهما بالتزويد وتقديم هذا الحساب يأخذهما بعيدا عن الواقعية بالمعنى المستخدم فى هذا الفصل والسابق عليه. وفى الحقيقة كما أنه فى موضوع القوة البنيوية بمعناها الكامل فإنها ليست مقياسا أو مجموعة تعمل من وجهة نظر الواقعية وتركز على الدولة. ومن الناحية الفعلية وكما هو الأمر بالنسبة لقوة عدم القرار فإن القوة البنيوية بالمعنى الكامل للمصطلح ليست مقياسا لأعمال من وجهة نظر التركيز الواقعى على الدولة وهو ما يقدم سببا إضافيا للذهاب وراء هذا التصور وعلى أية حال وقبل أخذ أية خطوة فإن هناك عددا قليلا من العناصر من وجهة نظر مركزية الدولة فى العالم ما زالت تحتاج لإقامتها ودراستها وفحصها.

القوة /الخوف وعدم الأمان

واحد من مظاهر التعريف بحسابات الواقعية للعلاقات الدولية ولحساب مركزية الدولة يتمثل فى التأكيد على الطبيعة الخطيرة للعلاقات الدولية، وهو مستوى من

المراقبة والتى تعتبر شكلا من البارانويا وفى ظروف أخرى يبدو مظهرا ضروريا للعلاقات الدولية، واستعراض ملخص لهذه القضية حتى الآن سيوضح لماذا هى كذلك:

أولاً: إن الدولة لدورها المركزى فى العلاقات الدولية هى التى تحدد وتقرر أهدافها وما تصبو إليه فى النظام الدولى، وإنها من الأساس والبداية لهذه الأهداف فإن الاهتمام هو بالحرب والوجود والاستمرار الحياتى سواء بالمعنى الفسيولوجى الطبيعى والمادى لحفظ الوجود والوحدة الإقليمية للدولة، وكذلك ما هو أكثر من المادى بمعنى الاهتمام بالحفاظ على قدرة الدولة على تقرير مصيرها وتحديد طريقتها للحياة، وهذه الفكرة الأولية تبرز من فكرة ومفهوم أن الدولة هى ذات سيادة وترغب فى البقاء، والافتراض هنا يجرى التمسك به مستقلاً عن فكرة استقلالية الدولة، ومن هنا فإن الملَكية المطلقة أو الديموقراطية الليبرالية لا تقدم أى اختلاف، فالدول تريد الحفاظ على سيادتها.

ثانيًا: إن فرضية مركزية الدولة فى العلاقات الدولية تعنى أنه فى ظل غياب حكومة عالمية – بمعنى آلية يتم بها ممارسة المصالح على أمل إنجاز قرارات سلطوية بالتفويض – فإن ممارسة المصالح تتم من خلال ممارسة القوة فى العالم والقوة هنا تعنى القدرة على ممارسة التهديدات ومنح المزايا والمكافآت وأكثر من هذا فالوسائل القسرية هى جزء من ذخيرة العقوبات الإيجابية والسلبية التى فى حوزة وإمكانية الدول فى ممارستها الشئون الخارجية، والقرار باستخدام القسر هو واحد من مخزون الدول ذات السيادة. وإذا أخذنا معًا هذه الافتراضات وكل منها ليست أكثر من تفصيل لما يتضمنه نظام الدول ذات السيادة ويتضمن أن عدم الأمن والخوف هى مظاهر مستمرة للعلاقات الدولية، فالعظام العارية فى الموقف الأساسى تشير إلى هذه النتيجة والطرق المختلفة لإضافة العضلات لهذه العظام العارية قد تجعل الموقف بشكل ما خطيراً لكنها لا تستطيع إنتاج تغيير نوعى وضرورى لإنهاء الخوف كلية.

والحساب التقليدى الواقعى لدور الدولة المركزى فى العلاقات الدولية هو بوضوح يجعل الحياة أكثر خطورة لأنها تضيف افتراضا بأن البشر لديهم اتجاهات عدوانية

والتى يمكن فقط وضع حدود لها باستخدام القوة القسرية للحكومة. وأهداف الدول تتضمن الرغبة فى البروز والظهور والسيطرة ليس ببساطة لأن هذا يمثل حتمية النظامية وذلك لأن البشر هم هكذا. فالبروز والسيطرة هو ما يفعلونه ولربما هى كما يرى كارل أشميت أنه توجد بين الدول علاقات العداوة أو الكراهية الغريزية وكذلك الصداقة والتى يمكن أن تتحول إلى العداوة السياسية، والصفة غير الشخصية لهذه العلاقة قد ينتج عنها الكثير من أسوأ المظاهر العدوانية المتأصلة أو البدائية (أشميت ١٩٣٢/١٩٩٦) وعلى العكس من هذا فإن الوسائل والأدوات الحديثة للعنف قد تضعف ما لدينا أو ورثناه من ذلك الجزء الحيوانى من طبيعتنا البشرية. وعلى أى حال فإنه بالنسبة للواقعى الكلاسيكي فإن العدوان والعنف هو جزء من تركيبتنا سواء فهمت هذه المظاهر بالمعنى اللاهوتى أو أن لها أصولا نفسية اجتماعية أو أن لها بيولوجية اجتماعية.

وتركيز الواقعيين الجدد على الحتميات النظامية كمصدر للسلوك يلغى ذلك المفهوم عن العدوانية من المعادلة. إنه الموقف الأساسى الذى يمثل الخطورة وليس طبيعة البشر الإنسانية الذين هم مضطرون للعمل والتحرك داخل الفوضى الدولية، وأكثر من هذا فإن الدول من المفترض فيها أن تكون رشيدة فى صنع قراراتها وليست معرضة للهزيمة والخسارة بسبب الخوف الغريزى وأمور الكراهية. الدولة الواقعية الجديدة هى دولة باردة وهى كيان غير شخصى دون أصدقاء ولكن أيضا دون أعداء، ومن ناحية أخرى فإن حساب الواقعيين الجدد للنظام الدولى يؤكد كثيرا على الأخطار التى تجد الدولة فيها نفسها وأن عليها دائمًا أن تكون على حذر وتراقب علاقات القوة التى تكون فى عالمها، فالمراقبة واجبة ومطلوبة لأنها الشعور بالخوف كما يراه (توماس هوبز) أو هو حالة الحرب كما ذكر فى حالة الطبيعة وهو الشىء المشابه بوضوح للنظام العالمى الواقعى الجديد ليس بمعنى أن القتال مستمر ولكن بمعنى أنه إمكانية موجودة وواردة باستمرار (هوبز ١٩٤٦).

ونظرية التركيز على الدولة فى المجتمع الدولى لدى منظرى المدرسة الإنجليزية وللبنيويين مثل (ألكساندر ويندت) تنظر أولاً لإعطاء حساب أقل من ناحية سيطرة الخوف والافتراض هنا أنه فيما أن الدول ذات سيادة حسب الوضع الذى تقدم شرحه، فرغم هذا فإن الدول هى فى علاقات اجتماعية كل واحدة منها مع الأخرى. وهناك بعض القواعد والممارسات التى يتم العمل بها للتقليل من حالة الخوف والتوتر الذى قد يوجد رغم كل ذلك فقواعد القانون الدولى تفرض عدم الاعتداء وعدم التدخل، والدول تأخذ هذه القواعد على محمل الجد، وتوجد كذلك أنواع معينة من القيم الثابتة فى العلاقات الدولية التى تنظم السلوك، وهذه القيم ثابتة ومستقرة ليس بمعنى أن كل الدول تطيعها عادة ولكن بمعنى أنه حتى عندما يتم خرقها فإن الدول تستمر فى ولائها لهذه القيم، أى أنهم سيحاولون الظهور بأنهم لا يخرقونها فى الحقيقة، أو أنهم يفعلون ذلك لأسباب استثنائية كاملة (فروست ١٩٩٦:١٠٥).

هذه القواعد تدعمها الدبلوماسية - وهى مؤسسة لها ثقافتها الخاصة والموجهة نحو تسوية المشاكل والمفاوضات بدلا من العنف والقسر - والدول ذات السيادة لا يمنعها هذا في معظم الوقت من الإطاحة بالقواعد لكن لديها درجة من المراقبة والحذر يمكن تبريرها، ولكن ليس إلى حد الخوف والذى يفترضه ويتحسب له الواقعيون المتشددون والذى يجب أن يكون أمرا عادياً.

وتوجد مشكلتان مع هذا؛ إحداهما واضحة تماماً والأخرى ربما تحتاج إلى المزيد من الإيضاح، ففى المقام الأول لم يقل أى من المنظّرين فى المجتمع الدولى أن كل الدول ستلعب وتتصرف حسب القواعد طوال الوقت، وهناك احتمال أن بعض اللاعبين سيكونون غير راضين، وأولئك الذين هم مستعدون لاستعمال قوتهم لتدمير الآخرين هم أيضا لا يمكن إسقاطهم أو التقليل منهم.

ولكن هناك مشكلة أكثر خطورة حتى مع وجود أفضل النوايا وافتراض أن كل الدول تتمسك بالقواعد ولا ترغب فى ممارسة العنف والقسر فى علاقتها بالآخرين، فإنه من المحتمل أن هذه الحقيقة لن يتم الاعتراف بها، وأن عدم الأمن سيزيد حتى ربما

دون سبب موضوعى. وهذا المفهوم (أزمة الأمن) يرتكز على العلاقة المعقدة بين النوايا والقدرات والطرق التى بها يركز نظام الدول ذات السيادة على القدرات بدلا من النوايا مما تكون نتيجته بروز دورات من العنف على أساس وبسبب سوء الإدراك.

ولهذا فبسبب أنه توجد خلفية من احتمال عدم الأمن حتى فى ظل نظام دولى، حيث غالبية الدول غير عدوانية وهى بصفة واسعة العمومية راضية بالحياة، فإن الدول تشعر بأنها مضطرة للاحتفاظ بأدوات ووسائل للدفاع الذاتى وأنها تقوم بذلك بطريقة فعالة وحسب التكلفة والكفاءة التى تتضمن أحيانا دعم هذه الطاقة والقدرة. وعلى أية حال فإن القدرة على الدفاع عن النفس هى ذاتها القدرة على التصرف الهجومى الاستفزازى، وباتباع نفس السلسلة من المنطق العقلانى يؤدى بالدول المسالمة إلى الاحتفاظ بقوة ذات فعالية من قواتها المسلحة بما أن دولة أخرى قد ترى هذا العمل عدوانا محتملا، والنوايا الدفاعية التى لا يمكن ببساطة إثباتها وهى أقل أهمية من القدرات الدفاعية، ولو أن الدولة الثانية تصرفت تجاه هذه القدرات بتوسيع نطاق قدراتها القسرية، فإن ذلك سيؤدى إلى فهم ذلك باعتباره عدوانا محتملا، ومن هنا تستمر العجلة فى الدوران.

والحوار فى الولايات المتحدة حول الدفاع القومى بالصواريخ يقدم برهنة مثيرة ومهمة للمنطق العقلى وتقديم الأسباب والدوافع، فإن الدفاع الجزئى بالصواريخ سيكون دفاعا خالصا فى نيته مصاغًا ومصنوعًا لردع الهجوم من الدول الشريرة ولو كان هذا النظام فعالا فإنه سيجعل قوة الردع الروسية والصينية أقل مصداقية ولربما حفز الدولتين على الارتفاع بمستوى نظمهما التسليحية وبالتالى زيادة القلق الأمريكى وهكذا. وهناك أشياء تفعلها الولايات المتحدة لمحاولة وقف هذه الدائرة الشريرة من الظهور مثل منح المشاركة فى التكنولوجيا والتعامل مع منافسيها ولكن سجل التطورات الأخيرة يؤكد أن مثل هذه الاستراتيجيات لا تخفف من حالة المخاوف، بل ربما زادتها من الناحية الفعلية وذلك من خلال استعراض التفوق المستمر والذى يشكل فى نفسه حالة تهديديّة.

وهذه المشكلة الأمنية أو بالأحرى مشكلة عدم الأمن هى بطبيعة الحال غير مسائل الخطأ البسيط؛ حيث إن أحدا يتصرف بدون مسئولية أو على أساس افتراضات غير معقولة أو نتيجة خطأ فى الإدراك أن هناك عداوة وفى الحقيقة أنه لا توجد ثمة عداوة ولكنه خطأ معقول، وتوجد أمثلة تاريخية لدول لا تتصرف أو ترد فى الوقت المناسب وتعوِّل على النوايا كسبب لتجاهل دعم القدرات ثم تعانى نتيجة لذلك، وليس لدينا ثمة اطلاع على نوايا الدول ونرى فقط قدراتها ونعمل على هذا الأساس، وأنه من طبيعة نظام المساعدة الذاتية فإن الدول تجد نفسها متجهة لاتخاذ وجهة نظر متشائمة تجاه العالم، حتى فى المجتمع الدولى فالقادة القوميون يرون أنفسهم مسئولين أمام شعوبهم وأن يكونوا حذرين وفطنين وألا يغمضوا عيونهم تجاه التهديدات المحتملة.

وفكرة أزمة الأمن يمكن أن تأخذنا بعيدا وألا تتضمن كل مظاهر عدم الأمن النابعة من هذه السلسلة أو هذه العملية وردود الفعل المغالى فيها، ولا يوجد ثمة سبب للتمسك بوجهة النظر هذه فأحيانا يكون لدى الدول بالفعل نوايا عدوانية ردا على بناء قدرات الآخرين ويكون هذا تحركا معقولا، ولكن القضية هى أنه حتى فى عالم واسع ودول ليس لديها أية نوايا عدوانية فإن القرارات المحسوبة حول مكانة الدولة فى العالم يجعل من مشكلة الأمن شيئا متوطنا، الفوضى هى الفوضى حتى فى المجتمع الفوضوى والوضع الوجودى لدول ذات سيادة تتعايش فى العالم بدون حكومة هو أمر فى حد ذاته يمثل خطورة وعدم أمان فى حد ذاته.

الخلاصة: إدارة عدم الأمن

ورغم هذا فإن النظام الدولى ليس فوضويا بشكل اعتيادى بالمعنى السيئ والمزرى للكلمة فالكثير من الوقت يتضمن درجة من النظام فى العالم وحالة عدم الأمن أينما وجدت فإنها تكون مقصورة فى شكل ومستويات يمكن إدارتها والتعامل معها، ولكن بأية كيفية؟

توجد مؤسستان فى العلاقات الدولية وفى إطار مركزية الدولة تحفظ درجة من النظام والأمن فى المجتمع الدولى الأولى: كما هو متوقع توازن القوى وفكرة أنه بينما القوة هى أمر طبيعى فإن النظام الدولى يعرف بعض أنماط من القوة قد تقنع وتؤكد درجة من الاستقرار، والآلية الثانية لإدارة عدم الأمن: هو مؤسسة الحرب بين الدول، ففيما أنه من وجهة نظر الشعور العام أن الحرب هى كارثة وتمثل انهيارا للنظام فإنها رغم ذلك تلعب دورا مهمًا فى الحفاظ على النظام.

فالشىء الذى له مصداقية هذه الأيام أن كلتا المؤسستين لا تعملان بالفعل أو بالطريقة المأمولة، وهذا سبب إضافى للابتعاد عن فكرة مركزية الدولة فى العالم، وعلى أى حال وقبل أن نصل بشكل شرعى وبأمان لهذه النتيجة فعلينا أن نأخذ هذه الحجة حتى آخرها، وهو ما يمثل جوهر العمل فى الفصل القادم.

مزيد من القراءات

For this chapter the readings in Part 1 of Richard Little and Michael Smith, *Perspectives on World Politics: A Reader* (2006) are particularly valuable.

On diplomacy in general, see G. R. Berridge, Diplomacy: Theory and Practice (2002), and Adam Watson, *Diplomacy: The Dialogue of States* (1982); also Keith Hamilton and R. T. B. Langhorne, *The Practice of Diplomacy* (1995). For a wider notion of how states act, see Steve Smith and Michael Clarke (eds), *Foreign Policy Implementation* (1985); and, for postmodern accounts of diplomacy, see James Der Derian, *On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement* (1987); Costas Constantinou, 'Diplomatic Representation, or, Who Framed the Ambassadors?' (1994); and Constantinou, *On the Way to Diplomacy* (1996).

David Baldwin, *Economic Statecraft* (1985) is a seminal study on the exercise of power/influence. On 'coercive diplomacy', see A. L. George, *The Limits of Coercive Diplomacy* (1971); Gordon C. Craig and A. L. George (eds), *Force and Statecraft* (1983); and Robert Art and Kenneth Waltz (eds), *The Use of Force: Military Power and International Politics* (1993). The journal *International Security* is a major source of high-quality material on the exercise of power – see, for example, the debate between Robert A. Pape, 'Why Economic Sanctions Do Not Work' (1997) and 'Why Economic Sanctions *Still* Do Not Work' (1998); and David A. Baldwin, 'Correspondence Evaluating Economic Sanctions' (1998) and 'The Sanctions Debate and the Logic of Choice' (1999/2000). Joseph Nye's *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (2005) is a major contribution. The best recent collection on the conceptualization of power is Felix Berenskoetter and Michael Williams, *Power in World Politics* (2007), which features contributions from Joseph Nye, Steve Lukes and Joseph Grieco among many important contributions. The collection originally saw publication as a *Millennium* Special Iissue on 'Facets of Power in International Relations' (2005). Michael Barnett and Duvall Raymond provide a useful taxonomy of power in 'Power in International Politics' (2005a), and their edited volume, *Power in Global Governance* (2005b), is also a good resource.

Most textbooks have extended discussions on power: particularly interesting are Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (1948), and Raymond Aron, *Peace and War: A Theory of International Relations* (1967). George Liska, *The Ways of Power: Patterns and Meanings in World Politics* (1990); Robert Cox, *Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History* (1987); and David A. Baldwin, *Paradoxes of Power* (1989) are diverse but stimulating discussions of different kinds of power. Geopolitics is currently becoming fashionable again – a good survey is Daniel Deudney, 'Geopolitics as Theory: Historical Security Materialism' (2000). For Gramscian notions of hegemonic power, see Chapter 9. Alexandre Bohas, 'The Paradox of Anti-Americanism: Reflections on the Shallow Concept of Soft Power' (2006) examines soft power in the light of recent developments in world politics. Fahreed Zakaria reflects on the challenges to, and continued predominance of, US power, in 'The Future of American Power' (2008).

Moving away from the international context, the standard work on community power is Robert Dahl, *Who Governs?* (1961). Classic critiques are in Paul Bachrach and Morton S. Baratz, *Power and Poverty* (1970), and Steven Lukes, *Power: A Radical View* (1974/2004). For a brief, but powerful, critique of Lukes, see Brian Barry, 'The Obscurities of Power' (1989).

Robert Jervis, *Perception and Misperception in World Politics* (1976) is the classic account of the 'security dilemma' and the 'spiral of insecurity', although Ken Booth and Nicholas Wheeler *The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics* (2007) sets a new standard on these topics. Ken Booth (ed.), *New Thinking about Strategy and International Security* (1991a) contains a number of articles critical of the notion. Michael E. Brown *et al.*, *New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security* (2004a), looks at critical security dilemmas facing states in the twenty-first century, including non-military threats. Further readings on new approaches to security are listed after Chapter 9; David Baldwin, 'The Concept of Security' (1997), is a useful survey that bridges old and new. Daniel Deudney's *Bounding Power* (2007) looks at republican security theory from antiquity to the present. Other recent work on security include: Holger Stritzel, 'Towards a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond' (2007); Thierry Balzacq 'The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context' (2005); and Tarak Barkawi and Mark Laffey, 'The Postcolonial Moment in Security Studies' (2006).

الفصل السادس

توازن القوى والحرب

مقدمة

وجهة النظر القائلة بمركزية الدولة فى العالم وخاصة فى جانبها الواقعى ترسم صورة من انعدام الأمن الشديد والخوف، وبسبب الاهتمام والقلق على الأمن ولربما كذلك بنوايا إرادة السيطرة على الآخرين فإن الدول تجد نفسها مضطرة لأن تجعل عين مراقبتها مفتوحة على وسائل دعم القوة وبما يقلل من حالة الأمن لدى الآخرين وبسبب عدم الحماية من جانب حكومة عالمية فإن الدول عليها العناية بأمنها الذاتى بالرغم من أنه ليس بوسعها أن تعلم أن محاولاتها تلك قد تقنع الآخرين بانعدام أمنهم، ولهذا فإن المسرح يبدو مهيئا لعالم مأساوى، حيث إن فكرة النظام الدولى أمر محال.

وعلى الرغم من هذا فإنه توجد ثمة درجة من النظام فى العالم فالعلاقات الدولية قد تكون فوضوية بالمعنى الرسمى لعدم وجود حكومة ولكنها ليست فوضوية بمعنى أنها بلا قانون وبلا نظام أو هى على الأقل ليست كذلك على الإطلاق، ولكن كيف حدث هذا؟

حسب نظرية العلاقات الدولية الواقعية فإن النظام بشكل ما محفوظ بمؤسستين كبريين: توازن القوى والحرب، وفكرة أن توازن القوى تولد النظام هى أمر يمكن تصديقه، ولكن القول بأن الحرب هى مصدر النظام يبدو أنها ضد البديهة ولا يمكن تصديقها، وفى حقيقة الأمر ربما بشكل ما لا يمكن تذوقه، وبالرغم من ذلك يجب الحياة معها لأن الحرب يتم رؤيتها كأداة سياسية تلعب بالفعل هذا الدور بمعنيين:

الأول: كجزء من توازن القوى لأنه على عكس بعض الحسابات التى تفترض أن توازن القوى مصمم من أجل منع الحرب فإن الحرب آلية أساسية حيث تفعل شيئا لا يفعله توازن القوى؛ حيث إنها تأتى أحيانا بما هو أكثر من كبح التغيير والمصادرة عليه أو بعبارة أخرى فإن الحرب تكمل توازن القوى، الذى بدونها لا يستطيع أن يعمل كمؤسسة لها وظيفتها فى النظام الدولى. والحرب وتوازن القوى يقفان معا أو أحيانا يسقطان معًا.

والثاني: الحرب كآلية لتسوية الصراع والتى تقوم بفعل شىء لا يستطيع أن يفعله توازن القوى بمعنى إحداث التغيير دونما المصادرة عليه ووقفه. وفى أوائل القرن العشرين كانت هناك مظاهر للعلاقات الدولية لعبت فيها الحرب دورا مركزيًا قد لا يمكن الدفاع عنه لسبب أو آخر ليس ببساطة لأسباب على أسس أخلاقية ولكن كموقف عملى، ورغم هذا فإن كثيرا من دواعى الشك تحوم حول الدولة كمركز فى العلاقات الدولية بما يضيف إلى المزيد من التحفظات التى جرى الإفصاح عنها فى الفصلين الرابع والخامس.

وفى الجزء الأول من الفصل الحالى ستتم دراسة توازن القوى بعد نقد التقاليد الطويلة لفكر توازن القوى فى نظام الدول الأوروبية. كما سندرس صيغتين حديثتين وهما لـ(كينيث والتز وهيدلى بول)، والجزء الثانى يتناول نظرية (كلاوز فيتز) السياسية للحرب المضادة لحسابات أخرى للحرب والتى تركز على طبيعتها غير الرشيدة والعنيفة والجائحة، ودور الحرب كآلية لتسوية الصراع فى العلاقات الدولية الكلاسيكية، وفى الجزء الأخير سيتم تقديم عدد من الأسباب التى تجعل من فكرة الحرب وما ترتكز عليه فى العلاقات الدولية أمراً غير قابل للتصديق فى ظل الظروف الجارية حولنا.

توازن القوى

توازن القوى هو مفهوم لا يمكن التغاضى عنه فى دراسة العلاقات الدولية لأنه تطور خلال القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، ويعود المصطلح على الأقل إلى القرن

الثالث عشر: وحسب تقدير (هيوم١٩٨٧) فإن اليونانيين لم يعرفوا عنه شيئا، وقد جرى تنظيره فى القرن الثامن عشر، وبعد ذلك ظهر فى المعاهدات (مثل معاهدة أوترخت ١٧١٣) وفى مذكرات الساسة والدبلوماسيين وفى كتابات المؤرخين والمحامين، وقد كان هذا المبدأ بالنسبة للدبلوماسيين فى النظام القديم هو ذلك المبدأ الكامن أو الباطن الذى خلق الاستقرار.

على العكس من ذلك كان لدى الليبراليين الراديكاليين مثل (ريتشارد جوبدين) مجرد وهم فهو مجرد تجميع بسيط للأصوات بلا معنى (جوبدين فى براون وآل ٢٠٠٢) وفى القرن العشرين فقد جرى استخدامه واستحضاره وتنفيذه فى وقت أو آخر من جانب كل اللاعبين الدوليين الكبار.

ولسوء الحظ فلا أحد يمكنه الموافقة على ما يعنيه المصطلح، فالأساتذة مثل (مارتين وايت وهربرت بتر فيلد) قد جمعوا فيما بينهم أمثلة لما لا يقل عن أحد عشر معنى مختلفا له، كشفت عنها كتاباتهم وكلماتهم، وكتابات المتمسكين بهذا المصطلح. ولا توجد استمرارية داخلية فى الطريقة التى يستخدمها كتاب معينون للمصطلح - إينيس كلود مثلا يلاحظ أن هانز مورجانتو انتقل للوراء والأمام بين عدة معانٍ مختلفة للمصطلح فى فصله عن الموضوع فى كتاب السياسة بين الأمم وهو فصل مُصمم بصراحة لتوضيح ذلك الاضطراب (كلود ١٩٦٢)- وبلا شك تقريبا فإن كل كاتب آخر يمكن تناوله بذات الأسلوب.

وهنا ماذا يجب عمله حيال هذا الاضطراب؟ (كلود) بشكل أو آخر حاول تحديد المصطلح لوصف النظام من الدول ككل، ولهذا فتوازن القوى هو ببساطة ذلك المصطلح الذى نسبغه على نظام قائم ومؤسس على السيادة وفى ظل غياب حكومة عالمية. وعلى أى حال فإن هذا يعد أمرا انهزاميا فهناك قضية جذرية لها بعض الأهمية وهى فكرة أن القوة فقط هى التى تواجه وتتفاعل مع أثر القوة وأننا فى عالم فوضوى وأن عالما من الفوضى والاستقرار وإمكانية التوقع والتنظيم المطرد يمكن أن تحدث عندما تكون قوى الدولة قادرة على إحداث المطلوب منها وهى فى كل ذلك تحدث نوعا من التوازن.

فكرة التوازن تعد استعارة سيئة هنا عندما تفترض كفتي ميزان لأن هذا يتضمن فقط قوتين فى التوازن، والصورة الأفضل من هذا وإن كانت أقل حدوثا وتقليدية هى صورة الثريا؛ حيث إنها تظل مستقلة ما دامت الأثقال موزعة بشكل متوازن (فى هذا المثال القوة الجاذبة لأسفل). وهنا توجد ميزتان لهذه الاستعارة ففى المقام الأول تستبعد الاستعمالات المرتبطة بالفكرة، وسيكون واضحا مثلا أن الإمساك بالتوازن هو أمر صعب فيما أن التوازن يتحرك فى مصلحة واحد، ويكون إيجابيا خطرا لو أن شخصا ما واقف تحت الثريا. والأكثر جدية أنها ترسل فكرة مؤداها أنه توجد طريقتان عند اضطراب التوازن وطريقتان عندما يمكن إعادة إنشائه وتأسيسه فالثريا تتحرك بعيدا لو أن واحداً من أثقالها صار أكثر ثقلا دونما تعويض عن ذلك – ولو تصورنا دولة صارت أكثر قوة من الآخرين لأسباب غير ظاهرة نتيجة لنمو اقتصادى أسرع من غيرها – وهى كذلك تصير غير مستقرة لو أن ثقلين تحركا معا دونما حركة تعويضية فى مكان آخر كما لو تصورنا دولتين حققتا علاقات أكثر من قبل.

واستعادة الاستقرار يمكن أن تأخذ شكلين زيادة الوزن الآخر أو وزنين يتحركان باقتراب معا، وإذا وضعناها بشكل مختلف فإن التوقفات أو الاختراقات يمكن أن تخلق أو يعاد إصلاحها من خلال سباق التسلح أو سياسة التحالف أو بمزيج من الاثنين.

ولفهم وشرح هذه النقاط فى كلمات محددة حيث نتخيل حسابا مبسطا للغاية للنظام الدولى فى أوروبا بعد ١٨٧١، ففى هذا العام كان النظام بشكل أو آخر فى حالة توازن بعد انتصار بروسيا على النمسا والمجر عام ١٨٦٦ وفرنسا عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ وحسم الأمر بعد قرار بسمارك وقراره ألا يستخدم هذه الانتصارات لخلق وتكوين ألمانيا الكبرى بضم أجزاء من الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى الإمبراطورية الألمانية الجديدة، وكانت هناك توترات فى النظام وظهرت تحالفات مؤقتة وواسعة ولكن بصفة العموم كان النظام متوازنا.

وعلى أى حال ففى قراءة واحدة فى نهاية القرن التاسع عشر، فقد زادت القوة الألمانية نتيجة تقدم الصناعة ونمو السكان إلى حد بدأت تبزغ معه قوة عظمى ألمانية

على عكس نوايا بسمارك. هذه القوة الصناعية تحولت إلى سياسة خارجية ألمانية نشطة من خلال بعض المؤشرات والمقاييس كجيش أكبر ونمو البحرية من درجة الصفر.

وجاءت الاستجابة من جانب القوى الأوروبية الأخرى، حيث اتجهت لدعم قواها (ففى فرنسا مثلا زيادة مدة التدريب العسكرى وفى بريطانيا الانخراط فى تشجيع وتنمية البحرية). وثانيا إعادة التحالف وظهور تحالفات عسكرية جديدة ففرنسا وروسيا تجاهلتا الاختلافات الأيديولوجية ووقعتا تحالفا رسميا عام ١٨٩٢ وبريطانيا أبعدت وأهملت التنافسات الإمبريالية وتركت جانبا سياسة طويلة للسلام، وصارت أكثر ارتباطا بفرنسا وروسيا عامى ١٩٠٤ و١٩٠٧ بالترتيب. وفى عجالة فإن كلا الأسلوبين اللذين حددناهما سابقا للتعامل قد جرى استخدامهما للتعامل مع نظام توازن أولى بدائى.

وتوجد ثلاث نقاط مثيرة حول هذه القصة نتناول اثنتين منها هنا ونجد الثالثة فى آخر هذا القسم:

الأولى هى أن مرونة النظام تتناقص عندما تصبح التحالفات مؤسسة بشكل قوى، حيث يبدأ النظام فى الظهور ثنائيا والاضطرابات والأمور المزعجة للاستقرار يمكن مواجهتها بالتغييرات الداخلية وليس ببناء التحالفات وهذا يعد أحد الأسباب لما يقوله المنظّرون الكلاسيكيون لتوازن القوى من أن العدد المثالى للدول فى ظل توازن القوى هى خمس دول لأن هذا يسمح لثلاث منها لتكون فى مواجهة اثنتين وهو أمر قابل لأقلمته بالشكل المناسب إذا قارنا ذلك بنظام القطبية الثنائية والتى هى من داخلها غير مرنة.

وإن كان (كينيث والتز) يدفع فى هذا المقام بأن إدارة القوى تكون أسهل فى النظام الثنائى، حيث إن تفاوض طرفين فى الطريق للاستقرار هو أمر يعد سهلا مما هو فى حالة وجود عدد أكبر من الاثنين.

وهذه الملاحظة الأولى بشكل ما فيها شيء من اللغز أو السرية والأكثر أهمية منها هى **النقطة الثانية** حيث صعوبة التفكير فى توازن القوى عندما نستخدم أفكاراً نظرية متقدمة عن القوة.

فمنظّرو توازن القوى يجنحون لرؤية القوة كصفة للدول فـ(كلود) مثلاً يعرّف القوة بمعنى عسكرى خلال عمله؛ ولهذا يتجه إلى الالتزام بنموذج القوة الأساسية للتأثير والنفوذ. وعلى أى حال وكما رأينا فى الفصل الخامس فإن نموذج القوة الأساسية هو شيء إما أنه خطأ أو وهمى. وعلى الجانب الآخر إذا تعاملنا مع القوة كتأثير مثل النقطة الأولى فإن القصص البسيطة لمناصرى توازن القوى تصبح حكايات معقدة فمثلا لو عدنا لما بعد ١٨٧١ والتى يشير حكّاؤها إلى اعتماد ألمانيا على قوتها المانعة فإننا نجد فى معظم الأزمات الدبلوماسية فى هذه الفترة أن حكومة ألمانيا كانت فى الجانب الخاسر وبدت غير قادرة على تحويل قوتها المادية التى لا شك فيها إلى نتائج مواتية لمصالحها على مائدة المفاوضات. وهذا يفسر الإحساس القوى لدى النخبة الألمانية وحتى عام ١٩١٤ بأن بقية العالم يقف ضدهم، حيث إنهم كانوا واعين بنقص نفوذهم وتأثيرهم فيما أن الآخرين كانوا واعين بقوتهم المتزايدة.

كيف يتم إنشاء توازن القوى؟ (مورجانتو) يدفع بأن الدول عندما تسعى لمصلحتها القومية وتتجه نحو طلب القوة فى العالم فإن التوازن يبدأ فى الظهور والبزوغ بدافع الضرورة. ولكن هذه حجة يشوبها التباس كبير، حيث إنه من المعروف جيداً كما يرى مورجانتو أن توازن القوى لا يبزغ دائمًا (مورجانتو ١٩٤٨: ١٦١). وإذا لم نكن واعين بذلك، فإن دعواه حول سياسات توازن القوى سيكون من الصعب تفسيرها والإنسان لا يحتاج للدعوة نيابة عن شيء سيحدث بالضرورة. والأكثر من هذا، فإن السجل التاريخى يعطى أقل تأييد لفكرة أن توازن القوى هو أحيانًا شيء أو ظاهرة طبيعية، كما لاحظ مارتن وايت فالسجل التاريخى يؤشر إلى اتجاه نحو تركيز القوة أكثر منه توزيعها بشكل متوازن (وايت فى كتاب باترفيلد ووايت، ١٩٦٦).

وعلى العموم فإن أى شخص يرى بأن توازن القوى سيبرز دائمًا عليه أن يقدم تفسيراً لكيفية تحول هذه العملية الأوتوماتيكية لتكون سياسة دولة.

وهناك حسابان لتوازن القوى متقابلان استخدما هذا الأسلوب وهما (بول ووالتز) ونظرية والتز كما صاغها فى نظريته للسياسة الدولية جرى مناقشتها فى الفصل الثالث فى شكل مقتضب. وفى حسابه وتقديمه لتوازن القوى وماذا سيحدث لو أن الدول أخذت علمًا بما يدور حولها وقامت بمواءمة سياساتها لمواجهة التغييرات فى تضاريس القوة العالمية، وإذا ما ظهر أن توزيع القوة يمكن أن يؤدى إلى بروز التوازن، ووالتز لا يناقش هل أن توازن القوى سيبرز عادة – على سبيل المثال عند مناقشة نظام طبيعة القطبية الثنائية للعالم ١٩٧٩ فقد لاحظ أن التغيير الأكثر احتمالاً هو فى الانتقال من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية (وأن ذلك هو نهاية للنظام الفوضوى) - إذا ما كان الاتحاد السوفييتى غير قادر على البقاء فى حلبة المنافسة مع الولايات المتحدة (والتز ١٩٧٩: ١٧٩) والقضية هنا أن الدول الأخرى لا تريد حدوث هذا وستفعل كل شىء فى مجال إعادة التحالفات وتقوية القدرات لمنع ذلك، وهى النقطة التى يكررها الواقعيون الجدد منذ نهاية الحرب الباردة.

وفى حساب (والتز) وتقديره أن النظام يؤثر فى الفاعلين من خلال ضرورات وحتميات الرشد، وللتصرف على هذا النحو فإن توازنات القوى تبرز كتصرف أنانى رشيد فى مواجهة مجموعة ظروف خاصة استجابة للتغيير فى توزيع القوى، والتى قد يكون لها آثار معاكسة على قدرة الدولة على الحفاظ على ذاتها، وهنا يجب التأكيد على أن الدول لا تريد خلق توازنات القوى كتفضيل أولى على الأقل، وهذا يعد أمرا حقيقيا بالنسبة للتوازنات الثنائية؛ فكل طرف يحب من الناحية الحقيقية انتهاء الطرف الآخر وغيابه، وسيكون مستعداً لاتخاذ خطوات تحقق ذلك لو أنه استطاع ذلك دونما مخاطرة. ولكن هذا بالطبع هو أمر غير ممكن والحل الأفضل هو الإدارة المشتركة للطرفين لتوازن ثنائى. وهنا مرة ثانية يتم تعميم نقطة أنه لا توجد دولة تريد توازنًا للقوى وحيث إنه لا توجد لعبة أفضل ولا يوجد مصدر بديل للأمن فى أى مكان قريب تكون له فاعلية مثله.

ووالتز واضح فى أن توازن القوى هو نظرية السياسة الدولية ولكن يجب التأكيد على أن هناك كتاباً آخرين يوظفون الخط العام نفسه للجدال وقد وصلوا إلى نتائج مختلفة، وأحد البدائل للتوازن هو المشى مع الزفة والتعلق بالفائز وهو ما يعنى التجمع فى خط وراء دولة بارزة ومرتفعة فى القوة وقد تم الدفع هنا بطريقة مقنعة حقًا أن ذلك يكون أحياناً إستراتيجية رشيدة للاتباع وأن الحل التاريخى يثبت أن الدول تتجه وراء الفائز (والتز ١٩٨٧). وبعد عام ١٩٨٩ كان الاتجاه السائد هو الجرى وراء الولايات المتحدة كطرف ناجح ورغم أن هذا بدأ فى التغير الآن (انظر الفصل ١٢) وعلى أى حال فإن النقطة الأساسية أنه ليس من الواضح أن الدول ستنخرط فى سلوك التوازن بنفس الطريقة التى افترضها (والتز)، حيث إنه توجد استجابات أخرى رشيدة بالنسبة لأية أزمات أمنية تواجهها الدول.

(هيدلى بول) فى كتابه المجتمع الفوضوى يرى أن توازن القوى قد يبرز وكما وصف بالصدفة أو الحظ وببساطة كأثر غير مرتب وغير إرادى نتيجة لتصرفات الدول (بول ١٩٩٥-٢٠٠٢) وعلى أى حال وعلى أساس أن هذه الظروف التى هى على أساس الحظ والصدفة لا يتوقع أن تعطى الأساس لأى استقرار على المدى المتوسط أو الطويل فإن الدول تتحرك فقط بالأنانية الرشيدة وستأخذ الفرصة الأولى لدحر وإسقاط التوازن. وبدلاً من ذلك فإن لبول حجة هى أن توازن القوى مساعد ضرورى لأى نوع من النظام الدولى، وهو فقط عندما تكون القوة متوازنة فهل للدول أية حرية حقيقة؟ وأن توازنات القوى ستبرز فقط ويتم الحفاظ عليها عندما تكون الدول مدركة بأن الأمر هو كذلك وأنها راغبة فى التصرف على هذا الأساس، وبعبارة أخرى فإن توازن القوى هو نوع من فن الحقيقة Artfact وهو شيء يبين أن الدول أو نسبة عالية منها مستعدة لرؤيته كنهاية مرغوب فيها. ولكى يعمل توازن القوى فإن الدول يجب أن تكون لديها إرادة لذلك وتلتزم بفكرة أن الحفاظ على النظام الدولى هو أمر مرغوب فيه، وكالعادة مع منظرى المجتمع الدولى فإن الأساس القيمى للعلاقات هو أمر حاسم. وبالعودة للمثل الأوروبى الذى أومأنا إليه سابقًا فإنه جرى تشييده أولاً عام ١٨٧١ لأن بيسمارك كان ملتزماً بهذه الصيغة من القيم، حيث يريد ألمانيا أقوى دولة فى أوروبا ولكنه لا يريد

النظام لتحل محله ألمانيا بإمبراطورية ألمانية؛ ولهذا فقد كان يريد المساعدة في ميلاد توازن جديد للقوى وهو الأمر الذي يعد مناقضًا لواحد على الأقل من خلفائه وهو أدولف هتلر وربما أيضا كذلك للإمبراطور غليوم الثاني.

وعلى أساس هذا الحساب والتقديم لتوازن القوى باعتباره فن الحقيقة كشيء يقوم بعمله الإنسان ويصنعه وهو ربما يعتقد أن الدافع الذي قدره بول يمكن أن يأتي فقط من مجتمع هو بدرجة ما موحد من الناحية الثقافية، وربما يشك في الأساس القيمي لتوازن القوى وأنه يمكن أن يعمل في العالم الحديث ما بعد الأوروبي وقد كان اهتمام بول واضحًا بهذا وهو الذي تؤكده أعماله الأخيرة (العدالة في العلاقات الدولية) وعن توسع النظام الدولي (بول ١٩٨٤ وبول وواطسون ١٩٨٤). وعلى الجانب الآخر فقد دفع (فروست) بأن القيم المستقرة للنظام الحديث الذي تجري الموافقة عليه ضمنيًا يتضمن التزامًا باستمرار النظام وهو ما يتضمن الحاجة للحفاظ على التوازن الدولي ولا حاجة لافتراض أن هذا يمثل اتجاهًا أوروبيًا خاصًا (فروست عام ١٩٩٦).

وفي حساب بول من حيث الحفاظ على التوازن الدولي من أجل الحفاظ على النظام الدولي فهل هذا يعني السلام؟ ليس بالضرورة، وهنا تثور النقطة الثالثة في مناقشة نظام ما بعد ١٨٧١ وما قبل ١٩١٤ فماذا يقول لنا ما حدث من اندلاع الحرب عام ١٩١٤ حول نظام توازن القوى الذي سبقه؟ ربما يقال إن هذا النظام فشل في عام ١٩١٤ ولكن يرد على ذلك أنه في ضوء الاحتفاظ بالنظام العالمي فإن أحداث الحرب عامي ١٩١٤–١٩١٨ والأحداث التي تلتها تؤكد توازن القوى وإن كان ذلك على المستوى الإنساني البشري هو نهاية متعبة ولكن كان صعبًا تجنبها فيما لو وافق الفرد على أن منع السيطرة على النظام من جانب أي قوى هو شيء جيد في حد ذاته، ولو اعترف وسلم الإنسان فإنه في بعض الحالات والظروف هو أمر يمكن إنجازه فقط بالعنف والحرب، وربما، على العموم، النظام الدولي يساوي السلام ولكن هذا لا يمكن ضمانه وأحيانًا فإن ثمن السلام يكون عاليًا جدًا. وهذه وجهة نظر يؤكدها التاريخ عبر أربعة قرون من الزمن والتي يمكن أن نصفها بسهولة بأنها سلاسل من محاولات الهيمنة التي جرى مقاومتها بنجاح بسياسة توازن القوى التي تعتمد على الحرب

باعتبارها تكتيكًا ممكنًا. فالحرب تلعب دورًا كبيرًا ومهمًا فى الحفاظ على نظام توازن القوى باعتبارها مصاحبة لسياسة التحالف وسباق التسلح؛ أى إنه توجد طرق للحفاظ على التوازن دون الحرب ولكن لو فشلت هذه الطرق فإن الحرب قد تكون أمرًا ضروريًا، وعلى أى حال فإنه يوجد دور متقدم للحرب فى هذا النوع من النظام الدولى وتوازن القوى هو عن الاستقرار ومنع التغيير، لكن أحيانًا فإن تسوية الصراع تتطلب التغيير الذى فقط يستطيع أن يأتى من خلال الحرب، وفى هذه الحالة وبهذا المعنى فإن الحرب لا تشير إلى فشل تسوية الصراع، ولكن على العكس بل إنها تكون وسيلة لتسوية الصراع، وهذه نقطة تحتاج للفحص والتمحيص بشىء من العمق.

المفهوم السياسى للحرب

إن الإحساس العام فى القرن العشرين عن الحرب هو أنها ظاهرة باثولوجية مرضية، وأنها تمثل انهيارًا وأنها تمثل سوء عمل للنظام الدولى، وهى كذلك ربما علامة على عدم نضج شعب أو حضارة ما وهذه الأخيرة كانت وجهة نظر فرويد (١٩٨٥). وبقيت تلك كوجهة نظر لما يسمى الحركة ضد الحرب على الأقل فيما يتعلق بأن الحرب هى شعور أصيل وليس مساويًا لعدم الحرب من جانب القوى الأوروبية وخاصة الولايات المتحدة. وعلى أى حال ولنفهم دور الحرب فى نظام توازن القوى فمن الضرورى أن ندرك أن هذا شىء خطأ فالحرب مظهر عادل للعلاقات الدولية، وهى جزء من عمل النظام الدولى وليست بأى معنى شيئًا مرضيًا رغم أنها عمل مثير للأسف وحتى نرى ذلك فإن علينا دراسة بعض الحسابات البديلة عن أسباب الحرب قبل تحديد وجهة نظر الحرب بمفهوم (كلاوزفيتس) أو بمعنى المفهوم السياسى للحرب.

فأسباب الحرب هى موضوع تسيطر عليه وتسوده دراسة واحدة، حيث إن (كينيث والتز) مؤلف كتاب (نظرية السياسة الدولية) وهو الكتاب الذى رفع مستوى الكتابة النظرية فى هذا المجال بطريقة درامية عام ١٩٧٩ وقبل ذلك فقد قام عام ١٩٥٩ بتأليف كتاب (الرجل والدولة والحرب) ورغم أن البعض يعتبر الكتاب الأخير بمثابة تفصيل وإعادة العمل للجزء الثالث من الدراسة المبكرة ففى كتابه عام ١٩٥٩ حدد (والتز) ثلاث

صور لأسباب الحرب: الصورة الأولى تركز على الطبيعة البشرية التى تحدث بسببها الحرب وهى حجة يمكن الدفع بها بمصطلح ومعنى لاهوتى نفسى أو بالمعنى الشعبى لهذه الأيام باعتبار أننا مخلوقات خرجت من الجنة وجاهزة بطريقة غير سوية وشاذة لاستخدام العنف وتتملكنا غريزة عميقة للتفكير والرغبة فى الموت باعتبار أن البشر هم الحيوانات الوحيدة التى تقتل بعضها وليس لديها مانع من قتل نوعها (وهنا يجب ملاحظة أن هذه ليست القضية رغم اعتقاد الكثيرين بأنها حقيقة) وهى حجج تفصيلية وتحمل بعض عناصر الحقيقة وإن كانت لا تفسر الحرب، فالحرب ليست مشابهة للقتل باعتباره ضرراً بالغًا للجسد أو الأعمال الفردية للعنف. فالحرب مؤسسة اجتماعية وبهذا الشكل تحتاج لتفسير اجتماعى لشرح ظاهرة اجتماعية وعدم الانتقاص منها بالإشارة لطبيعة الأفراد وسيظهر أثر ذلك بالنسبة لـ(والتز) فى دراسته الأخيرة.

والصورة الثانية: تركز على طبيعة المجتمعات فالحرب تسببها نوعية معينة من المجتمعات والاختيار هنا واسع جداً ويبدأ مداه من الأوتوقراطيات والملكيات (وجهة نظر ليبرالية) إلى الديموقراطيات (النظرية الأوتوقراطية) ومن المجتمعات الرأسمالية (وجهة نظر لينين) إلى المجتمعات الشيوعية (وجهة نظر الرأسمالية). ومرة ثانية يمكن أن نقول بقضية جيدة لتأييد الاستعداد للحرب والقابلية لها لكل هذه النوعيات من المجتمع، ولكن ينقص كل شرح منها نقطة حاسمة حسبما تقوله كل المجتمعات التى لديها أى أنواع من الاتصال العادى المنظم مع مجتمعات أخرى يبدو أنها جربت نوعاً ما من الحرب. وحتى تلك الديموقراطيات التى لا تقاتل الديموقراطيات الأخرى فإنها تحارب النظم غير الديموقراطية باستخدام قواعد معينة. والاستثناءات الوحيدة لوجود الحرب فى كل مكان تعد حالات قليلة حيث الأحوال المناخية المتطرفة مثل المناطق القطبية التى تجعل الحرب من الناحية الفعلية أمراً غير ممكن، وهذه النظرة الثانية للحرب ليست أكثر قدرة على تقديم تفسير عام للحرب من النظرية الأولى.

والنظرية الثالثة: تشير إلى النظام الدولى باعتباره السبب الرئيسى للحرب فالدول لها مصالحها والتى أحياناً ما تتصادم وفى ظل نظام فوضوى وحيث لا توجد ثمة

طريقة لحل هذا الصراع على المصالح ولا توجد سلطة ملزمة للطرفين ففى معظم الوقت فإن الأطراف قد لا تجد أمامها ملجأ إلا استخدام العنف ؛ حيث لا ترى طريقًا آخر لمواجهة مصالحها. وهنا يجب أن نلاحظ أن الصورة الثالثة تشرح وتفسر لماذا أن الحرب ممكنة، ولكى نشرح لماذا تحدث الحرب، فإننا نحتاج إلى البحث فى العوامل المجتمعية والفردية والطريقة النهائية لذلك هى تأكيد الفرق بين الحرب الأهلية والحرب الدولية؛ فالحرب الأهلية هى حالة مرضية حيث تمثل انهيارًا للأمور العادية، ومن حيث المبدأ فإن الدول لديها الطرق والوسائل لتسوية الصراعات بما يمنع استخدام القوة ولكن أحيانًا تبرز مشكلة لا يمكن احتواؤها من خلال هذه الآليات، والعنف إذا أتى على نطاق واسع يتبع ذلك. والحرب الدولية ليست هكذا فباعتبارها بين الدول فإن الحرب تعد الآلية الأخيرة من أجل تسوية الصراع.

وهذا يمثل حسابًا سياسيًا للحرب باعتبارها نتاجًا للاختيار الرشيد من حيث حساب التكاليف والمنافع المترتبة على استخدام القوة وإن كان هذا يبدو شيئًا حديثًا والكاتب الذى وضع هذا الموقف وحدد النقاط الأساسية لهذه الفكرة من حيث استخدام القوة قد فعل ذلك منذ قرنين وهو الجنرال البروسى والمفكر العسكرى (كارل فون كلاوزفيتس) والذى يعد عمله الشهير (عن الحرب) وجرى نشره عام ١٨٣١ ولقد كان كلاوزفيتس ضابط أركان ناجحًا ومعتدلاً مع خبرة فى خدمة القيصر وملك بروسيا فى الحرب ضد نابليون بونابرت، وكان أخيرًا محاضرًا فى كلية الأركان البروسية والتى كانت بمثابة أكبر مركز متقدم للفكر العسكرى فى عصرها. وبهذه الصفة الأخيرة كتب كلاوزفيتس مسودة كتابه (عن الحرب) والذى درست مكوناته واختبرت تفاصيل التكتيكات والإستراتيجية، وإن كانت فى ضوء التطورات التكنولوجية تعد أقل أهمية فى أيامنا هذه. وعلى أى حال فقد كان كلاوزفيتس ضابطًا مفكرًا فى إطار الفكر الألمانى التنويرى ويعد واحدًا ممن درس بعمق وفكّر حول الدولة والمجتمع. ونتيجة لهذا وبالإضافة للنواحى الفنية الدقيقة فى كتابه فإنه تضمن كذلك خواطره بشكل ملخص حول طبيعة الحرب ودورها فى العلاقات الدولية فى عصره وهى الخواطر والأفكار التى تحتاج للقراءة منذ ذلك الوقت.

وجوهر هذه الانطباعات والخواطر تتمحور حول أن الحرب يجب أن تكون عملاً سياسيًا رشيدًا ومنضبطًا فالحرب هى استخدام العنف لإجبار الأعداء على الخضوع لإرادة الطرف الأول وحسب كلمات كلاوزفيتس الشهيرة فهى ليست مجرد عمل للسياسة ولكنها أداة سياسية فعلية واستمرار للنشاط السياسى بطرق أخرى (كلاوزفيتس عام ١٩٨٧). وهنا نرى الاستمرارية بين الحرب والسلام فالحرب ليست نهاية النشاط السياسى، حيث تتم ممارستها من أجل أهداف سياسية وقد كان كلاوزفيتس ضابطًا أكد على أهمية السيطرة والضبط السياسى للقوات المسلحة. وفى تقديره أن الحرب ترتكز على ثلاثة عوامل: الأول هو العداء نحو العدو وحيث يتم تزويد الشعب بهذه العداوة، وهناك إدارة الطوارئ وهو دور الجيش، وهناك ثالثًا: أهداف الحرب وموضوعاتها والذى تحدده القيادة السياسية. والأمر الحاسم هنا أن هذه اللحظات الثلاث ليست مختلطة ببعضها بشكل فوضوى فالجيش مكلف ومن حقه أن يطلب من الحكومة إعطاءه الموارد الكافية فى يده ولكنه ليس مكلفًا ولا مطلوبًا منه أن يحدد هدف العمليات، فالحكومة تحدد الأهداف ولا تتدخل في الوسائل المختارة لتحقيقها، والشعب عليه أن يؤيد الجيش والحكومة بما لا يقيد حريتهما فى التصرف والعمل.

وقد رأينا فى صفحات قليلة ومركزة من كتاب كلاوزفيتس المظاهر الأساسية لوجهة النظر الواقعية للعالم وربما لأى وجهة نظر تضع الدولة فى موضع مركزى فى العالم (رغم أن منظّرى المجتمع الدولى والبنيويين الويندتيين يعترضون على هذه النتيجة) فإن أفكار كلاوزفيتس تتفق وتتوافق مع أفكار الواقعيين الجدد وهو أمر مدهش، وفيما أن الأولين لا يستخدمون مصطلحات النفقات والمنافع فإنه واضح أن ذلك ما يمكن فهمه من استخدام الحرب كأداة. والسؤال المهم هو هل كان كلاوزفيتس واقعيًا عدوانيًا أم دفاعيًا بالمصطلحات الجارية حاليًا؟ فالواقعيون الدفاعيون يفترضون أن الدول بشكل أساسى تقوم برد الفعل وتكون مستعدة للدفاع عن موقفها ولكنها ليست متجهة لاستخدام العدوان بطريقة استباقية ضد أعدائها المحتملين، فيما أن الواقعيين العدوانيين يفترضون أن الدول ستحاول حل معضلاتها الأمنية وأزماتها بأن

يضربوا أولاً إذا كان يمكنهم ذلك (انظر الفصل الثالث للمزيد من التفاصيل حول الموقفين) وهنا يثور الشك من حيث التعاطف مع الموقف الأخير. ولكن على أقل تقدير فإن طريقة الحساب الذكية تضمن رفض العدوان والانتقام وأكثر من ذلك فإنه بالنسبة لكلاوزفيتس ومعاصريه من الفلاسفة فإن الحرب يتم خوضها نيابة عن الأمة والشعب يؤيدها ويصدق عليها، ولكن الأمة لا تقاتل وكما فى كتابات معاصرى كلاوزفيتس الكبار فإن الحرب بالنسبة لهيجل هى التى تقوم بها الجيوش وهنا يجب أن يكون التمييز واضحًا بين المحاربين وغير المحاربين فالسيطرة المدنية وعلى الأقل السياسية هى أمر مركزى وأساسى وكلاوزفيتس كان سيؤيد مبدأ جورج لويد أن الحرب هى شىء مهم جداً لدرجة أنه لا يمكن تركها للجنرالات، ولن يكون لديه تعاطف أو شفقة مع الكلام والحديث الطنان من بعض القادة العسكريين (مثل أيزنهاور ضد تشرشل فى الحرب العالمية الثانية) وأن الحرب هى عمل فنى، وأن السياسيين ليس من عملهم التدخل فى الأمور الإستراتيجية. والمقترب الكلاوزفيتسى كان قمينًا بأن يجنّب القرن العشرين الكثير من الكوارث، فالاستعداد لاستخدام القوة والذى يبدو أنه لا يمسك بقوة بخطورة القرار باستخدام العنف لأسباب سياسية، والجدية الأخلاقية للقرار وقبول الدولة لفكرة أنها هى القاضى بالنسبة لمشاكلها وعدم قدرتها على الرؤية الإنسانية الشاملة؛ فإننا يجب أن نقبل بأن وجهة نظر كلاوزفيتس عن الحرب فى القرن التاسع عشر هى وصف دقيق لكيف كانت الأمور تجرى وهى وجهة نظر مرضية على العموم. وبالكل إذا قورنت بأى بدائل أخرى ولكن فى القرن العشرين كانت هناك أسباب كثيرة تثير الشكوك فى ذلك.

الحرب فى القرن العشرين

فى القرن التاسع عشر سادت وجهة النظر بأن الحرب هى عمل شرعى للدولة وكان ذلك أمراً مقبولاً من جانب رجال القانون والمحامين على نطاق واسع، وذلك باعتبارها مصاحبة لمبدأ السيادة ، ومادام القائم بالحرب لديه السلطة للتصرف وقام

باتباع الإجراءات الصحيحة من الناحية القانونية (إعلان الحرب كأمر سليم على سبيل المثال) فالحرب يمكن شنها قانونياً وبدون أى مصلحة قانونية تكمن وراء القيام بالحرب ولكن هذا ليس هو الأمر بعد عهد عصبة الأمم عام ١٩١٩ وميثاق باريس ١٩٢٨ وميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ وميثاق لندن فى العام نفسه والذى أنشأ محكمة جرائم الحرب فى نورمبرج، وكلها معًا أنشأت نظامًا قانونيًا جديدًا بموجبه تكون الحرب شرعية فى حالتين: الدفاع عن النفس أو كعمل بحكم القانون لمساعدة الآخرين للدفاع عن أنفسهم وهذا ليس فقط هو الموقف القانونى ولكنه كذلك يتوافق مع الطرق التى يفكر بها معظم الناس حول الحرب فى القرن العشرين، بمعنى أنها كارثة يجب تفاديها بكل التكاليف، وبالفعل فالقانون الحالى عن الحرب قابل للنقد لأنه أكثر إباحية منه كمحدد للنشاط بشدة. ومن الناحيتين الأخلاقية والقانونية فإن وجهة نظر كلاوزفيتس عن الحرب تبدو اليوم غير مقبولة. وبالطبع ومن وجهة نظر واقعية فإن الدول ما زالت تقوم بالحرب وتمارسها على الخطوط التى رسمها كلاوزفيتس. والحقيقة هنا أن القانون والرأى العام يذهبان ضد الدول، وعلى أفضل الأحوال فإن ذلك يشرح ويفسر بعض غرائب الحرب الحديثة وخاصة عدم الرغبة فى تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية؛ ومن هنا فإن الحكومة البريطانية عادة ما تشير إلى الصراع فى جنوب الأطلنطى عام ١٩٨٢ وليس لحرب الفوكلاند والمشاكل المتعلقة بهذه الحرب كانت معقدة جداً لدرجة لا يمكن تصورها. ولكن هل الدول ما زالت تمارس الحروب كتصرف رشيد سياسيًا؟ البعض يحاول ذلك أحيانًا ولكن بصفة عامة فإن ظروف القرن العشرين تعمل ضد الحرب التى تتم بحسابات كلاوزفيتس، وهنا نقطتان واحدة عن الحسابات الفعلية والثانية عن دور الحسابات فى قرارات الحرب.

النقطة الأولى وهى بسيطة، ففى القرن العشرين ارتفعت نفقات الحرب بشكل درامى، بينما الفوائد والعوائد منها بقيت كما هى أو غالبًا فإنها انخفضت، وكما ذكرنا فى الفصل الأول فقد رأى (نورمان أنجيل) فى الأعوام ما قبل ١٩١٤ والأمور أصبحت أكثر صحة بعد ١٩٤٥ مع ارتفاع درجة التدمير الناتجة عن الحروب بشكل مضاعف من آثار البنادق والمدفعية فى الحرب العالمية الأولى مروراً بالقصف

الإستراتيجي فى الحرب العالمية الثانية، ثم إلى التهديد بالفناء النووى فى الحرب العالمية المحتملة مستقبلاً، فالبنية الاقتصادية للمجتمع تدمرها الحروب، والموارد المالية تتبدد والاستقرار السياسى يتم تدميره. فيما أن فوائد النجاح فى الحرب لم ترتفع بالشكل نفسه؛ ففى الجانب المادى فإن عوائد الحرب الناجحة هى الآن أقل من حيث مغزاها مما كانت فيما قبل، كما أن الثروة القومية لا تأتى عمومًا إثر غزو إقليم أو محاصرة المواد الأولية والسيطرة عليها بالرغم من أنه كما يتبين من غزو الكويت عام ١٩٩٠ أنه توجد بعض الظروف والاحتمالات لزيادة الثروة القومية. والحرب الناجحة ربما تقضى على عدو أو منافس، وربما توجد ظروف أن تلك النتيجة تستحق الحرب من أجلها. ولكن على العموم وبالكل فإن على الإنسان أن يتوقع حروبًا قليلة تبرز وتنتج عن الحساب الرشيد فى القرن العشرين عنها فى القرن التاسع عشر، وبالرغم من هذا فإن القرن العشرين كان قرن الحروب، وبالمؤشرات الإحصائية كانت الحروب أكثر من القرن التاسع عشر مما يؤكد أن الحرب ليست مما يتم اللجوء إليه كعمل رشيد ولكن لبعض الأسباب الأخرى.

وهناك مفتاح لهذه الأسباب الأخرى يأتى عندما نختبر وندرس مصير الثلاثى الكلاوزفيتسى فى ظل الظروف الحديثة، فالشعب والجيش والحكومة يفترض أن لكل منهم وظيفة تتوافق مع الاثنين الآخرين، فالمشاعر الأولية الخام للشعب يتم شحذها من أجل أهداف سياسية من جانب الحكومة ويتم ترجمتها إلى العمل من جانب الجيش وهذا أمر ما زال يمكن أن يوجد ويستمر ولكن فقط بشكل نادر. وبالعودة لمثال سبق فإن الفيتناميين الشماليين كانوا بشكل لافت أقرب إلى كلاوزفيتس فى مقتربهم لحرب فيتنام، فقد جرى حشدهم وراء الحرب ولكن لم يسمح لهم بالرأى فى مجال التنفيذ، والقيادة السياسية سيطرت بقوة على أهداف الحرب ولكن الجيش كانت حريته فى العمل واسعة وفقط فى مجال العمليات، وعلى العكس فإن الجيش الأمريكى لم يتم إعطاؤه أهدافًا واضحة فى فيتنام فيما أن الرئيس الأمريكى تدخل فى العمليات العسكرية إلى حد اختيار وتحديد أهداف معينة للقصف من حجرات البيت الأبيض، والرأى العام الأمريكى لم يتم حشده قط وراء مجهود الحرب. ومن خلال الإعلام

والكونجرس جرى تقديم وتحديد أهداف تفصيلية غير متوافقة وشديدة الضرر بالنسبة لتطوير إستراتيجية متماسكة.

والنقطة الأساسية هنا هي أن هذه الحالة أكثر شيوعًا من النقاء الكلاوزفيتسى للفيتناميين الشماليين، ففيتنام الشمالية وهى تمثل بروسيا فى منطقة جنوب شرقى آسيا أعادت خلق البيئة الكلاوزفيتسية من خلال القومية دونما ديموقراطية ودولة قوية بما يكفى للسيطرة على الجيش وضبطه، ولم يتم تقييدها بالتعبيرات غير الرسمية للرأى العام وهذا يعد تجميعًا غير عادى للأشياء. ففى مجتمعات الدول الصناعية المتقدمة فإن الرأى العام والمؤسسات الديموقراطية تعنى أن الشعب من الصعب تعبئته، وعندما يتم تعبئته فإنه يرفض أن يلعب الدور المحدد له كمصفق للحكومة والجيش، حيث إنه يُصر على لعب دور كبير وأساسى فى تحديد الأهداف والموافقة (و فى الأغلب لا يوافق) على الإستراتيجيات والتكتيكات. والتحقيقات البرلمانية فى بريطانيا وكذلك فى الكونجرس الأمريكى حول أسباب ومعلومات ومخابرات حرب العراق عام ٢٠٠٣ بجانب التغطية الإعلامية المكثفة للصراع فيها، قد أغضبت وأغاظت الحكومات وهذه التساؤلات فى أيامنا هذه هى أمر لا يمكن تجنبه. وفى الدول الأقل نموًا فإن القومية دونما ديموقراطية هى الأكثر شيوعًا ولكن الدول نادرًا ما يكون لديها الإمكانية للسيطرة على الجيوش وضبطها وتجاهل سخط ونفور شعوبها والمظاهرات وعدم الاستقرار المدنى يمكن أن تكون أكثر فعالية فى التأثير على أهداف الحرب مثل الإعلان الديموقراطى والانتخابات الحرة.

وفى الخلاصة فإن مناصرى كلاوزفيتس يواجهون مشكلتين عندما يتعاملون مع الرأى العام، ففى المقام الأول قد يكون من الصعب جدًا أن نأتى بالرأى العام إلى جانبنا، وفى الثلاثينيات من القرن العشرين فقد أخذ الأمر وقتًا طويلاً لدى الرأى العام البريطانى والأمريكى بأن الحرب ربما كانت أمرًا ضروريًا، ولكن فى الستينيات لم تكن أمريكا قط قادرة على إقناع الأغلبية الكافية من الأمريكيين على أن حرب فيتنام تستحق الجهد الذى وضعوه فيها. وعلى أى حال عندما يكون الرأى العام فى جانب

معين فمن الصعب جداً الحد من هذا الاتجاه. ورغم كل المزايا التى يمكن أن تنسب لمبدأ التسليم بغير شروط للحلفاء فى الحرب العالمية الثانية (فمن الواضح أن أى أسلوب بديل وخاصة فإن أى تصور) وافتراض بأن الاتحاد السوفييتى سيثبت أنه مشكلة أكثر من ألمانيا بعد الحرب فإن ذلك لا يمكن أن يتجاهله الرأى العام. ولربما كان الرأى العام على حق بشأن فيتنام ولكن المشكلة هى أن ذلك ليس هو طريقة كلاوزفيتس فى إجراء وعمل الحرب.

وعلى أى حال فإنه توجد مشكلة أساسية بالنسبة لحسابات كلاوزفيتس للحرب والتى تأخذ طابعًا ثقافيًا بصفة خاصة؛ فالحرب الأوروبية فى القرن التاسع عشر كانت أمرًا رسميًا وبين جيوش لها زيها الخاصٍ وتحتل بوضوح إقليمًا محدداً وكان هناك مدونة للسلوك عادة ما يتم مراعاتها (وأحيانًا كان لا يتم ذلك) وكان هناك إعلان رسمى لبدء وانتهاء الحرب ومعاهدة السلام، والمعركة الحاسمة كانت مظهراً نابليونيًا كلاوزفيتسًا فيكتوريًا – وهنا فإن نص (كريزى) عن المعارك الخمس عشرة الحاسمة يعبر عن ذلك من مراثون إلى ووترلو (كريزى ١٩٠٢) فالدول تحارب بطريقة رسمية وشكلٍ محدد وتعقد السلام كذلك بطريقة وشكل محدد و(هانسون) يسمى ذلك الحرب على الطريقة الغربية (١٩٨٩) ويرجع بها إلى الوراء فى حرب المدن الإغريقية الكلاسيكية وحيث المشاة تحارب بشكل معين وفى فصول معينة وبشكل محدد جداً للفائزين والخاسرين فى ميدان القتال، وهذا يعطى أوروبا فكرتها الحاكمة حول ما هى الحرب؟ وعلى أى حال فإنه يدفع بأن الحرب على غير هذا الطريق تجرى فى حضارات أخرى بشكل غير رسمى ولا توجد معارك محددة ونادراً ما تؤدى إلى لحظة حاسمة وبالأحرى إلى معاهدة سلام.

والغرب بالطبع على علم ووعى بهذا النوع من الحرب ولكنه يعتبره استثناءً وليس بالقاعدة ويطلق عليه أسماء مثل حرب العصابات والصراع على نطاق أقل كثافة، والعمل البوليسى والحرب القذرة – وكتاب (كبلينج) عن (الحروب الوحشية من أجل السلام) والقضية هنا أن الاستثناء ربما صار هو القاعدة. وكما رأينا فإن الديموقراطيات الليبرالية لا تحارب بعضها بعضا – ولكن حينئذ لا يقاتل أحد الآخر

بالطريقة القديمة فيما عدا ظروف نادرة مثل حرب الفوكلاند/المالفين ١٩٨٢ أو حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠ - وحتى فى هذه الحالات فإن الأطراف التى جرى هزيمتها بوضوح قد رفضت أن تتصرف مثل رجال القرن التاسع عشر الشجعان وتعقد المعاهدات التى تعترف وتقر بالحقيقة، بل على العكس وبدلاً من ذلك فقد استمروا وأصروا على أمل أن يتغير شىء ما. ومرة ثانية فإن الإسرائيليين قد هزموا أعداءهم وكرروا هزيمتهم فى معارك محددة ولكنهم لم يستطيعوا تحويل انتصاراتهم إلى نتائج سياسية - وفى الحقيقة فإن كل عمل عسكرى ناجح قد بدا أنه يضعف قدرته التفاوضية وعلى المساومة بإضعاف التعاطف من جانب الأوروبيين وكثير من الأمريكيين - ومن مميزات وعلامات الحرب الحديثة ما حدث فى يوغوسلافيا السابقة فى التسعينايات حيث إن ما يشبه الجيوش المنظمة حاربت وتنافست مع العصابات المسلحة وأمراء الحرب المحليين وحيث يتم تغيير الولاءات أحيانًا بشكل يومى، كما أن جبهات القتال من الصعب تحديدها ويتم تغيير حدود الإقليم دونما معارك محددة وحيث يتم نقض الهدنة بعد عقدها مرات ومرات. وهذه كلها ليست هى الطريقة الأوروبية للحرب وهو الأسلوب الذى صار يقترب من الغرب بطريقة مؤلمة للغاية وقاسية. والانتصارات فى الحرب والفشل فى بناء السلام إثر حرب أفغانستان عام ٢٠٠٢ وحرب العراق عام ٢٠٠٣ من جانب الولايات المتحدة وحلفائها يؤكد هذه النقطة ففى كلتا الحالتين فإن القوة المسلحة الضخمة قد عانت من مشاكل خطيرة فى الضبط والسيطرة على المتمردين ضعاف التسليح والذين يتجمعون بالصدفة المحضة وكانوا غير قادرين حتى الآن على بناء وحماية نظم سياسية جديدة.

ويوجد دليل يمكن قراءته يقول إن بعض المفكرين العسكريين الغربيين قد فهموا هذا التغيير والانتقال فى طبيعة الحروب أكثر من الحكومات الغربية والرأى العام. فالقوات المسلحة الأمريكية قد طورت نظمًا للعمل فى هذه النوعية من الحروب غير التقليدية لبعض الوقت والجندى الأمريكى المحارب يتوقع منه أن يمارس بالتكنولوجيات الحديثة جداً، ولكن ليس فى ميادين محددة هو ضد عدو منظم ولكن فى ظروف غير تقليدية، حيث إن المصالح الأمريكية يجب دعمها من خلال إظهار العنف وهذه القدرة

على الحرب الافتراضية والتى فى ضوء العلانية المحيطة بها يراد بها وتستهدف الردع الافتراضى، وقد جرى تحديد خرائط لهذه الحروب من خلال ما بعد الحداثيين مثل (توفلر عام ١٩٩٣ وديرديريان ١٩٩٢).

وأحد الأسباب لماذا طريقة الغرب فى الحرب قد تم رفضها فى الغرب ذاته؟ يمكن أن نتتبع ذلك من خلال التغييرات الواسعة فى المجتمع الحديث وبخاصة الانتهاء الواضح لثقافة المحارب فى الغرب، وبالرغم من أن الرأى العام الغربى لم يتخلى عن فكرة أنه قد يكون من الضرورى أحيانًا استخدام القوة فى العلاقات الدولية، فإن الطلب هذه الأيام هو من أجل تقليل الضحايا داخل قوات كل طرف، وكذلك بين المدنيين من الطرف المواجه، ومن هنا اعتماد الولايات المتحدة على القوات الجوية ورفضها استخدام قواتها حتى تكون الأرض قد تم إعدادها تمامًا أو بالأحرى الاستخدام الدقيق للقصف، وهو ما يعد جزئيًا انعكاسًا لهذا التغيير فى روح الشعب أو الجماعة السياسية (كوكر ١٩٩٤، ١٩٩٨ وايجانتييف ٢٠٠٠). وحملة كوسوفو عام ١٩٩٩ تقدم المثل الأعلى لهذا المقترب - دون ضحايا تنجم عن الحرب بالنسبة لحلف الأطلنطى على الأقل ولدهشة الشعوب وتم كسب الحرب على الأقل فى المدى القصير من خلال القوة الجوية.

والقبول الظاهر والواضح سياسيًا بمستوى الضحايا فى حرب أفغانستان خلال صياغة هذا الكتاب، وفى العراق على الأقل فى بداياتها ربما يقول لنا إنه بالنسبة لبعض الأمريكان فإن ١١ سبتمبر والحرب على الإرهاب قد غيرت طبيعة هذه اللعبة، فحرب أفغانستان لا ينظر إليها كخيار حرب مثلما كانت الصومال وكوسوفو، ولكن مجرد طبيعة الحرب على الإرهاب أو الحرب الطويلة كما جرى وصفها يؤكد هذه النقطة بأن طبيعة الحرب قد تغيرت. وبعض الكتاب الذين ظلوا متمسكين بفكرة الطريقة الغربية فى الحرب ويتوقعون الحروب ببدايات ووسط ونهايات يرفضون تسمية الحرب الطويلة على الإطلاق بأنها حرب، ويقولون إننا نحتاج إلى عمل بوليسى لعقاب من يفعلون الأخطاء (مع قبول ضمنى بأن العمل الخطأ بطبيعته لن ينتهى بذلك) ولكن ذلك هو من أجل التقليل من التغيير فى طبيعة الحرب الحديثة مثل الحملة الأفغانية الحالية

والتى تحمل مشابهات للحروب الأفغانية السابقة (و بعض منها فيما يجب أن نتذكر قد كسبها البريطانيون فى الحقيقة)، وعليه فإن الحرب الطويلة تشبه غيرها من الحملات المضادة من المتمردين. ومن المثير فى هذا المجال أن الجيش الأمريكى قد أدرك أنه كان منخرطًا فى هذه الحملة فى العراق، وأن الأمور تحسنت تحت قيادة الجنرال بتريوس والذى كان يدفع باستمرار ضد البنتاجون والمحافظين الجدد منذ بداية الحرب.

وعلى أى حال فإن المظهر الأساسى لهذه النوعية من الحرب أنه على عكس الحرب الكلاوسفيتسية فإنه لا يمكن بسهولة النظر إليها كوسيلة ممكنة لتسوية الصراع، ففى ستينيات القرن التاسع عشر كانت هناك وجهات نظر متسارعة عن مستقبل شكل السياسة الألمانية، فبروسيا تحت حكم بسمارك قد سوت الموضوع بالسماح لـ(فون مولتكة) بأن يكسب ثلاث حروب غربية كلاوزفيتسية متتابعة ومتوالية. كانت المعارك الفاصلة فى سادوا عام ١٨٦٦ وفى سيدان عام ١٨٧٠ والتى حددت المحصلة النهائية كما جرى قبول الهزيمة بممانعة وجرى التوقيع على اتفاقات السلام وجرى تشكيل الإمبراطورية الألمانية تحت ظل القوة العسكرية البروسية. ورغم أن مشكلة قد جرى حلها فإن مشكلة أخرى جديدة قد بزغت للوجود كالعادة. وفيما يبدو أمرًا غير مفهوم أن توالى الأحداث مثل ذلك يمكن أن يحدث اليوم فالحروب لا يتم إعلانها بشكل رسمى ولا تنتهى كذلك بشكل رسمى فإنها إما أن تضمحل أو تنتهى وتحدث التهابًا وتقيحًا وأحيانًا يحدث توقف وتجمد ويكون أحيانًا مفروضًا من الخارج، فالحرب فى قبرص عام ١٩٧٣ قد تم تقييدها بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكن الصراع بقى دون حل، وفى الحقيقة فإن مجرد التوقف وعدم الحركة يمنع الباعث المُحرك على الحل، وفى ظروف أخرى مثل الصومال ورواندا فإن أثر الحرب غير الرسمية ربما يكون هو انهيار المجتمع والانحدار إلى حالة الفوضى وهو الانحدار الذى يقف أمامه العالم الخارجى حائرًا، حيث إنه فى غياب وجود أعداء واضحين وخطوط واضحة للمعارك وجيوش نظامية فإن التدخل الخارجى يصبح تقريبًا أمر غير ممكن، وحتى فى كوسوفو رغم أن المحصلة العسكرية كانت حاسمة فإن الواقع أن الخاسرين قد قبلوا بنتيجة المعركة

الجوية ولكن الحالة بالنسبة للخاسرين أنهم لم يقبلوا بأى حال بنتيجة المعركة الجوية - وبدلاً من ذلك فإن حلف الأطلنطى قد ووجه باحتمال الاحتفاظ بكوسوفو باعتبارها محمية فى المستقبل المنظور، وكل ذلك يدعو إلى القول بأن أى حساب للحرب يحاول إعطاء الظاهرة الحديثة للحرب وظيفتها الأوروبية القديمة هو أمر يفقد الموضوع ذاته بطريقة كبيرة.

الخلاصة: هل هى انتهاء العلاقات الدولية التى تركز على الدولة؟

وعبر الفصول الثلاثة السابقة فقد رأينا الكثير من الصدوع والشروخ فى بناء نظرية العلاقات الدولية التى تركز على الدولة، وقد رأينا أن منظرى عملية صنع القرار قد قوضوا فكرة أن السياسة الخارجية مختلفة جذريًا عن السياسة الداخلية، فالقول بأن الدول تتبع وتجرى وراء مصالحها القومية من الصعب الدفاع عنها من خلال هذه الدراسات، والنظريات البنيوية فى العلاقات الدولية قد غيرت التركيز بعيداً عن السياسة الخارجية ولكنها لم تكن قادرة على حل مشكلة الفاعلين وتركيزهم على عدم أهمية العوامل الداخلية قد جرى إضعافه بشكل ما من خلال ظاهرة السلام الديمقراطى. وفى الحقيقة، فإن المشكلة هى أعمق من ذلك، ففكر كلاوزفيتس عن الحرب هو شىء أساسى ومطلوب من أجل أن يكون توازن القوى يعمل بشكل طبيعى، وكلتا المؤسستين تقفان معًا، وإذا سقط الاثنان فإن البناء القائم على مركزية الدولة يسقط. والقضية هنا هى أن الحرب وتوازن القوى ليسا بالأمرين الهامشيين الذين يمكن وضعهما جانبًا، ولكن على العكس هما فى القلب من نظام (والتز) الفوضوى ونظام (بول) للمجتمع الفوضوى، إنهما الأدوات التى تسمح لنظام المجتمع بالعمل وإذا حدثت مشكلات لهما فإن النظام ككل يكون فى وضع متعب.

ورغم هذا فإن مركزية الدولة تظل أمرًا مفروضًا وحتميًا، ولو أن الافتراضات الأولية تكون متماسكة من حيث إننا نعيش فى عالم فوضوى وأن الدول هى اللاعب الأسياسى وأن هذه الدول تحركها الأنانية الرشيدة فإن عالمًا واقعيًا جديداً يبدو أمرًا

حتميًا ولا مفر منه. ولكن لو أن هذه الدول كانت قادرة على معالجة هذه الأنانية بالاهتمام بالجانب القيمى، فإن نوعًا ما من المجتمع الدولى سيبرز للعيان ولكن رغم هذا فإننا نعيش فى عالم ليس متميزًا بهذا النوع من العلاقات الدولية مما يعنى أن هناك شيئًا ما خطأً فى هذه الافتراضات. وقد رأينا أن واحداً من هذه الافتراضات وهو الأنانية الرشيدة يمكن الحفاظ عليها فقط من خلال جراحة بطولية وشجاعة، وفى الفصل القادم سيمكننا اختبار الافتراضات الأخرى وأهمها الفوضى، وهناك طريقتان يمكن من خلالهما تحدى هذه الفكرة.

ففى المقام الأول: يمكن أن نأخذ على محمل الجد بعض المقترحات عن دور النظرية والذى جرى تحديده فى الفصل الأول، وبالأخص بأن علينا أن نولى اهتمامًا جديًا بما تتضمنه هذه الفكرة بأن المعرفة مؤسسة على أسس اجتماعية وليس على حقائق مطلقة مثل الصخور، وإذا اعترفنا بالشعور بأن الفوضى الدولية هى من إنشاء الدول وبنائها فإننا سنكون أقل اندهاشًا من عدم منطقيتها ونكون أكثر استعداداً للسؤال أو التساؤل عمّن تخدم مصالحهم هذه الفوضى (ويندت ١٩٩٢/١٩٩٩)؟ وهذا جزئيًا سؤال عن تأريخ فوضى العلاقات الدولية والإمساك بالطبيعة الوهمية والضعيفة للتعميمات الموجودة لدى الواقعيين الجدد ووضعها فى السياق التاريخى، وهذا العمل قد تم بقدرة عالية من جانب (روزنبرج) رغم أنه لسوء الحظ فإن التأريخ الذى أراد أن يستبدله بالواقعية التاريخية قد تأسس على الماركسية والتى تبدو بالتوازى أنها فى ذاتها مشكلة وذلك فى ضوء ما واجهته من فشل مذهبها فى القرن التاسع عشر (روزنبرج ١٩٩٤). وعلى أى حال، فإنه توجد كذلك أسئلة حول القوة والمعرفة التى نحتاج إلى رفعها الفوضى كمشكلة إذا أردنا أن نعطى معنى بالإنجليزية لما ذكره (ريتشارد أشيلى) لا يخدم ببساطة مصالح الدول القوية الغنية من خلال شرعنة طرق معينة لممارسة القوة، إنها كذلك تضع مفهومًا خاصًا للسياسة يميز كل الدول (أشيلى ١٩٨٩). والفكرة أن الدول توجد من أجل حماية سكانها من الأخطار الخارجية هو أمر يمكن أن يكون مشروعًا بهذه الطريقة رغم أنه من الواضح أن معظم الشعب فى هذا الوقت يكون فى خطر أكبر من جانب حكوماته ذاتها مما هو من جانب

الأجانب، والتمييز بين الخاص والعام والذى يتخلل المفاهيم الغربية للسياسة والتى أدت إلى تشجيع عزل المرأة عن الحياة العامة قد تأسست على الطريقة الغربية فى الحرب - فالشخصيات العامة تمثلت فى الضباط والجنود الذين حاروافى المعارك الكبرى فى المدن اليونانية (إيل شاتين ١٩٨٧).

وفى الخلاصة فإن مفهوم مركزية الدولة فى السياسة الدولية يحمل معه كمية كثيفة من المحمولات السياسية من مناطق الحياة الاجتماعية - ومفهوم العلاقات الدولية مختلف عن المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية - ولهذا فإن العلاقات الدولية هى نظام ونوع مختلف من مجالات الدراسة عن الأمور الاجتماعية الأخرى.

هذه الأفكار سيجرى متابعتها فى باقى صفحات الكتاب والتى تبدأ من محاولة البحث واختبار الفوضى بطريقة تجريبية: هل بالفعل أننا نعيش فى نظام غير محكوم؟ واضح أنه لا توجد حكومة بالمعنى الغربى للكلمة حيث توجد مجموعة مؤسسات محددة تصنع وتفرض قرارات سلطوية ولكن هل هذا هو النموذج الوحيد المتاح للحكومة؟ والواقعيون الجدد والليبراليون الجدد ومنظّرو المجتمع الدولى كلهم يؤكدون أنه فى العلاقات الدولية فإنه لا توجد قوة تصنع القرار النهائى ولهذا فإن السيادة هى مظهر محدد للنظام ولم يتغير شىء ولن يتغير أكثر من بروز إمبراطورية عالمية ولكن ما أهمية المثل الأخير؟ وهنا قد يدفع البعض بأننا نادراً وفى الأحوال الاستثنائية نصل قريباً من المثل الأخير، فهل يمكن لشبكة من المؤسسات شبه الحكومية الموجودة داخل الدولة أن توجد فى المجتمع الدولى كذلك؟ لربما لن تكون لنا حكومة عالمية ولكن ربما سيكون لدينا حوكمة عالمية وهذه هى الظاهرة التى نتجه إليها حالياً.

مزيد من القراءات

Classical texts on the balance of power by Brougham, Von Gentz and Cobden are collected in M. G. Forsyth, H. M. A. Keens-Soper and P. Savigear (eds), *The Theory of International Relations* (1970); a similar collection with a wider remit is Chris Brown, Terry Nardin and N. J. Rengger (eds), *International Relations in Political Thought* (2002). Hume's excellent essay, 'The Balance of Power', is very much worth reading 250 years on, and is most conveniently found in David Hume, *Essays: Moral, Political and Literary* (1987).

Modern 'classics' on the balance of power include E. V. Gulick, *Europe's Classical Balance of Power* (1955); Chapters 2 and 3 of Inis L. Claude, *Power and International Relations* (1962); Ludwig Dehio, *The Precarious Balance* (1965); and essays by the editors, both entitled 'The Balance of Power', in Herbert Butterfield and Martin Wight (eds), *Diplomatic Investigations* (1966), as well as discussions in Morgenthau and other standard texts. Morton Kaplan, *System and Process in International Politics* (1957), is a classic of a different kind from the behavioural movement of the 1950s, containing an attempt to pin down the rules of a balance system. J. N. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy: A Reader* (1969), contains extracts from Kaplan, Waltz, Singer and others, still valuable over thirty years on. Contemporary debate on the balance of power is dominated by Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (1979) – see the articles from *International Security* in Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller (eds), *The Perils of Anarchy* (1995), especially Stephen M. Walt, 'Alliance Formation and the Balance of World Power' (1985) and Paul Schroeder, 'Historical Reality vs. Neo-Realist Theory' (1994) for critiques and alternatives largely from within the neorealist camp. A non-neorealist alternative to Waltz is provided by Hedley Bull, *The Anarchical Society* (1977/1995/2002). A good, fairly conventional collection on the balance of power is a Special Issue of *Review of International Studies*, Moorhead Wright (ed.), 'The Balance of Power' (1989).

Recent mainstream focus on the balance of power has been on 'soft balancing', which is accessibly presented and critiqued in the *International Security* forum on 'Balancing Acts' (2005). Richard Little's *The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models* (2007) rethinks the analytical framework of the balance of power and is something of companion piece to Stuart Kaufman *et al.*, *Balance of Power in World History* (2007). William Wohlforth *et al.*, 'Testing Balance-of-Power Theory in World History' (2007) presents a series of historical case studies. From a slightly different perspective, Ken Booth and Nicholas Wheeler's *The Security Dilemma* (2007) is an important recent study. Ruminations on the future nature of US–China relations has become a cottage industry, but still reflects on important issues; see Aaron Friedberg, 'The Future of US–China Relations: Is Conflict Inevitable?' (2005); G. John Ikenberry, 'The Rise of China and the Future of the West' (2008); and David Kerr, 'The Sino-Russian Partnership and U.S. Policy Toward North Korea: From Hegemony to Concert in Northeast Asia' (2005).

Lawrence Freedman (ed.) *War* (1994) is a very useful reader which contains short extracts from a wide range of sources. The acknowledged classic on the

subject is Karl von Clausewitz, *On War* (1976): this edition/translation by Michael Howard and Peter Paret contains extensive commentary and fine introductory essays, and is to be preferred to the many alternatives available. Michael Howard, *Clausewitz* (1983) is the best short introduction. Beatrice Heuser, *Reading Clausewitz* (2002) synthesizes the main arguments in *On War*, but more interestingly looks at how others have read (or misread) him. Paret (ed.), *Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age* (1986) is a reissue of a classic collection on the great strategists. Colin Gray, 'Clausewitz Rules, OK! The Future is the Past with GPS' (1999), is, in principle, a defence of Clausewitzian ideas; in practice, it is a somewhat intemperate attack on those authors unwise enough to think that one or two things might have changed since the beginning of the nineteenth century (including the present writer in the first edition of this book).

On the causes of war, two major studies stand out: Kenneth Waltz, *Man, the State and War* (1959); and its only equal, Hidemi Suganami, *On the Causes of War* (1996), an earlier, brief version of which is 'Bringing Order to the Causes of War Debate' (1990); Stephen Van Evera's *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (1999) is rightly highly regarded, but too much focused on the offensive/defensive realist debate for non-rational choice orientated readers – a short version is 'Offense, Defense and the Causes of War' (1998). The *International Security* reader, M. E. Brown *et al.*, *Offense, Defense and War* (2004b), is totally focused on the debate, but brings together most major scholarship (including Van Evera's shorter piece) to evaluate the positions. Other useful works include Geoffrey Blainey, *The Causes of War* (1988), and John G. Stoessinger, *Why Nations Go to War* (2005). Attempts to think about war in new terms can be found in Vincent Pouliot 'The Logic of Practicality: A Theory of Practice of Security Communities' (2008), and William Thompson, 'Systemic Leadership, Evolutionary Processes, and International Relations Theory: The Unipolarity Question' (2006). Taj Dingott Alkopher's 'The Social (and Religious) Meanings that Constitute War: The Crusade as Realpolitik vs. Socialpolitik' (2005) is a recent contribution to the debate over the social construction of the idea of war.

For more recent thinking on Just War and legal restraints on violence, see Adam Roberts and Richard Guelff (eds) *Documents on the Laws of War* (2000); Geoffrey Best, *War and Law since 1945* (1994); Michael Walzer, *Just and Unjust Wars* (2000) and *Arguing about War* (2004); Terry Nardin (ed.), *The Ethics of War and Peace* (1996); looking specifically at justice in the War on Terror, Jean Bethke Elshtain, *Just War Against Terror: The Burden of American Power in a Violent World* (2004); and Mark Evans (ed.), *Just War Theory: A Reappraisal* (2005). Further reflections on the legality and legitimization of war can be found in the *Review of International Studies* forum on 'Force and Legitimacy in World Politics' (2006); Shirley Scott and Olivia Ambler's 'Does Legality Really Matter? Accounting for the Decline in US Foreign Policy Legitimacy Following the 2003 Invasion of Iraq' (2007); and Marieke De Goede's 'The Politics of Preemption and the War on Terror in Europe' (2008), which highlights a continued European trend towards the legalization of war and intervention. Related debates about intervention and preventative war, especially in light of the 'War on Terror' are

also relevant to the issues discussed here, see Wolf-Dieter Eberwein and Bertrand Badie 'Prevention and Sovereignty: A Vision and Strategy for a New World Order?' (2006); Michael Doyle, *Striking First: Preemption and Prevention in International Conflict* (2008); and Robert Lieber's *The American Era: Power and Strategy for the 21st Century* (2007).

Wider reflections on the changing nature of warfare are to be found from a number of sources, some 'academic', some not: a selection of recent books that raise serious questions about the nature of war and its shape in the future would include John Keegan, *The Face of Battle* (1978); Jean Bethke Elshtain, *Women and War* (1987); Victor Davis Hanson, *The Western Way of War: Infantry Battle in Classical Greece* (1989); James Der Derian, *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War* (1992) and *Virtuous War: Mapping the Military–Industrial–Media–Entertainment Network* (2001); Alvin and Heidi Toffler, *War and Anti-War* (1993); Christopher Coker, *War in the Twentieth Century* (1994), *War and the Illiberal Conscience* (1998) and *Humane Warfare: The New Ethics of Post-Modern War* (2001); and Michael Ignatieff, *Virtual War* (2000). Ignatieff focuses on the Kosovo campaign of 1999 – interesting military strategic analyses of that conflict are Daniel A. Byman and Matthew C. Waxman, 'Kosovo and the Great Air Power Debate' (2000), and Barry Posen, 'The War for Kosovo: Serbia's Political Military Strategy' (2000), both from *International Security*. Michael E. O'Hanlon, 'A Flawed Masterpiece' (2002), is interesting on the Afghanistan campaign; while John Keegan, *The Iraq War* (2004) conveys the military side of the 2003 Iraq war very well; and Rick Fawn and Raymond Hinnebusch (eds.) *The Iraq War: Causes and Consequences* (2006) is a more recent study. Further consideration on the changing nature of war include Andrew Hurrell's *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society* (2007), and Tarak Barkawi's *Globalization and War* (2005); the latter's edited volume with Mark Laffrey, *Democracy, Liberalism and War* (2001) is an important critique of the Democratic Peace. Norrin Ripsman and T.V. Paul 'Globalization and the National Security State: A Framework for Analysis' (2005) and Sven Chojnacki 'Anything New or More of the Same? Wars and Military Interventions in the International System, 1946–2003' (2006) both examine the idea that the nature of war is changing radically. Philip Bobbitt's magisterial *Terror And Consent* (2008) builds on his equally authoritative *The Shield of Achilles* (2002) to present a compelling picture of the clash between states of terror and states of consent in a world where 'market states' are coming to dominate.

الفصل السابع

الحوكمة العالمية

مقدمة: السيادة، الفوضى، الحوكمة العالمية

تعد الفوضى أساسية بالنسبة لدور الدولة المركزى فى العلاقات الدولية، وكما أثبت (هينسلى) وغيره، فإن السيادة قد برزت فى القرن السادس عشر والسابع عشر باعتبارها مفهوماً برأسين (هينسلى ١٩٦٦) فمن ناحية، الحكام ذوو سيادة ماداموا لا يوافقون على وجود من يساويهم فى الداخل، كما أنهم على الجانب الآخر ذوو سيادة ماداموا لا يوافقون على وجود من هو أعلى منهم خارجيًا، وهذا المفهوم قد حظى بالقبول من الناحية القيمية فى النصف الثانى من القرن السادس عشر كتقليد وعُرف إثر معاهدات ويستفاليا التى أنهت حرب الأعوام الثلاثين، وبقى ذلك الأساس والركيزة التى بنيت على أساسها أبنية الفوضى. والمدى الذى على أساسه تحكمت قيم ويستفاليا فى الممارسة الدولية هو أمر قابل للنقاش، فمبدأ ويستفاليا للسيادة فى الحقيقة كما قال (كراسنر) هو موضوع "النفاق المنظم" فى ضوء المدى الذى يتدخل فيه بالفعل الحكام فى شئون الآخرين ولكن على الأقل مبدئيًا فإن الادعاء بالسيادة يعنى ويتضمن التسليم بسيادة الآخرين (كراسنر ١٩٣٩، كراتوشويل ١٩٩٥).

وفى أى حادثة فإن غياب أى سلطة عليا خارجية يتضمن غياب الحكومة الذى يُعد تعريفًا للفوضى، وهذا واضح بما فيه الكفاية، ولكنه يتضمن الانزلاق وتخطى التفرقة بين السيادة كوضع قانونى وبينها كمفهوم سياسى، فمن ناحية القول بأن دولة ما ذات سيادة يعنى إصدار حكم على وضعها القانونى فى العالم بمعنى أنها لا

تعترف بمن هو أعلى منها قانونيًا وأنها مثلاً ليست مستعمرة أو أنها جزء من نظام قيصرى، ومن ناحية آخرى القول بأن دولة ما ذات سيادة يتضمن أنها تملك أنواعًا معينة من القدرات، القدرة على التصرف بطرق معينة، وأنها تمارس أعمالاً ومهامًا محددة، والفارق الأساسى بين هذين المعنيين للسيادة أن الأول غير مؤهل - فالدول إما هى قانونيًا ذات سيادة **أولاً** - فيما أن الثانى يعنى ويتضمن بوضوح موضوعات وقضايا لها درجات فهذه المهام يمكن إضافتها أو طرحها دونما فقدان القضية الأساسية. والطريقة التى تتم الممارسة من خلالها يمكن أن تكون بشكل ما ذات فعالية. فمن ناحية لدينا إذًا السيادة كوضع تملكه الدول أو لا تملكه، ومن جانب آخر هناك السيادة كسلة من القوى والقدرات التى يمكن أن تصبح كبيرة أو صغيرة.

وهذا التمييز لم يمكن له أهمية أو مغزى فى السنوات الأولى من نظام ويستفاليا لأن القوى والسلطات التى مارستها الدول كانت محدودة فى نطاقها ومداها، فجباية الضرائب والسلام وإنشاء واستتباب النظام والقانون كانت هى الأنشطة الأساسية على النطاق الداخلى، والحروب والإمبريالية كانت هى الأنشطة الأساسية على الصعيد الخارجى، وهنا فإن القدرات المختلفة كانت كبيرة جدًا ومثيرة ولكن هذا لم يدمر أو يضعف من معنى أو مفهوم الفوضى، وفى الحقيقة كما أصر (كينيث والتز)، فإن العلامة والمفتاح المظهرى للفوضى هو أن الدول فى ظل نظام فوضوى تحاول ممارسة الوظائف ذاتها بقدرات مختلفة (والتز ١٩٧٩). وعلى أى حال فعندما صار من المتفق عليه أنه ضمن وظائف الدول ذات السيادة تحقيق وإنجاز أنواع معينة من الأهداف الاجتماعية والتنظيم الناجح إن لم يكن الإدارة الفعلية للاقتصاد فإن الموقف اختلف بطريقة درامية، لأنه صار واضحًا أن ممارسة هذه القوى بفعالية سيكون فى بعض الظروف أمرًا غير ممكن دونما تعاون خارجى ودرجة من جعل السيادة شيئًا مشتركًا. ولنأخذ مثلاً مبسطًا فإن إحدى سلطات الدولة هو إقامة خدمة للبريد ولكن هذه الخدمة ستكون محدودة القيمة فإن إرسال الخطابات وإستقبالها عبر الحدود مما يحتم على الدولة التغاضى عن سلطة معينة لسلطة دولية كانت هى أصلاً اتحاد البريد العالمى عام

١٨٧٤، وعليه فإن سلة القوى التى تملكها الدولة كجهاز وهيئة ذات سيادة هو بهذا الشكل فوراً وفى الوقت ذاته يتناقص ويقوى، فالدولة الآن لديها القدرة على إنشاء نظام بريدى ذى كفاءة عالية، ولكنها تشترى هذه القدرة من خلال التنازل عن جزء من قدراتها وسلطاتها من أجل تنظيم هذا الموضوع، وفيما يبدو أنه يمثل تناقضاً، فإنه لكى تكون الدولة ذات سيادة حقيقية قد يكون من الضرورى أن تتنازل عن جزء من ذات سيادتها.

وهناك طريقة أخرى لشرح هذه النقطة فإن العلاقة بين الدولة من ناحية والاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى قد تغيرت، ففى بداية نظام ويستفاليا كانت السياسة الاجتماعية فى حدها الأدنى، وكان النشاط الاقتصادى يغلب عليه الزراعة والنطاق المحلى والصغير، ومع بروز الصناعة ونظام المصنع والإقرار بأن الكفاءة لها فائدة والسوق الواسعة تحقق اقتصاديات النطاق ومن ثم زاد مدى النشاط الاقتصادى واتسع ومعه إمكانيات السياسة الاجتماعية. والأثر الأول هنا تمثل فى خطة أعلى من حيث الحجم الأمثل للدول ففرنسا وبريطانيا قامتا بخلق أسواق لكل منهما بمحو العقبات المحلية على التجارة فيما تحركت ألمانيا من حالة الاتحاد الجمركى إلى وضع الدولة الواحدة، وعلى أى حال فإن احتياجات المجتمعات الجديدة ذهبت بعيداً وراء هذه الخطوات وبالتدريج من عام ١٨٦٠ فقد جرى إنشاء هيئات دولية منظمة مثل الاتحاد التلغرافى الدولى عام ١٨٦٥، والمكتب الدولى للمقاييس والمكاييل عام ١٨٧٥، والمكتب الدولى للعمل عام ١٩٠١ (مورفى ١٩٩٤). وفى القرن العشرين، فإن نظم عصبة الأمم والأمم المتحدة قد أسرعت بمأسسة التعاون الوظيفى، كما أن المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية قد حاولت كل منها تنظيم مناطق متسعة جداً وتزداد اتساعاً مما كان من قبل من نشاط الدولة، وكل واحدة من هذه المؤسسات نمت خارج ممارسة القوى ذات السيادة ولكن كل واحدة منها مثلت انتقاصاً وإقلالاً من السيادة بمعنى أنه صار لدينا قوى يمكن فقط ممارستها بفاعلية بدرجة ما من المقايضة والمقامرة والمشاركة فى السيادة.

وأكثر من هذا، فإن عملية مأسسة التنظيم لا تشمل وتعنى ببساطة القوى الجديدة الاقتصادية والاجتماعية فى القرنين الأخيرين ولكنها كذلك فإن أكثر القدرات الخارجية للدولة بصفة أساسية - القدرة على شن الحرب - قد صارت الآن منظمة ورغم أن ذلك بشكل ما غير فعال بطريقة كان لا يمكن تصورها أو الاعتقاد فيها منذ مئة وخمسين سنة. فاتفاقات لاهاى وجينيف والمحددات القانونية فى ميثاق الأمم المتحدة وبزوغ محددات عرفية على استخدام القوة كلها تضع بعضًا من الموانع على استخدامات القوة العسكرية. وفى تلخيص لما تقوله كل هذه الانعكاسات فهو أنه رغم أن العالم ما زالت تنقصه حكومة عالمية (لأن الدول ما زالت غير راغبة فى التنازل عن وضعها القانونى كدول ذات سيادة)، فإن محاولاتها للحكم الفعّال وممارسة سيادتها السياسية كل ذلك خلق دوائر وشبكات كثيفة للحوكمة العالمية - وهى كلمة عفى عليها الزمن - والتى كانت أساسًا مرادفًا للحكومة ولكن قد تم الدفع بها باعتبارها مصطلحًا مناسبًا للأثر الجمعى للمؤسسات شبه الحكومية والتى تكاثرت واستشرت (داخيًا وخارجيًا) خلال القرن الأخير (روزينو وزيمبيال ١٩٩٢).

وفى هذا الفصل، فإن الإطار المؤسسى للحكم العالمى ستتم دراسته مع بعض نظريات التعاون الدولى، والوظيفية الجديدة والفيدرالية ونظرية النظام والأمن الجماعى. ونود أن نوضح أخيرًا أهمية ومغزى الحوكمة العالمية باعتبارها تختلف دراميًا من موضوع لآخر، ومن جزء من العالم إلى آخر، فمن الخطأ أن نرى نمو الحوكمة العالمية كعملية مستمرة صاعدة وبطيئة تتصل بكل مناطق وأشكال ومظاهر الحياة الدولية فى كل أقاليم العالم، فهناك أجزاء كثيرة من العالم حيث تسود واقعية (هوبز) الوحشية كإطار نظرى صحيح للسياسة سواء داخليًا أو خارجيًا أو دوليًا، فيما أن هناك بعض مظاهر للسياسة الدولية حيث لم تبرهن أى دولة على رغبتها فى التنازل عن سلطاتها السيادية. وفى الخلاصة، وبالعودة للنقطة التى تناولناها مبكرًا، فإن الحوكمة العالمية ليست هى الشىء ذاته مثل الحكومة العالمية، وأكثر من ذلك بالطبع الحكومة المسئولة والحكومة التمثيلية. وعليه فلا يجب أن نصل إلى حد المبالغة بأن العالم صار منظمًا وتحكمه القيم.

الوظيفية

الأفكار الفيدرالية يمكن أن ترجع على الأقل إلى مشروعات السلام فى القرن الثامن عشر؛ ولهذا فإنها هى المحاولات المبكرة للوصول إلى تفاهم حول نمو المؤسسات الدولية وعلى أى حال فإنه توجد أسباب معقولة لبدء هذا البحث من خلال دراسة الوظيفية. والوظيفية هى أكثر المحاولات الطموحة عقلانياً وفكرياً التى جرت حتى الآن. وبالرغم من هذا ليس فقط لفهم نمو المؤسسات الدولية ولكن كذلك من أجل رسم بيانى لمسار هذا النمو مستقبلاً، وللوصول إلى توافق حول ما تتضمنه من الناحية القيمية، إنها أصلاً مجموعة من الأفكار المتوازية فى نطاقها وأفقها مع الواقعية، وعلى عكس الواقعية فإن لديها كذلك صلة قليلة مع تقاليد الدبلوماسية الماضية، وفيما أن أحد المشاهير مثل (ديفيد مترانى) يمكنه الادعاء باعتباره أنه قدم تأصيلاً للوظيفية فإن تقديره للعالم قد تم الأخذ به واستخدامه فى دراسات الحالة والأعمال النظرية من خلال أساتذة مثل (جوزيف ناى وايرنيست هاس وج.ب. سويل وبول تايلور وأ.ج.ر. جروم) وبصفة خاصة (جون بيرتون) ومنظرى مدرسة المجتمع العالمى مثل (كريستوفر ميتشيل ومايكل بانكس)، والوظيفية بالتأكيد هى أكثر المقتربات أهمية فى المؤسسات الدولية فى القرن العشرين وهذا لا يعنى أن كل أفكارها أو حتى معظمها تصمد أمام النقد الدقيق.

والأساس والمفتاح لفهم الوظيفية هو أنه بينما هى تعطى تفسيراً لنمو الماضى والمستقبل المتصور للمؤسسات الدولية فإن ذلك ليس هو هدفها الأولى، وعلى العكس فإنها تقدم تقويماً وحساباً لظروف وشروط السلام، لقد بزغت فى أربعينيات القرن العشرين باعتبارها رد فعل لمقتربات مركزية الدولة نحو السلام مثل الفيدرالية والأمن الجماعى. لقد كانت أفكار (ميترانى) أن هذه المقتربات قد فشلت ليس بسبب أن ما تتطلبه من الدول هو أكثر راديكالية - وهو النقد العام - ولكن لأن هذه الطلبات لم تكن راديكالية بما فيه الكفاية. والأمن الجماعى لم يمس السلطة السيادية للدول لتحديد وتقرير هل تستجيب لحتمياته وضروراته أم لا تستجيب، فقانونياً قد تكون مرتبطة

بالتصرف بطرق محددة ولكنها تحتفظ بالسلطة لأنها تهتم وتفرض النظر حول الشرعية والقانونية عندما يناسبها ذلك، والفيدرالية على النطاق العالمى قد تخلق الظروف التى لم تعد الدولة فى إطارها قادرة على التصرف بشكل معين، ولهذا السبب بالذات فإن الدول لا ترغب فى الفيدرالية، وكلا المقتربين فشلا بسبب أنهما حاولا العمل مع بذرة السيادة فيما أنهم يهدفون لنتائج تذهب ضد بذرة السيادة - هجوم جبهوى على السيادة القانونية والتى تترك السيادة السياسية كما هى مكرسة ومؤهلة على طريق الفشل. ويدفع (ميترانى) بأنه فى عمل نظام للسلام يمكن تشييده من أسفل إلى أعلى بتشجيع أشكال للتعاون تتخطى مفهوم السيادة الشكلية، لكنه وبالتدريج وبدلاً من ذلك فإنه يقلص من قدرة الدول على التصرف فعليًا كدول ذات سيادة (ميترانى ١٩٦٦). وهناك صيغتان تلخصان حجته أن الشكل يتبع الوظيفة والسلام على أجزاء (ناى ١٩٧١) والشكل يتبع الوظيفة هدم عدداً من القضايا: **أولاً**: التعاون يعمل فقط عند التركيز على أنشطة معينة ومحددة (وظائف) والتى تقوم بها حاليًا الدول ولكنه سيتم ممارسته بطريقة أكثر فعالية فى إطار أوسع. **والثانى**: الشكل الذى يأخذه هذا التعاون يتحدد من واقع طبيعة الوظيفة التى يحققها ولهذا فبالنسبة لبعض الوظائف فإن المؤسسة العالمية ستكون أكثر مناسبة. وبالنسبة لأخرى فإن المؤسسات الإقليمية أو ربما المحلية تكون هى التى نحن فى حاجة إليها، وأحيانًا فإن تبادل المعلومات هو ما نحتاج إليه، وفى أحوال أخرى فإن سلطة القرارات يجب أن يتم توكيلها إلى مؤسسات وظيفية. فمنظمات العمل ورجال الأعمال وجماعاتهم يجب أن تهتم بمستويات العمل والأطباء وإدارة الصحة أن تهتم باستئصال الأمراض وكل منظمة وظيفية يجب إنشاؤها بطريقة مصممة بما يناسب ويتكيف مع وظيفتها الخاصة.

والسلام على أجزاء يصف الأهداف المأمول فيها لهذه الحالات الفردية للتعاون الوظيفى والنموذج الوظيفى للسيادة يركز على أولوية البُعد السياسى للسيادة الذى شرحناه سابقًا، فالسيادة هى سلة من القوى والسلطات وحيث إن هذه السلطات تنتقل بالتدريج من الدولة للمنظمات الوظيفية، فإن طاقة الدولة بالتدريج وقدرتها على

التصرف كدولة ذات سيادة ستنخفض وتقل وهنا يوجد عنصر من السيكولوجية السياسية متضمن فيها، والافتراض هو أن الولاء الذى يعطيه الأفراد للدول هو ناتج عن الأشياء التى تقدمها الدول لهم، وحيث إن مؤسسات أخرى أخذت على عاتقها إنجاز أنشطة معينة فإن هذا الولاء للدولة سيقل ويتسرب. وأكثر من هذا فإن نتيجة التعاون الوظيفى ليست هى خلق دولة أكبر أو أكثر فعالية، على العكس فإن الأساس الإقليمى للنظام نفسه سيضعف بإدراك أن الشكل يتبع الوظيفة. وبالتدريج فإن الدولة الإقليمية ستمارس وظائف أقل وأقل وستصبح الدول مؤسسات شاذة تحاول أن تكون متعددة الوظائف وإقليمية فى عالم معظم العمل فيه يخص الحكم والإدارة ويتم إنجازه وعمله من خلال هيئات هى وظيفياً خاصة أو متخصصة وغير إقليمية. وقد أوحت أفكار (ميترانى) إلى عدد من الأعمال التنظيرية الأخيرة وبعض حالات الدراسة الشهيرة وخاصة ما كتبه (ايرنيست ب. هاس) حول منظمة العمل الدولية وما قام به كذلك حول الوظيفية والسياسة العالمية وعمل سويل حول اليونسكو (هاس ١٩٦٤ وسويل ١٩٦٦). ومن الواضح أن الوكالات الوظيفية للأمم المتحدة ونظامها قد قدمت نطاقاً واسعاً لدراسات الحالة الممكنة بالرغم من أنها فى معظم الأجزاء قد خرقت التوصية بأن الشكل يتبع الوظيفة باعتبارها هيئات عالمية كوكبية. وهى فى معظمها وأساسها تحت سيطرة الدول أكثر مما هى عمل وإنجاز للوظيفة. وقد أثرت الوظيفية كذلك على فكر المنظمات الإقليمية رغم أننا كما سنبين فى الفصل القادم سنقدمها بشكل جديد، والعلاقة بين الأفكار الوظيفية وفكرة (بيرتون) عن نموذج (Cobweb) للمجتمع العالمى (بيرتون ١٩٧٢) والذى اعترف به منظرون مثل (ميتشل وجروم). والأفكار التى تركز على العولمة تدين بالكثير للفكر الوظيفى وكذلك الأعمال الأخيرة حول تخطى حدود الدولة. وفى الخلاصة فإن لدينا هنا نموذجاً للحوكمة العالمية والتى انتشر نفوذها رغم أن صيغة (ميترانى) اعتنقها القليل جداً من المفكرين.

ولكن ما المشاكل مع الوظيفية؟ ولماذا لم تكن أكثر تأثيراً ونفوذاً؟ وفى تعليق حول دراسة (هاس) الشهيرة فإن الواقعى الإنجليزى (ف. س. نورث إدج) قد لاحظ أن

منظمة العمل الدولية هى (بعد الدولة القومية أو وراءها بنفس الطريقة مثل أن ميدان الطرف الأغر هو وراء محطة تشيرينج كروس) والمعنى وراء هذه الملاحظة اللغز هو أنه بينما منظمة العمل الدولية مع هيكلها الثلاثى لممثلى الدول واتحادات العمل والعمال هى بلا شك فى مكان مختلف من حيث حيز المكان وراء الدولة فلا يمكن بأى شكل أن يقال أنها تخطت هذه المؤسسة، لقد بزغت شبكة شديدة الكثافة من المؤسسات فى العالم ولكن على عكس التوقعات الوظيفية فإن نظام ويستفاليا قد استمر فى مكانه كما أن السيادة ظلت مبدأً لم يتم الانتقاص منه كمبدأ استرشادى، ويبدو أن الدولة ذات السيادة كانت قادرة على أن تبنى سوراً وظيفيًا وفصلت نفسها عن الآثار المزعجة للوظيفية، ومن وجهة نظر واقعية فمن الواضح أن ما حدث خطأ، فقد أُسىء فهم السيكولوجية السياسية للوظيفية، والولاء للدولة استمر مرتكزاً على عمودين: أنها ظاهرة فعالة أكثر مما هى أداة نقية، وبالنسبة للكثيرين فإن الدولة تمثل الأمة وهى بالنسبة لـ(إدموند بيرك) تمثل العقد بين مستقبل وحاضر الأجيال وهو العقد الذى يرتكز على الميلاد واللغة والارتباط بإقليم معين وثقافة معينة. وهذه العوامل لا يمكن أن يلغيها التعاون عبر حدود الدول، ولكن الثانى: هو أنه ما دام الولاء هو أداة فإن قدرة الدولة من حيث توفير الأمن والأساس المادى للأمن وأن ذلك هو مفتاح القدرة على حماية الشعب من الأجانب وممارسة هذه الوظيفة هى بدقة حسب نموذج (ميترانى) هى الشىء الأخير الذى يمكن أن تسلم به الدولة. ويمكن الدفع بأن هذا الموقف الواقعى يرتكز على وجهة نظر لا مصداقية لها للسيكولوجية السياسية كما تفعل الوظيفية، فهناك دول قليلة جداً هى بالفعل أمم ومعظم أبناء الشعب فى خطر من حكوماتهم ذاتها أكثر مما هم فى خطر من الأجانب، والولاء يتم إعطاؤه قسراً أكثر مما يتم بشكل حر، وعلى أى حال فإنه يكمن أمام هذا الموقف الواقعى انتقاد أكثر عمومية للوظيفية، والذى يركز على وجهة نظر أقل رومانسية للدولة، فـ(ميترانى) مع بعض من خالفوه يقدم وجهة نظر سياسية ومفهوماً للتعاون الوظيفى وقد اقترب وواجه مشاكل بنفسية التقنى أو الفنى، والافتراض وراء ذلك أن المشاكل التى يجب أن تحلها الوظيفية

هى مشاكل تقنية والتى تحتاج إلى حل فنى. والإدارة يمكنها أن تطلق نفسها من السياسة وهى وجهة نظر وضعية فى القرن التاسع عشر للعالم والتى ينتمى إليها (جون بيرتون) عن حل المشكلة من خلال النظام وهو ضد وفى عكس مقترب اللانظام والذى يرتكز أساساً على عدم الثقة وتهميش الجانب السياسى (بيرتون ١٩٦٨).

والمشكلة بالطبع هى أنه حتى الحلول الأكثر فنية للمشاكل الفنية جداً ستكون لها آثار ومتضمنات سياسية وستحتمل إفادة مجموعة والتمييز ضد أخرى. فالقاعدة العامة لاتحاد البريد العالمى هى أن كل دولة لديها التزام لتسلم البريد الدولى فى إقليمها، رغم هذا فإن لديها مشاكل سياسية وتعقيدات عند توزيع مواد سياسية أو دينية أو ذات طبيعة جنسية من خلال البريد. وجمع المعلومات حول الأرصاد لجوية الفعال يبدو بريئاً ولكنه قد يتم مواجهته ومعارضته من جانب المجتمعات المغلقة، وعلى الجانب المضاد الآخر فلا أحد يحتاج لتذكيره بالمضامين السياسية لموضوعات مثل مستويات العمل أو تنظيم التجارة أو الأسواق الرأسمالية، فكل هذه الأمثلة للتعاون الوظيفى تتضمن توزيعاً للمنافع والخسائر حيث يتم تقرير من يحصل على ماذا وأين ومتى؟ لا توجد مشاكل فنية ولا توجد حلول فنية وبسبب ذلك فإن الدول لا ترغب فى السماح بأن يتم تناول مشاكلها بشكل وأسلوب وظيفى؛ ولهذا فإن الطبيعة المركزية للدولة فى منظمات الأمم المتحدة ليست بالصدفة، فلا توجد دولة كبرى وافقت على السماح لمشاكل تراها سياسية أن يتم التداول بها بطريقة غير سياسية وحتى لو كانت هناك دولة ترغب فى ذلك فهل سكانها سيكون لديهم الصبر على نتائج ذلك؟ ولهذا السبب فإن النموذج الوظيفى للتعاون الدولى بشكله الكامل يجب أن نعتبره فاشلاً. ولكن رغم هذا فإنه توجد نظريات أكثر نجاحاً وإن كانت أقل طموحاً وتستخدم على الأقل لغة الوظيفية. وأكثر من هذا فإن معارضة الوظيفية لمبدأ الإقليمية يقترب من نغمة متآلفة فى ظل سياق عصر العولمة حيث تبزغ المفاهيم والأفكار الجديدة فى الفضاء السياسى.

نظرية الاندماج والفيدرالية والوظيفية الجديدة

تتجه الوظيفية إلى خلق نظام جديد للعالم تأخذ فيه الدولة ذات السيادة مقعداً خلفيًا، وفى المقابل فإن هذه النظرية للاندماج تنحو إلى خلق دول جديدة من خلال اندماج الدول الحالية الموجودة على أساس إقليمى بصفة عامة، ولربما على المدى البعيد لخلق دولة عالمية واحدة. ومنذ عام ١٩٤٥ فإن أهم أرض جرى اختبار أفكار الاندماج فيها كانت هى أوروبا، ومن هنا فإن المناقشة التالية للفيدرالية والوظيفية الجديدة قد أخذت تركيزاً أوروبيًا، وعلى أى حال فيجب أن نتذكر أن معظم الآباء الروحيين للاندماج الأوروبى قد رأوا هذا الاتجاه باعتباره نقطة الارتكاز نحو الاندماج لكل دول العالم ولربما على المدى البعيد جداً.

وفى العالم الذى تلا مباشرة الحرب العالمية الثانية فإن كثيراً من قادة أوروبا الغربية كانوا مهتمين بتفادى حرب أوروبية ثالثة من خلال النظر والاتجاه لخلق دولة أوروبية موحدة فيدرالية كانت أو ربما كونفيدرالية، وهو ترتيب يتجه نحو شىء من القمع لسيادة أعضائها. وقد كانت بعض المؤسسات المبكرة على هذا الطريق وخاصة مجلس أوروبا يعطى مثالاً على هذا الأمل فى شكل جنينى بدائى، ولكن ذلك الأمر صار واضحًا خلال الأربعينيات. إن الهجوم المباشر على سيادة الدول لن يحظى بالنجاح وهى الحقيقة التى تأكدت بشكل نهائى إثر فشل خطط اتحاد أوروبا الدفاعى EDU (European Defense Union) والذى قضت عليه بالغرق الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٥٤ . وبدلاً من ذلك فإن الآباء المؤسسين الأوائل للاندماج الأوروبى مثل (مونيه وديجاسبرى وشومان) قد بدأوا يقتربون من بعض الأفكار الوظيفية وعلى أساس الخبرة الأمريكية فى المساعدات فى ظل مشروع مارشال ليرسموا خريطة ويحددوا طريقًا مختلفًا للوحدة الأوروبية. والوظيفيون ينظرون إلى إضعاف وخلخلة سيادة الدولة من أسفل بتعرية وتجديد قوة وسلطة الدولة بالتدريج فى لجنة التعاون الاقتصادى الأوروبى والتى صارت فيما بعد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD والتى جرى

إنشاؤها لتوزيع مساعدات مشروع مارشال. وقد كان الأوروبيون الذين استقبلوا هذه المساعدات مضطرين لوضع خطط عامة لهذا التوزيع وتحققت النتيجة من خلال هذا الاندماج وتلك الاستراتيجية مع هذه الخبرة والتجربة والذى كان طريقًا إلى الوحدة السياسية الأوروبية مرورًا بالوحدة الاقتصادية الأوروبية. ومبكرًا منذ إنشاء تجمع الفحم والصلب الأوروبى ECSC عام ١٩٥٢، فالسوق الأوروبية المشتركة EEC عام ١٩٥٦، هذه المؤسسات الثلاث جرى تقويتها لتصير التجمع الأوروبى EC والذى تغير الآن إلى الاتحاد الأوروبى EU.

وقد كانت هذه المنظمات نسيجا واحدًا وفريدة فى نوعها، فبينما بالمعنى الشكلى الكثير من سلطة صنع القرار تبقى مع ممثلى الدول فى مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وهيئة من البروقراطيين المعينين لديها القدرة على المبادرة السياسية، فإن المحكمة الأوروبية لديها السلطة ومفوضة فى تسوية كثير من المنازعات داخل التجمع. وأخيرًا جدًا، فإن برلمانًا أوروبيًا منتخبًا بشكل مباشر لديه بعض السلطات المهمة ذات المغزى والتى يمكن تفعيلها بشكل مستقل عن سيطرة الدولة. هذه المؤسسات معًا تعنى أن أعضاء الاتحاد السبعة والعشرين الحاليين بعدد سكانهم البالغ ٤٠٠ مليون نسمة يشاركون فى عملية فريدة من نوعها للتعاون المؤسسى الدولى. فكيف يمكن فهم هذه العملية؟ إنها تختلف بوضوح عن أفكار ومفاهيم (ميترانى) والمشاركين معه فى بُعدين أساسيين: ففى المقام **الأول**: أن النية كانت تستهدف خلق دولة جديدة من خلال بناء مؤسسات دولية، والنتيجة النهائية هو أن تكون أوروبا كونفيدرالية والتى كان لا يمكن بناؤها وخلقها من خلال العمل المباشر فيما أن السياسيين فى بعض أجزاء هذا التجمع وخاصة بريطانيا واسكاندنافيا ربما يجدون من المناسب إنكار هذا الهدف أو النية فإنه يعنى أن الفيدرالية فى هذا السياق هى أمر مثير للخلاف والنزاع. وعلى أية حال، فإن المؤسسات الأوروبية لم تكن مصممة على أن الشكل يتبع الوظيفة وعلى أساس ذلك معارضة الكثير من الاندماجيين للمبدأ شبه الوظيفى الذى مفاده أن الاندماج يتم فى أوروبا بمستويات مختلفة من السرعة حسب ظروف كل دولة

(two- (or n-) speed Europe). حيث تكون الأجزاء المختلفة فى أوروبا مندمجة على مستويات مختلفة.

وربما الأكثر أهمية الاختلاف الثانى عن الوظيفية: حيث إنه مع الوظيفية فالهدف هو أن التعاون المؤسسى سيتم توسيعه عندما تكتشف الدول أن التعاون فى نطاق معين سيقود بشكل طبيعى للتعاون فى مجال آخر، والاختلاف هو أنه فى النظام الأوروبى فإن هذا التوسع والانتشار المستهدف منه عملية سياسية صريحة ومفتوحة، فإلغاء ومحو التعريفات الداخلية بين الدول الأعضاء يخلقان طلبًا سياسيًا من أجل التوازن إذا سمحت تكاليف الإنتاج والنقل. والفكرة هنا هى أن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط سوف تتجه بالتدريج لممارسة الضغوط على المؤسسات المركزية وليس على الحكومات المحلية، وفيما أن السياسة هى عدوة الوظيفية، فإن المراد هو أن تكون هى القوة الدافعة للاندماج الأوروبى.

وهذه المتروكات من النموذج الوظيفى قد قادت بعض الكتاب إلى التركيز على التجربة الأوروبية كمقترب للاندماج فيما سموه الوظيفية الجديدة، والتى يمكن أن تقدم أساسًا نظريًا لأمثلة أو تجارب أخرى للاندماج على سبيل المثال فى إفريقيا أو أمريكا اللاتينية،، ومن المهم وضع الأمر هكذا فى شكل دائرى لأن الانطباع كان أن أوروبا هى نوع من الاختبار للنموذج الوظيفى الجديد وليس فكرة أن الاندماج بين الدول يمكن أن يحدث نتيجة عملية مدفوعة سياسيًا للانتشار، وهو ما يمثل جوهر الوظيفية الجديدة تم استخلاصه من التجربة الأوروبية أكثر مما هو تطبيق لها، وعلى أية حال، فالاعتبار أن النظر إليها كنموذج فكم تساوى الوظيفية الجديدة؟ والإجابة أنه لا يجب أن تكون هى الأفضل، والخبرة الأوروبية لم يثبت أنها يمكن تصديرها، والتجارب الأخرى للاندماج عمومًا لم تتبع النهج الأوروبى (نموذج الوظيفية الجديدة) والأكثر من هذا، فإنه حتى داخل أوروبا، فإن ذلك النموذج لم يجر العمل به بطريقة مستمرة، وأحيانًا فإن الانتشار قد أخذ طريقه وفى بعض الأحيان لم يحدث ذلك. وبعض جماعات الضغط قد عملت على المستوى الأوروبى وبعضها الآخر لم يعمل، وذلك أمر مثير، فمثلاً بالرغم من

الأهمية الواضحة للسياسة الزراعية العامة والمدى الذى وصلت إليه التعليمات الخاصة بها فى بروكسل فإن منظمات الفلاحين عبر الاتحاد قد بقيت معظمها تتجه لممارسة ضغوطها على حكوماتها المحلية أكثر منها على المؤسسات الأوروبية (والاستقلال الوظيفى هنا يعد كلمة السر). والحالة أيضًا هى ذاتها بالنسبة للانتخاب المباشر فى البرلمان الأوروبى حيث لم يؤد إلى بروز وبزوغ تقسيمات سياسية أوروبية أصيلة، وبدلاً من ذلك فإن الناخبين استخدموا هذه الانتخابات فى الإبانة عن حكمهم وتقييمهم لحكوماتهم المحلية.

والخلاصة أن الاندماج الأوروبى قد تطور من خلال التوقف والابتداء أكثر مما هو من خلال الانتشار المنسق والهادئ، كما أن العوامل والأبعاد التى أعيد ابتداؤها فى أوقات مختلفة لم تتبع نمطًا واضحًا، والاندماج قد حدث من خلال طرق وسرعات حددتها مجريات الأحداث وليس طبقًا لنموذج نظرى معين. والكتّاب الأخيرون أكدوا ما يحدث بين الحكومات. وطبقًا لهذا التقويم، فإن عملية الاندماج يتم قيادتها من خلال المساومة بين الدول وحيث عندما تنشأ مشكلة ويتم حلها سياسيًا من خلال الحكومات وليس من خلال المنطق الوظيفى. وعلى أى حال فإن المساومة بين الحكومات يمكن أن تؤدى فى بعض الحالات والظروف إلى درجة من المتاجرة بالسيادة وبزوغ سياسة الشبكات على المستوى الأوروبى مما كان سببًا فى نوع ما من التغيير. وبصفة خاصة فإن عددًا من الكتاب قد لاحظ أن الاتحاد الأوروبى يتم توظيفه من جانب الحكومات الأوروبية القومية لدعم السياسات التى يُرى أنها ضرورية من جانب النخبة السياسية والتى ليس لها شعبية على المستوى المحلى، وهذا يتضمن نوعًا من أوربة السياسة إن لم يكن النوعية التى تصورها الآباء المؤسسون للوحدة الأوروبية. وعلى أى حال، فمن الواضح أن التجربة الأوروبية هى نسيج وحدها وفريدة فى نوعها، ومن غير المعقول النظر إليها بهدف إيجاد دروس عامة حول عملية التعاون وبناء المؤسسات الدولية.

وعلى أى حال وقبل أن نتحول إلى مؤسسات العولمة الاقتصادية ونظام الأمم المتحدة فإن الأمر ربما يستحق العودة بالتلخيص لنقطة البدء بعد الحرب العالمية الثانية

من أجل خلق أوروبا الفيدرالية والتى عادت فى السنوات الأخيرة إلى نوع من الإيناع والبروز، وقد جرى قدر كبير من الحوار فى بريطانيا منذ ثمانينيات القرن العشرين وبصفة خاصة منذ إصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) عام ١٩٩٩ وقد تركزت هذه المناقشات حول التساؤل عن أوروبا الفيدرالية وهل هى أمر مرغوب فيه؟ وهو موضوع مهم منذ معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ والتى كان فيها إشارة خاصة لهذا الهدف الطموح وذلك الدستور الذى تم إجهاضه للاتحاد عام ٢٠٠٤ وقد كان يحتوى على عدد من المظاهر الفيدرالية الواضحة. والواقع أن مقاومة هذه الخطوة فى بريطانيا (و ربما فى مكان آخر فى أوروبا) هو أمر يعتبر جزءاً من مشكلة أن الفيدرالية لها تفسيرات وتأويلات مختلفة فى بريطانيا إذا قورنت بالكثير من باقى دول أوروبا الغربية وخاصة ألمانيا، فالبريطانيون ينظرون إليها كعملية مركزية أو هى تركيز يأخذ السلطة بعيداً عن الأقاليم، وفى ألمانيا على الناحية الأخرى فإن الفيدرالية يرونها فى ضوء الحركة من الرايخ الثانى والثالث إلى جمهورية ألمانيا الفيدرالية، وهى كعملية لامركزية وعندما يتحدث الساسة الأوروبيون القاريون عن اتحاد فيدرالى أوروبى فليس فى عقلهم دولة أوروبية عظمى، وهو ما يرفضه الأوروبيون المتشككون فى أوروبا. وما يجعل هذا الأمر معقداً جداً فى بعض التقويمات أن الاتحاد الأوروبى هو بالفعل نظام فيدرالى، فـ(موراى فورسيث) يشير إلى الطابع والمظاهر المحددة للنظام الفيدرالى، وأن السلطة الفيدرالية لديها سلطات يمكنها ممارستها بفاعلية دونما الإشارة أو الإحالة للمستويات الأقل، وهذه بالتأكيد هى الحالة داخل الاتحاد الأوروبى (Forsyth فى كتاب براون c: 65١٩٩٤) فالاتحاد الأوروبى هو نظام فيدرالى ضعيف ولكنه على أى حال ورغم هذا نظام فيدرالى، ولربما توجد هنا نقطة أكثر اتساعاً حيث توجد فى عالم اليوم عدد من المنظمات لديها بعض السلطات من هذا النوع بما فيها فى بعض التفسيرات الأمم المتحدة ذاتها، وأنه ربما أن عدم الرغبة العامة من جانب المحللين فى استخدام مقاييس قديمة مثل الفيدرالية لوصف هذا الموقف هو أمر خاطئ.

وعلى أية حال فالدستور المقترح للاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٤ لم يحالفه النجاح فى الحصول على التصديقات القومية والاستفتاءات التى جرت فى فرنسا وهولندا

رفضت هذا الدستور ليس بسبب الفيدرالية المزعومة ولكن بسبب الخوف من مظاهر الليبرالية الجديدة المزعومة والمدعاة للوثيقة والمدعى بأن بريطانيا أدخلتها هى وحلفاؤها فى شرق ووسط أوروبا وأنها ستضعف النموذج الاجتماعى الذى أقيمت عليه هذه الدول. والرفض من جانب بعض الدول الأوروبية يعكس أيضًا المخاوف حول توسع الاتحاد الأوروبى وبصفة خاصة الرفض الهولندى للعضوية المقترحة لتركيا. والدستور قد تم سحبه ولكن وثيقة مشابهة جداً وإنما كانت خالية من الادعاءات التى كانت فى سابقاتها قد جرى دفنها تحت الماء باستفتاء فى أيرلندا عام ٢٠٠٨ بنتيجة مشابهة كان يمكن توقعها بكل تأكيد فى بريطانيا، وربما فى غيرها من الدول، والذى حال دون ذلك أن هذه الوثيقة كانت ذات طابع أقل من المعاهدة. ومما لا نزاع فيه أن بعض التغييرات المؤسسية تعظم الحاجة إليها لتتواءم مع توسع الاتحاد الأوروبى، فالمجلس الأوروبى المكون من ٢٧ شخصًا هو أكبر جداً بما لا يمكن معه أن تكون ذات فعالية، والترتيبات التصويتية فى المجلس وحجم التمثيل فى البرلمان فى حاجة لدراسته، ولكن فيما يبدو واضحًا فإن الرأى العام الأوروبى لا يرغب ولا يريد التوقيع على إعلان كبير جديد للمثالية والطموح الأوروبى. والأمر الأكثر احتمالاً هو أن هذه المشاكل والصعوبات تجب مواجهتها بالتدريج، وهذا يعكس أن سياسة الاتحاد الأوروبى ليست بعد مسيطراً عليها ويسودها بدلاً من ذلك الطابع الروتينى.

المؤسسات الاقتصادية العالمية: بريتون وودز وما بعدها

وضمن هذا الإطار وبمعنى الحكم العالمى وإضعاف السيادة فإن الاتحاد الأوروبى هو الأكثر طموحًا فى المؤسسات الدولية المعاصرة، إلا أنه على المسرح العالمى فإنه يتوازى مع ذلك مجموعة أو منظومة من المؤسسات، وهنا فإن شيئًا من الخلفية التاريخية يعد مطلوبًا وضروريًا فقبل ١٩١٤ كان الاقتصاد العالمى ينظم ذاته بذاته: وفى الجانب العملى كانت قوة بريطانيا الاقتصادية تشكل درجة من التنظيم الفعلى ولكن معظم دول العالم كانت تتعامل على قاعدة الذهب والتى تعنى أنه لا توجد ثمة

ضرورة لمؤسسات دولية تفصيلية. وكانت التجارة نسبياً حرة بما يتلاءم مع الليبرالية الاقتصادية (والتى ستتم مناقشتها بشكل تفصيلى فى الفصل القادم). وهذا الاقتصاد قد خضع للانهيار تحت وطأة الحرب العالمية -حيث إن معظم المشاركين فيها قد وضعوا قيوداً على التصدير والاستيراد وخرجوا من ثم عن قاعدة الذهب وأنهوا العلاقة المباشرة بين عملاتهم وسعر الذهب- إلا أن الهدف كان يقول بأن ذلك شيء مؤقت وأن الاقتصاد النقدى القديم الليبرالى الدولى سيعاد تشييده بعد أن تضع الحرب أوزارها، وقد ثبت بالفعل استحالة تحقق ذلك الهدف وبعد فترة بينية قصيرة من الازدهار فى العشرينيات فقد برز الانهيار الاقتصادى عام ١٩٢٩ وسقوط البنوك فى أوروبا عام ١٩٣٠/١٩٣١ وكل الدول تقريباً فرضت الحماية على تجارتها وقيوداً نقدية كثيفة، وبريطانيا قائد النظام القديم ألغت قاعدة الذهب إلى غير رجعة وبشكل نهائى عام ١٩٣١ وأنشأت عام ١٩٣٢ نظاماً للتفضيلات الإمبريالية وفى النهاية تركت حرية التجارة وأعقب ذلك تعاريف (هادلى راسموث) التى مررها الكونجرس عام ١٩٢٩، وبين ١٩٢٩ و١٩٣٣ سقطت التجارة وانهارت عالمياً وانخفضت فى السنة الأخيرة لأقل من ربعها من حيث قيمة ما كانت عليه عام ١٩٢٩. والكساد العظيم فى الثلاثينيات قادته وبدأته التجارة على العكس من كساد الثمانينيات حيث زادت التجارة فعلياً سنة بعد سنة فيما أن الناتج الكلى قد انخفض فى ذات الفترة. وعندما عاد النشاط فى الثلاثينيات كان على أساس الكتل التجارية -منطقة الدولار، منطقة الإسترلينى، منطقة الفرنك الذهبى وغيرها- مع اللجوء الكثيف إلى عمليات المقايضة على الأساس الذى يعكس القوة السياسية أكثر من الميزات الاقتصادية كما هو فى بعض المقايضات التى نظمها ورتبها النازيون فى نهاية الثلاثينيات والتى بمقتضاها اضطرت رومانيا لمبادلة بترولها بساعات الحائط وغيرها من السلع غير الأساسية. وفى العقل الجمعى للنظام الرأسمالى العالمى فى هذه الفترة فإن ذلك كان يمثل كارثة وبقيت فى الذاكرة البعيدة للكساد الاقتصادى العظيم مما مثل أحد العوامل التى شجعت ودفعت للتعاون الاقتصادى الدولى حتى يومنا هذا.

وفى بعض التقديرات والحسابات فإن ذلك كان بسبب الضعف فى القيادة التى أنتجت هذا الكساد، فبريطانيا لم تكن لديها القدرة بعد على القيادة والولايات المتحدة ليست لديها الإرادة. وعلى أى حال فإنه بحلول منتصف الثلاثينيات فإن الولايات المتحدة قد أخذت المبادرة فى المؤتمرات التجارية الدولية ومع الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة كمستودع للديمقراطية وعميدة للقوة المالية القائدة فقد كانت الولايات المتحدة بهذا فى موقف يسمح لها بتحديد وتقرير الشكل المستقبلى للاقتصاد الدولى مع شريكها الأصغر الحالى وهو بريطانيا. ومن وجهة النظر الأمريكية فإن فشل النظام الليبرالى القديم كان هو الذى أدى إلى الحرب. وعليه فإن الشىء الأساسى هو إعادة إنشاء وبناء هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية وكان هذا يعنى ويتضمن الالتزام بالتجارة الحرة أو على الأقل استبدال القيود المادية وتجارة المناطق النقدية بالتعريفات واستعادة نظام العملات القابلة للتحويل بإلغاء المناطق النقدية والقيود على الصرف. والاقتصاديون البريطانيون بزعامة (جون مانيارد كينز) الاقتصادى الراديكالى فى الثلاثينيات والحمائى المقتنع بالحماية والذى كان الوكيل الدائم لوزارة الخزانة وكان له نفوذ كبير فى مجال السياسة، ولم يعودوا بعد متجهين لحرية التجارة وكانوا ملتزمين بمنطقة الإسترلينى، ولكن قوة أمريكا الاقتصادية كانت أعظم بشكل لا يمكن مقاومته بالرغم من أنها كانت مبدئيًا تريد أن تقضى على اعتبارات القوة فى الترتيبات المؤسسية وكما لاحظنا آنفًا فيما يخص الوظيفية فإن هذه الإمكانية تعد أمرًا نادرًا وبالذات عندما نصل إلى جوهر الموضوعات والقضايا الاقتصادية.

ومع عدد من اللاعبين الأصغر تقابل البريطانيون والأمريكيون فى بريتون وودز بولاية نيو هامبشير عام ١٩٤٤ للتفاوض على شكل النظام الاقتصادى بعد الحرب ومنذ ذلك التاريخ سمى نظام بريتون وودز. والذى سار على طرق ومفاهيم وأفكار الولايات المتحدة وحققها بالفعل فى طرق عديدة، ففى المقام **الأول:** فإن المحاولات تمت لعدم تسييس الاقتصاد الدولى بتقسيم الموضوعات والقضايا الاقتصادية بين مؤسسات منفصلة. ولهذا فإن منظمة عالمية للتجارة كانت ستتولى الموضوعات التجارية والبنك

الدولى للتحركات الرأسمالية وصندوق النقد الدولى سيختص بالنقد الدولى وأزمات موازين المدفوعات. هذه المؤسسات المستقلة المنفصلة ستكون وكالات وظيفية للأمم المتحدة ولكنها منفصلة ومنعزلة كلما أمكن عن مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة المنوط بها التعامل فى الشئون السياسية، ومن حيث الحقيقة وعمليًا فإن الأمم المتحدة ليس لديها سيطرة فعالة على هذه المنظمات، والأكثر من هذا فإن المؤسسات الجديدة كانت ستدار بمجالس مديرين ومديرين تنفيذيين والذين فيما هم معينون من جانب الدول (بنسبة قوتها الاقتصادية) فلا محل هنا لصوت واحد لكل دولة، فلديهم قواعدهم المحددة ومتوقع منهم التصرف كموظفين وليس كممثلين سياسيين، والتركيز والتأكيد سيكون على الحلول الفنية لمشاكل ذات طبيعة فنية.

وفى المقام **الثانى**: فهذه الأجهزة المفروض أنها للتنظيم أكثر مما هى للإدارة ولهذا فإن البنك الدولى لن يكون لديه أرصدة لنفسه أكثر من كمية قليلة من رأس المال العملى، ولكنه يحقق للدول المحتاجة المال اللازم تجاريًا والذى يتم إقراضه بأسعار تجارية، بما يضاف ويكمل القروض الخاصة والمعاملات ما بين الحكومات. كما أن صندوق النقد الدولى لن يكون بنكًا مركزيًا لديه السلطة والقدرة على خلق النقود الدولية (كما اقترح كينز) ولكنه جهاز تنظيمى مصمم للقيام ليكون بمثابة بوليس يراقب القواعد التى تحقق حرية التحويل والتصرفات القومية التى تدافع عن سعر الصرف. وصندوق النقد من المفترض أن يساعد الدول فى تعاملها مع أزمات توازن المدفوعات ولكنه يضع كذلك الشروط لمساعدتها وبهذا فهو يقوم بدور البوليس لمراقبة سياسات أعضائه. ومنظمة التجارة العالمية ستراقب السياسات التجارية لأعضائها لتتأكد من مراعاة القواعد التى تحدد الحصص ويكون من شأنها التشجيع على تخفيض التعريفات رغم أنه لم يحدث ذلك إلا بعد ما يقرب من خمسين سنة حيث أنشئت منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٥ وفى خلال هذه الفترة فإن اتفاقية محدودة عامة للتعريفات والتجارة قد قامت بممارسة هذه الوظيفة تحت اسم الجات (GATT).

وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة كان من المستحيل أن يتحقق وجود هذه المؤسسات معًا ولا توجد دولة فى الأربعينيات كانت قادرة على المنافسة مع الولايات المتحدة حيث إن أكثر من نصف الإنتاج الصناعى للعالم الرأسمالى يأتى منها، ومن الناحية العملية فقد أدى ذلك لإعادة إنشاء الاقتصاد العالمى، وكانت فترة الحرب الباردة وظهور جيل من الرفاهية خلال تلك الفترة، فقد كان هناك مشروع مارشال ومشروع الإنعاش الأوروبى نحو ١٥ بليون دولار فى شكل منح للأوروبيين واليابان وبشروط أيسر مما تصورها (كينز) فى مشروعاته ولكن كل ذلك قد تم عمله بصراحة وكرد فعل واستجابة للتهديد بالشيوعية، ودون ذلك لم تكن هناك ثمة إمكانية لأن يمرر الكونجرس هذا البرنامج السخى. ومحاولة منع تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية تكشف عن أمل إيمانى أكثر منه حقيقة واقعة.

ولمدة عقدين بعد بداية الخمسينيات فإن الاقتصاد العالمى قد شهد نمواً ورفاهية غير مسبوقة، وهذا النمو تركز أساسًا فى أوروبا واليابان وكذلك نمت كل من أمريكا وبريطانيا بشكل ثابت، كما أن معدلات النمو فيما سمى بالعالم الثالث كانت كذلك نسبيًا عالية رغم أنه فى أغلب الحالات فإن ذلك قد بدأ يعتوره الضعف بزيادة السكان، وعلى نهاية الخمسينيات فإن معظم الاقتصاديات الكبيرة قد أعادت إنشاء نظام العملات القابلة للتحويل كما أن دورات الجات للمفاوضات الخاصة بالتعريفات كانت تجرى على قدم وساق وخلال فترة الستينيات فإن النظام بدا وكأنه يسير سيراً حسنًا رغم أن ذلك لم يكن هو بالضبط ما كان مستهدفًا.

وعلى أى حال ففى الستينيات تتابعت الأزمات تترى فى نظام بريتون وودز، وفى عام ١٩٧٣ عندما تمت المحاولة للعمل مع معدلات تحويل محددة قد جرى استبعادها وتركها مما نظر إليه الكثيرون بأنه ضد أهداف ونوايا نظام بريتون وودز وكان ذلك جزئيًا بسبب توالى الأزمات النقدية وأن النظام صار يعمل من خلال العملات الاحتياطية (الدولار وبدرجة أقل كثيراً الجنيه الإسترلينى) والذى كان بشكل ما يجب

أن يكون متاحًا للاستخدام من جانب الأطراف الثالثة دونما إضعاف للدول التى تصدر هاتين العملتين. وقد ثبت أنه من غير الممكن مواجهة هذه الدائرة ما دام نظام التحويل قائمًا على أساس التعويم لأسعار الصرف. وانحدار نظام بريتون وودز كان أيضًا بسبب ظهور وبروز فاعلين اقتصاديين جديدين وسيتم تناول هذا الأمر فى الفصلين الثامن والتاسع ورغم ذلك ورغم الضعف المتتالى والمستمر لنظام بريتون وودز وتعطيله مؤقتًا فإن مؤسساته ظلت قائمة وموجودة ولتبحث لنفسها عن أدوار جديدة.

والأدوار الجديدة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى اتجهت فى الأغلب الأعم نحو العالم النامى فبدلاً من تناول وإدارة الإحتياجات الرأسمالية والنقدية فى الأجل القصير للعالم النامى فإن هاتين المؤسستين قد أصبحتا بالتدريج مسئولتين عن دعم وتشجيع النمو فيما يسمى بالجنوب وهذا الدور قد صار بعمق أمرًا مثيرًا للنزاع، فالشروط التى يتم تحتها منح المساعدات كان ينظر الكثيرون إليها على أنها تتضمن نصائح وهى أمر غير مناسب وتمثل عبئًا وثقلاً على الاقتصاديات النامية، كما أنه توجد نوعية مشابهة من الانتقادات وجهت إلى البنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية. وفيما أن التجارة الحرة هى فى صالح العالم النامى فإن عدم الرغبة من جانب الدول الصناعية المتقدمة فى تحرير التجارة الزراعية بصفة خاصة تعد مصدرًا للنقد والإدانة العميقة. وعلى أى حال فإن دول الجنوب قد خلقت من جانبها وأنشأت مؤسساتها الاقتصادية العالمية. وفى هذا المضمار فإن عام ١٩٦٤ كان يمثل علامة فارقة حيث تم تأسيس كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة السبع والسبعين. فالأونكتاد كان جهازًا أنشأته الأمم المتحدة لعقد مؤتمرات منتظمة من أجل الموضوعات التجارية التى تؤثر على الجنوب وعلى العكس من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فالأونكتاد يعمل على أساس أن لكل دولة صوتًا واحدًا ومن هنا فإن ذلك يعظم من الميزة الأساسية التى يتمسك بها الجنوب فى المنتديات الدولية وهو مجرد وزن أعضائها كأعداد. والشىء نفسه كذلك يصدق على منظمة التجارة العالمية، حيث إنه من خلال القيادة الرشيدة التى قدمتها رواندا عن الدول الأفريقية فى دورة الدوحة التجارية منذ يوليو ٢٠٠٤ فإن الجنوب يمكنه ممارسة قدر كبير من القوة وحيث توجد دول من

العالم الثالث كبيرة مثل البرازيل والهند لديها مكانة مهمة. ومجموعة السبع والسبعين كانت هى المجموعة الممثلة للدول الأقل نمواً والتى ضغطت من أجل الأونكتاد فى الأمم المتحدة والتى كذلك فى ضوء انتهاء الاستعمار قد صار لها أكثر من سبعة وسبعين عضواً ولكنها ما زالت تحتفظ بالاسم القديم. هذه المجموعات ما زالت تحمل قدراً معيناً من الاهتمام والمغزى الرمزى، ولكن من الجدير بالتنويه أنه فى مجال المفاوضات مثل دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية فإن الأمور قد صارت أكثر تعقيداً من مجرد التقسيم إلى شمال وجنوب فالهند والصين والبرازيل على سبيل المثال لديها مصالح تختلف عن تلك التى لباقى دول الجنوب وعن كل منها هى نفسها، والعملية الفعلية لبناء الائتلافات تتقاطع مع حدود كل هذه المجموعات غير الرسمية.

وبجانب هذه المؤسسات الرسمية لصنع القرار الاقتصادى فتوجد كذلك منتديات أخرى مثل مجموعة الثمانية -وهى الاجتماعات السنوية لرؤساء حكومات الدول الصناعية الكبرى عبر مؤتمر الأمم المتحدة- حول الموضوعات الرئيسية والاتفاقات التجارية المحلية الصغيرة والشبكات السياسية والاجتماعات غير الرسمية للدول الغنية وذات النفوذ مثل دافوس وبيلدبيرج. ولهذا السبب فإن مما له مغزاه التفكير فى حوكمة العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذلك ربما فى مناطق أخرى ذات صفة اجتماعية بشكل يذهب لما وراء مجرد الجانب المؤسسى بمعنى النظم أو التنظيمات.

النظم الدولية ونظرية النسق

برزت فكرة النظام الدولى ومفهومه من واقع نموذج العلاقات الدولية للاعتماد المتبادل المعقد فى السبعينيات، وصارت لها أولوية من حيث التركيز فى المحاورات والمناقشات بين الليبراليين جدد والواقعيين الجدد فى الثمانينيات؛ لأنه ما دام وجد تعريف متفق عليه عموماً للنظام بما يعنيه ذلك من عدم إثارة للنزاع حول أنه عبارة عن منظومة من المبادئ الضمنية والصريحة والقيم وقواعد وإجراءات صنع القرار والتى تلتقى وتتفاعل مع توقعات اللاعبين فى منطقة معينة للعلاقات الدولية (كراسنر ١٩٨٢)

وقد برهن على ذلك (كراسنر) فى نظام التجارة الحالى بشكل موسع للقواعد الأساسية التى تمثل المفتاح.

فالمبادئ (الاعتقاد فى الحقائق والسببية والاستقامة وصحة الرأى والحكم) والتى بنى عليها نظام التجارة تعنى أن التجارة الحرة هى أفضل من التحكم فى التجارة، وأن التجارة الحرة من شأنها تدعيم وتشجيع السلام. وهذه المبادئ تمثل الليبرالية الكامنة أو الضمنية وهى تمثل جزءًا لا يتجزأ من نظام التجارة وهى توجد دائمًا فى خلفية الفكر حتى عندما تتم الموافقة على ممارسات عكسية. والقيم (قواعد السلوك المعروفة بمعنى الحقوق والواجبات) هى التى تعطى المبادئ شيئًا من المحتوى العملى؛ ولهذا فمثلاً من القيم أنه إذا لم تكن التجارة الحرة ممكنة فإن التعريفات هى آلية أفضل لتقييد التجارة من نظام الحصص لأنها تسبب تدخلاً أقل فى السوق، كما أنها أقل تمييزًا من حيث الآثار. والقواعد (التوصيفات الخاصة أو الحرمان من التصرف) فى نظام التجارة تحدد بدقة وتفصيل ما تتضمنه هذه القيم، كما تحدد الاستثناءات التى يتم الموافقة عليها لهذه القيم وهى موجودة فى ميثاق منظمة التجارة العالمية وفى اتفاقية تنظيم الألياف (MFA) وفى غيرها من مختلف الوثائق القانونية وشبه القانونية. وقواعد وإجراءات اتخاذ القرار (الممارسات السائدة لعمل وتنفيذ الاختيار الجماعى) وهى تركز على اجتماعات منظمة التجارة العالمية، ودبلوماسية مؤتمرات المنظمات مثل الأونكتاد وفى مستوى مختلف عن إجراءات المنازعات التجارية والإجراءات المحددة فى ميثاق منظمة التجارة العالمية، والمبادئ والقيم وقواعد إجراءات اتخاذ القرار قد تكون صريحة وقد تكون ضمنية، فالقواعد الصريحة مكتوبة فى مكان ما فيما أن القواعد الضمنية مفهومة دونما حاجة إلى كتابتها ولهذا فعلى سبيل المثال فالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة هى مصرح بها رغم أنها تمييزية بوضوح. فيما أن القيود الذاتية على الصادرات (VERs) هى مقبولة بشكل ضمنى وهى اتفاقات يلتزم بها طرف واحد ويلتزم بتحديد الصادرات لآخر، ورغم أن هذه القيود تمييزية وتخرق قيم ومبادئ نظام التجارة ولكنها مقبولة بسبب الفكرة الخيالية أن كل طرف سيذهب معها لأسبابه الخاصة، وهذه حالة من القواعد الضمنية

لنظام التجارة. وكل تفصيلة منها تعد أمراً مهمًا مثل القواعد الصريحة المحددة فى مختلف الاتفاقات التى أنشأت النظام. ونأتى هنا إلى جوهر الموضوع والذى على أساسه يتم التفاعل بين توقعات الأطراف والذين هم فى مجال التجارة –المشروعات والدول والمستهلكون الأفراد– فلهم توقعاتهم حول المبادئ والقيم والقواعد وإجراءات صنع القرار والتى يتم تطبيقها فى هذا المجال وإذا كانت هذه التوقعات قد تلاقت وتفاعلت فإنه يوجد حينئذ نظام وإلا فلا، والالتقاء هنا أو التفاعل (converge) هى كلمة تم اختيارها بالذات لتفادى فكرة أن التوقعات يجب أن تكون هى نفسها (وهى فى الكثير من الأوقات ليست كذلك) أو أن القواعد سيتم عادة مراعاتها والاستجابة لها (وهى بالمثل كذلك لن تكون الحالة هى نفسها) وبدلاً من ذلك فالتوقعات تلتقى بمعنى أنه فى أكثر الأوقات فإن اللاعبين ستكون لديهم توقعات متشابهة وفى معظم الأوقات سيتم الاستجابة لها –ولهذا فعلى سبيل المثال توجد درجة من التوقعات والانتظام حول أمور التجارة والتى يتم تثمينها وأنها أعظم مما يتوقع فى حالة غياب النظام.

والنظم يتم النظر إليها كجزء من الحوكمة العالمية، إلا أنه يجب أن يلاحظ أنه رغم أهمية منظمة التجارة العالمية فى حالة التجارة فإنها تمثل خرقًا واضحًا من حيث تأكيد الطابع المؤسسى لمنظمات بريتون وودز. فمنظمة التجارة العالمية مهمة ولكن كذلك فالمؤسسات الأخرى مثل الأونكتاد والـ MFA والمؤسسات غير الرسمية القائمة على أساس قواعد ضمنية هى كذلك مهمة وربما أكثر أهمية من الأجهزة الرسمية.

وقد برزت نظرية النظم من داخل نظرية العلاقات الدولية لليبراليين الجدد بمعنى أن جذورها الافتراضية هى أن الدول – و فى هذا الأمر المشروعات– أنانية ورشيدة تعمل فى ظل نظام فوضوى، وهنا يثور التساؤل كيف تكون النظم إذًا ممكنة؟ بمعنى كيف يكون التعاون ممكنًا فيما بين الأنانيين الراشدين فى ظل الفوضى؟ ومن وجهة نظر الليبراليين الجدد فليس من الصعب كثيراً أن نرى لماذا أن الدول (والمشروعات) تريد التعاون فتوجد منافع صافية من جراء التعاون وهذا من القواعد المتبادلة وعلى أساس من الأقلمة المتبادلة وافتراضات الليبراليين الجدد فإن الدول مهتمة بالحصول على المنافع الصافية. والمشكلة هى أن الإغراءات باستخدام الغش والتزوير قد تكون

كبيرة فالدول دائمًا ستوضع فى موقف حيث إن مصالحها هى حيث يوجد التعاون وحتى لو أن تكاليف التعاون سيتحملها الآخرون وهذه هى مشكلة التصرف أو السلوك الجماعى الكلاسيكية. وفى المجتمعات المحلية فإن أحد أدوار الحكومة هو حل وتسوية مشاكل التصرفات الجماعية بفرض النظام والعمل طبقًا لقواعده والتى هى مبدئيًا فى صالح الجميع. وبالتعريف فإن مثل هذا الحل ليس موجوداً فى المجتمع الدولى ولهذا كيف تقيم الدول نظمًا فى المقام الأول ولماذا تستمر هذه النظم إلى الحد الذى هى عليه الآن؟ والتفسير الأكثر مغزى ونفوذاً لهذه الظاهرة هو نظرية الاستقرار بالهيمنة (Hegemonic Stability).

وهناك تصريح وتعبير مبكر عن نظرية الاستقرار بالهيمنة قدمه (تشارلز كندلبرجر) فى الفصل الختامى للتاريخ الاقتصادى فى الثلاثينيات (١٩٧٣) ففى مجال دراسة وشرح الكساد العظيم ذكر قصة أساسية كالتالى: أن النظام الاقتصادى الدولى قبل عام ١٩١٤ لم يكن كما يشاع عنه عادة نظامًا ينظم نفسه ذاتيًا، وبدلاً من ذلك فإن القوة المالية المهيمنة لبريطانيا العظمى قد مورست من خلال بنك إنجلترا شبه المستقل ذاتيًا العمل من أجل تسوية مشاكل التعاون الناجمة عن عمل قاعدة الذهب. فبريطانيا كانت لديها من القدرات ما مكنها من أن تفعل ذلك فى ضوء ما كانت تمتلكه من رأسمال فيما وراء الهند، وكان لديها من الإرادة اللازمة لتفعل هذا فباعتبارها أكبر قوة مالية فقد كان لديها إذن أكبر اهتمام بالمحافظة على النظام ودورها باعتبارها القوة المهيمنة وكان مقبولاً على نطاق واسع وإن كان ذلك بشكل ضمنى من جانب أعضاء النظام الآخرين. فالقدرة والإرادة والشرعية تحتاج إلى أن توجد فى دولة ما إذا أريد للنظام أن يعمل. وفى الثلاثينيات لم تكن الأمور كذلك ولذلك فإن النظام قد سقط وتداعى. وبعد ١٩٤٥ فإن قوة اقتصادية مهيمنة قد برزت إلى عالم الوجود: إنها الولايات المتحدة الأمريكية.

فالولايات المتحدة لديها القدرة على تقديم القيادة المهيمنة والإرادة لهذا الفعل بسبب فقر باقى دول العالم الرأسمالية وخوفها من الاتحاد السوفييتى، ولهذا تم قبول قيادة الولايات المتحدة على نطاق واسع، ولهذا فإن البناء المؤسسى لما بعد الحرب

العالمية الثانية قد تم تذييله وتأمينه بقوة الولايات المتحدة الأمريكية وهى التى استجابت لقواعده وكانت قادرة بواقع قوتها الأساسية بأن تغمض عينيها عن مخالفات تلك القواعد من جانب الدول الأخرى ولهذا فقد كانت قادرة على الحفاظ على النظام، ولهذا فإن القوة المهيمنة للولايات المتحدة كانت قادرة على التصرف والفعل وكانت بذلك تقدم نوعًا من البديل أو الوكيل عن الحكومة الدولية أو العالمية ولكن دون كسر للفرضية الأساسية بالأنانية الرشيدة، والولايات المتحدة الأمريكية تمارس هذا الدور لأن فى صالحها أن تفعل ذلك وباعتبارها الدولة التى لها أكبر مصلحة فى الحفاظ على النظام حيث لديها الإرادة فى العمل والتصرف طبقًا للقواعد، وتحمل تكاليف صفقة سير النظام وإدارته ليس كفعل أنانى تمامًا ولكن على أساس متنور والمصلحة الخاصة على الأمد المتوسط (كمبرى ٢٠٠١).

وعلى أى حال فالقيادة المهيمنة هى رصيد ضائع يخلق الظروف والشروط اللازمة لسقوطه ذاتيًا، فالمهيمن مطلوب منه أن يلعب بأمانة ولكن منافسيه ليسوا كذلك فهم يستخدمون النظام الذى أقامه المهيمن بالكامل بما فى ذلك ميزة إمكانية الدخول فى أسواق المهيمن ولكن بالاعتماد على أنه لن يتصرف ويكون رد فعله حاداً من أجل منع دخوله فى أسواق الخصم. وبالتدريج فإن الأساس المادى الذى ترتكز عليه الهيمنة سيضعف ويتآكل وستتوقف قدرة المهيمن على التصرف هكذا - و بدلاً من ذلك فإن المهيمن سيبدأ فى اللعب بسرعة، وكنتيجة لهذا سيفقد الشرعية بالتحلل من القواعد الرسمية وفى النهاية سيدرك الأعضاء الآخرون فى النظام والذين يتصرفون فقط على أساس مصالحهم. وهذا ما حدث بالفعل للهيمنة الاقتصادية الأمريكية منذ الخمسينيات، فإن منافسيها قد تفوقوا عليها إنتاجيًا جزئيًا لأن مسئولياتها تعوق فعلها ولم يكن أمام الولايات المتحدة حينئذ إلا أن تخضع للإغراء بالفعل والتصرف على أساس الأجل القصير لمصلحتها الخاصة -تمويل حرب فيتنام- بالتضخم أكثر منه بالضرائب كمثال على ذلك. والأخبار السارة هى أن هذه النظم قد تستمر بعد الهيمنة (كيوهين ١٩٨٤) والعمل الشاق لبناء النظم قد تم فعله والمطلوب الآن هو المحافظة على هذا النظام ليعمل وتستمر ساعته فى دقها. ومجرد حقيقة أن القواعد مكتوبة ومؤسسية

يجعلها أكثر عرضة لتمسك الدول بها فيما أن المؤسسات تقدم أعظم قدر من المعلومات النافعة والتى تمنع الدول من التصرف والفعل ضد مصالحها الذاتية، والافتراض أنه فى معظم الوقت عندما تتصرف الدول كركاب أحرار فإنه إما أنهم يعتقدون أنهم لن يكشفوا أو بسبب أنهم لا يقدرون العواقب على المدى الطويل لتصرفاتهم ووجود المؤسسات يحبذهم ويعطيهم دافعًا على التعاون ولهذا فإن التعاون يمكنه أن يستمر ولكن على مستوى أقل من المستوى المثالى بالمقارنة بالتعاون الذى يمكن أن يولد من خلال الهيمنة. وقبل أن نترك مفهوم النظام فيجب أن نلاحظ أن موضوع الاستقرار بالهيمنة يثار جزئيًا بسبب تعريف (كراسنر) للنظام الذى تقدم الحديث عنه وهو يتصل اتصالاً شديداً بتيار الاختيار الحر الرشيد السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك مفاهيم أخرى للنظام ترتبط خاصة بالأساتذة الأوروبيين والبنيوين فى نظرية العلاقات الدولية والذين يعطون أهمية وتركيزاً على المكون الفكرى المثالى للنظم أكثر من الأنانية الرشيدة للنظرية الاجتماعية للاختيار؛ ولهذا ومن هنا فإن التعاون قد يتم الحفاظ عليه ويستمر لأن الدول وصلت إلى قناعة بأنها تكون شيئًا جيداً فى نفسها ببساطة لأنه فى مصلحتها المتوسطة العاجلة أن تتعاون وأنها فى حاجة لنوع ما من الآلية لفرض التعاون (ريتبرجر ١٩٩٣ وهانس إنكليفر وآل ١٩٩٧-٢٠٠٠).

الحوكمة العالمية والأمن الجماعى

وكما سبق أن تناولنا بتفصيل وعمق فى الفصول السابقة فإن موضوعات الأمن وعدم الأمن كانت فى العادة ودائمًا فى قلب مشاكل الفوضى ولربما كان من المتوقع أن فصل الحوكمة العالمية سيبدأ بتناول تلك الموضوعات مباشرة أكثر منها دراسة التعاون الإقليمى والحوكمة الاقتصادية، وقد توقع مصممو مشروع السلام فى القرن الثامن عشر ذلك بالإضافة إلى معظم المنظرين فى مجال التنظيم الدولى فى العشرينيات والثلاثينيات والذين اعتبروا أن التصميم وإعادة التصميم مهمتهم الأساسية، وحتى عام

١٩٤٥ فإن السلام العالمى من خلال القانون الدولى كحركة استمرت تفكر بمنطق الإصلاح لمؤسسة السلام المركزية أكثر منها بالمقترب غير المباشر للسلام من خلال الوظيفية ونظرية الاندماج (كلارك وسوهن ١٩٦٦). وفى الحقيقة فمن الواضح أن الهجوم على السيادة فى هيئات ومنظمات مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة كان ضمن التجديدات الأقل نجاحًا فى المائة سنة الأخيرة، فلماذا حدث هذا؟ وهل كان السجل سيئًا كما افترضنا؟

وأهم محاولة فى القرن العشرين لتغيير الطريق مباشرةً والتى مارسها العالم فى موضوعات الأمن كان يتمثل فى مبدأ الأمن الجماعى والمحاولة كانت من أجل استبدال مساعدة النفس والذات ونظام توازن القوى السائد قبل ١٩١٤ مع نظام تضمن التزامًا من كل دولة بأمن كل دولة أخرى. وقد رأينا بالفعل فى الفصل الثانى مصير هذا النظام فى الثلاثينيات وذلك فى سياق الحوار والنقاش النظرى بين الدولية والليبرالية والواقعية، والثانى أخذ مع هذا الفشل يركز على الجانب المؤسسى وحمل القضية خلال فترة ما بعد ١٩٤٥وهو ما تدعو الحاجة إليه الآن.

إن تكوين عصبة الأمم عام ١٩١٩ قد بزغ من طوارئ الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة تكونت من حطام عصبة الأمم فى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن بذور هذه المؤسسات تعود كثيرًا إلى الوراء فى تاريخ نظام الدول الأوروبية. والجذور بالجمع هنا لها أهميتها لأن المشكلة الرئيسية لهذه الهيئات أنها كانت دائمًا تحاول مأسسة وضخ تقليدين منفصلين- فمع مقتربات قيمية مختلفة بالنسبة لمشكلة النظام الدولى والحوكمة العالمية وجد تقليد "مشروع السلام" وتقليد "وفاق أوروبا" Concert of Europe.

والأكثر شهرة كان مشروع السلام لإيمانويل كانط (السلام الدائم عام ١٧٩٥) وفيما كان مشروع السلام فى القرنين ١٧ و١٨ يعمل، فإن ذلك لم يكن بالضبط الأمر لمعظم الآخرين (ريس ١٩٩٠) وفيما كان السلام الدائم فيما بين من خلقوا هذا

المشروع فى القرن السابع عشر والثامن عشر، فإن العمل الذى قدمه كانط كان مختلفًا عن معظم الآخرين (ريس ١٩٧٠).

والفكرة الأساسية لهذه المشاريع كانت واضحة رغم أنهم اختلفوا كثيراً حول التفاصيل (هينسلى ١٩٦٣) فلكى نهزم كارثة الحرب فإن على دول أوروبا أن تكون نوعًا من البرلمان أو المجلس الفيدرالى لتتم فيه تسوية المنازعات، إلا أن أصحاب هذه المشاريع اختلفوا حول موضوعات مثل آليات التصويت وإجراءات التنفيذ، ولكن القرار الجماعى كان أمراً أساسيًا - فالدول لم تعد لديها السلطة للتصرف كقضاة فى القضايا التى تخصهم. والقواعد الموضوعية سيتم تطبيقها موضوعيًا على الكل، والعلاقات الدولية ستكون مجالاً للقانون وليست مجالاً للقوة - رغم أن أصحاب هذه المشروعات كانوا متشككين فى المحامين الدوليين فى تلك الأيام ويعتبرونهم حسب تعبير كانط "المخففين للأحزان" (أو أولائك المعتذرين عن سياسة القوة وحقوق الدول). ووفاق أوروبا (concert of Europe) كان يمثل مقتربًا مختلفًا فقد برز هذا المفهوم فى القرن التاسع عشر بدايةً من خلال أوساط المؤتمرات الرسمية التى تناولت ما بعد الحروب النابليونية، وفيما بعد على أساس غير رسمى. وفكرة وفاق أوروبا هو أن القوى الكبرى ستتشاور كلما أمكن وستنسق السياسة فى الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. والفكرة الأساسية هو أن القوة الكبرى تأتى معها بمسئولية عظيمة لإدارة النظام للصالح العام، وأن ذلك هو شىء يجب على الدول أن تقوم به إذا استطاعت - ولكن هنا يجب بحسم أن نلاحظ أن المصلحة المشتركة كان يتم وزنها تجاه مصالح القوى الكبرى نفسها وأحيانًا فإن إدارة النظام قد تشمل الحفاظ على توازن القوى بين الكبار على حساب اللاعبين الأقل قوة - كما هو الأمر عند إعادة تنظيم الحدود التى تمت بعد عام ١٨١٥، وأحيانًا عندما تكون القوى الكبرى فى صراع فلن تستطيع أن تعمل على الإطلاق، وبسمارك باعتباره كان لا يميل إلى مفهوم المصلحة الأوروبية، وعلى أى حال فإن وفاق أوروبا لم يكن بأى شكل أو حال هيئة بعيدة عن التحيز وينفذ قوانين غير متحيزة، وإذا كان قد عُمل به على الإطلاق فقد كان ذلك بشكل جزئى من أجل مصلحة النظام ومصلحة القوى الكبرى بكل تأكيد.

وكل من هذين التقليدين كان مازال موجوداً فى بداية القرن الواحد والعشرين،

والتحركات من أجل الإصلاح المؤسسى للأمم المتحدة والديمقراطية العالمية يتم رسمها بوضوح وتعتمد على تقليد مشروعات السلام. ولكن من ناحية أخرى فإن مجموعة الاتصال غير الرسمية المكونة من أمريكا وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والتى تدرس وتراقب شئون السياسة حول يوغوسلافيا السابقة أثناء حرب البوسنة فى أوائل التسعينات كانت بوضوح تمثل استنساخًا أوسع للوفاق الأوروبى مع اتجاه مشابه لحقوق الدول الصغرى كما اكتشفت حكومة البوسنة أنه جاء على حسابها. وعلى أى حال فإن المؤسسات التى تم إنشاؤها فى عصبة الأمم والأمم المتحدة تمثل هجينًا غير ناجح وقلقًا لكلا التقليدين.

ولهذا فإن مبدأ ونظام الأمن الجماعى يعتمد على عالمية مشروعات السلام – الواحد للكل والكل للواحد – ولكنه يعمل من خلال الدول التى تحتفظ بسلطة تقرير فى أى وقت تكون التزامات الأمن الجماعى قائمة وملزمة، وعلى عكس المؤسسات التى تصورها معظم من أسسوا المشروعات. والأكثر من هذا فإن الأمن الجماعى يدافع عن الوضع القائم مع إعطاء مجرد إيماءة تجاه آليات التغيير السلمى فيما أن مصممى مشروعات السلام تصوروا أن هيئاتهم وأجهزتهم التى تكونت من أجل المداولات ستكون قادرة على تحقيق هذا التغيير بطريقة قانونية. فمجلس عصبة الأمم ومجلس أمن الأمم المتحدة يعكسان بوضوح فكرة وفاق القوى العظمى، لكنها تحاول أن تكون ممثلة لباقى النظام والقيم التى من المفروض أن مجلس الأمن يؤكدها ويفرضها والتى تؤكد المساواة بين الدول وليس الاختلاف والتفرقة بينها. وفيما يخص الوفاق فإن من المتفق عليه ضمنًا أن المجالس ستعمل بفعالية فقط عندما يكون هناك توافق بين القوى الكبرى. وفى عصبة الأمم كان الإجماع مطلوبًا مع استثناء الأطراف ذات المصلحة والذين إذا كانوا غير قادرين على إيجاد أى أصدقاء فإنهم عمومًا يلجأون إلى التصويت السلبى من خلال الانسحاب، فيما أن الفيتو الشهير فى الأمم المتحدة للدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن قد جعل من هذا الانسحاب أمرًا غير ضرورى. وعلى أى حال فإن عالمية المنظمات قد جعلت من الصعب الدفاع صراحة عن ذلك ومن هنا الإحساس المستمر بأن الفيتو كان نوعًا من الخطأ الذى تم ارتكابه عام ١٩٤٥ أكثر

منه مظهراً أساسياً لهذا النظام. فمجلس الأمن كان من المتوقع منه أن يلتزم بقيم الأمن الجماعى والعالمية فيما أنه بطبيعته فإنه يمثل البديل أى تقليد الوفاق.

والكثير من هذا السجل الفقير لمثل هذه المنظمات العالمية منذ عام ١٩١٩ يمكن شرحه من خلال الدوافع المتناقضة لهذين التقليدين، وفى الحقيقة فإن النظام عمل جيداً، وفقط عندما يشير الاثنان إلى ذلك الاتجاه وهو الأمر الذى حدث أحياناً ولكن من الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على ذلك، والمثل الصريح والواضح على فرض الأمن الجماعى وتنفيذه حدث فقط فى كوريا عام ١٩٥٠ نتيجة الغياب المؤقت للاتحاد السوفييتى (وكان واحداً من القوى التى لديها حق الفيتو). وحتى فى عام ١٩٩٠ عندما كانت المبادئ العالمية ومصالح معظم القوى الكبرى تشير إلى ذات الاتجاه فيما يتعلق بغزو العراق للكويت فإن التحالف الذى نفذ القانون تصرف خارج سيطرة الأمم المتحدة وكان ذلك ضمنياً بإقرار وتأييد قرار مجلس الأمن. ولمدة بسيطة أو للحظة بعد عام ١٩٨٩ بدا وكأن مجلس الأمن يمكنه أن يتصرف ويتحرك كما هو متوقع منه حسب ما ورد بميثاق الأمم المتحدة ولكن إعادة إحياء القوة الروسية، وكذلك الصين التى بدت واثقة من نفسها فإن كل ذلك قد أبعد أية فرصة للتوافق ومحاولات مجلس الأمن للوصول إلى وفاق عام على الموضوعات التى تتضمن اعتداءً محتملاً على السلام وكلها قد باءت بالفشل.

ورغم هذا فمن الممكن المبالغة فى الحد الذى فشلت فيه الأمم المتحدة ككل وفى العموم فى تناول مشاكل الأمن. ومثل حالة الاندماج الأوروبى فإن فشل النظرية قد صاحبه درجة عالية من تجديد المفاهيم والمؤسسات، وخلال الخمسينيات فإن الأمم المتحدة كانت محبطة من الحرب الباردة وسكرتير عام المنظمة فى ذلك الوقت داج هامرشولد قد اخترع مفهوم الدبلوماسية الوقائية وهى محاولات نشطة لإبعاد الحرب الباردة عن مناطق معينة ومع آخرين، فإنه كذلك كان رائداً فى مجال مفهوم حفظ السلام (بمعنى استخدام زى الأمم المتحدة مع التفويض بمساعدة كل الأطراف فى الصراع إذا ما رغبوا فى البقاء بعيداً) كما أن الأمم المتحدة كذلك قدمت خدمات الوساطة ومراقبى الهدنة وغيرها من المساعى الحميدة التى يمكن لأطراف الصراعات

استخدامها، وكان هناك القليل من الشك فى أن هذه التجديدات والمستحدثات كانت ذات فائدة حقيقية فى عدد من الحالات - كان هناك ٦٣ عملية لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٨ و٢٠ حالة ما زالت مستمرة حتى الآن مع قليل جداً من الحالات التى كانت ناجحة تماماً- ولكن كلها قد قدمت بعض المساهمة الإيجابية للسلام العالمى.

والأمر المثير للدهشة حول هذه التجديدات والمستحدثات هو الطريقة التى جمعت بين البراجماتية فى تقليد الوفاق مع عنصر السياسة من أسفل والتى هى عالمية فى أصلها، وفيما يخص سياسة الوفاق فإن حفظ السلام هو فى لغة جعجعة العمل الاجتماعى غير قضائى فالأمم المتحدة قادرة على العمل للمساعدة فى حفظ السلام لأنها لا تأخذ جانباً ولا تهتم لنفسها بالصحيح والخطأ فى القضية، وهذا الرفض لدور القاضى هو بالطبع ضد أخلاقيات الأمن الجماعى والتى ترتكز بشكل حاسم على الرغبة فى تحديد من فعل الخطأ - ومن الملاحظ أن اتجاهات الأمم المتحدة هى غالباً موضع انتقاد من جانب الذين يشعرون بأنهم يمكنهم تحديد الصحيح من الخطأ- والشاهد على ذلك مثلاً إدانة حكومة البوسنة لرغبة الأمم المتحدة البادية لمعاملة صرب البوسنة على ذات المستوى مع السلطة الشرعية. وعلى أى حال فإن النوعية غير القضائية للأمم المتحدة يجرى تثمينها وتقديرها من جانب دول أصغر من أعضائها، والذين يخشون من أن الحكم القيمى القضائى سيجعلهم أكثر فى موضع الاتهام وليس فى مقطع القاضى.

والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام ليست بديلاً عن الأمن الجماعى فإنها لا تجيب عن السؤال الأساسى والذى هو هل من الممكن للمؤسسات الدولية أن تأخذنا بعيداً عن نظام "ساعد نفسك" فى مجال الأمن؟ والوظيفية تحاول أن تفعل ذلك من خلال إضعاف السيادة مباشرة ولكنها لم تكن أكثر نجاحاً من مشروعات السلام فى القرن الثامن عشر. وجاذبية الأمن الجماعى أنه لم يحاول أن يضعف سيادة الدول ولكنه حاول على العكس أن يجعل من القوة ذات السيادة فى مساعدة المصلحة الأوسع من مجرد الاهتمامات القومية، ومن الناحية الشكلية فإن هذا النظام قد فشل وفى حالات

قليلة جداً والتى كانت حالات أمن جماعى واضحة وإن كانت بالمعنى غير الرسمى فإن عناصر الأمن الجماعى قد بدت أنها بالفعل تحققت وأنها بدت متماسكة أو تتماسك، والأقرب شبهًا لنظام الأمن الجماعى غير الرسمى ربما كان هو القانون الإنجليزى العام القديم **Posse Comitatus** أى البوليس المؤقت وهم رجال يطلبهم الشريف لفرض الأمن وهو المفهوم الذى يضم كلاً من إنجلترا فى العصور الوسطى والقوات قليلة العدد فى المشهور فى الأفلام الغربية. وهناك شىء مثل ذلك بدا أنه أفضل طريقة للنظر لحرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠، حيث إن مجموعة من الدول تصرفت معًا لطرد العراق من الكويت، وهذا التحالف كمجموعة وقانونية هذا العمل شهد عليها ليس بحضور الشريف ولكن بتصويت إيجابى من مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وفى عام ١٩٩٥، فإن هذه المجموعة قد ظهرت فى عباءة (الناتو) والتى جرى اختراعها بالموافقة وليس تحت قيادة الأمم المتحدة. فيما أنه فى عام ١٩٩٩ فإن هذه المجموعة قد عملت فى كوسوفو دون موافقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن (وإن كان ذلك أيضًا وضمنًا دون معارضتها كذلك). وفى عام ٢٠٠٣ فإن هذه المجموعة ظهرت بشكل مخفف فى غزو العراق هذه المرة ضد رأى الأغلبية العالمى فى الأمم المتحدة. وفى مجال الأمن فإن أكثر الأعمال أهمية الذى يمكن أن تنجزه المؤسسات الدولية ليس هو حل المشاكل ولكن لإعطاء المباركة لأولئك الذين يمكنهم التصرف والفعل. ودور الأمم المتحدة قد صار قريبًا من دور الباباوات فى العصور الوسطى حيث يكافئ ببركاته، وهو ليس ما يحتاجه أولئك الذين هم فى السلطة ولكنه أقل المتاح، وعندما لا يحصلون على المباركة بموافقة الأمم المتحدة فإن الدول الكبرى ربما تتصرف فى أى قضية إذا ما رأت أن ذلك هو أفضل الممكن لفعله، وإن كانت مصالحها هى التى على المحك - ولكن وكما أثبتت أمثلة كوسوفو والعراق فإن التصرف دونما موافقة الأمم المتحدة يمكن أن يتولد عنه قلق عميق، فالشرعية مهمة لكل الفاعلين الدوليين، وعندما يأتى الأمر إلى مجال استخدام القوة فإن الأمم المتحدة هى المصدر الأساسى للشرعية. وهذه الموضوعات ستتم دراستها بشكل أكبر فى الفصل الحادى عشر عندما تتم دراسة مفهوم التدخل الإنسانى لحماية حقوق الإنسان.

مزيد من القراءات

Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (2004), is a comprehensive account of the global networks that constitute the global governance of today's world. and Michael Barnett and Martha Finnemore, *Rules for the World* (2004) argues against the rationalist mainstream. J. N. Rosenau and E. O. Czempial (eds), *Governance without Government: Order and Change in World Politics* (1992) is a useful collection providing an overview of the subject. An earlier collected volume by the same editors, Czempial and Rosenau, *Global Changes and Theoretical Challenges* (1989), contains a number of articles prefiguring the approach, including a valuable critique by Richard Ashley, 'Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Government' (1989a). Craig Murphy, *International Organization and Industrial Change: Global Governance since 1850* (1994), gives an historical perspective. An official view from the UN is *Our Global Neighborhood: Report of the Commission on Global Governance* (1995). Readings on international political economy (Chapter 8) and globalization (Chapter 9) are generally relevant. The *International Relations* forum 'Rethinking the Rules' (2006) is a good introduction to the role of rules in global governance. Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, 'Global Governance as a Perspective on World Politics' (2006) offers an overview of global governance as a concept and looks into its broader application.

On 'functionalism', David Mitrany's writings are central: see *A Working Peace System* (1966) and *The Functional Theory of Politics* (1975). A. J. R. Groom and Paul Taylor (eds), *Functionalism: Theory and Practice in World Politics* (1975), is an excellent collection, and other collections by the same editors are highly relevant: Taylor and Groom (eds), *International Organization: A Conceptual Approach* (1978); Groom and Taylor (eds), *The Commonwealth in the 1980s* (1984); Groom and Taylor (eds), *Frameworks for International Cooperation* (1994). Peter Willetts (ed.) *Pressure Groups in the International System* (1983), is a pioneering collection.

On the functional agencies of the UN, works by Haas and Sewell referred to in the chapter are crucial: see also Robert W. Cox and Harold K. Jacobson (eds), *The Anatomy of Influence* (1973). More recent work on these bodies casts its theoretical net a little wider into the area of 'regime' analysis: for example, Mark W. Zacher with Brent A. Sutton, *Governing Global Networks: International Regimes for Transport and Communication* (1996). For Burtonian adaptations of functionalism see, for example, J. W. Burton, *World Society* (1972). Paul Taylor, *International Organization in the Modern World* (1993), is a good overview of theory in the area of international organization in general, including recent thinking about the UN.

On theories of integration, Michael Hodges (ed.), *European Integration* (1972), provides useful extracts from the early theorists. William Wallace, *Regional Integration: The West European Experience* (1994), and Robert O. Keohane and Stanley Hoffmann (eds), *The New European Community* (1991) are good overviews, though both are a little dated. Andrew Moravcsik, *The Choice for*

Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht (1998), has become an instant classic. Thoughtful reflections on sovereignty and contemporary European developments are William Wallace, 'The Sharing of Sovereignty: The European Paradox' (1999b), and 'Europe after the Cold-War: Interstate Order or Post-Sovereign Regional System' (1999a). Recent collections on the EU include Jeffrey Checkel (ed.), *International Institutions and Socialization in Europe* (2007); Antje Wiener and Thomas Diez (eds), *European Integration Theory* (2004); Mette Eilstrup-Sangiovanni (ed.), *Debates on European Integration*; and Charlotte Bretherton and John Vogler, *The European Union as a Global Actor* (2005). The *International Studies Review* forum 'The Changing Face of Europe: European Institutions in the Twenty-First Century' (2006a) and the *International Affairs* special issue on 'Europe at 50' (2007) provide quick general introductions to the current work on the EU.

The Bretton Woods institutions are well covered in the standard textbooks: Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (1992) and *Global Political Economy* (2001), offer an orthodox, (neo)realist account; Stephen Gill and David Law, *The Global Economy: Prospects, Problems and Policies* (1988), is neo-Marxist, Gramscian, in inspiration; Susan Strange, *States and Markets* (1988), is *sui generis* and highly entertaining. Less characterful than these three offerings, but reliable, are Joan Spero and J. Hart, *The Politics of International Economic Relations* (2003); David Balaam and Michael Veseth, *Introduction to International Political Economy* (2004); and Robert O'Brien and Marc Williams, *Global Political Economy* 2nd (2007). There are also a number of very valuable edited collections. G. T. Crane and A. M. Amawi (eds), *The Theoretical Evolution of International Political Economy: A Reader* (1999) has good historical coverage; Jeffrey A. Frieden and David A. Lake (eds), *International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth* (1999) –reprinted articles; and Richard Stubbs and Geoffrey Underhill (eds), *Political Economy and the Changing Global Order* (1999) – original essays – are best on recent approaches; with Craig Murphy and Roger Tooze (eds), *The New International Political Economy* (1991) reflecting an interest in critical theory and epistemological sophistication. Most of the above books appear in various editions – the most recent should always be sought out. Specifically on the rise and fall of Bretton Woods, Richard N. Gardner, *Sterling–Dollar Diplomacy in Current Perspective: The Origins and Prospects of our International Economic Order* (1980), is the expanded version of the author's classic *Sterling–Dollar Diplomacy* (1969), the standard account of the origins of the Bretton Woods System. Andrew Shonfield (ed.), *International Economic Relations of the Western World 1959–1971, Vol. I, Politics and Trade* (Shonfield *et al.*), *Vol. II, International Monetary Relations* (Susan Strange) (1976) is the standard history of the system. Strange, *Sterling and British Policy* (1971) is an account of the crises of the 1960s from a London perspective. Fred Block, *The Origins of International Economic Disorder* (1977), and E. A. Brett, *The World Economy since the War* (1985), look at things from a Marxian perspective. The standard texts cover the crisis of 1971; also useful is Joanna Gowa, *Closing the Gold Window: Domestic Politics and the End of Bretton Woods* (1983).

Recent work on the legacy of the Bretton Woods institutions includes Elizabeth Smythe and Peter J. Smith, 'Legitimacy, Transparency, and Information Technology: The World Trade Organization in an Era of Contentious Trade Politics' (2006) looks at debates over the legitimacy of the WTO; *Global Governance* (2006/2007) is a good source; recent special issues on the IMF and the World Bank provide convenient starting points.

On regimes, two collections are very important: Stephen D. Krasner (ed.), *International Regimes* (1983); and Volker Rittberger (ed.), *Regime Theory and International Relations* (1993). Apart from being more recent, the Rittberger collection involves European as well as American scholars – but Krasner has many classic papers and is still relevant. Also very valuable is the survey article by Marc A. Levy, Oran R. Young and Michael Zürn, 'The Study of International Regimes' (1995). The 'European' approach to regimes is well represented by Andreas Hasenclever, Peter Mayer and Volker Rittberger, *Theories of International Regimes* (1997), and the same authors' 'Integrating Theories of International Regimes' (2000). On post-war regimes and 'hegemonic stability' theory, J. G. Ruggie, 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order' (1982); Robert O. Keohane, *After Hegemony* (1984) and 'The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967–1977' (1980), are crucial. On hegemonic stability, see also two valuable overviews of the debate: David Lake, 'Leadership, Hegemony and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monarch with Potential' (1993); and Jarrod Wiener, 'Hegemonic Leadership: Naked Emperor or the Worship of False Gods' (1995). Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (1988), is a classic of 'declinism', while a robust rebuttal of the thesis is offered by Joseph S. Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (1990), and, predictably, Susan Strange, 'The Persistent Myth of Lost Hegemony' (1987); see also Strange's final book, *Mad Money* (1998b). Thomas Pederson carries arguments over hegemony into regional politics in 'Co-operative Hegemony: Power, Ideas and Institutions in Regional Integration' (2002). Michael Cox continues the discussion of the fall of the US hegemony and the transatlantic rift in 'Beyond the West: Terrors in Transatlantia' (2005), and for those who cannot get enough of cheering the downfall of the US empire, *European Journal of International Relations* contains a response by Vincent Pouliot (2006) and a rejoinder by Cox (2006).

G. John Ikenberry, 'Constitutional Politics in International Relations' (1998), 'Institutions, Strategic Restraint and the Persistence of American Post-War Order' (1998/99), and *After Victory* (2001) makes many of the same points as conventional US regime theorists, but without buying into some of intellectual baggage carried by the latter. More recent takes on global governance include Richard Haass, 'The Age of Nonpolarity' (2008) which looks towards global governance without unipolarity; Helen Thompson, in 'The Case for External Sovereignty' returns to non-intervention and the pragmatic case for sovereignty; Alex Warleigh, 'Learning from Europe? EU Studies and the Re-thinking of 'International Relations'' (2006) argues that post-national or transnational relations would benefit from engagement with EU studies; and Ole Jacob Sending

and Iver Neumann, 'Governance to Governmentality: Analyzing NGOs, States, and Power' (2006) present current research on the application of Foucault to issue in global governance.

On antecedents to the UN: for the Peace Projects, see F. H. Hinsley, *Power and the Pursuit of Peace* (1963); for the Concert of Europe, Carsten Holbraad, *Concert of Europe* (1970); for the UN today, Taylor and Groom (eds), *The United Nations at the Millennium* (2000); and the slightly dated Adam Roberts and Benedict Kingsbury (eds), *United Nations, Divided World: The UN's Role in International Relations* (1993). On the history of the United Nations, classics such as I. L. Claude, *Swords into Plowshares* (1971), and H. G. Nicholas, *The United Nations as a Political System* (1985) are still useful. For the recent politics of the UN, Mats Berdal, 'The UN Security Council: Ineffective but Indispensable' (2003), is a useful short study; the Brahimi Report (2000) is an internal view on peacekeeping operations. For recent UN interventions, James Mayall (ed.), *The New Interventionism: 1991–1994* (1996) is invaluable; for a good, albeit journalistic, account, see William Shawcross, *Deliver Us from Evil* (2000). David Rieff, *A Bed for the Night: Humanitarianism in Crisis* (2002), is more sceptical. Michael Doyle and Nicholas Sambanis, *Making War and Building Peace: United Nations Peace Operations* (2006), is a good recent study, and Kurt Mills, 'Neo-Humanitarianism: The Role of International Humanitarian Norms and Organizations in Contemporary Conflict' (2005) examines the changing perspective of IOs and NGOs as regards humanitarian relief and intervention.

On the first Gulf War, see Paul Taylor and A. J. R. Groom, *The UN and the Gulf War, 1990–1991: Back to the Future* (1992). On Rwanda and the UN, see Michael Barnett, *Eyewitness to Genocide* (2003), and Romeo Dallaire, *Shake Hands with the Devil* (2003). On Kosovo, see Lawrence Freedman, 'Victims and Victors: Reflections on the Kosovo War' (2000), and Ivo Daalder and Michael Hanlon, *Winning Ugly* (2001). Chapter 11 has further reading on humanitarian interventions, and Chapter 12 on the war in Iraq 2003.

A final word on global governance (for the time being): Alexander Wendt, 'Why a World State Is Inevitable' (2003) is a fascinating and challenging attempt to resuscitate the notion of a world state, by one of today's leading theorists of constructivism. Other such arguments are listed in the further reading for Chapter 3.

الفصل الثامن

الاقتصــاد العالمــى

مقدمة

إحدى خصائص تعريف العلاقات الدولية المؤسس على مركزية الدولة كان يتمثل في رسم خط تمييزى يفصل بين السياسة المحلية والسياسة الدولية، وعند حدوث النمو في حجم الصفقات التى تتخطى حدود الدولة فى الستينيات والسبعينيات فإن تمييزاً إضافياً قد برز بين السياسة العليا للدولة فى الحرب والسلام والسياسة السفلى وهى الامتدادات للسياسات والاهتمامات الداخلية أساساً. وقد افترض الواقعيون وخاصة الواقعيين الجدد أنه مهما كان بروز الحوكمة الدولية فإنها ستكون فى المجال الأخير أكثر منها فى المجال الأول، والطبيعة التى هى أساساً فوضوية للسياسة العليا ستظل وتبقى دونما تغيير، وقد تحول هذا الافتراض ليصير أمراً دقيقاً. وكما أثبتنا فى الفصل السابع فإن محاولات إدخال الإدارة الجماعية للمشاكل الأمنية لم تكلل بالنجاح بشكل بارز، والزيادة الضخمة فى عدد المؤسسات الدولية قد حدثت استجابةً لأنواع أخرى من الحاجات ونوعيات أخرى من المشاكل. وقد سقط التمييز بين السياسة العليا وتلك السفلى فى مواجهة الأهمية السياسية لما كان ينظر إليه أنه نشاط ذو طابع أقل سياسية للعلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد صار الاقتصاد العالمى ومحاولات إدارته وتنظيمه فى قلب العلاقات الدولية الآن بطريقة كان لا يُمكن تخيلها منذ قرن مضى وبشكل مدهش جداً مؤخراً ومنذ سبعينيات القرن العشرين. وهذا الوصف المتغير للاقتصاد العالمى يرتبط بوضوح مع عدد من العوامل، ولكن فى اللحظة الحالية فإنه

تكفى الإشارة لتقويم أساسى ومحايد لأهمية الاقتصاد العالمى، فإن معظم الحكومات فى العالم فى يومنا الحالى لا تعتمد على القسر المباشر والمادى لتبقى فى السلطة، وهى تفهم أن رفاهيتها وبقاءها فى السلطة يتحدد بشكل مباشر بمدى نجاحها فى الإدارة الاقتصادية وهى مهمة لا يمكن فهمها بمعزل عن الاقتصاد الدولى وهو أمر يستحق التذكير به وأنه حالة جديدة نسبيًا من الشئون والاهتمامات، فمنذ قرن مضى فإن معظم الحكومات كانت ترفض فكرة مسئوليتها عن حالة الاقتصاد، والناخبون كانت اتجاهاتهم توافق على ذلك بالرغم من أن موضوعات مثل التجارة الحرة والحمائية يمكن أن تكون ذات أمر حاسم. وحتى عندما صارت الإدارة الاقتصادية مهمة وحساسة فلم تكن القضية أن السياسة تقود الحكومات نحو الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمى بشكل أوتوماتيكى، وفى بعض الأحيان كانت العُزلة هى الهدف وفى أحيان أخرى كان يُنظر للاقتصاد العالمى كآلية اقتصادية ذاتية تنظم وتدير نفسها بنفسها ولا تحتاج أو كانت هى ضد الإدارة السياسية وتنفر منها.

وفى الفصل السابع فإن البنيان الأساسى للمؤسسات الدولية كالبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والأونكتاد كان يتم وصفها بإيجاز، ولكن طبيعة الاقتصاد الدولى قد صارت معقدة جدًا إلى حد بعيد. ويوجد كذلك كثير من الأطراف من غير الدول على صلة قوية بتلك الشئون ولا يمكن اختزالها من خلال التقويم المؤسسى الخالص. وذلك الوضع أيضًا يمثل حالة شديدة من الفوضى فإن دراسة الاقتصاد السياسى العالمى قد تدفع إلى القناعة بأن التقويم الواقعى لأخطاء العالم من خلال التأكيد الكثير على أهمية سيادة الدولة، ولكن تقويم أهمية السلطة لم يقلل منه بأى حال بسبب الأعمال التى تتم فى الاقتصاد الدولى. هذه المؤسسات بجانب الدول تسعى إلى القوة والتأثير على علاقات القوة فى أسواق السلع وأسواق رأس المال، وهى موضوعات متناسقة ومتناغمة فى دراسة الاقتصاد السياسى الدولى. واستخدام مصطلح الاقتصاد السياسى هنا هى شىء يجرى على سبيل العمد، وإحدى نقاط ضعف الاقتصاد المعاصر هو الصعوبة التى يعانيها فى بناء النماذج فى العملية السياسية وأهمية القوة. وكما أن علماء السياسة المعاصرين من طبيعتهم أن يقللوا من

أهمية الأسواق فإن الاقتصاديين المعاصرين هم عادةً، وبالمثل كذلك فإن علماء السياسة المعاصرين - يأخذون جانبًا واحدًا من الظاهرة السياسية، وكرد فعل على ذلك فإن حقلاً فرعيًا من العلاقات الدولية قد ظهر تحت اسم الاقتصاد السياسى الدولى منذ سبعينيات القرن العشرين، وجرى بناؤه بافتراض أنه لفهم الاقتصاد العالمى الحديث فمن الضرورى فهم كل من الدول والأسواق (استرينج ١٩٨٨). ومؤسسو الاقتصاد الحديث مثل (آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون استيوارت ميل) لن يجدوا صعوبة فى الموافقة على هذا الوضع.

وفى هذا الفصل والفصل الذى يليه سيتم التركيز على الاقتصاد السياسى الدولى بالمعنى الواسع جداً، ويبدأ هذا الفصل بنظرة سريعة إلى الخلف لتطور الاقتصاد العالمى خلال نصف الألفية الأخير، وسيركز على النظريات والتصورات لفهم تلك التطورات ابتداءً من الليبرالية الكلاسيكية والميركانتيلية والماركسية والبنيوية، والقسم الأخير من هذا الفصل سيحدد ويرسم التغييرات الدرامية فى طبيعة الاقتصاد الدولى. والفصل التاسع سيعمم هذه التغييرات حتى مفهوم العولمة. وفى البداية سنركز على اقتصاد العولمة ونناقش الليبرالية الجديدة المعاصرة وفكر جرامشى الجديد، ولكن حتميًا فإن نطاق المناقشة سيتسع لدراسة وفحص موضوعات العولمة الاجتماعية والسياسية.

نمو الاقتصاد الدولى

كانت الحرب والتجارة مظهرًا للعلاقات الدولية لآلاف السنين، والواقع فإنه لدى الكلاسيكيين وما قبل الإغريق الكلاسيكيين فإن التمييز بين الحرب والتجارة كان مرسومًا بطريقة ضبابية، فأساطيل السفن تجوب السواحل للتجارة ولو واجهوا قوة ما فإنهم ينخرطون فى أعمال القرصنة إذا وجدوا طرفًا ضعيفًا- والفايكنج يبدو أنهم قد تبنوا ممارسات مشابهة، وعلى أية حال فإن مجرد وجود التبادل السلعى لا يخلق

الاقتصاد وبالطبع لا يخلق اقتصاداً عالمياً، وهنا فربما يساعدنا أن ندخل بعض التمييز كما قام بها (إيمانويل فالرشتين) فى دراسته الشهيرة (١٩٧٤) حول أصول النظام العالمى الحديث (فالرشتين ١٩٧٤/١٩٨٠/١٩٨٩). وقد بدأ فالرشتين بتعريف العالم على أساس اجتماعى أكثر منه جغرافيا، فالعالم يتكون من أولئك الذين هم فى اتصال منتظم مع بعضهم وبشكل ما يكونون نظامًا اجتماعيًا - والحجم الأمثل للعالم تحدده فعالية تكنولوجيا النقل المتاحة حاليًا وإنه فقط فى القرن العشرين فإن العوالم الاجتماعية والجغرافية هى بالفعل نفسها. ثم قام بتحديد نظم جزئية صغيرة كمجتمعات مغلقة تعتمد على نفسها أو تدخل فى تبادلات محدودة مع العوالم الأخرى. والتبادل يكون محدوداً فى مجال سلع الرفاهية ويتم إجراؤها من خلال القوافل التجارية، ومثل هذه النظم الجزئية ما زالت توجد فى أماكن مثل غينيا الجديدة وحوض الأمازون وهى تمثل شيئًا من الأعاجيب بالنسبة للأنثروبولوجيين الاجتماعيين ولكن أهميتهم محدودة وقليلة فى إطارنا الدراسى.

واهتمامنا هنا هو بالنسبة للعوالم التى يوجد فيها تبادل كبير ومهم وذو مغزى وحيث توجد حركة على مسافات طويلة للسلع الأساسية: وفالرشتين يرى أنه يوجد نوعان من العوالم التى يحدث فيها ذلك، فمن ناحية توجد إمبراطوريات ومن ناحية أخرى توجد نظم عالمية (مصطلحه حول الاقتصاد الدولى يُعد أكثر مناسبة) ففى الإمبراطوريات فإن التبادل يتم داخل البنيان السياسى ذاته وبصفة خاصة فى شكل الجزية (tribute)، ولهذا فإن روما غزت صقلية ثم مصر حتى تستخرج من هذه الأقاليم الحبوب التى تحتاجها لتطعم بها عدد سكانها الكثير للمدينة الإمبريالية، والحبوب التى نُقلت هكذا هى جزية تدفعها الأقاليم المهزومة لمن هزموها. أما داخل الاقتصاد العالمى على الجانب الآخر فإن التبادل يتم بين أقاليم هى تحت سيطرة سياسية مختلفة، ومن هنا فالجزية لا يمكن أخذها وبدلاً من ذلك فإن التبادل قد ظهر على أساس اقتصادى كتجارة، ويرى فالرشتين أن الاقتصاديات العالمية تحدث غالبًا ولكنها عادةً تكون قصيرة العمر وتملأ فراغات بين الإمبراطوريات، والمجلد الأول من كتاب "نظام العالم

الحديث" يتتبع تشكيل هذا الاقتصاد فى أوروبا (١٤٩٢-١٦٤٨) وهو القرن السادس عشر الطويل، فيما أن المجلدات التالية تثبت أن هذا النظام قد انتشر وعم العالم كناحية جغرافية وليس مجرد وضع اجتماعى كلى.

وقد قدم فالرشتين تقويمًا عن بنية هذا الاقتصاد وهيكله العالمى باعتباره بالضرورة ينقسم إلى الأجزاء الأساسية أو المراكز والأطراف وشبه الأطراف. وهذا يعد أكثر من ميكانيكى ومثيرا للخلاف ولكنه أكثر تأثيرًا ونفوذًا فى الجنوب كما سنرى فيما بعد. ولكن هذا التقويم للتكوين الجنينى المبكر للنظام العالمى يقدم معنى جيدًا ويمكن فصله عن الأبعاد الأخرى لهذا النموذج. وبدايةً فإن نوعين من الصفقات كانت تجرى؛ فإن الحركة واسعة النطاق للسكر والتوابل وأساسًا فى شكل جزية داخل الإمبراطورية الإسبانية وكذلك تجارة المشغولات اليدوية والصناعات البدائية من المناطق المتقدمة فى أوروبا (الأراضى الواطئة وإنجلترا وشمال فرنسا) فى مقابل الحبوب من شرق أوروبا والسكر من الإمبراطورية الإسبانية. هذه المجموعة الأساسية من التبادلات كانت بدايةً قائمة بصفة أولية على أساس اختلافات طفيفة جدًا فى الإنتاجية بين شمال وغرب أوروبا من جهة والباقين من جهة أخرى، ولكنها بالتدريج عملت على توسيع هذا الاختلاف فى الإنتاجية. والمركز (core) فى شمال غرب أوروبا كان قادرًا على أن ينمى ويطوّر دولاً قوية ذات فعالية نسبية وأن يسيطر سياسيًا واقتصاديًا على كل من النظم الإقطاعية فى شرق أوروبا وعلى قوة الهابسبورج والإسبان فى الجنوب. وقوة هذا الوصف هو أنه أكد النقطة والحقيقة التى تقول إنه منذ البداية فإن الاقتصاد العالمى والنظام السياسى الدولى كلاهما مرتبطان ومجدولان كما أنها تعكس.كذلك أهمية تكنولوجيا الاتصال والنقل ودورهما فى تحديد قوة الدولة منسوبة إلى حجمها. والذين عاصروا القرن السادس عشر كانوا منبهرين بمدى ونطاق قوة الإسبان/ والهابسبورج ولكن الحقيقة أنه فى ضوء التكنولوجيا الموجودة فإن دولاً أصغر وأكثر اندماجًا مثل بريطانيا والأقاليم المتحدة كان لديها ميزات نسبية كبيرة عن تلك المجزأة الضخمة صعبة الإدارة.

وخلال القرنين التاليين فإن هذا الاقتصاد قد اتسع وتوسع فالثورة الزراعية فى إنجلترا زادت الإنتاجية بشكل واضح فانتشار وتوسع الإمبراطورية جاء بسلع جديدة مهمة وبخاصة الشاى والعبيد، والمناطق الأكبر فى العالم قد تم دمجها فى اقتصاد واحد وما زالت دول شمال غرب أوروبا تحتل المواقع المركزية (cores) ولكن مع إنجلترا والتى صارت تسمى الآن المملكة المتحدة فقد برزت وصارت هى مركز المركز. وفى الأطلنطى فإن المثلث الذهبى قد جمع معًا الصناعات الأساسية من بريطانيا، والعبيد من غرب إفريقيا، والسكر من الكاريبى. وشيئًا فشيئًا فيما بعد وفى أوائل القرن التاسع عشر فإن الطلب على الشاى من الصين ونقص المنتجات التى يحتاجها الصينيون وعدم القدرة فى ذلك الوقت على إرغام الإمبراطورية الصينية قد أدى إلى نمو مثلث آخر يشمل المنتجات القطنية البريطانية والأفيون الهندى والشاى الصينى. وعلى أية حال ونظرًا لأهمية هذا النشاط فقد ظلت الحالة كما هى، على أنه فى أواخر القرن الثامن عشر فإن كل الدول كانت مكتفية ذاتيًا فيما أن التجارة الخارجية كانت مهمة لبعضها وخاصة هولندا وبريطانيا، ولكن هذا الاهتمام كان ما زال ككل هامشيًا. وحتى بريطانيا وهى أهم دولة تجارية كانت تطعم نفسها فى الجزء الأكبر، وقوانين الذرة لم تكن فعالة فى إبعاد المنافسة الأجنبية لو لم تكن الإنتاجية الزراعية قادرة على إطعام البلاد وإعطاء عنصر العمل فرصته فى المجالات التصنيعية.

وكل ذلك تغير مع بزوغ المجتمع الصناعى فى القرن التاسع عشر، وفى النصف الثانى من ذلك القرن ولأول مرة وُجد تقسيم عالمى للعمل على نطاق واسع، وإلى حد كبير فإن بريطانيا كانت فى مركز هذا التغيير مع أعلى مستوى ممكن من التمدين رآها وشهدها العالم، وأقل الأعداد على الأرض وكان هذا مجتمعًا يمكن أن يوجد كجزء من شبكة معقدة من التبادلات حيث المنسوجات والأدوات والماكينات كان يتم تبادلها فى مقابل القطن وفيما بعد الحبوب من الولايات المتحدة واللحوم من الأرجنتين والصوف والأغنام من أستراليا ونيوزيلاندا. وكان ذلك ممكنًا بسبب التغيير فى تكنولوجيا الاتصال والنقل، فالسكك الحديدية والسفن البخارية والتبريد كل ذلك جعل

من الممكن نقل السلع القابلة للفساد لمسافات طويلة، فالتلغراف مكّن من خلق سوق ممكنة حقيقية. وكثير من هذه المستحدثات اعتمدت أيضًا على تصدير رأس المال، فالسكك الحديدية الأمريكية والأرجنتينية جرى تمويلها برأس المال البريطانى وصناعة بناء السفن والأساطيل التجارية البريطانية لبت الطلب للنقل البحرى المباشر. وعندما وصلنا إلى القرن العشرين فقد فعل منافسو بريطانيا ذات الشىء فى شكل القوة الصناعية الجديدة لألمانيا والولايات المتحدة، ورغم أن هؤلاء القادمين الجدد قد سيطروا على بعض الصناعات مثل الكيماويات مثلاً حتى ١٩١٤، فإن بريطانيا قد ظلت هى مركز النظام ولكن بدا للمراقبين بعيدى النظر بما فى ذلك الطبقة السياسية البريطانية أن هذه السيادة والسيطرة البريطانية من غير المحتمل استمرارها لأكثر من هذا. والحربان العالميتان فى القرن العشرين قد وصلتا بها إلى النهاية وانتقل المركز الجغرافى للنظام إلى الولايات المتحدة بموافقة ضمنية من العاصمة البريطانية ودولة القلب القديمة حددت مصالحها فى شكل استمرار قربها أو فى شكل استمرار علاقاتها القريبة من المركز الجديد وهو النمط والنموذج الشائع الذى حدث قبل ذلك ومبكرًا فى العلاقات البريطانية الهولندية والذى بعد أن شهد بدايةً مهتزة متقلبة فإنه قد تحول إلى اقتراب شديد.

والأمر المثير حول بروز هذا البنيان المعقد من التبادلات على صعيد المال والسلع والخدمات والأفراد عبر الحدود القومية هو ذلك المدى الذى بلغه وحدث دونما تخطيط أو إعداد. وهناك أسئلة تدور حول كيف يعمل تقسيم واسع للعمل فى عالم مؤسس على دول إقليمية؟ وما الخلاف الذى يحدثه المرور عبر الحدود السياسية للنشاط الاقتصادى؟ وكيف غير هذا الاقتصاد العالمى العلاقات الدولية؟ وكلها أسئلة لم تتم الإجابة عنها لأنها لم تطرح، والنظام بدا ينظم نفسه بنفسه وفى الحقيقة فقد كان الاعتقاد الشائع على نطاق واسع أنه قد نما بسرعة كما حدث بالرغم من عدم التخطيط له ولكن بسبب غياب هذا التخطيط. وعلى أية حال فبعد ١٩١٤ واندلاع الحرب العالمية الأولى والفشل فى إعادة إنشاء النظام القديم فقد صار من الواضح أن هذه الأسئلة لا يمكن تجنبها.

والحلول المؤسسية لهذه الأسئلة قد تم تصورها وعمل رسمها التخطيطى فى الفصل السابع - ولكن الآن فإن الاعتبارات المستمرة تحتاج لإعطاء إجابة أكثر نظرية لأن ما نفكر فيه بالفعل حول العلاقات الاقتصادية الدولية كان وسيبقى شيئًا مهمًا مثل الأبنية المؤسسية التى نخلقها.

المشاكل وتصورات المستقبل

ما الجديد المختلف الذى يحدث عندما يعبر النشاط الاقتصادى الحدود السياسية؟ فلو تخيلنا موقفًا أساسيًا وإن كان كما سنرى فيما بعد قد تجاوزه العصر حيث إن هناك مشروعًا فى دولة (أ) ينتج سلعًا يشتريها مستهلكون فى الدولة (ب) وكيف يختلف ذلك إذا ما كان الإنتاج والاستهلاك يتم فى الدولة نفسها؟

الموضوع الأول يتصل بالنقود فالمنتج يريد أن يتم الدفع له بعملة بلاده (أ) بينما المستهلك يرغب فى الدفع بعملة بلاده (ب)، وحتى عام ١٩١٤ كان عدد المشاكل فى هذا الشأن ضئيلاً نسبيًا لأنه على وجه التقريب فإن كل العملات كانت قابلة للتحويل إلى المعادن النفيسة وبصفة خاصة الذهب وأحيانًا الفضة، والمسافر من لندن فى العصر الفيكتورى إلى فرنسا يكاد يكون واثقًا أن ذهبه صاحب السيادة صالح وجاهز للتحويل إلى ذهب فرانكى فرنسى - أو بالضبط هو قابل للتحويل - طالما أن كل عملة لها وزن معين من الذهب، وطالما أن العملات الورقية التى يصدرها بنك إنجلترا كانت بالتساوى قابلة للتحويل للذهب (أتعهد أنا بأن أدفع إلى حامل هذا مبلغ....) وهى العبارة التى ما زالت مكتوبة بلا معنى كما تعاد كتابتها على أوراق النقد البريطانية وتواجه كذلك بعض العقبات فى الخارج بالرغم من أن الأوراق التى تصدرها بنوك أقل قد تكون غير مقبولة. وفيما يخص التجارة التى كانت على نطاق واسع فإن حوالات التبادل التى تصدرها بيوت المال البنكية التجارية كانت مقبولة على نطاق واسع فى مختلف أنحاء القارة الأوروبية وفى باقى العالم. فالنظام القائم على قاعدة الذهب كان جاهزًا ومفهومًا ولا يحتاج لآلية خاصة للعمل، ولكن كان هناك مظهر للنظام كان أحيانًا

يسبب مشاكل سياسية، فلو تصورنا دولة لديها مشروعات ناجحة فى البيع للخارج لأخرى أو أن المستهلكين فى دولة ما مهتمون بشراء سلعة أجنبية فإن هذا يدفع ويؤدى إلى انتقال الذهب من أو إلى خارج الدولة، فهل يستحق هذا أن يكون مصدراً للقلق والاهتمام؟ فى القرن السابع عشر حيث صار من الممكن لأول مرة حساب دخول وخروج الذهب فإنه لم يكن ذلك بالدقة العالية فإن المؤيدين للحساب السياسى أوالميركانتيليين قد دفعوا بأن دخول الذهب وفيضانه هو أمر طيب وأن خروجه سلباً هو أمر سيئ. وفى القرن الثامن عشر فإن ديفيد هيوم فى مقالة مدهشة وقصيرة أثبت أنه مبدئيًا فإن فيضان الذهب سلباً أو إيجاباً يصحح نفسه بنفسه - فدخول الذهب يرفع مستويات الأسعار ويجعل الصادرات أكثر تكلفة والواردات تكون أرخص وبالتالى ينعكس الفيضان والعكس فى حالة خروج الذهب للخارج - بالرغم من أن حجته تطرح السؤال حول: هل تسمح الحكومة لهذه الآلية بأن تعمل؟ (هيوم ١٩٨٧).

وعلى أية حال فقد برزت مشاكل مختلفة منذ عام ١٩١٤ فمنذ ذلك التاريخ فإن معظم العملات فى أغلب الأوقات لم تكن قابلة للتحويل مباشرة للذهب وبسبب ذلك فإن مستويات الأسعار المحلية لا تتأثر مباشرةً بفيضان المعادن الثمينة، ولكن هذا ببساطة قد أدى إلى بروز وظهور مشاكل وأزمات ميزان المدفوعات واستمرت بشكل أكثر حدة. وتحت نظام بريتون وودز فإن المدفوعات الدولية كانت لا تزال مرتبطة بشكل غير مباشر بسعر الذهب، ولكن منذ عام ١٩٧٣ فإن الحالة تغيرت. وعلى أية حال فإن الارتباط غير المباشر قد تطلب إدارة لم يكن نظام التنظيم الذاتى يتطلبها وما دام الذهب لم يعد هو المفتاح فإن سياسة سعر الصرف قد صارت هى ما تحتاجه الدول وصار لا يمكن أن يتم تجنب الحاجة لإنشاء وسيط يُعتمد عليه للتحويل بالنسبة للصفقات الدولية.

وبافتراض أن هذه المشكلة يمكن حلها فإن اقتصاداً دوليًا يمكن أن يبرز على نطاق واسع مؤسس على تقسيم دولى للعمل. وفى ظل حالة عدم التحكم فى نظام للتبادل فإن أنماطًا للتخصص تنمو مع بعض البلاد، وبعض الدول قد تصبح متخصصة فى المنتجات الزراعية وتصير غيرها متخصصة فى السلع الصناعية ولكن هل هذا يعنى شيئًا؟ وهل يجب على الدول أن تتبنى سياسات إيجابية لتشجيع إنتاج

نوع معين من السلع، أم أن هذا يُترك لتقرره قوى السوق؟ والسياسات التجارية تنضم إلى سياسة ميزان المدفوعات ومعدلات سعر الصرف كمناطق – تحب ذلك أم لا على الدول أن يكون لها موقف وهو موقف يكون له ما وراءه وما يتضمنه – بمعنى أن الدول والمناطق يجب أن يكون لها موقف، وفى هذا المضمار فإن عدم أخذ موقف معين هو فى حد ذاته موقف.

وهنا يمكن تبنى توجهين تجاه مثل هذه المشاكل والتى يمكن أن تُسمى أو يُطلق عليها الليبرالى والقومى – ورغم أنه وكما سنرى فإن الاقتصاد السياسى القومى يمكن أن يأخذ أشكالاً سياسية واجتماعية مختلفة، ومن الناحية التاريخية فإن المقترب القومى للعلاقات الاقتصادية الدولية هو الذى ظهر أولاً، وكما رأينا من قبل فإنه حسب (ديفيد هيوم) فإن الفكرة الميركانتيلية أن الدول من الواجب عليها أن تعمل وتستهدف دخول وفيضان الذهب إليها كان ينظر لها أنها سياسة تهزم نفسها بنفسها لأن الأثر الناجم عنها فى ميزان المدفوعات المترتب على التغيير فى مستويات الأسعار سيعكس فيضان التجارة ولكن الفكرة العامة بأن الطريقة التى يحكم بها الإنسان على الموضوعات الاقتصادية بمعنى لآثارها على موقف الدولة فى العالم وليس من منظور التصورات المستقبلية بالنسبة للبعض جزئيًا لم تفقد بريقها. والقومية الاقتصادية هى جزء من لغة الخطاب فى الحياة السياسية فى بعض الدول وكما نشهد ذلك فى الرغبة العالمية للدول بأن يكون ميزان مدفوعات هو بالفائض ـ وهو الأمر المستحيل أن تحققه كل الدول بطبيعة الحال لأن كل فائض هو ما يمثل عجزًا بالنسبة لشخص آخر. ومساويًا لذلك فلا يوجد ثمة وزير حكومى يعود من مفاوضات تجارية ليفخر بالإعلان أن صفقة معينة ستزيد الرفاهية العامة رغم أنه للأسف ستكون لها آثار ضارة داخليًا لأن التوقعات العالمية هو أن الدول تدعم مصالحها وتشجعها فى هذه المفاوضات وهو ما يؤكد ويبرهن السمة البارزة المستمرة للقومية الاقتصادية.

ومع أن القومية الاقتصادية قد أتت أولاً تاريخيًا، وما زالت فى رأى البعض بارزة سياسيًا حتى الآن فإن الليبرالية الاقتصادية كانت هى الموقف السائد خلال معظم القرنين الأخيرين، والافتراض الليبرالى الأساسى هو أنه فى بعض المناطق درجة معينة

من التنظيم (regulations) قد تكون شراً لا بد منه، فإن الحلول فى السوق الحرة عموماً للمشاكل الاقتصادية تزيد من الرفاهية فى النظام ككل ويجب أن يتم تبنيها. وتوجد ثلاث خطوات رئيسية على الطريق لتحقيق هذه النتيجة انتشرت على ما يقرب من قرن من منتصف القرن الثامن عشر إلى البدايات الأولى للقرن التاسع عشر. الأولى انقضاض ديفيد هيوم على الارتباط الحميمى للميركانتيلية مع الذهب كما لاحظنا سابقًا، والثانى هو ما أثبته آدم سميث من الفوائد التى تُرجى من وراء امتداد تقسيم العمل والفوائد المترتبة عليه والتى هى وظيفة حجم السوق والتى من أجل ذلك مبدئياً يمكن زيادتها من خلال التجارة الخارجية وذلك فى كتابه "ثروة الأمم". والخطوة الثالثة والحاسمة كانت هى نظرية (ديفيد ريكاردو) حول الميزات النسبية والتى رغم أنها نُشرت عام ١٨١٧ فقد استمرت بشكل مُعدل كأساس لنظرية التجارة الليبرالية والنظام الليبرالى الاقتصادى الدولى (ريكاردو ١٩٧١).

وإسهام ريكاردو كان يتمثل فى تزويدنا بإجابة منطقية ومضادة للإدراك بالبديهة لواحدة من المشاكل الأساسية التى تطرحها التجارة الدولية. إنه من السهل باستخدام الحدس أن نرى بسهولة لماذا تأخذ التجارة مكاناً بين دولتين تملكان أنواعاً مختلفة من الموارد وبالتالى تنتجان أنواعًا مختلفة من المنتجات. فأوروبا يمكنها إنتاج الموز باستخدام الصوبات الزجاجية وجزر الوينوورد فى الكاريبى يمكنها أن تقيم مصانع للتليفزيون والثلاجات، ولكنه ليس من الصعب كثيراً أن نرى لماذا فى الحقيقة لا يحدث ذلك، وأن جزر الويندوورد تنتج الموز وتستورد التليفزيونات والثلاجات من العالم الصناعى. وأكثر عمومية من هذا أن نرى دولتين متشابهتين ولديهما الكفاءة فى إنتاج سلع مختلفة تتاجران (رغم أن كيفية تحقيق الكفاءة فى مناطق مختلفة إذا كانتا متشابهتين هو موضوع آخر) ولكن الصعب جداً هو رؤية كيف أن التجارة يمكن أن تكون مرغوباً فيها ومربحةً حيث تنتج دولتان سلعًا متشابهة وواحدة منهما أكثر كفاءة فى الإنتاج فى كل شىء من الأخرى. وقد قدم (ريكاردو) الإجابة عن ذلك والتى تتلخص فى أنه بينما إحداهما تكون أكثر كفاءة فى إنتاج كل شىء فإن التكلفة النسبية لإنتاج

مختلف المنتجات ستكون مختلفة، ومن هنا فإنه حتى الدول الأقل كفاءة ستحظى بميزة نسبية فى بعض المنتجات. والبرهان الذى قدمه (ريكاردو) لهذا العرض يفترض دولتين واقتصاد سلعتين وحيث إن تكلفة الإنتاج يتم قياسها فى وقت العمل، وفى أيامنا الحالية فإن ذلك بالطبع أمر فيه تبسيط شديد، والإثبات الحديث لمبدأ ريكاردو يأخذ فصلاً أو أكثر فى أى كتاب دراسى متوسط للاقتصاد - ولكن الفكرة الأساسية لها مغزاها الكبير ويرتكز عليها الفكر الليبرالى الاقتصادى حتى اليوم. وما أثبته ريكاردو هو أنه تحت كل الظروف تقريباً فإن التجارة ستكون مربحة لكلا الطرفين، وهذا يعتبر مناقضاً لكل معتقدات القرن الثامن عشر والذى قدمه (روسو) وحتى (كانط) وكذلك بالطبع فى أعمال الميركانتيليين ومقتضاه أن التجارة هى بالضرورة نشاط مولد للرابحين والخاسرين. وبعد ريكاردو فإن الليبراليين الاقتصاديين استطاعوا وكانوا قادرين على الدفع والقول بأن إلغاء القيود على التجارة هو فى صالح الجميع لأن الرفاهية العامة سيجرى تعظيمها من خلال الإقلال من الحواجز بين الأقاليم والدول. وكل دولة من خلال التخصص فى المنتجات التى تتمتع فيها بميزة نسبية مع الانخراط فى التجارة يساهم فى الخير العام، وذلك بالإضافة إلى رفاهيتها الذاتية. وهذه القناعات ما زالت فى قلب الليبرالية، وهى جزء لا يتجزأ من ليبرالية نظام التجارة الحديث.

وقد زود ريكاردو الليبراليين بحجة قوية وإن كان لم يتمكن من أن يصيب بالخرس كل معارضيه. والموضوع الأساسى لمعارضيه كان (وبشكل ما زال مختلفاً) هو نمط التخصص الذى ترسيه وتقيمه التجارة الحرة، فلو أن دولة ما لديها ميزة نسبية فى إنتاج الأغذية المصنعة وأخرى فى إنتاج السلع الزراعية فإنه فى هذه الحالة سيتم تعظيم الرفاهية للنظام ككل فى حالة حدوث هذا التخصص ولكن ألا توجد اعتبارات أخرى هنا؟ وأحد الموضوعات التى تظهر بكثرة فى الحسابات البنيوية للعلاقات الدولية ويتم مناقشتها بسرعة هى شروط التجارة التى على أساسها يتم تبادل المنتجات وهل يوجد اتجاه يتحرك ضد المنتجات الأولية أم لا؟ والأكثر أهمية فى هذه اللحظة هو

الاعتراض السياسى القوى على وجهة النظر التى تقول إن أى نمط للتخصص هو مبدئيًا جيد مثل أى نمط آخر.

وهذه الحُجة قد تم صياغتها من جانب السياسى الأمريكى (أليكساندر هاميلتون) فى تسعينيات القرن الثامن عشر فى تقريره عن المصانع إلى الكونجرس الأمريكى ولكن المفكر الأساسى هنا كان الاقتصادى السياسى الألمانى والليبرالى القومى (فريدريك ليست) والذى ألف كتاب "The national system of political economy" (الذى أعيد نشره عام ١٩٦٦) والذى يمثل الهجوم الكبير والمثير للإعجاب على الاقتصاد السياسى الدولى، والذى جرى تصاعده فى القرن التاسع عشر. وموقف (ليست) الأساسى أنه فى ظل ظروف أربعينيات القرن التاسع عشر فإن حرية التجارة ستصب فى صالح التفوق الصناعى البريطانى باعتبار أن بريطانيا ورشة العالم، وتترك الدول الألمانية وغيرها فى موقف التابع الثانوى، وباعتبارها العمال الذين يقومون باحتطاب الأخشاب وسحب المياه لخدمة المنتجين المتقدمين الذين يقومون بالأعمال الأكثر تعقيداً على امتداد القناة.

ولأن بريطانيا كانت الأولى فى هذا المجال فقد كانت لديها الميزة النسبية فى الصناعات الثقيلة وكان الأرخص بالنسبة لبلد كألمانيا شراء الأدوات وغيرهَا من التكنولوجيا المتقدمة من بريطانيا، ولكن هذا الاعتماد الذى خلقته التجارة سيحول البلاد الألمانية لقوى من الدرجة الثانية. والأكثر من هذا فإن البريطانيين لم يحققوا تفوقهم وسيطرتهم باتباع قواعد التجارة الحرة على العكس فإن القوة البريطانية كانت محمية وتربّت وراء أساليب الحماية بقوانين القمح التى حمت أرباح المزارعين الإنجليز وغيرها من نحو قوانين الملاحة والتى أجبرت تيارات التجارة البريطانية لأن تحمل على سفن بريطانية وغير ذلك. وقد لاحظ (ليست) فى استعارة قوية حيث قال عن البريطانيين إنهم كانوا يركلون السلم الذى صعدوا عليه إلى موقفهم الحالى وينكرون على الآخرين الميزات التى استغلوها هم أنفسهم.

والحل لديه هو تنمية الصناعة الألمانية وراء أسوار التعريفات وما سمى بحُجة الصناعة الوليدة وأن المراحل المُبكرة للتنمية الصناعية يمكن أن تحدث فقط لو تم حمايتها من المنافسة الدولية، وربما عندما تنمو هذه الصناعات فقد لا تحتاج إلى حماية، ورغم هذا فإن (ليست) مع الكثير من الميركانتيليين الآخرين تصوروا استمرار الحماية حتى بعد مرحلة النضج؛ لأن هذه الصناعات ستبقى أساسية ومركزية للقوة الألمانية ولا يمكن تركها لأخطار المنافسة. وفكرة (ليست) الواسعة هنا هى أن التجارة الحرة والليبرالية الاقتصادية يتم التسويق لها باعتبارها المصلحة العامة من جانب أولئك الراغبين والراضين عن النمط الحالى والجارى للتخصص. وهؤلاء الذين هم لسبب أو آخر غير راضين عن ذلك سيعتريهم الشك.

وحُجة (ليست) تفترض أن أنماط التخصص لن تتغير وتنتقل بسرعة، وعلى أية حال فإن هناك اعتراضًا آخر على الليبرالية الاقتصادية تأسس على الافتراض العكسى بمعنى أن الأسواق الحرة ستؤدى إلى تغيير سريع جداً وكان هذا يبدو أنه أمر مُصدق به فى نهاية القرن العشرين، وحيث إن المنافسة من جانب الدول الصناعية الجديدة ستؤدى بسرعة إلى إضعاف قطاعات كثيرة من العالم الصناعى القديم، والعلاقات الاقتصادية الليبرالية تعتمد على الرغبة فى التواؤم مع التغيير مهما كانت التكلفة ـ ولكن أحيانًا فإن التكلفة بمعنى التفكك الاجتماعى قد تكون عالية جداً، وخذ على سبيل المثال انخفاض صناعة الفحم فى بريطانيا اعتباراً من الثمانينيات حيث تم فقدان ٢٠٠ ألف وظيفة بسبب المنافسة الأجنبية فى أقل من ٢٠ سنة – وهناك أنماط مشابهة يمكن أن نلاحظها على صعيد العالم الصناعى المتقدم. وعلى سبيل المثال يمكن أن نشير إلى انهيار الصناعات الثقيلة فى منطقة راستبلت **Rust Belt** فى الولايات المتحدة والذى تسبب فى انهيارات اجتماعية واسعة والمعارضة لاتفاقات النافتا **NAFTA** (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) والتى يقال إنها أدت إلى تصدير الوظائف الأمريكية. والتفكك الاجتماعى الذى سببته هذه التغييرات كان عاليًا جداً وليس من الواضح على أى حال أن الإجراءات المطلوبة لخفض معدلات التغيير كان يجب عدم

اتخاذها. والسماح للسوق بأن تحدد النتائج على أساس التقديرات والحسابات المجردة للرفاهية العامة تطرح صعوبات كبرى سياسية واجتماعية. والحمائيون الحديثون لا تحركهم بالضرورة الرغبة فى المحافظة على قوة الدولة فإنهم على العكس يرغبون فى حماية القيم الاجتماعية للمجتمع - رغم أنه يجب القول إن أى نوع من الحمائية بما فى ذلك التغيير الديمقراطى الاجتماعى ينقل تكاليف الأقلمة والتواؤم مع الآخرين، ولهذا لا يمكن أن يكون بريئًا من المضامين الاجتماعية. وهذا يُعد واحدًا من الأسباب وراء لماذا حتى وقت قريب نسبيًا فإن الكُتاب الماركسيين كانوا متشككين جدًا فى المواقف التى لا تتأسس على التجارة الحرة. وكارل ماركس نفسه يبدو أنه لم ينقض المنطق الأساسى لحُجة ريكاردو، وكانت وجهة نظره التأكيد والتركيز على أن العلاقات الاقتصادية الليبرالية هى بناء حديث وقريب وليست جزءًا من الطريقة الطبيعية لعمل الأشياء. لقد كان ناقدًا مريرًا لأسلوب (روبنسن كروزو) وحُجته التى تقول بأن العلاقات الاقتصادية الليبرالية من المفترض أنها تبرز طبيعية على أساس مجرد الشعور العام - إنها على العكس نتاج طريقة معينة للحياة وأسلوب للإنتاج والتى تبرز كنتيجة للصراع الطبقى وانتصار البرجوازية على الإقطاع. وعلى أية حال مادمنا إعترفنا بذلك فإن ماركس يبدو أنه أراد الاعتراف بما قدمه الاقتصاديون السياسيون ويرفع ريكاردو بصفة خاصة لدرجة عالية من الاحترام. وما دامت هناك مكاسب من التجارة وفوائد وهو لا ينفى ذلك، ورغم أن هذه المكاسب كانت هى لصالح الطبقات المسيطرة وليس من أجل الرفاهية العامة للكل. والأكثر من ذلك فقد لاحظ الاقتصاديون السياسيون الماركسيون فى أوائل القرن العشرين أن التجارة لم تعد تتم ممارستها بوضوح بالشروط الليبرالية (سيطر على الدولة التمويل الرأسمالى ولها سياسة خارجية واضحة على أساس استخدام التعريفات من أجل توسيع إقليمها الاقتصادى القومى ومن هنا السماح للقوميات المتفرقة لتكوين أرباح احتكارية). وأحد أسباب معارضة الاشتراكيين لهذه السياسة هو أنها ذهبت ضد الاحتياجات الدولية والتى تتضمن حرية التجارة.

وفى النصف الثانى من القرن العشرين فإن الالتزام بحرية التجارة ظل قويًا ومستمرًا بين معظم الجماعات التروتسكية الصغيرة والتى استمرت فى الغرب ولكن معظم الماركسيين (والاشتراكيين الديمقراطيين عمومًا أكثر) قد أقاموا سلامًا مع القومية. وفى العالم الصناعى الشمالى فإن الأحزاب العمالية والاشتراكية الديمقراطية (بما فى ذلك فى وقت كثير الحزب الديمقراطى الأمريكى) قد وجدوا أن أحد الشروط الأولية للاستمرار يتمثل فى تبنى والموافقة على إجراءات سياسية لوضع حدود على حرية التجارة. والنقطة الأساسية هنا هى أن المكاسب من الحمائية هى عادة مركّزة، فيما أن المكاسب من حرية التجارة متفرقة، وعلى العكس فإن تكاليف الحمائية موزعة ومتفرقة بين السكان على العموم، فيما أن تكاليف التجارة الحرة تثقل على الجماعات المهمشة والمعرّضة وليس السكان على العموم، والأشياء الأخرى تتساوى فيما أنها فى معظم الوقت ليست كذلك - فإن الحمائية ستكون أكثر شعبية سياسيًا من التجارة الحرة. وفى العالم الثالث بصفة خاصة فإن النظريات الماركسية الجديدة للتبعية أو البنيوية كانت بشكل واضح ودون اعتذار ضد الليبرالية فى موضوعات التجارة. وهذه الأفكار لها أهميتها السياسية بما يكفى لأن تحتاج لمناقشتها بشكل أكثر اتساعًا.

البنيوية

فكرة أو مفهوم أن هناك جنوبًا أو عالمًا ثالثًا يعتبر اليوم موضوع نزاع وصراع ساخن من جانب أولئك الذين يشيرون بأن الدول التى تشكل ما يسمى بالجنوب هى كثيرة ومختلفة، ولكن يوجد شىء قليل جدًا مشترك بينها - ولهذا فعندما نقول الهند والبرازيل فكلتاهما دول صناعية كبيرة ولكنها تختلف فى كل شىء آخر، والمالديف وبروناى كلتاهما كذلك صغيرة ولكن إحداهما غنية بالبترول ومسلمة فيما أن الأخرى ليست كذلك، والمائة والثلاثون دولة الأخرى والتى يُظن بأنها من دول الجنوب هى كذلك يتم المقارنة بينها بشكل سيئ. كل هذه الدول لديها ما هو مشترك بينها ومن ذلك أنها

ليست أعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) وهى نادى الدول الغنية، ولكن حتى بين هذه الدول الغنية فإن بها أعضاء مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وكان ينظر إليها فيما قبل على أنها دول جنوبية. كما أن أى شخص يستطيع التخمين بأن الصين كذلك تقع فى الجنوب. وعلى أية حال ففى عام ١٩٦٠ كان من الممكن تعريف وتحديد مجموعة متماسكة واضحة من الدول معظمها فقير ومعظمها غير أوروبى من حيث سكانها، كما أن معظمها كذلك استقلت مؤخراً عن الاستعمار، كما أنها دول غير منحازة، والذين يعرفون أنفسهم بأنهم دول العالم الثالث. أما العالمان الآخران فهما الرأسمالية الغربية والكتلة السوفيتية والذين طوروا مقترباً متميزاً فى مجال الاقتصاديات الدولية. وفيما أن المصطلح نفسه له معان كثيرة فى النظرية الاجتماعية إلا أنه فى العلاقات الدولية فإن البنيوية تعد مصطلحاً مناسباً من حيث الإشارة لهذا المقترب المتميز. كما توجد مجموعة من النظريات برزت فى خمسينيات وستينات وسبعينيات القرن العشرين وكانت تستهدف إعطاء تقويم وحساب لتبعية الجنوب السياسية والاقتصادية للشمال. وهذه النظريات -نظرية التبعية- من حيث المركز والمحيط هى علاقة بنيوية لواحد مع الآخر بمعنى أن كلتا المنطقتين تعدان جزءاً من بنية تحدد نمط العلاقات التى تبرز بينهما، فالبنيوية هى نظرية عامة للعلاقات الدولية بمعنى أنها تستهدف تفسير كيف أن العالم ككل يعمل ولكنها كذلك نظرية جنوبية بمعنيين: فهى شىء فريد بين النظريات الحديثة للعلاقات الدولية فأصولها بالفعل فى الجنوب، كما أنها تتجه أو تتوجه بصراحة نحو المشاكل المتعلقة بالجنوب، ومصممة على جاذبيتها لهذه المدة الطويلة رغم وجود جوانب قصور فكرية خطيرة بها.

وهناك مفكر من أكثر من طوروا هذه البنيوية وأفكارها وهو الاقتصادى الأرجنتينى (راؤول بريبش) وكان بمثابة الضوء المرشد للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية فى الخمسينيات، ورغم أن موقفه كان أقل راديكالية ممن جاء بعده من البنيويين فقد كان متأثراً بالأفكار الماركسية اللينينية فى الاقتصاد السياسى. ولكنه رفض فكر ماركس ولينين والأحزاب الماركسية الأرثوذكسية فى أمريكا اللاتينية والتى

تقول بأن الإمبريالية تستهدف التصنيع الرأسمالى فى الجنوب وهنا فقد كان متأثراً بالمفكر الإصلاحى الماركسى والاقتصادى السياسى (بول باران) والذى تحدث فى كتابه الاقتصاد السياسى للنمو وذكر بأن الرأسمالية الاحتكارية فى منتصف القرن العشرين لا تقوم بدور تقدمى كما كان يظن، وبدلاً من ذلك فإن تصنيع باقى العالم قد جرى تأخيره لصالح المحافظة على الفوائد الاحتكارية فى معاقل الرأسمالية (باران ١٩٥٧) وقد كان التجديد والتحديث الذى قدمه (بريبش) هو تحديد وتعريف الآلية التى أوقفت بها المراكز الرأسمالية وعطلت تقدم المحيط. وفى تقديره وحسابه أن ذلك كان من خلال نمط التخصص فإن ما يسمى بالتجارة الحرة قد صارت مشيدة ومستقرة فى الاقتصاد الدولى. وهذا النمط يتضمن ويعنى أن الجنوب متخصص فى إنتاج المواد الأولية (الغذاء–المواد الخام) والتى يتم تبادلها مع السلع الصناعية التى ينتجها الشمال. فلماذا هذا النمط غير مرغوب فيه؟ وهنا يرى (بريبش) أنه يوجد اتجاه طويل الأمد وعالمى لشروط التجارة والتى تتحرك فى غير صالح المواد الأولية. وإذا ما وضعنا هذه النقطة بشكل غير فنى فإنه بمرور الوقت نجد أن سلة معطاة معينة من المواد الأولية التقليدية ستشترى سلالاً أقل وأقل على المدى الطويل من المنتجات المصنعة، فلو افترضنا أن كمية معينة من الحبوب تشترى جراراً فى الخمسينيات فإنها ستحتاج إلى ضعفين أو أكثر من هذه المواد لشراء الجرار نفسه فى ٢٠٠٩.

وهذا يعد تحدياً أساسياً للفكر الليبرالى الاقتصادى والذى هو كما رأيناه يفترض أن كل الاقتصاديات لديها ميزة نسبية فى إنتاج منتجات معينة وأنه من أجل أهداف التجارة والرفاهية العامة فلا يهم المنتج موضع التساؤل؛ ومن هنا فإنه بالنسبة للمثال المتعلق بالموز والسلع المصنعة فإنه بالنسبة لما طرحه (بريبش) فمن أجل استيراد قيمة معينة من السلع الصناعية فإنه يتوجب على جزر الكاريبى أن تزيد صادراتها من الموز والذى سيكون صعباً بسبب منافسة الدول الأخرى المنتجة للموز؛ ولأن الطلب على الموز محدود بشكل ما فيما أن الطلب على السلع المصنعة ليس كذلك. وفى مجال التصنيع فإن المنتجات الجديدة تتطور باستمرار كما أن الكثير من المنتجات يتم الدفع بها من

خلال الاختراع والتجديد التكنولوجى ودقة التسويق فيما أنه فى مجال الزراعة فإن الإنتاجية محصلاتها هى أقل درامية، فيما أنه توجد حدود وقيود على السوق حتى بالنسبة لمنتج مرغوب فيه كالموز، فالدول المتخصصة فى الزراعة وإنتاج المواد الأولية ستكون باستمرار متحركة فى مكانها حتى تستمر فى الحفاظ على مستوياتها المعيشية ناهيك عن تحسين حالتها. فهل هذه الحجة قوية وثابتة؟ الإجابة أن ذلك ما زال موضعاً لصراع ومحاجة ساخنة فالاقتصاديون الليبراليون ككل ينكرون أنه يوجد ثمة اتجاه من النوعية التى حددها (بريبش) فأسعار السلع ترتفع وتنخفض استجابة لعوامل عامة وخاصة ولا يوجد ثمة اتجاه واضح ومحدد، والأكثر من هذا فإن البوشل من الحبوب هو تقريباً نفسه عام ٢٠٠٩ كما كان عام ١٩٥٠وربما أن الجرار صار سلعة أكثر تحسناً فى التاريخ الأخير بما يبرر ارتفاع سعره. والاقتصاديون الكينزيون وبعض الماركسيين هم أكثر تعاطفاً مع الموضوع العام. وكما سنرى فيما بعد فإنه قد تجاوزت الأحداث هذه الحجة إلى حد ما فالإنتاج الصناعى قد اتجه نحو الجنوب وعلى أية حال كذلك فإن كثيراً من المواد الأولية كانت عادة من الشمال -الولايات المتحدة وكندا وأستراليا مع سيبيريا الروسية كانت عادة المنتجة الرئيسية وذات المغزى للمواد الأولية، وعلى أى حال فليس شيء هنا يهم لأنه بالمعنى السياسى فإن (بريبش) كان منتصراً على العموم وحتى مؤخراً جداً فإن كل حكومات الجنوب تقريباً والرأى العام كانوا مقتنعين بصحة موقفه (بريبش) بأن نظام الاقتصاد الدولى الليبرالى متحيز لمصالح الشمال وأن التجارة الحرة تعد كارثة بالنسبة لمصالح الجنوب.

فما المتضمنات السياسية لهذا الموقف؟ فى الخمسينيات فإن فكر اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية كان قومياً ويتلخص فى سياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات (ISI) وجوهر هذه السياسة هو حماية وتنمية الصناعات المحلية للسماح للموردين المحليين لإشباع الطلب المحلى على أن يكون استيراد السلعة الرأسمالية والتكنولوجية فى أقل القليل ما أمكن. وفى منتصف الستينيات لم تكن هناك ثمة إشارة أو علامة بأن هذه السياسة قد حالفها النجاح والتوفيق، وعلى العكس فإنه

قد برزت مقتربات راديكالية من الأسماء الشهيرة والتى تشمل (أندريه جون فرانك، وفرناندو كاردوسو وتستنيو دوسانتوس) وما بعدهم والذين ركزوا على التجارب الإفريقية بهدف دعم أمريكا اللاتينية مثل (إيمانويل أرجيرى وإيمانويل والارستين وسمير أمين). والفرق بين هؤلاء الكتاب البنيويين والمؤيدين لسياسة إحلال الواردات هو الفرق بين الإصلاح والثورة، فسياسة إحلال الواردات قد جرى تصميمها كاستراتيجية لدعم وتحسين وضع الجنوب داخل نطاق الاقتصاد العالمى الرأسمالى، وكثير من مؤيدى هذه السياسة بمن فيهم (بريبش) نفسه أرادوا هدم هذا النظام على المدى الطويل ولكن باعتباره ماركسياً أورثوذوكسياً اعتبر أن ذلك لا يمكن حدوثه إلا بأن تنمو قوى الإنتاج بما فيه الكفاية. والأحزاب الشيوعية الأرثوذوكسية التى تتجه نحو موسكو فى أمريكا اللاتينية شجعت الرأسماليين المحليين كما يرى هؤلاء حتى تحدث الثورة البرجوازية قبل حدوث الثورة الاشتراكية حسبما يراه البنيويون فكل أجزاء الاقتصاد العالمى هى بالفعل رأسمالية باعتبارها تنتج من أجل السوق العالمية، ومن هنا فلا حاجة للانتظار لنمو الرأسمالية قبل إحداث الثورة وعليه فقد رفضوا الشيوعية الرسمية فيما عدا فى صين (ماو) وكوبا (فيدل كاسترو)، وبدلاً من ذلك فقد أعطوا تأييدهم وولاءهم لحركات وحرب العصابات الريفية، والهدف كان كسر حركة الاستغلال التى تجمع معاً المراكز المتروبوليتانية والتوابع المحيطة للنظام العالمى، فالنظام التجارى العالمى يعمل من أجل نقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء ومن الجنوب إلى الشمال ولا توجد ثمة طريقة لإصلاح ذلك النظام ليعمل من أجل مصالح شعوب الجنوب.

ومن وجهة نظر بنيوية مستقبلية فإن سياسة الدولة القومية نحو إحلال الواردات تعمل من أجل التغطية على الطبيعة الحقيقية للاقتصاد السياسى الدولى والذى هو فى نهاية الأمر (الدول) ولكنه حول الطبقات وعلاقات الإنتاج. فالرأسماليون فى كل مكان يستغلون العمال، والرأسماليون الجنوبيون هم شركاء صغار لنظرائهم فى المراكز الشمالية الكبرى. ومن حيث المبدأ فإن العمال فى كل مكان لديهم كذلك مصلحة عامة مشتركة رغم أنه يتم تلويث الأمور وتشويهها بالميل والنزوع الطبيعى لدخول البلوريتاريا

الشمالية لتدخل فى علاقة شراكة صغيرة مع رأس المال، وتنمية فكرة لينين المحدودة لأرستقراطية العمل فى الدول الرأسمالية جرى بيعها بالأرباح الإمبريالية التى أخذت صيحة مفاهيم الستينيات المرتبطة خاصة بفكر (هربرت ماركيوز) والذى يمثل البعد الواحد لبروليتاريا دول الشمال، فالبنيويون يميلون إلى التقليل من قيمة الطبقة العاملة الشمالية، وعلى أية حال فإن النموذج البنيوى للعالم كان مبدئيًا وبالتأكيد ضد الدولة والرأسماليون فى كل مكان هم العدو.

والقوة الفكرية لوجهة نظر البنيويين تكمن فى الجزء الأعظم منها فى تقديرها لتاريخ النظام فكتاب (فرانك) الكلاسيكى عن الرأسمالية والتخلف فى أمريكا اللاتينية (١٩٧١) هو فى أغلبه دراسات حالة للدفاع بالتفصيل عن فكرة أن الصلة القوية مع الاقتصاد العالمى ينتج عنها التخلف فى أمريكا اللاتينية، فيما أن السقوط المؤقت فى النظام (كما حدث فى الحربين العالميتين) يقدم الأمثلة الحقيقية للتنمية الناجحة. وفكر (فالارشتين) ومقالاته المثيرة التى تشحذ الفكر تركزت على الإنجازات الكبيرة وذلك فى كتابه متعدد المجلدات حول النظام العالمى الحديث (١٩٧٤-١٩٨٠-١٩٨٩) والذى يقدم تقديرًا وتقييمًا لبروز وتنمية النظام منذ القرن السادس عشر. وقوة هذه الدراسات تكمن فى الطريقة التى رسموها للجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية للنظم وعلى عكس التقويمات التاريخية التقليدية والتى تستند إليها عادة العلاقات الدولية والاقتصاديات الليبرالية السياسية، وعلى أية حال فإن القوة السياسية للبنيوية ترتكز على أسس مهزوزة وكما ذكر (بيل وارين) فإنها خليط من الرومانسية المضادة للرأسمالية وأسطورة القومية رغم أن (وارين) كان بشكل ما غير موضوعى فى عرضه بأن مؤصلى النموذج يشاركون فى هذه الآراء (وارين ١٩٨٠) وعدم أصولية ماركسية البنيويين واضحة، فالبنيويون يضعون اهتمامًا كثيرًا على التجارة فى مواجهة الإنتاج وقد فشلوا فى الإمساك بإنجاز الرأسمالية فى تحويل العالم من خلال تطوير قوى الإنتاج (ومن هنا الوصف بالرومانسية). والأكثر من ذلك فإنه بينما البنيويون هم مبدئيًا ضد الدولة فمن السهل أن نرى كيف يمكن أن ينقلب ذلك فى مصلحة دول

الجنوب –وبعد كل شيء فإن معظم من لا يملكون والمطرودين في العالم يعيشون في الجنوب وفي ضوء أن العمال في الشمال يخونون الثورة فمن السهل أن نرى أن أي صراع ضد الرأسمالية يمكن أن يتحول إلى صراع بين الشمال والجنوب. والأرقام غير العادية هنا هي عن الرأسماليين الجنوبيين والنخب الجنوبية عمومًا وهذه الجماعات لديها مصلحة واضحة في لوم الخارج أو غيرهم لفشل التنمية في الجنوب ويقفزون بأقصى سرعة بعيدًا عن دورهم ومسئوليتهم عن هذا الفشل، وهذا الاتجاه يوجد دليل عليه في طلب الجنوب تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد (NIEO) والذي تمت صياغته في الأمم المتحدة في السبعينيات.

والنظام الاقتصادي الدولي الجديد له عدد من المكونات فبالنسبة للتجارة فإنه يدعو إلى إنشاء نظام عام للتفضيلات (GSP) للسلع الصناعية من الجنوب من أجل زيادة نصيب الجنوب في الإنتاج الصناعي إلى ٢٥٪ في عام ٢٠٠٠ وبرنامج متكامل للسلع (IPC) من أجل منع التذبذبات في أسعار السلع، والمساعدات يجب أن تزيد إلى واحد بالمائة من الناتج الكلي للعالم الصناعي وأن يكون ثلثاها من المساعدات الرسمية. والديون يجب إلغاؤها، والقروض الميسرة يجب أن تكون متاحة من البنك الدولي والأجهزة التابعة له. وفي مجال الإنتاج يجب أن يكون هناك انتقال كثيف للتكنولوجيا وللبحوث من أجل التنمية (R&D) إلى الجنوب، والاستثمار يجب أن يزيد ولكن الشركات متعددة الجنسيات يجب أن تخضع لمدونة سلوك دقيقة وفي الحقيقة فإن الضبط والسيطرة على الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) كان بندًا رئيسيًا في كل برامج الجنوب في ذلك الوقت.

ويجب أن نلاحظ أن هذه الإصلاحات للنظام الاقتصادي الليبرالي الدولي هي إصلاحات ذات مضمون راديكالي، فالبنيويون ينتقدون النظام الاقتصادي الدولي والمظاهر الأخيرة لسياسة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وذلك مثل تقريري (براندت) حيث فشل في الإحاطة والإمساك بلذعة الثورة العالمية. وهذا بوضوح كان

شيئًا حقيقيًا فالنظام الاقتصادى الدولى الجديد هو برنامج الدول من أجل استمرار الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وعلى أية حال فالإصلاحات التى تصورها راديكالية جدًا وفيها عناصر مشتركة مع موقف البنيويين وبصفة خاصة فإن الافتراض الكامن هو أن الفشل فى تنمية الجنوب يعود إلى عمل النظام وليس لفشل الجنوب نفسه. والعقبات أمام التنمية هى عقبات بنيوية ويجب إزالتها، والأكثر من هذا فإن ذلك لا يمكن عمله مع حرية التجارة ونظام عدم التمييز والشك والتشاؤم حول التجارة من خلال فكر النظام الاقتصادى الدولى الجديد. وهناك موضوع أساسى فى إدارة النظام الاقتصادى الدولى الجديد وهو الإدارة والحاجة لإحلال التنظيم كرد فعل إلى الإدارة النشيطة، وأفضل طريقة لذلك هو أن نرى ذلك كرد فعل لحالة الانكشاف، فدول الجنوب هى دول مكشوفة، وتجد من الصعب التأقلم مع التقلبات الدورية للأسواق ومن هنا الحاجة إلى التنظيم والهيكلة.

وفى السبعينيات فإن التوقعات من أجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد قد بدت جيدة بشكل معتدل ورغم أن الدول الصناعية الكبرى قد امتنعت عن التصويت أو صوتت ضد البرنامج، فقد كان هناك دليل على أنه داخل نطاق الشمال فإن هذه الأفكار كانت تتمتع بالشعبية والائتلاف الجنوبى بدا وكأنه قد وضع الشمال فى وضع دفاعى. على وجه العموم كما أنه بدا وكأنه يتجمع بطريقة فعالة نسبيًا مع الكتلة السوفييتية والتى رغم انتقادها لبرنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد فقد كانت سعيدة فى اللحاق بموقف ناقد للغرب. وفى الثمانينيات والتسعينيات على أية حال فإن زخم النظام الاقتصادى الدولى الجديد قد جرى فقدانه ورغم أن المصطلح ما زال مستخدمًا فى الأمم المتحدة فإن قوته قد لحق بها الضعف والهوان. وهذا الفشل قد تبعته مجموعة من الأخطاء من قبل الجنوب فى السبعينيات. وأخطأوا فى رؤية وفهم الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد وتقدير حقيقة هذه القوة والذى أظهر زيف الافتراض بأن الأعضاء الأقوياء فى هذه المجموعة سيستخدمون قوتهم فى مصلحة الجنوب. وفى الحقيقة فإن البلاد الغنية مثل السعودية قد طوروا مصلحة قوية فى

ازدهار الغرب وتصرفوا مثل زملائهم الأغنياء عندما أخذوا كراسيهم فى مجلس إدارة صندوق النقد الدولى. وأيضًا فى الثمانينيات فإن بروز ما يسمى بأزمة الديون قد أدى إلى تعثر المفاوضات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وبالرغم من هذا فإن السبب الحقيقى لعدم أهمية ومغزى النظام الاقتصادى الدولى الجديد يعود ويذهب بعيدًا فى العمق إلى التغييرات فى الاقتصاد الدولى والتى أضعفت كثيرًا من الافتراضات والأطروحات التى تأسست عليها فكرة النظام الاقتصادى الدولى الجديد والنظريات التقليدية للاقتصاد السياسى الدولى.

الاقتصاد الجديد للعولمة

إن نظريات الاقتصاد السياسى الدولية التى أشرنا إليها آنفًا - باستثناء بعض المخلفات الماركسية- يشترك معظمها فى افتراضات جوهرية معينة:

أن الدولة تحتوى وتضم اقتصادًا قوميًا وأن النشاط الاقتصادى الدولى يأخذ مكانه بين هذه الاقتصاديات القومية، وأن التجارة الدولية تأخذ مكانها بين المشروعات القومية، وأن الوظيفة الأولية للصفقات المالية الدولية تستهدف تسهيل التجارة وكل واحد من هذه الافتراضات هى الآن تحت التهديد.

وأكثر التغييرات أهمية يتمثل فى ارتفاع أهمية مشروع الأعمال القومى (فالشركات متعددة الجنسية M.N.C. هى شىء من الاسم المغلوط لأن كثيرًا من المشروعات فيها قومية واحدة فى الملكية والإدارة وإن كان استخدام تعدد الجنسيات كمصطلح عام فى التسجيل هو أمر ذائع ومنتشر، حتى إنه يعد من باب الحذلقة محاولة القيام باستبداله) ويوجد ما يناهز ٦٠ ألف مشروع متعدد الجنسيات وهى مسئولة حاليًا عن ثلث التجارة العالمية وحجم هذه المشروعات وقوتها فى العالم المعاصر يعد شيئًا غير مسبوق، وإذا أردنا مؤشرًا واسعًا عن طاقتها عام ٢٠٠٧ فقيمة البورصة لكل واحد من أكبر عشرة مشروعات منها فى العالم يتخطى الناتج المحلى الإجمالى

لـ ١٥٦دولة من أصل ١٩٢ عضواً فى الأمم المتحدة وكل واحد من أكبر مشروعين منها-إكسون موبيل وبترو تشاينا- توازى قيمته السوقية ٤٥٢,٥ بليون دولار أمريكى و٤٢٤ بليون دولار أمريكى، وكلتاهما أكبر من ناتج كل أعضاء الأمم المتحدة ما عدا ١٩ عضواً. وهذه المشروعات لديها نفوذ ومصالح عبر القوميات، فواحد وستون بالمائة من عمالة إكسون تقريبًا ونصف عمالة جنرال إلكتريك (وهى ثالث أكبر مشروع فى العالم) جرى تشغيلهم خارج الولايات المتحدة حيث توجد المراكز الرئيسية للشركتين. وقد صارت الشركات عبر القومية تتزايد مع ارتفاع نسبة الأرصدة والمبيعات والتشغيل والعمالة باعتبارها أجنبية. وحجم وقيمة هذه المشروعات تعطيها نفوذاً كونيًا عظيمًا جداً وواسعًا من خلال قراراتها حول: أين تستثمر، وأين تقوم بالتصنيع، وأين تقوم بتشغيل العمالة البشرية، وبأى ثمن تبيع سلعها وخدماتها؟ وتجد الدول نفسها فى موقف تتزايد صعوبته من حيث التحكم والتشريع لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات لأن الدول تعتمد على تشغيل العمالة والدخل من الضرائب التى تولدها هذه المشروعات. وقد بدأت الدول حتى بالتعاقد مع هذه الشركات الخاصة فى مجال عمل وظائف الدولة الأساسية المركزية وكمثال على ذلك فإن الصناعة العسكرية الخاصة تفوق قيمتها حاليًا ١٠٠ بليون دولار فى السنة.

ومن السهل أن نرى لماذا أن الشركات متعددة الجنسية ينظر إليها الكثيرون باعتبارها أساسًا ومصدر لكل الشرور الدولية، ولكنه من المهم الاحتفاظ بشىء من النسبية عند دراسة نفوذها وتأثيرها. والخطوة الأولى هى أن نفرق بين أنواع مختلفة من المشروعات والتى هى متعددة الجنسية والمظهر العام الذى يحددها بأنها كلها تعمل عبر الحدود الدولية، وهى مؤسسة على الاستثمار الأجنبى المباشر والسيطرة والتحكم فى الأرصدة الكامنة فى الخارج على عكس الاستثمار غير المباشر فى المحفظة والتى يتم شراء الأرصدة فيها من أجل عائدها المالى أكثر منها للسيطرة والتحكم والمضاد لمجرد التجارة عبر الحدود.

فبعض الشركات متعددة الجنسيات منخرطة فى استخراج المواد الأولية وهو نشاط متوطن ومكانه محدد بحكم الظروف الجغرافية والجيولوجية، فشركات النحاس

تذهب حيث يوجد النحاس وكذلك تفعل شركات البترول حيث يوجد البترول مما يعنى أن هذه الشركات ليس لديها عادة استخدام إستراتيجية إعادة التوطين مما يوجد لديها دافعًا للاحتفاظ بعلاقات طيبة مع النخب السياسية المحلية، وهنا لا نندهش لبعض التصرفات الفاضحة والكريهة أحيانًا للتدخل السياسى من جانب تلك النوعية من الشركات متعددة الجنسيات.

وبعض آخر من هذه الشركات انخرط فى التصنيع عمومًا فى مناطق الأسواق التى ينتجون من أجلها فى العالم الصناعى وهنا فإن النفوذ السياسى المباشر يعد نسبيًا أمرًا غير عادى فيما أن النفوذ المباشر يتعاظم أمره، وبعض الشركات متعددة الجنسيات لديها إستراتيجيات للإنتاج المتكامل والمندمج على مستوى العالم كله، ورغم أن مدى هذه الظاهرة هو أمر خاضع للأخذ والرد.

والتصنيف الثالث المهم للشركات متعددة الجنسيات هو تلك التى تنخرط فى مجال التلاعب الحوكمى للعلامات -أدوات الاتصال المتعددة وشركات التسلية وتزجية الفراغ وكذلك البنوك الدولية- وهنا فإن نشاطاتها هى غير إقليمية رغم أن رؤساءها التنفيذيين فى نفس الوقت لا يمكنهم تجنب التوطن فى دولة أو أخرى على الأقل، وبهذا فإنهم يستمرون أو يحتفظون بصلات إقليمية. وأخيرًا ولمجرد الاستكمال نذكر الشركات الدولية القابضة، حيث إن المشروعات المختلفة تنتج منتجات مختلفة فى مختلف الدول وحيث لا توجد محاولة لبروز وعمل استراتيجية عمل مهمة، وهذه النوعية من الشركات القابضة قد يكون لها نفوذ سياسى بسيط إذا ما قورنت بنوعيات أخرى من الشركات.

وفيما أن هناك وجهات نظر متعارضة بشدة حول أهمية ومغزى هذه الشركات فإنه توجد عدة نقاط قليلة هى موضع للاتفاق بين الجميع:

أولاً: يوجد كثير جداً من الشركات متعددة الجنسيات التى تعمل فى عالم اليوم أكثر مما كان عليه الحال فى الستينيات والسبعينيات وكثير منها منخرطة فى أنشطة

اقتصادية شديدة الشراسة وفى مجال إنتاج المصنوعات عالية التكنولوجيا، وكذلك فى تمويلها الكوكبى أو فى مجال المعرفة والمعلومات والتسلية وتزجية الفراغ أكثر منها فى مجال الصناعات الاستخراجية وطرق المعادن بالأسلوب القديم.

ثانيًا: وبسبب طبيعة هذه الأنشطة أساسًا فإن هذه الشركات الجديدة تقوم وتنفذ معظم نشاطاتها فى العالم الصناعى المتقدم والدول الصناعية الحديثة أكثر منها فى الدول الأقل نموًا بصفة عامة، أو الأقل من ذلك نموًا بصفة خاصة.

ثالثًا: وفيما أنه وبعد الستينيات فإن قرابة كل الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة كانت مرتكزة فى أمريكا فإن الموقف اليوم صار مختلفًا فالولايات المتحدة ما زالت هى أكبر الرأسماليين عبر البحار، لكن فى السنوات الأخيرة فإن صافى رأس المال وفيضانه يتجه إلى الولايات المتحدة من أوروبا واليابان ورأس المال الأمريكى الذى هو فى يد الأجانب صار أكبر من رأس المال الأجنبى لدى الأمريكان.

وهنا علينا أن نقول بأن الافتراضات الأساسية التى كانت هى المرشد فى الماضى لهذه الشركات يجب أن نتخلى عنه حيث إن نسبة كبيرة من التجارة الدولية حاليًا تتم بين فروع مختلفة لنفس الشركات متعددة الجنسيات، وأن ذلك رغم ضعف الإحصاءات الرسمية يكاد يمثل ما بين ربع وربما ثلث حجم التجارة الدولية، وهذا يفتح بابًا واسعًا للتلاعب بالأسواق من خلال السياسات السعرية مما يمكن الشركات من تحريك الأرباح والخسائر من منطقة لأخرى حسب مصالحها، وبما يمثل مشاكل جمة وخطيرة للسياسات التعريفية والقومية وسياسات الضرائب وأيضًا محاولات تنظيم التجارة الدولية.

وعملية نقل التسعير هو نشاط مفتوح فقط للشركات متعددة الجنسية وفى الجانب العملى يمكن بسهولة التحكم فيها من خلال سلطات الضرائب ولكن فى مجالات أخرى فإن التركيز كثيرًا على الشركات متعددة الجنسية يمكن أن يكون مضللاً. فمن الناحية الفعلية فإن كل الشركات الكبرى اليوم هى من حيث السلوك متعددة الجنسية إلى حد ما؛ حيث إنها تفكر وتخطط عالميًا وحتى فى حالة إذا لم تكن تملك أرصدة أجنبية.

والتمييز القديم بين الشركات متعددة الجنسية وغيرها يعتمد على التقسيم القومى للنشاط الاقتصادى وحيث كانت الشركات متعددة الجنسية هى الاستثناء، وهو الأمر الذى لا يمكن تطبيقه حاليًا فالتكنولوجيات الجديدة التى يعتمد عليها الإنتاج تعمل ضد مثل هذه التقسيمات التقليدية. وهذه النقطة نفسها يمكن كذلك أن تقال بالنسبة للتغيير فى بعض الطرق والذى هو أكثر راديكالية فيما يتضمنه أكثر من ظهور الشركات متعددة الجنسية والذى يتمثل فى بروز الأسواق المالية العالمية. وأحد أسباب انهيار نظام سعر الصرف لصندوق النقد الدولى فى الستينيات والسبعينيات كان هو وجود سوق اليورودولار (الدولار الأوروبى). وما دام قد تقرر فى بريتون وودز بأن تحركات رأس المال الخاص يمكن السماح بها، وما دامت مدينة لندن قد سمح لها بالعودة لدورها التقليدى مع انتهاء القيود عام ١٩٥١ فإن بزوغ أسواق رأس المال الجديدة كان أمرًا حتميًا وضروريًا فاليورودولار كانت عملات أجنبية معلقة فى بنوك بعيدًا عن القيود التنظيمية للدول التى أصدرتها، والاسم الخاص بها فإن هذا الاسم جاء من حقيقة أنها أصلاً دولارات أمريكية معلقة فى البنوك الأوروبية وبصفة خاصة الإنجليزية. ووجد اليورودولار بجانب أسواق رأس المال المحلية وبصفة أساسية على نطاق ضيق وصغير وجرى إنشاؤه لأسباب سياسية ولكنه نما بسرعة بسبب المظاهر المختلفة للنظم البنكية الأمريكية التى شجعت الشركات الأمريكية متعددة الجنسية على الحفاظ على حسابات فى الخارج، وبنهاية الستينيات فإن فيضان عملات اليورودولار تحركت من سوق إلى أخرى وكانت سببًا لعدم الاستقرار فى إدارة أسعار الصرف.

وسوق اليورودولار ما زالت موجودة ولكن تحت شروط وظروف مختلفة ففيما أنه فى الستينيات كان سوقًا منفصلة، ولكن فى الحقيقة لها صلة بأسواق رأس المال المحلية فإن كل العملات المعلقة حاليًا هى من المحتمل أنها أوروبية مع انتهاء عمليات التنظيم فى معظم الدول والأسواق المحلية لرأس المال، والبورصات القومية هى ببساطة مظاهر محلية للسوق العالمية وعملية خلق الائتمان تتم من وراء وخلف سيطرة السلطات المحلية. والتجارة تحدث وتتم على أساس يومى حيث تتبع بزوغ الشمس فى طوكيو إلى

هونغ كونغ إلى فرانكفورت ولندن وإلى نيويورك ومرة ثانية إلى طوكيو. وبعض هذه الصفقات واضح أنها قروض بعملات دولية أجنبية وشراء الأسهم الأوروبية وغيرها، فيما أن غيرها هى ذات صفة محلية ولكن هذا التصنيف الذى كان يضع هذه النشاطات على جانب خاص وعملية تخصيص النشاطات الأولى لا توجد حاليًا. وكذلك التمييز بين الشركات متعددة الجنسية والشركات القومية صار أمرًا لا أهمية له ولهذا فإنه بعد الاتجاه الحثيث للأدوات المالية الجديدة فى الثمانينيات فإن أى نشاط مالى أو اقتصادى يمكن الاتجار فيه دوليًا؛ ولهذا فمن الممكن شراء أرصدة محسوب قيمتها على أساس التدفقات النقدية نتيجة إعادة الدفع للقروض من أجل شراء السيارات الأمريكية، كما أن البنوك الأجنبية يمكنها أن تبادل ديون الدولار فى مقابل أسهم فرق كرة القدم البرازيلية. وكل ذلك يفترض أن النظام يعمل بشكل طيب ولكن باستخدام نفس المعيار فإنه عندما تتعقد الأمور فإن النظام المالى الدولى يضمن أن المشاكل فى أى سوق مالية رئيسية تنتقل إلى كل الأسواق الأخرى وتتطور مشكلة أزمة الديون فى العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ (والتى سيتم مناقشتها فى الفصل الثانى عشر تؤكد هذه النقطة بكل وضوح).

هل هى نهاية الجنوب؟

ما تتضمنه هذه التغييرات بالكامل سنناقشه فى الفصل القادم، ولكن حتى ننهى هذا الفصل حول قصة الجنوب والبنيوية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد سنصل بها إلى نوع من الخلاصة فى نقاط أساسية لتوضيح أثر هذه التغييرات فى الفكر الكلاسيكى الجنوبى/البنيوى من (بريبش) ومن بعده. تجرى رؤية الجنوب باعتباره مصدرًا للمواد الأولية للاقتصاد الدولى وهذا محكوم عليه كمصدر للمشاكل: وعلى أية حال فمنذ الثمانينيات فالجنوب – أو على الأقل جزء من الجنوب – قد أضحى مراكز مهمة للإنتاج الصناعى يمكن بها أن تصل بسهولة إلى أهداف النظام الاقتصادى

الدولى الجديد دونما مساعدة كبيرة من دول الشمال. وفى الحقيقة فإن التوسع فى الجنوب قد جاء إلى حد ما على حساب الوظائف فى الشمال ويمكن أن نجد تأكيداً واهتماماً بذلك من خلال فحص الكتابات الكلاسيكية للبنيويين حول التصنيع فى الجنوب حيث إن إمكانية هذه التغييرات هى ببساطة أمر مستبعد. وقد حاول البعض أن يقلل من مغزى هذه التحركات على سبيل المثال من خلال وصف تصنيع الجنوب كتنمية تابعة ولكن دونما شرح كافٍ لما تعنيه التنمية المستقلة وكيف تكون.

ومرة ثانية فى الثمانينيات فإن الشركات متعددة الجنسيات كان ينظر إليها باعتبارها عدوة للتنمية فى الجنوب وأن هذه الشركات تستغل المواد الأولية المحلية والعمالة الرخيصة وتعيد إرسال أرباحها إلى الشمال، ولهذا فلكى يتم تفادى السماح لشركات البترول العملاقة من المشاركة فى أرباح استغلال آبار البترول الجديدة فى المكسيك فقد قامت الأخيرة بالاقتراض من البنوك لتمويل هذه التنمية ناسيةً أن البنوك يجب أن يتم الدفع إليها سواء كانت الاستثمارات مربحة أو لا، فيما أن الشركات متعددة الجنسيات تشارك فى المخاطر المرتبطة بالمشروعات الجديدة من هذا النوع. وعلى أية حال فإن الشركات متعددة الجنسية تستمر فى استغلال قوتها وتكنولوجيتها المتقدمة مما مكّنها من خفض كميات المواد الأولية المستخدمة فى عمليات الإنتاج وأن تخفض بشدة من نسبة العمالة فى قيمة المنتجات. وحاليًا فإن الشركات متعددة الجنسيات مهتمة بإيجاد الاستقرار السياسى والعمالة المدربة وإمكانيات الوصول للأسواق العالمية وذلك قبل القيام باستثماراتها والأرباح التى لا تستثمر فى مجال البحوث والتنمية ستضيع عليها. وأثناء إعداد هذا الكتاب فإن دول الجنوب عليها الانخراط فى ذات النوعية من الدبلوماسية المثلثة بين رأس المال القومى والدولى والدولة ذاتها التى هى طابع الدول الشمالية، بما يعنى قوة تفاوضية مختلفة قليلاً وليس كثيراً عن دول الشمال، وبعض دول الجنوب قد حققت نجاحاً كبيراً فيما أن بعضها الآخر قد جرى تجاهلها تماماً من جانب الشركات العملاقة.

ومن الواضح أن أحد مظاهر العقدين الماضيين كان هو وجود تصنيف ونماذج تحجر داخل الجنوب فبعض الدول حالفها نجاح كبير وذلك مثل الدول حديثة التصنيع فى المحيط الباسيفيكى وإلى حد أقل فى أمريكا اللاتينية فيما أن البعض الآخر قد لاحقها الفشل الذريع وخاصة فى إفريقيا جنوب الصحراء. ورغم هذا فقد حقق البعض شيئًا من النجاح، ولكن من بداية شديدة الانخفاض واختلط باستمرار بالفقر المدقع كما هو الحال فى حالة الهند والفلبين. أما الصين والتى تتجه بسرعة لتكون واحدة من قوى العالم الصناعية القائدة، فيما أن سنغافورة هى أكثر غنى من كثير من دول الشمال الصناعية وفيما أن مستويات المعيشة هى بالفعل تنخفض فى بنجلادش وباكستان. ولم يعد يوجد بعد اقتصاد جنوبى له خصائصه وطابعه، ومن هنا فالكلام والحديث عن انتهاء العالم الثالث والذى جعلناه عنوانًا لهذا الفصل يرجع إلى الثمانينيات (هاريس ١٩٨٦).

ويجب أن يكون واضحًا أن ما يقال هنا لا يعنى أن كل شىء فى الجنوب هو على ما يرام وأن الظلم والقمع وانعدام العدالة قد انتهت، فمن الواضح أن الحال ليس كذلك، فالفقر وسوء التغذية والجوع ما زالت كلها تمثل مشاكل حقيقية وربما هى فى زيادة وتعقد مما له مغزاه وأثره وبالتأكيد فإنه بالنسبة للبليون الذين فى القاع bottom billion (بول كولير) وحتى فى تلك المناطق التى بدأ فيها صعود التصنيع وانطلاقه فإن الاستغلال ما زال عميقًا، ولا توجد ثمة صعوبة أن نجد أمثلة لعمال (غالبًا من صغار الإناث) يعيشون على أجور تحت حد الكفاف فيما أنهم يقومون بتجميع سلع ترفيه لمستهلكين فى العالم الصناعى المتقدم. والصناعات الملوثة للبيئة بشدة تنمو وتكثر ففى حالات كثيرة فإن صادرات هذه الصناعات تُصدر إلى الشمال. والأمر المهم هنا أن هذا الاستغلال هو مختلف فى نوعيته عن ذلك الاستغلال الذى وصفه وتوقعه البنيويون فى السبعينيات، ففى ذلك الوقت كان الافتراض هو أن الجنوب سيُدفع إلى الأسفل فى تلازمية مع استمرار صعود الشمال إلى أعلى - والاقتصاد العالمى كان يوصف بأنه كلعبة المباراة الصفرية حيث إن أرباح الشمال توازى خسارة الجنوب. وتبدو الأمور

الآن أكثر اختلافًا، فبالتأكيد أن الشمال قد استمر فى النمو (ربما بشكل غير متعادل أو متساوٍ) وطوّر منتجات جديدة وصناعات، ولكن الجنوب قد حقق نموًا (بشكل غير متساوٍ). وعلى عكس التوقعات فإن رأس المال قد انتقل إلى (بعض) دول الجنوب، والأكثر من هذا أن مستويات الحياة الحقيقية إذا قيست بمعايير ومؤشرات مثل توقعات الحياة عند الميلاد وكذلك بنمو الناتج القومى الإجمالى قد تحسنت بصفة عامة؛ فمتوسط توقعات الحياة فى الجنوب زاد بـ١٧ سنة، ومما له مصداقية أننا نحتاج إلى إعادة تأسيس الفكر الشائع فى كتابات الليبراليين والماركسيين الأرثوذكسيين فى الخمسينيات وقبل ذلك. وفى هذا الصدد فإنه يوجد ثمة اتجاه طبيعى نحو نموذج الإنتاج الرأسمالى (أو إذا أردت المشروع الحر) لينتشر حول العالم، وأن العقبة الرئيسية أمام هذا الانتشار توجد فى السياسات المحلية، والرأسماليون يرغبون فى استغلال العالم من خلال التصنيع والتنمية (رغم أنهم لا يصرحون بنياتهم بهذا الشكل) ولو سُمح لهم بذلك وسيفعلون ذلك ما لم تمنعهم الظروف المحلية، وفى بعض الأحيان فإن هذه الظروف المحلية هى خارج سيطرة مجتمعات معينة - و على سبيل المثال فإن (بول كوليير) يكتب عن المشاكل المتعلقة بالدول الحبيسة مع جيرانها الفقراء بغض النظر عن سياساتهم فإنهم ببساطة لا يستطيعون توصيل صادراتهم إلى السوق- ولكن النقطة الأهم هو أنه عمومًا السياسات يكون لها دورها. فلو نظرنا إلى تاريخ الجنوب منذ أوائل الثمانينيات فإن الدول التى تبنت سياسات مناسبة قد جنت المكافأة من الاستثمار الأجنبى أما تلك التى لم تكن قادرة على تطوير سياسة متماسكة فقد عانت من جراء ذلك. والتوصل إلى السياسة الصحيحة فى هذا المجال لا يعنى مجرد تبنى السوق الحرة والسياسات الاقتصادية الليبرالية كما يرى البعض، وكذلك مشجعى الليبرالية الجديدة فيما يسمى "توافق واشنطن" **(Washington consensus)** فى بعض الوقت فى الثمانينيات وبداية التسعينيات، وجعلوا منها شروطًا للمساعدات التى يقدمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (وسنتحدث عنها أكثر فى الفصل القادم). وبدلاً من ذلك فهى عادةً تتضمن تدخلاً كثيفًا بشكل ما من جانب الدولة فى

الأسواق الحرة من أجل تشكيل التنمية ووضعها فى الاتجاه الصحيح كما أنها غالبًا تتضمن سياسات حمائية وقومية صريحة. وفى الخلاصة العاجلة فإن الاقتصاد العالمى الجديد ما زال مفتوحًا للتأويلات القومية ولكن المتغير الخاص القومى والذى كان هو النموذج البنيوى ورغم أنه لم يعد مهمًا كما كان برغم أنه كما ذكرنا فإنه يبقى مهمًا من الناحية السياسية.

مزيد من القراءات

For texts on international political economy and the rise and fall of the Bretton Woods System, see the further reading for Chapter 7.

Karl Polanyi, *The Great Transformation* (1975), is a fine overview of the changes wrought by industrialization over the past 200 years, and a sustained account of the nature of the liberal society it has created. The volumes of the *Pelican History of the World Economy in the 20th Century* are generally valuable: Derek H. Aldcroft, *From Versailles to Wall Street 1919–1929* (1977); C. K. Kindleberger, *The World in Depression 1929–1939* (1973); and Herman Van der Wee, *Prosperity and Upheaval 1945–1980* (1986), are particularly useful. Kari Levit, 'Keynes and Polanyi: The 1920s and the 1990s' (2005) offers a quick historical introduction and useful appraisal of the contemporary significance of these earlier thinkers.

Classic texts by Ricardo, List and Rudolf Hilferding are collected, with extended commentaries, in Chris Brown, Terry Nardin and N. J. Rengger, *International Relations in Political Thought* (2002). On List, see also David Levi-Faur, 'Economic Nationalism: From Friedrich List to Robert Reich' (1997).

Paul Krugman and Maurice Obstfeld, *International Economics: Theory and Policy* (2002), is a standard text on international economics, but any introductory economics text will convey the basics of comparative advantage and the gains from trade. Paul Krugman is a vigorous, accessible and entertaining defender of liberal orthodoxy on trade; see his *Rethinking International Trade* (1994), *Pop Internationalism* (1996) and *The Accidental Theorist and Other Despatches from the Dismal Science* (1998). More recently, he has turned his fire on the Bush Administration: see *The Great Unravelling* (2004). Susan Strange, 'Protectionism and World Politics' (1985), makes a case for protectionism in some circumstances; Benjamin Cohen's review article, 'The Political Economy of International Trade' (1990), is also useful. Cohen's recent article in *Review of International Political Economy*, 'The Transatlantic Divide: Why Are American and British IPE so Different?' (2007), while ostensibly a bit of disciplinary navel-gazing, provides a good introduction to current broad issues in the subject and the global economy; responses by Richard Higgot, Matthew Watson and John Ravenhill expand the discussion.

Apart from the works by Frank and Wallerstein cited above, classic broadly 'structuralist' works would include Samir Amin, *Accumulation on a World Scale*, Vols I and II (1974), and *Imperialism and Unequal Development* (1977); Fernando Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America* (1979); Arghiri Emmanuel, *Unequal Exchange* (1972); Johan Galtung, 'A Structural Theory of Imperialism' (1971); Raúl Prebisch, *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems* (1950); Walter Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (1983); Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World System* (1991a); and most recently, André Gunder Frank and Barry Gills (eds), *The World System: Five Hundred Years or Five Thousand?* (1993). See also Special Issue on 'Dependence

and Dependency in the Global System', *International Organization*, ed. James Caporaso (1978). Classic critiques of structuralism from the left include: Robert Brenner, 'The Origins of Capitalist Development' (1977); Ernesto Laclau, *Politics and Ideology in Marxist Theory* (1976); and Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (1980). Proving that no idea ever goes totally out of fashion, Erik Wibbels, 'Dependency Revisited: International Markets, Business Cycles, and Social Spending in the Developing World' (2006) returns to the idea that the structures of the global economy are hardly fair. Ray Kiely, 'Poverty Reduction through Liberalisation? Neoliberalism and the Myth of Global Convergence' (2007) is a critical rebuttal of self-satisfied neoliberal approaches to the global economy, which is expanded in Kiely's *The New Political Economy of Development* (2007). Phil Cerny, Susanne Soederberg and Georg Menz (eds), *Internalizing Globalization: The Rise of Neoliberalism and the Erosion of National Models of Capitalism* (2005) is similarly dissident from the mainstream. Brendan Donegan, 'Governmental Regionalism: Power/Knowledge and Neoliberal Regional Integration in Asia and Latin America' (2006) is one of the better applications of Foucault's ideas to IPE.

More orthodox approaches to development are still well represented by Ian M. D. Little, *Economic Development: Theory, Policy and International Relations* (1982). Powerful critics of structuralism from the position of neoclassical economics include Peter Bauer, *Equality, The Third World and Economic Delusion* (1981); and Deepak Lal, *The Poverty of 'Development Economics'* (1983). Stephen Krasner, *Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism* (1985) is an excellent work by a leading US International Relations theorist. On the 'debt crisis', see Miles Kaher (ed.), *The Political Economy of International Debt* (1986); and, for a different perspective, Susan George, *A Fate Worse than Debt* (1988). *International Organization* is a reliable source for mainstream work on the institutional aspects of global economics, the continued reconsideration of the neoliberal orthodoxy is evidenced in Richard Doner *et al.*, 'Systemic Vulnerability and the Origins of Development States: Northeast and Southeast Asia in Comparative Perspective' (2005); Helen Milner and Kubota Keiko, 'Why the Move to Free Trade? Democracy and Trade Policy in Developing Countries' (2005); and Marc Busch, 'Overlapping Institutions, Forum Shopping, and Dispute Settlement in International Trade' (2007). The *International Studies Review* forum on 'The North–South Divide and International Studies' (2007) is a useful primer.

For the new forces in IPE, particularly instructive/entertaining is the 'debate' between Stephen Krasner, 'International Political Economy: Abiding Discord' and Susan Strange, 'Wake up Krasner! The World *Has* Changed' (1994). Robert Gilpin, *The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century* (2000) presents a wide-ranging, more orthodox, but by no means uncritical, account of the forces and ideas discussed in this chapter and offers another way into this material. Specifically on the multinational corporation, Kenichi Ohmae, *The Borderless World* (1990), and Robert Reich, *The Work of Nations* (1992), promote globalist accounts of the MNC, as do Richard Barnet and John Cavanagh in *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (1994). Andrew Baker *et al.* (eds), *Governing Financial Globalization* (2005)

address the importance of finance to the global economy. More conventional accounts of MNCs would include Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay* (1971); see also the *Millennium* special issue 'Sovereignty at Bay, 20 Years After' (1991); and Robert Gilpin, *US Power and the Multinational Corporation* (1975). The approach adopted in this book is heavily influenced by John Stopford and Susan Strange, *Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares* (1991) – see also Strange, 'States, Firms and Diplomacy' (1992); and Louis Turner and Michael Hodges, *Global Shakeout* (1992). A valuable study of the state in the age of multinational economic actors is Philip Cerny, *The Changing Architecture of Politics* (1990).

For general studies of the changes in the global economy summarized by the term globalization, see the further reading specified in Chapter 9.

The gap between 'structuralism' and new approaches to Southern poverty is partially bridged by works such as Immanuel Wallerstein, *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigms* (1991b); and Caroline Thomas, *In Search of Security: The Third World in International Relations* (1987). Other works here would include Paul Ekins, *A New World Order: Grassroots Movements for Global Change* (1992); Amartya Sen, *Poverty and Famine* (1982); John Cavanagh, Daphne Wysham and Marcos Arruda, *Beyond Bretton Woods: Alternatives to the Global Economic Order* (1994); and Barry Gills *et al.*, *Low Intensity Democracy: Political Power in the New World Order* (1993). Neil Harvey, *The Chiapas Rebellion* (1998), is the best account of that particular anti-systemic movement. Caroline Thomas and Peter Wilkin (eds), *Globalization and the South* (1999) is a useful collection. The *Review of International Political Economy* is a useful source of heterodox work on Southern poverty. The debate over global poverty continues with a volume of publicity unusual in academic publishing, but the most notable recent work is Paul Collier's *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It* (2007). Similarly disillusioned with foreign aid are William Easterly's *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (2007), and Robert Calderisi's *The Trouble with Africa: Why Foreign Aid Isn't Working* (2007). Ha-Joon Chang, *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism* (2007) takes the dissenting view that state control and intervention are the keys to economic growth both for the West and for the development success stories such as South Korea.

الفصل التاسع

العولمة

مقدمة :

لا يوجد موضوع فى العلاقات الدولية دون مضمون ويحمل كثيراً من اللا معنى أكثر من العولمة، وكثير من هذا الهراء يأتى من أقلام منظّرى العولمة المفرطة، والكثيرون منهم يعملون فى مدارس إدارة الأعمال ويكتبون لطبقة معينة من رجال الأعمال التنفيذيين الذين يحلقون فى السماء (هيلد وآخرون ١٩٩٩) وفقط هذا الشخص على سبيل المثال يمكن أن يكتب عن بروز عالم بلا حدود (أوهاميه ١٩٩٠) والعالم قد يبدو بلا حدود لأولئك الذين عندما يركبون الطائرات يتجاهلون قضايا ملايين اللاجئين والمشردين والساعين إلى طلب اللجوء والذين يجدون أنفسهم مطرودين من مكان إلى آخر فيما أن مصيرهم قد جرى حسمه. وفى الحقيقة منذ ١١ سبتمبر فإن الترتيبات الأمنية الجديدة تعنى أنه حتى كبار رجال الأعمال التنفيذيين يواجهون عقبات عند عبور الحدود رغم أن المسافرين لبريطانيا الذين تهبط طائراتهم الخاصة فى مطار نورث هولت يمرون بطريقة أسهل من أولئك الذين يمرون عن طريق مطار هيثرو القريب. هذه العولمة التى لا يستفيد منها إلا كبار الرأسماليين مثيرة للضيق والضجر ولكن فى نفس الوقت كذلك الأمر بالنسبة للتشويه الذى يميز عمل باحث العلاقات الدولية والذى ينكر أن أى شىء يخضع للتغيير المستمر أو فى الحقيقة يمكن أن يغير هذا الجانب من سفر الرؤيا. ربما كان صحيحًا أن بعض الأشياء الخاصة بالبشر لا تتغير، وكما قال (ثيوسيديدس أو هوبز) ما زال مرشداً مفيداً للجانب المظلم من الحياة الاجتماعية ولكن

سيكون أمرا غير عادى لو أن التغييرات الشديدة التى يعيشها العالم ليس لها بعض الأثر على كل من العلاقات الدولية والنظريات التى جرى تطييرها لفهم هذه العلاقات. فالمهم إذاً هو الاحتفاظ برأس بارد بمعنى الاعتراف بالتغيير على أن نتذكر أن هذا العالم هو عالم غير متساوٍ ومنقسم، والأشياء التى يراها الغنى والقوى مهمة جداً بالنسبة له فإن الفقير والضعيف لا يقرؤها بنفس الطريقة، وأن أى تقدير للعولمة وحسابها لا يضع هذه الحقيقة باستمرار أمامنا - سيكون تقديراً معوقاً وبلا كفاءة بشكل أساسى وراديكالى.

وإذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار فإن هذا الفصل عن العولمة سيقع فى أربعة أجزاء، يتناول الأول الاقتصاد السياسى للعولمة بمعنى تطور الاقتصاد العالمى كأساس مركزى لأى حساب عقلانى للعولمة، فمن الصحيح أن شديدى العولمة هم على حق بالرغم من أنهم يفعلون الكثير من الأخطاء. وفى الفصل الثانى سنتناول أثر هذا التطور على نظريات الاقتصاد السياسى التى ناقشناها فى الفصول السابقة لإعادة تقويمها. والفصل الثالث يتناول تقويماً للمشاكل التى تطرحها عمليات التغيير العالمى، وهى تلك المشاكل التى لا يتواءم معها نظام ويستفاليا. ومن هنا فإن موضوع انحدار وتآكل وتدمير البيئة العالمية سيكون موضع تركيز فى هذا المضمار. وأخيراً فإن بروز مجتمع مدنى عالمى هو أمر يجب دراسته، وإن الإعلام العالمى وأنماط الاستهلاك الشائعة تخلق نظاماً عالمياً اجتماعياً جديداً.

هل هو اقتصاد جديد ؟

لاحظنا قرب نهاية الفصل السابق بعضاً من التغييرات المهمة فى الاقتصاد العالمى والتى حدثت منذ أوائل الثمانينيات والتى وصفت النمو البارز للشركات العملاقة والتى تعمل كمتعددة للجنسيات وتدمج الإنتاج على نطاق عالمى، وكذلك بروز سوق رأسمالية عالمية متكاملة يعمل ٢٤ ساعة فى اليوم من خلال انصهار أسواق رأس المال

القومية. هذه التغييرات تعنى فى كلمة واحدة بروز اقتصاد عالمى متكامل ومندمج وهو أمر أساسى فى تقدير وحساب العولمة ولكن الذى حقق اختلافًا واختراقًا كان هو القوة الكامنة وراء هذه التغييرات وهى النمو بسرعة خارقة لصناعات تكنولوجيا المعلومات، فمعدل التغيير فى مجال تكنولوجيا المعلومات كان أمرًا مذهلاً وصاعقًا؛ فقانون مور MOORE وهو المشارك المؤسس فى شركة إنتل جوردون مور يقول إن أداء وإنجاز معالجى المعلومات (Processors) سيتضاعف من كل ١٨ إلى ٢٤ شهرًا، والمحددات الطبيعية لما يمكن عمله مع السيليكون ربما تنهى هذه العملية خلال العقد القادم، ولكن احتمال وإمكانية الإلكترونيات الجزيئية يمكن أن تمد النمو إلى خمسينيات القرن الحادى والعشرين (Overton 2000) عدد الحاسبات الشخصية والهواتف النقالة واستخدام البريد الإلكترونى والإنترنت قد زاد بشكل غير عادى، وحيث إن نقطة التشبع قد تم الوصول إليها مع تكنولوجيا واحدة، والأخرى بدأت تأخذ طريقها فإن العالم المذهل والصاعد يبدو أنه الوصف العقلانى الرزين لهذا المعدل من التغيير (جيدنز ١٩٩٩).

ويجب أن يُلاحظ أن هذا التقدم فى الجزء الأعظم منه لم تدفع إليه الحاجة، وبالنسبة لبرامج الوورد (Word) والبريد الإلكترونى والدخول على الإنترنت وجداول البيانات والتى يستخدمها الكثير إن لم يكن معظم الناس، فإن استخدام الأجهزة سريعة المعالجة لا حاجة لها، كما أن الذاكرات الكبيرة يتم الاحتياج إليها فقط بسبب وجود برامج معقدة لها مواصفات لا يحتاجها معظم الناس، وبسبب الارتفاع فى مستوى نظم العمل والتى لا يستخدم فوائدها معظم الناس، فإنه فى مواجهة ذلك من المثير أن الاتجاه كان هو إلى النمو فى مجال السوق للأجهزة خفيفة الوزن والمعتمدة على لينوس والكمبيوتر المحمول الصغير. وقد بدأت كلعب أطفال ولكنها وجدت طريقها للسوق من جانب رجال الأعمال والطلبة. وعلى أية حال فإن الفرد الواحد الذى ما زال هو أهم رمز قوى ومقنع للتكنولوجيا الجديدة -بيل جيتس- هو فى أصله رجل أعمال أكثر مما هو عالم أو رجل تكنولوجيا، إنها إذن الأعمال الدولية التى تقوم بدفع هذه

التكنولوجيا رغم أنه من الناحية الجدلية قد وصلت إلى نقطة أن ديناميكيتها تحافظ على نفسها بنفسها أو هى مكتفية ذاتيًا.

والتكنولوجيا الجديدة قد قامت بتثوير الطريقة التى يعيش بها الناس فى العالم المتقدم ومعظم قراء هذا الكتاب سيكونون منخرطين فى التعليم بطريقة أو أخرى، وأغلبيتهم سيكون لديهم خبرة مباشرة لطريقة استخدام الإنترنت لنقل المعرفة، كما أن الباحثين يتبادلون ما يجدونه بالبريد الإلكترونى، والشبكة العالمية من حيث المشاركة الدولية هى أسهل مما كانت عليه فى أى وقت، و(الويكيبيديا) هى مصدر دولى للمعرفة تستخدم بانتظام وإن كان غالبًا لا يُعتمد عليها. والأحداث العالمية يمكن متابعتها من خلال (اليوتيوب) بجانب الصحف المتوافرة على الإنترنت، والمدونات ولكنها ليست ببساطة البروليتاريا الفكرية والتى تحولت حياتها، فالعامل الذى يقرأ مقياس الغاز عندك فى المنزل أو يقوم بإصلاح ثلاجتك يضع النتائج من خلال الكمبيوتر المحمول والموديم والتلغراف المحمول كما أنه يقوم بطلب قطع الغيار بالطريقة نفسها، وكثير من المهن والوظائف يتم حراكها بمهارات جديدة وإعادة التدريب، كما أن المساعدين فى المحلات صاروا لا يحتاجون إلى مسجلات الكاش. كما أن موظفى البنوك لم يعودوا فى حاجة لإجراء الحسابات اليدوية آخر النهار، وفى التسعينيات لم يكن مصلحو الثلاجات فى حاجة إلى مهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية، وكل ذلك قد حدث فى العقد الأخير، وحتى التكنولوجيات الأساسية مثل أجهزة التصوير والفاكس وبرامج (الوورد) كانت فى الاستخدام العام منذ السبعينيات. وعندما نصف اليوم كيف كانت الأمور تجرى فى السبعينيات، يصبح من المستحيل أن يفهمها الطالب اليوم.

كل هذا فى العالم الغنى، والأهمية المتزايدة فى تكنولوجيا المعلومات كان لها أثر كبير على علاقات الأغنياء مع الفقراء ككل مما زاد من حدة الفروق بين الدول والقارات، ولكن ليس من نوع الطريقة المنظمة التى تبرر الحديث عن الجنوب ككيان متماسك. فالعالم الغني ما زال يملك ما يقرب من ثلاثة أرباع خطوط التليفونات فى العالم وهو

أهم مؤشر بالنسبة للقدرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة، وما زال هو كذلك موطن أغلبية مستخدمى الإنترنت ولكن المواقع الإلكترونية الصينية ومتصفحى الإنترنت يتزايدون وينتشرون رغم أنهم ما زالوا وراء حائط النيران الصينى العظيم. وتايلاند ليست بعد جزءاً من العالم الغنى ولكن من المقدر أن يكون لديها المزيد من استخدام أجهزة الهاتف النقال أكثر من كل إفريقيا جنوب الصحراء. وحتى السكان الأغنياء نسبياً فى المدن الإفريقية لا يمكنهم الدخول على الإنترنت عبر نظم التليفونات المتاحة لديهم والتى لا يمكن الاعتماد عليها رغم أن هذا القطاع من السكان سيقدر لهم الاستفادة من إتاحة التليفونات التى تعمل بالأقمار الصناعية والرخيصة الثمن. ومن ناحية أخرى كان هناك بعض المنتفعين فى المحيط الاقتصادى العالمى، فوادى السيليكون فى (بانجالور) وحولها قد استفادوا من وجود سكان يتحدثون الإنجليزية وعلى مستوى تعليمى عالٍ فى مناطق بعيدة عن الولايات المتحدة وتسبقها من حيث التوقيت فيتم فى نهاية يوم العمل فى أمريكا إرسال أى مشاكل خاصة بـ(السوفتوير) إلى المبرمجين الهنود على أمل أن يحلُّوا هذه المشاكل وترسل إليهم فى خلال ليلة واحدة، كما أن كثيراً من المبرمجين الهنود قد أدوا مهام وظيفية ناجحة فى الولايات المتحدة كمهاجرين لهم قيمتهم. ولو أن جهاز الكمبيوتر الذى تشتريه من بريطانيا حدثت به مشكلة فإن مركز الخدمة الذى يرد عليك من أجل المساعدة سيكون فى جنوب الهند وإن المكالمة التليفونية قد جرى تغيير طريقها من خلال الإنترنت، وإذا تحدثنا عن من يعيشون فى المحيط وبعيداً عن المركز فإن استخدام الإنترنت فى نيوزيلاندا هو الأعلى فى العالم.

وإذا وضعنا أثر تكنولوجيا المعلومات مع الاتجاه نحو اقتصاد مندمج ومتكامل فإن المظاهر الأساسية للاقتصاد السياسى للعولمة يصبح واضحاً وظاهراً أنها لا مادية الإنتاج وتجزئة العملية الإنتاجية: اللامادية تشير إلى حقيقة أن الخاصية القاطعة للرأسمالية المعاصرة ليست هى إنتاج السلع المادية والتى يتزايد الأخذ بها فى الأماكن الأكثر استقراراً من الجنوب القديم ولكن هى التلاعب بالرموز. فالبروز والسيطرة

الأمريكية كان يشار إليها برمز الجنرال موتورز والصلب أما اليوم فإنها (مايكروسوفت وإنتيل وتايم وارنر وديزني) التى تشير إلى هذا التفوق، والمنتجات المادية الفعلية والمتعلقة مثلاً بأشباه الموصلات هى فى معظمها مصنوعة خارج الولايات المتحدة. وفى بداية الثمانينيات فإن بيل جيتس قد حول مايكروسوفت إلى قائد عالمى من خلال إدراكه أنه يمكن توليد الكثير من المال من خلال إنتاج نظم العمل التى تستخدمها الحاسبات الإلكترونية أكثر من إنتاج الكمبيوترات ذاتها، وقد سمحت له شركة IBM باكتساح سوق (السوفت وير). وفى التسعينيات فإن جيتس نفسه قد فعل الخطأ ذاته حيث سمح ببروز متصفحات مستقلة للإنترنت، والمحاولات التالية لمايكروسوفت لتدمير Netscape أدت به إلى قضية منع الاحتكار مما أدى إلى سقوط المشروع تقريباً. وأثناء ذلك فى أغسطس ٢٠٠٤ فإن (جوجل) كمحرك بحث والذى يمكن أن يستخدم Netscape و Safari أو Internet Explorer قد تم افتتاحه كشركة عامة برأسمال أولى قدره ٢٥ بليون دولار. وعملية تجزئة الإنتاج تتبع لا ماديته، فعندما كان العامل الحاسم فى الإنتاج هو أين يتم فقد كان الحديث عن الاقتصاد القومى ذا مصداقية، ولكن هل ما زال الحال هكذا؟ والمدى الذى بلغه انتهاء واختفاء الاقتصاديات القومية يمكن أن يكون محلاً للمبالغة، وما زال الكثير من الأشياء المادية يتم إنتاجها فى العالم الصناعى المتقدم رغم أن ذلك غالبًا هو الحال بالنسبة لأعلى مستوى من هذه السلع فائقة الجودة والنوعية أكثر منها السلع الشعبية الجماهيرية، وحتى فى حالة السيارات الجديدة من BMW وMercedes وSaab فإنه يتم إنتاجها من خلال عدد كبير من المكونات المستوردة من اقتصاديات ذات أجور منخفضة، وكما وصفها بحق بول هيريست وجراهام طومسون (عام ١٩٩٩) فإن الدليل الإحصائى عن خلق رأس المال يقول إن الاقتصاد القومى ما زال، إلى حد بعيد أمرًا أساسيًا أكثر مما يتوقع. ورغم هذا فإن عملية اندماج الإنتاج العالمى وبروز أسواق رأس مالية عالمية، إذا جمعنا ذلك مع أثر التكنولوجيات الجديدة، فإن كل ذلك يجعل الأمر أكثر صعوبة لتصور وإدراك فكرة الاقتصاد القومى. والسؤال التالى على ذلك مباشرة هو ماذا تتضمنه وتعنيه كل هذه الاتجاهات بالنسبة لنظريات الاقتصاد السياسى التى طرحناها فى الفصل السابق؟

الليبرالية الجديدة ومنتقدوها:

إن أهم استجابة ذات تأثير ونفوذ لتلك الاتجاهات التى برزت منذ ثمانينيات القرن العشرين تمثلت فى إعادة إحياء الاقتصاد السياسى الليبرالى الذى غالبًا ما يتم وصفه بأنه الليبرالية الجديدة (وحتى لا تختلط الأمور رغم أنها بالفعل كذلك مع المؤسسية الليبرالية التى وصفناها فى الفصل الثالث) وموقف الليبرالية الجديدة يتمثل فى كثير من الخيارات التى بدا أنها متاحة للحكومات فى فترة ما بعد ١٩٤٥ ليست معروضة بعد، ففيما بعد ١٩٤٥ توًا كانت هناك نماذج مختلفة للاقتصاد تتعايش معًا مع وضع النموذج الشيوعى جانبًا، فحتى داخل الرأسمالية كانت هناك اختلافات كبيرة مع مستويات مختلفة من التخطيط والرفاهية فى مختلف الدول أو جماعات الدول. فأفكار (كينز) لإدارة الطلب كانت مقبولة مع درجات مختلفة من الحماس، والديموقراطية الاشتراكية والسياسات شبه النقابية غلبت على كثير من السياسات الأوروبية، كما أن أغلب الدول النامية تبنت نماذج اشتراكية من نوع أو آخر، وضمن كل ذلك عادة مع دور كبير للقطاع الخاص.

ومنذ أواخر السبعينيات ومع بروز الاقتصاد العالمى المتكامل الذى وصفناه سابقًا فإن المدى الممكن للنظم الاقتصادية بدا أنه ضاق بشكل لا يستهان به، والتغيير الوحيد الأكبر كان هو السقوط الكامل وانهيار النموذج الشيوعى بعد ١٩٨٩ على الأقل جزئيًا بسبب فشله فى المنافسة أمام الغرب ولكن بصفة أكثر عمومية فإن الاشتراكية الديمقراطية ونظم اقتصاد الرفاهية قد صارت تحت ضغط كبير، وبالنسبة للاشتراكية الديمقراطية فإنها كانت تعتمد على قدرة الدولة على السيطرة وضبط المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة ومستوى التشغيل، وهذا يتضمن القدرة على عزل دول معينة من الاتجاهات العالمية وهى قدرة أضعفتها كثيرًا القوى التى ناقشناها فيما سبق. فأسواق رأس المال الموحدة والتحكم وضبط مناطق أساسية للإنتاج من جانب المشروعات العملاقة قد جعلت من إمكانيات القدرة الذاتية المحدودة التى تتطلبها

الاشتراكية الديمقراطية شيئًا من الصعب إنجازه وتحقيقه، فالدول يمكنها عزل المنافسة الأجنبية والحد من طاقة الأجانب وقدرتهم على امتلاك الشركات المحلية، إلا أن ذلك صار لا يتم إلا بتكلفة عالية جداً. وبالنسبة للمناطق التى تدفعها التكنولوجيا الحديثة والمشروعات المحلية القومية ستكون قادرة فقط على الحياة والاستمرار عندما تدخل فقط فى ترتيبات البحوث من أجل التنمية مع الشركات الأجنبية، وإلا فإن البديل أن الإنتاج سيكون باستمرار وبشكل متزايد بعيداً عن صيحات العصر وغير جذاب حتى بالنسبة للمستهلكين المحليين -وهنا فمصير مصنِّعى السيارات فى بريطانيا والولايات المتحدة واضح أمامنا. والانفتاح أمام الاستثمار الخارجى من جانب آخر يأتى بالمكاسب بمعنى التشغيل والوظائف وحصيلة الدخل من الضرائب والصادرات- والشاهد على ذلك صناعة السيارات البريطانية واليابانية التى جرى إحياؤها، ولكن من أجل أن تكون جاذبة للمشروعات الأجنبية فإن هناك تغييرات قد يكون غير مرحب بها محليًا لا بد من إجرائها.

وفى الدول المتحدثة بالإنجليزية وفى اسكندنافيا فإن دول الرفاهية قد صارت تحت ضغوط شديدة نتيجة هذه العوامل، وعملية إدارة الطلب قد جرى الاستغناء عنها كلية كاستراتيجية، والمهنة الاقتصادية قد غدت تغلب عليها الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. والتعبيرات السياسية لهذه الأخيرة هى التاتشرية فى بريطانيا والاقتصاد الريجانى فى الولايات المتحدة والتى تمت فى البلدين. وفى الحقيقة فإن إدارة حزب العمل الجديد فى بريطانيا (١٩٩٧-) والديمقراطين الجدد فى الولايات المتحدة (١٩٩٣-٢٠٠٠) قد قبلا ووافقا على قدر كبير من الفكر الاقتصادى للمحافظين/ والجمهوريين السابقين عليهم، وكما فعلت الاشتراكيات الديمقراطية فى معظم دول العالم. وفقط فى فرنسا وبلجيكا وإلى حد أقل فى ألمانيا فقد جرت مقاومة الليبرالية الجديدة على المستوى الحكومى بشكل خطير، وحتى فى هذه الدول فمن المشكوك فيه أنه سيمكن تحمل تكاليف دولة الرفاهية سياسيًا على المدى الأطول، وبالتأكيد فإن الرئيس ساركوزى والمستشارة ميركل يرغبان فى إحداث الإصلاح فى

فرنسا وألمانيا ولكن هل المصالح التى كان هواها بعيداً عن النظام الحالى وعلى حساب الطبقات الدنيا والمهمشة هل ستتركهم يفعلون ذلك؟ وهو الأمر الذى ما زال موضعًا للنقاش. وفى عجالة سريعة فإن القضية صارت بتزايد أنه من المقبول كجزء من الشعور العام لهذا العصر أن الأسواق يجب أن تكون حرة ما أمكن ذلك. وأن الضوابط المادية وكوابح الأسعار والتخطيط لم ولن تعمل، وأن الاقتصادات يجب أن تكون مفتوحة لباقى العالم ما أمكن ذلك. هذا الموقف الليبرالى الجديد كان سائداً فى المنظمات الاقتصادية الدولية فى النصف الأول من التسعينيات فيما صار يعرف فى هذا السياق بـ(توافق واشنطن) والذى قدم العمود الفقارى لفكر البرامج التى أوصى بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للدول النامية والتى طلبت مساعدة هذه الأجهزة، وهى البرامج التى فوضت وأعطت أولوية لخفض التضخم وإنهاء الضوابط على الأسعار وخفض الإنفاق الحكومى والانفتاح العام على الاقتصاد العالمى. وكذلك فإن جزءًا من تلك الصفقة كان هو فكرة ومفهوم (الحكم الرشيد) الذى يعنى بشكل أساسى تبنى نماذج الحكومات الغربية من أجل جعل هذه الدول النامية جاذبة للاستثمار الخارجى، وفى بعض الاعتبارات كان ذلك حركة تقدمية. حكومة ديمقراطية غير فاسدة وحكم القانون ليس فقط شيئًا ثمينًا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات ولكنهما كذلك موضع للترحيب من جانب المواطنين المحليين، رغم أن المحاولات التى جرت من أجل فرض مستويات المقاييس الحسابية الأمريكية وقوانين البراءات قد لاقت ترحيباً أقل من جانب المواطنين. وعلى أية حال فالملاحظ أن هذه البرامج والسياسات كان ينظر إليها على نطاق واسع باعتبار أنها فشلت حتى داخل مجتمعات صندوق النقد والبنك الدولى ومسئولى وزارة المالية الأمريكية والذين كانوا هم الداعين إليها من البداية. وفيما يخص توافق واشنطن فقد كانت هناك قصص نجاح محدودة جداً وكثير من تجارب المعاناة المتزايدة بالنسبة للناس العاديين فخفض الإنفاق الحكومى كان عادة موجهًا ويستهدف الفقراء كما أن إنهاء ضوابط الأسعار على المواد الغذائية الأساسية قد أضاف إلى المأساة وفاقم منها. والأسماء الكبرى الشهيرة مثل (جوزيف استجليتز)

حتى عام ١٩٩٩ هو الاقتصادى الأول فى البنك الدولى قد اعترف بذلك، وصار ناقداً شديداً للأفكار الليبرالية الجديدة (استجليتز ٢٠٠٤). وعلى أية حال فلم يكن هناك ثمة عودة للوراء نحو المقتربات الاشتراكية أو الاشتراكية الديمقراطية بالنسبة للاقتصاد. وبدا أن الشعور القوى هو أن أفكار الليبرالية الجديدة قد أتت لتسود الاقتصاد السياسى للعولمة رغم أن النقطة القابلة للمناقشة هى: هل الاتجاه نحو عدم التنظيم (IDe-Regulation) سيواجه مشكلة الديون؟ فعدم تنظيم الأسواق المالية على الأقل قد بدا أنه على المحك ولا ينسجم مع اتجاهات عدم التنظيم.

والناقدون (الجرامشيون الجدد) يدفعون بأن ذلك هو مثال على بناء وتأسيس نوع جديد من الهيمنة، وهذه الهيمنة هى بمعنى مختلف عن تلك التى ناقشناها فى الفصل السابع فى إطار الاستقرار بالهيمنة أو الاستقرار المهيمن. فهنا الهيمنة تعنى نوعًا معينًا من السيطرة والسيادة يمارسهما لاعب أو طرف معين بما يعنيه ذلك من موافقة ضمنية من جانب الآخرين. هنا الهيمنة تشير إلى الطريقة التى تصبح بها أفكار من نوعية معينة وقد تم النظر إليها كجزء من الشعور العام للمجتمع، وقد توقف النظر إليها كأفكار مطلقًا ولكنها صارت جزءًا من حقيقة الأشياء كما هى بالفعل. وهذا المفهوم للهيمنة قد قام بتطويره (جرامشى) فى العشرينيات وبناه على المفهوم الماركسى للأيديولوجية، ولكنه ليس مرتبطًا بالضرورة بالماركسية باعتبارها معارضة للراديكالية. والأفكار الليبرالية الجديدة مهيمنة على النطاق العالمى كشعور عام للعصر حول شئون الاقتصاد وهذا يمكن إدراكه من سلوك معارضى الليبرالية الجديدة، فمن المثير أنه فيما أن كثيراً من الجماعات قد قدمت انتقادات قوية للعولمة الاقتصادية فإن البدائل الإيجابية هى أقل على الأرض ولهذا فعلى سبيل المثال فإن المتظاهرين فى الشوارع فى معركة (سياتل) أثناء مؤتمر منظمة التجارة العالمية الكبير فى نوفمبر ١٩٩٩ وفى الكثير من المناسبات التالية يتفقون على أنهم معارضون لمنظمة التجارة العالمية وللعالم الرأسمالى، ولكنهم أقل وضوحًا حول ماذا يحبذون بالتحديد ويرغبون فيه. وعندما تكون البدائل محل نقاش فإنهم يعارضون بعضهم البعض ويتناقضون. ويضم المعارضون

القوميين الاقتصاديين، والاشتراكيين والخضر المتعصبين للمجتمع الصناعى بجانب الأكثر اعتدالاً من البيئيين ونشطاء حقوق الإنسان مع عدم قدرتهم على إيجاد حتى مجرد عناصر مشروع عام جدى، وكل ذلك يعيق بشدة فعاليتهم كجماعات ضاغطة. والمتظاهرون فى أول مايو فى لندن عام ٢٠٠١ رفعوا عاليًا لوحات مكتوبًا عليها (استبدلوا الرأسمالية بشىء ألطف) وهذا لو نظر إليه كنكتة فإنها تقدم برهانًا واضحًا وصريحًا على عدم القدرة على تقديم بديل متماسك لليبرالية الجديدة يمكن المطالبة به، كما أنه علامة واضحة على هيمنة تلك الأخيرة أى الليبرالية الجديدة.

وفى المناقشة السابقة فقد تم التعامل مع الليبرالية الجديدة كمنظومة من الأفكار وإن كانت بالطبع هى أكثر من ذلك بكثير، فليس من الضرورى أن يكون الإنسان ماركسيًا ليعتقد بأن نجاح وفوز الليبرالية الجديدة يمثل نجاحًا لنوعية معينة من المصالح -بالرغم من أنه من الواضح أنه سيكون للماركسية تقديرها لنوعية المصالح التى ستشكل النظم الفكرية- وإحدى القوى الدافعة لليبرالية الجديدة كانت تتمثل فى بروز الشركات العملاقة والتى من مصلحتها أن تعمل مفاهيم الأفكار الليبرالية الجديدة، فيما أن ارتفاع شأن الشركات العملاقة هو فى حد ذاته جزئيًا قد تشكل بسبب ظهور وارتفاع شأن الأفكار الليبرالية الجديدة، فانتشار الأفكار الليبرالية الجديدة قد أسرع به إعادة هيكلة الإنتاج العالمى والذى حدث منذ ثمانينيات القرن العشرين والعكس بالعكس.

وقبل قبول الوضع أى وضع الهيمنة الليبرالية الجديدة على أية حال فإنه يجب التساؤل كذلك هل الخيارات المتاحة للدول هى محدودة كما يدفع بذلك الليبراليون الجدد ومعارضوهم الجرامشيون؟ ودور الدولة ربما يكون قد تغير ولكن الدولة ذاتها لم تتعرض للاختفاء: وبالتأكيد فإن العولمة قد جعلت من بعض أشكال تدخل الدولة أمرًا غير فعال، لكن التحدى السياسى الذى قدمته العولمة قد شجع الدول على تطوير آليات جديدة وربما كذلك اتجاهات جديدة. وما قد نراه أمامنا فإنه يتمثل فى بزوغ نوع جديد

من الدبلوماسية يتصل بالمشروعات والدول (استرينج ١٩٩٢ - ١٩٩٦). وباعتبار أن التكنولوجيا قد جاءت لتسيطر وتسود عمليات الإنتاج فكذلك المشروعات فى القطاعات المتقدمة تأتى لتجد أن بقاءها على المدى الطويل يعتمد على قدرتها على إجراء وممارسة البحوث من أجل التنمية R&D والتى تحتفظ لهم بالمقدمة فى قطاعهم. فمجرد الحجم هو أمر حاسم هنا والذى يعنى أن الدخول للأسواق هو أمر حاسم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو من خلال ترتيبات مع المشروعات الأخرى. وما دامت الدول عند الحاجة يمكنها أن تتحكم وتسيطر على النفاذ للأسواق وكذلك يمكنها أن تمنح وترخص وتعطى الامتيازات وكذلك تمنع الترتيبات، فإن حاجة المشروعات للتوسع تعطى الدولة درجة من إمكانيات التحكم والضغط والضبط على نشاطات المشروعات. ومن ناحية أخرى، فإن الدول ترغب فى أن تكون المشروعات ناجحة متقدمة تكنولوجياً ومتوطنة فى أقاليمها حيث يولد الاستثمار فى الداخل العمالة والتوظيف ويدعم السياسة الإقليمية ويقدم قاعدة للضرائب ويساهم فى الطاقة التصديرية للدولة، وهذا يعنى أن المشروعات لديها ما يمكن أن تمنحه وتعطيه للدول ومن هنا يكون لها وضع وموقف تفاوضى جيد.

ولو أخذنا الأمر من ناحية أخرى فإن كلا من الدول والمشروعات لديهما اهتمام بالمشاركة فى السوق، والمشروعات بالطبع تريد أكبر نصيب من السوق يمكنها الحصول عليه، كما أن الدول تريد المشروعات التى يكون لها أكبر الأسواق التى تحصل عليها فى أقاليمها، والدبلوماسية الجديدة تدور حول الطرق والمسائل التى تحقق للمشروعات والدول أهدافها، إنها دبلوماسية ثلاثية الأبعاد: فالدول تتفاوض وتساوم مع دول أخرى حول الدخول فى أسواق بعضها البعض، وداخل الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال تدور حول القواعد الحاسمة لدرجة المكون المحلى المطلوبة، إذا قلنا مثلاً إن تويوتا كورولا مصنعة فى بريطانيا، هل يمكن اعتبارها بريطانية فى مواجهة سيارة يابانية؟ الدول تتفاوض وتساوم مع المشروعات حول الشروط والقواعد التى يسمح بها للأخيرة بالعمل فى إقليم الدولة والامتيازات الضريبية التى تقوم بجذب الاستثمارات وتوطين الاستثمار والوظائف التى يوفرها. وحاليًا فى حالة بريطانيا أثر الانضمام أو

عدم الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة. والمشروعات تتفاوض وتساوم مع بعضها البعض حول الإنتاج المشترك وكذلك حول المشاركة فى مجال البحوث والدراسات من أجل التنمية وحول الترخيص وأحيانًا حول الملكية المشتركة. وكلٌّ من الجوانب الثلاثة من هذه الدبلوماسية تؤثر على الاثنين الآخرين؛ فجاذبية دولة على أخرى كموطن لاستثمار جديد (دبلوماسية دولة - مشروع) ستعتمد غالبًا على قدرتها على ضمان الدخول لأسواق دول أخرى (دبلوماسية دولة - دولة) والمدى والدرجة التى ستجعل المشروعات القادمة قادرة على التفاوض وعقد صفقات مع هؤلاء الموجودين أصلاً فى السوق (دبلوماسية مشروع - مشروع). هذه الدبلوماسية قد غيرت أجندة الشركات متعددة الجنسيات ففيما كانت أدبيات الشركات متعددة الجنسيات تعطى اهتمامًا عظيمًا لعمليات نقل الأرباح وتضمن أن الشركات الأجنبية تستغل الاقتصاد المحلى فى مصلحة ومنفعة ما تحصل عليه من ريع إلى بلدها، فاليوم أى شركة محلية أو عالمية لا تقوم باستثمار معظم أرباحها فى البحوث من أجل التنمية لن تمكث وتعيش لمدة طويلة تمكنها من دفع فوائد أسهمها لحاملى هذه الأسهم. وربما فالأعظم من كل ذلك أن فكرة أن السيادة فى وضع حرج (Sovereignity at bay) هى أمر مضلل للغاية (فيرنون ١٩٧١) فمن ناحية وكما رأينا فإن السيادة بالمفهوم التقليدى بمعنى السيطرة الكاملة على إقليم معين ربما هى لم توجد أصلاً، وعلى أية حال فقد انتهت منذ وقت طويل. ومن ناحية أخرى فإن القدرة على ممارسة السيادة بفعالية هو مواجهة وتحقيق احتياجات الرفاهية لسكان الدولة ودعم النمو الاقتصادى وهو ما يعتمد بشكل حاسم على الدخول فى علاقات صحية مع الأعمال الدولية (International business). فالدولة القوية هى التى تكون قادرة على استخدام الشركات متعددة الجنسية من أجل تحقيق أهدافها، وليست تلك التى تمنع هذه الشركات من تحقيق الربح. الحكم الرشيد كما أشرنا إليه سابقًا فيما يتصل بالدول النامية صار أمرًا حاسمًا ـ فالنخب المحلية الفاسدة وغير المسئولة وغير الديمقراطية لم يحالفها النجاح فى استخدام الشركات متعددة الجنسية من أجل تحقيق أهدافها القومية رغم أن هذه النخب قد تكون ناجحة جدًا فى امتلاء وضخامة حجم حساباتها البنكية خارج الحدود.

المشاكل العالمية الجديدة: ويستفيليور (Westfailure) والبيئة

هذه مناقشة يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، ولكن من الضرورى التحرك والنظر إلى بعض المشاكل الخاصة التى تطرحها العولمة، فالموضوع الأساسى هنا هو عدم القدرة من جانب نظامنا السياسى العالمى الحالى على التكيف والتلاؤم مع المشاكل التى خلقتها العولمة، ورغم أن العالمة البريطانية (سوزان سترينج) تكره مصطلح العولمة، فإنها قد أضافت تقويمًا جيدًا وذلك فى مقالها الأخير المنشور بعد وفاتها بعنوان "The Westfailure system" (1999)<< فإنها تبدأ بمناقشة أن الدول ذات السيادة تدعى احتكار الاستخدام الشرعى للعنف داخل إقليم نما وكبر بالتكافل مع اقتصاد السوق الرأسمالى، ولكنها تدفع بعد ذلك بأن هذا الاقتصاد يضع مشاكل لا يمكن حلها داخل منظومة المصطلح الأول داخل شروط السيادة، وبصفة خاصة فإن هذه المشاكل تهم وتتصل بنظام التمويل والديون الدولى والذى هو مصدر الأزمات المتكررة والدورية والتى لا يمكن حلها لأن الدول غير راغبة فى إعطاء السلطة لبنك مركزى عالمى، وعدم قدرة نظام السيادة على التكيف مع التدهور البيئى بسبب غياب سلطة صنع القرار وتنفيذه، مما يضعف من التحرك الجماعى، والفشل الإنسانى المتولد عن عدم المساواة العالمية والتى تتسع ويتزايد عدم إمكانية إدارتها، وكذلك لعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من قوى الاقتصاد العالمى. وفى عجالة فإنها تدفع بأن النظام قد فشل فى تحقيق المحافظة على النظام على المدى الطويل: (ويستفاليا هى ويستفيلير) Westphalia is Westfailure.

وهذه حجة قوية – وإن كانت تتجه إلى التشاؤم ما دام أن سترينج لم تقدم حلاً ـ فالفشل فى النواحى الإنسانية قد جرت مواجهته بشكل ما، وسيتم العودة لذلك فى سياق التدخل الإنسانى فى الفصل الحادى عشر. وموضوع البنك المركزى العالمى وقد كان موضع اهتمام خاص من جانب سترينج سيتطلب ويحتاج لمناقشة فنية مكثفة؛ ولهذا فإن التركيز هنا سيكون على البيئة، والتى هى بحق أمر خطير بشكل عميق كما أنه يُعد كاشفًا بمعنى ما يقوله لنا حول العلاقات الدولية المعاصرة. فواحد من أهم

المبادئ فى القانون الدولى التقليدى أن سيادة الدولة تتضمن وتعنى السيطرة على الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادى المحلى، وهذا المبدأ يتضمن الطبيعة المجردة للدولة الحديثة وعلى عكس مثلاً بعض المؤسسات فى العصور الوسطى فالأشكال السياسية المعاصرة هى إقليمية منذ القرن السابع عشر، والإقليمية تعنى ادعاء الملكية للموارد الطبيعية، والأكثر من هذا فإن طبيعة الاقتصاديات الرأسمالية كما تطورت ونمت خلال هذه الفترة تعنى أنه كان من الحتمى والضرورى أن الملكية فى الدول الصناعية المتقدمة لن تفسر وتترجم بمعنى الإشراف **stewardship** ولكن بمعنى السيطرة **dominion**. فالموارد الطبيعية هى هنالك لتستغل لمصلحة المُلاك والدولة وربما على الأقل فى مجتمعات من مجتمعات الرفاهية الرأسمالية الشعب، وعلى أية حال فإنه فى الحالة الأخيرة فإن الشعب يعنى مواطنى الدولة وليس الشعب عموماً. وحتى مؤخراً وبالمقارنة فإن الدولة يمكن أن تكون عالميًا موضعًا للمؤاخذة والسؤال حول النشاطات الاقتصادية التى تتم على أرضها وربما تبدو غير متطابقة مع المبدأ الأول من مبادئ النظام.

هذا الاتجاه بدأ يتغير فى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات، ففى المقام الأول صار واضحاً أن أنواعًا واضحة من النشاط الاقتصادى يمكن أن تكون لها آثار درامية فيما وراء حدود الدولة موضع التساؤل مثل ظاهرة المطر الحمضى وأثره على تدمير الغابات فى إسكندنافيا وكندا؛ بسبب التلوث الصناعى الذى يصدر عن بريطانيا وألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أية حال، فيما أن هذه تعد قضايا خطيرة فإنها لم تثر مشاكل نظرية ذات أهمية خاصة، ومن حيث المبدأ فإن التلوث عبر الحدود هو نفس الشيء مثل التلوث داخل الحدود؛ فإن تنظيف نهر الراين الذى يمر عبر عدة دول هو أمر أكثر تعقيداً من تنظيف نهر التيمز ولكنه يضع أمامنا نفس النوعية من المشاكل وبصفة خاصة كيف يمكن حساب ما يسميه الاقتصاديون العوامل الخارجية، هل ننظر إلى السيطرة على التلوث كتكلفة عامة على الضرائب أو أنها يجب التعامل معها على أساس أن يقوم الذى تسبب فى التلوث بالدفع وهكذا. وحينما نعترف بالمشكلة فإن الاقتصادات الرأسمالية يكون لديها مشاكل أقل للتعامل مع مثل هذه

الموضوعات أكثر مما هو متوقع. فالملكية الخاصة تقطع كلا الطريقين فيمكنها أن تعوق العمل الجماعى ولكنها تعنى كذلك أنها مبدئيًا من الممكن أن تحدد المسئول عن تدهور وانهيار البيئة. والتناقض المدهش هنا يتعلق بالصعوبات الضخمة فى التحكم فى التلوث المباشر الذى قامت به الدول الشيوعية الصناعية، وحيث إن الملكية العامة كانت السبب فى عدم تناول وحل المشاكل المماثلة بالنسبة للدول التى حكمتها الشيوعية والتى ورثت أنهارًا ميتة ومنغصات وكوابيس بسبب الصناعة يجب الوعى بها.

ومما له مغزى على المدى الطويل السبب الثانى للظهور المتزايد للموضوعات البيئية فى بداية السبعينيات والمتعلق بالوعى المتنامى أنه يجب أن تكون هناك حدود للنمو (ميدوز وآخرون، ١٩٩٤) والتى دفعت بأن الحضارة الصناعية اعتمدت على أن الاستهلاك المتسارع باستمرار للمواد، فيما أن العرض وبالتعريف هو شىء له نهاية، فالطاقة الهيدروكربونية والتى خلقت عبر ملايين السنين جرى استهلاكها فى عقود والطلب على الموارد التى كانت مبدئيًا متجددة مثل الأخشاب والمنتجات الزراعية ينمو بشكل أسرع من العروض الموازية لها مما يخلق نقصًا محتملاً على طول الخط، والأمر بالنسبة لهذه التنبؤات الكارثية، على عكس ظاهرة المطر الحمضى التى تتحدى النمو الاقتصادى المستمر الذى يمثل القوة الدافعة والشرعية للمجتمع الصناعى المعاصر، والذى إذا ما تمت المحافظة عليه فإن هذا التحدى سيتمخض عن إعادة تشكيل درامية لسياسات الدول الصناعية المتقدمة، ولكنه سيضع مشاكل ضخمة للدول النامية فى العالم والتى كانت تعتمد على الآثار النفعية الناجمة عن النمو الاقتصادى العام أكثر من العالم الغنى.

وفى الحقيقة فإن هذه المشاكل قد تم تجاهلها لعدة سنوات، فيما أن التوجه للنشاط الاقتصادى فى السبعينيات قد قلل من الطلب على المواد الأولية وأن التطورات التكنولوجية المتقدمة مثل أشباه الموصلات الصغيرة كانت أقل اعتمادًا على المدخل المادى من التكنولوجيات القديمة، فإن توقعات حدود النمو كانت على أى حال ربما أكثر تشاؤمًا. وأكثر من ذلك ولحسن الحظ كانت تنقد ذاتها طالما أنهم ركزوا فكرهم على مدًى أكبر على المحافظة على الطاقة وإعادة التدوير وتنمية مصادر جديدة. وبهذا المعنى

الذى استخدم حينئذ فإن أمامنا وقتًا طويلاً حتى نصل إلى حالة حدود النمو وبالرغم من ذلك فإن هذا الحوار فى السبعينيات كان يقدم نوعًا البروفا المفيدة للمشاكل التى برزت فى الثمانينيات والتسعينيات ولأسباب أكثر تأكيداً فى العقد الأول من الألفية الثالثة. فالتغييرات المناخية مثل تدمير طبقة الأوزون والتغير المناخى وارتفاع منسوب المياه وتدمير الغابات وخسارة التنوع البيئى والتصحر تمثل وتضع تحديات سببت أنواعًا مشابهة من التحديات للحضارة القائمة على الإنتاجية التى قدمتها فكرة حدود النمو مع وجود اختلاف أساسى أن هذه التحديات تدعمها بقوة آراء علمية وأقل عرضة للاستجابات البطيئة والجزئية هذه المرة. هذا الوقت يبدو فى الواقع أنه ربما صار علينا جميعًا أن نغير الطريقة التى نعيش بها وأن علينا استدعاء قوة الإرادة لفعل ذلك.

قضية الكلوروفلور كاربون (C.F.C.s) التى تهاجم طبقة الأوزون هى قضية حيوية فى هذا المجال، فاتفاقية فيينا، لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٥ والبروتوكولات اللاحقة حول الموضوع من نحو بروتوكول مونتريال ١٩٨٧ ولندن ١٩٩٠ ومناقشات مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية (UNCED) فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ بجانب عدد من المنتديات اللاحقة وخاصة فى كيوتو عام ١٩٩٨ تعد كلها شاهدة على الأهمية الفائقة التى جرى إدراكها حول زوال الأوزون، والحاجة الماسة لوقف انبعاث الغازات. والسؤال المهم والمثير هنا كيف أمكن خلق الإدراك والوعى بهذا الموضوع؟ من الواضح أنه توجد أسباب جيدة بما فيها أنها أحيانًا تكون قصيرة النظر حول كيف أن الدول لا تريد أن تأخذ هذا الموضوع فى الاعتبار. والانبعاثات الكربونية يجرى خلقها من خلال تشغيل وتوظيف التكنولوجيات التى فيما أنها ملوثة للبيئة فإنها بلا شك تكون أرخص من البدائل الأخرى المتاحة. والدول النامية التى ترغب فى دعم وتشجيع الاستخدام المتزايد للتبريد تريد توظيف واستخدام أرخص التكنولوجيات المتاحة والتى تسبب انبعاث الكلوروكاربون، والدول المتقدمة هى كذلك بالتوازى لا تتجه لوقف استخدام التكنولوجيات التى اعتمدوا عليها. إذًا فكل واحد له مصلحة على المدى الطويل فى تجنب القضاء على تلك الدرع الحامية ولكن كذلك بالتوازى فلدى كل واحد مصلحة

قصيرة النظر فى عدم قيادة الطريق فى هذا الأمر، وهذه مشكلة كلاسيكية فى العمل الجماعى وهى صعبة ومزعجة فى تناولها وتسويتها، وعلى أية حال فيما القليلون يصفون استجابة المجتمع الدولى على العموم بأنها كافية ككل فإن الموضوع هو على الأقل على الأجندة. فلماذا إذن وكيف أمكن حدوث ذلك؟

والإجابة تبدو بأن الأمور وصلت إلى ذلك بسبب بزوغ توافق بين العلماء أنها كانت مشكلة وصار لا يمكن تجنبها بعد وعلى أساس هذا التوافق فإن الحكومات قد جرى ممارسة الضغط عليها وغالبًا بعد حالة من الممانعة، فقد اقتنعت الحكومات فى النهاية بأنه لا بد من التصرف. هذا مثال عن ظاهرة مثيرة جديدة فى العلاقات الدولية من حيث بروز مجموعة ضغط دولية، ومصدر نفوذها وأهميتها وتأثيرها يكمن فى ملكية والحيازة على معلومات ومعرفة تكنولوجية وفنية متخصصة أكثر مما هى موارد سياسية تقليدية. فبيتر هاس (١٩٨٩) قد أدخل مصطلح (مجتمعات المعرفة) (Epistemic Communities) وذلك فى الأدبيات التى تصف هذه المجموعات. ومن الواضح أنه فى الظروف الطبيعية والصحيحة يمكن أن تكون فاعلة، ويمكن جعل الحكومات أنها ليس أمامهم من بديل آخر سوى التصرف والعمل بالطريقة التى تشير إليها هذه الوفاقات العلمية. وربما قد يوجد تهديد سياسى نادر هنا -تصرف وإلا سوف نكشفك أمام الرأى العام بأنك تريد تعريض حياة الناس للخطر- ولكن النفوذ الأساسى الذى تمارسه مجتمعات المعرفة ينبع ببساطة من قدرتهم أو على الأقل اعتقاد الرأى العام فى قدرتهم على تقديم تفسير بارز وسائد حول طبيعة المشكلة.

ورغم ذلك فإن تأثير مجتمعات المعرفة لا يجب المبالغة فيها؛ فإنها تحتاج إلى الظروف الصحيحة لتكون فعالة وهذه الشروط تتضمن ما يقترب من التوافق بين حاملى المعرفة المتخصصين وموضوع أو قضية لا تتصل أو تمس المصالح الجوهرية للدول. وأحد الأبعاد المثيرة لمجتمعات المعرفة هو ما ينقصهم من شرعية ديمقراطية، فجماعة السلام الأخضر الدولية تقدم مثالاً بارزًا على ذلك لأنه غالبًا ما ينظر إليها

باعتبارها النموذج المثالى لجماعة ضغط تستخدم الخبرة العلمية للإقناع بقضيتها فى المجتمع المدنى العالمى، وعلماء السلام الأخضر يُنظر إليهم باحترام وتؤخذ آراؤهم بجدية من جانب أجزاء كبيرة من الرأى العام الغربى، لقد كانوا قادرين وبكفاءة على تحقيق نجاحات سياسية مهمة. وتعد قضية (برنت سبار) عام ١٩٩٥ مثالاً جيداً على ذلك حيث جرى تدبير حملة من السلام الأخضر بما فى ذلك هجوم بحملة علاقات عامة ومقاطعة المستهلكين نجحت فى تغيير دفة القرار من جانب شركة (شل) والحكومة البريطانية لإغراق منصة برنت سبار البترولية فى المحيط الأطلنطى، وكما تكشَّف فيما بعد فقد كانت هناك أخطاء فى حسابات جماعة السلام الأخضر، وما زالت محلاً للأخذ والرد؛ هل كان التخلص فى البحر هو أفضل استراتيجية ملائمة بيئيًا؟ ولكن المدهش والمثير وربما الأكثر شراً أن علماء السلام الأخضر غير المنتخبين وعلماءها الذين لا يخضعون للمساءلة كانوا قادرين على التلاعب بالرأى العام وتخطى إدارة الحكومات المنتخبة ديمقراطياً ومستشاريها من العلماء، ويوجد هنا شىء مؤسف فكثير من مؤيدى السلام الأخضر لديهم وجهة نظر تشككية فى مدى مرجعية وسلطة العلم عمومًا، وبالرغم من هذا فإن نقص التشكك فى هذا الموضوع هو الذى أعطى المنظمة هذا النفوذ.

وإذا تحركنا بعيداً عن مجتمعات المعرفة فالسياسة البيئية كان لها تأثير كبير على الموضوع القيمى المتعلق بالعدالة العالمية؛ وذلك من خلال التركيز وإبراز التوترات بين المقتربات نحو العدالة والتى تركز على حقوق المجتمعات وتلك التى تركز على الاهتمامات العالمية فمنذ ما يقرب من جيل فإن موضوع عدم المساواة العالمية كان من السهل نسبيًا فهمه، وعلاج الفقر العالمى بدا وكأنه لا يمثل ثمة مشكلة بالرغم من أنه بالطبع فإن التصرف والعمل من أجل تخفيف الفقر هو أمر آخر، فالدول الفقيرة هى دول غير نامية أو متخلفة ومن هنا فإنها تحتاج إلى التقدم والنمو. وتوجد حوارات كثيرة حول إمكانية التنمية فى ظل النظام العالمى الجارى ولكن الهدف ذاته لم يكن هناك على المحك - والتوافق حول التنمية يمتد من الليبراليين أصحاب السوق الحرة

إلى منظّرى التبعية من خلال الماركسيين من النمط التقليدى. وقد كان وفاق واشنطن هو ببساطة آخر التعبيرات حول هذا التصور التنموى، ولكن من الواضح أنه من جانب حاسم فإن هذا التوافق هو أساسًا شيء خاطئ والشيء الواحد الذى نحن متأكدون منه حول المستقبل هو أنه لن يتضمن حضارة صناعية عالمية حيث تصير فيها الدول النامية وقد حققت النمو وملكت اقتصاديات صناعية متقدمة على غرار النموذج الغربى فى الخمسينيات والستينيات -أو على الأقل إذا كان لهذا المستقبل أن يوجد فإن الثمن الذى يجب دفعه من أجل ذلك لا يمكن تحمله ما لم تتم تغييرات تكنولوجية متقدمة تغير الحسابات كلية- وإذا ما صار حلم التنمية كابوسًا فأين يترك ذلك تلك الدول والتى موقفها الحالى هو بالنسبة إلى سيناريو البيئة المغتصبة والمسروقة والمنهوبة يمكن أن يحسب على أنه يمثل قدرًا من التحسن والتقدم.

والتناقض بين الحاجات والمصالح فى العالم ككل وكذلك بالنسبة لدول معينة يبدو أنه فى وضع حاد. وعلى الجانب الآخر فمن الواضح أن التنمية الصناعية جريًا على النموذج الغربى إذا ما أمكن تعميم ذلك على الصين وشبه الجزيرة الهندية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية سيكون كارثيًا لكل منها بما فى ذلك شعوب هذه الأقاليم، ولكنه من الواضح كذلك أن حكومات الجنوب سترغب فى سلوك ذلك الطريق ما لم يتم تقديم الحوافز الكافية لهم ليفعلوا شيئًا آخر. ولا يوجد ثمة مشروع حافز يمكن أن يكون عمليًا إذا كانت النتيجة الأخيرة هى عالم حيث الشعوب والحكومات فى الشمال يسمح لهم بالاحتفاظ بالمنافع التى لا شك فيها للحضارة الصناعية، ويتم إنكار ذلك على الجنوب. ومن ناحية أخرى فمن الواضح كذلك أنه بالتوازى فإن شيئًا ما يجب أن يتم عمله لوقف أو الإقلال من الانبعاثات الكربونية فى الولايات المتحدة والتى رفضت التوقيع أو التصديق على اتفاقيات كيوتو والتى تصر على رفض فرض الضرائب على استخدام الجازولين فى توليد الطاقة والتى فى الحقيقة كذلك تسمح بسيارات الدفع الرباعى (SUV) ورغم أن الأوروبيين يتحدثون بطريقة أفضل وإن لم تكن سجلاتهم فى هذا المجال نظيفة. ومما يثير الدهشة حول هذه الحالات أن المشاكل لم تخلقها مصالح

خاصة أو نخب سياسية، إنهم الناس العاديون الذين يريدون تبريداً رخيصاً فى الصين وجازولين رخيصاً وتدفئة مركزية ومكيفات فى الولايات المتحدة، وبالتأكيد ففى الحالة الأخيرة فإن بعضًا من شركات البترول قد قامت بممارسة الضغوط ضد اتفاقيات كيوتو ولكن الفشل فى التصديق على الاتفاقية هو أساسًا بسبب أنه لا يوجد سيناتور يريد أن يواجه ناخبيه بعد إقرار والموافقة على زيادات أسعار البترول.

وهناك نوع من الجمود قد تطور هنا فالولايات المتحدة لا تريد إحداث تغييرات كبيرة فى سياساتها حول الانبعاثات الحرارية فيما أن الصين تبنى محطتين حراريتين بالفحم كل أسبوع، ولكن الصين كما هو مفهوم لا تريد أن تخفف سرعتها الحثيثة نحو الرخاء وتترك عدم المساواة بين الدول كما هو دون تغيير. وعلى أية حال فتوجد بعض المؤشرات أن هذه العقبة الكئود قد تنكسر فإدارة بوش فى الولايات المتحدة قد اعترفت أخيراً بأن التغيير المناخى يسبب مشكلة حقيقية تبدو غير مريحة ولكن هذا تغيير متميز فى الاتجاهات التى تبدو متجهة للتغيير أكثر عندما يأخذ الرئيس أوباما مكانه فى الإدارة الجديدة. وحتى نصل إلى ذلك فإن الإجراءات غير العادية التى اتخذت لضمان أن الرياضيين لن يعانوا مشاكل فى دورة بكين فى صيف ٢٠٠٨ فإن ذلك يبرهن لكل شخص بما فى ذلك القيادة الصينية حول كم هو خطير تلوث الهواء فى المدن الصينية.

وعلى أية حال فإن ذلك موضوع يضرب فى صميم القيم الراكزة فى النظام الدولى الحالى والافتراض الحاكم فى هذا النظام هو أن الدول فرادى لديها الحق فى ممارسة واتباع مفهومها الذاتى لما هو خير دونما تدخل خارجى، وقيم النظام جرت صياغتها لتدعيم التعايش أكثر مما هو لخلق المشاكل، والتحدى الذى تسببه عملية تدمير البيئة هو إحدى الطرق التى تضع ذلك الافتراض الحاكم تحت التهديد، ومثال واحد على الطريقة التى برزت بها حضارة صناعية عالمية قد تخطت الأشكال السياسية المتاحة أمامنا، وهذا مثال كلاسيكى على الفشل (westfailure).

إحدى الاستجابات لهذا الموقف كان ويا للمأساة! توسيع نطاق أحد المفاهيم الرئيسية لنظام وستفاليا -الأمن- وحيث إن القلق والاهتمام بالأمن العسكرى قد صارا أقل إلحاحاً بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، فإن مفهوماً أوسع للأمن قد برز إلى

الساحة ودعمته وشجعته مدرسة كوبنهاجن وعلى رأس أعضائها (بارى بوزان وأول وايفر) وحركة الدراسات الأمنية النقدية وأكثر أعضائها البارزين يمكن أن نجدهم فى جامعة ويلز وجامعة ABERYSTWYTH. والأفكار الأساسية لكلتا المجموعتين أنه فيما أن موضوع الأمن هو أمن الفرد والمجموعة والدولة فالأمن هو حالة وجودية هى الشعور بالأمن، والتى هى فى أى وقت ممكن أن تكون مهددة من عدد من الاتجاهات المختلفة وواضح أن واحداً من ذلك هو التهديد الخارجى العسكرى، ولكنه أيضًا فى حالة زوال طبقة الأوزون، والبطالة على نطاق واسع، وتهريب المخدرات على نطاق كبير، والجريمة، ووصول أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الحدود، كل ذلك يهدد أمن الدولة. وأكثر من ذلك فإن أمن الأفراد يتصل كذلك ويرتبط بهذه التهديدات لأن هؤلاء الأفراد أعضاء فى المجتمعات، ولكن أيضًا وربما أكثر أهمية فى ظروف حيث إن أمن الفرد يمكن أن تهدده الدولة ذاتها فإنكار حقوق الإنسان والمعاملة السيئة والاعتقال والتمييز بسبب النوع أو الجنس والمجاعة والفقر كلها عوامل تهدد أمن الأفراد وتقع داخل نطاق الدراسات الأمنية الحديثة، وكما أن كلا من كوبنهاجن وأبيريستويث على وعى فإنه يوجد بوضوح موضوع هنا، هل من المناسب أن نجعل هذه الموضوعات أمنية؟ فمن المحتمل بأن التأمين وجعل هذه الموضوعات أمنية يتسبب فى ردود أفعال غير مناسبة لبعض هذه المشاكل، فعلى سبيل المثال فإن الطريقة التى ينظر بها بطريقة شيطانية لطالبى اللجوء أو المنفى باعتبارهم كاذبين ومزيفين كما يغلب فى لغة الخطاب السياسى فى بريطانيا ربما تعكس وجهة النظر بأن هؤلاء الأفراد الذين لا يشكلون ضرراً يتم تقديمهم باعتبارهم نوعًا من التهديد لأمن الدولة. وبالنسبة لموضوع هذا القسم من الدراسة فيمكن الدفاع بأن أثر إضفاء الجانب الأمنى على موضوع البيئة يجعل مشكلة تدهورها أمراً أكثر صعوبة من حيث الحل -بدلا من معاملته كمشكلة عامة للإنسانية ككل فالاتجاه يجب أن يكون لاعتبار سلوك الشعوب الأخرى كتهديد للفرد ولهذا فمن الناحية العقلية والبدنية يعنى أن نلقى بتكلفة التغيير على الآخرين. ويمكن الدفع كذلك بأنه فى مجتمعنا الحديث الذى يتهدده الخطر فإن التركيز كثيراً على الأمن هو أمر غير مناسب فتعلم الحياة الخلاقة دون أمن ربما هو أكثر من القلق

والاهتمام الكثيف مع هويات مستقرة صار لا يمكن بعد الاستمرار فيها والمحافظة عليها (BECK 1999) ولعل هذه النقطة هى بداية محتملة ومثيرة لمناقشة ذلك التأثير الاجتماعى للعولمة وهو الموضوع الأوسع.

مجتمع مدنى عالمى

وكما يبرهن ويؤكد مفهوم Beck عن مجتمع المخاطرة فإن بعض علماء الاجتماع قد درسوا المدى الذى وصلت إليه العولمة من حيث تغيير مفاهيمنا وإدراكاتنا عن المجتمع، ولكن من أجل الهدف الذى يتوخاه هذا الكتاب فإن السؤال الأكثر أهمية هو هل يبزغ نوع ما من المجتمع العالمى الأصيل؟ وإذا كان كذلك فما طبيعته؟ هناك عدد من الكتاب المستقلين وبعض مدارس الفكر تجيب عن السؤال الأول من هذه الأسئلة بشكل إيجابى وتوجد الآن أدبيات تنتشر بسرعة عن مفهوم وفكرة المجتمع المدنى العالمى بما فى ذلك كتاب سنوى مفيد (الكتاب السنوى للمجتمع المدنى العالمى Global Civil Society Year Book).

وقد بزغت فكرة المجتمع المدنى فى فكر القرن الثامن عشر وهى ترمز إلى وجود فضاء اجتماعى ينظم نفسه منفصلاً، وقد يكون مستقبلاً مكرسًا ضد كل من الدولة والأسرة الممتدة وهما المؤسستان الاجتماعيتان اللتان سادتا فى السابق الوجود البشرى الإنسانى، وهذا المفهوم -الذى طوره آدم فيرجسون وآدم سميث -وبطريقة مختلفة هيجل- وقد تم إحياؤه فى الثمانينيات والتسعينيات فى ردة فعل واستجابة لسقوط الشيوعية والتى رأى الكثيرون أنها كانت عاجزة بسبب أنها بانتظام وبطريقة منظمة ومعدة سلفًا قد أنكرت إمكانية وجود مثل هذا الفضاء. وفكرة المجتمع المدنى العالمى تطورت كذلك بالموازاة مع مؤسسات الحوكمة العالمية، والتى وصفناها فى الفصل السابع حيث إن المؤسسات تعمل كبديل عن الدولة أو مكملة لها (تعويض) عن الدولة فيما أن المجتمع المدنى العالمى ذاته يشير جزئيًا إلى وجود جماعات ضغط عبر القومية وغير رسمية (غالبًا فى مجال البيئة ولكنه أيضًا يضم حقوق الإنسان وحقوق

الحيوان والحركة المضادة للرأسمالية العالمية والتجمعات المؤيدة للرأسمالية مثل دافوس وبيلدربيرج والحركات الدينية والأحزاب السياسية عبر القومية وغيرها) وقد تم تشجيعها وتقويتها كظاهرة عالمية من جانب الاتجاهات العالمية العابرة للثقافة فى مجالات الاستهلاك وتسجية الفراغ والتسلية. وهذه النقطة الأخيرة مهمة جداً من حيث وجود علامة عالمية وإعلام عالمى وهو واحد من أهم المظاهر الصارخة (الصادمة) لعالمنا، فقوس ماكدونالد صار علامة رغم أنه فى أيامنا فإن ستاربكس حلت محل ماكدونالد كمثل أكثر تقدمًا للعلامة العالمية كما أن نايك **NIKE Swoosh** هى كذلك مشهورة ومايكل جوردان كعلامة لعبة كرة السلة تدعى بأنها أكثر رجل مشهور على وجه الأرض، ما عدا فى بريطانيا حيث إن كرة السلة لم تصل بعد إلى أن تكون لعبة جماهيرية **(LaFEBER 1999)**.

وتوجد عدة مظاهر لهذا التقويم للمجتمع المدنى العالمى جديرة بالتنويه:

أولاً: يجب أن نلاحظ أن كل العلامات والماركات العالمية تقريبًا وكذلك معظم الجماعات الضاغطة العابرة للقومية قد نبعت أصلاً من عدد صغير جداً من الدول فى العالم الصناعى المتقدم، وبمرور الوقت فإن الهند والصين قد صارتا منتجتين لهذه الماركات ولكن فى اللحظة الحالية فإنه لا يجب التعميم. وبالنسبة للأولى فإن عولمة الثقافة العالمية قد صارت بالتأكيد مندمجة بفكرة أن العالم صار متأمركًا. وبالتأكيد فإن معظم الماركات العالمية هى أمريكية فى جذورها كما أن معظم اللاعبين فى مجال الترفيه (رغم أنه فى العالم العربى فإن قناة الجزيرة قد تغلبت على كل من **CNN** و**BBC**) وقد صار من المعتاد لمنتقدى العولمة النظر لهذه القوى باعتبارها أدوات للإمبريالية الثقافية الأمريكية؛ لقد صار ازدراء ماكدونالد وستاربكس الموازى فى القرن الحادى والعشرين لعمليات الهجوم والاحتجاج على السفارة الأمريكية. ومن ناحية أخرى فإن العولمة هى شىء أكثر من التهديد للثقافة الأمريكية منها بالنسبة لباقى العالم فالحانات والمقاهى الفرنسية ستبقى ولكن العشاء الأمريكى على جانب الشارع سيختفى بسرعة، وكذلك -بين قوسين- فإنه لا يجب أن ننسى أن المدى الذى ستمتد إليه الماركات العالمية من حيث توسيع الاختيار وتحسين النوعية؛ ونجاح

ماكدونالد فى أجزاء كثيرة من العالم يعتمد على المقاييس الخاصة للنوعية والتى يرفضها خبراء المأكولات - ومن المؤكد أن الهامبرجر الذى يؤكل يتم صناعته من مواد تمت عليها اختبارات دقيقة مما يجعل لها جاذبية كبيرة لدى كثير من المستهلكين فى العالم حيث إن ذلك لا يمكن عادة ضمانه. ويشبه ذلك البريطانيون والأمريكان الذين يستمتعون بالقهوة الجيدة ولديهم كل الأسباب ليكونوا أوفياء لوجود تراخيص مثل ستاربكس وشركة سياتل للقهوة حتى ولو أنه فى أيامنا هذه فإننا نرتاد أحياناً منافسيهم المحليين. وتوجد قضية هنا فى منظور أوسع فإن نجاح الماركات العالمية يرتكز فى النهاية على المستهلك، وحتى عندما يتصرف المستهلك مدفوعاً بأسباب غير رشيدة مثل تلك التى تعزى إلى محبى القهوة البريطانية فلا يوجد ثمة تبرير للفشل فى احترام اختياراتهم. ومما له ربما أهمية أكثر ومغزى على المدى الطويل فإن المجموعات العابرة للقوميات وهى فى قلب هذا المفهوم للمجتمع المدنى العالمى أصولها غربية. ويتكرر كثيراً أن هذه المجموعات تتصرف نيابة عن الفقراء والذين لا يملكون فى العالم، وفى حالات كثيرة تدعى العمل نيابة عنهم وفى أحيان كثيرة فإنها تقوم بأعمال مهمة وضرورية - ولكن هناك رغم ذلك عنصراً من المنة والإحساس بالعلو عند إعطاء الفقراء وكما يقال فى روايات الأدب فإن الليدى باونت فول توزع الخيرات على الفلاحين، هذا الشعور يزيد تحققه من واقع أن هذه الجماعات هى مختلفة فى النوعية عمن سبقها مباشرة من الجماعات العابرة للقومية مثل الصليب الأحمر، والذين حققوا مستوى من الإنجاز وأساليب ومقتربات عدم إصدار أحكام بالنسبة للصراعات. وإذا أخذنا هذه الاتجاهات إلى أبعد مدى مثلما حدث مع الصليب الأحمر ورفضه التعليق على معسكرات الموت النازية فى الحرب العالمية الثانية وتركيزه بدلاً من ذلك على ظروف وأحوال أسرى الحرب. والجماعات الجديدة مثل أطباء بلا حدود (MSF) والتى شكلها الأطباء الفرنسيون منشقين عن الصليب الأحمر خلال صراع (بيافرا) أواخر الستينيات، وهم بصراحة ووضوح سياسيون ويهدفون للعمل كمناصرين دوليين لمن يعانون والتى تعنى بالضرورة تدخلاً فى السياسات المحلية.

وهذا يؤدى بنا ويدفع لإثارة مجموعة ثانية من الأسئلة حول المجتمع المدنى العالمى

فالجماعات التى يتكون منها ذلك المجتمع هم من حيث المعنى الحرفى غير مسؤولين -ليس بمعنى أنهم يتصرفون دون مسئولية ولكن بمعنى أنهم ليسوا مسئولين أمام أحد. وأحد المظاهر للفكرة الأصلية للمجتمع المدنى أنه من المفترض وجود دولة فاعلة تمنع أى مجموعة فى المجتمع المدنى من ممارسة القوة كثيراً، ومثل هذا الحد أو الضابط متأرجح ومتحرك على المستوى الدولى فجماعات مثل أطباء بلا حدود والسلام الأخضر الدولية تمارس قوة كبيرة كلما أمكنها ذلك حيث تناشد وتهيب بالرأى العام فى الغرب بشكل مباشر وغالباً من وراء ظهر الحكومات المنتخبة ديمقراطياً.

وأصحاب الأفكار التقدمية وكذلك أصحاب النوايا والإرادة الحسنة ربما لا يخشون من أنشطة هذه الجماعات كثيراً، وخاصة الجماعات التى أشرنا إليها - رغم أننا كما رأينا فإن جماعات السلام الأخضر الدولية هى قادرة على الخطأ فى استخدام العلم كأى شخص آخر- ولكن بالطبع فإن المجتمع المدنى العالمى ليس مكوناً ببساطة من جماعات تقدمية وفاشيين ومحبى الأطفال والمتعاملين فى المخدرات والمتطرفين الدينيين هم كذلك يكونون جماعات عبر القومية وهم أكثر خطورة. فيما أنه ليس فقط جماعات مثل السلام الأخضر يمكنها استخدام العمل المباشر تأييداً لمثل هذه السياسات. وعندما أغلق الفلاحون الفرنسيون الطرق فى فرنسا من أجل المحافظة على المعونات الزراعية والتى هى ضد مصالح العالم النامى هم أيضاً جزء من المجتمع المدنى العالمى وكذلك سائقو النقل الثقيل البريطانيون الذين حاصروا محطات الطاقة فى خريف عام ٢٠٠٠ احتجاجاً على الضرائب الصديقة للبيئة على استهلاك البترول، فالمتظاهرون الذين يكسرون القانون لمصلحتهم الذاتية كما يرونها بالنسبة للخير الأوسع لا يجب عليهم أن يندهشوا عندما يستخدم الآخرون ذات الوسائل والتكتيكات لأهداف مختلفة.

ويبقى حقيقة أن المجتمع المدنى يمكن أن يكون فى شكل عميق ضد الديمقراطية ويدافع عن الفقراء، فيما هم من وجهة نظر التقدميين لديهم المؤهلات مثل معظم مؤيدى الديمقراطية، وهم لا يواجهون القضية الجوهرية وهى مغزى هذه الظاهرة الفعلى. هل مفهوم المجتمع المدنى العالمى لديه تفسير لقوته الحقيقية؟ مدرسة (ستانفورد) لعلماء

الاجتماع تقول بأن هويات الدولة القومية وبنيتها وسلوكها يتم تشكيلها بتزايد من جانب المجتمع العالمى وأن الثقافة العالمية تحتفل وتتوسع وترسى مقاييسها بقوة ولكنها ثقافيًا تدلل اللاعبين القوميين (ميير وغيره ١٩٩٧:١٧٣) وهذا ادعاء قوى بعض الشيء رغم أنه يجب ملاحظة أن كتّاب المدرسة البريطانية حول المجتمع الدولى يتحدثون أيضًا عن تدليل اللاعبين القوميين. وفى القرن التاسع عشر كان ذلك معروفًا بأنه فرض مقاييس الحضارة على نظم لم تمارس حكم القانون، أو تحترم حقوق الملكية بالطرق التى كان المجتمع الغربى السائد يعتبرها كافية، هذا التدليل الثقافى هو أكثر صحة وأنه بشكل ما اصطلاح جيد فى وصف هذه العملية (جونج ١٩٨٤).

وقبل أن يقوم المجتمع المدنى العالمى بعمل كثير فإنه توجد ثلاثة مظاهر للنظام العالمى الحالى والتى يجب أن نأخذها بالاعتبار، وهى ستكون موضوعات للفصول الثلاثة القادمة. **الأول:** العولمة تخلق الوحدة (Uniformity) ولكنها أيضًا تخلق المقاومة ضد هذه الوحدة – سياسة دولية جديدة للهوية تبدأ فى البروز، وهذا موضوع الفصل العاشر. **الثاني:** هل المجتمع المدنى العالمى إذا بزغ يجب أن يكون على أساس نوع من الأساس القيمى العالمى مثلاً فى القانون الدولى ونظام حقوق الإنسان؟ وهذا موضوع الفصل الحادى عشر. **وأخيراً:** هل يجب قراءة المجتمع المدنى العالمى فى إطار الهيكل العام للنظام الدولى؟ وهذا موضوع الفصل الأخير من هذا الكتاب. وقبل التقدم فيوجد سؤال لا يمكن تفاديه خلال هذا الفصل – ما العولمة بدقة وتحديد؟ (جان أرتشولت) يقول حول جوهر الموضوع (العولمة هى تحويل الجغرافية الاجتماعية التى تتميز بنمو فضاءات إقليمية واسعة، ولكن العولمة لا تتضمن نهاية الجغرافيا الإقليمية، فالإقليمية والإقليمية الكبرى تتعايشان فى علاقات داخلية متبادلة ومعقدة (شولت ٢٠٠٠:٨) فإن كلا من التعريف الأولى والمؤهل يذهب إلى قلب الموضوع وجوهره.

مزيد من القراءات

General studies of the economic dimension of globalization include David Held *et al., Global Transformations* (1999), and *The Global Transformations Reader* (2nd edn 2003), and Jan Aart Scholte, *Globalization 2nd ed* (2005). David Held and Andrew McGrew return once more with *Globalization Theories: approaches and controversies* (2007). Earlier valuable works from a variety of positions include Anthony McGrew *et al., Global Politics: Globalization and the Nation State* (1992); Christopher Chase-Dunn, *Global Formation: Structures of the World Economy* (1989); P. Dicken, *Global Shift: The Internationalization of Economic Activity* (2004); Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-first Century* (1993); Kenichi Ohmae, *The Borderless World* (1990); and Michael Veseth, *Selling Globalization: The Myth of the Global Economy* (1998). Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (2000) is a thoroughly researched and compellingly argued rebuttal of, at least, extreme versions of the thesis. The relationship between liberalism and globalization is explored in the Millennium special issue, 'The Globalization of Liberalism' (1995). On the general debate on globalization, two characteristic papers by the late Susan Strange cover a great deal of the debate – the review essay 'Globaloney' (1998a) expresses one point of view, but the posthumous 'The Westfailure System' (1999) shows the reverse of the medal.

On globalization as a social and cultural phenomenon, there is a vast amount of literature. Manuel Castells, *The Information Age: Economy, Society and Culture*, 3 vols (1996/7), is a monumental study; with Martin Albrow, *The Global Age: State and Society Beyond Modernity* (1996), equally ambitious, if on a smaller canvas. Zygmund Bauman, *Globalization: The Human Consequences* (1998); Ulrich Beck, *World Risk Society* (1999); Saskia Sassen, *Globalization and its Discontents* (1998), and Leslie Sklair, *The Sociology of the Global System* (1995), offer further sociological perspectives. Anthony Giddens' Reith Lecture, *The Runaway World* (1999), is aimed at a wider, non-academic market, but is none the less highly thought-provoking. John Tomlinson, *Globalization and Culture* (1999), pulls together a great deal of material on this subject. Justin Rosenberg, *Follies of Globalization Theory* (2001) is a sceptical response.

From within the world of IR theory, there have been a number of excellent contributions from different perspectives. Without relying on the term globalization, J. N. Rosenau, *Along the Domestic–Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (1997), is a valuable contribution to this literature. Richard Falk's *Predatory Globalization: A Critique* (1999) is a useful corrective to the over-enthusiasm of hyperglobalizers from the doyen of World Order Modelling; Ian Clark's *Globalization and International Relations Theory* (1999) represents the classical tradition at its best, and Martin Shaw (ed.), *Politics and Globalization: Knowledge, Ethics and Agency* (1999) is a very useful collection representing what may come to be known as the 'Sussex School'. It should be stressed that these references are only a small selection of the available material; David Held *et al.* (2003) and Jan Aart Scholte (2000) have excellent

bibliographies. Niall Ferguson, 'Sinking Globalization' (2005), and Mathias Albert, '"Globalization Theory": Yesterday's Fad or More Lively than Ever?' (2007), are useful overviews.

The lack of material on IR and the new technologies is (still) striking. For a broadly positive account of the future, see Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (1999). For a more unsettling account of the possible impact of the new technologies, see Bill Joy, 'Why the Future Doesn't Need Us' (2000). The latter, which appeared in the magazine *Wired* – which is an important source of ideas on the new world that is emerging – is particularly disturbing because of Joy's position as co-founder and chief scientist at Sun Microsystems, and co-chair of the presidential commission on the future of IT research. The 1999 *Human Development Report* of the UNDP devotes a great deal of space to global inequalities in access to IT. The *Millennium* Special Issue on 'International Relations in the Digital Age' (2003) contains interesting pieces by, *inter alia*, James Der Derian and Ronald Deibert.

The term 'Washington Consensus' to refer to the neoliberal position articulated by IMF and the US Treasury Department was coined by John Williamson – 'What Washington Means by Policy Reform' (1990); for discussion, see Richard Higgott, 'Economic Globalization and Global Governance: Towards a Post Washington Consensus' (2000). The evolution of official thinking is traceable in quasi-official publications by the agencies, for example, for the IMF, Jahangir Aziz and Robert F. Wescott, *Policy Complementarities and the Washington Consensus* (1997), and for the World Bank, Shih Javed Burki and Guillermo E. Perry, *Beyond the Washington Consensus: Institutions Matter* (1998).

Joseph Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (2004), portrays the doubts of one leading liberal; Jagdish Bhagwati, *In Defence of Globalization* (2004), shows that not all liberals have lost their nerve, while Meghnad Desai, *Marx's Revenge* (2002), illustrates the connections between classical Marxism and liberalism.

The neo-Gramscian approach to IPE is well represented in the *Review of International Political Economy*. Texts taking this broad approach include Gill and Law (1988). The leading neo-Gramscian theorist is Robert W. Cox; see his *Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History* (1987) and his collected papers (with Timothy Sinclair), *Approaches to World Order* (1996). Stephen Gill (ed.), *Gramsci, Historical Materialism and International Relations* (1993) is still the best general collection on Gramsci and IR. Other important studies include Kees Van der Pijl, *Transnational Classes and International Relations* (1998); and Ronen Palan and Jason Abbott, *State Strategies in the Global Political Economy* (1996).

On good governance and the Washington consensus, G. C. Gong, *The Standard of 'Civilisation' in International Society* (1984), is the classic study of nineteenth-century theory and practice of the 'standards of civilization'. Robert Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World* (1990), is a modern classic bringing the story of good governance into the late twentieth century.

Andrew Hurrell and Benedict Kingsbury (eds), *The International Politics of the Environment* (1992) is a very valuable collection, with essays on institutions,

standard-setting and conflicts of interest. Wolfgang Sachs (ed.), *Global Ecology: A New Arena of Political Conflict* (1993), and John Vogler and Mark Imber (eds), *The Environment and International Relations* (1995), are equally useful. See also Garth Porter and Janet Welsh Brown, *Global Environmental Politics* (1991); and Caroline Thomas, *The Environment in International Relations* (1992). Thomas (ed.), 'Rio: Unravelling the Consequences', a Special Issue of *Environmental Politics* (1994), is the best single source on UNCED. Early warning of environmental problems ahead was given in Richard Falk, *This Endangered Planet* (1971). Peter Haas (ed.), 'Knowledge, Power and International Policy Coordination', a Special Issue of *International Organization* (1992), is the best source for epistemic communities. Oran Young *et al.* (eds), *Global Environmental Change and International Governance* (1996), is an important study. John Vogler, *The Global Commons: Environmental and Technological Governance* (2000), is a useful overview. There is a new edition of Lorraine Elliot's excellent *The Global Politics of the Environment* (2004). Robyn Eckersley, *The Green State* (2004), develops a theory of a green states system, and Andrew Dobson and Robyn Eckersley (eds), *Political Theory and the Ecological Challenge* (2006), examines the role of the environment from different theoretical perspectives. Eva Lövbrand and Johannes Stripple, 'The Climate as Political Space: On the Territorialisation of the Global Carbon Cycle' (2006); Peter Newell, 'The Political Economy of Global Environmental Governance' (2008); and Karen Backstrand, 'Democratizing Global Environmental Governance? Stakeholder Democracy after the World Summit on Sustainable Development' (2006), access the impact of environmental concerns in global politics.

On new notions of security and securitization, for the Copenhagen School, see Barry Buzan, *People, States and Fear* (1990), Buzan *et al.*, *The European Security Order Recast: Scenarios for the Post-Cold War Era* (1990), and, especially, Buzan, Waever and de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (1998). An informative debate on the Copenhagen School can be found in the pages of the *Review of International Studies:* Bill McSweeney, 'Identity and Security: Buzan and the Copenhagen School' (1996); Barry Buzan and Ole Waever, 'Slippery? Contradictory? Sociologically Untenable? The Copenhagen School Replies' (1997); and McSweeney, 'Durkheim and the Copenhagen School' (1998). For critical security studies, see Ken Booth (ed.) *New Thinking about Strategy and International Security* (1991a), 'Security and Emancipation' (1991c), and, especially, *Theory of World Society* (2007); and Keith Krause and Michael C. Williams (eds) *Critical Security Studies: Concepts and Cases* (1997). Steven Walt, 'The Renaissance of Security Studies' (1991), is apparently unconvinced by redefinitions. Sean M. Lynn-Jones and Steven Miller (eds), *Global Dangers: Changing Dimensions of International Security* (1995) give the view from the pages of *International Security.* Mikkel Rasmussen, *The Risk Society At War: Terror, Technology and Strategy in the Twenty-First Century* (2006) reflects on the risk society and current global politics. Mohammed Nuruzzaman, 'Paradigms in Conflict: The Contested Claims of Human Security, Critical Theory and Feminism' (2006) is a good critical appraisal of recent thinking on security. The recent trend towards the privatization of security forces is examined in a

number of works, including Sarah Percy, *Mercenaries: The History of a Norm in International Relations* (2007), and 'Mercenaries; Strong Norm, Weak Law,' (2007); Deborah Avant, *The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security* (2005); Rita Abrahamsen and Michael C. Williams (eds), Special Issue of *International Relations*, 'The Privatisation and Globalisation of Security in Africa' (2007).

On global civil society, the annual *Global Civil Society Yearbook* is an excellent source of both data and opinion; approximately the same team have recently produced Marlies Glasius *et al.*, *International Civil Society* (2004). The contributors to Michael Walzer (ed.), *Toward a Global Civil Society* (1997), are rather less convinced that one is on the way than is Mary Kaldor, *Global Civil Society: An Answer to War* (2003). John Keane, *Global Civil Society?* (2003), has a sensible question mark in its title; and David Chandler, *Constructing Global Civil Society* (2004), probably should have. Chris Brown, 'Cosmopolitanism, World Citizenship and Global Civil Society' (2001), is highly critical of the notion. Mathias Albert *et al.* (eds), *Civilising World Politics: Society and Community Beyond the State* (2000), is a good collection with mainly German contributors. Albert *et al.* (eds), *Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory* (2001), is another useful collection. Donatella Della Porta (ed.), *Social Movements: An Introduction* (2006), is a good recent introduction; Della Porta and Sidney Tarrow (eds), *Transnational Protest and Global Activism* (2005), is also valuable. The debate over what exactly global civil society means is carried on in Jens Bartelson, 'Making Sense of Global Civil Society' (2006), and Vivien Collingwood's 'Non-governmental Organisations, Power and Legitimacy in International Society' (2006). The *Millennium* special issue on 'Power in International Relations' includes Ronnie Lipschutz, 'Power, Politics and Global Civil Society' (2005), and Doris Fuchs, 'Commanding Heights? The Strength and Fragility of Business Power in Global Politics' (2005). Noret Gotz, 'Reframing NGOs: The Identity of an International Relations Non-Starter' (2008) seeks to clarify the working conception of NGOs.

On the anti-globalization movement, popular studies include Naomi Klein, *No Logo* (2001), and Thomas Frank, *One Market under God* (2001). *Millennium* has published a very valuable set of brief essays (2000) on the 'Battle for Seattle' at the WTO Conference in November 1999, with contributions from Steven Gill, Fred Halliday, Mary Kaldor and Jan Aart Scholte (2000). Chris Brown, *Sovereignty, Rights and Justice* (2002), ch. 12, discusses the movement.

الفصل العاشر

السياسة الدولية للهوية

مقدمة

يتناول الفصلان القادمان أسلوبًا مختلفًا بعض الشيء لنظرية العلاقات الدولية عن الفصول التسعة السابقة، والتركيز سيبقى على النظرية من حيث تطوير فهم إدراكى للموضوع. ولكن السياق لن يكون بعد معتمداً هكذا على تطور عرض الموضوع كالفصول السابقة، فمن الآن وبعد فإن القوة الدافعة ستأتى من أحداث العالم أكثر منها من الناحية الأكاديمية - ويمكن القول بأن ذلك كان هو الحالة مع نظرية العلاقات الدولية، ولكن هنا العلاقة بين النظرية والتطبيق ستغدو أكثر وضوحًا. وأجندة هذين الفصلين محددة ومرسومة فالسياسة الدولية منذ الثمانينيات ستكون جاهزة ومعترفًا بها ويمكن التعرف عليها بالممارسين الخبراء بجانب الأساتذة ورجال الرأى العام العابين بجانب طلبة العلوم الاجتماعية.

والمظهران اللذان سنركز عليهما فى هذين الفصلين من العلاقات الدولية المعاصرة ما يظهر للوهلة الأولى أنهما يشيران إلى اتجاهات مختلفة يناقض بعضها بعضًا والانطباعات الأولى ربما تكون صحيحة هنا، ولا يوجد ضمان أن أبرز مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة ستعلن عن نفسها بطريقة متماسكة. ومن ناحية أخرى فإننا نعيش فى عالم يعج بالتغيير بمعدل غير مسبوق فيما أنه على الناحية الأخرى فإن مؤسسات عالمنا الأساسية قد ورثها من عصر آخر؛ وبالتالى يوجد قدر كبير من عدم الانسجام

وهذه المظاهر غير المنسجمة فى العلاقات الدولية المعاصرة، والتى سيتم بحثها فى هذه الفصول هى:

أولا: بروز وظهور سياسة الهوية بمعنى البروز المتزايد للقومية والعرقية والدين.

ثانيًا: الأهمية المتزايدة للفرد كلاعب دولى والذى يعبر عنه من خلال النظام الدولى لحقوق الإنسان والمدركات والمفاهيم المتغيرة للقانون الدولى.

فالجماعات والأفراد لا تقدم جسداً هلامياً يعبر عن العالم كما هو ولكنهم بوضوح يرتبط الواحد منهم بالثانى وهما مواجهان بطلبات قد تكون أحيانًا غير مرحب بها بالولاء للجماعة، وكذلك بأخطار القوة غير المنضبطة؛ ولذلك فمن غير المدهش أن بعض الأفراد قد اتجهوا نحو تقوية مواقفهم من خلال مفهوم حقوق الإنسان العالمية، فيما أن البروز المتزايد للحقوق قد يراه البعض الآخر باعتباره يحدث تحديًا خارجيًا يتطلب ويقتضى ولاء قويًا للجماعة، وتوجد هنا ديالكتيكات معقدة تعتمل فى هذا الموقف، ومن الصعب أن نتبين طريقًا واضحًا من خلال تلك التناقضات المختلفة.

والفصل الحادى عشر سيدرس ظاهرة بروز الفرد كلاعب دولى، أى إنه سيركز على السياسة الدولية الجديدة للهوية، وإحدى طرق تأطير ذلك هو أن نسأل هل هنالك اليوم نموذج للسياسة ولعملية السياسية كتطور والتى يمكن النظر إليها عقلياً من ناحية دولية على الأقل بالمفهوم الضعيف بأن معظم دول العالم خلال تطورها وبمرور الوقت تجد نفسها منجذبة إليه؟ وإذا سألنا هذا السؤال اليوم فإن معنى ذلك أنه دعوة إلى الإجابة بلا رغم انتشار العولمة وبروز ثقافة حقوق الإنسان. فإنه من الواضح وقت الكتابة أن القوى السياسية التى تقودها وتتحكم فيها القومية والعرقية والدين هى قوية بشكل لا يكاد يصدَّق، وتعمل كنقطة معاكسة ذات تأثير ونفوذ مضاد لهذه التصنيفات العالمية. فمنذ جيل مضى على أية حال لم يكن من غير المعقول افتراض أن الوحدة أكثر من التنوع ستكون هى الدافع الغالب فى القرن الحادى والعشرين، والتغيير من افتراض الوحدة إلى الاختلاف المتزايد وما يتضمنه ذلك التغيير فى السياسة الدولية هو إحدى طرق النظر إلى موضوع هذا الفصل. وقبل الولوج لهذه المناقشة فمن الجدير

بالتنويه أن هذا ليس ببساطة نظرة مستقبلية للسؤال، بل إنه أيضًا يتصل بأصول نظام العلاقات الدولية المعاصرة، إننا نعيش اليوم فى عالم حيث إن ٢٠٠ دولة عضو فى الأمم المتحدة، والمجتمع الدولى للقرن الحادى والعشرين يجب أن يتسع ليضم المسيحيين والمسلمين والبوذيين والهندوس واليهود بجانب ملايين من الناس بلا أى ارتباطات دينية. وكل الأنواع والأعراق لديها ادعاء بأنها جزء من المجتمع الدولى وبالرغم من هذا حتى الآن فإن المؤسسات الجوهرية وممارسات المجتمع الدولى والدول ذات السيادة والدبلوماسية والقانون الدولى كلها تمثل نتاجًا لجزء واحد معين فى هذا العالم وينتمى لتراث ثقافى واحد ومعين. ولنكون محددين فإن هذا الجزء هو من أوروبا، هذا الجزء من أوروبا تشكل تراثه من المسيحية الكاثوليكية والإمبراطورية الرومانية الغربية والتناقض بين الخصوصية الثقافية للنظام الدولى الحالى والتنوع الثقافى الذى يظهر ويبرهن عليه أعضاؤه يقدم الخلفية للمناقشة التالية.

السياسة فى المجتمعات الصناعية:

بالطبع فإن هذا التنوع قد يكون متجهًا إلى الخمود والتضاؤل والتناقص، وفى السبعينيات فإن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة قد بدا أنها تتجه بالفعل إلى نوع من النموذج الشائع والذى شكلته عملية التصنيع نفسها، ومعظم المجتمعات الصناعية قد مرت بمرحلة القومية فى فترة بناء الدولة والأمة، ولكن فى معظم الحالات لم تكن القومية بعد العامل المسيطر والغالب فى السياسة المحلية رغم أنها كانت ولا تزال قوية فى أقاليم معينة. وفى معظم الدول الأوروبية فإن الهوية السياسية كانت مرتبطة فى الماضى بالدين، ولكن مرة ثانية فإن هذه الارتباطات كانت تتجه بالأساس نحو الضعف. ولهذا فعلى سبيل المثال فإن فترة ما بعد ١٩٤٥ قد شهدت تحول الأحزاب المسيحية الديموقراطية إلى أحزاب محافظة معتدلة وليست مؤسسة على الكنيسة الكاثوليكية، فيما أنه فى بريطانيا فإن ارتباط الأنجليكانية بالمحافظة وعدم الالتزام بالراديكالية كانت رغم أنها لا تزال إحصائيًا ذات نفوذ فإنها لم تكن فى أى مكان قوية

كما كانت من قبل. والأماكن القليلة المعدودة مثل أيرلندا الشمالية حيث تقوى الهوية والقومية الدينية وتقوى كل منهما الأخرى فإنها تبدو وكأنها الاستثناء وليس القاعدة. وبدلاً من ذلك فإن السياسة التى تتمحور حول اليسار واليمين بمعنى التقدمية والمحافظة، وهى المرتبطة أساساً بالموضوعات الاقتصادية وبالأخص العلاقات الملكية، ومعظم دول العالم الصناعى المتقدم لديها أحزاب تدعى أنها تمثل مصالح الصناعة والتجارة والطبقات المتوسطة وأحزاب تدعى أنها تمثل العمل المنظم وهذه الأحزاب تعمل فى عالم التعددية الاجتماعية المتقطعة والتى تمنع من التقسيم بين قطاعاتها من أن يصبح متطرفًا. واعتماداً على نظام التصويت والبناء الاجتماعى فقد يجد الإنسان نظماً متعددة الأحزاب حيث المصالح المختلفة ممثلة بأحزاب مختلفة، أو نظاماً للحزبين حيث إن كليهما يمثلان تآلفات مصالح. ولكن على أية حال فإن السياسة فى عالم الدول الصناعية المتقدمة قد صارت عملاً وموضوعًا للحلول الوسط والتوافقات والتكيف والاستيعاب. وفى تناقض مع الماضى القريب كانت هنالك حركات سياسية جماهيرية وأحزاب محدودة العدد جداً كانت أهدافها تتضمن التغيير الاجتماعى والاقتصادى الكبير، وحتى فى فرنسا وإيطاليا حيث لا تزال تعيش هناك أحزاب شيوعية على نطاق واسع فقد فقدت الحماس والمصلحة فى الثورة.

وهذه كانت نظرة وصورة خاطفة لكيف أن السياسة قد جرى إدراكها وفهمها فى العالم الصناعى المتقدم، ولكن الافتراض العام هو أن العالم النامى وعلى المدى الأطول سيأخذ ذات الخط ويجرى على ذات النسق. والنظام الدولى الذى ولدت فيه هذه الدولة الحديثة فى حالة السياسة القديمة والتى لم تكن تخضع للحكم الإمبريالى المباشر إلى ذلك الذى صاروا مقبولين فيه هى فى أصولها أوروبية واضحة وكان التوقع أنهم سيتكيفون ويتأقلمون معه بأن يصبحوا هم أنفسهم وفى سياستهم على الأقل أكثر أوروبية. فمفاهيم الدولة وبناء الأمم ونماذج التنمية كلها افترضت على الأكثر أن هدف الممارسة هو جعل العالم غير الصناعى يبدو مثل العالم الصناعى. وحتى إمكانية تحقيق ذلك داخل النظام الرأسمالى كان موضوعًا خطيراً ومهمًا -فالبنيويون الذين ناقشناهم فى الفصل الثامن لا يعتقدون ذلك- ولكن معظم البدائل للرأسمالية بدت

ويتزايد أنها غير ذات مصداقية. والمنتقدون لنماذج التنمية الرأسمالية عادة لديهم فى عقولهم نوع من البديل الماركسى، ولكن هذه النظم الماركسية التى وجدت بدت أقل وأقل مصداقية باستمرار كبديل للغرب الرأسمالى. وفى الأربعينيات والخمسينيات كان هنالك الكثير من المراقبين الذين يعتقدون بإخلاص وأصالة بأن أساليب ومناهج التخطيط الشيوعى قد حلت المشاكل التى قابلها نموذج الازدهار والإفلاس الملاحظ عمومًا فى ظل الرأسمالية وتحت وطأتها. ولكن فى السبعينيات فقد تزايدت صعوبة الاعتقاد بأن الحالة هى هكذا - وأن نظم الاشتراكية الموجودة لا تقدم ذلك النوع من النجاح المادى الموجود فى الغرب الرأسمالى. وكذلك لم يكن ممكنًا القول بأن هذه المجتمعات هى أكثر عدالة اجتماعية من منافسيهم فى الغرب؛ فالقمع المخيف لعصر ستالين الشمولى الذى مر فى شرق أوروبا، ولكن الحرية الشخصية كانت ولا تزال محدودة جدًا وينظر مواطنو هذه النظم إليها على أنها نظم تفتقد الشرعية.

وعلى أية حال، فإن النظم الشيوعية فى أوروبا قد انحلت فى مرحلة الثمانينيات والتسعينيات، وجرى استبدال بها بنظم سياسية تتجه وترنو وتهدف إلى أن تكون مثل النظم السياسية فى العالم الرأسمالى المتقدم. وأسباب هذا السقوط للشيوعية هى معقدة وبالضرورة يجرى نزاع فكرى نحوها؛ فهناك أثر الضغط الغربى وخاصة الأمريكى، والديناميكيات الداخلية لعملية التغيير والتى خرجت عن السيطرة، وكذلك دور أفراد معينيين (ميخائيل جورباتشوف، البابا يوحنا بولس الثانى، رونالد ريجان)، ودور الأفكار: وقائمة المرشحين للدور الرئيسى كوكلاء من أجل التغيير هى طويلة، والحوار حولها سيستمر، ولكن النقطة الأساسية الجوهرية والمركزية هى أن الشيوعية كنظام للحكم قد انهار وسقط. ولكن نوع اللقاء والتقارب والتفاعل بين الشرق والغرب الذى تصوره الكثيرون باعتباره النتيجة المحتملة للحرب الباردة لم يحدث، وبدلاً من ذلك وعلى العكس فإن الشرق قد تبنى أفكار الغرب وأثر ذلك ومغزاه قد لاحظه مباشرة بعض المفكرين الأذكياء والنص الشهير والمركزى هنا هو (نهاية التاريخ) وهو قطعة أدبية يساء فهمها كثيرًا وكتبها الفيلسوف السياسى الأمريكى والمحلل السياسى فرانسيس فوكوياما (١٩٨٩).

لقد كان ذلك تحليلاً هيجيليًا لنتائج وآثار انتهاء الحرب الباردة، والتى أمسكت مؤقتًا بروح العصر وجذبت اهتمامًا إعلاميًا ضخمًا وأدت إلى كتاب شهير وكبير (The End Of History And The Last Man 1992). فى هذا الكتاب يقول فوكوياما إنه بقهر وهزيمة الشيوعية السوفييتية فإن الليبرالية الديموقراطية قد أنهت من الوجود منافسها الخطير الأخير كمفهوم لكيف أن مجتمعًا صناعيًا متقدمًا يمكن أن يحكم. ففى أوائل القرن التاسع عشر؛ فإن شكل الديموقراطية الليبرالية قد برز حيث جمع بين اقتصاد قائم على السوق ومؤسسات تمثيلية وحكم القانون والحكومة الدستورية. ومنذئذ كان هناك عدد من المحاولات تذهب إلى هذه الصيغة ولكنها كلها قد باءت بالفشل؛ فالأوتوقراطية التقليدية والرأسمالية السلطوية والقومية والاشتراكية والفاشية كلها فشلت فى حروبها ضد المجتمعات الليبرالية. وعدو الليبرالية الأعظم قوة (وأحد أقدمها) كان هو الاشتراكية الماركسية والتى تمسكت بأن الحريات التى تمنحها الليبرالية هى غير كافية ومن الممكن تخطيها – وخاصة أن الحريات السياسية قد أضعفها عدم المساواة الاقتصادية– وأن طرق إدارة المجتمعات الصناعية دونما سوق من خلال حكم الحزب وليس حكومة تمثيلية هى أمور ممكنة وقابلة للوجود.

أحداث الثمانينيات برهنت على زيف هذا الادعاء فالمجتمعات الاشتراكية الموجودة أثبتت أنها غير قادرة على المجاراة والاستمرار والتنافس مع المجتمعات الرأسمالية الليبرالية فى تزويد تلك المجتمعات بالسلع الاستهلاكية، كما صار مواطنوها تتزايد عدم رغبتهم فى قبول حكم الحزب كبديل لحكومة تمثيلية خالصة. وفى النهاية فإن هذه النظم قد سقطت وجرى استبدال بها نظم سياسية هى على الأقل من حيث المبدأ ليبرالية ديموقراطية. وفوكوياما وصف انتصار هذه المبادئ باعتباره (نهاية التاريخ) حيث وظف واستخدم مقاييس وتصنيفات هيجيلية ترى أن انتصار الليبرالية يؤول فى النهاية إلى إنشاء النوع الوحيد من الحرية الإنسانية الممكن، وما دام التاريخ يدور حول تشكيل وتطوير الحرية الإنسانية، وما دام هذا العمل قد تم فإن التاريخ قد انتهى (وفى الحقيقة فإن هيجل اعتقد أن التاريخ قد انتهى عام ١٨٠٧ ولهذا فإننا كنا نعيش فى

فترة ما بعد التاريخ لمدة قرنين) وهذا الجزء من اللغة الهيجيلية هى ربما سيئة الحظ وهى بالتأكيد، والقضية أن فوكوياما يريد أن يقول إنه لا يوجد الآن أى نظام كبديل لليبرالية (و أكثر أهمية أنه لن يوجد فى المستقبل أى نظام): فالنظم غير الليبرالية ستستمر على أساس خاص ومؤقت أو طارئ، ولكن دون أن تكون قادرة على تقديم التحدى المتماسك لليبرالية. ويجب أن نلاحظ هنا أن هذا ليس هو الموقف الانتصارى كما يؤخذ غالبًا - فإن فوكوياما قد أبدى أسفه لبروز سياسة، حيث إن كل الموضوعات الكبيرة قد تم حلها.

التاريخ قد انتهى أو ينتهى حسب فوكوياما، ولكن هذا لا يعنى أنه لن تكون هناك أحداث مستقبلية، فالعلاقات الدولية ستستمر ولكنها لن تتضمن أو تتصل بموضوعات كبيرة والتى تم بالفعل تسويتها الآن. وهناك آخرون يرون بأنه فيما أن العلاقات الدولية ستستمر فإنها ستكون على أساس مختلف فالسلام الديموقراطى يقول إن الدولة الديموقراطية فيما هى معرضة للحرب عمومًا مثل أى نوع آخر من الدول فإنها لا تحارب بعضها بعضًا - وهى حجة تناولناها فى الفصل الرابع- وفى سياق مناقشة أكثر عمومية عن العلاقات بين الهياكل الداخلية وتلك الدولية ولكنها حجة يبدو أنها مؤهلة لتؤخذ على ظهور بروز جديد فى عصر ما بعد الحرب الباردة، فمشروعات البحث الكبرى فى الثمانينيات والتسعينيات وجدت الافتراضات الأساسية لتكون قوية جداً بطريقة ظاهرة والتى تعنى أنه أيًا كان موقف الديموقراطية يتم العمل به أو توظيفه وأيًا كان تعريف الحرب فإن النتيجة والمحصلة ستكون على الأكثر بنفس الطريقة، فالديموقراطيات المستقرة دستوريًا لا تحارب بعضها بعضًا، رغم أنها تنخرط فى الحرب مثل غيرها وذلك مع الدول غير الديموقراطية، ومما يخشى منه أنه خلال عملية نشر الديموقراطية وتأسيسها فإن جوهر التعميم قد لا يسرى فى هذا المجال. ومن الواضح أنه كلما كانت المؤشرات حساسة ومتطورة فإن الاحتمال أنه ستكون هناك استثناءات قليلة لهذا الافتراض، وحسبما يقول روسيت (١٩٩٣) قد تصل الأمور إلى ما يقرب من الإخفاق، وأن ما يشبه القانون الذى يقول بأن الديموقراطيات لا تحارب

بعضها بعضا قد لا يصمد أمام التحليل. ورغم هذا فإن البحث يرى أن الافتراض العام ربما هو الافتراض الإمبيريقى التجريبى الذى يقدم المساعدة والدعم للعلاقات الدولية المعاصرة.

والافتراض المؤيد إحصائيًا ليس هو الشيء نفسه كتفسير، فكيف يمكن الاعتماد على السلام الديموقراطى وتقديره وتقويمه؟ (روسيت) يطرح تفسيرين اثنين ممكنين:

الأول: هناك النموذج القيمى الثقافى، ففى الديموقراطيات المستقرة فإن صناعة القرار يتوقع أن تكون قادرة على تسوية الصراعات الداخلية من خلال الحلول الوسط والتوفيق ودونما استخدام للعنف، وسيتم تنفيذ وحدوث ذلك التوقع عندما يتم التعامل مع صانعى القرار فى الدول الديموقراطية المستقرة؛ والتى لديها هى الأخرى الآليات غير العنيفة لتسوية الصراعات. وعلى العكس فإن صانعى القرار فى النظم غير الديموقراطية هم أكثر اتجاهًا ومؤهلون لاستخدام العنف والتهديد به فى تسوية الصراعات الداخلية، وهذا الاتجاه والتوجه هو أيضًا من المتوقع أن ينتقل وينتشر كذلك وينسحب على التصرف على المستوى الدولى. وإذا عرفنا ذلك ولتفادى التعرض للاستغلال فإن الديموقراطيات ستتبنى قيمًا غير ديموقراطية مع الدول غير الديموقراطية.

والنموذج الثانى: يؤكد ويركز على العوامل البنيوية المؤسسية، فنظم الرقابة والتوازن والحاجة لتوليد الرضا العام ستقلل من القرارات التى تستخدم العنف على نطاق واسع، كما تقلل من احتمال أن هذه القرارات سيتم اتخاذها. وإذا اعترفنا بذلك فإن قادة الدول الأخرى الديموقراطية لن يخشوا أو يخافوا من هجوم مفاجئ وسيسمحون لأساليب تسوية وحل الصراعات سلميًا بأن تعمل عملها. أما قادة الدول غير الديموقراطية على الناحية الأخرى فهم أقل تقيدًا ويمكنهم بسهولة أكثر المبادرة بالعنف على نطاق واسع. وحيث إننا نعرف ونعى أن القادة الديموقراطيين ليس لديهم هذا الخيار فإنهم قد يجدون أنفسهم متجهين وتغريهم الأحداث باستغلال ما يرونه

ضعفًا - ولكن باعتبارهم يعون ذلك فإن قادة الدول الديموقراطية قد يدعون جانبًا ويتركون القيود المؤسسية عندما يتعاملون مع الدول غير الديموقراطية، وذلك ليتسنى لهم تجنب أن يخضعوا لاستغلال الآخرين. هذان النموذجان ليسا هما التفسير الوحيد للسلام الديموقراطى الذى يمكن تقديمه -رغم أن آخرين مثل (ديفيد ليك) (١٩٩٢) يمكن أن يندمج مع واحد أو آخر منهما- كما أن كليهما لا يمكن فصلهما تمامًا وكلية، كما لاحظ (روسيت) بأن القيم يتم تدعيمها بالمؤسسات. والحساب والتقويم الآخير ربما يدمج الاثنين معًا.

وعلى أية حال، فمما هو مدهش ومثير حول هذا الموضوع هو المساعدة والتأييد الذى يعطيه (أو أعطاه ربما) لفكرة أن نظامًا للعالم دوليًا ليبراليًا يمكن أن يكون ممكنًا الآن. ومن حيث الأفضلية أو الفرصة عام ١٩٨٩ فيبدو أن تاريخ الصراعات الأيديولوجية قد وصل إلى نهايته، ولو أن الدول الرأسمالية الليبرالية المسيطرة لن تكون ولن تنخرط فى صراع عنيف مع بعضها بعضًا فإنه حينئذ من المعقول توقع بزوغ فجر عصر من السلام النسبى والأمن. وعلى العكس من ذلك فبالطبع أن الفترة منذ عام ١٩٨٩ قد شهدت إحياء للهويات السياسية المرتكزة والمبنية على العرقية والدين، وليس ذلك ببساطة فى العالم النامى - فإن الأمل فى نوع جديد من العلاقات الدولية فيما بعد ١٩٨٩ قد تحطم بشكل واضح وكبير. فماذا حدث إذًا ولماذا؟

سياسة الهوية ما بعد ١٩٨٩:

أعلنت معظم النظم ما بعد الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى السابق ويوغوسلافيا السابقة تصميمهم وعزمهم على أن يصبحوا حسب ما وصفت شعوبهم غالبًا دولاً عادية والتى يفهمون أنها تعنى نوعًا من النظم السياسية التعددية التى وجدت فى الغرب وبعضها نجح بشكل أو آخر (زيادة أو أقل) ففى عام ١٩٠٤ هناك بولندا وجمهورية التشيك والمجر وسلوفينيا وجمهوريات البلطيق والتى دخلت كلها الاتحاد الأوروبى كأعضاء كاملى العضوية والذين مرت أنظمتهم السياسية بالاختبارات الضرورية فيما

أن هناك دولاً أخرى ذات مصداقية أقل، ولذا فقد التحقت بلغاريا ورومانيا بالاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٧، كذلك هناك أوكرانيا التى شكلت نجاحًا نسبيًا من الناحية الشكلية، ولكن فى غير هذا المكان فإن الصورة كانت أقل تشجيعاً فالاتحاد الروسى قد استمر باقيًا باعتباره شبه نظام رئاسى ديموقراطى وإن كان ملتبسًا بصراعات كثيرة عرقية عنيفة بين جمهورياته الجنوبية، والدول الجديدة جنوب روسيا والتى بزغت إثر سقوط الاتحاد السوفييتى هى دول مثقلة بصراعات قومية وعرقية ودينية. وفى البلقان فإن الجمهوريات التى بزغت إثر سقوط الاتحاد اليوغوسلافى فإن سلوفينيا فقط كانت بشكل أو آخر يسودها السلام أما كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو فقد كانت موضعًا لصراعات كبرى اتصلت بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والناتو. وحتى فى جمهورية الصين الشعبية وحيث وجد شكل ما بين (السوق الستالينية) وبزوغ شكل أو صيغة من الاقتصاد الرأسمالى مصحوبا بنظام حكم حزبى قوى فقد بقيت القومية موضوعًا جاداً وخطيراً فى إقليم الصين الغربى (سيكيانج) وبسكانه (اليوغور) المسلميون، وفى التبت أيضًا فرغم القمع القاسى والشديد فإن الحركات الدينية مثل (فالون جونج) تغلى وتضطرب فى الخلفية كتهديد باطن.

والكثير من هذه الصراعات العرقية والقومية يمكن اعتبارها شبحًا مخيمًا من عصر مضى وفى الحقيقة فإن الشيوعية قد جمدتها وحفظتها. وهذه النوعية من الصراعات القومية والتى جرى تسويتها فى أماكن أخرى من أوروبا من خلال أعمال السياسات التعددية، وكانت قد تعرضت للتجميد فى مكانها من جانب الديكتاتوريات الشيوعية؛ وإذا استخدمنا استعارة شائعة – وإن تكن غير سارة– فإنه فيما أنه فى الغرب الاختلافات والانقسامات العرقية قد جرى التخفيف من حدتها بحاجة الجماعات المختلفة للتعاون فى العملية السياسية؛ فإنه فى الشرق قد جرى التغطية على تلك الاختلافات والانقسامات باستخدام الأربطة والشاش والتى قدمها الحكم الشيوعى السلطوى، وبعد استخدام الضمادات فإن الجروح والتقرحات والآلام تعاود البزوغ دونما تخفيف، وتتقيح وتحدث الالتهابات. وأكثر من هذا توجد مظاهر من الشيوعية والقومية مما يجعل من البساطة نسبيًا للقادة الشيوعيين أن يحولوا أنفسهم إلى قادة

قوميين (كما حدث وتكرر فى البلقان - وكما حدث بشكل سافر ومثير فى كرواتيا- حيث استخدم توجمان الرموز الفاشية خلال فترة الحرب لتدعيم نفسه فى السلطة وبشكل بدائى يساوى استخدام الصهيونية وتبنيها لفكرة الصليب المعقوف كمحرك) وكلا النظامين يتضمن ويعنى التفكير بشكل أحادى (سواء للطبقة أو القومية) والذى يضعف من شرعية الجماعات الوسيطة المتقاطعة؛ والتى تساعد على أن تقوم فكرة التعددية بالعمل وكلاهما يقدم الأسباب التى تضطر لتخطى الحقوق الفردية باسم تلك الجماعية (بوهوفيسكى ١٩٩٤).

وكل هذا قد يكون صحيحاً، ولكن كيف نفسر أن ذلك حدث فى التسعينيات بمعنى إحياء ذلك النوع من السياسة فى الغرب، كذلك بجانب أوروبا الشرقية فباستثناء الصراع فى أيرلندا الشمالية والذى أصبح أقل عنفاً فإن صراعات أخرى على أساس الهوية فى الغرب قد استمرت كما أن أعدادها قد زادت، مع إضافة شكل خبيث وسام وخطير وقاسٍ جداً من الإقليمية فى إيطاليا وتمثلت فى بروز وارتفاع دور العصبة الشمالية (Northeren League). والأكثر عمومية أن تلك الصراعات قد ظهرت فى معظم هذه المجتمعات وتمحورت حول الهجرة واللاجئين وطلب المنفى واللجوء. كما ظهرت صراعات وتزايدت بأشكال ومعان دينية وعرقية مع إشارة ومرجعية لتلك المشاكل التى ظهرت إثر عملية دمج أعداد كبيرة من المسلمين فى المجتمعات الغربية. وبجانب كل هذه الصراعات ومعها فقد بزغ فى الدول الصناعية المتقدمة ظهور استراتيجيات لتفادى الصراع مبنية على سياسة التعددية الثقافية وحقوق الجماعات: وفيما أن سياسة المجتمع الصناعى والتى تم وصفها فى الجزء الأول من هذا الفصل قد عملت من أجل التخفيف من الصراع من خلال خلق الجماعات المتقاطعة، فإن هذه السياسة الجديدة تأخذ فى اعتبارها كأمر مسلم وجود جماعات متعددة داخل مجتمع معين والتى لن تضعف هويتها بمرور الوقت وتنم روح هذه السياسة ومزاجها على أن الصراع يمكن تجنبه لو تم الاعتراف لكل جماعة بأن لها إسهامها المتميز فى صنع المجتمع الأوسع (كيمليكا ١٩٩٥). وإن كان المنادون بالمساواة من الطراز القديم والاشتراكيون يأسفون لهذا التطور (بارى ٢٠٠٠).

وإذا رجعنا للموضوع العام فإن إحياء سياسة الهوية لم يكن مؤسساً ببساطة على العرقية أو القومية، كما أنهما لم يكونا كذلك مقصرين على أوروبا أو أوراسيا. وهناك مظهر مثير وصريح للسياسة منذ الثمانينيات، وهو زيادة أعداد البشر الذين يتبنون هوية سياسية مؤسسة على الدين وبصفة خاصة على الحركات الأصولية الدينية، وهذا الاصطلاح المناسب له بشكل ما ظلال ومعان مسيحية مضللة ولكن ظاهرة الجماعات الدينية المتطرفة هي أمر شائع جداً. فبروز وارتفاع شأن الإسلام الراديكالى المتطرف هو إشارة واضحة هنا فالسياسات الإسلامية قد قدمت وتسببت فى تهديدات لأغلب النظم السياسية الإسلامية منذ منتصف التسعينيات، والإرهاب الإسلامى قد صار هماً وسبب قلقاً كبيراً للعالم ككل - فأحداث الحادى عشر من سبتمبر فى أمريكا هى أكثر المظاهر المتطرفة لهذا الموضوع- وعلى أية حال فإن الحركات الهندوسية الراديكالية كانت كذلك قوية وموازية (أو مساوية فى القوة وفى السياق ذاته، كما أنها ساهمت وذهبت إلى مدى بعيد فى إعادة تشكيل سياسة سدس البشرية فى الهند). ويجب أن لا ننسى أن ظهور الأصولية المسيحية فى الولايات المتحدة قد كان له أثر كبير على هذا النظام السياسى. وفى الحالة الأخيرة فإنه توجد متضمنات سياسية مباشرة على السياسة الخارجية؛ فالمسيحية الإيفانجيليكية التى تساعد إسرائيل على أساس أن إنشاء الدولة اليهودية هو المبشر والرائد والنذير والعلامة على النزول الثانى (Second Coming) قد أضافت عاملاً جديداً إلى العلاقة بين الولايات المتحدة والعرب وإسرائيل وهو عامل جعل تلك العلاقات أكثر صعوبة فى إدارتها عما كانت عليه الأمور من قبل. وكذلك فإنه يوازى ذلك فى أمريكا اللاتينية بروز وارتفاع شأن البروتستانتية الإيفانجيليكية باعتبارها تحدياً خطيراً للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، كان مظهراً مهماً ومثيراً منذ الثمانينيات. وخلال ذلك فإن الصراع فى إفريقيا والخلاف بين جهات التبشير المسيحية والإسلامية قد استمر - ولكن المظهر المثير منذ التسعينيات كان هو ارتفاع شأن المغزى السياسى للسحر وأعماله ولغيره من الاعتقادات الدينية الوثنية التقليدية، والتى أثبتت ولدهشة الكثيرين قدرتها على أقلمة نفسها وتواؤمها مع الظروف المتغيرة فى تلك المناطق.

ومن المهم أن نلاحظ عندما ندرس ارتفاع شأن الحركات الدينية من هذا النوع أننا نتابع ظاهرة هى فى ذات الوقت محلية ودولية، فخذ مثلاً ظهور وانتشار المسيحية البروتستانتية الإيفانجيلية فى أمريكا اللاتينية التى ذكرناها فإنها تعكس بوضوح ذلك العمل التبشيرى الممول بشكل جيد للإيفنجيليين فى أمريكا الشمالية، وهو يعكس أيضاً مظاهر وطبائع المجتمعات المحلية فقد لوحظ مثلاً أن كثيراً من هذه التجمعات البروتستانتية كانت لها جاذبية خاصة بالنسبة للمرأة، حيث يقال إنها أقل تسامحاً مع العنف الذكورى والسكر أكثر من الكاثوليكية التقليدية، وكذلك فإن المسيحية الكاثوليكية قد صارت أكثر توجهًا نحو اليسار فى هذه المجتمعات ولهذا فإن اليمين السياسى قد اتجه نحو الإيفانجيليكية. والقضية هنا هى قضية التفاعل بين الدولى والمحلى، وأنه لا يمكن الفصل بينهما. والشىء نفسه ربما هو أكثر وضوحًا من حيث حقيقة بزوغ الإسلام الراديكالى المتطرف فأهمية المال السعودى فى تمويل التعليم الإسلامى المؤسس على صيغتهم وطريقتهم الإسلامية الخاصة وهى الأكثر تزمتًا وقسوة هو أمر واضح، كما أن الجماعات الراديكالية مثل القاعدة واضح أنها تعمل كمؤسسة دولية غير حكومية – و يتضمن ذلك نوعًا خاصًا من ما بعد الحداثة حيث تظهر كشبكات دون قيادة رسمية تصاعدية ولكن أثر هذه الحركات الدولية يعتمد أيضًا على الظروف المحلية. وجاذبيات الإسلام الراديكالى المتطرف فى بريطانيا وفرنسا تدين بالكثير إلى الإحساس والشعور بالتهميش والتخلى من جانب الشباب المسلم فى هذه البلاد –وما قدمته القاعدة وغيرها من الجماعات الأقل تطرفًا هو طريقة لهؤلاء الشباب للشعور بموقفهم ووضعهم الذى هو أعلى وأكبر مما يقدمه المجتمع السائد أو الشبكات الإسلامية الأقدم. وكذلك يشبه جاذبية الإسلام الراديكالى فى دول مثل إندونيسيا فإنه يظهر من حيث تقديمه بديلاً واضحًا لفساد النخب المحلية. وهناك عادةً علاقة دياليكتيكية بين الدولى والمحلى حينما يعملان فى هذه الظروف.

وفى الخلاصة فإن فوكوياما ربما كان محقًا فيما فكر فيه أنه لا يوجد ثمة بديل منظم للديموقراطية الليبرالية فى الأفق، كما أن أيًا من الحركات التى ذكرناها لا تقدم مفهومًا عالميًا منظمًا لمجتمع يشبه فى طابعه المجتمعات الأيديولوجية الشيوعية –ولكن

عدد البدائل المحلية يتكاثر بشكل مثير وخطير، ولا يمكن تفسيره بمعنى الأثر قصير الأمد لانتهاء الشيوعية. ويبدو أن نوعًا جديدًا من السياسة قد بدأ فى البروز ويتضمن الكثير فى باطنه بالنسبة للعلاقات الدولية.

العولمة والمجتمع ما بعد الصناعى:

القوميون والمتدينون المتشددون يشرحون التزاماتهم فى عبارات وصيغ مبسطة، ففى الحالة الأولى فإن الأمة (أو العرق) تؤخذ على أنها ظاهرة موجودة سلفًا أو من قبل، إنها ببساطة حقيقة حول أن العالم مكون من دول أو أمم تشكل الهويات السياسية لأعضائها، وما دام جرى الاعتراف بذلك، فإنه يتبع ذلك (بالنسبة للقومى) أنه من الطبيعى لكل منا أن يحدد ويوجه تصرفاتنا السياسية نحو أمتنا أو جماعتنا العرقية، وما يسمى بإحياء السياسة القومية فى هذا الإطار هو ببساطة إعادة تأكيد لحقيقة أن الأيديولوجيات مثل الشيوعية والليبرالية قد جرى قمعها وهزيمتها. وأصحاب العقليات الدينية يتخذون وجهة نظر مماثلة، فالحقيقة حول العالم نجدها مكشوفًا عنها فى القرآن أو الإنجيل (أو فى النصوص الهندوسية وهكذا) فهذه الكتب تحدد لنا كيفية التصرف تجاه إخواننا المعتقدين أو فى العقيدة وتجاه الآخرين، وما يحتاج للتفسير هو: لماذا معظم الناس لا يتبع كلمة الله وليس لماذا البعض فعل ذلك؟ ومرة ثانية فإن تزايد البروز والظهور الدينى لا يتم تفسيره بعبارات أو بمعنى العوامل الاجتماعية ولكن بمنظوره ومنطقه وعباراته وهى الأمور التى جرى نزع شرعيتها بالتنوير والسياسات العلمانية لما بعد التنوير خلال المائتى سنة الماضية، ولكن صحتها هى باستمرار يُعاد تأكيدها من خلال الشواهد على الإيمان. وكما قد يرغب علماء الاجتماع وتلاميذ العلاقات الدولية فى معارضة ودحض هذه المفاهيم الذاتية، فبعد كل شىء فإنه على عكس ما يدعيه القوميون فمن غير الممكن تحديد أى من صفات وطبائع الأمة، وعلى عكس ادعاءات الأصوليين الدينيين فمن الواضح أن الكتابات والنصوص المقدسة التى يعتمدون عليها لا تفسر نفسها - كلمة الله لا تأتى فى عبارة واضحة، إنه على أية حال

من المهم أن نسلم بأن التفسيرات التى يقدمها علماء الاجتماع بالنسبة لإحياء سياسة الهوية ليست هى تلك التى يوافق عليها الأفراد المعنيون عادة. إننا لسنا مضطرين لقبول تفسيرات المعتقدين الحقيقيين ولكننا مضطرون أن نحاول ألا نظاهرهم أو نناصرهم بتفسير معتقداتهم، ورغم هذا وأخذاً لكل ذلك بعين الاعتبار فمن الممكن تحديد تفسير واضح لإحياء سياسة الهوية أو بالأفضل مجموعة من التفسيرات - بمعنى أن نوع سياسة الهوية التى وصفناها سابقًا هى رد فعل قبل هذا كله للقوى الاجتماعية الاقتصادية السياسية الجديدة والتى يلخصها ببراعة مصطلح العولمة.

الحجة الأساسية أو المركزية هنا هى أمر بسيط: فالعولمة ربما تخلق عالمًا واحداً (uniforme) مع الإنتاج العالمى وأنماط للاستهلاك، والتى بالتدريج تصهر الخلافات بين الشعوب والمجتمعات - وببطء ولكن بثبات فإننا جميعًا سنأتى إلى النوع نفسه من الوظائف، وسنلبس نفس الأنواع من الملابس، ونأكل نفس الأنواع من الأطعمة، ونراقب نفس الأنواع من برامج التلفزة، وهكذا. ولكن وكما تستمر هذه الحجة فإن الناس تحتاج لنوع من المعنى لحياتهم بجانب السلع المادية؛ وعلى العموم فقد فسرنا وشرحنا عالمنا الاجتماعى بدقة من خلال أنواع الاختلافات والتى يجرى الآن محوها أو إضعافها. فنماذج التوفيق القومية كانت (وربما بعضها ما زالت) تمثل نوعًا من البرهان الخام والأولى لهذه القضية - فقليل جداً من الرجال الإنجليز قد لبسوا قبعات سوداء مستديرة كما أن اللحوم المشوية كانت عادة مكلفة كما أن الـ"بيريه" كان كذلك أمراً غير معتاد عبر القنال، كما أن الطعام الفرنسى لا يتكون من أرجل الضفادع والقواقع ولكن الإحساس والشعور بأن الإنجليز هم أساسًا مختلفون عن الفرنسيين يمكن أن يفسر بشكل أولى من خلال هذه الصور الكاريكاتورية، وهى موجودة ومن طبائع كلا المجتمعين وكانت جزءاً مهمًا من فهمهم لذواتهم. وفيما يخص الماركات الدولية التى تمحو الخلاف - كقمصان التى شيرت والجينز والهامبورجر- يستهلكها ويستخدمها الإنجليز والفرنسيون معًا فإن كثيراً من الناس يشعرون أن شيئًا مهمًا قد جرى فقدانه. هذا الشعور ربما يخلق مستقبلاً الأساس الاجتماعى لرد فعل فى صالح صيغ مبالغ فيها من الاختلاف، وهذا حيث تأتى سياسة الهوية الجديدة إلى ذاتها

وتؤكد لنا بأننا لسنا ببساطة نتاجًا للماركات العالمية، ولكننا يمكننا أن نتحكم فى مصائرنا من خلال تأكيد ذواتنا كمسيحيين وأسكوتلانديين وسيخًا أو أى شىء آخر.

(بنيامين باربار) استطاع أن يدرك ذلك فى كتابه الشيق (و لكن ربما كان مضللاً) تحت اسم **Jihad Vs. McWorld** (الجهاد فى مواجهة عالم الماكدونالد، ١٩٩٦). فإن **McWorld** هو طريقة مناسبة للتعبير عن ظهور وارتفاع التماثل التام، ولكن الجهاد لم يتم اختياره جيداً ما دام أن المعنى والمضمون الإسلامى قد يبدو محدداً لإمكانية تطبيقه - فى الحقيقة فإن باربار اختار هذه الكلمة وتعمدها ليلخص كل ردود الأفعال لعالم الماكدونالد أيًا كانت العقيدة أو الإقليم- فالجهاديون بالنسبة له يمكن أن يكونوا بسهولة أمريكانًا أو هنوداً أو سعوديين أو إيرانيين، مسيحيين أو هندوسًا مثل الشيعة أو السنة. والنقطة الأساسية المركزية هى أن العولمة تخلق أعداءها، والأشياء المضادة لها. فالناس لا يريدون أن يصبحوا تروسًا فى ماكينة العولمة ولذلك فإنهم يبحثون بطرق تؤكد ذواتهم. وأحيانًا فإن ذلك يتصل ويتضمن المشاركة فى الحركات العالمية المضادة للعولمة (والتى جرى إعادة تعريفها لأهداف مثل "الرأسمالية العالمية" من جانب الحملة المناهضة للعولمة) ولكن بالتساوى مع ذلك وفى مواجهة تحدى جعل القوى الخارجية متجانسة، فإن بعض الأفراد والجماعات جاءت استجاباتهم من خلال العودة للأصول والجذور – قومية كانت أو دينية – أو على الأقل إلى صيغة صحية للأصول والجذور التى يتخيلون أنهم يملكونها. وغالبًا فيجب القول إن هذه الجذور هى محفوظة أو يدعون إليها وينشرونها من خلال التكنولوجيا نفسها التى يدعون أنها تهددهم؛ فقنوات التليفزيون الفضائية والإنترنت هى تستخدم الآن استخداماً واسعًا من جانب القوميين والجماعات الدينية. وبينما كانت مجتمعات المهاجرين فى الشتات قد نمت بعيداً عن ثقافتهم الأصلية فإنهم غالبًا يبالغون فى بعض مظاهرها ويقللون من بعضها الآخر – حتى إنه على سبيل المثال فإن أيًا من أبناء دبلن لديه القليل جداً مما يشترك فيه مع الأمريكى الأيرلندى فى بوسطن، والذى ترك أجداده فى وقت المجاعة وفى أيامنا هذه فإن الاتصالات بين الجديد والقديم فى أرض الآباء هو سهل جداً حتى إن هذه النوعية من الفجوة لا تظهر وتبرز بسهولة، رغم أنه وربما بسبب أنه ليس عليهم العيش مع

النتائج فإن المهاجرين هم غالبًا أكثر اتجاهًا إلى سياسات الهوية الراديكالية المتطرفة من أبناء عمومتهم فى أرض أوطانهم الأولى. وعلى أية حال فإن الفجوة بين رد الفعل القومى والمضاد للرأسمالية لعالم الماكدونالد هى أحيانًا ضيقة جدًا. ومن المثير والمدهش كيف أن كثيرًا من الأفراد والشخصيات المهمة البارزة يبدو أنهم يحاولون جسر هذه الفجوة والحالة الكلاسيكية لذلك هى للفلاح الفرنسى جوزيه بوفيه والذى صار هو نفسه تقريبًا ماركة عالمية على أساس معارضته للماكدونالد فى فرنسا، ولكن سياساتهم ذاتها مكرسة لحماية مصالح الفلاحين الفرنسيين والتى غالبًا تتناقض مع مصالح الفلاحين فى إفريقيا أو آسيا. وفى السياسة الجديدة للهوية فإن المصالح الاقتصادية القديمة يتم الانتقاص منها فبوفيه يعارض الماكدونالد وهذا جيد بما يكفى للائتلاف ضد العولمة.

ومما هو جدير بالتصديق افتراض أن جزءًا من السبب فى إحياء سياسة الهوية يعود إلى المعارضة والتناقض بين العالمى والمحلى ولكن ربما توجد أسباب أعمق فى هذا المضمار وبخاصة حينما نأتى إلى العالم ما بعد الصناعى وكما لاحظنا آنفًا فعندما نفكر فى سياسة حديثة تتمحور حول عملية الإنتاج وتأخذ شكل الاختلاف حول توزيع منافع من الزيادات الإنتاجية والتى تخلقها عملية التصنيع الرأسمالية فإن هناك صراعًا وتناقضًا من حيث المواجهة بين حقوق الملكية وحاجات الفقراء وأن قوة الصوت فى النهاية تكون ضد قوة المال ورأس المال. وسياسة ما بعد الحداثة وهى المتعاصرة مع ما بعد الصناعة لا تأخذ هذا الشكل بسبب أن التناقضات التى شكلت السياسة القديمة لم تعد توجد بعد فى الشكل السياسى ذاته. وبالطبع ففى مجتمعات العالم الصناعى المتقدم فإن الفقير ما زال موجودًا بأعداد كبيرة - و بخاصة إذا كان الفقر يتم تعريفه بالمعنى النسبى كما هو فى نهاية الأمر- ولكن لا يتم استخدامها وتوظيفها فى أنواع الوظائف حيث إن دخولهم فى شكل اتحاد هو أمر سهل نسبيًا، كما أنهم لا يستخدمون ويدفعون نحو خط الطعام (خط الخبز) والمساعدة المحتملة بالتالى للأحزاب المتطرفة. وبدلاً من ذلك فإنهم يقومون بالرد على التليفونات فى مراكز الاتصالات أو فى

محلات البرجر يعملون ما يكفى، ولكنهم لا يضيفون كثيراً من العمل فى المجتمع، وفى الغالب فإنه من المهم جداً أنهم ليسوا مواطنين، ولكنهم مهاجرون غير شرعيين أو عمالاً ضيوفًا ولكن حتى عندما يكون لهم حق التصويت فإنهم يتجهون لعدم التصويت- نسبة الناخبين الذين يحضرون يوم التصويت قد انخفضت فى كل الدول الصناعية المتقدمة.

وأحزاب اليسار السياسية التى لا تعترف بهذا التغيير والتى حاولت الحشد على الأساس القديم قد اتجهت إلى الخسارة فيما أن أولئك الذين أعادوا تشكيل أنفسهم -بيل كلينتون والديموقراطيون الجدد وتونى بلير والعمال الجدد وغيرها من جماعات الطريقة الثالثة- قد أبلوا بلاء حسنًا من خلال عدم التركيز على التقسيمات الأيديولوجية القديمة، ولكن ركزوا همهم على كفاءة الإدارة.

وعلى أية حال ففيما أن هذه السياسات ربما كانت فعالة من الناحية الانتخابية فإنها لا تثير العواطف ولا ترتفع حدتها، فعلم العمال هو أحمر قان، إنه يغطى غالبًا شهداءنا كما يعنى أعضاء حزب العمال القديم -وهذه مشاعر عميقة متطرفة، ربما فليس كثير من العمال قد قتلوا أو اغتيلوا من جانب قوى الرجعية فى بريطانيا منذ مظاهرات ميدان الطرف الأغر عام ١٨٨٦ والتى أوحت بالأغنية ولكنهم اعتادوا الوصول للناس بطريقة معينة حتى إن الأغانى الشعبية قد حلت وفعلت ما لم يفعله العلم الأحمر، وعليه فإن الناس ينظرون إلى مكان آخر غير الأحزاب السياسية المعتادة ليجعلوا لحياتهم معنى ولإعطاء معنى فى إطار التغيير الاجتماعى السريع الذى يعايشونه؛ ومن هنا فإن ظهور وارتفاع الهويات السياسية المؤسسة على طبائع وخصائص مثل العرقية أكثر مما هى أيديولوجية أو على أساس المعتقدات الدينية.

وإذا نظرنا وأخذنا الأمور من زاوية أخرى فإن السياسة هى عادة وأساسًا معارضة وهى تدور حول الانقسام حول من هو فى أو خارج، أو حول الأصدقاء والأعداء كما يقول (كارل شميت) (١٩٣٢/١٩٩٦) فإنها عملية تعرف بشكل أكثر رسمية. ولو أن الوضع الطبقى والاقتصادى لم يعودا يشكلان هذه المعارضات فإن

شيئًا آخر سيقوم بذلك، ورجال التنظيم فى المجال السياسى المهتمون بزيادة نفوذهم وتأثيرهم سينظرون ويشجعون هذا البعض الآخر سواء كان دينيًا أم عرقيًا أم هوية قومية. وهذا كله ليس جديداً بالكلية فإن الاعتقاد فى منتصف القرن التاسع عشر أن المحافظين المؤيدين للأحزاب السياسية الرأسمالية لن يستطيعوا تحمل أثر الاقتراع العام وهو الأمر الذى ثبت أنه خطأ لسبب أساسى؛ أن هذه الأحزاب أدركت أن الرجال العاملين لن يحددوا أنفسهم ببساطة من خلال المصالح الطبقية، ويمكن إقناعهم بتأييد الأحزاب الوطنية الإمبريالية. والمنظمون السياسيون مثل (بنيامين ديزرائيلى وفون بيسمارك) كانوا ناجحين جداً فى استخدام هذه الإستراتيجية. واليوم ورغم أن الأشياء والأمور قد ذهبت بعيداً فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى ذهبت فى هذا الأمر إلى أبعد من المجتمعات الصناعية الأخرى فإن الانتخابات تبدو وكأنها تتم حول القيم وموضوعات أساليب الحياة وأشكالها. فنجوم هوليوود الذين استفادوا كثيراً وبكثافة من خفض الرئيس بوش الضرائب على الأغنياء فإن الحملة الانتخابية جاءت بالكامل وأغلقت على الديموقراطيين فيما أن فقراء الريف فى الغرب الأوسط الأمريكى والذين ضربتهم بقسوة سياسات بوش قد صوتوا للجمهوريين. وهذه مواقف أدت إلى شعور وإحساس بالمصالح الاقتصادية ولكن الشعور والإحساس الكامل جاء فى إطار الانقسامات الجديدة فى المجتمع الأمريكى. وهناك وثيقة تم تسريبها من إستراتيجى كبير فى حملة الرئيس بوش واسمه (كارل روف) تلخص الأمور بشكل جيد فقد كتب أن الديموقراطيين لديهم اتحادات العمال ولكن لدينا المسيحين ولم يجد حاجة ليقول إن ٤٠٪ من الأمريكان والذين يرون أنفسهم أنهم قد ولدوا مرة ثانية (كمسيحيين) هم كتلة تصويتية أكثر قوة من الاتحادات، وذلك إذا ما أمكن إقناعهم بالتصويت فى شكل كتلة، وإذا لخصنا الأمور فإنه فى أى نظام سياسى سيكون هناك ثمة أساس للانقسام والاختلاف، وإذا لم يكن على المصالح الاقتصادية فسيكون هناك شىء آخر، ولو فكرنا فى حدوث هذه العملية على نطاق عالمى وليس بالتحديد فى أمريكا، وتشكل السياسة الدولية فى القرن الواحد والعشرين فإنها تبدأ بالفعل فى النظر بشكل سهل لتفسيره وإن لم يكن ذلك بالضرورة سهلاً فى إدارته.

تشجيع الديموقراطية، القيم الآسيوية وصدام الحضارات:

منذ الثمانينيات كان هناك ثمة إعادة بحث وإحياء لسياسة الهوية، ولكن كانت هناك كذلك تحركات فى اتجاهات أخرى سنتابع بعضها فى الفصل الحادى عشر. وتحت تأثير ونفوذ الأوروبيين الغربيين والليبراليين فى أمريكا الشمالية، فإنه قد جرت محاولة خطيرة لتقوية النظام الدولى لحقوق الإنسان وتطوير مبدأ التدخل الإنسانى، وعموماً لتكريس الفرد كلاعب دولى وكذلك موضوع ودور القانون الدولى. ولا حاجة بنا للقول بأن هذا التوجه يذهب على عكس ما جرت مناقشته آنفًا، ففى مجال الدين فإن الإسلام والمسيحية هما من حيث المبدأ حركات عالمية، ولكن من حيث التطبيق فإنهما يعارضان مفاهيم الحقوق العالمية التى جرى تطويرها لأن هذه المفاهيم تتضمن إضفاء الشرعية على ممارسات محرمة وملعونة بالنسبة للأصوليين الدينيين مثل الإجهاض والمساواة بين الجنسين والحق فى تغيير الدين. والقوميون يبدأون تصورهم للحقوق الفردية ويفهمون أن الجماعة تولدها وهو الذى يتعارض مع العالمية التى سنناقشها فى الفصل القادم، وهنا يوجد قدر واضح من التوتر ولكن ظهوره للعيان يتصل بالناحية العملية، فمن حيث الممارسة فإن الموضوع الأساسى هو هل سيحاول الغرب من واقع انتصاره على الشيوعية أن يشجع ويدفع بقيمه على نطاق عالمى؟ فمن الصحيح القول بأن الفترة التالية مباشرة لسنوات الحرب الباردة، وفى نهاية الثمانينيات ونهاية التسعينيات كانت بعض وكالات المساعدة قد بدأت تصر على أن يقوم الذين يتلقون المساعدة بإجراء إصلاحات لدعم حقوق الإنسان والحكم الرشيد على النمط الغربى. ولكن هذه الصيغة من المشروطية قد لاقت تأييداً أقل من الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الغربية. وفى الحقيقة عندما حاول الرئيس جورج بوش الأب إعلان النظام العالمى الجديد فإن التعددية كانت متضمنة فى فكره (بوش ١٩٩٠). وجوهر النظام العالمى الجديد هو:

أن الدولة ذات السيادة هى الوحدة الأساسية فى العلاقات الدولية.

واحترام قيم عدم الاعتداء وعدم التدخل.

ودعم القانون والمؤسسات الدولية.

وهذا فى الحقيقة هو الموقف الليبرالى الدولى لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وقد جرت إعادة تكريسه لعالم ما بعد الحرب الباردة. ولكن مع اختلاف مهم واحد، ففى عام ١٩١٩ فإن العامل الحاسم فى رؤية الرئيس ويلسون هو أن الدول المحبة للسلام ستكون دولاً ديموقراطية ليبرالية. أما الرئيس بوش فقد قدم ومنح نظامًا دوليًا حيث إن كل الدول أيًا كانت تعقيداتها السياسية ستلقى الحماية من قيم عدم التدخل وعدم الاعتداء إذا كانوا هم أنفسهم مستعدين لقبول وتبنى واحترام هذه القيم. ولا يوجد ثمة معنى هنا أن الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى عليها واجب الانخراط فى دعم وتشجيع السياسة الديموقراطية، كما لا يوجد أى تقديم أو اقتراح لنظام أو مبدأ مفصل للتدخل الإنسانى.

وعلى أية حال، فإنه مع النهاية الغامضة لحرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠ فقد تم تحرير الكويت، ولكن صدام حسين استمر ومازال فى السلطة ممارسًا للقمع على شعبه وكان تعليق أغلب المحللين لصيغة بوش والمتوقع ربما هو الشعور بالاشمئزاز بعض الشيء وكانوا يعبرون عن ذلك بالقول إن العالم الجديد وكما يبدو فى الحقيقة هو ببساطة شعار مصمم لإعطاء شرعية دولية لتفضيلات السياسة الأمريكية. وإدارة الرئيس كلينتون التى أتت بعد لم توافق على رؤية بوش، وعلى العكس فقد وعدت بأن تأخذ على عاتقها تشجيع ودعم الديموقراطية بشكل جدى. فـ(أنطونى ليك) كبير مستشارى كلينتون فى السياسة الخارجية يبدو مأخوذًا بفكرة أن الديموقراطيات لا تحارب بعضها - موضوع السلام الديموقراطى ناقشناه سابقًا- ويبدو أنه كان يتطلع إلى عصر حيث تقوم الولايات المتحدة فيه وتدفع نشاطها نحو دعم القيم الغربية/الأمريكية فى العالم وبخاصة فإنها ستأخذ خطوات من وراء حجاب لتقوية نظام دولى لحقوق الإنسان. وفى صيف عام ١٩٩٣ فقد انعقد مؤتمر دولى كبير ومهم فى فيينا كما أن عددًا من المؤتمرات الإقليمية قد جرى عقدها كذلك قبل هذا المؤتمر ومن ذلك إعلان بانكوك الذى عبر عن رغبة الكثير من الزعماء الآسيويين للدعوة إلى وقف هذه العملية ومجابهة فكرة التوجه نحو العالمية (Universalism). وإعلان بانكوك لم

يرفض صراحة فكرة القيم العالمية ولكنه حددها بشكل صارم بأن تكون فى مصلحة السماح ببروز التميزات الدينية والإقليمية - وما يسمى بالقيم الآسيوية وهو موقف جرى الاعتراف به فى الإعلان الأخير لمؤتمر فيينا- مما كان من شأنه حدوث التكدير والنظر إليه بأسى من جانب الكثير من ناشطى حقوق الإنسان.

والقيم الآسيوية هى تعبير مغلوط لأن كثيراً من الآسيويين لا يشاركون فكرة تفضيل السلطوية الذى عبر عنه المؤيدون للفكرة مثل رجل الدولة السيغافورى العجوز لى كوان يو (فيما أن الكثيرين من غير الآسيويين يفعلون ذلك) ومنذ منتصف التسعينيات فإن هذا الموقف قد ساد وسقط طبقًا للتغيير فى سياسة هذا العصر - وخاصة مع السقوط المالى الآسيوى فى أزمة عام ١٩٩٧ والذى كان من شأنه إضعاف قوة الكثير من الحكومات الآسيوية، وجرف معها قدرتهم على دفع وانتشار رؤيتهم للعالم. والأكثر من هذا وهو ما كان متوقعًا فإن التزام إدارة كلينتون بدعم الديموقراطية قد ثبت أنه متقلب فى أحسن الأحوال. لكن الموضوع العام الذى دفع إلى هذا الاختلاف والخلاف قد بقى مجالاً للاهتمام وجرى إعطاؤه تركيزًا أكاديميًا من جانب أستاذ علم السياسة الأمريكى (صامويل هنتنجتون) فى ورقته المهمة والشهيرة ثم كتابه حول صدام الحضارات (The Clash Of Civilizations) (١٩٩٣و١٩٩٦) والفكرة الأساسية لأطروحة هنتنجتون هى أنه مع انتهاء الحرب الباردة فإن أساسًا جديداً للانقسام قد بزغ وبرز فى العالم، فالصراعات الأيديولوجية فى الماضى سيحل محلها الصراع بين الثقافات أو الحضارات. وقد حدد (هنتنجتون) الحضارات الرئيسية فى العالم بأنها: الصينية، واليابانية، والهندوسية، والإسلامية، والغربية مع حضارات الأورثوذوكسية والأمريكية اللاتينية باعتبار هذه الأخيرة تعد تفريعات على الحضارة الغربية مع هويات محلية، وإفريقيا ربما ستكمل هذه القائمة. وعلى أية حال فإنه حسب هذا التقويم فإنه توجد ثلاث حضارات مؤهلة ومقدر لها أن تولد مشاكل محتملة وخطيرة فى المستقبل القريب -الغرب الآفل، الصين القادمة والبازغة والبارزة، والإسلامية غير المستقرة.

وكما تقترح هذه الصيغة فإن المكونين الأولين معا -اقتصادياً وسكانيًا وفى النهاية عسكريًا- فإن الغرب يفقد قوته لصالح الحضارات الآسيوية وخاصة الصين (توقع هنتنجتون أن الصين ستبسط نفوذها على اليابان وأن اليابانيين سيقبلون ضمنيًا هذا الوضع التابع). والصين الناجحة والقوية بتزايد لن تقبل عالمًا ينظر إلى قيمها نظرة دونية ولن تقبل المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية الدولية العالمية والتى تحد من إمكانياتها – واعترف هنتنجتون وسلم بأن الهيكل أو البنية الحالية هى فى حقيقة أمرها نتاج للهيمنة الغربية الأمريكية وتمثل انعكاساً للقيم الغربية. وفقط من خلال تبنى الغرب لسياسة التعايش السلمى والاعتراف بشرعية الطريقة الصينية فإن الصراع العنيف يمكن تجنبه بين هاتين الحضارتين.

والحضارة الصينية ستضع وتسبب -وهى بالفعل كذلك- مشاكل (و خاصة للغرب وكذلك لليابان) بسبب نجاحها؛ والعالم الإسلامى سيضع -وهو كذلك مشابه للصين - مشاكل لكل جيرانه بسبب فشله. فالضغوط السكانية فى العالم الإسلامى وعدم وجود أى دولة إسلامية جوهرية (Core) لديها قوة ومستقبل تماثل الصين أو حتى النمور الآسيوية الصغيرة فى جنوب شرقى آسيا وأن من شأن كل ذلك أن يؤدى إلى وجود الإحباطات، والأكثر من هذا فإن الإسلام يمثل هداية وإغراء للآخرين والحضارة الإسلامية لديها حدود مع معظم حضارات العالم الأخرى وهذه الحدود (هى خطوط للخطأ) وستكون وهى بالفعل كذلك الآن موضعًا ومكانًا لصراعات حضارية كثيرة فمن البوسنة والشيشان إلى كشمير والسودان وإنهاء هذه الصراعات يبدو أنه أمر غير ممكن وبخاصة فإن الأكثر صعوبة هو العمل المثبط للهمم لدعم وتشجيع التعايش بين الحضارتين الصينية والغربية.

وإنه من السهل التقاط بعض الفجوات فى عمل هنتنجتون الفكرى، فمن البداية فإن تقديره وحسابه للحضارة هو أمر خاص ومشوش، فالحضارات هى نظم فكرية وبهذا فمن الصعب أن نرى كيف يمكن لها أن تتصادم رغم أن الأفراد والجماعات المدعين لتمثيل هذه الأفكار يمكن أن يتصادموا. والأكثر من ذلك فإن نظم الفكر ليست الآن ولم تكن قط مكتفية ذاتيًا أو مطلقة ولا ينفذ إليها الشك وهى حقيقة يعترف بها

(هنتنجتون) ولكن مغزاها وتأثيرها ربما قد هون منه هنتنجتون، إلا أنه من ناحية أخرى فإنه يستحق التهنئة والتقدير لمحاولته كسر ما قد أصبح فى بداية التسعينيات نقاشاً معقماً حول عالم ما بعد الحرب، وفى استجابته ورد فعله على منتقديه (إذا لم تكن الحضارات فماذا؟) فإن (هنتنجتون) قد اقترح بأن النماذج البديلة التى يهتم بها هى نموذج الدولة القديم ورؤية جديدة غير واقعية لعالم واحد وموحد بالعولمة (١٩٩٣ ب). وفى الحقيقة فإن هنتنجتون قد قدم وزودنا بتقويم للعالم ليس على أساس الدولة؛ ولكنه رغم ذلك واقعى وهى إضافة مثيرة ومهمة إلى سلة المفاهيم لأدوات نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، والأكثر من هذا فإن الهجوم على مركز التجارة العالمى فى سبتمبر ٢٠٠١ قد بدى للكثيرين أنه يقدم تأكيداً وبرهاناً وتصديقاً لتشاؤم هنتنجتون. فالإحساس العميق بالتضامن مع شعب نيويورك والذى جرى الشعور به عبر أوروبا يتناقض بشكل حاد مع مظاهر الابتهاج العظيم والفرحة فى فلسطين والإحساس العام بالرضا والذى عبرت عنه الشوارع والأسواق فى الشرق الأوسط. ومقالة هنتنجتون الأصلية قد جرى الرجوع إليها كثيراً وجرى إعادة طبعها فى الصنداى تايمز (١٤ أكتوبر ٢٠٠١) ووصفت بأنها بصيرة غريبة أو ممتازة، وعلى الناحية الأخرى فيوجد من يرون أن عمل هنتنجتون الفكرى هو فى التحليل الأخير محاولة لتحديد آخر جديد يأخذ مكان الشيوعية السوفييتية، وأن هذه الرغبة فى رؤية العالم بهذا الشكل تزيد من التوترات والتى بسببها ومنها برزت الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (كونولى ٢٠٠٠).

وأحد الأسباب للرفض الأكاديمى العام لأطروحة هنتنجتون هى أنه فيما أنها ليست معتمدة على الدولة فإنها تبقى فى حيز إقليمى، واستعارته الظاهرة للخطوط الطبيعية الخطأ بين الحضارات. وتوجد مشكلتان فى هذا المفهوم الأولى: أن التحليل يهوّن من المدى الذى تصل إليه الخطوط التى تقسم فهى من صنع الإنسان أولاً وأخيراً ففى يوغوسلافيا السابقة على سبيل المثال فإن توالى الأحداث والأزمات ترجع إلى نجاح (سلوبودان ميلوسوفيتش) فى تجنيد وتعبئة التأييد السياسى وراء القضية القومية لصربيا الكبرى أكثر مما هو للخلافات العرقية والدينية والتى تذهب للوراء حتى العصور الوسطى أو قبلها، وهذه الخلافات والانقسامات هى بالتأكيد موجودة

وستوجد باستمرار ولكن مغزاها السياسى الحالى هو نتاج للمصادفة والطوارئ أكثر مما هو لعملية حتمية ومن الناحية الفعلية فإن (هنتنجتون) قد أخذ التفسيرات الذاتية للقوميين كثيراً بنفس معانيها. والأمر الثانى: والأكثر أهمية فإن المفهوم المعمارى للحضارات لا يأخذ بالاعتبار والكفاية المدى الذى وصلت إليه واخترقته الحضارات من حيث التداخل بعضها مع البعض؛ فصدام الحضارات كما يوجد هو كمن يأخذ شكل سياسة الهوية والتعددية الثقافية، والاعتراف بأن مدن العالم الرئيسية تشهد صراعاً عنيفاً على خطوط التماس الخاطئة، فمشاكل الشرطة فى لندن أو لوس أنجلوس هى أكثر تمييزاً لهذا النوع من السياسة أكثر من العنف فى كوسوفو والشيشان مهما كانت الأخيرة مخيفة وعنيفة.

التعددية والمجتمع الدولى

لأن أفضل طريقة لرؤية جهود (هنتنجتون) هى باعتبارها رد فعل لجسدين فى نظرية العلاقات الدولية المعاصرة - من ناحية بين الكلاسيكيين الواقعيين الجدد والكلاسيكيين الواقعيين الذين يدفعون ويرون أنه بطريقة أو أخرى فإن الدولة تظل فى قلب العلاقات الدولية وستستمر فى العمل فى إطار ومعنى الأهداف والوسائل الرشيدة، ومن ناحية أخرى عمل المنظرون للعولمة الذين يرون بروز عالم بلا حدود وفيه أن الأبنية والهياكل أو البنيات القانونية لن تسيطر عليها الدولة بعد، وأنه بمصداقية كافية يرى (هنتنجتون) أن كلا الطرفين على خطأ ولكن كليهما قد أمسك بمظهر واحد للنظام العالمى البازغ؛ فالواقعيون على حق فى أن الصراع بين الجماعات سيستمر كمظهر رئيسى ومركزى؛ لهذا النظام فيما أن العولميين محقون فى شكهم فى أن الدولة ستبقى اللاعب الأهم داخل هذا الصراع، وبدلاً من ذلك فإن الصراع سيستمر ولكنه سيكون بين الحضارات بعضها بعضاً ما لم يستسلم الغرب فى محاولته لفرض قيمه على بقية العالم والذى فى هذه الحالة ربما قد يوجد الأساس من أجل تسوية مؤقتة قلقة وغير مريحة شيئًا ما.

وفى الحقيقة فإن هناك جسداً من العمل يأتى قريباً من تناول ومواجهة السؤال الذى وضعه هنتنجتون ففيما هو يبقى متوجهاً إلى الدولة من حيث هى - وهو بمعنى عمل المدرسة الإنجليزية ومنظرى المجتمع الدولى والذى تناولناه فى الفصل الثالث من هذا الكتاب فى سياق الناقدين البنيويين للواقعية الجديدة- وكما لاحظنا هناك آنفاً فإن كتّاب المدرسة الإنجليزية يركزون على الدولة أكثر مما هو على غيرها من التصنيفات سواء كانت أقل من الدولة أم أعلى منها (أى العالمية) ولكن - فى تناقض مع الواقعيين الجدد - فإنهم يرون أن الدول حينما تتفاعل فقد يشكلون مجتمعاً - فى علاقة تحكمها القيم، وأعضاء ذلك المجتمع يوافقون ويقبلون أن لديهم على الأقل مسئوليات محدودة تجاه بعضهم بعضاً، وتجاه المجتمع ككل. وهذه المسئوليات تتلخص فى الممارسات التقليدية للتعامل الدولى والدبلوماسية. والمجتمع الدولى الذى يصفه هؤلاء الكتاب كان فى أصوله على الأقل ظاهرة أوروبية ولكن يوجد على الأقل سببان للاعتقاد أنه يمكن أن يجعلوه يعمل فى مجتمع عالمى أغلبيته غير أوروبية، السبب الأول: هو أنه كما رأينا العالم الحديث هو بلا مناقشة أو نزاع وبشكل متزايد متعدد الثقافات بالمعنى الاجتماعى، والاختراع الغربى لفكرة الدولة/الأمة قد أثبت أنه جذاب بشكل كبير بالنسبة لثقافات كثيرة جداً - وحتى تلك المجتمعات التى تنتقد المفاهيم والأفكار الغربية المدعاة (مثل حقوق الإنسان) هى ذاتها تشجع المفهوم الغربى للدولة ذات السيادة- وسواء كان ذلك لأنهم يحتاجونه بشدة أو يلبى لديهم حاجة شديدة أو أنه فى ضوء النظام الموجود فإن الوحدات السياسية الإقليمية ذات السيادة هى بشكل أو آخر لا يمكن تجنبها أو تفاديها. فالدول القومية يبدو أنها مرغوب فيها فى كل مكان - على الأقل من جانب النُّخب السياسية- والجزء الوحيد فى العالم، حيث إن تلك المؤسسة هى تحت تهديد جدى وخطير من جانب شكل بديل من التنظيم السياسى هى فى مكانها الأصلى فى أوروبا الغربية فى شكل وصيغة للاتحاد الأوروبى.

والسبب الأكثر مركزية وأساساً لأهمية مفاهيم المجتمع الدولى فى عالم متعدد الثقافة هو أنه فى بعض التقديرات والحسابات فإن مجرد رشادة الفكرة هو بدقة فى

قدرتها على المواءمة والتأقلم مع التعددية والتنوع الثقافى. والكاتب المهم هنا هو (تيرى ناردين) والذى يرى أن المجتمع الدولى باعتباره تجمعًا عمليًا هو أمر مؤثر للغاية وله مغزاه (ناردين ١٩٩٣). وفكرة ناردين أنه على عكس الجمعية ذات الهدف مثل الناتو أو منظمة التجارة العالمية والتى هى مبنية ومؤسسة حول مشروع محدد (الدفاع الجماعى أو توسيع نطاق التجارة) وتفترض أهدافًا مشتركة بين أعضائها (و الذين كلهم قد التحقوا بمحض إرادتهم فى تلك المنظمة)، والمجتمع الدولى هو تصنيف شامل وممارساته سلطوية على كل دولة لسبب أساسى وهو أنهم لا يجمعهم هدف مشترك أو مشروع محدد، فالهدف العام هو فقط هنا العيش معًا فى سلام وبعدالة. وفى هذا السياق فإن العدالة إجرائية أكثر منها مفهوم واقعى حقيقى. ومن الواضح أنه إذا كانت هذه الميزات قد ثبتت فإن جذور وأصول ممارسات المجتمع الدولى فى نظام الدول الأوروبية لا داعى لها بالنسبة لسلطتهم فى القرن الواحد والعشرين، فهذه الممارسات هى سلطوية لأنها لا تحابى أو تميز أو تعطى امتيازًا لأى مفهوم أو لمفهوم معين للخير وما هو أفضل، وهو ما يعنى أنها مثاليًا تناسب عالمًا توجد فيه مختلف هذه الممارسات الكثيرة.

هذا المفهوم التعددى للمجتمع الدولى قد لاقى قدرًا طيبًا من الاهتمام فى السنوات الأخيرة وخاصة لما لوحظ عبر كتاب مهم وكبير بقلم روبرت جاكسون (٢٠٠٠) والذى فى مقدمته قدم طريقة للتواءم مع السياسة الجديدة للهوية بمعنى أنه بمعنى من المعانى هو أعلى من دعوة هنتنجتون لتسوية مؤقتة بين الحضارات أو الاقتراح الذى يتردد بأن العالم يجب أن ينخرط فى حوار بين الحضارات على نطاق واسع لتسوية خلافاتنا (Parekh, 2000). و بدلاً من الاعتماد على الفكرة المتأرجحة وغير الثابتة والمختلف على أساسيتها للحضارة، فإن التقدير والحساب التعددى يرتكز على مؤسسة - الدولة - والذى هو محدد ومادى ومقبول على نطاق واسع. ورغم هذا فإن التعددية يبدو وكأنها تلغى مجرد مفهوم النظام الدولى لحقوق الإنسان - ويكون من الصعب القول إن احترام حقوق الإنسان هو ممارسة ضرورية للمجتمع الدولى على نفس المستوى مثلاً مع

الحصانة الدبلوماسية - وكثير من الناس سيكونون ممانعين فى ترك هذا المفهوم كلية حتى ولو كانوا واعين بأهمية اتباع حقوق الإنسان العالمية وأنها يمكن أن تخلق فى الحقيقة أنواعًا من الصراعات كما وصفها هنتنجتون. وهنا يوجد مأزق حقيقى وأخذ ورد، فإحدى الاستجابات التى قدمها المنظرون التضامنيون (Solidarist) للمجتمع الدولى وخاصة نيكولاس هويلر وتيم دن (هويلر ٢٠٠٠؛ دن وهويلر ١٩٩٦).

وهما يريان أنه فيما أن المجتمع الدولى يشكل نظامًا سياسيًا رشيدًا للإنسانية يمكن أخذه ككل (لأن مشاكل النطاق يجعل الحكومة العالمية غير ممكنة، والقوانين تفقد فعاليتها مع البعد وأن الطغيان هو أقل احتمالاً لو أن المجتمع السياسى أقيم على نطاق إنسانى) والهدف النهائى الأخير المشار إليه للمجتمع الدولى يجب أن يكون للإنسان الفرد وليس للدول فيما هى دول. فالهدف الأخير للمجتمع الدولى لا يؤول فى النهاية إلى المحافظة على تعددية الدول ولكنه فى النهاية هو لدعم وتشجيع الازدهار البشرى، ولهذا فرغم أن منظرى المجتمع الدولى من (جروسيوس وبوفندروف وبيرك وحتى بول ناردين) يرون ويدفعون بأن ذلك الهدف يمكن تحقيقه على أفضل ما يمكن من خلال مجتمع من الدول المستقلة قانونيًا وذات السيادة. وحقوق السيادة لا يمكن إعمالها لتبرير تصرف يمنع ازدهار البشرية مثل الانتهاكات التى تحدث على نطاق واسع لحقوق الإنسان.

وهنا يجب أن نلاحظ أن هذه الصيغة التضامنية للمجتمع الدولى لا يمكنها أن تبحر بعيدًا جدًا عن التعددية والتى هى فى العادة أكثر اتصالاً وارتباطًا مع فكرة مجتمع من الدول دون فقدان الصلة مع التقليد ككل. فالانتهاكات الكبيرة والضخمة لحقوق الإنسان يمكن أن تُعد كصيغة حديثة للانتهاكات الكبيرة للكرامة الإنسانية بما يبرر التدخل من جانب أى شخص كان يمكن أن يمنعها، ولكن هذا طريق طويل من المفهوم الكوزموبوليتانى، وأن المستويات العالمية فى كل مناطق الحياة البشرية يجب أن تحل مكان كل ما هو محلى. والمتمسكون بفكرة مجتمع من الدول ربما يوافقون أنه

توجد بعض الأشياء التى يجب ألا يسمح بها وألا يتسامح فيها، ولكنه يصل إلى موضوعات من زاوية مختلفة من جانب ناشطى حقوق الإنسان والائتلافات بين مجموعتين سيكون قلقًا وغير مستقر. وحساب التضامنيين للمجتمع الدولى يؤول إلى إعادة تخيل ما هو متضمن ومتصل فى مجتمع الدول وهو تعديل للتقويمات والحسابات التعددية أكثر منه بديلا عنها. وهذه الأمور والقضايا سنتناولها فى الفصل الحادى عشر بتفصيل أكثر.

الخلاصة:

ولتلخيص هذه المناقشة المعقدة؛ فإنه فى القرن الحادى والعشرين فإننا نعاصر ونشهد بروزًا على المستويين الدولى والمحلى لسياسة جديدة للهوية. فأحد مظاهر الحياة فى القرن العشرين فى كثير من المجتمعات الصناعية يتمثل فى المطالبة باحترام وتقدير من جانب جماعات من نوع أو آخر يعتبرون أنهم كانوا مهمشين ولم يتم تقديرهم من جانب الثقافة السائدة، الأبوية الشهوانية البيضاء. والتعددية الثقافية هى إحدى الاستجابات لهذا الموقف كما هى سياسة قائمة ومؤسسة على توحيد الجزئيات فى تآلف مثل قوس قزح (Rainbow coalition) والتى ستتحدى الوضع الراهن نيابة عن الجماعات المظلومة أو المقموعة. والمشكلة مع هذه الاستراتيجية الجديدة واضحة ففيما أن كل جزئية تعارض الثقافة السائدة وهذا لا يعنى أن مطالبهم متسقة ومتوافقة مع الأخرى، فالقوميون فى كيبيك (Quebec) روتينيًا ينكرون أن فرق الهنود الحمر من حقهم الانفصال عن كيبيك، فيما أن ممثلى الثقافة الشعبية من الرجال الأمريكان الأفارقة مثل فنانى الراب والتى انتشرت روتينيًا فى اتجاهات مضادة للمثليين. والتعليم متعدد الأديان فى المدارس نشر الاحترام لكل الأديان، ولكن بينما بعض الليبراليين المسيحيين قد يكونون سعداء بفكرة أن إيمانهم هو واحد بين إمكانيات واحتمالات ممكنة، فإن أديانًا أخرى قليلة تأخذ هذا الاتجاه الهادئ تجاه حقيقة عقائدهم الأساسية.

ولو أن الموضوع كان محليًا فإن التحدى فى تناول الانتقال هو تحدى تناول التغيير من سياسة قائمة على تصنيفات عالمية إلى أخرى قائمة على الهوية فإن المشاكل على المستوى الدولى قد تولدت فى الاتجاه الآخر. وكما أن المنظرين للمجتمع الدولى قد دافعوا بالقول بأن النظام الدولى القديم كان قائمًا على خُلُق التعايش، حيث الاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية يتم الحفاظ عليها إن لم يكن تقديرها تقديراً إيجابيًا؛ فإن هذا النظام يواجه ويتزايد تحدى الحركات التى ترغب فى فرض مستويات ومقاييس عامة على المستوى العالمى وباتساع العالم وبأشد الوضوح بالنسبة لحقوق الإنسان. والسياسة الدولية لهذه العملية والتى حاولت باستمرار ويتزايد أن تجعل من الفرد وليس الدولة هى مناط التركيز فى القانون الدولى وهو موضوع الفصل القادم.

Globalization, the English School and the democratic peace thesis are referenced elsewhere in this book – in Chapters 9, 3 and 4, respectively.

Raymond Garthoff, *The Great Transition: American–Soviet Relations and the End of the Cold War* (1994), and Don Oberdorfer, *The Turn: How the Cold War Came to an End* (1991), are useful histories of the end of the Cold War. On the wider meaning of this event, see the essays in Michael Hogan (ed.), *The End of the Cold War: Its Meaning and Implications* (1992), and Alex Danchev (ed.), *Fin De Siècle: The Meaning of the Twentieth Century* (1995). Cynthia Enloe's *The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War* (1993) also places these events in perspective. Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen (eds), *International Relations Theory and the End of the Cold War* (1995) – part of which appeared in *International Organization,* vol. 48, Spring 1994 – is the best collection on its subject. Václav Havel, 'What I Believe', in *Summer Meditations on Politics, Morality and Civility in a Time of Transition* (1993), is a moving account of what the end of communist rule could have meant, and perhaps does still mean, for some.

Of Will Kymlicka's many works on multiculturalism, *Politics and the Vernacular: Nationalism, Multiculturalism and Citizenship* (2001), is very useful, as is, with a more limited reference point, Kymlicka and M. Opalski (eds), *Can Liberal Pluralism Be Exported? Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe* (2001). On the impact of globalization on diasporas, Arjun Appadurai, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (1996) is outstanding. Bhikhu Parekh, *A New Politics of Identity: Political Principles for an Interdependent World* (2008) continues the multiculturalism debate.

James Mayall, *Nationalism and International Society* (1990), is a valuable overview of the subject; F. H. Hinsley, *Nationalism and the International System* (1974), still usefully provides the historical framework. E. H. Carr, *Nationalism and After* (1968), represents the 'nationalism is outmoded' viewpoint, now itself outmoded. Of A. D. Smith's many books, *Nationalism and Modernity* (1998) is perhaps the most relevant. Benedict Anderson, *Imagined Communities,* 2nd edn (1991), is a much-misunderstood modern classic – imagined is not the same as imaginary. Michael Brown *et al.* (eds), *Nationalism and Ethnic Conflict* (1997), collects mainstream US essays on the subject; Yosef Lapid and Friedrich Kratochwil (eds), *The Return of Culture and Identity in International Relations Theory* (1996), is more eclectic. Kevin Dunn and Patricia Goff (eds), *Identity and Global Politics* (2004), is an interesting recent collection. Recent work on the changing understanding of identity and nationalism includes Erik Gartzke and Kristian Skrede Gleditsch, 'Identity and Conflict: Ties that Bind and Differences that Divide' (2006); Fiona Adamson and Madeleine Demetriou, 'Remapping the Boundaries of "State" and "National Identity": Incorporating Diasporas into IR Theorizing' (2007); Brian Greenhill, 'Recognition and Collective Identity Formation in International Politics' (2008); and Susanne Buckley-Zistel, 'Dividing and Uniting: The Use of Citizenship Discourses in Conflict and Reconciliation in Rwanda' (2006), which makes clear the importance and

complexity of identity and membership in volatile political times. Friedrich Kratochwil's 'Religion and (Inter-)National Politics: On the Heuristic of Identities, Structures, and Agents' (2005) is also useful.

There is a shortage of good work on the general subject of religion and IR, but increasing attention is being paid to the topic. The *Millennium* Special Issue on 'Religion and International Relations' (2000) is an uneven collection, but useful for an extended bibliography. Charles Taylor's massive *A Secular Age* (2007) will be an influential reference, assuming anyone makes it to the end. Other macro-level reflections on religion and secularism include the Daniel Philpott *et al.*, *God's Century* (forthcoming); Elizabeth Hurd, *The Politics of Secularism in International Relations* (2007); and Maia Carter Hallward, 'Situating the "Secular": Negotiating the Boundary between Religion and Politics' (2008). Eva Bellin, 'Faith in Politics: New Trends in the Study of Religion and Politics' (2008) is a good summary. Timothy Byrnes and Peter Katzenstein (eds), *Religion in an Expanding Europe* (2006), examines the challenges religion presents to European expansion and integration. John Micklethwait and Adrian Wooldridge, *The Right Nation* (2004), is very good and non-polemical on the Christian right in the USA. Holly Burkhalter, 'The Politics of AIDS' (2004), demonstrates the influence of evangelical Christianity on US policy towards AIDS in Africa. Ellis and Ter Haar give a good overview of African religion in *Worlds of Power: Religious Thought and Political Practice in Africa* (2004). Peter Geschiere, *The Modernity of Witchcraft: Politics and the Occult in Postcolonial Africa* (1997), is a useful anthropological study. Post-9/11, studies of Islam have, predictably, multiplied. Bernard Lewis, *What Went Wrong? The Clash between Islam and Modernity in the Middle East* (2002), is the most useful of his recent volumes. Malise Ruthven, *A Fury for God: The Islamicist Attack on America* (2004), is excellent, and his *Islam: A Very Short Introduction* (2000) does what it says. Paul Berman, *Terror and Liberalism* (2004), traces the link between radical Islam and fascism. Roger Scruton, *The West and the Rest: Globalization and the Terrorist Threat* (2003), and John Gray, *Al Qaeda and What it Means to be Modern* (2004), are stimulating think-pieces.

Fukuyama's works are cited in the text. For a very hostile liberal reaction, see Ralf Dahrendorf, *Reflections on the Revolution in Europe* (1990). Critical, but less outraged, are Fred Halliday, 'An Encounter with Fukuyama' (1992), and Chris Brown, 'The End of History?' in Danchev (1995). Huntington's essays are referenced in the text: his book *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (1996) is less convincing than the original shorter pieces. His later work, *Who Are We?* (2004) takes up the theme of identity in a US context, arguing that the American Anglo-Protestant core identity is under threat from the refusal of Hispanic immigrants to assimilate. Kishore Mahbubani, 'The West and The Rest' (1992), and Eisuke Sakakiba, 'The End of Progressivism: A Search for New Goals' (1995), offer not dissimilar reflections on the same theme. Chris Brown, 'History Ends, World Collide' (1999), is a more extended discussion of some of the themes of this chapter. Amitai Etzioni, *From Empire to Community* (2004), is a response to Fukuyama and Huntington, as well as communitarian conception of global politics. Kimberly Hutchings' work *Time and World Politics*

(2008) is very relevant, both as a conceptualization of politics today and a critique of post-Cold War theorizing. Larry Diamond, 'The Democratic Rollback' (2008), points to the advance of autocratic states.

Joanne Bauer and Daniel A. Bell (eds), *The East Asian Challenge for Human Rights* (1999), judiciously presents the 'Asian values' debate. Daniel Bell, *East Meets West: Democracy and Human Rights in East Asia* (2000), is the best single volume on the subject, engagingly written as a series of dialogues. F. Zakaria, 'Culture is Destiny: A Conversation with Lee Kwan Yew' (1994), is a good source for the thinking of the most respectable and articulate spokesman for the Asian case. Mahathir Bin Mohamed and Shintaro Ishihara's modestly titled *The Voice of Asia: Two Leaders Discuss the Coming Century* (1996) gives the case against the West. Arlene Tickner (2003) provides a valuable examination of concepts such as nationalism, the state and sovereignty from a non-Western perspective in 'Seeing International Relations Differently: Notes from the Third World'. See also Chris Brown, 'Cultural Diversity and International Political Theory' (2000b). Ian Buruma and Avishai Margalit, *Occidentalism: The West in the Eyes of Its Enemies* (2004), turns the mirror on Western 'civilization' to reveal its complicity in anti-Western radicalism.



الفصل الحادى عشر

العلاقات الدولية والفرد
حقوق الإنسان والقانون الإنسانى والحرب الإنسانية

مقدمة

كان هذا الكتاب حتى الآن مهتمًا بشكل أساسى بما يمكن أن نسميه بالعوامل البنيوية للعلاقات الدولية مثل نظام الدولة والقوة والحرب والاقتصاد، وحينما اعتبرنا أن الوكلاء كمعارضين فى مواجهة البنية، فقد كانت الوكالة للمؤسسات مثل ما هى للدولة وهذا كله ناقشناه فى الفصل الرابع وهو فى الخط نفسه مع تقدم العلاقات الدولية، والنظر إليها كعلم أو مادة أكاديمية. وكل من الواقعية الجديدة والبنيوية الليبرالية الجديدة ترى مستوى النظام الدولى باعتباره أفضل منتج للتحليل -الوحيد الذى يمكنه أن يولد نظرات مفيدة ودقيقة وفى الصميم فى الموضوعات الأكثر أهمية والتى ندرسها، فالبنيويون قد أظهروا اهتمامًا أكثر قليلاً بالوكالة أو الفاعلين ضد البنية ولكن يظل التركيز بصفة أساسية على الدولة باعتبارها اللاعب صاحب النفوذ والأكثر تأثيرًا. وهذا الفصل يشارك بشكل ما مع الأخير من حيث النظر للداخل وعبر الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون سكانها ويعيشون فيها ويسكنونها.

فليس من السهل أن نرى فى البداية لماذا يجب أن نهتم بالأفراد فى العلاقات الدولية؟ فبعد كل شىء توجد عدة مجالات للدراسة والتى توفر النظرات والرأى حول البشر داخل الحدود السياسية. وبالتأكيد فاهتمامنا هو من أجل كيف أن هذه الكتل أو التجمعات من الناس -الدول وكذلك وبشكل متزايد المنظمات الدولية والشركات

متعددة الجنسية- ترد وتستجيب لمحددات النظام الدولى ولبعضها البعض. وفى الحقيقة لو أن الدول هى ذات السيادة حسب المقاييس التقليدية فإن هذه الحجة ستكون صحيحة. وعلى أية حال فإن نظام وستفاليا كأسطورة هو مجرد ذلك فقط. فالدول وبشكل متزايد تعترف وتقر بالأعلى قانونًا ولهذا تضعف من سيادتها التشريعية بالإضافة لأن قدرات الكثيرين إن لم يكن كل الدول هى محدودة فى إطار عمليات العولمة التى شرحناها فى الفصل التاسع. وهذا يترك الفرد أو الأفراد بشكل أكثر تعرضًا (حيث إنهم لا يستطيعون الاعتماد على دولة قوية لحماية مصالحهم كما أنهم كذلك يصبحون وقد أضحت لديهم إمكانية أن يكونوا أكثر قوة (فيمكنهم طلب حقوق معينة ليس نتيجة وضعهم كمواطنين فى دولة معينة ولكن بسبب هويتهم كبشر) وهذا الانتقال يتضمن شيئًا مهمًا نظريًا ونقديًا باعتباره أنه يؤيد ويشجع التفكير القيمى فى العلاقات الدولية. وكما تابعنا فى الفصلين الثانى والثالث دعاوى التفسير الخالى من القيم أكثر منه التفسير القيمى. والتنظير حول الأخلاقيات فى النظام الدولى كان ينظر إليه باعتباره طوباويًا مثاليًا وحتى ربما غير ذى موضوع، فالدولة فى حالة الفوضى تصنع القرار وأنه يجب عليها إجراء الحسابات على أساس المصلحة القومية (وبالنسبة للواقعيين الجدد والبنيويين الليبراليين الجدد هى حتميات نظامية). والأخلاقية موجودة فقط داخل حدود الدولة ذات السيادة والتى تحمى وتشجع قيم مواطنيها ومن هنا فإنها تجعل الأخلاقية ممكنة، وهى بذلك لا أهمية لها بالنسبة لمنظرى العلاقات الدولية ومفكرو ما بعد الوضعيين يناقضون الادعاء الأول -بأن النظريات السائدة هى خالية من القيم- فيما أن المنظرين القيميين يأخذون بالادعاء الثانى- حول العلاقة بين الأخلاقيات وحدود الدولة. وباعتبار أن نظام وستفاليا قد جرى تحديه فإن السؤال حول هل تجعل الدولة الأخلاقيات ممكنة أم أنها تمنعها من أن تصبح ذات صلة؟

العلاقة الأخلاقية بين الفرد والدولة وبين الأفراد عبر حدود الدول تجرى دراستها اليوم مع اهتمام وحماس جديد، والمنظرون القيميون يشعرون بأنهم على حق فى دعواهم بأنها حساسة بالنسبة لدراستهم حول كيف يتصرف الوكلاء وكيف يتصرفون لو أردنا أن نؤكد الشعور بأن العالم يتغير بسرعة.

هل الفرد حقيقة هو أكثر تبعية فى العلاقات الدولية المعاصرة؟ وفى هذا الفصل سنناقش أنه كان هناك تغيير فى توزيع القوة بين اللاعبين فى ثلاث مناطق متصلة فى التسعينيات: فى التوسع السريع لنظام حقوق الإنسان، وفى المحاولات من أجل تأكيد وفرض هذه الحقوق من خلال القانون ومن خلال الحرب؛ وأن هذا الانتقال فى القوة قد أدى حقيقة إلى الاهتمام المتزايد بالفرد على المستوى الدولى. والتركيز هنا ليس على أسماء أفراد معينين ولكن على الاهتمام الجديد برفاهية الفرد وحقوقه والتى سيتم توثيقها فيما بعد.

حقوق الإنسان العالمية

بعد سقوط حائط برلين كان هناك خط مرتفع للنشاط فى تطور نظام حقوق الإنسان، وفكرة أن الأفراد لهم حقوق كبشر والتى يجب أن يكونوا قادرين على الادعاء بها ضد حكوماتهم قد جرى تأسيسها عام ١٩٤٨ بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان ولكن تقدماً ضئيلاً قد حدث تجاه الادعاء بهذه الحقوق لكل الناس حتى فترة متأخرة نسبياً. وخلال الحرب الباردة فإن حقوق الإنسان كان يتم التعامل معها كأداة للمساومة الإستراتيجية تستخدم للحصول على امتيازات وطلبات وتنازلات من الدول فى شرق أوروبا أو لإحراج تلك الدول. وبعد عام ١٩٨٩ فإن الحواجز السياسية أمام انتشار حقوق الإنسان العالمية قد سقطت بجانب ما حدث من تقدم فى المجال التكنولوجى أمكن من خلاله للمنظمات غير الحكومية (NGOs) ذات الصلة بتشجيع حقوق الإنسان على أن تمارس نفوذاً أكثر عما كان ذى قبل.

وربما أن أكبر مثل مادى متبلور لهذا النشاط المتزايد هو عدد الدول التى صدقت على اتفاقات وعهود حقوق الإنسان ومواثيقها والتى ارتفعت بطريقة درامية منذ التسعينيات. والتصديقات على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والذى ارتفع ونما من نحو تسعين إلى ما يقرب من مائة وخمسين دولة خلال التسعينيات وحتى إعداد هذا الكتاب فإن العدد

يقف عند ١٥٩ و١٦٢ للاثنين على التوالى. والتأييد الواسع لأهداف ذلك النظام قد جرى التعبير عنه من خلال مشاركة أكثر من ١٧٠ دولة عام ١٩٩٣ فى مؤتمر عالمى عن حقوق الإنسان عقد فى فيينا حيث أعاد تأكيد التزامهم بحماية حقوق الإنسان، وأعقب مناقشات ذلك المؤتمر تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على إنشاء منصب جديد باسم المفوض العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأوكلت إليه مهمة تنسيق برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتشجيع الاحترام الدولى لتلك الحقوق.

وفى التسعينيات وفى أوائل القرن الواحد والعشرين فقد تزايد الاهتمام بشكل معتبر فى عدد الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان فى مجال عمل الأمم المتحدة بما فى ذلك مراقبة الاختراقات التى تحدث لحقوق الإنسان والتعليم والتدريب وغيرها من الخدمات الاستشارية. وقد كان هذا بشكل جزئى نتيجة للضغط المستمر من المنظمات غير الحكومية تشجيعًا لجعل حقوق الإنسان تيارًا رئيسيًا فى عمليات الأمم المتحدة، والنابع من الاعتقاد بأن منع النزاعات وجهود تقليلها تحتاج بأن يتزاوج معها ويصحبها إجراءات تستهدف التقليل ما أمكن من الإساءات لحقوق الإنسان. ولهذا فإن بعثات الأمم المتحدة فى السلفادور وكمبوديا وهاييتى وبوروندى ورواندا ويوغوسلافيا السابقة وجمهورية الكونغو الديموقراطية قد أعطت كلها الأولوية لإنشاء إطار لاحترام حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من عملية بناء السلام فيما بعد الصراع.

والمنظمات غير الحكومية كان لها دورها الحاسم فى الانتشار الأخير لأفكار حقوق الإنسان، فعدد المنظمات الدولية غير الحكومية قد نما خلال التسعينيات ليصل إلى ٣٧ ألف منظمة عام ٢٠٠٠ والكثير منها تدعى العمل كضمير عالمى يمثل المصالح الإنسانية الواسعة عبر حدود الدول ويركز على موضوعات حقوق الإنسان. والمنظمات الدولية غير الحكومية لها تأثيرها على نظام حقوق الإنسان من خلال طرق مختلفة فالمنظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وأطباء بلا حدود (MSF) و(أوكسفام) تعمل مباشرة فى الميدان من أجل تخفيف المعاناة كما أنها تقوم بحملات بالنيابة عن أولئك الذين تعالجهم من أجل تشجيع مراقبة اتفاقات حقوق الإنسان والقانون الإنسانى. وأعمال منظمات مثل **Human Rights Watch** ومنظمة العفو الدولية هو أساسًا من أجل

مراقبة سلوك الحكومات والأعمال ولنشر وتعميم الاعتداءات على حقوق الإنسان. إنهم يقومون بممارسة الضغط من خلال الحصول على التغطية الإعلامية (والتى صاروا من بعدها خبراء منذ عام ١٩٩٠ من حيث تزايد حجم المنظمات غير الحكومية والتى نمت بشكل كبير) وحققوا نجاحات بارزة ومشهورة وجديرة بالتنويه.

وهناك إنجاز مهم تمثل فى دفع الممثلين وأطراف القطاع الخاص إلى مجال حقوق الإنسان وجعل حقوق الإنسان Business of business فقبل التسعينيات أكدت الشركات متعددة الجنسية أن دورها الصحيح فى التجارة العالمية هو أن تقف على الحياد وألا تنخرط فى السياسة ونظم الدول التى تعمل فيها، والمشروعات الغربية تأخذ المواد الخام الرخيصة وقوة العمل من دول تحكمها نظم غير مرضية دون نقد حقيقى من الحكومات التى تجمع الضرائب من أرباح تلك المنظمات. وفى منتصف التسعينيات فإن حملات كبرى قد جرت من جانب منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش فى الولايات المتحدة لإقناع شركات الأعمال الكبرى من أجل تبنى المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الأعمال بما يوازى قوتها ونفوذها وخاصة فى مجال حقوق الإنسان. وهذه الحملات وضغط المستهلكين الذى صاحبها قد تمخض عن مشروعات مثل Gap، Nike، وReebok، وليفى ستراوس والتى كان من شأنها تحسين ظروف العمل فى مصانعها عبر البحار، وإدخال مستويات ومقاييس حقوق الإنسان المعترف بها دولياً فى ممارسة أعمالها. كما أن ذلك الضغط قد جرى تطبيقه كذلك فى مشروعات البترول، وإن كان النجاح فيها قد جاء بشكل محدود. وفى عام ١٩٩٣ فإن الحركة التى استهدفت بقاء شعب أوجونى فى نيجيريا على قيد الحياة قد أدى إلى حشد عشرات الآلاف من الناس ضد شركة شل وأدى إلى نجاح تلك الجهود وذلك من خلال الاستخدام الذكى للإنترنت فى جعل هذا الموقف قضية عالمية. لقد أجبروا هذه الشركة الكبرى عالمياً على وقف الإنتاج بشكل مؤقت وعلى أية حال فإن الحكومة النيجيرية قد استجابت من خلال اعتقال وسجن وفى بعض الأحيان إعدام ناشطى أوجونى. وقد أبرزت تلك الحملات كذلك نشاطات شركة بريتيش بتروليم (BP) فى كولومبيا وشركة موبيل أويل فى إندونيسيا وشركة توتال وأونكول فى ميانمار وشركة إينرون فى الهند

وكلها قيل إنها ساهمت فى إساءات خطيرة لحقوق الإنسان. وهذه الحملات قد تمخضت غالبًا عن بيانات صحفية من الشركات والمشروعات المعنية وبعض أعمال العلاقات العامة المنسقة، ولكن دونما تغيير حقيقى أو مادى، وأهم الآثار ذات المغزى قد تمت فى بريطانيا فى نهاية ذلك العقد حين أعلنت شركات ضمنها شيل وBP) AMOCO) وشركة البترول النرويجية (Statoil) والتى أعلنت جميعًا سياسات تضمنت تركيزًا على حقوق الإنسان.

وهناك إنجازات أخرى للمنظمات غير الحكومية تضمنت الضغط على الحكومات والمنظمات الحكومية، فالحملة الدولية من أجل منع الألغام الأرضية وهو تحالف ضم ١٤٠٠ منظمة غير حكومية فى تسعين دولة والتى حصلت على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٨ . وقد كان لها دور مهم جدًا فى اتفاقية منع الألغام الأرضية عام ١٩٩٧، وكذلك الاحتفال بيوبيل عام ٢٠٠٠ من أجل تعزيز المساعدة فى خفض الديون والذى جمع ٢٥ مليون توقيع عبر العالم وضغط على الحكومات وهيئات التمويل الدولية بشكل كبير تمخض عن إلغاء ٣٠ بليون دولار من الديون. وكذلك التحالف الدولى من أجل محكمة الجنايات الدولية كان فى جزء كبير منه مسؤولاً عن نجاح مؤتمر روما عام ١٩٩٨ والاتفاقية التى أنشأت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) والتى سنقوم بتغطيتها فى الجزء القادم من هذا الفصل. وبسبب النجاح فى تنوير الرأى العام وممارسة الضغوط فإن جماعات حقوق الإنسان قد حققت دورًا قياديًا فى التأثير على نشاط المنظمات الدولية الحكومية فقد ساعدت على تصميم وتقديم الأفراد العاملين فى عمليات حقوق الإنسان والتى تصاحب حاليًا بعثات الأمم المتحدة التى تراقب تنفيذ اتفاقيات السلام وقرارات مجلس الأمن فى الميدان.

والمنظمات غير الحكومية كانت كذلك هى القوة الدافعة وراء توسيع دائرة حقوق الإنسان لتشمل كلاً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق المرأة ولكن فى هذه المجالات فإن الانتقادات لنظام حقوق الإنسان قد جرت بطريقة فصيحة فى التعبير عنها، فنظام حقوق الإنسان قائم على أفكار العدالة الموضوعية الذى يمكن الادعاء به تجاه الآخرين وما ندين به للآخرين؛ وذلك بسبب وبحكم الإنسانية العامة، ولكن يوجد

اتجاه فى التنظير الغربى حول تنظير حقوق الإنسان يستهدف الارتفاع بالحقوق السياسية فوق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وهذا قد جرت ملاحظته وانتقدته الدول الاشتراكية من خلال القادة الآسيويين الذين وقعوا على إعلان بانكوك (الذى ناقشناه فى الفصل العاشر) كما تزايد أيضًا ذلك النقد من جانب المنظمات غير الحكومية الغربية والمفكرين مثل (هنرى شو وشارلز بيتز وتوماس بوج) والذين تساءلوا عن انفصال العدالة التوزيعية عن الهدف الأوسع من العدالة العالمية. هل يمكن للحرية الإنسانية أن يتم تشجيعها بشكل كاف، وحيث إن كثيراً من شعوب العالم تعيش فقراً مدقعًا؟ ويرى شو أنه فقط من خلال توفير الأساسيات بشكل معقول من أجل الصحة والحياة النشيطة مثل الهواء غير الملوث وكذلك الماء والغذاء الكافى والملبس والمأوى وبعض أساسيات الحفاظ على الصحة (أو هى حقوق الكفاف) هل يمكن لشخص التمتع بأى حقوق أخرى. لقد جادل بأن هذه الحقوق الاقتصادية ضرورية جداً بفكرة الحقوق وليست خياراً زائداً (شو ١٩٨٠) وكذلك كل من بيتز (١٩٩٩) وبوج (٢٠٠٢) قد جادلوا كذلك بأن توزيع الموارد المادية هو أمر ذو أهمية بالنسبة للعدالة وأن التفاوت فى الثروات لا يمكن تبريره بمقاييس تحكمية مثل حدود الدول. ولهذا فموضوع عدم المساواة العالمية يجب أن يكون له مكانه فى مناقشة حقوق الإنسان. وهذا المفهوم قد واجه مقاومة عنيدة فى الغرب جزئيًا بسبب الخوف (المعقول) من أنه لو أن الحقوق الاقتصادية قد ثبت أنها صعبة التنفيذ والتحقيق فإن كل نظام حقوق الإنسان سيعانى ويدفع للشك بسبب الخوف الدفاعى الأكثر كلفة بأنه للقبول بأهمية الحقوق الاقتصادية فى تحقيق الازدهار الإنسانى سيعنى التسليم فى بعض الموارد التى طالما استمتعت بها شعوب الغرب.

ومنتقدو نظام حقوق الإنسان لا يقتصرون فقط على مناقشة أولوية حقوق معينة لكنهم يهتمون أيضًا بطبيعة حامل الحقوق نفسه (مع استخدام مصطلح النوع هنا) وفكرة حقوق الإنسان تتضمن نوعًا من الهوية العالمية التى تتخطى الهويات القومية والعرقية والدينية والتى تم التركيز عليها فى الفصل السابق. والمؤيدون لحقوق الإنسان يرون أن الفرد باعتباره يملك هذه الحقوق فإنه ببساطة بسبب إنسانيته أو إنسانيتها

ويغض النظر عن المجتمع أو التجمع أو الدولة التى هو أو هى عضو فيها، وهذا الموقف هو عموماً ينظر إليه باعتباره أمراً عالمياً وتدعمه وتشجعه البصيرة والحس بأن الإنسان لديه الكثير من الأشياء المشتركة والعامة يشترك فيها مع الآخرين، وأن ما يشتركون فيه يجب أن يكون مؤثراً من الناحية السياسية. والحجة المضادة والتى تدفع إلى انتقاد المعلقين من الشرق والغرب يفترضون أن البشر لديهم القليل جداً من الأشياء العامة والمشتركة. والأكثر من ذلك أن الهوية البشرية تنبع من تجذرها فى العلاقات الاجتماعية وهى لم يتم تأسيسها قبلهم. وفكرة حقوق الإنسان بناء على ذلك ليس لديها ادعاء شرعى بأنها صحيحة وممكنة عالمياً.

وهذه الحجة هى أساسية وأصولية للكثير من المنتقدين للحركة النسائية فى نظام حقوق الإنسان، فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان كان مصمماً على تغطية حقوق البشر الذكور والإناث وينص فى المادة ٢ بأن حقوق الإنسان تنطبق على الكل بالتساوى بدون تمييز من أى نوع مثل العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو أى وضع آخر. وعلى أية حال فإن الناقدين لحركة المرأة يتهمون بأن مفهوم الفرد فى قلب النظام هو متصل بالنوع: أى مؤسس على الجنس هل هو ذكر أم أنثى، وأن الممسك بها فى النموذج الأصلى للحقوق هو الذكر رأس العائلة وهو الذى يحصل على الأجر الأساسى. وقد وجد (جين بيتك إلشتاين) أن جذور هذا التوصيف لمسك الحقوق يمكن متابعتها حتى التمييز الكلاسيكى الإغريقى بين المجال الخاص والعام (إلشتاين ١٩٨١ و١٩٨٧). والحقوق المنوه عنها والمحددة فى الإعلان هى مصممة لحماية الفرد من التدخل التحكمى والاستبدادى للدولة عندما يتصرف بصفته العامة كمواطن فى الدولة أو فى وحدة العمل دونما تدخل أو مساس بنشاطاته فى المجال الخاص. وباعتبار أن النساء هن تقليدياً يعملن فى المجال الخاص، وحيث إن الحماية التى يحتاجونها تأتى من أفراد آخرين أكثر مما هى من الدولة فإن خبراتهن وتجاربهن عن اختراقات (مبررة بالعائلة والدين والثقافة) لا يغطيها نظام حقوق الإنسان. فالاغتصاب داخل الزواج والعنف المنزلى وحقوق الملكية غير المتساوية تبقى أمراً مشروعاً داخل دول كثيرة وتحدث كثيراً فى كل الدول. وحتى فى نطاق الحرب فإن الانقسام بين العام والخاص

يبدو أن له أثراً بالفعل فاتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ تتطلب أن المرأة يجب أن يتم حمايتها ضد أى اعتداء على شرفها بما فى ذلك الاغتصاب أيا كان العنف الجنسى، وأن الدعارة المفروضة وتهريب النساء قد نظر إليها لمدة طويلة باعتبارها أسلحة وسباية وأسلاباً أو هى آثار مترتبة على الصراع لا يمكن تجنبها.

وأساتذة الحركة النسائية والذين يقومون بالحملات منقسمون حول أى الطرق أفضل لتشجيع رفاهية المرأة داخل الإطار الدولى، فالمنظرون مثل كاترين ماكينون (١٩٩٣) تقول بأن النظام نفسه مؤسس على الجنس بطريقة ثقيلة حتى إن أى تغييرات بسيطة فى الهوامش لن تكون كافية لإدخال وضم خبرات وتجارب النساء بطريقة مناسبة، ويدفعون بأن لغة الحقوق ليس لها رنين لدى كثير من النساء باعتبار أنهن معزولات عن المجال العام أو لا يتمتعن بالظروف والشروط الاقتصادية والاجتماعية والحزية من التهديد بالعنف والتى تجعل من وضع المواطنة شيئاً له معنى. والمفاهيم مثل التمكين ومقترب القدرات المفترض أنها أكثر مساواة وحساسية تجاه الاحتياجات المختلفة للأفراد تحت الهياكل الاجتماعية المختلفة قد تم اقتراحها لتحل محل فكرة حقوق الإنسان كلية. والآخرون على سبيل المثال هيلارى شارلز ورث (١٩٩٤) ترى أن نظام حقوق الإنسان الحالى يمكن (و هو إلى حد كبير بالفعل) أن يتغير ليعكس بطريقة أفضل الاهتمامات النسائية وهم يرون الالتزام بفكرة الإنسانية العالمية والوضع المتساوى للأشخاص الكامن فيها باعتباره ضرورياً من أجل تغيير الافتراضات التى تم التمسك بها طويلاً بشأن الوضعية المتدنية للمرأة ويشيرون إلى الإنجازات مثل تجريم التمييز الجنسى والعنف الجنسى فى نظام روما، والتصديق على اتفاقية إنهاء كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) من جانب ١٨٥ دولة عام ٢٠٠٨ كأمثلة بأن نظام حقوق الإنسان قد صار محايداً من حيث النوع (ذكر أو أنثى).

والعدد الكبير من الدول التى صدقت على وثائق حقوق الإنسان الدولية مثل CEDAW واتفاقية حظر الألغام الأرضية (١٥٦ حتى صيف ٢٠٠٨) مضافاً إليها

ومصحوبة بأن نظام حقوق الإنسان قد ساد فى الخطاب اليومى للأعمال ليس فقط فى الأمم المتحدة ووكالاتها ولكن كذلك المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والشركات متعددة الجنسيات، والانتشار غير المسبوق للمنظمات غير الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكل ذلك يحمل على الاعتقاد بأن التوافق الدولى قد برز. وبالتأكيد فإن وجهة نظر كثير من الدول والمنظمات الدولية فى نهاية التسعينيات كان يتمثل فى أن نظام حقوق الإنسان لا يمكن الهجوم عليه وأنه محصن وقوى. وعلى أية حال فإن الهجوم على الولايات المتحدة فى ٩/١١ كان له آثار تشكك فى هذه النتيجة. فمنظمة العفو الدولية أصدرت تقارير عام ٢٠٠٤ بأن حقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى تعرضا لهجوم منتظم فى خمسين سنة نتيجة العنف من جانب الجماعات المسلحة والرد على هذه الجماعات من جانب الحكومات. فالولايات المتحدة (وبشكل أقل الاتحاد الأوروبى) جرى توجيه الانتقاد لهما بشدة فى تقرير منظمة العفو الدولية السنوى عام ٢٠٠٨ بسبب المعايير المزدوجة فى دعم الحلفاء فى الحرب على الإرهاب التى أدت إلى سجلات رهيبة فى مجال حقوق الإنسان، وهو الفشل فى رفع مستوى الحماية الأساسية مثل منع التعذيب. والحرب على الإرهاب أرغمت الأمن المحلى وجعلته فى مكانة عالية فى إدارة الرئيس بوش الأمريكية رغم أنها كانت المحرك لتقدم حقوق الإنسان فى الأربعينيات وجرى إدانتها بشكل متكرر بسبب اتجاهها للالتقاط والاختيار فى القانون الإنسانى الدولى وكدليل على ذلك فإن معاملتها للمحاربين الأعداء فى مراكز الاعتقال فى خليج جوانتانامو والعراق وانتهاك الاتفاقية الدولية ضد التعذيب إذا كان ذلك ضروريًا للأمن القومى وإغماض أعينها عن انتهاكات حقوق الإنسان فى الخارج باسم محاربة الإرهاب. والولايات المتحدة مع دول كثيرة أخرى قد أدخلت تشريعًا منذ ٢٠٠١ يسمح بالاعتقال دون اتهام للمشكوك فى أنهم إرهابيون أجانب وعمليات الإيقاف والبحث المكثف وقوى المراقبة والقيود المؤثرة على الاختلافات الدينية والسياسية، ومن غير المتوقع أن هذه التغيرات فى القانون والسياسة ستؤدى إلى رفض عالمى طويل الأمد لمقاييس ومستويات حقوق الإنسان، ويجب

ملاحظة أن كثيراً من هذه الإجراءات الجديدة يتم تبريرها بمنطق حق الإنسان فى الأمن. وهذا يقال واللعبة سريعة فى مقاييس ومستويات حقوق الإنسان ربما قد أدت إلى إلحاق الضرر والدمار والنية الحسنة تجاه الولايات المتحدة التى ستجد من الصعب فى المستقبل أن تتطلب مستويات معينة خاصة من الدول الأخرى سواء فى معاملة مواطنيها أو المواطنين الأمريكان وموظفى الخدمة.

الحقوق والقانون الدولى

فكرة حقوق الإنسان جرى بلورتها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ والذى نص استهلاله على أن حقوق الإنسان يجب حمايتها بحكم القانون، ولكن كان علينا الانتظار حتى التسعينيات حيث حدث انتقال ضخم صوب بروز نظام قانونى كان عميقًا وقادراً على حماية تلك الحقوق لتأخذ مكانتها. والنظام البازغ يركز على حماية المدنيين من التعديات الكبيرة على الحقوق والمتضمنة فى إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بما تتضمنه من اتفاقات ومعاهدات مختلفة ومحاكم خاصة ومحاكم إقليمية والمحكمة الجنائية الدولية الجديدة.

ويقوم نظام حقوق الإنسان على أنه قد تحدث بعض التصرفات والأعمال مثل التعذيب والعبودية والحبس التحكمى والتى هى ممنوعة بغض النظر عن وضعها فى القانون الداخلى وبغض النظر كذلك عن صفة ووضعية مرتكبيها ووضع هذا النظام موضع التنفيذ يعتبر تحديًا قاسيًا وشديداً لسيادات الدول والحصانة السيادية من المحاكمة والتى يتمتع بها عرفًا رؤساء الدول وما عداهم من موظفى الدولة، وهذا التحدى تعارضه الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة وروسيا والصين وبالرغم من هذا فإن (سلوبودان ميلوسوفيتش) رئيس يوغوسلافيا السابق قد اعتقل وقبض عليه عام ٢٠٠١ ووضع أمام المحاكمة فى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بست وستين تهمة لإبادة الجنس وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وتوفى فى أثناء اعتقاله خلال المحاكمة وكذلك محاكمة (تشارلز تايلور) رئيس ليبريا السابق فى المحكمة

الخاصة لسيراليون على إحدى عشرة جريمة ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنسانى الدولى وهى محاكمة مستمرة حتى فترة إعداد هذا الكتاب. وهذه الأمثلة الأولى فى التاريخ لمحاكمة رؤساء سابقين للدول فى محاكمات دولية لهذه الجرائم. وهذا الفصل سيتعقب التطورات الحساسة والمهمة فى القانون الدولى وأفكار المسؤولية خلال القرن العشرين لفهم كيف أن الثورة الواضحة فى التسعينيات قد حدثت.

محاكمة جرائم الحرب وتجريمها ليست جديدة فهناك سجلات لهذه المحاكمات تعود إلى اليونان القديمة، ولكن حتى القرن العشرين فإن الجرائم المشكوك فى ارتكابها قد تم محاكمتها تحت القانون المحلى فى المحاكم المحلية (بمعنى أنه عمليًا فإن المتهمين كانوا يحاكمون طبقًا للقانون المحلى فى محاكم قومية ولكنهم كانوا آمنين من المحاكمة إذا ما كانوا يتولون مناصب عالية داخل الدولة) وفى عام ١٨٧٢ فإن (جوستاف موينيه) وهو واحد من مؤسسى اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد دعا لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، وعملية إنشاء هذه المحكمة أخذت أكثر من مائة سنة ومعظم التحركات نحوها تعاصرت مع انتهاء صراعات مهمة.

وخلال كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت هناك دعوات لمحاكمة زعماء الدول المتحاربة على أفعال وأعمال العدوان والانتهاكات الصارخة لقانون الحرب، وفى عام ١٩١٩ فإن اتفاقية فرساى قدمت لمحكمة دولية خاصة لمحاكمة القيصر والمسؤولين العسكريين الألمان، ولم تحدث محاكمة حيث إن هولندا قد منحت اللجوء للقيصر (وهذا أمر مأساوى فى ضوء أن المحكمة الجنائية الدولية مقرها الآن فى لاهاى) ورفضت ألمانيا تسليم المتهمين، ولكن هذا الطلب قد شكل تغييراً فى التفكير لصالح الإمساك بالأفراد المسؤولين دوليًا عن جرائم الحرب. وخلال الحرب العالمية الثانية جرى اقتراح إنشاء محكمة جنائية دولية ولكن الحلفاء عارضوه وأنشأوا بدلاً منها محاكم عسكرية دولية فى نورمبرج وطوكيو، وهذه المحاكم بدأت عملية التجريم الدولى للأعمال التى

تعتبر وتشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ورفضت مبدأ الحصانة السيادية وبدأت في استـهـداف الأفـراد باعتبـارهم الذين يقـومـون بالعمل المجـرم أكـثـر من الدول أو الجماعات.

وقد أدت الحرب الباردة إلى انقسامات عميقة فى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة وبدأ العمل على أساس قانون جنائى دولى يدخل مرحلة الأفول لمدة أربت عن الثلاثين عامًا، وفقط بعد ١٩٨٩ حينما بدأت المطالب من أجل نظام دائم ومركزى فى النمو مرة ثانية. وربما ومما يبعث على الدهشة فى ضوء الإسهامات التى قام بها مختلف الأساتذة بأن النظام المؤسسى الدولى هو أداة فى يد الهيمنة الغربية فإنه لم يكن الغرب هو الذى بدأ الحملة من أجل محكمة جنائية دولية ولكن ترينيداد وتوباجو واللتين كانتا تناضلان من أجل السيطرة على النشاطات المتصلة بالتجارة الدولية للمخدرات والتى حدثت على أراضيهما، وفى عام ١٩٨٩ طالبتا الأمم المتحدة بمعاودة دعوة لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولى لإنشاء مؤسسة دائمة.

والتقارير الخاصة بالتطهير العرقى فى يوغوسلافيا السابقة تخطت عمل اللجنة وفى عام ١٩٩٣ فقد أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية من أجل يوغوسلافيا السابقة (ICTY) وبعد سنة تم كذلك إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفى هذه المرة فى ردة فعل لوفاة ما يقرب من ٨٠٠ ألف من التوتسى والهوتو المعتدلين ولكن كذلك ككيان ومنظمة فرعية مساعدة لمجلس الأمن. وتظل الأسئلة قائمة حول هل هذه المحاكم هى استجابة مناسبة لهذه الفظائع أم أنها الأكثر أنانية أو هى طريقة أقل كلفة فى الاستجابة للمطالب بأن يتم عمل شىء. وحتى الآن ورغم هذا فإن تلك المحاكم قد قدمت سابقة مهمة سواء بالنسبة للمواقف أو الناس حول شمول اختصاص القانون الجنائى الدولى. وجرائم الحرب السابقة كانت كلها مهتمة بالأفعال والتصرفات التى حدثت فى سياق الحرب بين الدول، إلا أنه فى حال محكمة يوغوسلافيا فإنه كان لديها ثمة اختصاص بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية سواء جرى ارتكاب هذه الجرائم فى صراع دولى أو فى صراع مسلح داخلى. وفيما أن نظام محكمة رواندا لم يشر إلى صراع مسلح إطلاقًا مما يعنى أن هذه الجرائم يمكن أن

تحدث فى وقت السلم داخل الدولة وهذا أمر مهم جداً وخطوة ذات مغزى فى مجال تفعيل وفرض حقوق الإنسان وكذلك فإنه يمثل تحدياً لسيادة الدولة. وفى محاكمة ميلوسوفيتش فى محكمة يوغوسلافيا فقد كانت لأول مرة يقف رئيس دولة سابق ويحاكم على جرائم دولية كما أن إدانة (جين كمباندا) رئيس الوزراء السابق لرواندا كانت علامة لأول مرة على أن رئيس حكومة تجرى إدانته بجريمة إبادة الجنس. ومحكمة يوغوسلافيا ستستمر فى صناعة أخبار رئيسية وعناوين كبرى حول (رادوفان كاراديتش) الزعيم السابق لصرب البوسنة والذى جرى القبض عليه فى النهاية ويقف أمام محكمة لاهاى مما يترك فقط متهمين اثنين ما زالا هاربين من أصل ١٦١ شخصاً أدانتهم محكمة يوغوسلافيا. وهذا المستوى من النجاح يفترض بأن حصانة كبار رجال السياسة والنساء من مسؤولية الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان قد صارت ربما شيئاً من الماضى.

ورغم إرادة المجتمع الدولى فى أن يمثل مرتكبو الانتهاكات ضد حقوق الإنسان فى رواندا ويوغوسلافيا السابقة أمام العدالة فإن المحاكم قد شهدت بعضاً من النقائص والمثالب والأهم منها هو التكلفة الضخمة والبطء فى الإجراءات. فالأموال التى جرى دفعها لمحكمة يوغوسلافيا منذ ١٩٩٣ قد أربت عن ١,٢ بليون دولار، وتكلفت محكمة رواندا بليوناً من الدولارات منذ ١٩٩٦، ورغم هذا فإن عدد المحاكمات التى تمت هو للغرابة والدهشة عدد قليل وهذه المبالغ من المال دفعت من أجل ١١١ محاكمة فى ١٤ سنة فى محكمة يوغوسلافيا، و٣٢ محاكمة فى ١٣ سنة لمحكمة رواندا.

والصراعات فى يوغوسلافيا السابقة ورواندا شكلت إسهامين مميزين للحملة الدولية من أجل المحكمة الجنائية الدولية فقد أعادتا تركيز الانتباه على نطاق واسع على انتهاكات حقوق الإنسان فى أوقات الصراع كما أبرزتا الصعوبات العملية المؤثرة وذات المغزى التى تواجه أو تمت مواجهتها فى إنشاء وإدارة المحاكم الخاصة وكل ذلك قد أوضح المنافع التى يمكن الحصول عليها من إيجاد جهاز دولى دائم مكرس لإدارة العدالة الجنائية. ويدفع (ويليام شاباس) بأن المحاكم قد قدمت معملاً للعدالة الجنائية وقد قادت الأجندة لإنشاء محكمة جنائية دولية قدماً إلى الأمام (شاباس ٢٠٠٤).

وفى عام ١٩٩٨ فإن المندوبين من ١٦٠ دولة و٣٢ منظمة حكومية وتحالفًا من ٢٣٦ منظمة غير حكومية قد التقوا فى روما فى مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسى للمفوضين لإنشاء محكمة جنائية دولية، مسودة نظامها قد جرى رسمه وتبنته أغلبية تصويتية فى الجلسة الأخيرة: ١٢٠ دولة موافقة لنظام روما و٢١ غائبا (بما فيها الهند ومجموعة من الدول الإسلامية والعربية ودول الكاريبى) و٧ أصوات غير موافقة. والأصوات لم يتم تسجيلها ولكن الولايات المتحدة والصين وإسرائيل وليبيا والعراق وقطر واليمن كان من المعروف على نطاق واسع أنهم صوتوا ضد نظام روما. وبعد تصديق ٦٠ دولة على ذلك النظام فقد دخل حيز التنفيذ فى ٢٠٠٢/٧/١ وتعمل المحكمة الآن حول جرائم الحرب التى حدثت فى جمهورية الكونغو الديموقراطية وشمال أوغندا وجمهورية وسط إفريقيا وإقليم دارفور فى السودان، وتجرى الإجراءات الأولى حاليًا على قدم وساق من أجل تلك المحاكمات. وقد أنشأ نظام روما المحكمة بسلطات واسعة النطاق من أجل محاكمة أعمال إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وربما مستقبلاً العدوان (رغم أن المحكمة سيكون لها اختصاص على جرائم العدوان إذا ما وفق على تعريفها والذى لا يبدو أنه سيحدث). والمحكمة هى منظمة مستقلة وليست ذراعًا للأمم المتحدة ويتم تمويلها من جانب الدول (وهى تلك التى صادقت على نظام روما-١٠٨ دول عند الكتابة) والمساهمات الطوعية والأمم المتحدة، والمحكمة يمكنها محاكمة الجرائم التى ترتكب أو ارتكبت بعد دخول ذلك النظام حيز التنفيذ والتى ارتكبت سواء على أرض دولة طرف أو من جانب مواطنى دولة طرف. كما تتبع المحكمة اختصاص محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا فى إنشاء محاكم ضد جرائم إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية فى إطار الصراعات المسلحة المحلية وكذلك فى أوقات السلم. وجرائم الحرب يمكن أن تحدث فى الصراعات المسلحة الداخلية، ولكن فى غير أوقات السلام وكذلك تتبع المحاكمات الأفراد وتعاملهم بالمساواة أمام المحكمة ولا توجد ثمة استثناءات لأولئك الذين لهم مناصب فى الحكومة والبيروقراطية والبرلمان أو الجيش.

والحالات التى تقدم للمحكمة يمكن تقديمها بثلاث طرق، فيمكن أن تقدم من جانب الدول الأطراف أو مجلس الأمن أو يبادر بها المدعى (وهو ليس دولة طرف) والمنظمات غير الحكومية والأفراد لديهم إمكانية الدخول فى العملية من خلال تقديم العرائض للمدعى العام ليبدأ عملية التحرى والبحث، وعندما يتم تقديم الموضوع من جانب مجلس الأمن كما جرى الحال فى إقليم دارفور فى السودان فإن مكان الاتهام وجنسية المتهم غير ذات موضوع ولا أهمية لها.

والمحكمة لديها اختصاص نتيجة للوضع القانونى السامى لمجلس الأمن وهذه النقطة الأخيرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للأطراف من غير الدول، حيث إنها تنشئ اختصاصًا أوتوماتيكيًا لا يعتمد بعد على موافقة الدولة. وكل الأطراف غير الدولة لديهم الخيار للمحاكمة أمام محاكمها الداخلية طبقًا لمبدأ التكامل، والمحكمة ستمارس اختصاصها عندما تكون الدولة التى لها الاختصاص العادى غير راغبة فى ممارسة هذا الاختصاص، وإذا كانت المحكمة المحلية راغبة وقادرة على ممارسة اختصاصها فى قضية معينة فإن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها أن تتدخل.

ودور مجلس الأمن فى نظام روما هو موضع خلاف شديد، والعلاقة التى جرى إنشاؤها بين المحكمة ومجلس الأمن ربما هى العامل المقرر فى نجاح المحكمة، فميثاق الأمم المتحدة يعطى مجلس الأمن المسؤولية الأولى فى صيانة السلام والأمن الدولى وعليه فإن قراراته حسب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هى ملزمة وقانونيًا نافذة فى كل الدول. وقد كان الاهتمام والقلق والحساسية فى مؤتمر روما هو قدرة المجلس على التدخل فى عمل المحكمة والدول التى لم تكن أعضاء دائمة فى مجلس الأمن لا تريد ثمة تسييس للعملية القانونية الدولية.

ويدفع الأعضاء الدائمون بأن القرارات حول إمكانية المحاكمات الجنائية يجب ألا يؤخذ بها فى وقت إجراء المفاوضات لتشجيع السلام والأمن بين الدول فالحلول الوسط والصيغ التوفيقية التى قد يتم التوصل إليها تسمح للمجلس بأن يمنع المحكمة من ممارسة اختصاصاتها من خلال إصدار قرار إيجابى قابل للتجديد كل عام والذى

يعنى وقف التحريات لمدة سنة، والمجلس يجب أن يتصرف طبقًا للفصل السابع من أجل منع أى عضو دائم من استخدام حق الفيتو ولكنه لا يمكنه الاعتراض على التحقيق والإدانة. والعلاقة بين المحكمة والمجلس يمكن مبدئيًا أن تكون مفيدة لكليهما من خلال دور المحكمة فى التحرى ومحاكمة مجرمى الحرب، ومن هنا يمكنها مساعدة المجلس فى عمله من أجل صيانة السلام والأمن الدولى، والمجلس من جانبه وبالتالى يمكنه مساعدة المحكمة الجنائية الدولية بطريقة أكثر اتساعًا من خلال قدرته على منح الاختصاص العالمى الفعال للمحكمة عندما تحيل إليها القضية. والسيناريو الأكثر احتمالاً للحدوث أنه سيكون استمرار الصراعات والاختلافات، وذلك بسبب العداء تجاه المحكمة من جانب أقوى دولة فى المجلس: الولايات المتحدة الأمريكية.

والولايات المتحدة ليست الوحيدة فى معارضتها للمحكمة الجنائية الدولية فمن ضمن الدول الخمس دائمة العضوية ففقط بريطانيا وفرنسا والأعضاء الأقل قوة -قد صدقت على نظام روما ولا توجد دولة واحدة نووية خارج أوروبا قد صدقت على الاتفاقية والمحكمة أغلبها من الأوروبيين والأمريكان اللاتينيين والدول الإفريقية. ورغم هذا ففيما أن الولايات المتحدة ليست وحدها فإن نقص التأييد لها هو المثير للخوف والخشية، وبدون الولايات المتحدة فمن الصعب جدًا أن نرى إمكانية النجاح لأى مؤسسة دولية كبرى ويحتاج المرء للتفكير فى مزايا عصبة الأمم التى انهارت وكان جزء كبير من السبب فى ذلك الانهيار نقص مساعدة وتأييد الولايات المتحدة لها. وفيما يخص العدالة الدولية فإن مساعدة أمريكا كانت ضرورية ولا فكاك منها فى الإتيان بميلوسوفيتش إلى المحكمة وقد جعلت الولايات المتحدة ميلوسوفيتش شرطًا أمام صربيا حتى تحصل على حزمة مساعدات اقتصادية مؤثرة، ناهيك عن أن تكنولوجيا المعلومات والمخابرات الأمريكية قد ساعدت على متابعته وإلقاء القبض عليه. ولهذا فإن الموقف الأمريكى من المحكمة جدير بالبحث بشىء من التفصيل. فمن عام ١٩٩٥-٢٠٠٠ فإن الحكومة الأمريكية قد أيدت إنشاء محكمة جنائية دولية ولكنها كانت عادة تدفع من أجل محكمة يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها من خلال مجلس الأمن، أو تلك التى تقدم استثناء من المحاكمة للمسؤولين ومن يحملون الجنسية الأمريكية، وفى

آخر يوم من إدارة الرئيس كلينتون فإن الولايات المتحدة قد وقعت على نظام روما معلنة ومشيرة إلى رغبتها على أن تظل فى هذا الحوار، وفى ذلك الوقت فإن الرئيس كلينتون قد صرح بأن الاتفاقية هى أساساً تنطوى على بعض الصدوع ولن يتم تقديمها إلى مجلس الشيوخ من أجل التصديق. أما إدارة الرئيس بوش فقد أخذت موقفاً عدوانياً بالكامل، فقد أدانت توقيع الولايات المتحدة على النظام وأى تضمينات ومعانٍ أعقبته؛ ومنذ هذا الوقت فقد أصدرت قانوناً لحماية رجال الخدمة الأمريكان والذى يفوض الرئيس فى اتخاذ كل الوسائل الضرورية لتحرير أى أمريكى تتحفظ عليه المحكمة بما فى ذلك بالطبع غزو هولندا. كما أعلنت أنها ستقطع المساعدات عن الدول الأطراف فى المحكمة الجنائية الدولية والتى لم توقع اتفاقيات دولية للحصانة مع الولايات المتحدة، وهذه الاتفاقات تنص على أن أطرافها لن تحول أياً من موظفيها الحاليين والسابقين أو أى أفراد أو مواطنين ليكونوا تحت اختصاص وولاية المحكمة الجنائية الدولية. وتستهدف الولايات المتحدة أن تجعل كل الدول توقع هذه الاتفاقيات، وذكرت التقارير أن أكثر من ١٠٠ دولة قد وقعت عليها حتى صيف عام ٢٠٠٨ بما فيها ٤٦ دولة أطراف فى المحكمة الجنائية الدولية. كما أن الولايات المتحدة كذلك قد هددت باستخدام الفيتو ضد كل عمليات حفظ السلام بهدف الحصول على تأييد قرار مجلس الأمن رقم ١٤٢٢ والذى يتضمن أن الأطراف من غير الدول التى تساهم فى قوات الأمم المتحدة هى مستثناة من المحاكمة وهذا القرار صدر وتجدد عام ٢٠٠٣ ولكن فضيحة سجن أبو غريب عام ٢٠٠٤ قد تمخضت عن تأييد غير كاف فى المجلس من أجل تجديده مرة أخرى، والولايات المتحدة الآن تعتمد على هذه الاتفاقيات الثنائية لمنع خضوع الأفراد الأمريكيين للمحاكمة.

لذلك فلماذا تعارض الولايات المتحدة، وهى معروف عنها مساعداتها الطويلة لحقوق الإنسان والتزامها وتشجيعها فى العالم كله هكذا، المحكمة الدولية؟ وهناك مظهران أساسيان فى معارضتها: الاهتمام والقلق البراجماتى حول المخاطر التى قد تلحق بالأفراد الأمريكيين العسكريين، وشكوك حول طبيعة ونظام القانون

الدولى. فالاهتمام والخوف البراجماتى يركز على حقيقة أن الولايات المتحدة هى القوة العظمى العالمية الوحيدة الباقية؛ فمن المتوقع أن ترسل قواتها إلى المناطق الساخنة غالبًا أكثر من غيرها من الدول بما يجعلها أكثر تعرضًا للاتهامات والمحاكمة. وهذه الحجة لها وجاهتها وأساسها ولكنها لا تفسر لماذا الولايات المتحدة غير مستعدة لأخذ الموقف البريطانى، والذى هو التصديق على نظام المحكمة ولكنه ملتزم بالتقصى حول كل الاتهامات داخل نظام محاكمها الداخلية، ولهذا فإنها تمنع مواطنيها البريطانيين من الظهور أمام المحكمة.

الموقف الأمريكى هو أكثر اهتمامًا بالهيكل البازغ للمجتمع الدولى، فهناك على سبيل المثال أولئك الذين ينتقدون المحكمة الدولية باعتبارها تهديدًا خطيرًا لسيادة الدولة لشمول ولايتها ذوى الجنسية الأمريكية حتى إذا لم تصدق الولايات المتحدة على الاتفاقية والتى يرون فيها أنها انتهاك أساسى لكل من الممارسات المعتادة وكذلك حماية ميثاق الأمم المتحدة للسيادة القومية وعلى سبيل المثال هناك سياسيون من أمثال جى. سى. هيلمز (٢٠٠٠/٢٠٠١) ومحامون من أمثال لى كايسى وديفيد ريفكن (٢٠٠٠/٢٠٠١). ويأخذ هؤلاء الناقدون أيضًا موقفًا من الأخلاقيات العالمية ويرون أن التحرك من الدولة إلى مسؤولية الفرد تنطوى على شروخ ويجب إعادتها، حيث إنه لا يوجد توافق عالمى على الموضوعات المعنوية (الأخلاقية) وبدون هذا التوافق فإن ذلك الأمر يصير غير قانونى واعتداء على السيادة القومية من جانب هيئة دولية تأخذ مكان المشروع المحلى القومى ويفرض ويحدد واجبات للأفراد. ووجهة النظر هذه يشارك فيها كذلك كل من الصين والهند وكلاهما ترى فى المحكمة الدولية مشروعًا غربيًا تغلب عليه المفاهيم الأخلاقية الغربية وقوة الدولة.

وهذه الموضوعات ليس من السهل تسويتها فمن يؤيدون المحكمة يرون أن نظامها يتماشى بالكامل مع القانون الأمريكى ومواد الدستور الأمريكى، ولكن القضية ليست هكذا، فالولايات المتحدة تعارض خسارة وفقدان حقوقها باعتبارها المشرع الوحيد

وأنها تلزم نفسها فقط بما وافقت عليه، والشكوك حول التوافق الأخلاقى الدولى يبدو أيضًا أن له جاذبية على نطاق واسع والمحكمة الآن تبدو كثيراً أنها مشروع أوروبى يؤيده لاعبون صغار نسبيًا على المسرح الدولى من كندا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا، ولو أن الأوروبيين دفعوا بسرعة لإنشاء محكمة مهيمنة فإن بدايات الوفاق الدولى المنوه عنها فى بداية هذا الفصل يمكن أن تتعرض للتدمير مع فكرة أن العلاقات الدولية يمكن إدارتها داخل إطار قانونى، وهذا يبدو أنه خطر شديد وحقيقى الآن باعتبار أن المحكمة الجنائية الدولية واقعة تحت نقد شديد بسبب التدخل فى الصراعات وهى موضع للاتهام بجعل الموقف فى دارفور وأوغندا فى حالة سيئة. والبحث من جانب المحكمة الجنائية الدولية والتقصى من أجل العدالة ينظر إليه ناقدوها باعتباره مهدداً للسلام من خلال التدخل المدفوع إليه سياسيًا وكذلك عناد المحكمة بجانب الدوافع السياسية.

فالمدعى العام للمحكمة (لويس مورينو أوكامبو) اتهم من جانب الاتحاد الإفريقى- والذى يقوم بتوظيف وتعيين الموظفين فى قوة الأمم المتحدة فى دارفور والتى تعانى نقصًا فى التمويل والموارد- بأنه يصب الزيت على النار فى ذلك الصراع من خلال طلبه إعتقال الرئيس البشير على أساس اتهامات تتعلق بإبادة الجنس، والاتحاد الإفريقى يريد أن يتفاوض مع البشير من أجل وقف إطلاق النار ويعتبر الضغط من جانب المحكمة أمرًا مدمرًا لهذه الجهود ويعرض عمال حفظ السلام والإنسانيين للخطر بسبب إغضاب النظام الحاكم. والموقف فى شمال أوغندا خطير كذلك فالرئيس موسيفينى عرض الصراع فى شمال أوغندا عن المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠٠٣ فى محاولة لإحلال السلام والعدالة فى إقليم شهد حربًا أهلية لما يربو عن عشرين سنة. ويبدو الآن أن هذا العرض على المحكمة قد انفجر فى وجهه فقد قامت المحكمة الجنائية الدولية بسرعة وأصدرت أذونات بالقبض على خمسة من رؤساء الأركان للجماعات المتمردة مثل جيش الرب للمقاومة فى جرائم حرب ضد الإنسانية وفى عام ٢٠٠٧ فإن الحركة قد اتجهت نحو محادثات السلام وعرضت السودان استضافة مثل تلك المحادثات ووقعت الحكومة الأوغندية وحركة LRA على الهدنة لأن جوزيف كونى زعيم

حركة LRA وهو طرف مهم لضمان تنفيذ اتفاق السلام رفض التوقيع على الصفقة المقترحة فى إبريل عام ٢٠٠٨ دونما تأكيد بأن المحكمة الجنائية الدولية سترفع عنه الإذن بالاعتقال، واستمر الصراع وأدان الكثيرون رفض المحكمة الجنائية الدولية وقف نشاطاتها.

إنه من الصعوبة بمكان معرفة ما يجب على المحكمة أن تفعله فى مثل هذه الظروف، هل يجب البحث عن العدالة على حساب السلام؟ وفيما أن هذا سؤال جاد وخطير فإنه ليس من غير الممكن أو المستحيل اقتراح الإجابات، فمجلس الأمن له دوره الحاسم فى مساعدة وتأييد المحكمة - و ربما أن المحكمة يجب أن تستمر فى البحث عن العدالة (بعدوانية) وتعتمد على مجلس الأمن فى تأجيل القضايا لو أن المحادثات يبدو أنها مهددة (رغم أن ذلك لن يحل المشكلة للمتهمين من أمثال كونى والذى ربما يحاول إفشال مفاوضات السلام بسبب الخوف من المحاكمة). ولربما نكتشف رغم ذلك أن المحكمة الجنائية تشجع السلام كما تشجع كذلك العدالة ما دام أن تهديد الإجراءات القانونية يدفع الجبهات المتحاربة إلى التفاوض حول السلام - ويوجد دليل يثبت أن حركة LRA كانت راغبة فقط فى حضور محادثات السلام بسبب الخوف من المحكمة. والأكثر مدعاة للخلاف فى الرأى ما يجب إثباته هو هل المحكمة هى ببساطة أداة سياسية فى يد الغرب؟ ولكن مرة ثانية فإن هذا موقف لا يمكن حله فلو أن المحكمة قامت بجهود جادة لتوسيع جاذبيتها وقبولها جغرافياً وراغبة فى الانخراط مع آراء غير راضية من غير الغربيين، وكذلك بالإضافة إلى الولايات المتحدة بما يمكنها من بناء مخزون من الحكام المعقولة فلربما تكون قادرة فى هذه الحالة على دعم ذاتها باعتبارها طرفاً له قيمته فى النظام الدولى. والمحكمة الجنائية الدولية ما زالت فى مرحلة الصبا وأى تقويم لأثرها على حماية حقوق الإنسان لا يمكن فى هذه الحالة إلا أن يكون أمراً تقريبياً، وعلى العكس فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتى جرى إقامتها من أجل وضع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عام ١٩٥٠ موضع التنفيذ هى مؤسسة طويلة العمر ويقال بأنها أكثر الأدوات الدولية فعالية لحماية حقوق الإنسان وهى التى ربما تزودنا بالنموذج المثالى للمحكمة الجنائية الدولية. فالاتفاقية الأوروبية هى شكلياً وقانونياً ملزمة للموقعين عليها (على عكس

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذى هو قرار من الجمعية العامة، وهو بهذا الشكل غير ملزم)، واختصاص المحكمة والمبنى على أكثر من ١٠٠٠ من الأحكام والذى يأتى من قانون حقوق الإنسان الدولى وله تأثيره العميق على القوانين والممارسات من جانب ٤٧ دولة عضو. وخلال التسعينيات فإن عاملين قد تسببا فى نمو المحكمة الأول نهاية الحرب الباردة وتوسع مجلس أوروبا إلى الشرق فإن نطاق اختصاص المحكمة قد زاد بزيادة أعضائها بما فى ذلك روسيا، والثانى فإن مجلس أوروبا قد عقد بوتوكولاً إضافيًا عام ١٩٩٤ أضيف إلى اتفاقية عام ١٩٥٠ وبموجبه فقد سمح للطالبين والمشاركين الأفراد أن يقدموا قضاياهم أمام المحكمة. وقبل ذلك فإن الأفراد كان لديهم فقط إمكانية الدخول إلى اللجنة والتى تصدر تقارير غير ملزمة، أما الآن فإن الأفراد والجماعات من غير الدول لهم حق التقدم أمام المحكمة سواء بسواء مع الدول. والدول التى يثبت البحث أنها قد خالفت الاتفاقية مطلوب منها أن تقوم بالسلوك التصحيحى عادة من خلال تعديل قوانينها المحلية. وهناك القليل الذى يمكن عمله من أجل وضع قرارات المحكمة موضع التنفيذ.ولكن الجزرة المتمثلة فى عضوية الاتحاد الأوروبى وعصا التجارة والعقوبات التجارية على الدول التى ترى المحكمة أن سجلها ضعيف قد أنتج نظامًا أن المثل الأعلى والقيمة يتم تطبيقها ومراعاتها والتواؤم معها . وبالطبع فإن الدرجة العالية من الاندماج فى أوروبا تمثل الاستثناء أكثر منه القاعدة فى السياسة الدولية ولكن نجاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كان من غير الممكن أن يفسره الواقعيون ويؤكد أن طبيعة السيادة قد تغيرت فى الحقيقة؛ حيث إن الرفاهية الفردية قد أضحت أكثر قيمة وتثمينًا فى العلاقات الدولية. فلماذا يختار اللاعبون ذوو المصلحة الذاتية فى إطار الفوضى الدولية بحرية وبإرادة التنازل عن السيادة وأن يلزموا أنفسهم بالمؤسسات الدولية ويسمحوا لمواطنيهم بأن يصبحوا خاضعين لقوانين جرى تأصيلها فى مستوى أعلى من الدولة القومية وفوقها؟ والسؤال كذلك نفسه يمكن طرحه على الدول التى صدقت على نظام روما حيث إن المحكمة الجنائية الدولية لديها احتمال أن تصبح قوية فى كل شىء على الدول أطرافها مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

والأكثر تحديًا من هذا بالنسبة للواقعى هو تفسير لماذا تخاطر الدول بمواردها

المحلية وبأمنها للتدخل عسكرياً فى شؤون غيرها عندما يتم الجور والإساءة لحقوق الإنسان. والجزء القادم من هذا الفصل سيدرس موضوع التدخل الإنسانى.

التدخل الإنسانى

وبجانب التغييرات التى رأيناها حول تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها فى القانون الدولى فإن حقبة التسعينيات قد شهدت ميلاد ظاهرة جديدة أكثر عنفًا لحماية تلك الحقوق وهى "التدخل الإنسانى" فقد بدأ العقد وانتهى بعمل دولى إبداعى جديد، ففى عام ١٩٩١ جرى إنشاء مناطق آمنة للأكراد فى شمال العراق وفى عام ١٩٩٩ تدخل حلف الناتو فى كوسوفو. فماذا تعنى هذه الأعمال والتطورات؟ وما الدروس المستفادة منها؟ هذا القسم سيدرس ويفحص هل التدخل الإنسانى كان ظاهرة مؤقتة جرى فى إطار السلام النسبى فى التسعينيات؟ ونراه الآن وقد بدأ فى التعثر بعد غزو أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣، أم هو عنصر دائم للمجتمع الدولى فى القرن الواحد والعشرين؟

التدخل الإنسانى يمثل تحديًا أكثر شمولاً للدولة ذات السيادة أكثر من فكرة حقوق الإنسان أو توسيع نطاق القانون الدولى؛ باعتبار أن هذا التدخل يتضمن غزواً للسيادة الإقليمية باستخدام القوة المسلحة. وحسب المدرسة الإنجليزية ومنظرى المجتمع الدولى فإن نظام ويستفاليا يمكنه العمل فقط لو أن الدول تعترف كل منها بسيادة الأخرى، والحكام يفهمون أن الطريقة الوحيدة التى يمكنهم بها التمتع بالحقوق التى يرغبون فيها ومبدأيًا فى الاختصاص بالتشريع داخل الإقليم وهو الاعتراف بالحقوق المشابهة فى أقاليم الدول الأخرى. ولهذا فإن واحداً من القيم الأساسية للنظام هو عدم التدخل، فكل دولة يجب عليها احترام حدود غيرها من الدول لضمان أن حدودها هى تبقى آمنة، وهذا لا يعنى أن الدول عادةً تحترم الحدود فمنذ سلام ويستفاليا عام ١٦٤٨ حدثت غزوات واعتداءات فوق الحصر وكذلك الغارات والتهديدات للحدود الإقليمية (انظر كراسنر ١٩٩٩). والقضية هنا أنه توجد قيمة مسلم بها لعدم التدخل – وهذا مبدأ كل أعضاء المجتمع الدولى يتفقون عليه وهو منفذ حتى ولو لم يتم

تطبيقه فى كل وقت (فروست ١٩٩٦) وعندما تبدو القيم وقد جرى خرقها فإن المخطئين يُطلب إليهم بأن يشرحوا ويفسروا لماذا فعلوا هذا ولم يتصرفوا طبقًا للقيم والمبادئ أو أن يثبتوا أنهم فعلوا ذلك. وهذا المبدأ ليس لغزًا أو سرًا وبقايا من نظام قديم: لقد جرى إعادة التأكيد عليه كمبدأ للنظام الدولى بجانب حق تقرير المصير العالمى ودعم وتشجيع حقوق الإنسان فى ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا المبدأ يبدو أنه بات بشكل راديكالى غير مستقر خلال التسعينيات من خلال ولادة التدخل الإنسانى أو الغزو القسرى للإقليم السيادى من جانب دولة أو أكثر، سواء بتأييد أو عدم تأييد الهيئات الدولية ومدفوعًا ومحكومًا بهدف التخفيف من المعاناة داخل هذه الدولة. وهذا التصرف أو العمل يبدو أنه فى مناقضة وتضاد كامل مع مبادئ نظام سيادة الدولة. وبزوغه يمكن أن يتم ربطه بالقوة المتزايدة لنظام حقوق الإنسان، وبصفة خاصة مفهوم النظام وفكرته عن مشروعية سيادة الدولة باعتبارها تنبع وتأتى من حقوق الأفراد.

ونمو نظام حقوق الإنسان فى التسعينيات يعنى أن الدول قد صارت يحكمها مقاييس جديدة ومستويات جديدة للشرعية مبنية ومؤسسة على مدى مراقبتها ومراعاتها لقيم ومبادئ وقوانين حقوق الإنسان. سيادة الدولة وعدم التدخل بدأ ينظر إليها باعتبارها مزايا أو امتيازات مشروطة بمراعاة المستويات الدولية. ويتضمن ذلك منطقيًا أن فكرة حقوق الإنسان تعلو على حقوق الدولة فى السيادة، وأن التدخل لدعم ومساعدة حقوق الإنسان قد صار شرعيًا أو مشروعًا وربما أيضًا مطلوبًا. ووجهة النظر هذه يمكن أن نعود بها إلى الوراء لفترة الستينيات، وربما قبل ذلك، ولكن بسبب الخوف من تدخل القوى العظمى والالتزام بالآراء التقليدية حول السيادة والتى تعنى أن التدخلات فى بنجلادش وكمبوديا وأوغندا فى السبعينيات والتى كان يمكن النظر إليها أنها تمت لأهداف إنسانية لم تكن كذلك. ومع نهاية الحرب الباردة فقد انتهى خطر صراع القوى العظمى وفى ذات الوقت تم خلق كثير من ترشيحات التصرف للعمل الإنسانى، حيث إن المحميات قد سقط وانتشرت عبر وخلال الدول الاشتراكية السابقة.

وبعد الحرب العالمية الثانية فإن الأمم المتحدة قد جعلت الإمبريالية أمراً غير قانونى، وأقرت أن كل الدول يجب أن تحكم نفسها بنفسها بأسرع ما يمكن، وقدرة الدول على الحكم - وهو ما سماه (روبرت جاكسون) السيادة الإيجابية (جاكسون ١٩٩٠) - لم تؤخذ فى الحسبان، والدول دون قدرة كافية ولكن بقيم ومبادئ استراتيجية قد صارت وبشكل متكرر محميات غير رسمية للقوى العظمى. وعندما انتهت الحرب الباردة فإن هذه الدول قد جرى تركها من جانب الدول الراعية ومن الناحية الفعلية صارت مسلحة بشكل جيد ومقبولة فى المجتمع الدولى. ولم تكن الحالة هكذا مع أول عمل إنسانى فى التسعينيات فى شمال العراق (والتى حدثت بسبب المخاوف الغربية حول اضطهاد الشيعة والأكراد من جانب القوات العراقية التى هزمت فى الكويت؛ ولكن أيضاً بسبب المخاوف التقليدية حول السلام والأمن الدولى)، ولكن كانت القضية بالتأكيد هى كذلك فى المرة الثانية حول الصومال والتى كانت متحالفة مع السوفييت منذ عام ١٩٧٧ ثم غيرت ولاءها إلى الولايات المتحدة مقابل مساعدة عسكرية كبيرة، ولكن فى عام ١٩٨٩ فإن الولايات المتحدة سحبت تأييدها على أساس وبسبب انتهاكات حقوق الإنسان؛ فإن السلطة داخل الدولة قد انهارت وأمراء الحرب سيطروا على توزيع الطعام وانتشرت المجاعة وقوات اليونوسوم وهى بعثة الأمم المتحدة الصغيرة على الأرض لم تكن قادرة على التدخل. وفى ديسمبر ١٩٩٢ فإن مجلس الأمن قد وافق على الزج ببعثة أكبر كثيراً تقودها الولايات المتحدة للمساعدة فى تسليم وتقديم المساعدات (UNITAF). وهذا التدخل كان بشكل صريح ذا طابع إنسانى ولم يكن يحتاج لموافقة الدولة (باعتبار أنها قد سقطت). وقد بدأ التدخل ناجحاً فى البداية ولكن خفض القوة فى بدايات ١٩٩٣ واستبدال بها UNISOM 2 بجانب عدم الموافقة على أهداف البعثة مما أضعف هذا النجاح وانتقلت الميزة إلى الوراء نحو أمراء الحرب. وبعد مقتل ٢٤ باكستانياً من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فإن قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة قد انخرطت فى القتال فى حرب تقليدية وقُتِل ١٨ من قوات الحراسة الأمريكية فى أكتوبر ١٩٩٣ (مع مئات الصوماليين) فى حادثة "بلاك هوك". وقد انسحبت بعثة الأمم المتحدة والولايات المتحدة بسرعة بعد ذلك، وقد تعلمت الطريق

الصعب بأن المجتمع الدولى لم تكن لديه الاستراتيجية العسكرية المنسقة والمطلوبة وكذلك المعلومات وخبرة بناء الأمة أو الالتزام من جانب الدول الأعضاء لتنفيذ الهدف الذى وضعته لنفسها. والأكثر مأساوية فإن الفشل فى الصومال والكراهية الأمريكية لأن تكون ضحية عندما مارست مهمتها ولم يكن ينظر إليها على أنها فى خدمة مصالحها القومية قد أسهمت فى عدم تصرف المجتمع الدولى واتخاذ موقف فى مواجهة إبادة الجنس كما حدث فى رواندا عام ١٩٩٤.

وقد تصرف المجتمع الدولى فى حالة انهيار يوغوسلافيا السابقة، فبعد سقوط الشيوعية فإن المؤسسات التى حكمت الجمهوريات الست فى يوغوسلافيا معًا قد اختفت، والنخب السياسية بدأت فى حشد التأييد على أساس الخطوط القومية. والخوف من سيادة ونفوذ صربيا تحت قيادة سلوبودان ميلوسوفيتش قد أدت إلى إعلان استقلال سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك. وصربيا لم تهتم بسلوفينيا إلا قليلاً ولكن كانت أعداد السكان الصرب فى بقية الجمهوريات كبيرة، ولهذا فقد قاومت انفصالها واندلعت الحرب الأهلية. وبدأت التقارير تصل للمجتمع الدولى حول أعمال التطهير العرقى التى تنفذها القوات الصربية، ولكن المجتمع كان منقسمًا حول رد الفعل، ومجلس الأمن فى البداية فرض حصارًا على كل الأطرف، والذى أدى إلى استمرار الغلبة لصربيا ثم اعترفت الأمم المتحدة باستقلال الجمهوريات الثلاث فى يونيو ١٩٩٢ وبدأت جهود الوساطة، وتلبية لطلبات المساعدة من الحكومات المعترف بها فى كرواتيا والبوسنة فإن مجلس الأمن قد أنشأ قوة **UNPROFOR** فى نفس العام، ولكن التفويض قد اقتصر على حماية وتأمين المساعدة الإنسانية. وفى عام ١٩٩٣ تم تمديد ذلك ليشمل ضمان المناطق الآمنة فى البوسنة، حيث يمكن أن يتجمع المسلمون وتتم حمايتهم من القوات الصربية، وكانت هذه السياسة كارثة تمخض عنها سقوط سيريبينيتسا ذات السمعة السيئة حيث قُتل وذُبح فيها آلاف من الرجال والصبيان الذين سافروا هناك للحصول على تأمين وحماية الأمم المتحدة. ومرة ثانية تصرفت الولايات المتحدة بناء على المبدأ من أجل التخفيف من المعاناة، ولكن تصرفها قد أدى إلى خطر وضرر أعظم بسبب رد فعلها المتأخر على الفظائع التى جرى رصدها ونقص التزامها باستخدام القوة العسكرية الكبيرة والكافية.

وانتهت حقبة التسعينيات بأكثر الحالات مدعاة للخلاف فى مجال التدخل الإنسانى - وهو تصرف الناتو فى كوسوفو. وكانت كوسوفو إقليماً ذا حكم ذاتى داخل جمهورية صربيا حتى قام ميلوسوفيتش بإلغاء حكمها الذاتى عام ١٩٨٩ فى محاولة للدفاع عن الصرب والذين كانوا قد تعرضوا للقمع داخل الإقليم، وهناك عناصر من سكان كوسوفو ذى الأغلبية الألبانية كونوا جيش تحرير كوسوفو (KLA) والذى قام بحملة مكثفة ضد الصرب عام ١٩٩٨ وقاموا بأعمال فظيعة ضد الصرب أدت إلى الموقف الذى نوقش فى مجلس الأمن والذى حدث فيه انقسام حول التعامل معها؛ فالصين وروسيا تؤكدان أن القمع لم يكن تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛ وعليه فإن المجلس يجب ألا يفوض للقيام بعمل تدخل عسكرى ضد رغبات الحكومة المعترف بها. ورغم هذا فإن الناتو قرر العمل وبدأ فى قصف الجيش الصربى بالقنابل، وكذلك البنية التحتية الصربية فى مارس ١٩٩٩ وتم تنفيذ التدخل دونما قوات أرضية لأن أعضاء الناتو لم يكونوا راغبين فى إحداث ضحايا. وقد تمخض هذا القرار عن مقتل ما يقدر بخمسمائة مدنى إثر القصف والإسراع بسياسة الصرب فى التطهير العرقى. وقد نجح الناتو فعلاً فى إنهاء سيطرة الصرب على كوسوفو وأرجع كثيراً من اللاجئين ولكنه كان مجبراً على إنشاء وخلق محمية طويلة الأمد وغير رسمية فى الإقليم حتى أعلنت كوسوفو استقلالها فى فبراير ٢٠٠٨. وما زال المجتمع الدولى منقسماً حول تصرفات الناتو وهل كانت قانونية وعادلة؟ والتدخلات الأخرى عام ١٩٩٩ فى سيراليون وتيمور الشرقية كانت أقل إثارة للجدل لأن حكومة سيراليون المعترف بها هى التى طلبت التدخل للمساعدة فى قتال المتمردين، كما أن الأمم المتحدة لم تعترف بحق إندونيسيا فى تيمور الشرقية. أما التدخل فى كوسوفو فقد بقى هو القضية التى تختبر شرعية العمل الإنسانى. فالسياسيون فى الولايات المتحدة وبريطانيا تحدثوا فى ذلك الوقت عن بروز نظام دولى جديد حيث إن قرارات السياسة الخارجية تحركها وتبعث عليها الاعتقادات الأصولية والأساسية فى حقوق الإنسان العالمية. وفى خطاب فى أبريل ١٩٩٩ أمام نادى شيكاغو الاقتصادى فقد دفع تونى بلير بأن مبدأً جديداً للمجتمع الدولى قد بدأ فى البروز والظهور والتطور مبنياً على أساس فكرة الحرب العادلة، وهى

الحرب التى ليست مؤسسة على أية طموحات إقليمية ولكن على وقف ومنع الكوارث الإنسانية. أما الصينيون والروس فقد رفضوا هذه الفكرة الكبيرة كنوع أو نمط جديد من الحرب العادلة، ومستمرين فى القول بأن الناتو ليس له الحق فى التدخل فى شؤون دولة ذات سيادة، وأنه تصرف بشكل غير قانونى دون تفويض من مجلس الأمن، كما دافعوا بأن التدخل الإنسانى هو خرق لحق تقرير المصير تحركه الرغبة فى فرض المقاييس الغربية على دول أخرى ربما للتغطية على ممارسة المصالح الغربية.

ودوافع المتدخلين قد لاقت قدراً كبيراً من الانتباه فى هذا النقاش، وكثير ممن قاموا بالحملات والذين يعارضون خروقات حقوق الإنسان يؤيدون فكرة التدخل الإنسانى ولكن بقوة تسيطر عليها الأمم المتحدة على أساس أن الدول تميل للتصرف والعمل فقط عندما يكون فى صالحها القومى فعله. وإذا وضعنا جانباً السؤال هل الأمم المتحدة نفسها تتألف من الدول، وأنها هيئة خيرية كما يتصور أولئك الذين يأخذون هذا الموقف فإننا يجب أن نتساءل هل هو خطأ من جانب الدول أن تتدخل لأسباب تتصل بمصالحها القومية. وربما كان الأمر أننا نفضل أنهم يتدخلون كذلك فى المواقف التى تلتبس وتحدث فيها خروقات شديدة لحقوق الإنسان، وأنها ليست فى مصلحتهم وعلى سبيل المثال ما حدث فى رواندا، ولكن ليس من المدهش أن الدول ترغب تماماً فى المخاطرة بحياة قواتها فى مواقف حيث يتصورون أن يكون لها بعض العائد القومى. ويضاف إلى ذلك أنه فى الأزمات الدولية فإن الأمور تبدو معقدة وتتضمن الكثير من الأطراف التى تختلط دوافعها فيها، وبعضها ينظر إلى ذاته وبعضها ربما يكون ذا نزعة إنسانية، ولكن لو أننا منعنا كل دولة لها بعض المصالح فى النهاية من التدخل فى المواقف التى تتضمن اعتداءات وحشية فمن غير المحتمل أن تبقى هناك أية إمكانية لثمة تدخل.

ويتصل بهذه الحجة حول الدوافع المشاكل المتعلقة بالشرعية والسلطة والتى يطرحها ذلك التدخل. فمن الذى يجب عليه أن يتدخل؟ وتحت أوامر من؟ وبأى مستوى

من القوة؟ ولو أن مجلس الأمن لم يُعترف بأنه الحكم الأخير فى هذه الأسئلة فمن يكون إذاً الذى له السلطة فى القرار؟ وكذلك بالمساواة مع ذلك لو أن التصرف يمكن السماح به من جانب المجلس فمن الصحيح أن حماية الأفراد تكون متروكة لرغبات وأمزجة الخمسة الكبار الذين يملكون حق الاعتراض كأعضاء دائمين فى مجلس الأمن. وفى عام ٢٠٠١ فهناك تقرير بعنوان (المسؤولية فى الحماية) (R2P) نشرته الجمعية الدولية حول التدخل وسيادة الدولة، وقد حاول أن يجيب عن بعض هذه الأسئلة، لقد أنشأت الحكومة الكندية (ICISS) عام ٢٠٠٠ بعدما تحدى كوفى أنان المجتمع الدولى لبناء توافق حول المبادئ الأساسية وعمليات التدخل، ودافع التقرير بأن الدول ذات السيادة لديها مسؤولية أولية أساسية لحماية مواطنيها ولكن عندما تكون غير راغبة أو غير قادرة على توفير هذه الحماية فإن على المجتمع الدولى أن يمارس مسؤولياته. ويؤيد التقرير استخدام القوة المسلحة لمنع الاعتداءات على حقوق الإنسان حتى بدون موافقة صريحة من مجلس الأمن، ولكن فقط إذا استخدمت القوة كملجأ أخير. كما أن التقرير قد حدد إرشادات للتدخل بشىء من التفصيل. وقد ناقشت القمة العالمية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ مبادئ R2P وأقرت صيغة أكثر تحديداً من التقرير حيث إن سلطة مجلس الأمن قد جرى إعادة تأسيسها. وحتى الآن ليس من الواضح هل تلك المبادئ مازالت لها قوة – و كما هو متوقع فقد انتقدها البعض بأنها مجرد وسيلة أخرى للإمبريالية الغربية. وإن أخذتها على محمل الجد المنظمات غير الحكومية التى تقوم بحملات من أجل العمل الدولى والتصرف فى الدول التى توجد فيها صراعات.

وهناك موضوع خاص يشمل مشكلة لم يتم التعامل معها بما فيه الكفاية فى عملية R2P وهو حقيقة أن التدخل الإنسانى عادة يفشل. وخلال ما يقرب من عقدين بعد التدخل فإن الصومال مازالت غير مستقرة وصارت مأوى للجماعات الإسلامية المتطرفة؛ مما يجعلها هدفًا محتملاً فى الحرب على الإرهاب. والمنظمات غير الحكومية تعتبر أن جهود ما بعد الصراع فى البوسنة والذى بدأ يأخذ طريقه مؤخراً، وأن العنف فى إقليم يوغوسلافيا السابقة لم ينته بعد بأى شكل. والاتجاه لأخذ مواقف فى صراع كوسوفو وتأييد الـKLA قد أعطى شرعية وقوة إلى هذه المنظمة، والتى هى مستمرة فى

تشجيع ودعم العنف ضد الصرب. وفى مارس ٢٠٠٤ فإن الناتو قوى ودعم قواته فى كوسوفو بعد أسوأ صدامات فإن الصرب وأصحاب العرقية الألبانية حدثت منذ ١٩٩٩ فى متروفيكا. والتدخلات الأخرى فى سيراليون وتيمور الشرقية قد حالفها النجاح المعقول ولكن قوات الأمم المتحدة ما زالت موجودة فى الدولتين حتى عام ٢٠٠٥. والتدخلات الإنسانية سببت مشاكل أكثر من الحروب التقليدية حيث إن مقاييس النجاح تتضمن السلام المستقر، وهذا يتطلب تركيزًا طويل الأمد وموارد، بجانب قوة عسكرية كافية. وقليل من جيوش العالم مؤهلة ومشكلة بشكل يمكنها من عمل التحول اللازم من القتال فى الحروب إلى عمليات حفظ السلام، وبناء الأمم الذى هو ضرورى لمنع التعديات المستقبلية هو أمر صعب فى تحقيقه. وانتباه وتركيز الدول المتدخلة يميل إلى العودة بسرعة إلى مشروعاتها القومية، بما يترك فرق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فى حالة ضعيفة. وهذه المشاكل يمكن أيضًا رؤيتها بعد الصراعات الأخيرة فى أفغانستان والعراق وسنرى تفاصيل ذلك وما يعنيه فى نهاية هذا الجزء.

والحجج الروسية والصينية ضد التدخل لم تلتفت إلى الموضوعات العملية مثل الدوافع وصنع القرارات واحتمالات النجاح، إنها مؤسسة على تصور ومفهوم نظرى مختلف للنظام الدولى وقد رفض هذا الفريق فكرة أن حق الدولة فى السيادة هو نابع من حقوق الأفراد داخلها. ومن وجهة النظر تلك فإن حقوق السيادة والحق فى تقرير المصير القومى هى شروط ضرورية فى النظام الدولى، ولا توجد ثمة هيئة أخرى تقوم بتمرير وإصدار الحكم على ما يحدث داخل الحدود بالنسبة للدولة المعترف بها، وحقوق الإنسان العالمية هى أمر مرفوض باعتبارها مشروعًا ليبراليًا غربيًا واستخدام القوة المسلحة لإرغام الدول الضعيفة على تصرف وسلوك حسب مقاييس خاصة أو سلبية وتفيد صاحبها ويتم النظر إليها باعتبارها عدوانًا. ويسوق الواقعيون نقطة مشابهة حيث يرون أن التدخل الإنسانى باعتباره ممارسة للمصلحة الخاصة يلبس لباس العمل الأخلاقى، وأنه سياسة مخطئة صارت ممكنة بسبب الغياب المؤقت لتوازن القوى. وهذا التدخل يتم النظر إليه باعتباره خطرًا يهدد النظام الدولى. ناهيك عن أنه يحمل خطرًا كامنًا للتصعيد لأن التدخلات يمكن تبريرها باستخدام أفكار الخير والشر؛ وبهذا فإنه

يعطى شرعية للقوة غير المتكافئة لتستخدم فى مواجهة الشر وقتاله. وبعض الليبراليين لديهم مخاوف متصلة بذلك -حيث يعتقدون فى إمكانية التطبيق العالمى لحقوق الإنسان ولكنهم يدفعون بأن مبدأ عدم التدخل هو شىء غير ضرورى سواء لتأييد الحق فى الحرية أو دعم السلام. وأشهر منظّر ليبرالى لتأييد عدم التدخل هو (مايكل والزر) رغم أنه فى السنوات الأخيرة قد تغير موقفه بعض الشىء (والزر ٢٠٠٤) ومثل كثير من مؤيدى التدخل الإنسانى فإنه يربط حقوق الدولة بحقوق الأفراد ولكن استنتاجاته تختلف، حيث يدفع بأن الدول لها حق أخلاقى فى إدارة نفسها، والحكم الذاتى والذى ينبع من عقد اجتماعى ضمنى من حقوق المواطنين الأفراد فى الدولة. وحقوق الدولة فى السلامة الإقليمية، والسيادة السياسية يمكن لهذا الدفاع عنها أخلاقياً بنفس الطريقة مثل حق الأفراد فى الحياة والحرية. إنه يرى التدخل الإنسانى باعتباره نظرياً أمراً يمكن تبريره ولكن فقط فى حالات نادرة جداً حيث تتم التصرفات والأعمال التى تؤدى لإيذاء الضمير الإنسانى وتصدمه؛ ويا للحزن! فإنه يعترف ويسلم أن هذه الحالات ربما تصبح متكررة. وعلى العموم وطبقًا لوالزر فإنه يجب افتراض أن الدول تمثل مصالح مواطنيها ولهذا فهى تحترم حقهم فى الحكم الذاتى. وهذا يختلف تمامًا عن مؤيدى التدخل والذين يعتبرون الدولة كتهديد أساسى لرفاهية مواطنيها ويؤيدون التدخل فى أى موقف حيث لا تحترم حقوق الإنسان. وبالنسبة لديفيد لوبان فإن مفهوم السيادة (وبالامتداد حقوق الدول) هى أمور رخوة أخلاقياً حيث إنها لا تكترث بمسائل الشرعية وهى نقطة يفتقدها (والزر) حيث إنه حسب (لوبان) فإن المجتمع السياسى أو الدولة (الأمة) والتى ربما لها حق عدم التدخل (نابعًا من حقوق أعضائه) مع الدولة (لوبان ١٩٨٥:٢٠١). ووجود الأمة لا يبرهن ولا يثبت شرعية الدولة الموازية لها، ولهذا فإن التدخل لمساعدة أمة تخضع للقمع والظلم فإنه ليس فقط أخلاقيًا ويعد أمراً مسموحًا به ولكنه أخلاقى كذلك وأمر مطلوب. وهذا الموقف على أية حال مؤسس على مفاهيم الإنسانية العالمية التى يرفضها المعارضون وسبق مناقشتها ولهذا فإنهم يقدمون القليل لأولئك الذين ليسوا بعد معرضين لرفض الحقوق الكاملة فى عدم التدخل.

والفقرات السابقة ترسم العقبات العملية الأساسية التى يواجهها مؤيدو التدخل الإنسانى ولكن هذا الحوار والنقاش قد مات بالفعل، فمنذ الهجوم الإرهابى فى ١١ سبتمبر فإن تحالف الراغبين قد أسقط نظماً فى أفغانستان والعراق مع ما تمخض عن ذلك من آثار واسعة النطاق ترتبت عليها. وهذه الحروب قد جرى تبريرها من جانب قادوا هذه التآلفات أولاً وقبل كل شىء على أسس الأمن القومى، ولكن الدوافع الإنسانية قد تم استخدامها والاقتباس منها وقدمت بشكل كثير فى الدفاع عن تصرفاتها بعد هذا وبسبب منه. فالحرب من أجل الإطاحة بطالبان جرى تقديمها كفرصة لمساعدة وتأييد حقوق الإنسان لشعب دولة فاشلة وبخاصة لمساعدة ومنفعة النساء والمظلومات. والولايات المتحدة وبريطانيا بررتا الحرب على العراق إلى حد ما على أساس أن خلع حكومة صدام حسين واستعادة الديموقراطية قد أفاد شعب العراق، كما أن الوزن والثقل النسبى لهذه التبريرات قد زاد مع مرور المزيد من الوقت وخاصة مع عدم وجود أسلحة دمار شامل والتى كانت بمثابة السبب الأول الذى جرى تقديمه لهذه الحرب. والكثيرون يفهمون هذا ويدركون أنه استغلال انتهازى لفكرة التدخل الإنسانى والفشل من جانب التحالف فى إثبات والوفاء بالوعد وحسب مقاييسهم والذى تبدى واضحًا فى خليج جوانتانامو وسجن أبو غريب فى العراق، والذى صاحبه كذلك الالتزام المهزوز فى تقديم قوى التحالف للقوات والتمويل اللازم لتحسين الأحوال بشكل ملموس فى أفغانستان. وقد استخدم ذلك للقول بأن دول التحالف تؤيد حقوق الإنسان وثبت أنها ليست أكثر من غطاء من أجل السعى وضمان مصالحهم وما يجنونه هم من منافع.

والتحالفات تعترف بأنهم يتصرفون بشكل إنسانى ورؤيتهم أمر ضرورى للحصول على التأييد لأعمالهم واستمرار ذلك؛ ولهذا فقد انخرطوا من خلال جيوشهم فى مشروعات إعادة البناء والتى كانت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقليدياً مسؤولة عنها، وقد كان لذلك آثار مدمرة وغير مرئية: فالنشاطات العسكرية ونشاطات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد اختلطت على السكان المفروض أنه مستهدف

مساعدتهم، والمنظمات المساعدة فقدت السمعة عن حياديتها وهى التى كانت تحفظهم آمنين فى مناطق الحرب والقتال. لقد صار عمال المساعدة الإنسانية وبشكل متزايد هم ومراكز الأمم المتحدة الرئيسية فى بغداد أهدافًا لأعمال العنف فقد كان الصليب الأحمر الدولى هدفًا لعربات بالقنابل الكثيفة، وعشرات من عمال الإغاثة والمساعدة قتلوا فى أفغانستان منذ مارس ٢٠٠٣. وأرغمت الأمم المتحدة والصليب الأحمر على الانسحاب من العراق، ومنظمة أطباء بلا حدود ولجنة الإغاثة الدولية قدرت أن عمالها فى أفغانستان فى خطر كبير، ولذلك أوقفوا كل العمليات هناك. والمساعى الحميدة كوظيفة للأمم المتحدة ومنظمات من نحو الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية المشهورة كانت أمورًا حاسمة فى عمليات إعادة البناء بعد الصراع فى الماضى، وخسارتهم المفهومة للحياد سيجعلهم أقل قدرة على ممارسة أدوارهم فى المستقبل. ناهيك عن التكلفة العالية ومستويات النجاح المتدنية للتدخلات الماضية، والخسارة العميقة للثقة فى الدوافع الغربية فى أعقاب حرب العراق يعنى أن التدخل الإنسانى قد صار خيارًا أكثر إشكالية للمجتمع الدولى وعليه أخذ ذلك بعين الاعتبار. فاستجابة الأمم المتحدة فى صراع لإبادة الجنس فى دارفور حيث يقدر بأن ٣٠٠ ألف شخص قد ماتوا و٢٠٠ ألف جرى تشريدهم منذ عام ٢٠٠٣ كانت هذه الاستجابة ويا للخسارة! بطيئة رغم الموافقة المفترضة على المسؤولية فى حماية المبادئ، وقد جرى فى النهاية نشر قوات حفظ سلام (UNAMID) عام ٢٠٠٧ ولكن ما زالت لديها فقط أقل من نصف القوات وجزءًا من الآلات والمعدات التى تحتاجها حتى يكون لها ثمة أثر فعلى حقيقى على الأرض. وكما يبدو عند إعداد هذا الكتاب فلو سمحنا بالفشل فإنه ربما يشير أو يؤشر لنهاية الرغبة والإرادة الدولية فى التدخل بالقوة لحماية الحياة الإنسانية وحقوق الإنسان بعد أقل من خمس سنوات من تبنى R2P فى القمة العالمية.

الخلاصة

هل نكون بهذا قد أكملنا الدائرة منذ بزوغ الواقعية من رماد الدولية الليبرالية قبل الحرب والتى أشارت إلى بداية النظام إلى نجاح أفكار الليبرالية فى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ودور القانون الدولى فى جعل العالم مكاناً أفضل؟ بعض التفسير أو الدليل فى هذا الفصل ربما تشير إلى هذا الاتجاه ولكن هذا الاستنتاج ربما يناقض الكثير مما توصلنا إليه فى الفصل العاشر وربما لا يعكس المخاوف الحالية من موت التدخل كخيار ممكن ووارد فى مواجهة الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان. فمفهوم حقوق الإنسان له مكان أساسى ومستقر فى الحوارات المعاصرة والمناقشات حول العلاقات الدولية. وبالتأكيد فإن معظم الدول تتكلم بلغة حقوق الإنسان ولكن هل يعنون بها نفس الشيء؟ والمستوى الذى يتم وضع أولوية حقوق الإنسان لمواطنيهم وللأجانب هو أمر ما زال موضع نقاش. والأهمية المتزايدة للفرد فى العلاقات الدولية قد برز وولد فى الحماية المتزايدة للأفراد من دولهم ومحاسبة الفرد المتزايدة. وحيث إن النظام القانونى لحماية حقوق الإنسان قد نما فإن المحاسبة على التعديات الكبيرة لحقوق الإنسان قد انتقلت نحو الفرد فقبل الحروب فى القرن العشرين كانت الدول قد أعطيت حقوقاً أساسية فى السيطرة على إقليمها، ولكنها فى ذات الوقت قد اعتبرت مسؤولة عن مخالفات القانون الدولى خلال الحروب. وفى بداية القرن الواحد والعشرين فإن الأفراد يمكنهم تقديم الطلبات والدعاوى أمام المحاكم فيما وراء حدودهم القومية إذا ما شعروا بأن حقوقهم قد تم هضمها والإساءة إليها ولكن الدفاع عن الأوامر العليا وموقف الدولة ليس ممكناً بعد بالنسبة إليهم إذا ما اشتركوا فى الاعتداء على حقوق الإنسان. هل هذا يعنى أن الدولة قد فقدت قوتها وسلطتها؟ المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هى تحديات ملموسة لسيادة الدولة لأنها تلزم الدولة والأفراد وقت الحرب والسلام عن أعمالهم وتصرفاتهم فى المستقبل، بجانب ما فعلوه فى الماضى. والتدخل الإنسانى إذا استمر وعاش كجزء من الجهاز والمخزن الدولى للوسائل والطرق فى التعامل مع الصراع هو خرق أكثر مباشرة للسيادة. وعلى أية

حال فإن الدول تبقى وتظل هى اللاعب الأقوى، والقوة حاليًا تتحول من هذه الدول والتى هى تقليديًا تدعم وتشجع حقوق الإنسان نحو أولئك الذين هم أكثر خوفًا وأكثر دفاعًا عن المفاهيم التقليدية للسيادة. والفصل الأخير من هذا الكتاب يوثق هذا التغيير والانتقال ويقوّم ما يتضمنه بالنسبة للسياسة العالمية.

مزيد من القراءات

On human rights, Tim Dunne and N. J. Wheeler (eds), *Human Rights in Global Politics* (1999), is the best single-volume collection; R. J. Vincent, *Human Rights and International Relations: Issues and Responses* (1986), and Jack Donnelly, *International Human Rights* (1993) are useful studies. H. J. Steiner and P. Alston, *International Human Rights in Context: Law, Politics, Morals: Texts and Materials*, 3rd ed (2007), contains a great deal of commentary on human rights law along with links to an Online Resource Centre with the texts of all the major HR documents, and most of the minor ones. Richard Rorty, 'Human Rights, Rationality and Sentimentality' (1993), outlines a case for universal human rights that does not rely on Western liberal foundations. The role of NGOs in forcing rights on to the agenda of MNCs is examined in Rebecca DeWinter, 'The Anti-Sweatshop Movement: Constructing Corporate Moral Agency in the Global Apparel Industry' (2003). NGO action in the field of rights more generally is best understood by browsing the extensive resource and publications sections on the websites of the major organizations. The 2008 Amnesty report referenced in the text is available from http://thereport.amnesty.org. Michael Ignatieff, *The Warrior's Honour: Ethnic War and the Modern Consciousness* (1999), contains interesting material on the 'new moral interventionism' of NGOs in conflict zones. The journals *Human Rights Quarterly* and *International Journal of Human Rights* are reliable sources of reading material on all human rights issues. Two recent collections that stand above the mass of writing on human rights are Mark Goodale and Sally Engle Merry, *The Practice of Human Rights: Tracking Law Between the Global and the Local* (2007); and Lynn Hunt, *Inventing Human Rights* (2007), which is a very readable intellectual history of human rights. Jack Donnelly gives his customary clear and sympathetic account of human rights foundations in 'The Relative Universality of Human Rights' (2007) in *Human Rights Quarterly*, which also feature a civil but illuminating exchange with critics. Finally, Eric Neumayer, 'Do International Human Rights Treaties Improve Respect for Human Rights?', sceptically answers the eponymous question.

For a flavour of the global justice literature, see Thomas Pogge, *World Poverty and Human Rights* (2002); Ian Shapiro and Lea Brilmayer (eds), *Global Justice* (1999); Charles Beitz *et al.*, *International Ethics* (1985); Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence and U.S. Foreign Policy* (1980). More recent worthwhile works include Simon Caney, *Justice Beyond Borders* (2006), and Christian Barry and Thomas Pogge (eds), *Global Institutions and Responsibilities: Achieving Global Justice* (2005). Closer to the discipline of IR, the *Review of International Studies* forum, 'Reading Charles Beitz: Twenty-five Years of Political Theory and International Relations', (2005) is an excellent introduction to an important writer, but not one that should overshadow the seminal *Political Theory and International Relations* (1999).

The best collection exploring the feminist critique of human rights is J. S. Peters and A. Wolper (eds), *Women's Rights, Human Rights: International*

Feminist Perspectives (1995). See also Catherine Mackinnon's Amnesty Lecture, 'Crimes of War, Crimes of Peace' (1993); and Rebecca Cook, *Human Rights of Women: National and International Perspectives* (1994) – particularly the chapters by Coomaraswamy and Charlesworth. For feminist argument in favour of universalism, read Martha Nussbaum, 'The Professor of Parody: The Hip Defeatism of Judith Butler' (1999).

The Law of War Crimes: National and International Approaches, edited by Timothy McCormack and Gerry Simpson (1997) is an excellent introduction to international criminal law, offering both theoretical and historical insight. Yves Beigbeder, *Judging War Criminals: The Politics of International Justice* (1999), looks in more detail at the development of individual responsibility. Christopher Rudolph, 'Constructing an Atrocities Regime: The Politics of War Crimes Tribunals' (2001); Frederic Megret, 'The Politics of International Criminal Justice' (2002); Elizabeth Dauphinee, 'War Crimes and Ruin of Law' (2008) are good recent theoretical pieces. Tim Kelsall, 'Politics, Anti-politics, International Justice: Language and Power in the Special Court for Sierra Leone' (2006), is a critical look at the often neglected Sierra Leone case. William Schabas, *An Introduction to the International Criminal Court* (2004), and Antonio Cassese *et al.*, *The Rome Statute of the International Criminal Court: A Commentary* (2002), are the best general texts on the ICC; and the *American Journal of International Law* (1999) is the best collection of papers on the Court. The official website of the ICC is at http://www.icc-cpi.int/home.html&l=en. All relevant documents can be found on the website of the Rome Statute: http://www.un.org/law/icc/. The most broad-ranging internet resource in this area is www.iccnow.org (a website run by the Coalition for the ICC, a group of NGOs), which contains updates on ratifications and investigations, a good Q&A section and much more. To understand the US critique of the ICC, see Jason Ralph, 'International Society, the International Criminal Court and American Foreign Policy' (2005), and Peter Spiro 'The New Sovereigntists' (2000); Jessie Helms, 'American Sovereignty and the UN' (2000/1); David Rivkin and Lee Casey 'The Rocky Shoals of International Law' (2000/1) on the 'new sovereigntist' critique. Linda Bishai takes a broader view of America's position on international law in 'Leaving Nuremberg: America's Love/Hate Relationship with International Law' (2008). Christian Reus-Smit (ed.), *The Politics of International Law* (2005), is a useful recent collection.

On humanitarian intervention N. J. Wheeler, *Saving Strangers* (2000), is indispensable. Wide-ranging collections include Terry Nardin and Melissa Williams, *Humanitarian Intervention* (2006); Deen K. Chatterjee and Don E. Scheid (eds), *Ethics and Foreign Intervention: Kosovo and Beyond* (2004); Anthony Lang (ed.), *Just Interventions* (2003); Jeff Holzgrefe and Robert Keohane, *Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dilemmas* (2003); Jonathon Moore (ed.), *Hard Choices: Moral Dilemmas in Humanitarian Intervention* (1998). Michael Walzer, *Just and Unjust Wars* (2000), sets out a liberal position inimical to humanitarian intervention, which some of the later essays in his *Arguing About War* (2004) modify somewhat. The journal *Ethics and International Affairs*, published by the Carnegie Council for Ethics and

International Affairs, is a valuable source of material on this subject.

The Further reading section of Chapter 7 lists texts on specific interventions. See also: Mohamed Sahnoun, 'Mixed Intervention in Somalia and the Great Lakes: Culture, Neutrality and the Military' (1998); Mark Bowden, *Black Hawk Down* (1999); Philip Gourevitch, *We Wish to Inform You that Tomorrow We Will Be Killed with Our Families: Stories from Rwanda* (1998); Gérard Prunier, *The Rwanda Crisis 1959–94: History of a Genocide* (1995); James Gow, *Triumph of the Lack of Will: International Diplomacy and the Yugoslav War* (1997); Ken Booth, *The Kosovo Tragedy: the Human Rights Dimensions* (2001); Tony Blair, 'Doctrine of International Community' (1999). The journals *International Affairs* and *Foreign Affairs* also routinely publish articles of interest.

Noam Chomsky, *The New Military Humanism* (1999), and John Pilger, *New Rulers of the World* (2002), attack the motives of Western interveners. Samantha Power, *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide* (2002), looks at US policy and genocide. *Harvard Human Rights Journal*, vol. 17 (2004) examines the relations between NGOs and the US military in recent conflicts. Chris Brown, 'Do Great Powers Have Great Responsibilities? Great Powers and Moral Agency' (2004), and Toni Erskine '"Blood on the UN's Hands"? Assigning Duties and Apportioning Blame to an Intergovernmental Organisation' (2004) look at issues of moral responsibility and authority. A recent theme is the connection between intervention and democracy; see Bruce Bueno de Mesquita, 'Intervention and Democracy' (2006), and Christopher Finlay, 'Reform Intervention and Democratic Revolution' (2007). Sceptical, though not wholly hostile, work includes Alan Kuperman, 'The Moral Hazard of Humanitarian Intervention: Lessons from the Balkans' (2008), and Roberto Belloni, 'The Trouble with Humanitarianism' (2007). Finally, the continuing debate over the responsibility to protect can be tracked in Louise Arbour, 'The Responsibility to Protect as Duty of Care in International Law and Practice' (2008), and Alex Bellamy, 'The Responsibility to Protect and the Problem of Military Intervention' (2008).

Chris Brown, *Sovereignty, Rights, and Justice: International Political Theory Today* (2002), covers much of the subject matter of this chapter, and readers are referred to both the text and the bibliography.

الفصل الثانى عشر

شكل الأشياء القادمة

مقدمة :

وكما قررنا منذ بداية هذا الكتاب أن فهم العلاقات الدولية يقوم بعرض مقدمة حول نظام العلاقات الدولية وليس بالتأكيد مرشدا للشئون الجارية، ومن ناحية أخرى فإنه سوء الحظ على أقصى الطرف فإن أنماطًا من المناقشات النظرية المقدمة فى الجسد الرئيسى للكتاب يمكن أن تفهم وكأنها لا أثر لها على الطريقة التى عليها العالم: فنحن منوط بنا أن نسأل كل علم اجتماعى بهدف الإنارة حول موضوع العالم الفعلى والذى نستهدف تنظيره، والعلاقات الدولية ليست استثناءً من تلك القاعدة. وفى السنوات الأخيرة فإن نظرية العلاقات الدولية سواء فى شكلها التقليدى الوضعى أو فى شكلها ما بعد الوضعى قد صارت وبشكل متزايد مجردة. ولكن الهدف والنية هى على الأقل يجب أن تكون مرشدة للعمل أكثر منها ببساطة مجرد كشف للعالم إذا استخدمنا تمييز ستيفين هوايت (هوايت ١٩٩١). وبناء عليه فقد كان الهدف فى الفصل الأخير هو محاولة تطبيق بعض الأفكار التى أشرنا إليها فى الفصول السابقة إلى النظام العالمى الحالى. ولنحدد بالطبع بشكل تقريبى بعض الاتجاهات التى نتوقع أن تأتى لتثمر فى السنوات القادمة.

وكخطوة أولى فهو ربما أمر تعليمى أن ننظر للوراء لما قيل فى الفصول الأخيرة فى الطبعات الثلاث السابقة لفهم العلاقات الدولية، والتى انتهت كل منها بطريقة مشابهة. فالطبعة الأولى المنشورة عام ١٩٩٧ وكُتبت فى صيف ١٩٩٦(والتأخير هنا

طبيعى وينطبق بالتساوى بالنسبة للطبعتين الأخريين كذلك) وقد انتهت بفصلين فى الجزء الرابع تحت عنوان "أجندات جديدة" والأولى من هذه الفصول كان أكثر نظرة للوراء - كان يسودها فترة الحرب الباردة وتنظيرها ومختلف الصيغ والشعارات لبدايات التسعينيات والتى جرى مناقشتها عودة للمستقبل (ميرشايمر ١٩٩٠) ونهاية التاريخ (فوكوياما ١٩٨٩) وموضوع السلام الديمقراطى وإعلان الرئيس جورج بوش للنظام العالمى الجديد (ولكن ويا للغرابة، صدام الحضارات لصامويل هنتنجتون ١٩٩٣). هذه المواقف ما زالت فى الطبعات الأخيرة للكتاب ولكن ليس بالاهتمام الكثير السابق. والفصل الثانى الأخير كان حول الأجندات الجديدة لهذه الفترة ليس بمعنى أن المشاكل التى يتناولها قد وصلت مؤخراً، ولكن بمعنى أنها كانت فى إطار عملية تناولها من جانب منظرى العلاقات الدولية - مفاهيم جديدة للأمن، السياسة الدولية للبيئة، والنوع واللاجئين والهجرة، وبشكل أكثر عمومية الاتجاه نحو التحرير فى نظرية العلاقات الدولية. ومعظم هذه الموضوعات كانت هى الأساس والمجرى العام فى الطبعات الأخيرة لكتاب "فهم العلاقات الدولية" بشكل ما كما كان متوقعاً.

وفى الطبعة الثانية المنشورة عام ٢٠٠١ فقد كان فيها مرة ثانية فصلان أخيران، وفى الفصل قبل الأخير كانت الحرب الباردة قد انتهت والهيمنة الأمريكية كانت هى نظام ذلك اليوم. (ويليام ويلفورث) ومقالته عام ١٩٩٩ عن استقرار نظام القطبية الأحادية كانت لها مكانة أساسية (ويلفورث ١٩٩٩)، فالعلو والسمو العسكرى الأمريكى وكأنها بشكل ما لا يمكن تحديها بالمعنى التقليدى فى المستقبل المنظور، وسلوك اللحاق بالعجلة الدائرة من جانب حلفاء الولايات المتحدة كان أمراً ملحوظاً، وعدم الرضا من جانب أولئك الذين يرددون المقولة بأن محاولات ستجرى لموازنة قوة الولايات المتحدة. وهناك انتباه أكثر وتركيز يتم تقديمه بالطريقة التى استخدمت بها الولايات المتحدة قوتها فى التسعينيات وبخاصة فى عمليات التدخل الإنسانى، وهذه المناقشة قد أدت بالطبع إلى الفصل الأخير حيث كانت العولمة موضوعه. وهذا الفصل قد تم التقاطه وتوسيع بعض المواد التى أدخلت عليه بطريقة سريعة فى الطبعة الأولى - الإنسانية، قضايا النوع، التأمين، موضوعات الحدود وبصفة خاصة القوى الاقتصادية

والتكنولوجية، والتى يتم الادعاء بأنها قد خلقت عالمًا اقتصاديًا ومجتمعًا جديدًا. والتوقع بأن الطبعة الثالثة سيغلب عليها العولمة وقد تم تقديمها. وعلى العكس فإن الطبعة الثالثة التى نشرت عام ٢٠٠٥ قد سادتها أحداث ١١ سبتمبر وما بعدها (الحرب على الإرهاب) وتحالف الحروب فى أفغانستان والعراق. وقد بقى سمو وعلو القوة العسكرية التقليدية كما هو، ولكن استخدام ١٩ رجلاً للسكاكين قد بين كيف أنه يمكن تحويل الطائرة إلى صاروخ موجه بفعالية فيما أن الآخرين استخدموا أجهزة تفجير مرتجلة، وأثبتوا أنه فيما أن طائرات أمريكا العسكرية هى بشكل ما لا يمكن اختراقها، فإن قوات المشاة لتى نحتاج إليها للسيطرة على الإقليم ليست كذلك. ومعظم حلفاء الولايات المتحدة كانوا لا يزالون يلتحقون بالعجلة الدائرة أكثر منهم محاولة لموازنة القوة الأمريكية. ولكن عدم وجود الحماس للحملة على العراق الذى غلب على الأوروبيين القاريين، وبالطبع أقل من ذلك كثيرًا الروس والصينيون يدفع إلى القول بأن الأمور ربما تكون مختلفة على المدى الأطول. وهناك مُعلم آخر لعالم ما بعد ١١ سبتمبر يتمثل فى تأكيد أهمية سياسة الهوية، ويبقى أن يستمر الأساتذة بشكل صارم فى نقد موضوع صدام الحضارات لصامويل هنتنجتون، ولكن الجمهور الأوسع كانوا معجبين بأفكاره أيًا كان التعريف الأولى للحضارة بالنسبة لهم. ومنظرو العولمة استمروا فى الادعاء بأهمية الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية العالمية وفى مجالات مثل القانون الجنائى الدولى وبروز المسئولية المفترضة (للحماية) (R2P). وفيما يبدو بالفعل أن التغيير نجو سياسة عالمية فى مواجهة سياسة دولية. وفى الحقيقة فقد لوحظ أن الولايات المتحدة لا ترمز إلى إمبراطورية تقليدية (رغم أن المصطلح له قيمة وصفية) ولهذا فإن القاعدة ليست منظمة إرهابية تقليدية ولكنها شبكة وحتى امتياز، وإن هيكلها يعكس بعضًا من التغييرات التى تأخذ مكانها فى الاقتصاد العالمى.

ولو أن هذا العرض الملخص لطبعات ثلاث لهذا الكتاب خلال اثنى عشر عامًا كان لها أن تعرض شيئًا آخر فإنها تؤكد وتبرهن على مدى وقدر وسرعة وعدم القابلية للتوقع لما يحدث من تغيير فى العالم الحديث مما يجعل من الممارسة الحالية تمثل تحديًا، وربما أنها كانت غير حكيمة. ومن ناحية أخرى فالهدف هنا ليس التنبؤ بالطريق

أو بسير الأحداث بدقة خلال السنوات القليلة القادمة ولكن المطلوب على الأكثر هو محاولة تحديد الاتجاهات المحركة والكامنة والمستقبل الخالى من الدهشة هو المدهش حقًا، ولكن حتى فإن البادى للعيان من حيث اللحظات المحددة للعالم مثل ١١ سبتمبر أو جريمة إبادة الجنس فى رواندا هى نادرًا ما تفعل أكثر من الإسراع بعملية التغيير. أو هى تأتى للسطح بمشاكل كانت موجودة منذ مدة طويلة -فالإرهاب الإسلامى يسبق ١١ سبتمبر ببعض السنوات وحتى ربما العقود، كما أن رواندا لم تفعل إلا القليل أكثر من مجرد البرهنة على عدم القدرة الواضحة من جانب ما يسمى بالمجتمع الدولى لمنع الفظائع الخطيرة التى مارستها حكومات ضد شعوبها. فيوجد إذًا ما يستحق الاهتمام فى رؤية أربع سنوات منذ الطبعة الأخيرة وإنتاج شىء من الفكر تكون فيه إضافة إلى الأمام، ولربما ستكون خلال أربع سنوات أخرى وقد تجاوزتها الأحداث. ورغم أن الإنسان يأمل أنها لن تكون بالكامل غير ذات فائدة؛ ولهذا فما الاتجاهات التى يمكن تحديدها؟ واختصارًا ومع التغييرات فى القيادة والتوجهات فى معظم دول أوروبا المهمة وبالطبع فى الولايات المتحدة فيبدو أن التحالف الأوروبى يبدو فى شكل أكثر تحسنًا أو هو أحسن عما كان يبدو منذ أربع سنوات، ولكن بالتأكيد المتزايد فإن جمهورية الصين الشعبية ستكون قوية اقتصاديًا وكذلك فى حلف فعلى مع القومية الروسية السلطوية يتم تغذيتها ودعمها من خلال الأسعار العالية للطاقة مما يفرض القول بأن بعض القوى الأخرى هى ليست بعد راضية عن أن تكون مجرد سابق إلى الارتباط بالعجلة الدائرة. فالنمو الاقتصادى الصينى هو مظهر أساسى ومفتاح للسياسة العالمية المعاصرة -كما أنه هو الأمر ذاته بالنسبة للنمو والذى يحوز الإعجاب للاقتصاد الهندى (رغم أن الهند بجانب أنها قوة اقتصادية عملاقة فهى كذلك متحالفة بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وهو أحد النجاحات للسياسة الخارجية للرئيس جورج بوش الابن) وفى عجالة فإنه فيما أن الولايات المتحدة تبقى أو هى باقية بالمعنى التقليدى أو المعنى العسكرى باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فإن شيئًا ما يشبه أن يكون توازنًا جديدًا للقوى يبدو أنه يأخذ مكانه. والكثير فى هذا الفصل سيبحث هذا الأمر أكثر مما سيبحث مجموعة غير عادية من العلاقات. والباقى سيتم تكريسه لمحاولة التوائم والتوافق مع عودة بروز

أنماط ما قبل ١٩١٤ التقليدية جداً مع تطورات اجتماعية واقتصادية واتجاهات سياسية مستمرة ومتوسعة، والتى يبدو أنها تتحدى هذه العودة إلى العلاقات الدولية التقليدية. والسؤال الكبير والأساسى هنا هو هل المتاعب التى تنتاب الاقتصاد العالمى أثناء كتابة هذا الكتاب ستتطور إلى نوع من الكساد الاقتصادى والذى من شأنه والمتوقع أن يأخذ هذه الاتجاهات إلى ناحية عكسية؟

العودة إلى تعدد الأقطاب: هل هى عودة إلى القطبية المتعددة؟

فى فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة يبدو أن نوعًا من الالتقاء أو اللحمة قد ظهرت بين النظم الاقتصادية والسياسية على الأقل داخل القوى الكبرى السائدة، فالدول الوريثة أو التالية للاتحاد السوفييتى كانت كلها بالمعنى الشكلى ديموقراطية، كما أن هناك موجة ديموقراطية قد ضربت أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وفيما بقيت الصين أوتوقراطية وذات حزب واحد فقد كان المتوقع أنه عندما ينمو اقتصادها فإن الضغط من أجل جعل نظامها السياسى ليبراليًا سينمو كذلك أيضًا. وكما رأينا فى فصول سابقة فيوجد ثمة جدل ونقاش كثير حول هل نوع النظام أو نمطه الذى يحدد السياسة الخارجية، كما أن نظرية السلام الديموقراطى قد جرى تحديها بشكل شديد، ولكن لم يكن رغم هذا افتراضًا غير عقلانى أن العالم مكون من ديموقراطيات ستجد من السهل أن تحل مشكلاتها سلميًا. والواقعيون الجدد المتشددون فى خطهم يفترضون أن الإمكانيات والقدرات هى ما يعول عليه، ويتوقعون أن توازنًا جديداً للقوى سيبرز (والتز ١٩٩٣) ولكن أغلب الأساتذة يعتقدون أن النوايا والرغبات هى ما يعول عليه بالضبط مثل أو بجانب أو مع القدرات. وعلى هذا الأساس فيبدو معقولاً افتراض أن القوى الكبرى ستنحاز وتلحق بالولايات المتحدة أكثر منه أنها ستحاول موازنة القوة الأمريكية ما دام أن الأخيرة لم تُستخدَم بطرق تهدد مصالحهم الجوهرية. وفى التسعينيات فإن ديكتاتوريات مثل صدام حسين وسلوبودان ميلوسوفيتش قد شعروا بالحافة الحادة للتفوق العسكرى الأمريكى، ولكن هذه القوى والتى ربما تتصور حاليًا

أو بسير الأحداث بدقة خلال السنوات القليلة القادمة ولكن المطلوب على الأكثر هو محاولة تحديد الاتجاهات المحركة والكامنة والمستقبل الخالى من الدهشة هو المدهش حقًا، ولكن حتى فإن البادى للعيان من حيث اللحظات المحددة للعالم مثل ١١ سبتمبر أو جريمة إبادة الجنس فى رواندا هى نادراً ما تفعل أكثر من الإسراع بعملية التغيير. أو هى تأتى للسطح بمشاكل كانت موجودة منذ مدة طويلة -فالإرهاب الإسلامى يسبق ١١ سبتمبر ببعض السنوات وحتى ربما العقود، كما أن رواندا لم تفعل إلا القليل أكثر من مجرد البرهنة على عدم القدرة الواضحة من جانب ما يسمى بالمجتمع الدولى لمنع الفظائع الخطيرة التى مارستها حكومات ضد شعوبها. فيوجد إذًا ما يستحق الاهتمام فى رؤية أربع سنوات منذ الطبعة الأخيرة وإنتاج شىء من الفكر تكون فيه إضافة إلى الأمام، ولربما ستكون خلال أربع سنوات أخرى وقد تجاوزتها الأحداث. ورغم أن الإنسان يأمل أنها لن تكون بالكامل غير ذات فائدة؛ ولهذا فما الاتجاهات التى يمكن تحديدها؟ واختصاراً ومع التغييرات فى القيادة والتوجهات فى معظم دول أوروبا المهمة وبالطبع فى الولايات المتحدة فيبدو أن التحالف الأوروبى يبدو فى شكل أكثر تحسنًا أو هو أحسن عما كان يبدو منذ أربع سنوات، ولكن بالتأكيد المتزايد فإن جمهورية الصين الشعبية ستكون قوية اقتصادياً وكذلك فى حلف فعلى مع القومية الروسية السلطوية يتم تغذيتها ودعمها من خلال الأسعار العالية للطاقة مما يفرض القول بأن بعض القوى الأخرى هى ليست بعد راضية عن أن تكون مجرد سابق إلى الارتباط بالعجلة الدائرة. فالنمو الاقتصادى الصينى هو مظهر أساسى ومفتاح للسياسة العالمية المعاصرة -كما أنه هو الأمر ذاته بالنسبة للنمو والذى يحوز الإعجاب للاقتصاد الهندى (رغم أن الهند بجانب أنها قوة اقتصادية عملاقة فهى كذلك متحالفة بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وهو أحد النجاحات للسياسة الخارجية للرئيس جورج بوش الابن) وفى عجالة فإنه فيما أن الولايات المتحدة تبقى أو هى باقية بالمعنى التقليدى أو المعنى العسكرى باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فإن شيئًا ما يشبه أن يكون توازنًا جديداً للقوى يبدو أنه يأخذ مكانه. والكثير فى هذا الفصل سيبحث هذا الأمر أكثر مما سيبحث مجموعة غير عادية من العلاقات. والباقى سيتم تكريسه لمحاولة التوائم والتوافق مع عودة بروز

أنماط ما قبل ١٩١٤ التقليدية جداً مع تطورات اجتماعية واقتصادية واتجاهات سياسية مستمرة ومتوسعة، والتى يبدو أنها تتحدى هذه العودة إلى العلاقات الدولية التقليدية. والسؤال الكبير والأساسى هنا هو هل المتاعب التى تنتاب الاقتصاد العالمى أثناء كتابة هذا الكتاب ستتطور إلى نوع من الكساد الاقتصادى والذى من شأنه والمتوقع أن يأخذ هذه الاتجاهات إلى ناحية عكسية؟

العودة إلى تعدد الأقطاب: هل هى عودة إلى القطبية المتعددة؟

فى فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة يبدو أن نوعًا من الالتقاء أو اللحمة قد ظهرت بين النظم الاقتصادية والسياسية على الأقل داخل القوى الكبرى السائدة، فالدول الوريثة أو التالية للاتحاد السوفييتى كانت كلها بالمعنى الشكلى ديموقراطية، كما أن هناك موجة ديموقراطية قد ضربت أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وفيما بقيت الصين أوتوقراطية وذات حزب واحد فقد كان المتوقع أنه عندما ينمو اقتصادها فإن الضغط من أجل جعل نظامها السياسى ليبراليًا سينمو كذلك أيضًا. وكما رأينا فى فصول سابقة فيوجد ثمة جدل ونقاش كثير حول هل نوع النظام أو نمطه الذى يحدد السياسة الخارجية، كما أن نظرية السلام الديموقراطى قد جرى تحديها بشكل شديد، ولكن لم يكن رغم هذا افتراضًا غير عقلانى أن العالم مكون من ديموقراطيات ستجد من السهل أن تحل مشكلاتها سلميًا. والواقعيون الجدد المتشددون فى خطهم يفترضون أن الإمكانيات والقدرات هى ما يعول عليه، ويتوقعون أن توازنًا جديداً للقوى سيبرز (والتز ١٩٩٣) ولكن أغلب الأساتذة يعتقدون أن النوايا والرغبات هى ما يعول عليه بالضبط مثل أو بجانب أو مع القدرات. وعلى هذا الأساس فيبدو معقولاً افتراض أن القوى الكبرى ستنحاز وتلحق بالولايات المتحدة أكثر منه أنها ستحاول موازنة القوة الأمريكية ما دام أن الأخيرة لم تُستخدَم بطرق تهدد مصالحهم الجوهرية. وفى التسعينيات فإن ديكتاتوريات مثل صدام حسين وسلوبودان ميلوسوفيتش قد شعروا بالحافة الحادة للتفوق العسكرى الأمريكى، ولكن هذه القوى والتى ربما تتصور حاليًا

أو فكرياً أنها تبنت استراتيجية توازن لم تفعل هكذا من حيث الافتراض لأنهم لم يشعروا بالتهديد. وسواء هل هذا لأن هذه الفترة من التناسق النسبى للقوى الكبرى يجب أن يعود وينسب للالتقاء والضم أو لبعض الأسباب الأخرى وهو أمر يمكن النقاش حوله ولكن التنسيق ذاته والضم الأيديولوجى بدا أنه لا يمكن التشكيك فيه.

وفى القرن الحادى والعشرين فإن الأمور يبدو أنها أكثر اختلافاً نتيجة تجمع والتقاء سببين:

ففى المقام الأول: فإن استخدام الولايات المتحدة فى إطار سعيها للحرب على الإرهاب وفى أفغانستان والعراق بدت أقل اتجاهاً للتوافق مما كانت عليه تصرفاتها وسلوكها فى التسعينيات. ولكن أيضاً والأكثر أهمية افتراض الالتقاء الأيديولوجى والذى بدأ يبدو أنه بشكل واضح يمكن الرد عليه ودحضه. والجاذبية الواضحة للصيغ المضادة للديموقراطية فى العالم الإسلامى، وعودة القادة البيرونيين مثل هوجو تشافيز فى أمريكا اللاتينية قد هز بعض الشىء الرضا الذاتى، ولكن مما له مغزى أكثر كان هو النجاح المستمر للأوتوقراطية الصينية، والطبيعة السلطوية المتزايدة للنظام السياسى الروسى. فنمو الاقتصاد الصينى كان أمراً مدهشاً منذ منتصف التسعينيات وفيما أنه ربما هو صحيح أنه على المدى الطويل فإن حقوق الملكية الخاصة ستثبت أنها غير متوافقة مع احتكار الدولة للقوة أو السلطة السياسية، فإنه لا توجد ثمة إشارة إلى أن هذا سيحدث فى المستقبل المنظور، ولربما من المهم أو بالأحرى الأكثر أهمية وإثارة هو التحول والانتقال الذى حدث وأخذ مكانه فى روسيا، فالفساد أو الرأسمالية المصحوبة بشكل حميم مع الفساد فى التسعينيات يبدو أنها قد سممت عقول الروس العاديين ضد المؤسسات الديموقراطية الليبرالية، وأن التحول السلطوى أو نحو السلطوية فى السنوات الأخيرة يبدو أنه شعبى بشكل أساسى بما فى ذلك أنه بجانب الثروة فإن موارد الطاقة الروسية قد أعطت لحكومتها قوة. وباختصار فإن كلا المجتمعين يبدو أنهما يدحضان الافتراض بأنه يوجد شىء ما طبيعى حول التقدم أو التطور نحو الرأسمالية أو رأسمالية السوق والديموقراطية الليبرالية. وفى الغرب فإن دول السوق كما حللها (فيليب بوبيت) يبدو أنها مطوقة بإحكام، ولكن وراء ذلك وفى أماكن أخرى

فإن نماذج أخرى يبدو أنها هى الغالبة (بوبيت ٢٠٠٣-٢٠٠٨). والأكثر من هذا فهناك أيضًا نقاشات حول نوع النظم أو نمط النظم والسياسة الخارجية، ويبدو أن هذه الأوتوقراطيات القوية قد تبنت منهجًا ومقتربًا وطريقًا أكثر عدائية لاستخدام الولايات المتحدة لقوتها أكثر مما كان فى الماضى؛ بالتحديد بسبب طبيعتها السياسية الذاتية؛ وروبرت كاجان يقدم هنا قضية لها مصداقية بأنه بالنسبة لهذه النظم الأوتوقراطية فإن حملة كوسوفو عام ١٩٩٩ قد أمكن عملها كسلوك إنسانى فى الغرب وكانت بمثابة نوع من الدعوة لليقظة وتفترض وجود رغبة عامة من جانب الولايات المتحدة لزعزعة النظم السلطوية مثلهم – وسياسة الولايات المتحدة الخارجية فيما بعد ١١ سبتمبر قد دعمت من هذا المفهوم (كاجان ٢٠٠٨).

وبالطبع فهى ليست فقط نظمًا سلطوية والتى لديها شكوك حول السياسة الأمريكية – الهند الديمقراطية عارضت التدخل فى كوسوفو وفرنسا وألمانيا أُخِذوا بالتصرف أو تصرفوا لمنع الولايات المتحدة من الحصول على مساعدة وتأييد مجلس الأمن لغزو العراق عام ٢٠٠٣ . وفى استجابة لهذه التحركات فإن بعض الأساتذة يرون أن هذه الدول كانت بالفعل منخرطة فى توازن ناعم ضد الولايات المتحدة (Pape, 2005) والأكثر مصداقية (ستيفين بروكس) و(ويليام وولفورث) (٢٠٠٥) والذين نافحوا بأن ما تفعله هذه الدول كان هو الانخراط فى دبلوماسية تقليدية وهى محاولة التأثير على السياسة الأمريكية من خلال الوسائل الدبلوماسية، وهذا لا يمكن رؤيته باعتباره توازنًا على الإطلاق. وفى أية حادثة فإن الاختلافات وعدم الاتفاق والتى كانت واضحة هكذا داخل التحالف الغربى عام ٢٠٠٣ قد اختفت كثيرًا الآن، فالرئيس ساركوزى والمستشارة ميركل يبدوان فى علاقات شخصية أفضل مع الرئيس الأمريكى مما كان عليه شيراك وشرويدر. وعلى أية حال فإن مغادرة الرئيس بوش فى يناير ٢٠٠٩ قد أزالت مصدرًا قويًا للتوتر. وكذلك فإن معارضة الهند لحرب العراق لم تمتد إلى الحالة الأوسع وهى الحرب على الإرهاب، والعلاقات الهندية الأمريكية هى عمومًا طيبة (بما فى ذلك على الأقل جزئيًا بسبب رغبة الولايات المتحدة فى جعل خروقات الهند لنظام حظر الانتشار النووى شرعية).

والصين وروسيا من ناحية أخرى قد ضاعفتا وشددتا من معارضتها للولايات المتحدة، ومنظمة شنغهاى للتعاون والتى أنشئت عام ١٩٩٦ كإجراء لبناء الثقة من جانب الصين وخمسة من جيرانها من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بما فى ذلك روسيا تستخدم الآن كأسلوب وطريقة لجمع هذه النظم السلطوية والتقريب بينها وبصفة خاصة لمقاومة ما يرونه محاولات من تجاوزات للولايات المتحدة فى آسيا الوسطى. واستمراراً لذلك فإن كلتا الدولتين تعارضان بقوة استمرار المحاولات الأمريكية لتطوير وتنمية دفاعات صاروخية باليستية، وكلتا الدولتين تقومان بالتحديث ورفع مستوى ترساناتهم النووية. فهل هذا يعنى أن توازنًا جديداً للقوى قد أضحى بارزاً وبازغًا كما توقعه أغلب الأساتذة الواقعيين؟ إنه كذلك إلى حد ما. ويوجد هنا تناقض مثير ومهم؛ فالواقعيون يعتقدون بالفعل أن سلوك التوازن مقدر له أن يبرز حينما تصبح دولة أكثر قوة أو قوية أكثر من اللازم - ولكن الواقعيين أيضًا يعتقدون أن المؤشر الأساسى أو المفتاح للقوة النسبية بين الدول هو القوة العسكرية ومدى مجاراة الخطط الروسية والصينية لإعادة التسليح. وهذه هى المنطقة أو المجال الذى تبقى فيه الولايات المتحدة متفوقة. والمتوقع أن تستمر وتمسك وتحتفظ بتفوقها فى المستقبل المنظور. ومن الصحيح أن هاتين الدولتين فى الوقت الحالى على الأقل قد قامتا بتنحية خلافاتهما الكثيرة والمهمة جانبًا، وكذلك من الصحيح أن كلتيهما قد صارتا أكثر غنى وثروة مما كانتا على الإطلاق فى الماضى من حيث المعنى والحقيقة، وبالمقارنة مع الولايات المتحدة. ولكن هذا لا يعنى أن أيًا منهما أو كلتيهما معًا ستكونان فى موقف أو موقع يتحدى الولايات المتحدة عسكريًا فى أى وقت قريب.

ومن ناحية أخرى فإن غير الواقعيين رغم أنهم ليسوا متشبثين بنظرية توازن القوى، وربما هم أكثر رغبة فى التقليل من قيمة وأهمية القوة المسلحة والنظر إلى الصورة الأوسع عندما يتعلق الأمر بممارسة القوة وأن البُعد النووى للقوة المسلحة المعاصرة هو بصفة خاصة مهم فى هذا المجال إلا أنه مرة ثانية وبشكل ما متناقض. ففى السنوات القليلة الماضية جرى أو شاهدنا إحياءً للفكرة القديمة بأن الأسلحة النووية تجعل الحكومات القومية والفوضى الدولية بمنزلة رفاهية لا يمكن أن يسمح بها العالم، وأعمال وكتابات كامب بيل كريج (٢٠٠٣) ودانييل ديودنى (٢٠٠٧) وألكساندر

ويندت (٢٠٠٣) قدمت كلها حججًا مختلفة مثل: لماذا أن دولة عالمية هى إما مرغوبًا فيها أو أنها لا مفر منها، وهؤلاء وغيرهم كثير من الكُتاب قد أكدوا بأن استخدام الأسلحة النووية سيكون مدمرًا للذات، وهو بالكلية أمر غير أخلاقى. ولكن لا توجد دولة لديها سلاح نووى عندها الرغبة فى تسليم أو التنازل عن هذا السلاح، وهناك عدد من الدول وخاصة أولئك الذين يشعرون بالتهديد من الأسلحة التقليدية للولايات المتحدة مهتمون جداً بالحصول عليها. فحكام كوريا الشمالية وإيران لديهم كل الأسباب للاعتقاد بأن صدام حسين كان يمكن أن يكون حيًا فى السلطة فى بغداد لو كان قادرًا على الاستمرار فى برنامج الأسلحة النووية الذى بدأه فى الثمانينيات. وفى عجالة ففيما أن المنطقيين والأخلاقيين يدينون فكرة الردع النووى، فالكثيرون وربما معظم الحكومات تبقى متشبثة بذلك النظام - ولكن لو أن الردع النووى جرى فهمه وإدراكه ليكون فعالاً فإنه فيما بين الدول النووية فالقوة العسكرية تصبح عاملاً ضعيفًا؛ حيث إن بعض المتشددين الاستراتيجيين يسرعون بأفكار الحرب والقتال. إنه بالتأكيد فإنه من الممكن تصور حرب حديثة بين القوى الكبرى بين الصين والولايات المتحدة على تايوان على سبيل المثال، ولكن لحسن الحظ فإنه من الصعب تصور مسلسل الظروف التى تؤدى بصانع القرار فى أى قوة نووية كبرى يلجأ لاستخدام القوة المسلحة ضد بعضهم بعضًا.

ولو كان هذا التقليل من القوة العسكرية صحيحًا فإنه توجد مجالات كثيرة، حيث إن التغييرات نحو بيئة متعددة الأقطاب لصنع القرار تصير واضحة، وصنع القرار الاقتصادى العالمى يتزايد اتجاهه نحو أن يأخذ فى الاعتبار والحساب مجرد حجم اقتصاد الصين والهند - والأيام التى كان فيها الاتحاد الأوروبى واليابان والولايات المتحدة يستطيعون التعامل فى هذه الأمور فيما بينهم والنظر إلى باقى العالم كسبب بسيط للمضايقة، هذه الأيام صارت من الماضى، فالدول الأوروبية واعية جداً باعتمادها المتزايد على البترول الروسى والغاز ورغبة الحكومة الروسية فى استخدام هذا الاعتماد لأغراض وأهداف سياسية - وهو شىء مارسته أوكرانيا دون شك. والقوة الروسية جرت ممارستها فى القوقاز وخاصة ضد جورجيا بطرق تستعيد للذاكرة الأيام السيئة

الماضية، وإمكانية تدخل وأى واحد بالنيابة عن آخر أو أن روسيا سيتم ردعها بعدم الموافقة الدولية كل ذلك يتجه للتضاؤل وضعف إمكانية حدوثه، فالصين هى أقل اتجاهاً للحرب بسرعة من روسيا رغم أن الغضب الصينى بسبب الانتقاد الغربى لسياستها فى التبت يبدو واضحاً ومعبراً عنه، وكذلك كما كان موقفهم ضارياً إزاء محاولات رأوها تتجه لتسييس دورة الألعاب الأوليمبية فى بكين عام ٢٠٠٨.

ولهذا ففى فترة وحيث إن الغرب يعيد اكتشاف الرغبة فى التعامل -و هذا يمتد عسكرياً إلى أن يتضمن الحملة فى أفغانستان فإن المدى أو الخط يمتد ويظهر نمطاً للقوة (الغرب فى مواجهة الباقين) وبعض الصحفيين وصف هذا بأنه (الحرب الباردة الجديدة) إلا أن قليلاً من الأساتذة قد تابعهم على هذا المنوال؛ فالحرب الباردة كانت أكثر تعقيداً بكثير من ذلك الشكل الجديد للقوة. ولو تصورنا شيئاً مثل النظير التاريخى له فهو نظام الدول الأوروبية القديم غير الأيديولوجى فى القرن التاسع عشر، ورغم أن ذلك قد يكون غير مريح فى ضوء طبيعة انهيار هذا النظام عام ١٩١٤ وفى الحقيقة وبسبب طبيعة التفوق الواضح التقليدى للولايات المتحدة، فإن نظام ما قبل ١٩١٤ ليس موازياً أو شبيهاً كذلك، لقد كان أحد مظاهر هذا النظام أنه لا توجد دولة لديها نوع من الوجود العسكرى الطاغى والبارز مثل ما لدى الولايات المتحدة عند إعداد هذا الكتاب، والكثير من السياسة الدولية الفعلية ينبع بدقة من هذا الغياب للقوى. وربما فإن الأكثر مدعاة للدهشة مشابهة أفضل للنظام البازغ يمكن أن نجدها من السبعينيات. وليس كثيراً من سياسة هذا العقد من الزمان ولكن من الموارد النظرية التى أنتجتها فى العلاقات الدولية. فنظرية الاعتماد المتبادل المعقد التى وصفناها فى الفصل الثانى من قبل قد جرى تصميمها لتتواءم مع موقف يتميز بوجود طبقات متعددة للقوة، وحيث المصادر السياسية المدنية للقوة لا تتفق أو تتكامل الواحدة منها مع الأخرى، فالاعتماد المتبادل المعقد كان يتمحور كرد فعل أو كاستجابة للتغييرات التى اعترت الاقتصاد العالمى، ولهذا فإن مهمة التطوير أو المشابهة بين اليوم والسبعينيات سنتركها للقسم الأخير من هذا الفصل. والمرحلة التالية فى هذا الفصل هى من أجل فحص بعض المشاكل الجارية فى الاقتصاد العالمى، ولكن قبل التحرك إلى ذلك فقد يكون من المفيد

بذل قدر من الفكر أو التنظير للوضع الراهن فى مواجهة القوة الأمريكية، وهذه هى القوة التى تعمل دونما اكتراث بحقوق الآخرين، وذلك داخل الحجرة التى يتم فيها مناقشة النظام العالمى.

وفى الطبعة السابقة من هذا الكتاب فقد أعطينا مساحة كبيرة لمناقشة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إمبريالية، فهذا الموضوع أو أمريكا الإمبريالية لم يختف كلية فى السنوات منذ ٢٠٠٤ – والقليل من الأفكار فى العلاقات الدولية قد اختفت كلية– وإن كانت أقل بروزًا اليوم عما كانت عليه، فلماذا كان الأمر هكذا؟ حرب العراق وبصفة خاصة ما أعقبها هى فى قلب هذه القصة، وعدم قدرة الولايات المتحدة على إعادة إعمار العراق فى الاتجاه المرغوب هو أمر من الصعب إنكاره، والوضع فى صيف ٢٠٠٨ فى العراق كان أفضل مما كان عليه منذ ٢٠٠٣ مع مستويات أقل من العنف عمومًا ومع بعض المؤشرات لإعادة انطلاق وبزوغ مجتمع مدنى. ولكن هذا لم يتم إنجازه بالطريقة المرغوبة فالحكومة الحالية فى العراق سلطوية بشكل معتدل وهى طائفية بطريقة مخيفة (و هو أمر يخشى منه) والجزء الوحيد من العراق الذى يجرى حكمه بالطريقة التى كانت تأمل فيها الولايات المتحدة هو الإقليم الكردى –ولكن هذا الإقليم كان فعليًا مستقلاً قبل ٢٠٠٣. ومن الضرورى لنكون واضحين فى هذه النقطة: فهذه الحكومة العراقية هى أقل قمعية من صدام حسين بشكل كبير وهى سلطوية معتدلة، ولكن النظام المستقر سيشكل تقدمًا حاسمًا فى هذه الدولة– ولكن هذا لم يكن هو ما ترغب فيه الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

ونتيجة هذا الفشل مع المستوى الهابط لتأييد جهود الحرب فى الولايات المتحدة ذاتها كان يريد تأكيد قيمة تعدد الأطراف فى النظام السياسى الأمريكى فالإدارة الحالية كانت أكثر تعددية فى أطرافها كثيرًا مما تشى به أو يشى به خطابها، ولكن الصادم أن كلاً من المرشحين الذين تنافسا لخلافة الرئيس بوش قد تبنوا تعددية الأطراف، وفى هذا المضمار يمكن النظر إلى النص التالى من صحيفة الفينانشال تايمز عدد ١٨ مارس ٢٠٠٨: (قوتنا العظمى لا تعنى أننا نستطيع فعل أى شىء نريده فى أى وقت نريد، ولا يجب أن نفترض أن لدينا كل الحكمة والمعرفة الضرورية للنجاح،

فنحن نحتاج وعلينا الاستماع للآراء واحترام الإرادة الجماعية لحلفائنا الديموقراطيين. وعندما نعتقد أن العمل الدولى هو أمر ضرورى عسكريًا كان أو اقتصاديًا أو دبلوماسيًا فسنحاول أن نقنع أصدقانا أننا على حق، ولكن فى مقابل ذلك يجب علينا أن نكون مستعدين وراغبين فى أن يقوموا هم بإقناعنا).

والكاتب هنا كان هو السيناتور جون ماكين، ولكنه كان يمكن أن يكون بسهولة باراك أوباما. وقد يوجد شك قليل بأن طريقة الرئيس جورج بوش المنسوبة إلى تكساس وطريقته عمومًا غير شعبية بطريقة عميقة ومألوفة لدى العالم منذ رئاسته، ولكن الشىء المختلف هو أنه فيما أن غالبية الأمريكان كانوا ابتداء غير مكترثين بهذه العداوة، فالآن توجد رغبة عارمة فى إعادة الاتصال مع الأصدقاء والحلفاء، والقيادة الجديدة لدى كل من الحزبين الجمهورى والديموقراطى تعترف بهذا المزاج الجديد.

ولكن بالتحديد ماذا تعنى تعددية الأطراف للنخبة السياسية الأمريكية؟ فى أوروبا هى أحيانًا يتم الشعور بأنها تعنى فيتو أوروبى على ممارسة القوة الأمريكية ولكن هذا لا يعنى القول بأمان ما يعنيه ذلك المصطلح لدى الأمريكان. فتعددية الأطراف تعنى أخذ الأمم المتحدة بشكل أكثر جدية أو على محمل الجد مما كان عليه الحال فى البدايات المبكرة لإدارة بوش، ولكن لا يوجد ثمة سياسى أمريكى يرى أن الأمم المتحدة كما هى مكونة حاليًا يمكن أن تكون أكثر من مجلس للفكر وسبر الأغوار من أجل المناقشة العالمية. وهناك اثنان من الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن يمثلان التحديين السلطوين الجديدين للقوة الغربية، وفيما الولايات المتحدة والغرب عمومًا يؤيدون توسيع عدد الأعضاء الدائمين ليشمل دولاً مثل اليابان والهند والبرازيل فمن المعترف به أن ذلك سيجعل هذا الجهاز أقل فاعلية مما هو الآن، وأقل استعدادًا وقدرة لإيجاد الإرادة لإنهاء المذابح والتخلص منها فى إقليم دارفور فى السودان. والرئيس أوباما سيأخذ على محمل الجد أكثر من سلفه موضوع تغير المناخ، وربما سيعطى إيماءة رمزية مثل التوقيع على بروتوكول كيوتو، ولكن من غير المتوقع أنه سيكون قادرًا على وضع نهاية لحب الولايات المتحدة للسيارات وتكييفات الهواء. مثل ذلك فإن مقترحًا

أكثر تعددية للأطراف من المتوقع أن لا يشمل ويتضمن تغييراً نحو قبول أوالموافقة على المحكمة الجنائية الدولية فإنه لا يمكن ضمان أغلبية كافية فى مجلس الشيوخ للتصديق على معاهدة روما حتى لو أن عدم توقيع بوش على الاتفاقية قد أمكن عكسه وتغييره.

ولهذا ما المنتدى لتعددية الأطراف الأمريكية؟ المفتاح لهذا المنتدى يكمن فى عمق حديث جون ماكين الذى اقتبسناه من قبل -وإشارته للحلفاء الديموقراطيين- فقد دعا ماكين إلى عصبة للديموقراطيين، وهناك اقتراح جرى الدفع به فى كتاب مؤخراً كتبه مستشاره روبرت كاجان (كاجان ٢٠٠٨) وجرى تبنيه من جانب بعض من كبار مساعدى أوباما، ونخص بالذكر منهم (إيفو دالدر) و(أنتونى ليك). هذه العصبة أو (الوفاق) يمكن أن يشمل الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة ولكنه كذلك يشمل أستراليا واليابان والهند وكوريا الجنوبية وديموقراطيات أمريكا اللاتينية، وجزء من هذا التفكير هنا هو بوضوح أن بعض هذه الدول وبخاصة الهند واليابان وكوريا الجنوبية تشارك الولايات المتحدة وجهة نظرها حول أخطار القوة الصينية، ومهتمون أكثر من الأوروبيين لأخذ موقف وتوجه قوى تجاه المشاكل التى تواجهها خلال العقد القادم، وهذا الاقتراح ليس لإعطاء العصبة المقترحة قوة الفيتو على التصرف؛ ولكن هو من أجل تزويدنا بمنتدى تكون فيه الدول المتقاربة فكرياً وحيث يمكنها أن تنسق العمل والسلوك إذا ما أرادوا ذلك. ومن أجل المؤيدين الذين هم تاريخياً على نسق فكرى واحد فإن اتحاداً باسيفيكياً كانطياً (نسبة إلى الفيلسوف كانط) هو ما لديهم فكرياً، ويجب أن نستدعى للعقل بأن اتحاد كانط للدول الجمهورية لم يكن يتباهى بذراع تنفيذى.

فهل هذا المقترح يمكن أن يثمر خلال السنوات القليلة القادمة؟ إنه ليس من المستحيل لو أن أن الرئيس أوباما قد تقدم بقوة للأمام، فإن نوعاً ما من الإطار يمكن أن يبرز، ولكن يجب القول إنه حتى مثول هذا الكتاب للطبع فإن الأعضاء المحتملين غير الأمريكيين هم بشكل أو بآخر فإن فى هذه العصبة هم بشكل أو بآخر هم عالمياً غير مكترثين. فالأوروبيون يرون أن الحاجة قليلة لمثل هذه الهيئة ويسلمون بوجود نية لإضعاف نفوذهم من جانب واشنطن، وفيما أن النخبة السياسية الهندية ترغب حقيقة فى علاقات طيبة مع الولايات المتحدة وأنها واعية بالقواسم المشتركة فى المصالح حول

الصين فإنه يوجد تأييد قليل أو فإن المؤازرة قليلة من أجل هيئة أو مؤسسة جديدة من أجل جعل هذا التحالف غير الرسمى يأخذ شكلاً رسمياً. وبالنسبة للوقت الحالى، فإن الأمر يبدو وكأنه لا يمكن التقليل من احتمال بروز مثل هذه الهيئة فى المستقبل المتوسط.

وأحد أسباب عدم التقليل من هذه الإمكانية هو الشعبية غير العادية أو الاستثنائية للرئيس الجديد فى العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أثر انتخابه فى إضعاف شعبية المضادين للولايات المتحدة وهو أمر من الصعوبة المبالغة فيه – إنه يعد نفياً حياً للفكرة الساذجة بأن الأمريكان إباحيون وجهلة وعنصريون، ولكن يبقى أن نرى هل هذا الشعور المواتى سينتج ويترتب عليه تغيير عميق فى الاتجاهات السياسية؟ – فعلى سبيل المثال مهما كان كثير من الأوروبيين معجبين بالرئيس أوباما، فمن الواضح أن معظمهم سيرغبون فى رفض طلبه لمزيد من القوات فى أفغانستان، والقادة الأوروبيون هم بالفعل خائفون أنه سيواجه ضغوط الكونجرس من أجل الحمائية، إذا أراد فى الحقيقة أن يفعل ذلك. لقد بدأ رئاسته مع رغبة ونوايا حسنة عالمية أكثر كثيراً من أى من سابقيه على الأقل منذ جون كيندى عام ١٩٦٠، ولكنه أيضاً يواجه مشاكل كثيرة شاقة أكثر من أى من سابقيه منذ فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣، والوقت هو الذى سيقول لنا هل هذه النية والإرادة الجيدة ستثبت فى المستقبل؟ أو أن الإحساس بالندم (بعد الشراء) ستجرى معاناته من جانب أولئك الذين علقوا هذه الآمال الكبيرة فى نظام سياسى جديد فى واشنطن.

ولتلخيص هذا الجزء فإن فترة "الإجازة من التاريخ" من التاريخ التى أعقبت الحرب الباردة حسب الصيغة التى صكها (تشارلز كراوتهامر) ينظر إليها عادة أنها قد وصلت إلى نهاية مفاجئة فى ١١ سبتمبر (كراوتهامر ٢٠٠٣). وفى الحقيقة فيما أن القاعدة وما يرتبط بها يريدون بلا شك أن يكونوا تهديداً وجودياً للغرب فإن الأحداث التى أعقبت ذلك تقول إنهم لا يملكون فى الحقيقة وليس لديهم أى قوة لفعل ذلك.

ويا للتناقض ما لم أن الغرب يتعاون من خلال خيانة أفكاره الذاتية. وحتى فإن سلسلة من أعمال الهجوم الإرهابية الناجحة من مثل هذا النوع الذى رأيناه فى ١١ سبتمبر لن تمثل تهديداً وجودياً بالطريقة التى يمكن أن يحدثها تبادل نووى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - ولكن الوجود هو شىء أكثر من مجرد البقاء المادى، ولو أن الغرب أضعف التزامه بالحكومة الدستورية وحكم القانون من أجل محاربة التهديد من جانب الإرهاب، فهذا الإرهاب يجب أن يتم النظر إليه باعتباره نوعًا من التهديد الوجودى. ولكن لو عدنا إلى جملة كراوتهامر بمعنى آخر فإن هذه الإجازة من التاريخ هى فى الحقيقة قد ولت وانتهت. وفى التسعينيات، يبدو أن نوعًا جديداً من النظام الدولى سيبرز، نوع حيث إن قيم الغرب السياسية ستكون هى السائدة فى المجتمعات فى كل مكان. ومعارضو هذا النظام الميلوسوفيتشيون والصداميون وغيرهم كانوا أساساً يرقات صغيرة قادرة على اختبار إرادة الغرب ولكن دونما تحمل ضغط حقيقى وأصيل، وعندما ذهب ميلوسوفيتش بعيداً فقد خسر البوسنة وعندما كرر الخطأ خسر كوسوفو ومعظم التدخلات الإنسانية إما فشلت أو حققت نجاحات غامضة، إلا أنه يظل أن بعض التقدم قد جرى تحقيقه وانتشرت الديموقراطية وانتهت التسعينيات الطويلة (١٩٨٩-٢٠٠١) مع تفاؤل مبرر ومؤهل حول مسئولية الحماية. وعند إعداد هذا الكتاب (أواخر ٢٠٠٨) فقد بدت الصورة أكثر اختلافًا. فإن الحضور على الموائد العليا فى روسيا والصين والهند يقول بأن فترة هيمنة الغرب ستكون أقل كثيراً مما كان متوقعاً، وهى فى الحقيقة ربما تكون قد انتهت. إلا أنه توجد بعض الأسباب للإحساس بالفرحة فربما من غير المتوقع أن نرى حرباً باردة ثالثة أو حتى نظام توازن القوى ما قبل ١٩١٤ وبدلاً من ذلك فيبدو أن ما يحدث يشبه تكثيفًا للأنماط المعقدة للاعتماد المتبادل على نسق النماذج الناجحة فى السبعينيات (كيوهين وناى ١٩٧٧-٢٠٠٠). فالقوى الكبرى الجديدة فى الغالب ستحاول التصرف مثل القوى الكبرى التقليدية ولكن بسبب عمليات الاعتماد المتبادلة فإن التصرف والسلوك خارج القانون أو غير القانونى سيكون مكلفًا للغاية، والنظام الجديد سيبدو كثيراً مثل العالم فى مدرسة التعددية الإنجليزية

أكثر مما هو صراع بين الأنانيين العقلانيين والتى تصورها الواقعيون الجدد. وفى الخلاصة فإن الإجازة من التاريخ ربما تكون قد انتهت، ولكن الورشة الجديدة أو مكان العمل الجديد لا يبدو أنه سيكون كئيبًا وقاسيًا لا يرحم مثل نظيره القديم. ولكن هل التفاؤل يقوم ويرتكز على افتراضات زائفة حول مصير الاقتصاد الدولى؟

الأزمة فى الاقتصاد العالمى

وكما أنه فى الغالب كما لوحظ من قبل ويلاحظ الآن فإن مظهرين أساسيين مفتاحين للنظام الدولى الحديث يتمثلان فى النمو الاقتصادى الصينى، وثروة الطاقة الروسية. وما يلاحظ على نطاق أقل فى غالبيته هو أنه فى الأمدين من المتوسط إلى الطويل فإن هذين العاملين يناقض كل منهما الآخر، فالنمو الصينى مبنى على قدرتها على التصدير (وفى حقيقته فإنه عادة إعادة تصدير السلع التى استوردتها الصين فى حالة غير مكتملة) لباقى العالم وخاصة للولايات المتحدة وأوروبا -ولكن الأسعار المرتفعة للبترول والتى تواصل ارتفاعها والغاز الطبيعى كذلك لو استمرت على هذا المنوال فإنها ستؤدى إلى الحد من قدرة باقى العالم على الاستمرار فى استيراد السلع الصينية، وبالإضافة لاحتمال الدائرة الخبيثة فإن واحداً من أسباب ارتفاع أسعار الطاقة بشدة يرجع إلى تزايد الطلب الصينى الذى يدفع إليه نمو التصنيع فى تلك البلاد، ومن الواضح أن هذه المنظومة من العلاقة تبعث على القلق والخوف وتوجد مخاوف أخرى مماثلة فى الاقتصاد العالمى، فقد صار واضحاً منذ منتصف عام ٢٠٠٧ أن الإفراط فى الائتمان على نطاق واسع فى الولايات المتحدة (وإلى حد أقل فى أوروبا) فى السنوات الأخيرة كان فى معظمه أمراً غير حكيم، والكثير جداً من الرهونات فى الولايات المتحدة وبريطانيا كانت رهوناً عقارية، والمعروفة أيضاً باسم رهونات النينجا – وهى رهونات يتم إعطاؤها لأناس ليس لهم دخل ولا وظيفة– ومما هو أكثر ضرراً أن هذه الرهونات الفقيرة فى نوعيتها قد تم تحزيمها مع قروض لها أساسها القوى مما نتج عنه أن البنوك قد صارت غير راغبة بشدة فى أن تمد يد العون للبنوك الأخرى على أساس

الضمان العادى فلو قلنا إن واحداً من عشرة قروض هو من نوعية فقيرة ولكن غير معروف أيها بالتحديد فإن الاتجاه هو عدم قبول أو الموافقة على أى قروض كضمان للاقتراض بين البنوك، والنتيجة كانت فشل بعض المؤسسات المالية ذائعة الصيت فى الولايات المتحدة وحدوث الاندماج بين الآخرين وهو أول جولة تتم فى بنك كبير منذ ١٥٠ سنة فى بريطانيا، وتوقف قواعد المنافسة للسماح لأكبر مزود للرهونات فى بريطانيا ليأخذها بنك آخر. وكما هى العادة فى مثل هذه الظروف فإن الائتمان الجيد تلحقه المخاطر حاليًا فى اقتراض الأموال والنتيجة حدوث كساد وتباطؤ فى سوق الإسكان على ضفتى الأطلنطى وانهيار أسعار المساكن ويبدأ زحف البطالة، والأكثر عمومية أن الأسعار ترتفع فى كل مكان وخاصة أسعار السلع الغذائية الأساسية مما يسبب مشاكل حقيقية فى بعض أجزاء العالم غير الصناعى مع شيوع مظاهرات الخبز وعدم الاستقرار السياسى. يضاف إلى ذلك الشعور بأن الأشياء تأتى معًا وبطريقة غير حسنة. فارتفاع أسعار الطعام هى على الأقل جزئيًا أثر غير متوقع مسبقًا لإجراءات جرى اتخاذها من أجل التخفيف من الانحدار البيئى - واستخدام الأرض من أجل إنتاج الوقود الحيوى قد ساهم بالتأكيد فى ارتفاع أسعار الطعام. وإذا أضفنا كل ذلك معًا وبالتأكيد يبدو أن فترة التوسع فى الاقتصاد العالمى والتى زادت عن الحد فيهما مرتان منذ أوائل التسعينيات يبدو أنها قد وصلت إلى نهايتها، ويبدو أن الكساد وربما ما هو أسوأ منه يبدو أنه فى الطريق. ولو أن هذا التشاؤم له ما يبرره فإن الكثير جداً من الافتراضات التى على أساسها بنيت السياسات والتحليل الأكاديمى منذ التسعينيات سيجب أن يتم إعادة النظر فيها، ولو أخذنا على سبيل المثال الدراسات الكثيفة والأدبيات - شعبية كانت أم أكاديمية- حول العولمة والحركات المضادة للعولمة والليبرالية الجديدة ونقد الليبرالية الجديدة والتى عرضنا لها فى الفصول السابقة. وكثير من هذه الأعمال هو منتقد جداً لهيكل ومؤسسات الاقتصاد العالمى المعاصر ولكنه كذلك فإن معظمه يفترض سواء صراحة أو ضمنًا أن السلع سيتم تقديمها من جانب ذلك الاقتصاد غير السليم. وليس من الصعب أن نقدم سيناريوهات لفشل الليبرالية الجديدة ولكن من الصعب أن ننكر أنه منذ الثمانينيات كان هناك تقدم فعلى

تقريبًا على كل الجبهات. والنجاح غير العادى للاقتصاديات الصينية والهندية يعطى أملاً ووعداً أنه خلال جيل فإن بليونين من البشر سيتم إنقاذهم من هاوية الفقر، وفى أمريكا اللاتينية وجنوب شرقى آسيا فهناك كثير جداً من القصص المشابهة يمكن روايتها. وبالتأكيد فإن منتقدى السياسات الليبرالية الجديدة يمكن أن يشيروا إلى القول بأن عدم المساواة موجودة فى الدول الناجحة، وأن البليون القابع فى قاع المجتمع لم يشارك فى الانتشار العام للرخاء (كوليية ٢٠٠٧) -ولكن من الصعب الاعتقاد بأن هؤلاء البشر غير المميزين أو أولئك الذين لم يحصلوا على الميزات هم البؤساء الجدد على الأرض سيستفيدون وينتفعون بأى طريقة من انهيار الاقتصاد العالمى. ومنظمة التجارة العالمية قد تكون أو قد لا تكون هى الوكيل عن الرأسمالية العالمية ولكن من الصعب أن نرى كيف أن الفقير سيستفيد إذا ما انهارت جولة الدوحة الحالية للمفاوضات. كما يبدو أنه سيكون بالفعل. والخلاصة لهذا الانهيار هى مؤكدة تمامًا وستكون فى اتجاه إعادة تقوية الاتجاهات الحمائية الموجودة حاليًا بالفعل فى الغرب -فعام ٢٠٠٨ قد شهد تغييراً واضحًا تجاه الحمائية فى الولايات المتحدة، وسواء ذهب الرئيس الأمريكى الجديد مع هذا الاتجاه أو لم يذهب فإن الأغلبية الديموقراطية فى الكونجرس الجديد ستؤكد أن أى محاولة للمزيد من دعم لبرلة وحرية التجارة ستكون قيادتها صعبة جداً وفى طريق وعر -مما سيجعل من الصعب أكثر لهؤلاء الذين هم فى حالة فقر أن يهربوا من مصيرهم بالتصدير إلى العالم المتقدم، وأن يتركوا جانبًا الخيالات الاستبدادية والشمولية لبعض الحركات المضادة للرأسمالية العالمية، فإن النمو القائم على أساس التصدير كان هو المحرك والدينامو لنجاح هذه الاقتصاديات، والتى استطاعت أن تنمو خلال التسعينيات.

وإذا نظرنا وأخذنا بعين الاعتبار موقف الاقتصاد الصينى؛ فقد ارتكز نمو ذلك الاقتصاد ليس على التجديد التكنولوجى أو الصناعات المؤسسة على المعرفة – والهند لديها قطاع أكثر تقدمًا لتكنولوجيا المعلومات (IT)- ولكن على أساس استيراد المصنوعات غير تامة الصنع، وإعادة تصديرها كسلع ومنتجات نهائية كاملة. وكانت هذه استراتيجية ناجحة وغير عادية وسمحت للاقتصاد الصينى بالنمو بمعدل سريع

لبناء وتكوين فائض تجارى معتبر مع الاقتصاديات المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدمت هذا الفائض لشراء سندات الخزانة الأمريكية وما يشبهها؛ ومن هنا الاستمرار والمحافظة على دولار عالى نسبيًا وتحسين الوضع التنافسى لسلعها مما يؤدى إلى ارتفاع فائضها، والأرقام هنا عالية ومخيفة فحسب إدارة الجمارك العامة الأمريكية فإن الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة كان فى مايو ٢٠٠٨ عشرين بليون دولار (والواردات من الولايات المتحدة ١٠٠بليون دولار أعلى بنسبة ٢٨٪ من مايو ٢٠٠٧، والصادرات إلى الولايات المتحدة ١٢٠ بليون دولار أعلى بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه فى مايو ٢٠٠٧) وفى الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨ فإن حجم التجارة قد بلغ ١,٠١ بليون دولار ويرتفع كل سنة بمعدل ٢٦٪. والنشرة الربع سنوية للبنك الدولى عن الصين فى يونيو ٢٠٠٨ قد وصفت معدل النمو الإجمالى السنوى المتوقع بأنه يتجه باعتدال نحو وتيرة مستدامة - ولكن هذا الرقم المستهدف ٩,٨٪ والذى فى أى سياق آخر لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره معتدلاً. والقضية هنا أنه أيًا كانت الظروف فمن الصعب أن نرى كيف أن هذا الموقف يمكن أن يستمر دونما الوصول إلى نقطة أزمة قد نصل إليها فى وقت قريب جداً، ولكن إذا كانت القضية هى أن الاقتصاد العالمى متجه نحو الكساد فإن الأزمة يتوقع لها أن تصل بشكل مفاجئ جداً، وسيكون لها أثر مؤذ على الاقتصاد الصينى مما سيودى بالازدهار الممتد الحالى إلى نقطة توقف، إن لم يحدث نقيض ما حدث فى السنوات الأخيرة من حيث بعض ما استفادت منه الصين.

إذن ما الآثار والنتائج السياسية لمثل هذا الانعكاس؟ هنا نجد أنفسنا نعود إلى موضوع تعدد الأقطاب الذى ناقشناه فى القسم السابق من هذا الفصل، فقد لاحظنا هناك أن النظم الصينية والروسية قد تبنت موقفًا أكثر عدوانية شيئًا ما فى مواجهة الغرب فى السنوات الأخيرة، ولكن الصين كانت أقل عدوانية من روسيا، وحدوث اتجاه معاكس مفاجئ فى الاقتصاد العالمى ليس من غير المتوقع أن يؤدى إلى تعميق عداونيتهم ولربما زاد منها بالفعل. والحالة الروسية هنا هى الأكثر ازعاجًا فإن التأكيد الروسى الجديد على الذات كان مبنيًا ومؤسسًا على الثروة والنفوذ السياسى

الذى جاء به ارتفاع تكاليف الطاقة، والرأى العام الروسى قد اتجه نحو البرنامج القومى للرئيس (الأن رئيس الوزراء) بوتين، وبوتين قد مكنته هذه الثروة من رفع مستوى المعيشة للروس العاديين. ولو أن هذه الثروة كانت قد اختفت بسبب انخفاض أسعار الطاقة إثر الكساد العالمى وسقطت الأسعار بشكل درامى منذ القمة التى وصلت إليها فى خريف عام ٢٠٠٨ -فمن المتوقع والمحتمل أن القومية الروسية ستصبح أكثر عدوانية- والاتجاه سيكون نحو لوم الأجنبى بسبب نقص التقدم هو عادة موجودة فى روسيا كما فى غيرها. ولكن من المحتمل أن يتم قدر من التضخيم والتوسيع فى مثل هذه الظروف. فالثروة والغنى يعطيان درجة من الثقة والتى يمكن أن تتحول إلى نوع من المغامرة، ولكنها تأتى بالرغبة ليس لقتل الإوزة التى تضع البيض الذهبى - ولو أن الأوزة توقفت عن البيض فمن المتوقع أن يكون حدوث المتاعب قادماً. وبالتشابه فإن العدوانية الصينية لبعض اتجاهات السياسة الأمريكية قد جرى خفض صوتها بسبب الارتباط الداخلى الواضح بين الاقتصادين الصينى والأمريكى- ولكن لو أن هذا الارتباط قد جرى كسره فإن الآثار المترتبة على ذلك يمكن أن تكون مخيفة جداً.

وبالطبع فإنه ليس فقط فى النظم السلطوية أن المأساة الاقتصادية يمكن أن تغير وتنقل سلوك الدولة والرأى العام فى الاتجاه القومى، فقد لاحظنا سابقًا أنه إذا بدأت الأوقات الصعبة فى الظهور والبروز فإن الرأى العام الأمريكى ورأى النخبة ينقلب من نوع من فكر التجارة الحرة والذى تلخصه وترمز له (النافتا) منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلنطى ونحو مزيد من الحمائية. والضغوط المشابهة يمكن أيضاً أن نجدها فى أوروبا - ففيما أن لجنة الاتحاد الأوروبى ومفوض التجارة السابق بيتر مانديلسون (الآن صار وزيراً فى بريطانيا العظمى) كان يعمل بجد من أجل الحفاظ على جولة الدوحة حية، فالسياسيون القوميون أو الأقرب للناخبين كانوا ينتقدون وجهة النظر تلك. ويوازى هذا ويساويه على كلا جانبى الأطلنطى شد عام للحزام؛ مما أدى إلى مشاعر مضادة للمهاجرين جرى التعبير عنها. وموقف الولايات المتحدة هنا مهم ومثير بصفة خاصة كنتيجة للجمع بين الاتحاد الأوروبى والقواعد الداخلية (والمعرفة المنتشرة الواسعة لأساسيات اللغة الإنجليزية) فقد صارت الولايات المتحدة مقصداً جذابًا لعمال

كثيرين من دول الاتحاد الأوروبى فى شرق أوروبا والذى يلخصه ويرمز إليه بالرقم الأيقونى (البولندى السباك) (على الرغم من أن معظم سباكى بولندا يعملون فى تجارة البناء أكثر مما يعملون فى سوق الإصلاحات الداخلية). وفى عام ٢٠٠٦ فإن ما يقرب من ٦٠٠ ألف مهاجر إلى المملكة المتحدة (مع ٤٠٠ ألف يتحركون فى الاتجاه الآخر، نصفهم مواطنون بريطانيون) وهؤلاء العمال لهم أثر سلبى على أجور أصحاب الدخل المنخفض فى بريطانيا ولربما ساهم كذلك فى رفع أسعار المنازل، ولكن فى وقت الازدهار فإن الحاجة العامة للعمل تلغى أثر مثل هذه العيوب أو الميزات السيئة. وحيثما أن البطالة تبدأ فى الارتفاع فعلى أية حال فإن العداوة للعمال الأجانب باعتبارهم يأخذون الوظائف تصبح أمرًا أكثر عمومية ويكون أكثر احتمالاً أو أكثر مدعاة للاستغلال من جانب السياسيين الساعين إلى الأصوات الانتخابية.

وعند إعداد هذا الكتاب للطبع فإنه توجد إشارات أن هذا يحدث فى المملكة المتحدة والتى هى حالة مهمة، لأن المهاجرين فى المملكة المتحدة الجدد يسببون نسبيًا بعض المشاكل الثقافية. فالقوة العاملة المهاجرة والمكونة فى معظمها من رجل صغير السن نسبيًا وأعزب لن يقبل أو يُرحب به عالميًا فى أية مدينة، ولكن البولنديين وغيرهم من أوروبا الشرقية ليسوا أقليات يمكن رؤيتها مثلما كان الأمر فى الخمسينيات والستينيات عندما كان المهاجرون الأوائل يشاركون فى الكثير من العادات الثقافية مع الإنجليز المحليين. وعندما تكون الأوقات أفضل فإن أثرهم يكون محايدًا أو إيجابيًا (ففى ساوثهامبتون مثلاً من المقدر أن ١٠ بالمائة من السكان بولنديون – فالمسئول عن طبعة نيوزويك البولندية هو من هنود السيخ ويشترى نوعية جيدة من الخبز فيما أن العشرين ألف بولندى فى المدينة يبدو أن أثرهم قليل جدًا) وفى دول أخرى فإن المشاكل الثقافية لها ظلالها الكثيرة والكبيرة ففى الولايات المتحدة فإن معظم المهاجرين يتحدثون الإسبانية ومن جنوب ريو وهو سبب للقلق والاهتمام من جانب بعض السكان المحليين. وقد كان عنوان كتاب لصامويل هنتجتون من نحن؟ والذى جاء فيه أن صراع الحضارات قد انتقل إلى الولايات المتحدة ذاتها (هنتجتون ٢٠٠٥). وحسب مكتب الإحصاء الأمريكى عام ٢٠٠٦ فإن اللغة الإسبانية يتحدثها ٣٤ مليون شخص فى

الولايات المتحدة، وهو ما يوازى عدد من يعيشون فى ثلاث ولايات -كاليفورنيا، تكساس وفلوريدا- ولكن هذا بالتأكيد يقلل من عدد متحدثى الاسبانية فالكثير منهم مهاجرون غير شرعيين وهم خارج أرقام الإحصاء وسواء كان ذلك يمثل مشكلة أم لا، فإن ذلك أمر قابل للمناقشة بالطبع -فدون هؤلاء العمال فإن الصناعات الزراعية فى الولايات الثلاث التى ذكرناها ستنهار- وفيما أن الفلاحين فى الدستور الأمريكى فى أغلبيتهم العظمى بروتستانت متحدثون بالإنجليزية فمن غير البادى حاليًا لماذا أن الكاثوليك المتحدثين بالإسبانية لا يمكن أن يكونوا ملتزمين أو متساوين فى الالتزام بالقيم الأمريكية. لقد تحدث هنتجتون حول النقطة المهمة بأن هؤلاء المهاجرين بسبب تكنولوجيا المعلومات الحديثة قادرون على الاستمرار على التفكير فى أنفسهم كمكسيكيين وكولومبيين أو أيًا كان وأن ذلك سيحد من رغبتهم فى أن يصبحوا أمريكيين حقيقيين. ومعظم الناقدين الأكاديميين يعتقدون أنه قد غالى فى عرض قضيته -ولكن أعضاء من الرأى العام فى أمريكا رغم أن معظمهم لم يسمعوا بهنتجتون يبدون أكثر تعاطفًا مع هذه النوعية من الحجة. وبالضبط فكما أنه قد صارت (النافتا) بشدة لا شعبية لها لدى الناخبين الأمريكيين؛ ولهذا السبب كذلك مع السياسيين الأمريكان فقد صارت الهجرة قضية -رغم أن المرشح فى أكثر الأحزاب عداء للمهاجرين فى الانتخابات الأخيرة وهو الجمهورى جون ماكين نفسه لديه سمعة قوية جداً فى صالح المهاجرين- وفى عام ٢٠٠٥ فقد شارك فى إعداد وتبنى قانون حول الهجرة مع السيناتور إدوارد كينيدى، والتى نظر إليها الكثيرون بخوف شديد فى داخل حزبه نفسه وكان عليه أن يصطنع حيلة عندما يصبح مرشحًا.

وبالطبع وبالرغم من أن الشعور المضاد للمهاجرين هو أمر حقيقى فإنه من المهم ألا نضع كثيراً من التركيز على جِدّته فإن العمال المولودين محليًا لم يتمتعوا بالمنافسة من جانب الأجانب حتى فى الأوقات الجيدة والتغيير فى الاقتصاد للأسوأ يضخم ببساطة من الاتجاهات الموجودة عادة. وتوجد قضية أكثر عمومية هنا، ففى التأكيد على الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الحالية فمن المهم أن لا نقوم بعمل مقارنات زائفة. ففى مناقشاتنا عن أدبيات العولمة فى الفصول السابقة من هذا الكتاب، كنا

متشككين بحق فى بعض المطالبات الأكثر توحشًا. ومن المهم أننا يجب أن لا ننسى هذا التشكك عندما نأتى إلى دراسة المصاعب الحالية فإننا نعيش فى عالم دون حدود ورغم هذا فسوف تكون هناك تغييرات إذا ما تمخضت المشاكل الحالية واتجهت نحو الركود إن لم يكن نحو الأسوأ وهو الكساد.

وإذا نظرنا إلى المثل الذى هو فى قلب موضوع توماس فريدمان - تنمية وتطور الاستعانة بالمصادر الخارجية على نطاق واسع- وحيث إن كثيراً من المصانع فى كثير من الدول منخرطة فى إنتاج مكونات تتجمع فى النهاية فى مكان آخر للإنتاج مثلاً كمبيوتر من نوع (دِل) فإن فريدمان يرى أن القاعدة ذات المصداقية هى أنه لن تذهب دولتان إلى الحرب تشتركان فى إنتاج كمبيوتر دِل، والتى إذا كانت صحيحة فستكون مدعاة للرضا، حيث إن هناك عدداً من السياسيين المرورين سيكونون مشتركين فى هذه السلسلة. وفى الحقيقة بالطبع فإن قرار الذهاب إلى الحرب نادراً ما يتم اتخاذه على أساس نوع من الوزن العقلانى للنتائج والآثار. وقانون فريدمان الجديد ربما يأخذ نفس الاتجاه حسب القواعد من هذا النوع - ومؤخراً فإن اقتراح أن دولتين لديهما فرعان من ماكدونالد لن تذهبا للحرب ضد بعضهما قد ثبت خطؤها فى عام ١٩٩٩ عندما لم يقم فرع ماكدونالد فى بلجراد بالمطلوب منه، ورغم هذا فليس على الفرد أن يشترى أو يوافق على الادعاءات المسرفة التى قدمها فريدمان حتى يرى ميزات هذه القضية. ولو حدثت آثار عن الأزمة الاقتصادية على سلسلة الإنتاج التى وصفها فإن ذلك سيزيد من التوتر بين الدول. وتوجد عملية شائعة متوقع أن نراها هنا - ففى وقت الأزمات والصعوبات الاقتصادية والبطالة المتزايدة فمن الأمور العادية أن الدول تتجه لتحويل نفقات التغيير المعاكسة وغير المحمودة بعيداً عن مواطنيها. والانتقاد الشائع بأن المشروعات متعددة الجنسية تصدر الوظائف من القلب الصناعى سنسمع عنها عادة. ولكن سيكون لها قوة سياسية أكبر عندما يكون الاقتصاد ككل يعانى المتاعب ومع ارتفاع معدلات البطالة. والاقتصاديون سيقولون لنا إن ارتفاع المشاعر الحمائية والتى تصاحب عادة الركود هى ناتجة عن الأمية الاقتصادية بمعنى ترك التجارة حرة

قدر الإمكان كطريق للخروج من الأزمة، وكذلك محاولة مقاومة التغييرات فى التقسيم الدولى للعمل والذى يؤدى لنتائج تهزم نفسها بنفسها ولكن الشعوب ليست مستعدة للسماع للاقتصاديين فى المستقبل أكثر مما سمعوا لهم فى الماضى.

أوقات سيئة، وأوقات جيدة

الاتجاهات المختلفة والتصورات التى ناقشناها من قبل يبدو أنها تضيف صورة قاتمة وغير واضحة مثل العودة لشىء ما مثل توازن القوى على النمط القديم، وتزايد تأثير ونفوذ النظم السلطوية وبشائر ونذر وعلامات الركود. وكثير من الكتاب قد نظروا إلى الأمام إلى عالم ما بعد أمريكا إذا استعرنا كتاب فريد زكريا الجديد ولكن ليس هذا عالم ما بعد أمريكا (زكريا ٢٠٠٨). ويشبه هذا هؤلاء الذين دعوا إلى نهاية لبروز وسيادة الليبرالية الجديدة لم يكونوا يتوقعون العودة إلى الحمائية والأشكال البدائية الفجة للقومية الاقتصادية، ومن هنا الصورة الكئيبة والمحبطة، وكما يقول الكليشيه فلو أن الأمور هكذا سيئة فكيف يمكن أن تكون جيدة هكذا؟ فأسعار الأساسيات ترتفع فى كل مكان ولكن معظم الناس – وليس ببساطة معظم الناس فى العالم المتقدم– يبدو أنهم يأخذون الأخبار السيئة فى حركتهم السريعة. ومستويات الاستهلاك تبقى عالية جداً والشركات مستمرة فى جنى الأرباح من خلال التجديد التكنولوجى بنجاح عظيم. وغلاف هذا الكتاب كان مكللاً بقرص مدمج فى الطبعتين الأوليين، وفى الطبعة الثالثة فإن التكنولوجيا القديمة للقرص المدمج (مقدمة فى العصور المظلمة عام ١٩٨٢) وقد جرى استبدالها بأحدث أى بود (iPod) الصغير –ولكن هذه المرة فإن الآى بود قد أخذ مكان القرص المدمج وعندنا حالياً الأى فون (iPhone) (وبعد نقاش وحوار هل الويى Wii لن يكون أفضل؟ يقرر ذلك من واقع حقيقة أن فيما الطلبة يريدون معرفة ما هو فإن مدرسيهم قد لا يهمهم ذلك). بيع هذه التكنولوجيات الجديدة وكذلك نظام الملاحة بالأقمار الصناعية (Sat Nav) والبلازما والتلفزيونات عالية الجودة (HD) والديفيدى الذى يشغل تقنية البلوراى (BlueRay) مبيعاتهم مستمرة فى الارتفاع.

جزء من الرسالة المقصودة هنا هى أن الرأسمالية شديدة المرونة والتكيف، إذ قد تحتفى بعض أنماط الإنتاج، عدا أن سلعًا وأنماطًا جديدة للإنتاج تحل مكانها. فى هذا السياق، فإن حقبة الجيل الثانى من الإنترنت Web 2.0 تتجه نحو ما بات يُعرف بالـ wikis - أى تلك البرامج التى تُمكن مستخدميها من خلق وتحرير مكونهم الخاص (تُعد Wikipedia النموذج الأبرز فى هذا الصدد) عوضًا عن البث التقليدى واسع النطاق للإعلام الترفيهى. هذا، وعلى الرغم من أن الترفيه واسع الانتشار mass entertainment سيظل يحتفظ بمساحة ما (الأفلام الرائجة blockbusters على سبيل المثال) فإن المستقبل يبدو متجهًا نحو المنتجات المتخصصة niche، دون أن يعنى ذلك نهاية عملية الربح الرأسمالية التقليدية. فى هذا المجال يحضر أحد المؤلفين مثالاً يتصل بصناعة الموسيقى الكلاسيكية، حيث إن الناقد اللاذع Norman Lebrecht أعلن من قبل نهاية تلك الصناعة، وهو الأمر الذى قد تعضده نظرة سريعة إلى ما ينتجه عمالقة تلك الصناعة، وأبرزهم مجموعة Universal (التى تضم DG، وDecca وPhilips)، فضلاً عن Sony BMG وEMI وغيرها (Lebrecht, 2007)، فقد وصلت تلك الشركات إلى حالة من اليأس حتى إنها تقوم بما قد يشبه الإغراق لمنتجاتها، فشركة EMI على سبيل المثال تبيع كل تسجيلاتها لـCallas وKarajan فى مجموعات يقل فيها ثمن القرص المدمج عن الجنيه الإسترلينى الواحد، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك الآن تسجيلات للموسيقى الكلاسيكية أكثر من أى وقت مضى. يكمن الفارق مقارنةً بالماضى فى أن من يقوم بالكثير من التسجيلات الراهنة هى شركات صغيرة ومتخصصة مملوكة فى بعض الأحيان للفنانين أنفسهم عوضًا عن الشركات العملاقة، كما أن الكثير من تلك التسجيلات تكون لحفلات حية live، وهى كلها أمور تقلل نسبيًا من التكلفة، وبينما لا يحصل القائمون عليها على الكثير من المال إلا أن أحدًا منهم لم يفلس. العجيب أنه فيما كانت كبريات شركات التسجيلات تنفق الكثير على تسجيل سيمفونيات بيتهوفين التى تعهد بها لكبار قادة الفرق الموسيقية لكونه يُعد مشروعًا مرموقًا، إلا أن من أكثر التسجيلات اللاتى لاقت استحسانًا من النقاد مؤخرا جرى تسجيلها لدى شركة تملكها الأوركسترا ذاتها (Bernard Haitink مع أوركسترا لندن السيمفونى) أو شركة مستقلة

Charles Mackerras) مع الأوركسترا الأسكتلندى للحجرة فى مهرجان أدنبره، والتى تم تسجيلها حيًا من قبل شركة Hyperion). فى المقابل، فإن تسجيلاً تم مؤخرًا لأحد النجوم – Mikhail Pletnev مع شركة -DG فشل فى نظر النقاد، وحقق على الأرجح خسائرًا مالية. قد يبدو ما تقدم بمثابة استطراد، ولعله كذلك بالفعل، ولكنه يعبر عن مفهوم "الذيل الطويل" long tail على النحو الذى أوضحه Chris Anderson (Anderson 2006)، ففى ظل أساليب الإنتاج الحديثة، والتى تتم حسب الطلب customized وكذا مختلف المعلومات المتاحة على الإنترنت، "تُولد الاختيارات غير المتناهية طلبًا لا حدود له وفقًا للعنوان الفرعى لكتاب Anderson. هذا، وتشير تقديرات الكتاب إلى أن ٢٥٪ من مبيعات Amazon من الكتب تأتى من مصنفات ليست ضمن الكتب الـ١٠٠,٠٠٠ الأكثر مبيعًا، أى إنه يمكن للأعمال التجارية أن تدر الكثير من الأموال من خلال بيع منتجات شديدة التنوع فى رزم صغيرة للأسواق المتخصصة.

إن مرونة وتكيف الرأسمالية هما بلا شك سببان جزئيان لعدم تفاقم الأوضاع على نحو ما كان يتوقعه البعض، على أن هناك أسبابًا أخرى تخفف من الآثار السلبية لكل من التراجع الاقتصادى والمناخ السياسى الكئيب الذى نعيش فيه، فلربما أضحت بعض خصائص المجتمع المدنى العالمى راسخة embedded حتى إنها تحول دون وقوع الأسوأ. وهناك صعوبات عدة، كما سبقت الإشارة فى هذا الكتاب، تلحق بمفهوم المجتمع المدنى العالمى، أبرزها غياب الدولة العالمية، فضلاً عن أن مفهوم المجتمع المدنى صُمم لوصف ذلك الحيز العام بين الدولة والحياة الخاصة، وهو نموذج يستعصى مواءمته مع النظام السياسى العالمى الذى لا يزال ذا طبيعة فوضوية anarchic. ومع ذلك فإنه يبدو أن بعض التغييرات التى سبقت الإشارة إليها والمرتبطة بمفهوم المجتمع المدنى العالمى قد تطورت، فالتغيرات التى لحقت بالطبيعة التى ندركها للقانون الدولى، والتى تم استعراضها فى الفصل ١١، خاصةً التحول التدريجى نحو اعتبار الفرد فاعلاً subject وموضوعًا object للقانون الدولى فى مقابل الدولة يُعد مثالاً على ذلك، بالتوازى مع التطور المتزامن الذى لحق بالقانون الجنائى الدولى والمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يصب فى سبيل تطوير الإنسانية الدولية international

humanitarianism. كانت هناك دوماً مشكلات مفاهيمية كبيرة صاحبت هذا التحول، والتى تم عرض بعضها فى الفصل ١١، لاسيما غياب معايير عالمية للإجرام، فضلاً عن غياب أية سلطة تنفيذية لإنفاذ قانون العقوبات الدولى أو سلطة تشريعية لوضعها، تلك هى أمور لا جدال فيها، ويعضدها تقريباً كل ما وقع من أحداث منذ عام ٢٠٠٣، فقد دللت المحاكمات المتصلة بسلوبودان ميلوسوفيتش وصدام حسين على غياب الإجماع، فلا المتهمين ولا أنصارهم قبلوا بشرعية تلك المحاكم (فى الحقيقة فإن محكمة وطنية هى التى فصلت فى قضية صدام، على أنها أنشئت تحت وطأة ضغوط دولية واعتمدت على نظام روما الذى أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بغرض توفير تعريف للجرائم ضد الإنسانية التى أُدين بها صدام لاحقًا وأدت إلى شنقه). وبالمثل لم تكن الدواعى الإنسانية التى سيقت تبريراً لحرب العراق مقبولة بشكل واسع كما أنها أضعفت من مصداقية مفهوم التدخل الإنسانى، تماماً على غرار عدم تمكن مجلس الأمن من الاتفاق على إجراءات لوقف عمليات الإبادة فى منطقة دارفور بالسودان. قد تكون تلك الأحداث عارضة على حد ما قد يدفع به البعض، عدا أن الأبرز هو صعود قوة ووضعية الصين وروسيا فضلاً عن الهند فى العالم، وقد عبرت كل من موسكو وبكين ونيودلهى عن التزامها بمفاهيم تقليدية للغاية للسيادة، وكذا عدائها لمفهوم التدخل الإنسانى ومعارضتها لتطوير القانون الجنائى الدولى، ويعزز من تلك المعضلة كون الولايات المتحدة تتفق إلى حد كبير مع الدول البازغة فى هذه القضية، وذلك خلافًا لمعظم القضايا الأخرى.

لذا، وفى ظل تلك الظروف، حرى بالمرء أن يتوقع تباطؤ الاتجاه المشار إليه أعلاه بشأن تطور الإنسانية الدولية بل وتراجعها، عدا أن ذلك وكما يوضح الفصل ١١ لم يحدث قط، فمنذ الإصدار السابق للكتاب، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مفهوم "مسئولية الحماية" (R2P) المقترح من لجنة دولية أصدرت تقريرها عام ٢٠٠١ (على الرغم من أن النسخة المُعتمدة من قبل الجمعية العامة كانت أضعف من النسخة الأولية)، كما أن محكمة الجنايات الدولية تعمل بجد حاليًا وقامت بتوجيه أحد عشر اتهامًا -كلها لأفارقة بما قد يدعو إلى الخجل- وتقوم بالإعداد لأولى محاكماتها. هذا،

وما زالت المعارضة الأمريكية للمحكمة قائمة، وإن خفت حدتها مقارنةً بما مضى حيث لم تقم الولايات المتحدة باستخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن لتحويل قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما توقفت عن تهديدها للأمم المتحدة بوقف عمليات حفظ السلام الأممية إلى أن يتم استثناؤها من ولاية المحكمة. وعلى الرغم من أن العالم أضحى أكثر عداءً لعمل المحكمة، فإنها ما زالت تحرز تقدماً إلى الأمام، حتى بات يبدو أنها لم تتأثر من غياب أية مؤشرات عن تغير وشيك فى سياسات معظم الدول الآسيوية والولايات المتحدة واتجاهها نحو دعم عمل المحكمة، ولكن ذلك لا يبدو أنه سيؤدى إلى إبطاء تلك الأشياء.

والنقطة الأساسية هنا التى نريد أن نبرهن عليها ونؤكدها أن وجهة النظر المفرطة فى التفاؤل التى ترى على عكس ما يبدو أننا نعيش فى أحسن العوالم الممكنة، ولكن يقول بأننا بالفعل نعيش فى عوالم كثيرة فى ذات الوقت، عوالم تسودها المنافسات بين القوى الكبرى، وحيث إن الركود ربما هو قريب جداً من حولنا، ولكن أيضًا فإن تليفوناتنا المحمولة تحتوى على قوة حسابية أكثر من تلك التى اعتادت إرسالها بعثات أبوللو للقمر، وحيث القتلة والطغاة مضطرون إلى إبقاء عين واحدة على الأقل مفتوحة خوفًا من أن يتم الإمساك بهم وبجرائمهم. كل هذه العوالم وغيرها الكثير هى حقيقية، وأيها أفضل سيختلف بمرور الوقت. والعالم الذى أتى بعد الحرب الباردة مباشرة كان فيه بحث عن الصيغة الصحيحة لوصف العصر الجديد الذى يفتح أمامنا مع سقوط الاتحاد السوفيتى –و كما لاحظنا من قبل فإن هذا البحث قد أخذ مساحة كبيرة فى الطبعة الأولى لهذا الكتاب. ومن الواضح أننا يمكننا اعتبار البحث ما زال مستمراً. وهذا الفصل قد مس واحداً أو اثنين من الشعارات أو الصيغ التى ربما تحمل فكرًا متقدمًا للأمام – فعصبة الديموقراطيات، وعالم ما بعد أمريكا، والمسئولية عن الحماية وغيرها– ولكن قد تكون كذلك أن هذا البحث ربما قد فقد النقطة الأساسية، والتى تعنى أنه ثمة شعاراً واحداً لا يمكن أن يمسك بتلابيب التعقيدات الجارية أو يحيط بها. وهذا كما أنه حقيقى فى عمل منظّرى العولمة مع رؤيتهم لعالم واحد وكذلك هو الأمر بالنسبة لمنتقديهم من اليسار الذين يتحدثون عن عالم غنى وعالم فقير، وكذلك منتقديهم من

الواقعيين الجدد والذين ينكرون حقيقة أى شىء يتناقض مع نموذجهم عن الصراع بين القوى الكبرى.

ولربما أنه يوجد شعار واحد والذى يستحق التكرار: تلاميذ العلاقات الدولية لا يجب أن يسلموا طاقتهم لأن تندهش بتطورات الأحداث وانعطافاتها. وكما لاحظنا منذ البداية فى هذا النص فإن النظام الدولى هو عادة قادر على الدفع ببعض المشاكل الجديدة للأمام - والسياق هنا (انظر ص٥) هو وصول من زرقة حروب الفوكلاند/المالفيناس عام ١٩٨٢ وحول الكويت عام ١٩٩٠ ولكن القضية تنطبق كذلك على النهاية الاستراتيجية غير العسكرية لذلك. فمن كان يمكنه التنبؤ فى ديسمبر ٢٠٠٧ أن انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ سيتم فيها الصراع بين مرشحين لم يكونا جزءًا من الجيل العامل: ديموقراطى أمريكى من أصل إفريقى حديث السن وجمهورى يبدو أنه مكتوب خارج السيناريو من جانب جورج بوش عام ٢٠٠٠ وفى الحقيقة فإن كتاب السيناريو للحلقات التلفزيونية المسمى (The West Wing) قد تنبأت شيئًا مشابهًا (مرشح ديموقراطى قد تم تقديمه بنموذج باراك أوباما) ولكنهم فشلوا حتى فى توقع سارة بايلن، والسيناتور ماكين كخيار منافس. والأكثر اتصالاً بالموضوع -رغم أننا لم نسمع آخر شىء عن الحاكم بايلن- ولكن لا أحد يتوقع نوع الحملة التى سيقوم بها أوباما ولا الحماس الذى جرى الترحيب به فى أمريكا والخارج إلى حد أنه ولمدة قصيرة حتى معارضوه المحليون كانوا يهنئون أنفسهم بقوة الديموقراطية الأمريكية. لقد بدأنا هذا الفصل باستعراض الأجندات والمعادل لها والتى جرى مناقشتها فى ١٩٩٧-٢٠٠١ و٢٠٠٥، وأنها فى طبيعتها دراسة للعلاقات الدولية وموضوعها وإن لتوقع الأجندة للطبعة الخامسة المفترضة عام ٢٠١٣ هو أمر غير ممكن تمامًا. إننا نجد ذلك للغرابة يعيد التأكيد والأمل أن تلاميذ آخرين فى حقلنا الدراسى (العلاقات الدولية) سيشاركونا السرور والسعادة لعمل إمكانية التوقع.

مزيد من القراءات

Given the aim of this chapter, to apply IR theory to contemporary world politics, much of the reading highlighted in previous chapters will be relevant and worth returning to, particularly Chapters 5, 8 and 11. For contemporary political coverage, journals that combine research, politics and journalism are a good source – *Foreign Affairs* is the paradigm publication; other good sources include *Ethics & International Affairs*; *Foreign Policy*; *The World Today*; and *International Affairs*; the *Economist* and *Financial Times* provide the best up-to-the-moment coverage. Apart from the print media, it is also well worth becoming acquainted with the world of blogs. Most newspapers and major media outlets have an online presence, which often has in-depth material that has not been broadcast or published; apart from the obvious sources (BBC, CNN), 'Bill Moyers' Journal', with material from Public Broadcasting Service television in the USA, is well worth a look http://www.pbs.org/moyers/journal/index-flash.html. The journal *Foreign Policy* runs a blog that is one good source of opinion on international affairs (http://www.foreignpolicy.com/). Another, UK-based, dedicated site is http://www.opendemocracy.net/. The online magazine http://www.slate.com/ has good coverage of international affairs, while the Huffington Blog is becoming essential: http://www.huffingtonpost.com/. Everyone will have their favourite opinion formers; ours include Norm Geras at Normblog: http://normblog.typepad.com/ and *Dissent* magazine, especially when Michael Walzer opines: http://www.dissentmagazine.org/. In the interest of balance, see http://www.guardian.co.uk/commentisfree. *The Onion* might not quite live up to its masthead as 'America's Finest News Source' but its spoof stories and TV news clips often get closer to the heart of a story than its legitimate counterparts: http://www.theonion.com/content/index.

There is no lack of speculation on the future of both events and research in international relations, what follows is only a summary. Georg Sørensen, 'What Kind of World Order? The International System in the New Millennium' (2006) investigates the significance of contemporary events for the various approaches in IR. In the same issue of *Cooperation and Conflict* there is a 'Symposium on World Order' (2006), which collects a number of useful responses. For mainstream reflections on the changing international order, see Richard Haass, 'The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance' (2008); *Harvard International Review*'s special issue entitled, 'A Tilted Balance: Who Will Rise?' (2007); C. Dale Walton, *Geopolitics and the Great Powers in the Twenty-first Century: Multipolarity and the Revolution in Strategic Perspective* (2007); and Charles

Doran, *Systems in Crisis: New Imperatives of High Politics at Century's End* (2008). Constructivist responses to current events is more diverse: intriguing contributions include Richard Ned Lebow, *A Cultural Theory of International Relations* (2008), which focuses on the role of identity and the human need for self-esteem; and Emmanuel Adler, *Communitarian International Relations: The Epistemic Foundations of International Relations* (2005) offers a constructivism that focuses on overlapping epistemic communities. Brian Rathbun's 'Uncertain about Uncertainty: Understanding the Multiple Meanings of a Crucial Concept in International Relations Theory' (2007) makes the case successfully for its relevance in the title. Less obviously relevant is Nermeen Shaikh (ed.), *The Present as History: Critical Perspectives on Global Power* (2007), yet it takes the sensible approach of considering our current moment as rather unexceptional, and a number of sober contributions by high quality authors make it worthwhile.

For those inclined either to celebrate or to fret over the waning of American power, there is Joseph Nye, 'Recovering American Leadership' (2008); Stephen Brooks and William Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy* (2008); and Fareed Zakaria, *The Post-American World* (2008).

Given that the West only seems to match Chinese productivity in the writing of books about the rise of China, what follows is a sample of relevant titles, both academic and popular. G. John Ikenberry, 'The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive? (2008); Richard Rosecrance, 'Power and International Relations: The Rise of China and Its Effects' (2006); David Lake, 'American Hegemony and the Future of East–West Relations' (2006); Yong Deng, *China's Struggle for Status: The Realignment of International Relations* (2008); Robyn Meredith, *The Elephant and the Dragon: The Rise of India and China and What It Means for All of Us* (2008); Will Hutton, *The Writing on the Wall: China and the West in the 21st Century* (2007); and Bill Emmott, *Rivals: How the Power Struggle Between China, India and Japan Will Shape Our Next Decade* (2008).

The number of books concerning Russia's rise is less, but that is made up for with much scarier titles. See Robert Legvold, *Russian Foreign Policy in the 21st Century & the Shadow of the Past* (2007); Edward Lucas, *The New Cold War: How the Kremlin Menaces Both Russia and the West* (2008); and finally, Yuri Felshtinksy and Vladimir Pribylovsky's sublimely titled, *The Age of Assassins: The Rise and Rise of Vladimir Putin* (2008).

Current work on human rights, international law and humanitarian intervention continues to be important to the discipline, but recent events have proved sobering, a fact reflected in more restrained reflection on the possibility of ethical politics. Richard Price, *Moral Limit and Possibility in World Politics* (2008) captures the less naïve mood. Recent discussion of tragedy as metaphor in international politics is also relevant here; the best of the bunch include Richard Ned Lebow, *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders* (2003); Mervyn Frost, 'Tragedy, Ethics and International Relations' (2003); and Chris Brown, 'Tragedy, "Tragic Choices" and Contemporary International Political Theory' (2007). Other references include Brooke Ackerly, *Universal Human*

Rights in a World of Difference (2008); Jack Goldsmith and Eric Posner, *The Limits of International Law* (2005); *Toni Erskine, Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of 'Dislocated Communities'* (2008); and Urfan Khaliq, *Ethical Dimensions of the Foreign Policy of the European Union* (2008).

On the financial crisis current at the time of writing, Robert J. Shiller, *The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do About It* (2008), and George Soros, *The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means* (2008) are ahead of the pack. On the ever useful nature of economics, Cass Sunstein and Richard Thaler, *Nudge: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness* (2008), praises behavioural economics. As a final underline for the imperative that we should always expect the unexpected is Nassim Taleb, *The Black Swan: The Impact of the Highly Improbable* (2007).

المراجع

Ackerly, B. (2008) *Universal Human Rights in a World of Difference* (Cambridge: Cambridge University Press).

Ackerly, B., M. Stern and J. True (eds) (2006) *Feminist Methodologies for International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).

Adamson, F. B. and M. Demetriou (2007) 'Remapping the Boundaries of "State" and "National Identity": Incorporating Diasporas into IR Theorizing', *European Journal of International Relations* (13) 489–526.

Adler, A. (1997) 'Seizing the Middle Ground', *European Journal of International Relations* (3) 319–64.

Adler, E. (2005) *Communitarian International Relations: The Epistemic Foundations of International Relations* (London: Routledge).

Albert, M. (2007) '"Globalization Theory": Yesterday's Fad or More Lively than Ever?', *International Political Sociology* (1) 165–182.

Albert, M., L. Brock and K-D. Wolf (eds) (2000) *Civilising World Politics* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield).

Albert, M., D. Jacobson and Y. Lapid (eds) (2001) *Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory* (Minneapolis, MN: Minnesota University Press).

Albrow, M. (1996) *The Global Age: State and Society Beyond Modernity* (Cambridge: Polity Press).

Aldcroft, D. H. (1977) *From Versailles to Wall Street 1919–1929* (Harmondsworth: Penguin).

Alexander, Jason (2007) *The Structural Evolution of Morality* (Cambridge: Cambridge University Press).

Alkopher, T. D. (2005) 'The Social (and Religious) Meanings that Constitute War: The Crusades as Realpolitik vs. Socialpolitik', *International Studies Quarterly* (49) 715–38.

Allison, G. T. (1971) *Essence of Decision* (Boston, MA: Little, Brown).

Allison, G. T. and G. F. Treverton (eds) (1992) *Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order* (New York: W. W. Norton).

Allison, G. T. and P. Zelikow (1999) *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, 2nd edn (New York: Longman).

American Journal of International Law (1999) 'Developments in International Criminal Law' (93) 1–123.

American Political Science Review (1997) 'Forum on Neo-Realism' (91) 899–936.

American Political Science Review (2005) 'Forum on Democratic Peace' (99) 452–72.

Amin, S. (1974) *Accumulation on a World Scale*, Vols I and II (New York: Monthly Review Press).

Amin, S. (1977) *Imperialism and Unequal Development* (New York: Monthly Review Press).

Anderson, B. (1991) *Imagined Communities*, 2nd edn (London: Verso).

Anderson, C. (2006) *The Long Tail* (New York: Random House)

Angell, N. (1909) *The Great Illusion* (London: Weidenfeld & Nicolson).

Appadurai, A. (1996) *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (Minneapolis, MN: Minnesota University Press).

Arbour, L. (2008) 'The Responsibility to Protect as a Duty of Care in International Law and Practice', *Review of International Studies* (34) 445–58.

Archibugi, D. and D. Held (eds) (1995) *Cosmopolitan Democracy* (Cambridge: Polity Press).

Aron, R. (1967) *Peace and War: A Theory of International Relations* (London: Weidenfeld & Nicolson).

Arrighi, G., T. Hopkins and I. Wallerstein (1989) *Anti-systemic Movements* (London: Verso).

Art, R. and K. Waltz (eds) (1993) *The Use of Force: Military Power and International Politics* (Lanham, MD: University Press of America).

Ash, T. G. (2004) *Free World: Why A Crisis of the West Reveals an Opportunity of our Time* (London: Allen Lane).

Ashley, R. K. (1984) 'The Poverty of Neorealism', *International Organization* (38) 225–86.

Ashley, R. K. (1989a) 'Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Government', in Czempial and Rosenau, *Global Changes*.

Ashley, R. K. (1989b) 'Living on Borderlines: Man, Poststructuralism and War', in Der Derian and Shapiro, *International/Intertextual*.

Ashley, R. K. (1989c) 'Untying the Sovereign State: A Double Reading of the *Anarchy Problematique*', *Millennium* (17) 227–86.

Ashley, R. K. and R. B. J. Walker (eds) (1990) 'Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies', Special Issue, *International Studies Quarterly* (34) 259–417.

Ashworth, L. (2006) 'Where Are the Idealists in Interwar International Relations?', *Review of International Studies*, (32) 291–308.

Avant, D. (2005) *The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security* (Cambridge: Cambridge University Press).

Axelrod, R. (1984) *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books).

Axelrod, R. and R. O. Keohane (1985) 'Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions', *World Politics* (38) 226–54.

Aziz, J. and R. F. Wescott (1997) *Policy Complementarities and the Washington Consensus* (Washington, DC: The International Monetary Fund).

Bacevich, A. (2004) *American Empire: The Realities and Consequences of US Diplomacy* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Bachrach, P. and M. P. Baratz (1970) *Power and Poverty* (New York: Oxford University Press).

Backstrand, K. (2006) 'Democratizing Global Environmental Governance? Stakeholder Democracy after the World Summit on Sustainable Development', *European Journal of International Relations* (12) 467–98.

Baker, A., D. Hudson and R. Woodward (eds) (2005) *Governing Financial Globalization* (London: Routledge).

Balaam, D. and M. Veseth (2004) *Introduction to International Political Economy,* 3rd edn (New York: Prentice Hall).
Balakrishnan, G. (2000) 'Virgilian Visions', *New Left Review,* September/October, 142–8.
Baldwin, D. A. (1985) *Economic Statecraft* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Baldwin, D. A. (1989) *Paradoxes of Power* (New York: Basic Books).
Baldwin, D. A. (ed.) (1993) *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press).
Baldwin, D. A. (1997) 'The Concept of Security', *Review of International Studies* (23) 5–26.
Baldwin, D. A. (1998) 'Correspondence Evaluating Economic Sanctions', *International Security* (23) 189–98.
Baldwin, D. A. (1999/2000) 'The Sanctions Debate and the Logic of Choice', *International Security* (24) 80–107.
Balzacq, T. (2005) 'The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context', *European Journal of International Relations* (11) 171–201.
Baran, P. (1957) *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press).
Barber, B. (1996) *Jihad vs. McWorld* (New York: Ballantine Books).
Barber, B. (2004) *Fear's Empire* (New York: W. W. Norton).
Barkawi, T. (2005) *Globalization and War* (London: Rowman & Littlefield).
Barkawi, T. and M. Laffey (1999) 'The Imperial Peace: Democracy, Force and Globalization', *European Journal of International Relations* (5) 403–34.
Barkawi, T. and M. Laffey (eds) (2001) *Democracy, Liberalism and War* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Barkawi, T. and M. Laffey (2002) 'Retrieving the Imperial: *Empire* and International Relations', *Millennium* (31) 109–27.
Barkawi, T. and M. Laffey (2006) 'The Postcolonial Moment in Security Studies', *Review of International Studies* (32) 329–52.
Barnard, F. M. (ed.) (1969) *J. G. Herder on Social and Political Culture* (Cambridge: Cambridge University Press).
Barnet, R. and J. Cavanagh (1994) *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon & Schuster).
Barnett, M. (2003) *Eyewitness to Genocide: The UN and Rwanda* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Barnett, M. and R. Duvall (2005a) 'Power in International Politics', *International Organization* (59) 39–75.
Barnett, M. and R. Duvall (2005b) *Power in Global Governance* (Cambridge: Cambridge University Press).
Barnett, M. and M. Finnemore (2004) *Rules for the World* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Barry, B. (1989) 'The Obscurities of Power', in *Democracy, Power and Justice* (Oxford: Oxford University Press).
Barry, B. (2000) *Culture and Inequality* (Cambridge: Polity).
Barry, B. and R. E. Goodin (eds) (1992) *Free Movement* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).

Barry, C. and T. Pogge (eds) (2005) *Global Institutions and Responsibilities: Achieving Global Justice* (Oxford: Wiley-Blackwell).
Bartelson, J. (2006) 'Making Sense of Global Civil Society', *European Journal of International Relations* (12) 371–95.
Bauer, J. and D. A. Bell (eds) (1999) *The East Asian Challenge for Human Rights* (Cambridge: Cambridge University Press).
Bauer, P. (1981) *Equality, The Third World and Economic Delusion* (London: Weidenfeld & Nicolson).
Bauman, Z. (1998) *Globalization: The Human Consequences* (Cambridge: Polity Press).
Beck, U. (1999) *World Risk Society* (Cambridge: Polity Press).
Beigbeder, Y. (1999) *Judging War Criminals: The Politics of International Justice* (New York: St. Martin's Press).
Beitz, C. R. (1999) *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Beitz, C. R., M. Cohen, T. Scanlon and J. Simmons (1985) *International Ethics* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Bell, D. (2000) *East Meets West: Democracy and Human Rights in East Asia* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Bellamy, A. (ed.) (2004) *International Society and Its Critics* (Oxford: Oxford University Press).
Bellamy, A. (2008) 'The Responsibility to Protect and the Problem of Military Intervention', *International Affairs* (84) 615–39.
Bellin, E. (2008) 'Faith in Politics: New Trends in the Study of Religion and Politics', *World Politics* (60).
Belloni, R. (2007) 'The Trouble with Humanitarianism', *Review of International Studies* (33) 451–74.
Bender, J. and T. H. Hammond (1992) 'Rethinking Allison's Models', *American Political Science Review* (86) 301–22.
Bentham, J. (1789/1960) *Principles of Morals and Legislation* (Oxford: Basil Blackwell).
Berdal, M. (1996) 'The United Nations in International Relations', *International Affairs* (22) 95–106.
Berdal, M. (2003) 'The UN Security Council: Ineffective but Indispensable', *Survival* (45) 7–30.
Berenskoetter, F. and M. J. Williams (2007) *Power in World Politics* (London: Routledge).
Berman, P. (2004) *Terror and Liberalism* (New York: W. W. Norton).
Bernstein, B. J. (2000) 'Understanding Decisionmaking, US Foreign Policy and the Cuban Missile Crisis: A Review Essay', *International Security* (25) 1134–64.
Berridge, G. R. (2002) *Diplomacy: Theory and Practice*, 2nd edn (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Best, G. (1994) *War and Law since 1945* (Oxford: Oxford University Press).
Bhagwati, J. (2004) *In Defence of Globalization* (Oxford: Oxford University Press).
Bhaskar, R. (1979) *The Possibility of Naturalism: A Philosophical Critique of the Contemporary Human Sciences* (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press).
Bhaskar, R. (2008) *A Realist Theory of Science* (London: Verso Books).

Binmore, K. (2005) *Natural Justice* (Oxford: Oxford University Press).
Bishai, L. (2008) 'Leaving Nuremberg: America's Love/Hate Relationship with International Law', *Review of International Studies* (34) 425–44.
Blainey, G. (1988) *The Causes of War* (New York: Free Press).
Blair, T. (1999) 'Doctrine of the International Community', Speech in Chicago, 24 April; available at: http://www.number-10.gov.uk/output/Page1297.asp.
Blake, D. H. and R. S. Walters (1991) *The Politics of Global Economic Relations* (London: Prentice Hall).
Block, F. (1977) *The Origins of International Economic Disorder* (Berkeley, CA: University of California Press).
Bluth, C. (2004) The British Road to War: Blair, Bush and the Decision to Invade Iraq', *International Affairs* (80) 871–92.
Bobbitt, P. (2003) *The Shield of Achilles* (Harmondsworth: Penguin).
Bobbitt, P. (2008) *Terror and Consent* (New York: Penguin)
Bohas, A. (2006) 'The Paradox of Anti-Americanism: Reflection on the Shallow Concept of Soft Power', *Global Society* (20) 395–414.
Bohman, J. and M. Lutz-Bachmann (eds) (1997) *Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitan Ideal* (Cambridge, MA: MIT Press).
Boot, M. (2002) 'What the Heck Is a "Neo Con"?', *Wall St Journal Online*, 30 December.
Booth, K. (ed.) (1991a) *New Thinking about Strategy and International Security* (London: HarperCollins).
Booth, K. (1991b) 'Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice', *International Affairs* (67) 527–45.
Booth, K. (1991c) 'Security and Emancipation', *Review of International Studies* (17) 313–26.
Booth, K. (1997) 'A Reply to Wallace', *Review of International Studies* (23) 371–7.
Booth, K. (ed.) (2000) 'The Kosovo Tragedy: The Human Rights Dimension', Special Issue of *International Journal of Human Rights* (4) 1/2; reprinted as Booth (2001).
Booth. K. (ed.) (2001) *The Kosovo Tragedy: The Human Rights Dimension* (London: Frank Cass).
Booth, K. (2007) *Theory of World Security* (Cambridge: Cambridge University Press).
Booth, K. and T. Dunne (eds) (2002) *Worlds in Collision* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).
Booth, K. and S. Smith (eds) (1995) *International Relations Theory Today* (Cambridge: Polity Press).
Booth, K. and N. Wheeler (2007) *The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave).
Boucher, D. (1998) *Political Theories of International Relations* (Oxford: Oxford University Press).
Boulding, K. (1962) *Conflict and Defense* (New York: Harper & Row).
Bowden, M. (1999) *Black Hawk Down* (New York: Bantam Books).
Bozeman, A. B. (1960) *Politics and Culture in International History* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Brahimi Report (2000) *Report of the Panel on UN Peace Operations* (United Nations); available at: http://www.un.org/peace/reports/peace_operations/.
Brecher, M. (1993) *Crises in World Politics: Theory and Reality* (Oxford: Pergamon Press).

Brenner, R. (1977) 'The Origins of Capitalist Development', *New Left Review* (104) 25–92.
Bretherton, C. and J. Vogler (2005) *The European Union as a Global Actor* (London: Routledge).
Brett, E. A. (1985) *The World Economy since the War* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Brewer, A. (1990) *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey* (London: Routledge).
British Journal of Politics and International Relations (2007) Special Issue 'Beyond Being Marginal: Gender and International Relations in Britain (9) 183–325.
Brooks, S. G. (1997) 'Duelling Realisms', *International Organization* (51) 445–77.
Brooks, S. G. and W. Wohlforth (2002) 'American Primacy in Perspective', *Foreign Affairs* (81) 20–33.
Brooks, S. G. and W. Wohlforth (2005) 'Hard Times for Soft Balancing' *International Security* (30) 72–108.
Brooks, S. G. and W. Wohlforth (2008) *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy* (Princeton, NJ: Princeton).
Brown, C. (1992a) *International Relations Theory: New Normative Approaches* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Brown, C. (1992b) '"Really-Existing Liberalism", and International Order', *Millennium* (21) 313–28.
Brown, C. (1994a) 'Critical Theory and Postmodernism in International Relations', in Groom and Light, *Contemporary International Relations.*
Brown, C. (ed.) (1994b) *Political Restructuring in Europe: Ethical Perspectives* (London: Routledge).
Brown, C. (1994c) '"Turtles All the Way Down": Antifoundationalism, Critical Theory, and International Relations', *Millennium* (23) 213–38.
Brown, C. (1995) 'The End of History?', in Danchev, *Fin de Siècle.*
Brown, C. (1999) 'History Ends, Worlds Collide', *Review of International Studies,* Special Issue, 'The Interregnum' (25) 45–57; also in M. Cox, K. Booth and T. Dunne (eds), *The Interregnum* (Cambridge: Cambridge University Press).
Brown, C. (2000a) 'On the Borders of (International) Political Theory', in N. O'Sullivan (ed.), *Political Theory in Transition* (London: Routledge).
Brown, C. (2000b) 'Cultural Diversity and International Political Theory', *Review of International Studies* (26) 199–213.
Brown, C. (2001) 'Cosmopolitanism, World Citizenship and Global Civil Society', in Jones and Caney, *Human Rights.*
Brown, C. (2002) *Sovereignty, Rights and Justice: International Political Theory Today* (Cambridge: Polity Press).
Brown, C. (2004) 'Do Great Powers Have Great Responsibilities? Great Powers and Moral Agency', *Global Society* (18) 21–42.
Brown, C. (2007) 'Tragedy, "Tragic Choices" and Contemporary International Political Theory', *International Relations* (21) 5–13.
Brown, C., T. Nardin and N. J. Rengger (eds) (2002) *International Relations in Political Thought* (Cambridge: Cambridge University Press).
Brown, M. E., S. M. Lynn-Jones and S. E. Miller (eds) (1995) *The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security* (Cambridge, MA: MIT Press).

Brown, M. E., S. M. Lynn-Jones and S. E. Miller (eds) (1996) *Debating the Democratic Peace* (Cambridge, MA: MIT Press).
Brown, M. E., O. R. Coté, Jr., S. M. Lynn-Jones and S. E. Miller (eds) (1997) *Nationalism and Ethnic Conflict* (Cambridge, MA: MIT Press).
Brown, M. E., O. R. Coté, Jr., S. M. Lynn-Jones and S. E. Miller (eds) (2004a) *New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security* (Cambridge, MA: MIT Press).
Brown, M. E., O. R. Coté, Jr., S. M. Lynn-Jones and S. E. Miller (eds) (2004b) *Offense, Defense and War* (Cambridge, MA: MIT Press).
Brzezinski, Z. (2004) *Choice: Global Domination or Global Leadership* (New York: Basic Books).
Buckley-Zistel, S. (2006) 'Dividing and Uniting: The Use of Citizenship Discourses in Conflict and Reconciliation in Rwanda', *Global Society* (20) 101–13.
Bueno de Mesquita, B. (2006) 'Intervention and Democracy', *International Organization* (60) 627–49.
Bull, H. (1976) 'Martin Wight and the Theory of International Relations', *British Journal of International Studies* (2) 101–16.
Bull, H. (1977/1995/2002) *The Anarchical Society* (London/Basingstoke: Palgrave Macmillan; New York: Columbia University Press).
Bull, H. (1984) *Justice in International Relations: The Hagey Lectures* (Waterloo, Ontario: University of Waterloo).
Bull, H. and A. Watson (eds) (1984) *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon Press).
Burchill, S., A. Linklater, R. Devetak, J. Donnelly, T. Nardin, M. Paterson, C. Reus-Smit and J. True (2009) *Theories of International Relations*, 4th edn (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Burkhalter, H. (2004) 'The Politics of Aids', *Foreign Affairs* (83) 8–14.
Burki, S. J. and G. E. Perry (1998) *Beyond the Washington Consensus: Institutions Matter* (Washington, DC: The World Bank).
Burton, J. W. (1968) *Systems, States, Diplomacy and Rules* (Cambridge: Cambridge University Press).
Burton, J. W. (1972) *World Society* (Cambridge: Cambridge University Press).
Buruma, I. and A. Margalit (2004) *Occidentalism: The West in the Eyes of Its Enemies* (New York: Penguin).
Busch, M. L. (2007) 'Overlapping Institutions, Forum Shopping, and Dispute Settlement in International Trade', *International Organization* (61) 735–61.
Bush, President G. H. W. (1990) 'Towards a New World Order', Address before a joint session of Congress, 11 September, *US Department of State Dispatch*, 17 September 1990, 91–4.
Butterfield, H. (1953) *Christianity, Diplomacy and* War (London: Epworth).
Butterfield, H. and M. Wight (eds) (1966) *Diplomatic Investigations* (London: George Allen & Unwin).
Buzan, B. (1990) *People, States and Fear*, 2nd edn (London: Harvester Wheatsheaf).
Buzan, B. (1993) 'From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School', *International Organization* (47), 327–52.

Buzan, B. (1999) 'The English School as a Research Programme', BISA Conference, Manchester; available at: http://www.ukc.ac.uk/politics/englishschool/.
Buzan, B. (2004) *From International to World Society: English School Theory and the Social Structure of Globalization* (Cambridge: Cambridge University Press).
Buzan, B. (2005) 'Not Hanging Separately: Responses to Dunne and Adler', *Millennium: Journal of International Studies* (34) 183–94.
Buzan, B. and O. Waever (1997) 'Slippery? Contradictory? Sociologically Untenable? The Copenhagen School Replies' [to McSweeney 1996], *Review of International Studies* (23) 241–50.
Buzan, B., M. Kelstrup, P. Lemaitre and E. Tromer (eds) (1990) *The European Security Order Recast: Scenarios for the Post-Cold War Era* (London: Pinter).
Buzan, B., C. Jones and R. Little (1993) *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (New York: Columbia University Press).
Buzan, B., O. Waever and J. de Wilde (1997) *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Byman, D. A. and K. M. Pollack (2001) 'Let Us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back In', *International Security* (25/4) 107–46.
Byman, D. A. and M. C. Waxman (2000) 'Kosovo and the Great Air Power Debate', *International Security* (24) 5–38.
Byrnes, T. and P. Katzenstein (eds) (2006) *Religion in an Expanding Europe* (Cambridge: Cambridge University Press).
Calderisi, R. (2007) *The Trouble with Africa: Why Foreign Aid Isn't Working* (London: Palgrave Macmillan).
Callinicos, A. (2007) 'Does Capitalism Need the State System?', *Cambridge Review of International Affairs* (20) 533–49.
Campbell, D. (1993) *Politics without Principle: Sovereignty, Ethics, and the Narratives of the Gulf War* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Campbell, D. (1998) *National Deconstruction: Violence, Identity and Justice in Bosnia* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Caney, S. (2006) *Justice beyond Borders: A Global Political Theory* (Oxford: Oxford University Press).
Caporaso, J. (ed.) (1978) 'Dependence and Dependency in the Global System', Special Issue of *International Organization* (32) 1–300.
Cardoso, F. and E. Faletto (1979) *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley, CA: University of California Press).
Carlsnaes, W. (1992) 'The Agent–Structure Problem in Foreign Policy Analysis', *International Studies Quarterly* (36) 245–70.
Carlsnaes, W., Risse, T. and Simmonds, B. (eds) (2004) *Handbook of International Relations* (London: Sage).
Carr, E. H. (1939/2001) *The Twenty Years' Crisis*, ed. Michael Cox (London/Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Carr, E. H. (1968) *Nationalism and After* (London: Macmillan).
Carr, E. H. and R. W. Davies (1978) *A History of Soviet Russia* (London/New York: Palgrave Macmillan).
Carver, T., M. Cochran and J. Squires (1998) 'Gendering Jones', *Review of International Studies* (24) 283–97.

Cassese, A., P. Gaeta and J. R. W. D. Jones (eds) (2002) *The Rome Statute of the International Criminal Court: A Commentary* (Oxford: Oxford University Press).
Castells, M. (1996/7) *The Information Age: Economy, Society and Culture*, 3 vols (Oxford: Basil Blackwell).
Cavanagh, J., D. Wysham and M. Arruda (1994) *Beyond Bretton Woods: Alternatives to the Global Economic Order* (London: Pluto Press).
Cerny, P. (1990) *The Changing Architecture of Politics* (London: Sage).
Chalmers, A. F. (1999) *What Is This Thing Called Science?*, 3rd edn (Milton Keynes: Open University Press).
Chandler, D. (2004) *Constructing Global Civil Society* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Chang, H. (2007) *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism* (London: Bloomsbury Press).
Charlesworth, H. (1994) 'What Are "Women's International Human Rights"?', in Cook (ed.), *Human Rights of Women.*
Charlesworth, H. and C. Chinkin (2000) *The Boundaries of International Law: A Feminist Analysis* (Manchester: Manchester University Press).
Chase-Dunn, C. (1989) *Global Formation: Structures of the World Economy* (Oxford: Basil Blackwell).
Checkel, J. (ed.) (2007) *International Institutions and Socialization in Europe* (Cambridge: Cambridge University Press).
Chatterjee, D. K. and D. E. Scheid (eds) (2004) *Ethics and Foreign Intervention: Kosovo and Beyond* (New York: Cambridge University Press).
Chernoff, F. (2005) *The Power of International Theory: Reforging the Link to Foreign Policy-Making through Scientific Inquiry* (London: Routledge).
Chojnacki, S. (2006) 'Anything New or More of the Same? Wars and Military Interventions in the International System, 1946–2003', *Global Society* (20) 25–46.
Chomsky, N. (1994) *World Orders, Old and New* (London: Pluto Press).
Chomsky, N. (1999) *The New Military Humanism* (London: Pluto Press).
Chomsky, N. (2004) *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance* (London: Penguin).
Chryssochoou, D. (2001) *Theorizing European Integration* (London: Sage).
Clark, G. and L. B. Sohn (1966) *World Peace through World Law* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Clark, I. (1999) *Globalization and International Relations Theory* (Oxford: Oxford University Press).
Clark, I. (2005) *Legitimacy in International Society* (Oxford: Oxford University Press).
Clark, I. (2007) *Legitimacy in World Society* (Oxford: Oxford University Press).
Clarke, M. and B. White (eds) (1989) *Understanding Foreign Policy: The Foreign Policy Systems Approach* (Aldershot: Edward Elgar).
Claude, I. L. (1962) *Power and International Relations* (New York: Random House).
Claude, I. L. (1971) *Swords into Plowshares* (New York: Random House).
Clausewitz, K. von (1976) *On War* (trans. and ed. by Michael Howard and Peter Paret) (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Cochran, M. (2000) *Normative Theory in International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).

Cohen, B. (1990) 'Review Article: The Political Economy of International Trade', *International Organization* (44) 261–78.
Cohen, B. (2007) 'The Transatlantic Divide: Why Are American and British IPE so Different?' *Review of International Political Economy* (14) 197–219.
Cohen, R. (1994) 'Pacific Unions: A Reappraisal of the Theory that "Democracies Do Not Go To War With Each Other"', *Review of International Studies* (20) 207–23.
Coker, C. (1994) *War in the Twentieth Century* (London: Brassey's).
Coker, C. (1998) *War and the Illiberal Conscience* (Boulder, CO: Westview Press).
Coker, C. (2001) *Humane Warfare: The New Ethics of Post-Modern War* (London: Routledge).
Collier, P. (2007) *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It* (Oxford: Oxford University Press).
Collingwood, V. (2006) 'Non-governmental Organisations, Power and Legitimacy in International Society', *Review of International Studies* (32) 439–54.
Connolly, W. E. (1993) *The Terms of Political Discourse*, 2nd edn (Oxford: Martin Robertson).
Connolly, W. E. (1991) *Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox* (Ithaca, NJ: Cornell University Press).
Connolly, W. E. (1995) *The Ethos of Pluralization* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Connolly, W. E. (2000) 'Speed, Concentric Circles and Cosmopolitanism', *Political Theory* (28) 596–618.
Connolly, W. E. (2002) *Neuropolitics: Thinking, Culture, Speed* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Constantinou, C. (1994) 'Diplomatic Representation, or, Who Framed the Ambassadors?', *Millennium* (23) 1–23.
Constantinou, C. (1996) *On the Way to Diplomacy* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Cook, R. (ed.) (1994) *Human Rights of Women: National and International Perspectives* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press).
Coomaraswamy, R. (1994) 'To Bellow Like a Cow: Women, Ethnicity and the Discourse', in Cook (ed.), *Human Rights of Women.*
Cooperation and Conflict (2006) Symposium on World Order (41) 341–402.
Cooper, R. (2003) *The Breaking of Nations* (London: Atlantic Books).
Cottam, M. (1986) *Foreign Policy Decision-Making: The Influence of Cognition* (Boulder, CO: Westview Press).
Cox, M. (2003) 'The Empire's Back in Town: Or America's Imperial Temptation – Again', *Millennium* (32) 1–29.
Cox, M. (2005) 'Beyond the West: Terrors in Transatlantia', *European Journal of International Relations* (11) 203–33.
Cox, M. (2006) 'Let's Argue about the West: Reply to Vincent Pouliot', *European Journal of International Relations* (12) 129–34.
Cox, M., K. Booth and T. Dunne (eds) (1999), *The Interregnum* (Cambridge: Cambridge University Press).
Cox, M., T. Dunne and K. Booth (eds) (2002) *Empires, Systems and States: Great Transformations in International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).

Cox, R. (1981) 'Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory', *Millennium* (10) 126–55.
Cox, R. (1987) *Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History* (New York: Columbia University Press).
Cox, R. and H. K. Jacobson (eds) (1973) *The Anatomy of Influence* (New Haven, CT: Yale University Press).
Cox, R. (with T. Sinclair) (1996) *Approaches to World Order* (Cambridge: Cambridge University Press).
Craig, C. (2003) *Glimmer of a New Leviathan: Total War in the Realism of Niebuhr, Morgenthau, and Waltz* (New York: Columbia University Press).
Craig, G. C. and A. L. George (eds) (1983) *Force and Statecraft* (New York: Oxford University Press).
Crane, G. T. and A. M. Amawi (eds) (1999) *The Theoretical Evolution of International Political Economy: A Reader* (New York: Oxford University Press).
Creasy, E. (1902) *Fifteen Decisive Battles* (London: Macmillan).
Czempial, E.-O. and J. N. Rosenau (eds) (1989) *Global Changes and Theoretical Challenges* (Lexington, MA: Lexington Books).
Daalder, I. and M. Hanlon (2001) *Winning Ugly* (Washington, DC: The Brookings Institute).
Daalder, I. and J. M. Lindsay (2003) *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy* (Washington, DC: The Brookings Institute).
Dahl, R. (1961) *Who Governs?* (New Haven, CT: Yale University Press).
Dahl, R. (1970) *Modern Political Analysis* (New York: Prentice Hall).
Dahrendorf, R. (1990) *Reflections on the Revolution in Europe* (London: Chatto & Windus).
Dallaire, R. (2003) *Shake Hands with the Devil* (Montreal: Random House of Canada).
Dallmayr, F. (2002) *Dialogue Among Civilizations* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).
Danchev, A. (ed.) (1995) *Fin de Siècle: The Meaning of the Twentieth Century* (London: I. B. Tauris).
Dauphinee, E. (2008) 'War Crimes and the Ruin of Law', *Millennium* (37) 49–67.
Dawkins, R. (1989) *The Selfish Gene* (Oxford: Oxford University Press).
Dean, K., J. Joseph, J. Roberts and C. Wight (2006) *Realism, Philosophy and Social Science* (Basingstoke: Palgrave).
De Goede, M. (2008) 'The Politics of Preemption and the War on Terror in Europe', *European Journal of International Relations* (14) 161–85.
Dehio, L. (1965) *The Precarious Balance* (New York: Knopf).
Della Porta, D. and M. Diani (eds) (2006) *Social Movements: An Introduction* (Oxford: Blackwell).
Della Porta, D. and S. G. Tarrow (eds) (2005) *Transnational Protest and Global Activism* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield).
Deng, Y. (2008) *China's Struggle for Status: The Realignment of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Der Derian, J. (1987) *On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement* (Oxford: Basil Blackwell).
Der Derian, J. (1992) *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War* (Oxford: Basil Blackwell).

Der Derian, J. (1998) *The Virilio Reader* (Oxford: Basil Blackwell).
Der Derian, J. (2001) *Virtuous War: Mapping the Military–Industrial–Media–Entertainment Network* (Boulder, CO: Westview Press).
Der Derian, J. and M. Shapiro (eds) (1989) *International/Intertextual: Postmodern Readings in World Politics* (Lexington, MA: Lexington Books).
Desai, M. (2002) *Marx's Revenge* (London: Verso).
Dessler, D. (1989) 'What's at Stake in the Agent-Structure Debate'. *International Oranization* (43) 441–73.
Deudney, D. (2000) 'Geopolitics as Theory: Historical Security Materialism', *European Journal of International Relations* (6) 77–108.
Deudney, D. (2007) *Bounding Power* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Deudney, D. and G. J. Ikenberry (1999) 'The Nature and Sources of Liberal International Order', *Review of International Studies* (25) 179–96.
Devetak, R. (2009) 'Critical Theory' and 'Postmodernism', in Burchill *et al.*, *Theories of International Relations.*
DeWinter, R. (2003) 'The Anti-Sweatshop Movement: Constructing Corporate Moral Agency in the Global Apparel Industry', in Erskine (ed.), *Can Institutions Have Responsibilities?*
Diamond, L. (2008) 'The Democratic Rollback', *Foreign Affairs* (87) 2, 36–48.
Dicken, P. (2004) *Global Shift: The Internationalization of Economic Activity* (London: Chapman & Hall).
Dillon, M. and L. Lobo-Guerrero (2008) 'Biopolitics of Security in the 21st Century: An Introduction', *Review of International Studies* (34) 265–92.
Dingwerth, K. and P. Pattberg (2006) 'Global Governance as a Perspective on World Politics', *Global Governance* (12) 185–204.
Dobson, A. and R. Eckersley (eds) (2006) *Political Theory and the Ecological Challenge* (Cambridge: Cambridge University Press).
Donegan, B. (2006) 'Governmental Regionalism: Power/Knowledge and Neoliberal Regional Integration in Asia and Latin America', *Millennium* (35) 23–51.
Doner, R. F., B. K. Ritchie and D. Slater (2005) 'Systemic Vulnerability and the Origins of Developmental States: Northeast and Southeast Asia in Comparative Perspective', *International Organization* (59) 327–61.
Donnelly, J. (1993) *International Human Rights* (Boulder, CO: Westview Press).
Donnelly, J. (2000) *Realism and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Donnelly, J. (2006) 'Sovereign Inequalities and Hierarchy in Anarchy: American Power and International Society', *European Journal of International Relations* (12) 139–70.
Donnelly, J. (2007) 'The Relative Universality of Human Rights', *Human Rights Quarterly* (29) 281–306.
Doran, C. (2008) *Systems in Crisis: New Imperatives of High Politics at Century's End* (Cambridge: Cambridge University Press).
Doty, R. L. (1997) 'Aporia: A Critical Exploration of the Agent-Structure Prolematique in International Relations Theory', *European Journal of International Relations* (3) 365–92.
Dowty, A. (1987) *Closed Borders* (New Haven, CT: Yale University Press).

Doyle, M. (1983) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Policy', Parts I and II, *Philosophy and Public Affairs* (12) 205–35; 323–53.
Doyle, M. (1986) 'Liberalism and World Politics', *American Political Science Review* (80) 1151–70.
Doyle, M. (1997) *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism and Socialism* (New York: W. W. Norton).
Doyle, M. (2008) *Striking First: Preemption and Prevention in International Conflict* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Doyle, M. and N. Sambanis (2006) *Making War and Building Peace: United Nations Peace Operations* (Princeton, NJ: Princeton University Press)
Dunn, K. C. and P. M. Goff (eds) (2004) *Identity and Global Politics* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Dunne, T. (1995) 'The Social Construction of International Society', *European Journal of International Relations* (1) 367–89.
Dunne, T. (1998) *Inventing International Society* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Dunne, T. (2003) 'Society and Hierarchy in International Relations', *International Relations* (17) 303–20.
Dunne, T. (2005) 'System, State and Society: How Does It All Hang Together?', *Millennium* (34) 157–70.
Dunne, T. and N. Wheeler (1996) 'Hedley Bull's Pluralism of the Intellect and Solidarism of the Will', *International Affairs* (72) 91–107.
Dunne, T. and N. Wheeler (eds) (1999) *Human Rights in Global Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).
Dunne, T., M. Kurki and S. Smith (eds) (2007) *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (Oxford: Oxford University Press).
Durkheim, E. (1982) *The Rules of Sociological Method* (New York: Free Press).
Easterly, W. (2007) *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (New York: Penguin).
Eberwein, W. and B. Badie (2006) 'Prevention and Sovereignty: A Vision and a Strategy for a New World Order?' *Global Society* (20) 1–24.
Eckersley, R. (2004) *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Cambridge, MA: MIT Press).
Edkins, J. (1999) *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Edkins, J. (2003) *Trauma and the Memory of Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).
Edkins, J., N. Persram and V. Pin-Fat (eds) (1999) *Sovereignty and Subjectivity* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Eilstrup-Sangiovanni, M. (ed.) (2006) *Debates on European Integration* (Basingstoke: Palgrave).
Ekins, P. (1992) *A New World Order: Grassroots Movements for Global Change* (London: Routledge).
Elliot, L. (2004) *The Global Politics of the Environment*, 2nd edn (Basingstoke: Palgrave Macmillan; New York: New York University Press).
Ellis, S. and G. Ter Haar (2004) *Worlds of Power: Religious Thought and Political Practice in Africa* (London: C. M. Hurst).

Elman, C. (1997) 'Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy?', *Security Studies* (6) 7–53.
Elshtain, J. B. (ed.) (1981) *Public Man, Private Woman* (Oxford: Martin Robertson).
Elshtain, J. B. (1987) *Women and War* (Brighton: Harvester Wheatsheaf).
Elshtain, J. B. (1998) '*Women and War* Ten Years After', *Review of International Studies* (24) 447–60.
Elshtain, J. B. (2004) *Just War Against Terror: The Burden of American Power in a Violent World* (New York: Basic Books).
Emmanuel, A. (1972) *Unequal Exchange* (London: New Left Books).
Emmott, B. (2008) *Rivals: How the Power Struggle Between China, India and Japan Will Shape Our Next Decade* (New York: Harcourt).
Enloe, C. (1993) *The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War* (Berkeley, CA: University of California Press).
Enloe, C. (2000) *Bananas, Beaches and Base: Making Feminist Sense of International Politics,* 2nd edn (Berkeley, CA: University of California Press).
Enloe, C. (2004) *The Curious Feminist: Searching for Women in a New Age of Empire* (Berkeley, CA: University of California Press).
Erskine, T. (ed.) (2003) *Can Institutions Have Responsibilities? Collective Moral Agency and International Relations* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Erskine, T. (2004) '"Blood on the UN's Hands"? Assigning Duties and Apportioning Blame to an Intergovernmental Organisation', *Global Society* (18) 21–42.
Erskine, T. (2008) *Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of 'Dislocated Communities'* (Oxford: Oxford University Press)
Ethics and International Affairs (2002) Roundtable: 'New Wars: What Rules Apply?' (16) 1–26.
Ethics and International Affairs (2003a) Roundtable: 'Evaluating the Pre-Emptive Use of Force' (17) 1–35.
Ethics and International Affairs (2003b) Special Section, 'The Revival of Empire' (17).
Etzioni, A. (2004) *From Empire to Community* (Basingstoke: Palgrave).
Evans, G. (1975) 'E. H. Carr and International Relations', *British Journal of International Studies* (1) 77–97.
Evans, M. (ed.) (2005) *Just War Theory: A Reappraisal* (Edinburgh: Edinburgh University Press).
Evans, P., D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds) (1985) *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press).
Evans, P. B., H. K. Jacobson and R. D. Putnam (eds) (1993) *Double-Edged Diplomacy: International Diplomacy and Domestic Politics* (Berkeley, CA: University of California Press).
Falk, R. (1971) *This Endangered Planet* (New York: Vintage).
Falk, R. (1999) *Predatory Globalization: A Critique* (Cambridge: Polity Press).
Fawn R. and R. Hinnebusch (eds) (2006) *The Iraq War: Causes and Consequences* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Felshtinsky, Y. and V. Pribylovsky (2008) *The Age of Assassins: The Rise and Rise of Vladimir Putin* (London: Gibson Square Books).
Ferguson, N. (2004) *Colossus; The Rise and Fall of the American Empire* (London: Allen Lane).
Ferguson, N. (2005) 'Sinking Globalization', *Foreign Affairs* (84).

Finlay, C. J. (2007) 'Reform Intervention and Democratic Revolution', *European Journal of International Relations* (13) 555–81.
Forsyth, M. G., H. M. A. Keens-Soper and P. Savigear (eds) (1970) *The Theory of International Relations* (London: Allen & Unwin).
Fox, W. R. T. (1985) 'E. H. Carr and Political Realism: Vision and Revision', *Review of International Studies* (11) 1–16.
Frank, A. G. (1971) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America* (Harmondsworth: Penguin).
Frank, A. G. and B. Gills (eds) (1993) *The World System: Five Hundred Years or Five Thousand?* (London: Routledge).
Frank, T. (2001) *One Market Under God* (New York: Random House).
Freedman, L. (ed.) (1994) *War* (Oxford: Oxford University Press).
Freedman, L. (2000) 'Victims and Victors: Reflections on the Kosovo War', *Review of International Studies* (26) 335–58.
Freud, S. (1985) *Civilisation, Society and Religion* (Harmondsworth: Penguin).
Friedberg, A. L. (2005) 'The Future of U.S.–China Relations: Is Conflict Inevitable?', *International Security* (30) 7–45.
Frieden, J. A. and D. A. Lake (eds) (1999) *International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth*, 4th edn (Belmont, CA: Wadsworth; London: Routledge).
Friedman, M. (1966) *Essays in Positive Economics* (Chicago: Chicago University Press).
Friedman, T. (1999) *The Lexus and the Olive Tree* (New York: HarperCollins).
Frost, M. (1996) *Ethics in International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Frost, M. (2003) 'Tragedy, Ethics and International Relations', *International Relations* (17) 477–95.
Fuchs, D. (2005) 'Commanding Heights? The Strength and Fragility of Business Power in Global Politics', *Millennium* (33) 771–801.
Fukuyama, F. (1989) 'The End of History', *The National Interest* (16) 3–16.
Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press).
Gaddis, J. L. (2004) *Surprise, Security and the American Experience* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Galtung, J. (1971) 'A Structural Theory of Imperialism', *Journal of Peace Research* (13) 81–94.
Gardner, R. N. (1980) *Sterling–Dollar Diplomacy in Current Perspective: The Origins and Prospects of our International Economic Order* (New York: Columbia University Press).
Garthoff, R. (1994) *The Great Transition: American–Soviet Relations and the End of the Cold War* (Washington, DC: Brookings Institute).
Gartzke, E. and K. S. Gleditsch, (2006) 'Identity and Conflict: Ties that Bind and Differences that Divide', *European Journal of International Relations* (12) 53–87.
Gat, A. (2005) 'The Democratic Peace Theory Reframed: The Impact of Modernity', *World Politics* (58) 73–100.
Gellman, P. (1988) 'Hans Morgenthau and the Legacy of Political Realism', *Review of International Studies* (14) 247–66.

Gellner, E. (1988) *Plough, Sword and Book: The Structure of Human History* (London: Collins Harvill).
George, A. L. (1971) *The Limits of Coercive Diplomacy* (Boston, MA: Little, Brown).
George, J. (1994) *Discourses of Global Politics: A Critical (Re) Introduction to International Relations* (Boulder, CO: Lynne Rienner; Basingstoke: Palgrave Macmillan).
George, S. (1988) *A Fate Worse than Debt* (Harmondsworth: Penguin).
Germain, R. and M. Kenny (1998) 'Engaging Gramsci: International Relations Theory and the New Gramscians', *Review of International Studies* (24) 3–21.
Gerner, D. J. (1991) 'Foreign Policy Analysis: Exhilarating Eclecticism, Intriguing Enigmas', in Howell, 'International Studies'.
Geschiere, P. (1997) *The Modernity of Witchcraft: Politics and the Occult in Postcolonial Africa* (Richmond, VA: University of Virginia Press).
Giddens, A. (1985) *The Nation-State and Violence* (Cambridge: Polity Press).
Giddens, A (1986) *The Constitution of Society* (Cambridge: Polity Press)
Giddens, A. (1999) *The Runaway World* (Cambridge: Polity Press).
Gill, S. (ed.) (1993) *Gramsci, Historical Materialism and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Gill, S. and D. Law (1988) *The Global Economy: Prospects, Problems and Policies* (London: Harvester).
Gills, B., J. Rocamora and R. Wilson (1993) *Low Intensity Democracy: Political Power in the New World Order* (London: Pluto Press).
Gilpin, R. (1975) *US Power and the Multinational Corporation* (New York: Basic Books).
Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press).
Gilpin, R. (1984) 'The Richness of the Tradition of Political Realism', *International Organization* (38) 287–304.
Gilpin, R. (1992) *The Political Economy of International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Gilpin, R. (2000) *The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Gilpin, R. (2001) *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Glasius, M., D. Lewis and H. Seckinelgin (eds) (2004) *International Civil Society* (London: Routledge).
Gleditsch, N. P. and T. Risse-Kappen (eds) (1995) 'Democracy and Peace', Special Issue, *European Journal of International Relations* (1) 429–574.
Global Civil Society Yearbook, annual (Oxford: Oxford University Press).
Global Governance (2006) Special Issue on the International Monetary Fund (12) 343–523.
Global Governance (2007) Special Issue on the World Bank (12) 461–581.
Goldsmith, J. and E. Posner (2005) *The Limits of International Law* (Oxford: Oxford University Press).
Goldstein, J. and R. O. Keohane (eds) (1993) *Ideas and Foreign Policy* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Gong, G. C. (1984) *The Standard of 'Civilisation' in International Society* (Oxford: Oxford University Press).
Goodale, M. and S. E. Merry (2007) *The Practice of Human Rights: Tracking Law Between the Global and the Local* (Cambridge: Cambridge University Press).
Gordon, P. and Shapiro, J. (2004) *Allies at War* (New York: McGraw-Hill Higher Education).
Gotz, N. (2008) 'Reframing NGOs: The Identity of an International Relations Non-Starter', *European Journal of International Relations* (14) 231–58.
Gourevitch, P. (1998) *We Wish to Inform You that Tomorrow We will be Killed with our Families: Stories from Rwanda* (New York: Farrar, Straus & Giroux).
Gow, J. (1997) *Triumph of the Lack of Will: International Diplomacy and the Yugoslav War* (London: C. Hurst).
Gowa, J. (1983) *Closing the Gold Window: Domestic Politics and the End of Bretton Woods* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Gowa, J. (1999) *Ballots and Bullets: The Elusive Democratic Peace* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Grant, R. and K. Newland (eds) (1991) *Gender and International Relations* (Milton Keynes: Open University Press).
Gray, C. (1999) 'Clausewitz Rules OK! The Future Is the Past with GPS', *Review of International Studies*, Special Issue 'The Interregnum' (25) 161–82; also in Cox *et al.* (1999).
Gray, J. (2004) *Al Qaeda and What it Means to Be Modern* (London: Faber & Faber).
Greenhill, B. (2008) 'Recognition and Collective Identity Formation in International Politics', *European Journal of International Relations* (14) 343–68.
Grieco, J. M. (1988) 'Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism', *International Organization* (42) 485–508.
Griffiths, M. (1992) *Realism, Idealism and International Politics: A Reinterpretation* (London: Routledge).
Groom, A. J. R. and M. Light (eds) (1994) *Contemporary International Relations: A Guide to Theory* (London: Pinter).
Groom, A. J. R. and P. Taylor (eds) (1975) *Functionalism: Theory and Practice in World Politics* (London: University of London Press).
Groom, A. J. R. and P. Taylor (eds) (1984) *The Commonwealth in the 1980s* (London: Macmillan).
Groom, A. J. R. and P. Taylor (eds) (1994) *Frameworks for International Co-operation* (London: Pinter).
Gulick, E. V. (1955) *Europe's Classical Balance of Power* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Guzzini, S. (2000) 'A Reconstruction of Constructivism in International Relations', *European Journal of International Relations* (6) 147–82.
Guzzini, S. and A. Leander (eds) (2006) *Constructivism and International Relations: Alexander Wendt and his Critics* (London: Routledge).
Haas, E. B. (1964) *Beyond the Nation State* (Stanford, CA: Stanford University Press).
Haas, P. (1989) 'Do Regimes Matter: Epistemic Communities and Mediterranean Pollution Control', *International Organization* (43) 377–403.
Haas, P. (ed.) (1992) 'Knowledge, Power and International Policy Coordination', Special Issue, *International Organization* (46) 1–390.

Haass, R. (2008) 'The Age of Nonpolarity,' *Foreign Affairs* (87), 3.
Habermas, J. (1994) *The Past as Future* (Cambridge: Polity Press).
Habermas, J. (1997) 'Kant's Idea of Perpetual Peace, with the Benefit of Two Hundred Years' Hindsight', in Bohman and Lutz-Bachmann, *Perpetual Peace.*
Habermas, J. (1999) 'A War on the Border Between Legality and Morality', *Constellations* (6) 263–72.
Habermas, J. (2002) *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory* (Cambridge: Polity Press).
Hall, R. B. (1999) *National Collective Identity: Social Constructs and International System* (New York: Columbia University Press).
Halliday, F. (1992) 'An Encounter with Fukuyama', *New Left Review* (193) 89–95.
Halliday, F. (1994) *Rethinking International Relations* (London: Macmillan).
Hallward, M. C. (2008) 'Situating the "Secular": Negotiating the Boundary between Religion and Politics', *International Political Sociology* (2) 1–16.
Halper, S. and J. Clarke (2004) *America Alone: The Neo-Conservatives and Global Order* (Cambridge: Cambridge University Press).
Hamilton, K. and R. T. B. Langhorne (1995) *The Practice of Diplomacy* (London: Routledge).
Hanson, V. D. (1989) *The Western Way of War: Infantry Battle in Classical Greece* (New York: Knopf).
Harding, S. (1986) *The Science Question in Feminism* (Milton Keynes: Open University Press).
Hardt, M. and A. Negri (2001) *Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Hardy, D. T. and J. Clarke (2004) *Michael Moore Is a Big Fat Stupid White Man* (London: HarperCollins).
Harris, N. (1986) *The End of the Third World* (Harmondsworth: Penguin).
Harvard Human Rights Journal, vol. 17 (2004).
Harvard International Review (2007) Special Issue, 'A Titled Balance: Who Will Rise?' (29).
Harvey, N. (1998) *The Chiapas Rebellion* (Durham, NC: Duke University Press).
Hasenclever, A., P. Mayer and V. Rittberger (1997) *Theories of International Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press).
Hasenclever, A., P. Mayer and V. Rittberger (2000) 'Integrating Theories of International Regimes', *Review of International Studies* (26) 3–33.
Haslam, J. (2002) *No Virtue like Necessity: Realist Thought in International Relations since Machiavelli* (New Haven, CT: Yale University Press).
Hassner, P. (2002) *The United States: The Empire of Force or the Force of Empire* (Chaillot Papers, No. 54), Paris.
Havel, V. (1993) *Summer Meditations on Politics, Morality and Civility in a Time of Transition* (New York: Vintage).
Hay, C., M. Lister and D. Marsh (eds) (2006) *The State: Theories and Issues* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Hegel, G. F. W. (1821/1991) *Elements of the Philosophy of Right* (Cambridge: Cambridge University Press).
Held, D. (1995) *Democracy and the Global Order* (Cambridge: Polity Press).
Held, D. and A. McGrew (eds) (2003) *The Global Transformations Reader*, 2nd edn (Cambridge: Polity Press).

Held, D. and A. McGrew (eds) (2007) *Globalization Theory: Approaches and Controversies* (Cambridge: Polity Press).

Held, D, A. McGrew, D. Goldblatt and J. Perraton (1999) *Global Transformations* (Cambridge: Polity Press).

Helms, J. (2000/1) 'American Sovereignty and the United Nations', *The National Interest* (62) 31–4.

Hendrickson, D. C. (2002) 'Towards Universal Empire: The Dangerous Quest for Absolute Security', *World Policy Journal* (19) 2–10.

Hermann, C. E., C. W. Kegley and J. N. Rosenau (eds) (1987) *New Directions in the Study of Foreign Policy* (London: Allen & Unwin).

Herz, J. (1956) 'Rise and Demise of the Territorial State', *World Politics* (9) , 4, pp. 473 - 493,

Heuser, B. (2002) *Reading Clausewitz* (London: Pimlico).

Higgott, R. (1994) 'International Political Economy', in Groom and Light, *Contemporary International Relations.*

Higgott, R. (2000) 'Economic Globalization and Global Governance: Towards a Post Washington Consensus', in Rittberger and Schnabel, *The UN Global Governance System in the Twenty-First Century.*

Hill, C. (1989) '1939: The Origins of Liberal Realism', *Review of International Studies* (15) 319–28.

Hill, C. (2002) *The Changing Politics of Foreign Policy* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).

Hill, C. (2003) 'What Is to Be Done? Foreign Policy as a Site for Political Action', *International Affairs* (79) 233–55.

Hinsley, F. H. (1963) *Power and the Pursuit of Peace* (Cambridge: Cambridge University Press).

Hinsley, F. H. (1966) *Sovereignty* (London: Hutchinson).

Hinsley, F. H. (1974) *Nationalism and the International System* (London: Hodder & Stoughton).

Hirst, P. and G. Thompson (2000) *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge: Polity Press).

Hitchens, C. (2003) *The Long Short War: The Postponed Liberation of Iraq* (London: Plume Books).

Hobbes, T. (1946) *Leviathan* (ed. with an introduction by M. Oakeshott) (Oxford: Basil Blackwell).

Hobson, J. A. (1902/1938) *Imperialism: A Study* (London: A. Constable).

Hobson, J. M. (2000) *The State and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).

Hobson, J. M. (2001) 'The "Second State Debate" in International Relations: Theory Turned Upside Down', *Review of International Studies* (27) 395–414.

Hodges, M. (ed.) (1972) *European Integration* (Harmondsworth: Penguin).

Hoffmann, S. (1977) 'An American Social Science: International Relations', *Daedalus* (106) 41–61.

Hogan, M. (ed.) (1992) *The End of the Cold War: Its Meaning and Implications* (Cambridge: Cambridge University Press).

Holbraad, C. (1970) *Concert of Europe* (London: Longman).

Hollis, M. (1995) *The Philosophy of the Social Sciences* (Cambridge: Cambridge University Press).
Hollis, M. and S. Smith (1991) *Explaining and Understanding International Relations* (Oxford: Clarendon Press).
Holsti, O., R. Siverson and A. George (1980) *Change in the International System* (Boulder, CO: Westview Press).
Holzgrefe, J. L. and R. O. Keohane (eds) (2003) *Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dimensions* (New York: Cambridge University Press).
Houghton, D. P. (2007) 'Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach,' *Foreign Policy Analysis* (3) 24–45.
Howard, M. (1983) *Clausewitz* (Oxford: Oxford University Press).
Howell, L. D. (ed.) (1991/2) 'International Studies: The State of the Discipline', Special Issue, *International Studies Notes* (16/17) 1–68.
Hume, D. (1987) *Essays: Moral, Political and Literary* (Indianapolis, IN: Liberty Classics).
Hunt, K. and K. Rygiel (eds) (2006) *(En)Gendering the War on Terror: War Stories and Camouflaged Politics* (London: Ashgate).
Hunt, L. (2007) *Inventing Human Rights* (New York: W. W. Norton).
Huntington, S. (1993a) 'The Clash of Civilizations', *Foreign Affairs* (72) 22–49.
Huntington, S. (1993b) 'Response: If Not Civilizations, What?', *Foreign Affairs* (72) 186–94.
Huntington, S. (1996) *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster).
Huntington, S. (2005) *Who Are We?* (New York: Free Press).
Hurd, E. S. (2007) *The Politics of Secularism in International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Hurrell, A. (2007) *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society* (Oxford: Oxford University Press)
Hurrell, A. and B. Kingsbury (eds) (1992) *The International Politics of the Environment* (Oxford: Oxford University Press).
Hutchings, K. (2008) *Time and World Politics* (Manchester: Manchester University Press).
Hutton, W. (2007) *The Writing on the Wall: China and the West in the 21st Century* (London: Little, Brown).
Ignatieff, M. (1999) *The Warrior's Honour: Ethnic War and the Modern Consciousness* (New York: Vintage).
Ignatieff, M. (2000) *Virtual War* (New York: Metropolitan Books).
Ignatieff, M. (2003) *Empire Lite* (London: Minerva).
Ikenberry, G. J. (1998) 'Constitutional Politics in International Relations', *European Journal of International Relations* (4) 147–77.
Ikenberry, G. J. (1998/99) 'Institutions, Strategic Restraint and the Persistence of American Post-War Order', *International Security* (23) 43–78.
Ikenberry, G. J. (2001) *After Victory* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Ikenberry, J. G. (ed.) (2002a) *America Unrivalled: The Future of the Balance of Power* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Ikenberry, J. G. (2002b) 'America's Imperial Ambition', *Foreign Affairs* (81) 5–52.

Ikenberry, J. G. (2008)'The Rise of China and the Future of the West; Can the Liberal System Survive', *Foreign Affairs* (87).
International Affairs (2007) 'Forum: Europe at 50' (83) 227–317.
International Commission on Intervention and State Sovereignty, The (2002) *The Responsibility to Protect*; available at: http://www.dfait-maeci.gc.ca/iciss-ciise/pdf/Commission-Report.pdf.
International Feminist Journal of Politics (2002) 'Forum: The Events of 11 September and Beyond' (4) 95–113.
International Organization (1998) Special Issue: '*International Organization*' at Fifty', P. Katzenstein, R. O. Keohane and S. Krasner (eds) (52) 645–1012.
International Relations (2005) Roundtable: The Battle Rages On (19) 337–60.
International Relations (2006) Forum: Rethinking the Rules (20) 273–349.
International Relations (2007) Special Issue: 'The Privatisation and Globalisation of Security in Africa' (2) 131–256.
International Security (2001/2) Special Section, 'The Threat of Terrorism: US Policy after September 11th' (26) 5–78.
International Security (2005) Forum: Balancing Acts (30) 7–45.
International Studies Perspectives (2005) 'Policy and the Poliheuristic Theory of Foreign Policy Decision Making: A Symposium' (6) 94–150.
International Studies Review (2006a) Forum: The Changing Face of Europe: European Institutions in the Twenty-First Century (8) 139–97.
International Studies Review (2006b) Forum: Moving Beyond the Agent–Structure Debate (8) 355–81.
International Studies Review (2007) 'The North–South Divide and International Studies: A Symposium' (9) 556–710.
Jackson, R. (1990) *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press).
Jackson, R. (2000) *The Global Covenant* (Oxford: Oxford University Press)
Jackson, R. and G. Sorensen (2006) *Introduction to International Relations*, 3rd edn (Oxford: Oxford University Press).
Janis, I. (1972) *Victims of Groupthink* (Boston, MA: Houghton Mifflin).
Jarvis, A. (1989) 'Societies, States and Geopolitics', *Review of International Studies* (15) 281–93.
Jervis, R. (1976) *Perception and Misperception in World Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Jervis, R. (1999) 'Realism, Neoliberalism and Co-operation: Understanding the Debate', *International Security* (24) 42–63.
Jessop, Bob (2002) *The Future of the Capitalist State* (Cambridge: Polity Press).
Jessop, Bob (2007) *State Power* (Cambridge: Polity Press).
Joll, J. (1984) *The Origins of the First World War* (London: Longman).
Jones, A. (1996) 'Gendering International Relations', *Review of International Studies* (22) 405–29.
Jones, A. (1998) 'Engendering Debate', *Review of International Studies* (24) 299–303.
Jones, P. and S. Caney (eds) (2000) *Human Rights and Global Diversity* (London: Frank Cass).
Jones, R. W. (1999) *Security, Strategy and Critical Theory* (Boulder, CO: Lynne Rienner).

Jones, R. W. (ed.) (2001) *Critical Theory and World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Joseph, J. (2008) 'Hegemony and the Structure–Agency Problem in International Relations: A Scientific Realist Contribution,' *Review of International Studies* (34) 109–29.
Joy, B. (2000) 'Why the Future Doesn't Need Us', *Wired* (8 April) 238–62.
Kagan, R. (2004) *Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (London: Atlantic Books).
Kagan, R (2008) *The Return of History and the End of Dreams* (NY: Atlantic Books).
Kaher, M. (ed.) (1986) *The Political Economy of International Debt* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Kaldor, M. (2003) *Global Civil Society: An Answer to War* (Cambridge: Polity Press).
Kaplan, M. (1957) *System and Process in International Politics* (New York: Wiley).
Katznelson, I. and H. Milner (eds) (2002) *Political Science: The State of the Discipline* (New York: W. W. Norton).
Katzenstein, P, R.O. Keohane, and S. Krasner (1999) *Exploration and Contestation in the Study of World Politics* (Cambridge, MA: MIT press)
Kaufman, S., R. Little and W. Wohlforth (2007) *Balance of Power in World History* (London: Palgrave).
Keane, J. (2003) *Global Civil Society?* (Cambridge: Cambridge University Press).
Keegan, J. (1978) *The Face of Battle* (London: Jonathan Cape).
Keegan, J. (2004) *The Iraq War* (London: Hutchinson).
Kegley, C. W. Jr (ed.) (1995) *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* (Belmont, CA: Wadsworth; London: Macmillan).
Kegley, C. W. Jr and E. Wittkopf (2004) *World Politics: Trend and Transformation*, 9th edn (Belmont, CA: Wadsworth).
Kelsall, T. (2006) 'Politics, Anti-Politics, International Justice: Language and Power in the Special Court for Sierra Leone', *Review of International Studies* (32) 587–602.
Kennan, G. (1952) *American Diplomacy* (New York: New American Library).
Kennedy, P. (1981) *The Realities Behind Diplomacy* (London: Allen & Unwin).
Kennedy, P. (1988) *The Rise and Fall of the Great Powers* (London: Unwin, Hyman).
Kennedy, P. (1993) *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Random House).
Keohane, R. O. (1980) 'The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967–1977', pp. 132–62 in Holsti *et al.*, *Change in the International System*; also in Keohane (1989).
Keohane, R. O. (1984) *After Hegemony* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Keohane, R. O. (ed.) (1986) *Neorealism and its Critics* (New York: Columbia University Press).
Keohane, R. O. (1988) 'International Institutions: Two Approaches', *International Studies Quarterly* (32) 379–96; also in Keohane (1989).
Keohane, R. O. (1989) *International Institutions and State Power* (Boulder, CO: Westview Press).
Keohane, R. O. and S. Hoffmann (eds) (1991) *The New European Community* (Boulder, CO: Westview Press).
Keohane R. O. and J. S. Nye (eds) (1971) *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Keohane, R. O. and J. S. Nye (1977/2000) *Power and Interdependence, 1st/3rd* edn (Boston, MA: Little, Brown).
Kerr, D. (2005) 'The Sino-Russian Partnership and US Policy toward North Korea: From Hegemony to Concert in Northeast Asia', *International Studies Quarterly* (49) 411–38.
Keylor, W. (2005) *The Twentieth Century World and Beyond: An International History since 1900* (New York: Oxford University Press).
Keynes, J. M. (1919) *The Economic Consequences of the Peace* (London: Macmillan).
Khaliq, U. (2008) *Ethical Dimensions of the Foreign Policy of the European Union* (Cambridge: Cambridge University Press).
Kiely, R. (2006) 'US Hegemony and Globalisation: What Role for Theories of Imperialism?', *Cambridge Review of International Affairs* (19) 205–21.
Kiely, R. (2007) 'Poverty Reduction through Liberalisation? Neoliberalism and the Myth of Global Convergence', *Review of International Studies* (33) 415–34.
Kiely, R. (2007) *The New Political Economy of Development* (Basingstoke: Palgrave).
Kindleberger, C. (1973) *The World in Depression 1929–1939* (Harmondsworth: Penguin).
King, G., R. O. Keohane and S. Verba (1994) *Designing Social Enquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Kissinger, H. (1994) *Diplomacy* (London: Simon & Schuster).
Klein, N. (2001) *No Logo* (London: Flamingo).
Knorr, K. and J. N. Rosenau (eds) (1969) *Contending Approaches to International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Koch, H. (ed.) (1972) *The Origins of the First World War* (London: Longman).
Krasner, S. D. (1972) 'Are Bureaucracies Important? (Or Allison Wonderland)', *Foreign Policy* (7) 159–79.
Krasner, S. D. (ed.) (1983) *International Regimes* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Krasner, S. D. (1985) *Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism* (Berkeley, CA: University of California Press).
Krasner, S. D. (1994) 'International Political Economy: Abiding Discord', *Review of International Political Economy* (1) 13–19.
Krasner, S. D. (1999) *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Kratochwil, F. (1989) *Rules, Norms and Decisions* (Cambridge: Cambridge University Press).
Kratochwil, F. (1995) 'Sovereignty as *Dominium:* Is There a Right of Humanitarian Intervention?', in Lyons and Mastanduno, *Beyond Westphalia?*
Kratochwil, F. (2000) 'Constructing a New Orthodoxy? Wendt's *Social Theory of International Politics* and the Constructivist Challenge', *Millennium: Journal of International Studies* (29) 73–101.
Kratochwil, F. (2005) 'Religion and (Inter-)National Politics: On the Heuristic of Identities, Structures, and Agents', *Alternatives* (30) 113–40.
Kratochwil, F. and E. Mansfield (eds) (2005) *International Organization and Global Governance: A Reader* (New York: Pearson).
Kratochwil, F. and J. G. Ruggie (1986) 'International Organization: the State of the Art or the Art of the State', *International Organization* (40) 753–75.

Krause, K. and M. C. Williams (eds) (1997) *Critical Security Studies: Concepts and Cases* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Krauthammer, C. (2003) 'The Unipolar Moment Revisited', *The National Interest* (Winter 2002/3) 5–17.
Krugman, P. (1994) *Rethinking International Trade* (Cambridge, MA: MIT Press).
Krugman, P. (1996) *Pop Internationalism* (Cambridge, MA: MIT Press).
Krugman, P. (1998) *The Accidental Theorist and Other Despatches from the Dismal Science* (Cambridge, MA: MIT Press).
Krugman, P. (2004) *The Great Unravelling* (New York: W. W. Norton).
Krugman, P. and M. Obstfeld (2002) *International Economics: Theory and Policy* (New York: HarperCollins).
Kubalkova, V., N. Onuf and P. Kowert (1998) *International Relations in a Constructed World* (Armonk, NY: M. E. Sharpe).
Kuperman, A. J. (2008) 'The Moral Hazard of Humanitarian Intervention: Lessons from the Balkans', *International Studies Quarterly* (52) 49–80.
Kurki, M. (2006) 'Causes of a Divided Discipline: Rethinking the Concept of Cause in International Relations Theory', *Review of International Studies* (32) 189–216.
Kurki, M. (2008) *Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press).
Kymlicka, W. (ed.) (1995) *The Rights of Minority Cultures* (Oxford: Oxford University Press).
Kymlicka, W. (2001) *Politics and the Vernacular: Nationalism, Multiculturalism and Citizenship* (Oxford: Oxford University Press).
Kymlicka, W. and M. Opalski (eds) (2001) *Can Liberal Pluralism be Exported? Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe* (Oxford: Oxford University Press).
Laclau, E. (1976) *Politics and Ideology in Marxist Theory* (London: New Left Books).
LaFeber, W. (1999) *Michael Jordan and the New Global Capitalism* (New York: W. W. Norton).
Lakatos, I. and A. Musgrave (eds) (1970, reprinted 2008) *Criticism and the Growth of Knowledge* (Cambridge: Cambridge University Press).
Lake, D. (1988) *Power, Protection and Free Trade: International Sources of US Commercial Strategy, 1887–1939* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Lake, D. (1992) 'Powerful Pacifists: Democratic States and War', *American Political Science Review* (86) 24–37.
Lake, D. (1993) 'Leadership, Hegemony and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monarch with Potential', *International Studies Quarterly* (33) 459–89.
Lake, D. (2006) 'American Hegemony and the Future of East–West Relations', *International Studies Perspectives* (7) 23–30.
Lake, D. (2007) 'Escape from the State of Nature: Authority and Hierarchy in World Politics', *International Security* (32) 47–79.
Lal, D. (1983) *The Poverty of 'Development Economics'* (London: Institute of Economic Affairs).
Lang, A. F. (ed.) (2003) *Just Interventions* (Washington, DC: Georgetown University Press).

Lapid, Y. (1989) 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era', *International Studies Quarterly* (33) 235–54.
Lapid, Y. and F. Kratochwil (eds) (1996) *The Return of Culture and Identity in International Relations Theory* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Layne, C. (1994) 'Kant or Cant: the Myth of the Democratic Peace', *International Security* (19) 2; 5–49.
Lebow, R. N. (1981) *Between Peace and War: The Nature of International Crisis* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press).
Lebow, R. N. (2003) *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders* (Cambridge: Cambridge University Press).
Lebow, R. N. (2008) *A Cultural Theory of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Lebow, R. N. and T. Risse-Kappen (eds) (1995) *International Relations Theory and the End of the Cold War* (New York: Columbia University Press).
Lebow, R. N. and J. Stein (1994) *We All Lost the Cold War* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Lebrecht, N. (2007) *Maestros, Masterpieces and Madness: The Secret Life and Shameful Death of the Classical Record Industry* (London: Allen Lane)
Legro, J. W. and A. Moravcsik (1999) 'Is Anybody Still a Realist?', *International Security* (24) 25–55.
Legvold, R. (2007) *Russian Foreign Policy in the 21st Century & the Shadow of the Past* (New York: University of Columbia Press).
Levi-Faur, D. (1997) 'Economic Nationalism: From Friedrich List to Robert Reich', *Review of International Studies* (23) 359–70.
Levit, K. (2005) 'Keynes and Polanyi: The 1920s and the 1990s', *Review of International Political Economy* (13) 152–77.
Levy, M. A., O. R. Young and M. Zürn (1995) 'The Study of International Regimes', *European Journal of International Relations* (1) 267–330.
Lewis, B. (2002) *What Went Wrong? The Clash between Islam and Modernity in the Middle East* (Oxford: Oxford University Press).
Lieber, R. (2007) *The American Era: Power and Strategy for the 21st Century* (Cambridge: Cambridge University Press)
Light, M. and A. J. R. Groom (eds) (1985) *International Relations: A Handbook in Current Theory* (London: Pinter).
Linklater, A. (1990) *Beyond Realism and Marxism* (Basingstoke/New York: Macmillan).
Linklater, A. (1992) 'The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical-Theoretic Approach', *Millennium* (21) 77–98.
Linklater, A. (1998) *The Transformation of Political Community* (Cambridge: Polity Press).
Linklater, A. and H. Suganami (2006) *The English School of International Relations: A Contemporary Reassessment* (Cambridge: Cambridge University Press)
Lipschutz, R. (2005) 'Power, Politics and Global Civil Society', *Millennium* (33) 747–69.
Liska, G. (1990) *The Ways of Power: Patterns and Meanings in World Politics* (Oxford: Basil Blackwell).

List, F. (1966) *The National System of Political Economy* (London: Frank Cass).
Little, I. M. D. (1982) *Economic Development: Theory, Policy, and International Relations* (New York: Basic Books).
Little, R. (1994) 'International Relations and Large Scale Historical Change', in Groom and Light, *Contemporary International Relations.*
Little, R. (2007) *The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models* (Cambridge: Cambridge University Press).
Little, R. and M. Smith (eds) (2006) *Perspectives on World Politics: A Reader* (London: Routledge).
Loescher, G. (1993) *Beyond Charity: International Co-operation and the Global Refugee Crisis* (New York: Oxford University Press).
Lomas, P. (2005) 'Anthropomorphism, Personification and Ethics: A Reply to Alexander Wendt', *Review of International Studies* (31) 349–56.
Long, D. and B. Schmidt (eds) (2005) *Imperialism and Internationalism in the Discipline of IR* (New York: State University of New York Press).
Long, D. and P. Wilson (eds) (1995) *Thinkers of the Twenty Years' Crisis: Interwar Idealism Reassessed* (Oxford: Clarendon Press).
Lövbrand, E. and J. Stripple (2006) 'The Climate as Political Space: On the Territorialisation of the Global Carbon Cycle', *Review of International Studies* (32) 217–35.
Lucas, E. (2008) *The New Cold War: How the Kremlin Menaces Both Russia and the West* (London: Bloomsbury).
Lukes, S. (1974/2004) *Power: A Radical View,* 2nd edn (London/Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Lynn-Jones, S. M. and S. E. Miller (eds) (1995) *Global Dangers: Changing Dimensions of International Security* (Cambridge, MA: MIT Press).
Lyons, G. M. and M. Mastanduno (eds) (1995) *Beyond Westphalia?* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press).
MacKinnon, C. (1993) 'Crimes of War, Crimes of Peace', in Shute and Hurley, *On Human Rights.*
MacMillan, J. (1996) 'Democracies Don't Fight: A Case of the Wrong Research Agenda', *Review of International Studies* (22) 275–99.
MacMillan, J. and A. Linklater (eds) (1995) *Boundaries in Question* (London: Pinter).
Macridis, R. C. (ed.) (1992) *Foreign Policy in World Politics* (London: Prentice-Hall).
Mahbubani, K. (1992) 'The West and The Rest', *The National Interest* (28) 3–13.
Mann, J. (2004) *The Rise of the Vulcans* (New York: Viking Books).
Mann, M. (1986/1993) *The Sources of Social Power,* Vols I and II (Cambridge: Cambridge University Press).
Mann, M. (1988) *States, War and Capitalism* (Oxford: Basil Blackwell).
Mann, M. (2003) *Incoherent Empire* (London: Verso).
Mannheim, K. (1936/1960) *Ideology and Utopia* (London: Routledge & Kegan Paul).
Mansfield, E and R. Snyder (2005) *Electing to Fight: Why Emerging Democracies go to War* (Cambridge, MA: MIT Press)
Martel, G. (ed.) (1986) *The Origins of the Second World War Reconsidered: The A. J. P. Taylor Debate after Twenty-Five Years* (Boston, MA: George Allen & Unwin).
Marx, K. (1973) *Political Writings,* Vol. 1 (London: Penguin).

Mayall, J. (1990) *Nationalism in International Society* (Cambridge: Cambridge University Press).
Mayall, J. (ed.) (1996) *The New Interventionism: 1991–1994* (Cambridge: Cambridge University Press).
McCormack, T. L. H. and G. J. Simpson (eds) (1997) *The Law of War Crimes: National and International Approaches* (The Hague: Kluwer Law International).
McGrew, A. and P. Lewis (1992) *Global Politics: Globalization and the Nation State* (Milton Keynes: Open University Press).
McSweeney, B. (1996) 'Identity and Security: Buzan and the Copenhagen School', *Review of International Studies* (22) 81–94.
McSweeney, B. (1998) Durkheim and the Copenhagen School', *Review of International Studies* (24) 137–40.
Mead, W. R. (2002) *Special Providence* (London: Routledge).
Mead, W. R. (2004) *Power, Terror, Peace and War* (New York: Alfred A. Knopf).
Meadows, D., J. Randers, D. L. Meadows and W. W. Behrens (1974) *Limits to Growth* (London: Pan).
Mearsheimer, J. (1990) 'Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War', *International Security* (15) 5–56; and collected in M. E. Brown, Lynn-Jones and Miller, *The Perils of Anarchy* (1995).
Mearsheimer, J. (1994/5) 'The False Promise of International Institutions', *International Security* (19) 5–49; and collected in M. E. Brown, Lynn-Jones and Miller, *The Perils of Anarchy* (1995).
Mearsheimer, J. (2001) *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W. W. Norton).
Mearsheimer, J. (2005) 'E.H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On', *International Relations* (19) 139–52.
Mearsheimer, J. and S. Walt (2006) 'The Israel Lobby,' *London Review of Books* (28) 3–12.
Mearsheimer, J. and S. Walt (2007) *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Straus and Giroux).
Megret, F. (2002) 'The Politics of International Criminal Justice', *European Journal of International Law* (13) 1261–84.
Meinecke, F. (1957) *Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and Its Place in Modern History* (London: Routledge & Kegan Paul).
Meredith, R. (2008) *The Elephant and the Dragon: The Rise of India and China and What It Means for All of Us* (New York: W. W. Norton).
Meyer, J., J. Boli, G. Thomas and F. Ramirez (1997) 'World Society and the Nation State', *American Sociological Review* (62) 171–90.
Micklethwait, J. and A. Wooldridge (2004) *The Right Nation* (London: Allen Lane).
Miliband, R. (1973) *The State and Capitalist Society* (London: Quartet Books).
Millennium (1988) 'Women and International Relations', Special Issue (17) 419–598.
Millennium (1991) 'Sovereignty at Bay, 20 Years After', Special Issue (20) 198–307.
Millennium (1995) 'The Globalization of Liberalism', Special Issue (24) 377–576.
Millennium (1998) 'Gender and International Relations', Special Issue (27) 809–1100.
Millennium (2000a) 'Seattle December 1999' (29) 103–40.
Millennium (2000b) 'Religion and International Relations', Special Issue (29) 565–89.
Millennium (2002) 'Exchange: "What Empire: Whose Empire?"' (31) 318–45.

Millennium (2003) 'International Relations in the Digital Age', Special Issue (32) 441–672.

Millennium (2005) 'Facets of Power in International Relations', Special Issue (33) 477–961.

Millennium (2007a) 'Forum: Scientific and Critical Realism in International Relations', (35) 343–407.

Millennium (2007b) 'Theory of the International Today', Special Issue (35) 495–817.

Millennium (2008a) 'Exchange: Pluralism in IR', (36) 105–20.

Millennium (2008b) 'Forum: Reflections on the Past, Prospects for the Future in Gender and International Relations' (37) 97–179.

Mills, K. (2005) 'Neo-Humanitarianism: The Role of International Humanitarian Norms and Organizations in Contemporary Conflict,' *Global Governance* (11) 161–83.

Milner, H. V. and K. Keiko (2005) 'Why the Move to Free Trade? Democracy and Trade Policy in the Developing Countries', *International Organization* (59) 107–43.

Mitrany, D. (1966) *A Working Peace System* (Chicago: Quadrangle Books).

Mitrany, D. (1975) *The Functional Theory of Politics* (London: Martin Robertson).

Modelski, G. (1987) *Long Cycles in World Politics* (London: Macmillan).

Mohamed, M. Bin and S. Ishihara (1996) *The Voice of Asia: Two Leaders Discuss the Coming Century* (Tokyo: Kodansha International).

Moore, J. (ed.) (1998) *Hard Choices: Moral Dilemmas in Humanitarian Intervention* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield).

Moore, M (2004a) *Dude, Where's My Country* (London: Penguin).

Moore, M. (2004b) *Stupid White Men* (London: Penguin).

Moravcsik, A. (1997) 'Taking Preferences Seriously: The Liberal Theory of International Politics', *International Organization* (51) 513–53.

Moravcsik, A. (1998) *The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Morgenthau, H. J. (1948) *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred P. Knopf) (5th edn 1978).

Morton, A. D. (2007) 'Waiting for Gramsci: State Formation, Passive Revolution and the International', *Millennium* (35) 597–621.

Murphy, C. (1994) *International Organization and Industrial Change: Global Governance since 1850* (Cambridge: Polity Press).

Murphy, C. and R. Tooze (eds) (1991) *The New International Political Economy* (Boulder, CO: Lynne Rienner).

Murray, A. J. (1996a) 'The Moral Politics of Hans Morgenthau', *The Review of Politics* (58) 81–107.

Murray, A. J. H. (1996b) *Reconstructing Realism* (Edinburgh: Keele University Press).

Nardin, T. (1983) *Law, Morality and the Relations of States* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Nardin, T. (ed.) (1996) *The Ethics of War and Peace* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Nardin, T. and D. Mapel (eds) (1992) *Traditions of International Ethics* (Cambridge: Cambridge University Press).

Nardin, T. and M. S. Williams (2006) *Humanitarian Intervention* (London/New York: New York University Press).

National Commission on Terrorist Attacks, 'The 9/11 Commission Report' (2004) *The Full Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States* (New York: W. W. Norton).
National Interest, The (2003) Special Issue on Empire (71) 2–62.
National Interest, The (2004) Forum on Iraq (76) 5–56.
Navari, C. (2007) 'States and State Systems: Democratic, Westphalian or Both?' *Review of International Studies* (33) 577–95.
Navon, E. (2001) 'The "Third Debate" Revisited', *Review of International Studies* (27) 611–25.
Neufeld, M. (1995) *The Restructuring of International Relations Theory* (Cambridge: Cambridge University Press).
Neumann, I. B. and O. J. Sending (2007) '"The International" as Governmentality', *Millennium* (35) 677–701.
Neumayer, E. (2005) 'Do International Human Rights Treaties Improve Respect for Human Rights?', *Journal of Conflict Resolution* (49) 925–53.
Newell, P. (2008) 'The Political Economy of Global Environmental Governance', *Review of International Studies* (34) 507–30.
Nicholas, H. G. (1985) *The United Nations as a Political System* (Oxford: Oxford University Press).
Nicholson, M. (1996) *Causes and Consequences in International Relations: A Conceptual Survey* (London: Pinter).
Niebuhr, R. (1932) *Moral Man and Immoral Society* (New York: Charles Scribner's Sons).
Nuruzzaman, M. (2006) 'Paradigms in Conflict: The Contested Claims of Human Security, Critical Theory and Feminism', *Cooperation and Conflict* (41) 285–303.
Nussbaum, M. (1999) 'The Professor of Parody: The Hip Defeatism of Judith Butler', *The New Republic,* 22 February, 37–45.
Nye, J. (1971) *Peace in Parts* (Boston, MA: Little, Brown).
Nye, J. S. (1988) Neorealism and Neoliberalism', *World Politics* (40) 235–51.
Nye, J. S. (1990) *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books).
Nye, J. S. (2002) *The Paradox of American Power* (New York: Oxford University Press).
Nye, J. S. (2005) *Soft Power* (New York: PublicAffairs).
Nye, J. S. (2008) 'Recovering American Leadership', *Survival* (50) 55–68.
Oberdorfer, D. (1991) *The Turn: How the Cold War Came to an End* (London: Jonathan Cape).
O'Brien, R. and M. Williams (2007) *Global Political Economy*, 2nd edn (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Odysseos, L. and H. Seckinelgin (2002) *Gendering the International* (London: Palgrave).
O'Hanlon, M. E. (2002) 'A Flawed Masterpiece', *Foreign Affairs* (81) 47–63.
Ohmae, K. (1990) *The Borderless World* (London: Collins).
Olson, W. C. and A. J. R. Groom (1992) *International Relations Then and Now* (London: Pinter).
Onuf, N. (1989) *World of Our Making* (Columbia, SC: University of South Carolina Press).

Onuf, N. (1995) 'Levels', *European Journal of International Relations* (1) 35–58.
Overton, R. (2000) 'Molecular Electronics will Change Everything', *Wired* (8 July) 240–51.
Palan, R. and J. Abbott (1996) *State Strategies in the Global Political Economy* (London: Pinter).
Pape, R. A. (1997) 'Why Economic Sanctions Do Not Work', *International Security* (22) 90–136.
Pape, R. A. (1998) 'Why Economic Sanctions *Still* Do Not Work', *International Security* (23) 66–77.
Pape, R. A. (2005) 'Soft Balancing against the United States' *International Security* (30) 7–45
Parekh, B. (2000) *Rethinking Multiculturalism* (Basingstoke: Palgrave Macmillan; Cambridge, MA: Harvard University Press).
Parekh, B. (2008) *A New Politics of Identity: Political Principles for an Interdependent World* (London: Palgrave).
Paret, P. (ed.) (1986) *Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Patomaki, H. (2002) *After International Relations: Critical Realism and the (Re)Construction of World Politics* (London: Routledge).
Patomäki, H. and C. Wight (2000) 'After Postpositivism: The Promise of Critical Realism', *International Studies Quarterly* (44) 213–37.
Pederson, T. (2002) 'Co-operative Hegemony: Power, Ideas and Institutions in Regional Integration', *Review of International Studies* (28) 677–96.
Percy, S. (2007a) *Mercenaries: The History of a Norm in International Relations* (Oxford: Oxford University Press).
Percy, S. (2007b) 'Mercenaries; Strong Norm, Weak Law', *International Organization* (61) 367–97.
Peters, J. S. and A. Wolper (eds) (1995) *Women's Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives* (New York: Routledge).
Peterson, V. S. (ed.) (1992) *Gendered States: Feminist (Re)Visions of International Relations Theory* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Philpott, D. *et al* (forthcoming) *God's Century* (New York: W. W. Norton)
Pijl, K. Van der (1998) *Transnational Classes and International Relations* (London: Routledge).
Pilger, J. (2002) *New Rulers of the World* (London: Verso).
Pin-Fat, V. (2005) 'The Metaphysics of the National Interest and the "Mysticism" of the Nation-State: Reading Hans J. Morgenthau', *Review of International Studies* (31) 217–36.
Pinker, S. (2003) *The Blank Slate: The Modern Denial of Human Nature* (Harmondsworth: Penguin).
Pogge, T. (2002) *World Poverty and Human Rights* (Cambridge: Polity Press).
Polanyi, K. (1975) *The Great Transformation* (Boston, MA: Beacon Books).
Porter, B. (ed.) (1969) *The Aberystwyth Papers* (Oxford: Oxford University Press).
Porter, G. and J. Welsh Brown (1991) *Global Environmental Politics* (Boulder, CO: Westview Press).
Posen, B. (2000) 'The War for Kosovo: Serbia's Political Military Strategy', *International Security* (24) 39–84.

Poulantzas, N. (1978/2001) *State, Power, Socialism* (London: Verso Books).
Pouliot, V. (2006) 'The Alive and Well Transatlantic Security Community: A Theoretical Reply to Michael Cox', *European Journal of International Relations* (12) 119–27.
Pouliot, V. (2008) The Logic of Practicality: A Theory of Practice of Security Communities', *International Organization* (62) 257–88.
Powell, R. (1991) 'Absolute and Relative Gains in International Relations Theory', *American Political Science Review* (85) 1303–20.
Powell, R. (1994) 'Anarchy in International Relations: The Neoliberal–Neorealist Debate', *International Organization* (48) 313–34.
Power, S. (2002) *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide* (London: Flamingo).
Prebisch, R. (1950) *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems* (New York: United Nations).
Price, M. (2008) *Moral Limit and Possibility in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).
Price, R. and C. Reus-Smit (1998) 'Dangerous Liaisons: Critical International Theory and Constructivism', *European Journal of International Relations* (4) 259–94.
Prunier, G. (1995) *The Rwanda Crisis, 1959–94: History of a Genocide* (New York: Columbia University Press).
Puhovski, Z. (1994) 'The Moral Basis of Political Restructuring', in C. Brown (ed.), *Political Restructuring in Europe.*
Quirk, J. and V. Darshan (2005) 'The Construction of an Edifice: The Story of a First Great Debate', *Review of International Studies* (31) 89–107.
Rai, S. and G. Waylen (eds) (2008) *Global Governance: Feminist Perspectives* (Basingstoke: Palgrave).
Ralph, J. (2005) 'International Society, the International Criminal Court and American Foreign Policy', *Review of International Studies* (31) 27–44.
Ramsbotham, O. and T. Woodhouse (1996) *Humanitarian Intervention in Contemporary Conflict* (Cambridge: Polity Press).
Rasler, K. and W. Thompson (eds) (2005) *Puzzles of the Democratic Peace* (Basingstoke: Palgrave).
Rasmussen, M. (2006) *The Risk Society at War: Terror, Technology and Strategy in the Twenty-first Century* (Cambridge: Cambridge University Press).
Rathbun, B. (2007) 'Uncertain about Uncertainty: Understanding the Multiple Meanings of a Crucial Concept in International Relations Theory', *International Studies Quarterly* (51) 533–57.
Reich, R. (1992) *The Work of Nations* (New York: Vintage).
Reiss, H. (ed.) (1970) *Kant's Political Writings* (Cambridge: Cambridge University Press).
Reus-Smit, C. (ed.) (2004) *The Politics of International Law* (Cambridge: Cambridge University Press).
Review of International Studies (1999a) Special Issue: *The Interregnum* (25) (also published as M. Cox, K. Booth and T. Dunne (eds) (1999), *The Interregnum* (Cambridge: Cambridge University Press).
Review of International Studies (1999b) Forum on Andrew Linklater's *The Transformation of Political Community* (25) 139–75.

Review of International Studies (2000) Forum on Alexander Wendt's *Social Theory of International Politics* (26) 123–80.
Review of International Studies (2001) Forum on the English School (27) 465–513.
Review of International Studies (2003a) Forum on American Realism (29) 401–60.
Review of International Studies (2003b) Forum on Chomsky (29) 551–620.
Review of International Studies (2004a) Forum on the State as a Person (30) 255–316.
Review of International Studies (2004b) Forum on the American Empire (30) 583–653.
Review of International Studies (2005a) Forum on Habermas and International Relations (31) 127–209.
Review of International Studies (2005b) Forum on Charles Beitz: Twenty-five Years of Political Theory and International Relations (31) 361–423.
Review of International Studies (2006) Special Issue on Force and Legitimacy in World Politics (31) 3–263.
Review of International Studies (2007) Special Issue: Critical International Relations Theory after 25 years (33) 3–174.
Ricardo, D. (1971) *Principles of Political Economy and Taxation* (Harmondsworth: Penguin).
Richardson, J. L. (1994) *Crisis Diplomacy* (Cambridge: Cambridge University Press).
Rieff, D. (2002) *A Bed for the Night: Humanitarianism in Crisis* (New York: Vintage).
Ripsman, N. M. and T.V. Paul (2005) 'Globalization and the National Security State: A Framework for Analysis', *International Studies Review* (7) 199–227.
Risse, T. (2000) 'Let's Argue', *International Organization* (54) 1–39.
Risse-Kappen, T. (ed.) (1995) *Bringing Transnational Relations Back In: Non-State Actors, Domestic Structures and International Institutions* (Cambridge: Cambridge University Press).
Rittberger, V. (ed.) (1993) *Regime Theory and International Relations* (Oxford: Oxford University Press).
Rittberger, V. and A. Schnabel (eds) (2000) *The UN Global Governance System in the Twenty-first Century* (Tokyo: United Nations University Press).
Rivkin, D. B. and L. A. Casey, (2000/1) 'The Rocky Shoals of International Law', *The National Interest* (62) 35–46.
Roberts, A. and R. Guelff (eds) (2000) *Documents on the Laws of War* (Oxford: Oxford University Press).
Roberts, A. and B. Kingsbury (eds) (1993) *United Nations, Divided World: The UN's Role in International Relations* (Oxford: Oxford University Press).
Robertson, E. M. (ed.) (1971) *The Origins of the Second World War: Historical Interpretations* (London: Macmillan).
Rodney, W. (1983) *How Europe Underdeveloped Africa* (London: Bogle-Louverture).
Rorty, R. (1993) 'Human Rights, Rationality and Sentimentality', in Shute and Hurley, *On Human Rights*.
Rorty, R. (1998) 'The End of Leninism, Havel, and Social Hope', in *Truth and Progress: Philosophical Papers, Vol. 3* (Cambridge: Cambridge University Press).
Rosamond, B. (2000) *Theories of European Integration* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Rose, G. (1998) 'Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy', *World Politics* (51) 144–72.

Rosecrance, R. (2006) 'Power and International Relations: The Rise of China and Its Effects', *International Studies Perspectives* (7) 31–35.
Rosen, S. P. (2005) *War and Human Nature* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Rosenau, J. N. (ed.) (1967) *Domestic Sources of Foreign Policy* (New York: Free Press).
Rosenau, J. N. (ed.) (1969) *International Politics and Foreign Policy: A Reader* (New York: Free Press).
Rosenau, J. N. (1997) *Along the Domestic–Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (Cambridge: Cambridge University Press).
Rosenau, J. N. and E.-O. Czempiel (eds) (1992) *Governance without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).
Rosenberg, J. (1994) *The Empire of Civil Society* (London: Verso).
Rosenberg, J. (2001) *Follies of Globalization Theory* (London: Verso).
Rosenthal, J. (1991) *Righteous Realists* (Baton Rouge: University of Louisiana Press).
Rubin, J. (2003) 'Stumbling into War', *Foreign Affairs* (82) 46–66.
Rudolph, C. (2001) 'Constructing an Atrocities Regime: The Politics of War Crimes Tribunals', *International Organization* (55) 655–92.
Ruggie, J. G. (1982) 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', *International Organization* (36) 379–415.
Ruggie, J. G. (1983) 'Continuity and Transformation in the World Polity: Towards a NeoRealist Synthesis', *World Politics* (35) 261–85.
Ruggie, J. G. (1998) *Constructing the World Polity* (London: Routledge).
Russett, B. (1993) *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Russett, B., J. L. Ray and R. Cohen (1995) 'Raymond Cohen on Pacific Unions: A Response and a Reply', *Review of International Studies* (21) 319–25.
Ruthven, M. (2000) *Islam: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press).
Ruthven, M. (2004) *A Fury for God: The Islamicist Attack on America* (Cambridge: Granta Books).
Sachs, W. (ed.) (1993) *Global Ecology: A New Arena of Political Conflict* (London: Zed Books).
Sagan, S. D. and K. Waltz (1995) *The Spread of Nuclear Weapons* (New York: W. W. Norton).
Sagarin, R. D. and T. Taylor (eds) (2008) *Natural Security: A Darwinian Approach to a Dangerous World* (Berkeley, CA: University of California Press).
Sahnoun, M. (1998) 'Mixed Intervention in Somalia and the Great Lakes: Culture, Neutrality and the Military', in Moore, *Hard Choices*.
Sakakiba, E. (1995) 'The End of Progressivism: A Search for New Goals', *Foreign Affairs* (74) 8–15.
Sassen, S. (1998) *Globalization and its Discontents* (New York: New Press).
Sassen, S. (2000) *Cities in a World Economy* (Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press).
Schabas, W. (2004) *An Introduction to the International Criminal Court*, 2nd edn (Cambridge: Cambridge University Press).

Schelling, T. (1960) *The Strategy of Conflict* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Schmidt, B. (1998) *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations* (Albany, NY: State University of New York Press).
Schmitt, C. (1932/1996) *The Concept of the Political* (Chicago: University of Chicago Press).
Scholte, J. A. (2005) *Globalization*, 2nd edn (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Scheuerman, W. (2008) 'Realism and the Left: The Case of Hans J. Morgenthau', *Review of International Studies* (34) 29–51.
Schroeder, P. (1994) 'Historical Reality vs. Neo-Realist Theory', *International Security* (19) 108–48; and collected in M. E. Brown, Lynn-Jones and Miller, *The Perils of Anarchy* (1995).
Schweller, R. (1998) *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press).
Scott, S. V. and O. Ambler, (2007) 'Does Legality Really Matter? Accounting for the Decline in US Foreign Policy Legitimacy Following the 2003 Invasion of Iraq', *European Journal of International Relations* (13) 67–87.
Scruton, R. (2003) *The West and the Rest: Globalization and the Terrorist Threat* (London: Continuum).
Searle, J. (1995) *The Construction of Social Reality* (London: Allen Lane).
Sen, A. (1982) *Poverty and Famine* (Oxford: Clarendon Press).
Sen, A. (2000) *Development and Freedom* (Cambridge: Cambridge University Press).
Sending, O. J. and I. B. Neumann (2006) 'Governance to Governmentality: Analyzing NGOs, States, and Power', *International Studies Quarterly* (50) 651–672.
Sewell, J. P. (1966) *Functionalism and World Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Shaikh, N. (ed) (2007) *The Present as History: Critical Perspective on Global Power* (New York: University of Columbia Press).
Shannon, V. P. (2005) 'Wendt's Violation of the Constructivist Project: Agency and Why a World State is Not Inevitable', *European Journal of International Relations* (11) 581–7.
Shapiro, I. and L. Brilmayer (eds) (1999) *Global Justice* (New York: New York University Press).
Shapiro, M. and H. R. Alker (eds) (1996) *Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Shaw, M. (ed.) (1999) *Politics and Globalization: Knowledge, Ethics and Agency* (London: Routledge).
Shawcross, W. (2000) *Deliver Us from Evil: Warlords and Peacekeepers in a World of Endless Conflict* (London: Bloomsbury).
Shawcross, W. (2004) *Allies at War* (London: Atlantic Books).
Shiller, R. J. (2008) *The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Shilliam, R. (2007) 'Morgenthau in Context: German Backwardness, German Intellectuals and the Rise and Fall of a Liberal Project', *European Journal of International Relations* (13) 299–327.

Shonfield, A. (ed.) (1976) *International Economic Relations of the Western World 1959–1971*, Vol. I, *Politics and Trade* (Shonfield *et al.*), Vol. II, *International Monetary Relations* (Susan Strange) (Oxford: Oxford University Press).
Shue, H. (1980) *Basic Rights: Subsistence, Affluence and U.S. Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Shute, S. and S. Hurley (eds) (1993) *On Human Rights* (New York: Basic Books).
Singer, J. D. (1961) 'The Levels of Analysis Problem in International Relations', in K. Knorr and S. Verba (eds), *The International System: Theoretical Essays* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Singer, J. D. (1979) *Explaining War* (London: Sage).
Sklair, L. (1995) *The Sociology of the Global System* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Slaughter, A.-M. (2004) *A New World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Smith, A. D. (1998) *Nationalism and Modernity* (London: Routledge).
Smith, H. (1994) 'Marxism and International Relations', in Groom and Light, *Contemporary International Relations.*
Smith, K. E. and M. M. Light (eds) (2001) *Ethics and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press).
Smith, M. J. (1986) *Realist Thought from Weber to Kissinger* (Baton Rouge: University of Louisiana Press).
Smith, S. (1986) 'Theories of Foreign Policy: An Historical Overview', *Review of International Studies* (12) 13–29.
Smith, S. (1997) 'Power and Truth: A Reply to William Wallace', *Review of International Studies* (23) 507–16.
Smith, S. and M. Clarke (eds) (1985) *Foreign Policy Implementation* (London: Allen & Unwin).
Smith, S., K. Booth and M. Zalewski (eds) (1996) *International Theory: Post-Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press).
Smythe, E. and P. J. Smith, (2006) 'Legitimacy, Transparency, and Information Technology: The World Trade Organization in an Era of Contentious Trade Politics', *Global Governance* (12) 31–54.
Snyder, J. (1991) *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Snyder, R., H. W. Bruck, B. Sapin and V. Hudson, D. Chollet and J. Goldgeier (2003) *Foreign Policy Decision Making Revisited* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).
Soederberg, S., G. Menz and P. Cerny, P. (eds) (2005) *Internalizing Globalization: The Rise of Neoliberalism and the Erosion of National Models of Capitalism* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).
Sørenson, G. (2003) *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Sørensen, G. (2006) 'What Kind of World Order? The International System in the New Millennium', *Cooperation and Conflict* (41) 343–63.
Soros, G. (2008) *The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means* (Jackson, TN: Public Affairs)
Spero, J. and J. Hart (2003) *The Politics of International Economic Relations*, 6th edn (Belmont, CA: Wadsworth).

Spiro, P. J. (2000) 'The New Sovereigntists', *Foreign Affairs* (79) 9–15.
Spykman, N. (1942) *America's Strategy in World Politics* (New York: Harcourt Brace).
Steans, J. (1998) *Gender and International Relations: An Introduction* (Cambridge: Polity Press).
Stein, A. (1982) 'Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World', *International Organization* (36) 294–324.
Steiner, H. J. and P. Alston (eds) (2007) *International Human Rights in Context: Law, Politics, Morals*, 3rd edn (Oxford: Clarendon Press).
Sterling-Folker, J. (2006) *Making Sense of IR Theory* (Boulder, CO: Lynne Reiner).
Stiglitz, J. (2004) *Globalization and its Discontents* (London: Penguin).
Stoessinger, J. G. (2005) *Why Nations Go to War*, 9th edn (Belmont, CA: Wadsworth).
Stopford, J. and S. Strange (1991) *Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares* (Cambridge: Cambridge University Press).
Strange, S. (1970) 'International Economics and International Relations: A Case of Mutual Neglect', *International Affairs* (46) 304–15.
Strange, S. (1971) *Sterling and British Policy* (Oxford: Oxford University Press).
Strange, S. (1985) 'Protectionism and World Politics', *International Organization* (39) 233–59.
Strange, S. (1986) *Casino Capitalism* (Oxford: Basil Blackwell).
Strange, S. (1987) 'The Persistent Myth of Lost Hegemony', *International Organization* (41) 551–74.
Strange, S. (1988) *States and Markets* (London: Pinter).
Strange, S. (1992) 'States, Firms and Diplomacy', *International Affairs* (68) 1–15.
Strange, S. (1994) 'Wake up Krasner! The World *Has* Changed', *Review of International Political Economy* (1) 209–19.
Strange, S. (1996) *The Retreat of the State* (Cambridge: Cambridge University Press).
Strange, S. (1998a) 'Globaloney', *Review of International Political Economy* (5) 704–11.
Strange, S. (1998b) *Mad Money* (Manchester: Manchester University Press).
Strange, S. (1999) 'The Westfailure System', *Review of International Studies* (25) 345–54.
Stritzel, H. (2007) 'Towards a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond', *European Journal of International Relations* (13) 357–83.
Stubbs, R. and G. Underhill (eds) (1999) *Political Economy and the Changing Global Order*, 2nd edn (Toronto: Oxford University Press).
Suganami, H. (1989) *The Domestic Analogy and World Order Proposals* (Cambridge: Cambridge University Press).
Suganami, H. (1990) 'Bringing Order to the Causes of War Debate', *Millennium* (19) 19–35.
Suganami, H. (1996) *On the Causes of War* (Oxford: Clarendon Press).
Suganami, H. (1999) 'Agents, Structures, Narratives', *European Journal of International Relations* (5) 365–86.
Sunstein, C. R. and R. H. Thaler (2008) *Nudge: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness* (New Haven, CT: Yale University Press).
Sylvester, C. (1994) *Feminist Theory and International Relations in a Post-Modern Era* (Cambridge: Cambridge University Press).
Sylvester, C. (2001) *Feminist International Relations: An Unfinished Journey* (Cambridge: Cambridge University Press).

Taleb, N. N. (2007) *The Black Swan: The Impact of the Highly Improbable* (New York: Random House).
Taliaferro, J. (2000/01) 'Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited', *International Security* (25) 128–61.
Taylor, A. J. P. (1961) *The Origins of the Second World War* (London: Hamish Hamilton).
Taylor, C. (1971) 'Interpretation and the Sciences of Man', *Review of Metaphysics* (25) 3–51.
Taylor, C. (2007) *A Secular Age* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Taylor, P. (1993) *International Organization in the Modern World* (London: Pinter).
Taylor, P. and A. J. R. Groom (eds) (1978) *International Organization: A Conceptual Approach* (London: Pinter).
Taylor, P. and A. J. R. Groom (eds) (1989) *Global Issues in the United Nations Framework* (London: Macmillan).
Taylor, P. and A. J. R. Groom (1992) *The UN and the Gulf War, 1990–1991: Back to the Future* (London: Royal Institute of International Affairs).
Taylor, P. and A. J. R. Groom (2000) *The United Nations at the Millennium* (London: Continuum).
Thayer, B. (2000) 'Bringing in Darwin: Evolutionary Theory, Realism and International Politics', *International Security* (25) 124–51.
Thayer, B. (2004) *Darwin and International Relations* (Lexington: The University Press of Kentucky).
Thomas, C. (1987) *In Search of Security: The Third World in International Relations* (Brighton: Wheatsheaf).
Thomas, C. (1992) *The Environment in International Relations* (London: Royal Institute of International Affairs).
Thomas, C. (ed.) (1994) 'Rio: Unravelling the Consequences', Special Issue, *Environmental Politics* (2) 1–241.
Thomas, C. and P. Wilkin (eds) (1999) *Globalization and the South* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Thompson, H. (2006) 'The Case for External Sovereignty', *European Journal of International Relations* (12) 251–74.
Thompson, W. R. (2006) 'Systemic Leadership, Evolutionary Processes, and International Relations Theory: The Unipolarity Question', *International Studies Review* (8) 1–22.
Tickner, A. (2003) 'Seeing International Relations Differently: Notes from the Third World', *Millennium: Journal of International Studies* (32) 295–324.
Tickner, J. A. (1989) 'Hans Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation', *Millennium* (17) 429–40.
Tickner, J. A. (1992) *Gender in International Relations* (New York: Columbia University Press).
Tickner, J. A. (2001) *Gendering World Politics* (New York: Columbia University Press).
Tilly, C. (ed.) (1975) *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Tilly, C. (1990) *Coercion, Capital and European States AD 990–1990* (Oxford: Basil Blackwell).

Toffler, A. and H. Toffler (1993) *War and Anti-War* (Boston, MA: Little, Brown).
Tomlinson, J. (1999) *Globalization and Culture* (Cambridge: Polity Press).
Treitschke, H. von (1916/1963) *Politics* (abridged and ed. by Hans Kohn) (New York: Harcourt, Brace & World).
Tucker, R. W. and D. C. Hendrickson (1992) *The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose* (New York: Council on Foreign Relations).
Turner, L. and M. Hodges (1992) *Global Shakeout* (London: Century Business).
United Nations (1995) *Our Global Neighborhood: Report of the Commission on Global Governance* (New York: United Nations).
United Nations (1999) *Human Development Report* (New York: UN Publications).
Van Evera, S. (1998) 'Offense, Defense and the Causes of War', *International Security* (22) 5–43.
Van Evera, S. (1999) *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Vernon, R. (1971) *Sovereignty at Bay* (New York: Basic Books).
Veseth, M. (1998) *Selling Globalization: The Myth of the Global Economy* (Boulder, CO: Lynne Rienner).
Vincent, R. J. (1986) *Human Rights and International Relations: Issues and Responses* (Cambridge: Cambridge University Press).
Viotti, P. and M. Kauppi (1999) *International Relations Theory*, 3rd edn (New York: Prentice Hall).
Vogler, J. (2000) *The Global Commons: Environmental and Technological Governance* (New York: John Wiley).
Vogler, J. and M. Imber (eds) (1995) *The Environment and International Relations* (London: Routledge).
Waever, O. (1996) 'The Rise and Fall of the Inter-paradigm Debate', in Smith, Booth and Zalewski, *International Theory*.
Walker, R. B. J. (1993) *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press).
Wallace, W. (1994) *Regional Integration: The West European Experience* (Washington, DC: Brookings Institute).
Wallace, W. (1996) 'Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations', *Review of International Studies* (22) 301–21.
Wallace, W. (1999a) 'Europe after the Cold War: Interstate Order or Post-Sovereign Regional System', *Review of International Studies* (25) 201–33.
Wallace, W. (1999b) 'The Sharing of Sovereignty: The European Paradox', *Political Studies* (47) 503–21.
Wallerstein, I. (1974/1980/1989) *The Modern World System*, Vols I, II and III (London: Academic Press).
Wallerstein, I. (1991a) *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World System* (Cambridge: Cambridge University Press).
Wallerstein, I. (1991b) *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigms* (Cambridge: Polity Press).
Walt, S. (1985) 'Alliance Formation and the Balance of World Power', *International Security* (9) 3–43; and collected in M. E. Brown, Lynn-Jones and Miller, *The Perils of Anarchy* (1995).
Walt, S. (1987) *The Origin of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Walt, S. (1991) 'The Renaissance of Security Studies', *International Studies Quarterly* (35) 211–39.
Walt, S. (2002) 'The Enduring Relevance of the Realist Tradition', in Katznelson and Milner, *Political Science*.
Walt, S. (2005) *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy* (New York: W. W. Norton).
Walton, C. D. (2007) *Geopolitics and the Great Powers in the Twenty-first Century: Multipolarity and the Revolution in Strategic Perspective* (London: Routledge).
Waltz, K. (1959) *Man, the State and War* (New York: Columbia University Press).
Waltz, K. (1979) *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley).
Waltz, K. (1990) 'Realist Thought and Neorealist Theory', *Journal of International Affairs* (44) 21–37.
Waltz, K. (1993) 'The Emerging Structure of International Politics', *International Security* (18) 44–79; and collected in M. E. Brown, Lynn-Jones and Miller, *The Perils of Anarchy* (1995).
Waltz, K. (1997) 'Evaluating Theories', *American Political Science Review* (91) 913–18.
Waltz, K. (1998) 'An Interview with Kenneth Waltz' (conducted by Fred Halliday and Justin Rosenberg), *Review of International Studies* (24) 371–86.
Waltz, K. (2000) 'Structural Realism after the Cold War', *International Security* (25) (1) 5–41.
Walzer, M. (ed.) (1997) *Toward a Global Civil Society* (New York: Berghahn Books).
Walzer, M. (2000) *Just and Unjust Wars*, 3rd edn (New York: Perseus).
Walzer, M. (2004) *Arguing about War* (New Haven, CT: Yale University Press).
Warleigh, A. (2006) 'Learning from Europe? EU Studies and the Re-thinking of "International Relations"', *European Journal of International Relations* (12) 1, 31–51.
Warren, B. (1980) *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: New Left Books).
Watson, A. (1982) *Diplomacy: The Dialogue of States* (London: Methuen).
Watson, A. (1992) *The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis* (London: Routledge).
Watt, D. C. (1989) *How War Came* (London: Heinemann).
Webber, M. and M. Smith (2002) *Foreign Policy in a Transformed World* (London: Longman).
Weber, C. (1999) *Faking It: US Hegemony in a 'Post-Phallic' Era* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Wee, H. Van der (1986) *Prosperity and Upheaval 1945–1980* (Harmondsworth: Penguin).
Weinberg, G. L. (1994) *A World at Arms: A Global History of World War II* (Cambridge: Cambridge University Press).
Weiss, T. G. (1999) *Military–Civil Interactions: Intervening in Humanitarian Crises* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield).
Welch, D. A. (1992) 'The Organizational Process and Bureaucratic Politics Paradigm', *International Security* (17) 112–46.
Weller, M. (1999) 'On the Hazards of Foreign Travel for Dictators and Other Criminals', *International Affairs* (75) 599–618.

Wendt, A. (1987) 'The Agent/Structure Problem in International Relations Theory', *International Organization* (41) 335–70.
Wendt, A. (1991) 'Bridging the Theory/Metatheory Gap in International Relations' *Review of International Studies* (17), 383–92.
Wendt, A. (1992) 'Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics', *International Organization* (46) 391–426.
Wendt, A. (1999) *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).
Wendt, A. (2003) 'Why a World State Is Inevitable', *European Journal of International Relations* (9) 491–542.
Wendt, A. (2004) 'The State as Person in IR Theory', *Review of International Studies* (30) 289–316.
Wendt, A. (2005a) 'Agency, Teleology and the World State: A Reply to Shannon', *European Journal of International Relations* (11) 589–98.
Wendt, A. (2005b) 'How Not to Argue against State Personhood: A Reply to Lomas', *Review of International Studies* (31) 357–60.
Wheeler, N. J. (1992) 'Pluralist and Solidarist Conceptions of International Society: Bull and Vincent on Humanitarian Intervention', *Millennium* (21) 463–87.
Wheeler, N. J. (2000) *Saving Strangers* (Oxford: Oxford University Press).
Wheeler, N. J. (2000/1) 'Reflections on the Legality and Legitimacy of NATO's Intervention in Kosovo', in Booth (ed.), *The Kosovo Tragedy.*
White, B. (1999) 'The European Challenge to Foreign Policy Analysis', *European Journal of International Relations* (5) 37–66.
White, S. (1991) *Political Theory and Postmodernism* (Cambridge: Cambridge University Press).
Wibbels, E. (2006) 'Dependency Revisited: International Markets, Business Cycles, and Social Spending in the Developing World', *International Organization* (60) 433–68.
Wiener, A. and T. Diez (eds) (2004) *European Integration Theory* (Oxford: Oxford University Press).
Wiener, J. (1995) 'Hegemonic Leadership: Naked Emperor or the Worship of False Gods', *European Journal of International Relations* (1) 219–43.
Wight, C. (1999) '"They Shoot Dead Horses Don't They?" Locating Agency in the Agent–Structure Problematique', *European Journal of International Relations* (5) 109–42.
Wight, C. (2004) 'Social Action without Human Activity', *Review of International Studies* (30) 269–80.
Wight, C. (2006) *Agents, Structures and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Wight, M. (1946/1978) *Power Politics,* 2nd edn (Leicester: Leicester University Press).
Wight, M. (1977) *Systems of States* (Leicester: Leicester University Press).
Willetts, P. (ed.) (1983) *Pressure Groups in the International System* (London: Pinter).
Williamson, J. (1990) 'What Washington Means by Policy Reform', in Williamson (ed.), *Latin American Adjustment: How Much Has Changed* (Washington, DC: Institute for International Economics).
Williamson, J. and C. Milner (1991) *The World Economy* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).

Williams, M. C. (2005) *The Realist Tradition and the Limits of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Williams, M. C. (2007) *Realism Reconsidered: The Legacy of Hans Morgenthau in International Relations* (Oxford: Oxford University Press).
Wilson, P. (2001) 'Radicalism for a Conservative Purpose: The Peculiar Realism of E. H. Carr', *Millennium: Journal of International Studies* (30) 123–36.
Wilson, P. (2003) *The International Theory of Leonard Woolf* (Basingstoke/New York: Palgrave Macmillan).
Wohlforth, W. (1993) *Elusive Balance: Power and Perception during the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Wohlforth, W. (1994/5) 'Realism and the End of the Cold War', *International Security* (19) 91–129.
Wohlforth, W. C. (1999) 'The Stability of a Unipolar World', *International Security* (24) 5–41.
Wohlforth, W., R. Little, S. Kaufman, D. Kang, C. Jones, V. T. Hui, A Eckstein, D. Deudney and W. Brenner (2007) 'Testing Balance-of-Power Theory in World History', *European Journal of International Relations* (13) 155–85.
Woodward, B. (2002) *Bush at War* (New York: Pocket Books).
Woodward, B. (2004) *Plan of Attack: The Road to War* (New York: Pocket Books).
Woolsey, R. J. (ed.) (2003) *The* National Interest *on International Law and Order* (London: Transaction).
World Bank – China Quarterly Update http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/EASTASIAPACIFICEXT/CHINAEXTN
World Politics (forthcoming 2009) Special Issue: 'International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity' (62).
Wright, M. (ed.) (1989) 'The Balance of Power', Special Issue, *Review of International Studies* (15) 77–214.
Young, O., G. Demko and K. Ramakrisna (eds) (1996) *Global Environmental Change and International Governance* (Hanover, NH: University Press of New England).
Zacher, M. with B. A. Sutton (1996) *Governing Global Networks: International Regimes for Transport and Communication* (Cambridge: Cambridge University Press).
Zakaria, F. (1992) 'Realism and Domestic Politics: A Review Essay', *International Security* (17) 177–98.
Zakaria, F. (1994) 'Culture is Destiny: A Conversation with Lee Kwan Yew', *Foreign Affairs* (73) 109–26.
Zakaria, F. (1998) *From Wealth to Power* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Zakaria, F. (2008a) *The Post-American World* (New York: W. W. Norton).
Zakaria, F. (2008b) 'The Future of American Power', *Foreign Affairs* (87), 3.
Zalewski, M. and J. Papart (eds) (1997) *The 'Man' Question in International Relations* (Boulder, CO: Westview Press).
Zehfuss, M. (2007) *Wounds of Memory: The Politics of War in Germany* (Cambridge: Cambridge University Press).



المؤلفان فى سطور:

كريس براون

أستاذ العلاقات الدولية بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم والسياسية.

له عشرات المؤلفات فى مجالات: الأخلاق، الحرب، العولمة، العدالة الاجتماعية، السياسة العالمية، جرائم الحرب، السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الخارجية البريطانية.

كريستين إنلى

محاضر بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

متخصصة فى مجالات: سياسة القانون الدولى، وخصوصًا القانون الجنائى الدولى ومحاكمات جرائم الحرب، التدخل الإنسانى، النظرية السياسية الدولية، الأخلاق الدولية، حقوق الإنسان.

المترجم فى سطور:

محمد محمود مصطفى العشماوى

سفير بوزارة الخارجية وزميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا/ كلية الدفاع الوطنى ١٩٨٨، وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، وعضو الجمعية المصرية للقانون الدولى.

تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩٧١ - قسم العلوم السياسية.

عمل بالسلك الدبلوماسى المصرى لمدة ٣٦ عامًا فى سفارات مصر، فى الهند والمجر وكوت ديفوار وتايلاند واليابان والكونغو الديمقراطية وأوغندا وسفيراً لمصر فى كل من موزبيق والنيجر.

يحمل وسام الرياضة من جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٩٩٦، ووسام الاستحقاق من درجة فارس من جمهورية النيجر ٢٠٠٩.

سبق أن ترجم كتابين: "الإمبراطورية الصينية الجديدة" (٢٠١٠)، و"الصراع الفلسطينى الإسرائيلى: تواريخ متضاربة" (٢٠١٤) ونشرهما المركز القومى للترجمة.



التصحيح اللغـوى: **محمود حنفى**

المشرف على الإنتاج : **حسن كـامل**



ع الأساسية من علم
رات عميقة وغزيرة إثر
الإتصالات المستمرة،
كونية واحدة. كما أن
ظمة ودور الشركات
ه التطورات بما جعل
لاقات الدولية تتخطى
ك بأن الفرد قد صار
سانية أحد الفاعلين
ت الحكومية وغير

سار على كل مستويات
لإنسان قد جعل من
رة مجالاً للمزيد من
لدولية والتي نحتاجها
ضوء الحاجة الماسة
وراته كشركاء بعد أن
لعلاقات الدولية.

تصميم الغلاف: هاني الشناوي

فهم العلاقات الدولية

كريس براون
كريستين إنلي

2962

كريس

فهم

ترجمة

المركز القومي للترجمة







2962